

حاشية العالم العلامة المحبر البحر الفهامة
الشيخ ابراهيم الباجوري على شرح
الشنشوري على متن الرحبية
في علم الفرائض نفعا
الله تعالى بهم
آمين
٢

(مزينة الهوامش بالشرح المذكور)

1

صفحة

٣٥٣
٥/١٨

| | |
|---|-----|
| خطبة الكتاب | ٢ |
| مقدمة علم الفرائض | ٥٣ |
| باب أسباب الميراث وموانعه | ٥٩ |
| باب الوارثين من الرجال والنساء | ٨٠ |
| باب الفروض المقدرة | ٩١ |
| باب التعصيب | ١٢٨ |
| باب النكاح | ١٤٧ |
| باب الميراث | ١٥٧ |
| باب الميراث المخش المشكل | ٢٤٧ |
| باب ميراث الغرقى والمهدى ونحوهم | ٢٦٢ |
| خاتمة تشتمل على أبواب | ٢٦٨ |
| الباب الاول في الرد وذوي الارحام وفيه نصول الفصل الاول في الخلاف بينهما | ٢٦٨ |
| الفصل الثاني في الرد | ٢٧٠ |
| الفصل الثالث في ذوي الارحام | ٢٧٢ |
| الباب الثاني في الولاء وفيه فصلان الفصل الاول في سببه | ٢٧٧ |
| الفصل الثاني في حكم الولاء | ٢٨٠ |
| الباب الثالث في قسمة التركات | ٢٨٣ |
| الباب الرابع في المسائل الملقبات | ٢٨٦ |
| الباب الخامس في تشابه النسب والالغاز وفيه فصلان الفصل الاول في متشابه النسب | ٢٨٩ |
| الفصل الثاني في الالغاز | ٢٩٠ |

بسم الله الرحمن الرحيم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له قيوم السموات والارضين وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله أفضل الخلق اجمعين صلى الله عليه وسلم علم عليه وعلى آله وصحبه الذين شادوا الدين (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى مولاه القدير إبراهيم الباجوري ذوالنقصير قد طلب من بعض الاحباب الاذكار الانجاب أن أكتب حاشية على الفوائد السنشورية في شرح المنظومة الرحيمية تبرز ما فيها قداسة تتم وتجمع ما في حواشيه اقداسا تنشر فأجيبته لما طالب متوسلا بسيد الجهم والعرب وسميتها التحفة الحبرية على الفوائد السنشورية وهما أنا قد شرعت في المقصود بعون الله الملك المعبود فقالت وبالله التوفيق لا هدى سبيل وأقوم طريق (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء السارح بالبسملة ثم بالمجدة ابتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء أو قطع أو أجندم أي ناقص وقلة البركة وخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالمجدة الخ واستشكل العلماء هاتين الروايتين بأن يذهب ما تعارض لأنه ان ابتداء الشخص بالبسملة فانه ابتداء بالمجدة وبالعكس وأجيب بأجوبة أشهرها أن الابتداء نوعان حقيقي وإضافي فالأول هو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء وعليه جل حديث البسملة والثاني هو الابتداء بما تقدم أمام المقصود سبقه شيء أم لا وعليه جل حديث المجدة ولم يسبقه شيء مع اندفاع التعارض به أيضا للكتاب وللإجماع ثم ان بعضهم قال يناسب البسملة من فن الفرائض كذا ككون الباء بائنين عددا أصحاب الاربعة مثلا وناقشه المحقق الامير بأن هذا لا يليق لان فيه اخراجا لاشرف الجمل من المعاني الجليلة الى المعاني المبتذلة الزكية وأجاب بعضهم بأن هذا ما أخذ بطريق الرمز والاشارة لا بطريق التصريح والعبارة فان البسملة مشيرة ومضممة بجميع معاني القرآن كما هو مشهور ومن جملة معاني القرآن معاني آيات

لموارث قد بر (قوله الحمد لله) انما اختار التعبير بالجملة الاسمية تأسيًا بالكتاب ولدلالتهما على الدوام والاستقرار لكان لا بأس بل بالقرينة فلا ينافي ما صرحوا به من أن نحو قولك زيد منطلق لا يدل على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وهذه الجملة خبرية لفظًا انشائية معنيًا واستشكك كل بان الحمد ثابت لله أزلا فلا يمكن العبد أن يشاؤه وأجيب بأنها لانشاء الثناء بضمون الجملة الذي هو ثبوت الحمد لله لا لانشاء نفس المضمون حتى يرد ما ذكر ويصح أن تكون خبرية لفظًا ومعنيًا واستشكك بان المطلوب من الشخص أن يكون حامدًا لا مخبرًا بالحمد فلا يخرج الشخص من عهدة الطلب بالاخبار بالحمد وأجيب بان الاخبار بالحمد حمد لأن معناه الثناء بالجميل ولا شك أن الاخبار بان الحمد ثابت لله فيه ثناء بجميل وحينئذ فالخبر بالحمد حامد فيخرج من عهدة الطلب بالاخبار لكان الاظهر الاول (قوله رب) يطلق على معان نظامها بعضهم في قوله

الحمد لله رب العالمين

قريب محيط مالك ومدير * رب كثير الخير والمولى للنعم
وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصلحنا وأصاحب الثابت القدم
وحامدنا والسيد احفظ هذه * معان أنت للرب فادع لمن نظم
وأصله امارا رب فيكون اسم فاعل حذف ألفه تخفيفًا ثم سكنت الباء الاولى وأدغمت في الثانية وأما رب فيكون صفة مشبهة ثم سكنت الباء الاولى وأدغمت في الثانية وعلى الاول فهو من رب كشد بمعنى جمع وأصله فيكون مفعولًا بالامن وبإيا الف بعد الباء المضعفة والا كان قياسه مريبًا وعلى الثاني فهو من رب كشد أيضًا لكان بمعنى نفي لزم أو أقام فيكون لازما لان الصفة المشبهة لا تنفي من المتعدي أو يجعل مما خرج عن القياس وضافته للعالمين من حيث لفتقارهم له افتقارًا مطلقًا (قوله العالمين) التحقيق أنه جمع لعالم لان العالم وان كان يطلق على ما سوى الله تعالى يطلق أيضًا على كل جنس وعلى كل صنف فيقال عالم الحيوان عالم الانسان وهكذا فيصير جمعه على عالمين بالانطلاق الثاني ويكون خاصًا بالعقلاء لانه لا يجمع بالواو والنون الا العقلاء وقيل يشمل غيرهم أيضًا كما صرح به الراغب وان كان غلب العقلاء على غيرهم في جمعه بالواو والنون لشرقهم نعم هو جمع لم يستوف الشروط لان العالم ليس بعلم ولا صفة ولا يجمع هذا الجمع الا ما كان علمًا أو صفة على أنه قد جرى في الكشف على أنه جمع استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة فانه علامة على وجود خالقه فما جرى عليه الاستدراك المحفني من انه اسم جمع وتبعه عليه بعض المحواشي خلاف التحقيق وقد عللوا كونه اسم جمع لاجتماع العالم ليس بعلم ولا صفة وبأن شأن الجمع أن يكون أعم من مفردة ومنها بالعكس فان العالم اسم لجميع ما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء ولو خص العالم بالعقلاء فقط لم يفد لان غاية ما يستفاد بذلك مساواة المفردين لجمعه وشأن الجمع أن يكون أعم كما علمت وناقشه المحقق الامير في ذلك بأن التعليل الاول لا ينتج أنه اسم جمع وانما ينتج أنه جمع لم يستوف الشروط فلا يقياس جمعه هذا الجمع وبأن التعليل الثاني كما يطل الجمعية يطل كونه اسم جمع فان كلام من الجمع واسم الجمع لا بدأ

وأشهد أن لا اله الا الله
وحده لا شريك له الملك

يكون أعم من مفردة أى أكثر منه والافعال معنى كونه اسم جمع حيث لم يسا والجمع في ذلك نعم
اسم الجمع من باب الكل والجمع من باب الكلمة ولذلك قالوا الفرق بين اسم الجمع وبين الجمع
ان الاول ما دل على الاتحاد المجتمعة دلالة المركب على أجزائه فاذا قلت جاء القوم فقد
حكمت على الهيئة المجتمعة حكما واحدا والثاني ما دل على الاتحاد المجتمعة دلالة تكرار
الواحد بحرف العطف فاذا قلت جاء الزيدون فقد حكمت على كل فرد فردا كما نك قلت
جاء زيد وزيدوهكذا (قوله وأشهد أن لا اله الا الله) هذه الجملة مستأنفة وليست معطوفة على جملة
المجدة لعدم التناسب بين الجملتين فان جملة المجدة اسمية وهذه فعلية وان نظرت لقولهم
الجملة الاسمية أصلها الجملة الفعلية والاصل أحد جمل الله حصلت المناسبة بهذا الاعتبار
فيحسن العطف حينئذ ومعنى أشهد أعترف بإساقى مع الاذعان بالقلب الذى هو حديث
النفوس التابع للمعرفة ولا يكتفى الاعتراف باللسان فقط كما كان يفعل المنافقون ولا المعرفة
من غير اذعان لان بعض الكفار يعرفون الحق لكنهم غير مؤمنين لعدم الاذعان مع أن
عندهم معرفة قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وقوله أن لا اله الا الله أى انه أى
المحال والشأن لا اله الا الله فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ولا نافية للجنس واله
اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب والاداة حصر ولفظ التثنية لالة بالرفع بدل من الضمير
المستتر فى الخبر أو بالنصب على الاستثناء لا على السدلية من محل اسم لانها لا تعمل الا
فى المنكرة واسم الله معرفة وهل يتعدا الخبر من مادة الوجود أو من مادة الامكان اختار
بعضهم الاول لانه لو قدر من مادة الامكان لم يفد وجود الله تعالى والراجح الثانى لانه
لو قدر من مادة الوجود لم يفد نفي امكان غيره تعالى من الآلهة مع أنه المقصود من
الكلمة المشرفة وأما وجوده تعالى فتفق عليه بين أرباب الملل كلها فلا ضرر فى عدم افادته
على هذا التقدير والمعنى عليه لا اله يمكن الا لله فانه ممكن أى غير متمتع فصدق بالواجب
والجائز والواقع أنه واجب فهو كقولك الله موجود بالامكان العام بمعنى أن عدم وجوده
ليس بواجب بل مستحيل فيكون وجوده واجبا فضايا بالامكان العام سلب الضرورة
بمعنى الوجوب عن الطرف المخالف لما نطق به بخلاف الامكان الخاص فضايا به سلب
الضرورة بالمعنى المذكور عن كل من الطرف الموافق لما نطق به والمخالف له فاذا كانت
زيد موجود بالامكان الخاص كان المعنى وجوده ليس بواجب وعدم وجوده ليس بواجب
فيكون وجوده جائز والمحق أن المنفى فى الكلمة المشرفة المعبود بحق غير الله باعتبار
الواقع كما انحط عليه كلام الشيخ الامير والمعنى لا معبود بحق فى الواقع الا الله وفى الكلمة
الشريفة أبحاث أخر من أرادها فليراجعها (قوله وحده) أى حال كونه منفردا فهو حال
من لفظ المجلة بتأويله بذكره وقوله لا شريك له حال بعد إدخال فان عمنافى كل منهما
كانت الثانية للتأكيد وان خصصنا الاول بكونه وحده فى ذاته والثانى بكونه لا شريك
له فى صفاته ولا فى أفعاله كانت الثانية للتأسيس وهو خير من التأكيد (قوله الملك) بكسر
اللام من الملك بضم الميم أى المتصرف بالامر والنهي سواء كان له أعيان مملوكة أم لا وأما
مالك بالالف فهو من الملك بكسر الميم أى المتصرف فى الاعيان المملوكة سواء كان متصرفا

أيضا بالامر والنهي أم لا وعلى هذا فبينهما العزم والمخصوص الوجهي والله تعالى
متصرف بالامر والنهي ومتصرف في الأعيان المملوكة له فهو مالك ومالك وإن ذلك قرئ بهما
في قوله تعالى مالك يوم الدين والفرقة بين الملك بضم الميم والملك بكسرهما عرف طارئ
والا فهما الغتان في مصدر ملك كما قاله البيضاوي في تفسيره (قوله الحق) أي الثابت من حق
الشيء ثبت فهو تعالى ثابت أزلا وأبدا فلم يسبقه ولا يلحقه عدم بخلاف ما عده فانه
مسبق بعدم وملحوق به ولو بالقبالية كالجنة والنار وهو المراد بالطلان في قوله
* ألا كل شيء ما خلا الله باطل * ويصح أن يكون المعنى الحق ملكه أي أن ملكه بطريق
الحق لا بطريق التغلب فيكون قوله الحق احتراسا (قوله الميم) أصله ميم بسكون الباء
وكسر الياء نقلت حركة الياء لاسا كن قبلها ومعناه المظهر للحق فيمتنع وللباطل فيجذب
أو المظهر للأمور الجهمية الدالة على ملكه وحقيقته وهذا كله ان أخذ من أن بمعنى أظهر
فان أخذ من أنان بمعنى أن أي ظهر كان معناه البين الظاهر الذي لا يخفى فيه (قوله
وأشهد أن الخ) إنما كرر لفظ الشهادة مع الاستغناء عنه بأشهاد الأول فانه سلط على ذلك
بواسطة العطف لمزيد الاعتناء بالشهادة المتعلقة بديننا صلى الله عليه وسلم وقوله سيدنا أي
جميع المخلوقات نسأوجنا وملأنا ملكة والسيد يطلق على الحكيم الذي لا يستغفزه غضب وعلى
من كثر سواده أي جيشه وعلى غير ذلك (قوله حمدا) بدل من سيدنا وهذا الاسم أشرف
أسمائه صلى الله عليه وسلم وأشهرها بين العالمين ولذا خصت به الكلمة المشرفة وقوله
عبدنا ورسوله خبر أن لان وإنما قدم الوصف بالعبودية على الوصف بالرسالة امتثال لقوله
صلى الله عليه وسلم ولكن قولوا عبد الله ورسوله ومعنى العبودية هنا التذلل والخضوع
وأما العبادة فمعناها غاية التذلل والخضوع فالعبادة أبلغ من العبودية ولما كنا ووصف
شريف جليل ولذلك وصف بها في أسنى المقامات كغنام الاسراء ومقام انزال الكتاب وغير
ذلك ومما يعزى للقاضي عياض

ومما زادني شرفا وتهيا * وكدت بأخصى أطا الثريا
دخولي تحت قولك يا عبادي * وأن صبرت أجد لي نيا

وفي جملة بين العبد والسيد من الحسنات البدعية جناس الطباق وهو الجمع بين ضدين
في الكلام (قوله خاتم النبيين والمرسلين) بحث فيه بأنه يلزم من ختم الأعم ختم الأخص
فذكر المرسلين مستدرك وأجيب بأنه ذكرهم لشرفهم (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) إنما
اختار التعبير بالماضي إشارة إلى تحققهما كما قالوه في أني أمر الله وقوله عليه أي على سيدنا
محمد وفي التعبير بعلى إشارة إلى أن الصلاة والسلام على كائناته صلى الله عليه وسلم كتمكن
المستعلى من المستعلى عليه ففي الكلام استعارة تبعية في الحرف وتقريرها أن يقال شبه
مطابق ارتباط دعاءه وقوله بمطابق ارتباط مستعمل بمستعلى عليه فسر القشيري من
الكلمات للجزئيات واستعرت على من ارتباط مستعمل بمستعلى عليه خاصين لارتباط دعاء
بمستعلى خاصين والتحقيق أن صلى يتعدى بعلى فلا حاجة للاستعارة (قوله وعلى آله)
عطف على الضمير في عليه بأعادة الخافض لانه لا يجوز العطف على الضمير المجزور من غير

الحق الميم (وأشهد) أن
سيدنا محمدا عبده ورسوله
خاتم النبيين والمرسلين
صلى الله عليه وعلى آله

اعادة الجمار عند الجهور وأجاز ابن مالك ولاشارة الى أن العطة الواصلة لا لال والحب
دون العطة للواصله صلى الله عليه وسلم وانما قدم الال على الحب لان الصلاة على
الال ثابتة بالنص كقوله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آله وأما الصلاة
على الحب فهي ثابتة بالقياس والمراد بالال في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وفي مقام
المدح الاتقياء وفي مقام الزكاة بنو هاشم وبنو المطلب عندنا معاشر الشافعية وأما عند
المالكية فبنو هاشم فقط (قوله وصحبه) عطف على الال وهو من عطف الخاص على
العام عموما مطلقا ما علمت من أن المراد بالال في مقام الدعاء كل مؤمن ولو عاصيا وأما
بالنظر لاطلاق الال على بنى هاشم وبنى المطلب فيكون من عطف الخاص من وجهه على
العام من وجهه فانه يجمع الال والحب في سببنا على وينفرد الحب في سببنا أي بكر
وينفرد الال في الاشراف الا أن (قوله أجمعين) تأكيدي لكل من الال والحب (قوله
صلاة وسلاما) هما السام صدر لصلی وسلم منصوبان على المفعولية المطلقة مبينان لنوع
عام لهما وهو الصلاة والسلام الدائم (قوله دائمين) استدش كل بأن الصلاة والسلام
لفظان يتقضيان بمجرد النطق بهما فكيف يوصفان بالدوام وأجب بان المراد دائمين من
حيث ثوابهما وهذا متضمن للدعاء بقبول صلاة المصلي وسلامه وبأسقرار إيمانه وموته
على الإيمان والحق أن الصلاة والسلام هناما مطلوبان من الله تعالى والدوام وصف لهما
حقيقة ولا يصح أن يكون قوله دائمين نعتا موصولا لاختلاف العاملين معنى ولا مقطوعا
لان شرطه نعين المتبوع بدون النعت وهما لم يتعين هل هما دائمان أولا وحيث نعت فهما
حال من النكرة وان كان قلبا على حد صلى رسول الله في مرضه حالسا وصلى وراءه رجال
قياما كذا قاله الشمس المحفني ونوقش بتوجيه كونه موصولا بأن العاملين في حكم المتحدين
معنى اذ معنى الصلاة الرحمة والتعظيم ومعنى السلام التحية وهي رحمة وتعظيم ونوقش أيضا
بتوجيه كونه مقطوعا بان المتبوع في هذا المقام متعين فان اللائق به صلى الله عليه وسلم
الصلاة والسلام الدائم على أنه يمكن التخاص من القلة بجعله حالا من محذوف مع
العامل فيها والتقدير أطلبه ما دائمين (قوله الى يوم الدين) أي الى يوم الجزاء الذي هو يوم
القيامة وأوله النفخة الثانية ولا انتهاء له وقيل انتهاءه بأسقرار أهل الجنة في الجنة وأهل
النار في النار والغرض من ذلك التأييد كما هو عادة العرب فان عادتهم أنهم يأتون بمثل ذلك
ويريدون منه التأييد كما في قوله

وصحبه أجمعين صلاة
وسلاما دائمين متلازمين
الى يوم الدين (وبعد)

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام الأثم
أي إذا غاب عنكم أسود العين وهو جبل معروف كنتم كراما وأنتم الأثم مدة أقامته أي دائما
وأبد افتكون الغاية هنا داخله على خلاف الغالب في المغيا بالي والمناسب للتأييد أن يراد
يوم الدين ما لا انتهاء له كما هو القول الاول (قوله وبعد) قد أشتهر أن الواو ثابتة عن أما
وهي ثابتة عن مهمما والاصل الاصيل مهمما يكن من شيء فيقول بعد الخ فحذفت مهمما
ويكن ومن شيء وأقيمت أمام مقام ذلك فصارا أما بعد وبعض العلماء يسمون بذلك فيقول أما
بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد وبعضهم يحذف أما ويعوض

عنها الواو فيقول وبعد كما هنا قالوا وائمة النائب ويصح أن تكون للاستئناف أو لعطف
قصة على قصة والظرف مبنى على الضم مخذف المضاف إليه ونسبة معناه أى النسبة
التقيدية التي بين المضاف والمضاف إليه وهذه كلمة يوثق بها للانتقال من أسلوب إلى
أسلوب آخر أى من نوع من الكلام إلى نوع آخر وبين النوعين نوع مناسبة كما هنا فان
بين ما قبلها وما بعدها نوع مناسبة لأن كلاهما يدل على ألف فهي من قبيل الاقتضاب
المشوب بالتحصن أى الاقتطاع المختلوط بالتحصن وأما الاقتضاب المحض أى الاقتطاع
المخالص فهو الانتقال من كلام إلى آخر لا مناسبة بينهما كما في قوله

لورأى الله أن في الشيب خيرا * حاورته الولدان في الخلد شيئا

كل يوم تبتدى صروف الآلى * خلعا من أى سعد - دغريتا

فلا مناسبة بين البيت الأول والثاني فيسمى الانتقال في ذلك الاقتضاب المحض وأما
التخلص المحض فهو الانتقال من كلام إلى آخر مع المناسبة الظاهرة كما في قوله
أطلع الشمس تبجي ان تؤمينا * فقلت كلاما لكن مطلع الجود

فبين مطلع الشمس ومطلع الجود مناسبة ظاهرة فيسمى الانتقال في ذلك التخلص المحض

والمحاصل ان أقسام الانتقال ثلاثة اقتضاب محض وتخلص محض واقتضاب مشوب

بتخلص وبقيت ابحاث في هذه الكلمة مشهورة لا تطيل بذكرها (قوله فيقول) الفاء واقعة

في جواب أما التي نابت عنها الواو وفي جواب الواو النائية عن أما وهذا على جعلها نائية عن

أما وأما على جعلها للاستئناف أو للعطف فتكون الفاء زائدة أو واقعة في جواب أما المتوهمه

وكان مقتضى الظاهر ان يقول فأقول به مزة التكلم فمدوله الى ياء الغيبة فمد التفتات على

مذهب السكاكي وحده القائل بأنه لا يشترط في تسميته التفتات أن يتقدم على ماوافق

الظاهر هذا ان لم ينظر لقوله أشهد فمما تقدم ولا يتعلق بالجملة كما أولف فان نظر لذلك

كان التفتات أيضا على مذهب الجمهور القائلين بأنه يشترط في تسميته التفتات أن يتقدم

ما ذكر ولا بد للتفتات من نكته ونسبته هذا التوصل الى وصف نفسه بالافتقار لرحمة ربه

على وجه كونه عمدة فانه اذا قال فأقول حال كوني فقيرا مثلا كان فضله (قوله الفقير) أى

كثير الافتقار ان جعل صيغة مبالغاة أو دأمة ان جعل صفة مشبهة وهو مأخوذ من قوله

تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله وقوله لرحمة ربه أى احسانه فهي صفة فعل بخلاف

ما لو فسرت بارادة الاحسان فانها صفة ذات لكن المناسب هنا الاول وقد تقدم الكلام على

الرب (قوله القريب) أى قربا معنويا لا حسا لا يستحال له عليه تعالى وقوله المجيب أى

لن دعاء ولا يخفى ما في هذين الوصفين من التلميح لقوله تعالى واذا سألك عبادى عني فاني

قريب أجب دعوة الداع اذا دعاك (قوله عبد الله) بدل أو عطف بيان وهو اسم المؤلف

وقوله الشنشوري ضبطة بدر الدين القرافي بشيئين محتملين الاول مفتوحة والثانية

مضمومة وهذا هو المشهور على الالسة وضبطة المولا في بكسر الشين الاولى وفتح الثمانية

وهو نسبة الشنشور بلدة بالمغربية وقوله الشافعي أى المتبع على مذهب الامام الشافعي

رضي الله تعالى عنه فهو نسبة للشافعي والقاعدة أنه اذا حوى المنسوب اليه ياء النسب

فيقول العبد الفقير الى
رحمة ربه القريب المجيب
عبد الله الشنشوري
الشافعي

تخذف ويؤتى بأنرى كما قال ابن مالك * ومثله مما حواه حذف * وقوله الفرضي نسبة
 للفرائض لعله بها وسبأ في الكلام على ذلك عند قول المصنف عن مذهب الامام زيد
 الفرضي (قوله الخطيب) أي بالجامع الازهر ولد سنة خمس وأست وثلاثين وتسعمائة
 وتوفي سنة تسع وتسعين وتسعمائة ودفن في المجاورين بالحرم ارحمه الله تعالى رحمة واسعة
 (قوله قدسأني الخ) هذه الجملة في محل نصب مقول القول وقد للتحقيق وسأل بمعنى طالب
 وقوله ولدى عبيد الوهاب كان شابا ناشأ في عبادة الله تعالى مواظما على الاشتغال بالعلم
 الشريف وتوفي وله من العمر نحو ست وعشرين سنة (قوله وفقه الله) هذه جملة معترضة
 بين مفعولي سأل قصد بها انشاء الدعاء لولده بالتوفيق وهو خالق قدرة الطاعة في العبد ولا
 حاجة لقول بعضهم وتسهيل سبيل الخير اليه ليخرج الكافر لان الراجح أن المراد بالقدرة
 عرض يقارن الفعل بخلقه الله تعالى في العبد ولم يوجد من الكافر فعل الطاعة حتى تقارنه
 تلك القدرة فهو خارج من أول الامر فان فسرت بسلامة الاكالات أي الاعضاء كالبدن
 والرجل وان كان هذا التفسير مرجوحا احتيج زيادة ما ذكر ليخرج الكافر فانه ليس بموفق
 مع سلامة آياته فان عم كان توفيقا عاما أي متعلقا بجميع الطاعات وان خص كان توفيقا
 خاصا أي متعلقا ببعض الطاعات ولم يذكر في القرآن الامرة واحدة ولذلك يقولون التوفيق
 عزيز (قوله للصواب) أي للامر المرافق للواقع كانه ارتسكب التجريد حتى احتاج لقوله
 للصواب فأراد من التوفيق خالق القدرة فقط فحكاية قال خلق فيه قدرة للصواب أي
 لموافقة الواقع أو انه رأى ان المقام يقتضي الاطناب (قوله أن أشرح) في تأويل مصدر
 مفعول ثان لسأل والمفعول الاول هو البناء في سألني أي سألني شرح والشرح لغة الكشف
 والبيان ومنه قولهم اشرح لي مافي ضميرك واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان
 مخصوصة على وجه مخصوص كبيان الفاعل والمفعول وتفسير الضمير وغير ذلك وقوله
 المنظومة صفة لموصوف محذوف أي المقدمة المنظومة من النظم وهو لغة التجمع واصطلاحا
 الكلام الموزون المتقفي قصد بخلاف ما اذا كان لا قصدا كما يقع في القرآن فانه لم يقصد
 كونه نظما وفي كلام الشارح اشارة الى أن ما كان من بحر ال جريسي نظما خلافا لما
 قال يعدنثرا وقوله الرحبة أي المنسوبة لؤلؤها الامام أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسين
 الرضي المعروف بابن التقي كذا في اللؤلؤة وغيرها وفي البرماوى على السبيل بدل الحسين
 الحسين وفيه أنه عرف بابن موفق الدين اه ويمكن الجمع وفي شرح النعماني وغيره ابن
 علي بن محمد بن أحمد اه والرحي نسبة للرحبة وفي القاموس لها معان منها قرية بدمشق
 أو اليمامة وموضع ببغداد قال وبنو رحمة بطن من حمير وبنو رحب محرر كاطن من همدان
 ولم يعلم ما ينسب المؤلف له من ذلك (قوله أسكن الله مؤلفها) جملة خبرية لفظا انشائية
 معنى قصد بها اشرح انشاء الدعاء للمؤلف وقوله الغرف جمع غرفة بضم الأول وفتح الثاني
 في الجمع وسكونه في المفرد وهو المنزلة العالية وتجمع أيضا على غرفات بضم الراء وفتحها
 وسكونها وقوله العلية صفة كاشفة ان كانت بمعنى العالية لان شأن الغرف أن تكون
 عالية فان كانت بمعنى الزائدة في العاولة كونهما صيغة مبالغة كانت صفة مخصصة فكأنه

الفرضي الخطيب بالجامع
 الازهر قدسأني ولدى
 عبيد الوهاب وفقه الله
 للصواب أن أشرح المنظومة
 الرحية أسكن الله مؤلفها

ال أسكنه الله الامكنة العالية الزائدة في العلو على غيرها (قوله فأجيبته) معطوف على
 ألقى والفاء مشعرة بالتعقيب وهو ظاهر ان كانت الاجابة بالوعدو كذا ان كانت بالشروع
 ان التعقيب في كل شئ بحسبه ولم يؤخر لاستخارة أو استشارة لسا رأى في الاجابة من الخبر
 قوله لذلك أى للشرح المطلوب للسائل المستفاد من أشرح (قوله سالكا) حال من التاء
 أجبت وقوله من الاختصاص بيان لاحسن المسالك مقدم على المبين لاجل السميع
 الاصل سالكا أحسن المسالك من الاختصار أى وذلك الاحسن هو الاختصار وهو تقليل
 لفظ وتكثير المعنى كما ذكره شيخ الاسلام وغيره وبعضهم قال تغايل اللفظ سواء كثر المعنى
 ونقص أو ساءى والمسالك جمع مسالك وهو طريق السلوك (قوله وعملة) بكسر الميم في
 لاسى والضمير عائذ للشرح المفهوم مما تقدم وعبر بالماضى لقوة رجائه حصول ما ذكر
 كذا يقال فيما بعد فلا ينافى ان المخطئة سابقة على التأليف كما يقتضيه سابق الكلام
 يث غير فيما تقدم بالفعل المضارع بقوله فيقول ولا حقه حيث قال هذا أو ان الشروع
 المقصود وقوله عمل الطبيب للحيثب أى عملا كعمل الطبيب للحيثب ففعل الاول
 معنى اسم الفاعل والثاني بمعنى مفعول والغرض من هذا التشبيه بيان كمال الاجتهاد في
 العمل المراد لى كن اعترض هذا بقول اطباء الحب لا طب محبوبه والعاشق لا طب
 عشوقه والوالد لا طب ولده وأجيب بأن معنى قولهم الحب لا طب محبوبه لا يعاين في
 عمله لئلا يتألم فلا ينافى أن الحب يصنع نحو محبون ويجمع فيه الادوية النافعة لمحبوبه
 يبالغ في النصيحة فالعنى أن الشيخ بالغ في الاجتهاد في هذا الشرح وجمع فيه ما ينفع
 الطلبة كما بالغ الطبيب في صنع المحبون لمحبوبه ويجمع فيه الادوية النافعة وأخذ
 لشارح ذلك من قول ابن هشام في قواعد عملة عمل من طب لمن يحب (قوله وقربت فيه
 عبارات أى تقريبت) أى قربت في الشرح المذكور العبارات لاذهان الطلبة تقريرا كاملا
 قوله أى تقربت منصوب على المفعولية المطلقة وهو موضوع لفائدة النكال فان قلت
 كلامه ظرفية الشئ في نفسه لان العبارات هي نفس الشرح قلت يلاحظ في العبارات
 لتفصيل وفي الشرح الاجال فهو من ظرفية المفصل في الجملة أو ظرفية الاجزاء في الكل
 قوله وتعرضت فيه للخلاف بين الائمة أى في الجملة ولا يفقد لا تعرض للخلاف في كثير
 من مسائله والائمة بتحقيق الهمزتين وتسهيل الثانية وجمع ما قرئ في السمع وبابدالهاتاء
 بها قرئ من طريق الطبعة لا من طريق الشاطبية والمراد بالائمة عند الاطلاق الائمة
 لاربعة المجتهدون (قوله وبينت فيه ما اجتمعت عليه الامة) أى في الجملة كما مر في الذي
 نسله والمراد بالامة المجتهدون منهم الاربعة المشهورون وغيرهم لا غير المجتهدين اذ لا دخل
 لهم في الاجماع (قوله وسميته الخ) أى وضعت عليه هذا الاسم والتحقيق أن أسماء
 الكتب من حيث علم الشخص كاسماء العلوم بناء على أنه لا ينظر لعدد الشئ بة عدد
 محمله لانه تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية فاسماء الكتب موضوعة للالفاظ
 المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهي اذا كانت مستحضرة في ذهن المصنف هي
 بعينها اذا كانت مستحضرة في ذهن غيره غاية الامر أنه شئ واحد تعدد محله وهكذا أسماء

الفرق العلية فأجيبته
 لذلك سالكا من الاختصار
 أحسن المسالك وعملة
 عمل الطبيب للحيثب
 وقربت فيه العبارات
 أى تقريبت وتعرضت
 فيه للخلاف بين الائمة
 وبينت فيه ما اجتمعت
 عليه الامة وسميته

العلوم فهي موضوعة للقواعد المخصوصة وهي إذا كانت مستحضرة في ذهن زبدهي
بغيرها إذا كانت مستحضرة في ذهن غيره غاية الأمر أنه شيء واحد تعدد محله فإن نظرنا تعدد
الشيء بتعدد محله كما علمه الحكماء فكل من أسماء الكتب وأسماء العلوم من قبيل
علم الجنس فاسمها المكتوب موضوعة للنوع الشامل لما في ذهن المصنف وغيره وأسماء
العلوم كذلك فالتفرقة بينهما لا يجعل أسماء الكتب من حيث علم الجنس وأسماء العلوم
من قبيل علم الشخص تحكم (قوله الفوائد الخ) هذا كله هو المفعول الثاني فكل كلمة من
هذا التركيب بمنزلة الزاى من زيد فلامعنى له بعد العلمة وأما في الأصل فالقواعد جمع
فائدة وهي لغة بالاسم تفدته من علم أو مال أو غيرهما كجاء واصطلاح المصلحة المترتبة على
الفعل من حيث انها اثره ونتيجته وأما من حيث انها في طرف الفعل فتسمى غاية فاعلمها
متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا كما أن العلمة والغرض كذلك فالعلمة هي
المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفعل على الفعل وأما من حيث
انها مقصودة للفعل من الفعل فتسمى غرضا والقائدة والغاية أعم من العلمة
والغرض عمومهما مطلقا فتجتمع مع الاربعة في الموضع بقصد الماء وبعد تمام الحفر
ظهر الماء ويوجد الأولان ولا يوجد الأخيران كما لو حفر بقصد الماء في بعض
الحفر ظهر كثير ف يقال له فائدة وغاية ولا يقال له علمة ولا غرض وقال بعضهم قد تنعقد الفائدة
عن الغاية فيمأ وحفر بقصد الماء فعلى نصف الحفر ظهر كثير ولم يقطع الحفر بل أتمه فيقال
له هذا أكثر فائدة ولا يقال له غاية لانه ليس في طرف الفعل وردة بعضهم بأنه في طرف
الفعل الذي قبله وأما الذي بعده ففعل جديد كما يعلم من شرح رسالة الوضع مع حواشها
والشذوذية نسبة للشذوذية على الضبطين السابقين وقوله في شرح الخ أي الكائنات في
شرح الخ وهو من ظرفية المدلول في الدال وقد علمت أن هذا كله قبل العلمة والافتقار
التركيب كله علما (قوله وأنا أسأل الله الممان) هكذا في نسخة وفي نسخة الممان
ومعناها المنعم لأن الثاني يفيد الكثرة من المن وهو الانعام و يطلق المن أيضا على تعداد
النعيم وهو مذموم الامنة تعالى ومن الرسول والشيخ والوالد وقوله بفضلته متعلق بالمان أو
المنان على ما تقدم ويحتمل صلته بأسأل وتكون الباء للقسم وقوله أن ينفع به في تأويل
مصدر مفعول ثان لا سأل والاول لفظ المجازة لكن الادب أن يقال منصوب على التعظيم
(قوله كما نفع بأصله) أي كنفعه بأصله فاصدرية أي آله في تأويل ما بعده ما مصدر
وأما قول العلماء تؤول مع ما بعده ما مصدر فغيبه تسمع والمراد ما قلناه والمتبادر أن المراد
بأصله الكتب التي ألف منها هذا الشرح ويحتمل أن المراد به المتن لأن الشرح تابع لل متن
فهو أصل له (قوله وأن يعصمني) معطوف على أن ينفع فقد سأل المؤلف شيئين النفع
والعصمة والمراد بها العصمة المجازة وهي المحفظ من الذنب مع جواز وقوعه لا العصمة
الواجبة وهي المحفظ من الذنب مع استحالة وقوعه فالاولى يجوز سؤالها دون الثانية
لاختصاصها بالانبياء والملائكة وقوله وقاربه أي على وجه التدريس أو المطالعة
أو نحو ذلك (قوله من الشيطان) يحتمل أن المراد به إبليس ويحتمل أن المراد به كل ممترد

الفوائد الشذوذية في
شرح المنظومة الرحبية
وأنا أسأل الله الممان بفضلته
أن ينفع به كما نفع بأصله
وأن يعصمني وقاربه من
الشيطان

عانت وهذا هو الاولى وقوله الرحيم أى الراجح الناس بالسوسنة أو المرجوم بالشبه
 لان الشياطين كانوا يسترقون السمع من السماء فرجوا بالشبه من معالهم من
 استراق السمع فرجيم فعيل بمعنى فاعل أو مفعول (قوله فانه الخ) علة لقوله وأنا أسأل الله
 الخ وقوله رؤف أى كثير الرأفة وهى شدة الرحمة وقوله رحيم أى كثير الرحمة وهو معلوم
 من قوله رؤف لكن مقام الثناء مقام اطناب وقوله جواد أى كثير الجود وهو يتخفيف الواو
 فى الاكثر وروى بالتشديد لكنه نادر كما يعلم من قول الشيخ الدقشبرى

ومرسل بـ ندم متضد * جاء الجواد فى صفات السند
 مخفف الواو رواء الاكثر * وشده يروى ولكن ينسدر

فعلى هذا يجوز عباد الجواد بالتخفيف والتشديد وان اشتهر منع التشديد وقوله كريم أى
 كثير الكرم وهو معلوم من قوله جواد لكن مقام الثناء مقام اطناب كما علمت والمبالغة
 هنا بمعنى الكثرة التى هى المبالغة النحوية لا بمعنى اعطاء الشئ فوق ما يستحق التى هى
 المبالغة البانية لانها بهذا المعنى مستحيلة على الله تعالى (قوله وهذا أو ان الشروع فى
 المقصود) أى وهذا الزمن المحاضر وقت الاخذ فى المقصود الذى هو شرح الكتاب من
 أوله الى آخره وليس المراد به المقصود بالذات لان أوله باب أسباب الميراث الخ وقوله بعون
 الملك المعبود أى متلبسا باعانة الملك المعبود أى المستحق للعبادة وتقدم الكلام على
 الملك (قوله قال المؤلف الخ) صريح فى أن البسملة من كلام المصنف وهو الذى أطبق عليه
 الشارحون ويدل له كتابه بقلم الحجر كغيرها من بقية نقوش المتن وكما لمقام المصنف فانه
 يقتضى أنه يتدبى بالبسملة وفى الاثارة يحتمل أن لا تكون البسملة من كلام الناظم
 فيكون ابتداءه بالمجد حقيقة ما هو وبعبارة وكان شبهته ان المتن نظم والبسملة ليست نظما
 ويرد ذلك بان الاولى أن لا يدخل البسملة فى النظم فافعله الشاطبى حيث قال * بدأت بدم
 الله فى النظم أولا * بخلاف الاولى (قوله رحمه الله تعالى) جملة دعائية (قوله بسم الله
 الرحمن الرحيم) اشتملت البسملة على خمسة ألفاظ الباء والاسم ولفظ الحمد والثناء والرحمن
 والرحيم وقد تكلم الشارح على الباء حيث ذكر متعلقها وأما معناها فهو الاستعانة
 أو المصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من السمو عند البصريين أو من وسم عند
 الكوفيين ومعناه ما دل على مسمى ولفظ الحمد الالة علم على الذات الاقدس
 وقوله الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد تعين للمسمى لامن جملة المسمى كما هو
 التحقيق وهو اسم الله الاعظم عند الجمهور والرحمن الرحيم بمعنى المحسن لكن الاول هو
 المحسن بجلال النعم والثانى هو المنعم بدقائق النعم والكلام على البسملة كثير وشهير
 (قوله أى أفتتح) إشارة لمتعلق الباء كما تقدم وأقسامه ثمانية لانه اما ان يكون فعلا أو يكون
 اسما وكل منهما إما عام وإما خاص وكل منهما إما مقدم وإما مؤخر فالجملة ما ذكره أولادنا ان
 يكون فعلا خاصا مؤخرا أما الاول فلان الاصل فى العمل للأفعال وأما الثانى فلان كل
 شاع فى شئ يضم فى نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له وأما الثالث فلإفادة المحصر
 ولتقديم اسمه تعالى وقول الشارح أى أفتتح مشتمل على وجهين من الثلاثة المذكورة

الرحيم فانه رؤف رحيم جواد
 كريم وهذا أو ان الشروع
 فى المقصود بعون الله الملك
 المعبود * قال المؤلف
 رحمه الله تعالى آمين
 (بسم الله الرحمن الرحيم)
 أى أفتتح وأولى منه أولف

كونه فعلا وكونه مؤخر اولم يشتمل على الوجه الثالث وهو كونه خاصا ولذلك قال الشارح
 وأولى منه أو لف ووجهه ما علمت من أن كل شارح في شيء يضمن في نفسه لفظ ما جعل
 التسمية مبدأ له وأيضا تقديره كذلك يفيد أن تكون جميع أجزاء التأليف ملازمة للتسمية
 فتعود بركتها عليها وإنما قدر الشارح أولا غير الأولى مع إمكان تقدير الأولى لما كلفه قوله
 في الحمد نستفتح كما قاله الأستاذ المحفني (قوله أول الخ) لفظ أول بالرفع على الابتداء وبذلك
 خبر على أن المأزأة أول للتصوير والمعنى أول استفتاحنا القول ذكر جدر بنا أو موصو
 بذلك جدر بنا ويصح قراءته بالنصب على أنه ظرف لمحذوف يتعلق به قوله بذلك والتقدير
 ننطق في أول استفتاحنا بذلك كراخ والظاهر أن هذا الخبر من المصنف بأنه يذكر الحمد بعد
 واليه بشر قول الشارح فيما يأتي ثم حقق ما وعده ويحتمل أن المصنف قصد بذلك إنشاء
 حمد لانه اعتراف بأن الحمد رتبة التقديم وهذا يتضمن الثناء فأده المحقق الأمير (قوله
 مانسـتفتح) أي استفتاحنا فاصدريه لا موصول اسمي بل موصول حرفي وإنما أتى
 بالنون الدالة على العظمة لظهور تعظيم الله له حيث أهله للحمد فحدثنا بالنعمة والسـين
 والتأنيذتان للنا كمد والمبالغة لا لالطلب كما في قوله تعالى يستفتحون على الذين كفروا أي
 يطلبون الفتح أي النصر عليهم ولا للصبرورة كما يستحضر الطين أي صار حجرا ولا للتسمية وعده
 الشيء على صفة مخصوصة كما تستحسن العدل واستقبح الظلم (قوله أي نفتتح) أشار
 بذلك إلى أنه ليس المراد بالاستفتاح الاستدعاء وهو الطلب كما قاله الكافي بل المراد به
 الافتتاح وقوله أي نبتدي مجرد توضيح هذا والمتعين كما قاله العلامة الأمير وشيـر الله
 كلام اللؤلؤة وأما قول البولاق لما كان الافتتاح بطلب على الاستدعاء وليس مجرد تأنيـا
 المراد الابتداء قال أي نبتدي فغير ظاهر لأن الذي يطلق على الاستدعاء والطلب
 الاستفتاح بالسـين والتأنيـا وهذا قد اندفع بالنفسير الأول في الشرح فالحق أن التفسير الثاني
 لمجرد الإيضاح والمراد نبتدي بدأ إضافيا فلا ينافي ابتداءه أولا بالتسمية على ما تقدم (قوله
 المقالا) مفعول لنستفتح وهو مصدر ميمي بمعنى القول كما ذكره الشارح بهـد (قوله بالف
 الاطلاق) أي الالف التي حصل بها اطلاق الصوت وامتداده كما في قوله

أقل اللوم عاذل والعنابا * وقولي ان أصدت لقد أصابا

(قوله أي القول) تفسيرا للمقال وقوله وهو اللفظ الخ تفسيرا للقول ولا يخفى أن اللفظ يشمل
 المفرد والمركب وقوله الموضوع لمعنى ظاهر في المفرد وكذلك المركب على الأصح من أن
 دلالة المركب وضعية ومن يقول بأن دلالة عقليته يدل الوضع بالدلالة (قوله خلافا) أي
 أخالف خلافا أو أقول ذلك حال كوني مخالفا وقوله على المهمل أي كدبر مقلوب زيد وقوله
 أيضا أي كما أطلقه على المستعمل (قوله كما نقله) أي نقل إطلاقه على المهمل وقوله الجلال
 أي جلال الدين وأمه عبد الرحمن ولقبه والده وهو صغير بجلال الدين واشتهر بابن
 الكتب لما قيل ان أباه أرسل أمه تأتبه بكتاب من كتبه فوضعه بين الكتب والسيوطي
 نسبة إلى سيوط مثلثة السـين وهي بلدة شهيرة بالصعيد ويقال لها أسيوط بالهمزة المضمومة
 كما نقله الأستاذ المحفني عن بعض حواشي الفيض عن اللب للسيوطي (قوله عن أبي حيان)

(أول مانسـتفتح) أي نفتتح
 أي نبتدي (المقالا) بالف
 الاطلاق أي القول وهو
 اللفظ الموضوع لمعنى
 خلافا لمن أطلقه على المهمل
 أيضا كما نقله الجلال
 السيوطي عن أبي حيان

هو أمين الدين بن يوسف بن علي بن يوسف وهو نحوي لغوي لازم بهما الدين بن النحاس حبر
 قدم القاهرة وتوفي بها وكان على مذهب داود الظاهري (قوله رجهما الله تعالى) جاء
 دعائية لهما (قوله ويطلق) أي القول وعلى هذا الاطلاق يعدى بالماء فيقال قال أو
 حذبة بكذا أي رأى وأعتقه وقوله على الرأي والاعتقاد والعطف فيه لانفسه (قوا
 مجازا) أي حال كونه مجازا بالاستعارة أو مجازا مرسلًا فعلى الأول شبه الرأي والاعتقاد به
 القول وهو اللفظ الموضوع لمعنى بجامع ترتب الفائدة على كل واستعير اسم المشبه به للشبه
 على طريق الاستعارة التصر بجهة الأصلية وعلى الثاني اطلق اسم السبب وأريد السبب
 لان الاعتقاد بجهة السبب عنه التلغظ به الامتناع أو اطلق اسم الدال وأريد الدلول لان القول
 يدل على الاعتقاد فان من قال الله واحد دلنا ذلك القول منه على اعتقاده للتوحيد أفاده
 العلامة الأمير بإصح ووقع في عبارة بعضهم في تقرير الجواز المرسل من اطلاق اسم السبب
 على السبب اذا الاعتقاد بجهة السبب عن القول اه والظاهر عكسه كما قلناه (قوله والقول
 والمقال والمقالة) مبتدآت وقوله مصادر خبر عنها قال الاستاذ المحفني الاول قياسي قال في
 الخلاصة فعل قياس مصدر المعنى * من ذى ثلاثة كذرذا
 والاخير ان سمع اعيان اه ببعض حذف وناقشه المحقق الامير بان مقالا مصدر ميمي
 وأصله مقول على وزن مفعول وصوغ مفعول من الثلاثي مطرد مقيس كضرب ومقتل
 ومذهب فقال قياسي ومقالة تأنيده (قوله لقال يقول) الاول ماض والثاني مضارع كما
 لا يخفى (قوله وأصل قال الخ) وأصل يقول يقول كينصر نقلت الضمة للساكن قبل
 فصار يقول والمراد بقوله اسم الاصل كذا أن حق النطق أن يكون كذا وليس المراد أنهم
 نطقوا بذلك ثم غيره وقوله قول أي يفتح الواو لا يكسر ها والالكان مضارعه يقال كتحاف
 فان أصل ماضيه خوف بكسر الواو لا يفتحها والالكان لا ترامع أنه معناه في نصب الجا
 كقلت الحمد لله أو المفرد الذي في معنى الجملة كقلت قصيدة أو المفرد الذي قصده لفظ
 كقلت زيدا أي هذا اللفظ وضمت القاف في قلت ليعلم أن المحذوف واو كما كسرت اله
 في بعث ليعلم أن المحذوف باء وانما كسرت الخاء في خفت مع أن المحذوف واو ليعلم أن
 أصلها الكسر (قوله تحركت الواو وانفتح ما قبلها) أي وجدت الواو متحركة ووجد ما قبلها
 مفتوحا وهكذا في الماء كما في نحو باع فان أصله بيع فيقال فيه تحركت الباء وانفتح ما قبلها
 بالمعنى المذكور وقوله فقلت ألفا أي للتحذف لأن حركة الواو والماء المذاتمة ثقيلة عليهما
 ولوسكان لصار امرتعين للحركة ولم يأمنهما فاستجارا بحرف يستعمل فيه الحركة وهو الألف
 فقلبتا اليه لئلا يمتنان الحركة (قوله ويقال لسافشي) أي لما اشتهروا كثير وقوله من القو
 بيان لما فشي وقوله قاله وقاله لا كان الظاهر الرفع لانه نائب فاعل ليقال ويحجب با
 جاز على مذهب الاخفش الجوزية ابان الجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول فيكون
 النائب عن الفاعل قوله لسافشي على حد قوله

رجههما الله تعالى ويطلق على
 الرأي والاعتقاد مجازا
 والقول والمقال والمقالة
 مصادر لقال يقول وأصل
 قال قول تحركت الواو
 وانفتح ما قبلها فقلت ألفا
 ويقال لسافشي من القول

وانما برضى المنيب ربه * مادام معنيًا بكركله
 بنصب قلبه لنيابة الجار والمجرور وهو بذكر فانه نائب فاعل لمعنيًا وأصله معنويا اجتماعه

الواو والياء وسقطت احداهما بالساكنون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلت
ضممة النون كسرة لتصح الياء ويحباب أيضا بأنه نصب على حكاية ما وقع في قولهم قال قاله الخ
لكنه شاذ لا يحكى بغير رأى إلا العلم به من كما إذا قال شخص رأيت زيدا فتقول من
زيدا (قوله ويقال أقولتني الخ) كان القياس اعلاله فيقل أقلتني كما قلتي وأصله أقولتني
فعمل بقل حركة الواو للقاء ثم يقال تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها إلا أن
قلت الفاعل حذف لالتقاء الساكنين وقد يقال ترك الاعلال هنا خوفا من أن يلتبس
بأقلتني من البيع مثله لا ابتداء كما جعلوا التبعيد على أعياد مع أن القياس أعواد لانه وأوى
فانه من عاد يعر لثلا يلبس بأعواد الخشب وقوله ما لم أقل أى الذى لم أقله وقوله
وقولتني أى ما لم أقل ففهم حذف من الثانى لدلالة الأول عليه وقوله فسبته الى أى فالهمزة
في الأول والتضعيف في الثانى لفائدة التسمية (قوله ورجل) أى ويقال رجل وقوله مقول
بوزن مفعول وقوله ومقوال على وزن مفعال وقوله وقول على وزن فعال وقوله كثيرا القول
استفادة الكثرة من الاخيرين ظاهرة لكونهما من صيغ المبالغة وأما من الأول فباعتبار
أصله لان الأصل مقول حذف ألفه تخفيفا فهو من صيغ المبالغة باعتبار أصله قاله
الشيخ المحفنى وفي بعض المحواشي المقول بكسر الميم يطلق على الإنسان كما في المصباح
فاستفادة الكثرة فيه باعتبار أنه من أسماء الآلة فلا حاجة الى ارتكاب حذف فيه يجعل
الأصل مقول بالالف ثم حذفها اه وفيه تعريض بما تقدم لك عن المحفنى مع أن كلام
الشيخ المحفنى أظهر وكلام بعض المحواشي فيه نظر لان أسماء الآلة تصدق بالقلة إلا أن
بلا حظ جعله كله لسانا مبالغة والظاهر من ذلك كله ان الكثرة من مجرد وضع الواضع كما
قاله العلامة الامير فيكون الواضع وضع هذه الصيغ للكثرة (قوله وقوله) مبتدأ خبره
بستهفاد من قوله أى مال الكنا الخ فكأنه قال يقال في شرحه بذكر حمد مال الكنا الخ وأما قوله
بذكر حمد الخ فقول القول وقال بعضهم لعل الأحسن جعل قوله مبتدأ وبذكر حمد مقوله
وخبره محذوف أى واضح فلا يحتاج الى كلام عليه وقوله ربنا ليس من مقول القول
وفسره الشارح بقوله أى مال الكنا الخ اه والأول هو المأخوذ من نحو كلام الشارح
واضافة ذكر الحمد من اضافة العام للخاص وإن كان ذلك على المعنى المصدري
فافهم والمجد على المعنى المحاصل بالمصدر (قوله أى مال الكنا وسيدنا الخ) قد تقدمت لك
هذه المعاني مع غيرها في النظم السابق (قوله أيضا) كذا في بعض النسخ وكتب بعض
الفضلاء أى فسر بما ذكر كما فسر بغيره وكتب بعضهم قوله أيضا لعله مؤخر من تقديم أى
معه ودنا أيضا أى أنه كما يطلق على المالك وما بعده يطلق على المعبود اه والأولى حذفها
كما قاله المحقق الامير (قوله تعالى) أى تنزه ويرسم هذا بالالف المناسبة المقتضاه كما هو
مناسب لفظانه على ذلك بعض المحققين وإن كان حقه ان يكتب بالياء لان أصل ألفه ياء
وكذا يقال في قوله العما وقوله عما بقوله الجاحدون أى من الكفرة وانكار صفاته فالمراد
بالجاحدين ما يشمل الكافرين وأهل البدع وقوله عاتوا كبيرا أى تنزيها عظيما بحيث
لا يشوبه شئ من ضلالهم ولا شبههم وأخذ الشارح ذلك من معنى التفاعل الذى يفهم من

قائلة وقالوا وقبلا ويقال
أقولتني ما لم أقل وقولتني
نسبته الى ورجل مقول
ومقوال وقول كثير القول
وقوله (بذكر حمد ربنا) أى
مال الكنا وسيدنا ومصالحنا
ومرربنا ومعبودنا كما قاله
الشيخ عز الدين رحمه الله
تعالى أيضا (تعالى) عا
يقوله الجاحدون عاتوا

تعالى (قوله ثم حقق ما وعده) أي أثبتته في الخارج نانه يقدح حق الشئ أثبتته في
الخارج ولو قال الشارح ثم وفي ما وعده لكان أوضح والوعد عند الإطلاق يستعمل في
الخبر وأما الشر فبسته عمل فيه إلا بعد قال الشاعر

واني وإن أوعدته أو وعدته * لخلاف ما عدي ومنجز موعدى

وقوله من ذكر الحمد لله إن ما وعده ولا ولي أن يقول من الاستفتاح بذكر الحمد لأنه الموعد
به لا ذكر الحمد مطلقاً وقوله بقوله متعلق بحقق (قوله فالجرح) الغناء الغصية سميت
بذلك لأنها أفحمت عن شرط مقدروا التقدير إذا أردت بيان الحمد الموعد بالاستفتاح به
فالحمد الجرح والحمد ما لا يستغراق كما عليه المحجور أو للعقدس كما عليه الزمخشري أو
للعهد كما عليه ابن النحاس وعلى كل فاللام في الله أما الاختصاص أو للاستحقاق أو للامتياز
فهو تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة يمتنع منها جرح اللام لك مع جعل الالعهدان جعل
المعهود الحمد القديم فقط لأن القديم لا يتصف بالملوكية فان جعل المعهود جرحاً من يمتنع
بجرحه قديماً كان أو حادثاً ولو لحظت الهيئة الاجتماعية صح جعل اللام للام حيث شذ
(قوله أي الوصف الخ) هذا تفسير لموضع القضية من حيث هو بقطع النظر عن جرح
المصنف نفسه وهذا التفسير شامل للحمد القديم بخلاف نفسه ببعضهم بقوله أي الثناء
باللسان الخ وقوله بالجميل إشارة للحمد ودبه ولا فرق فيه بين أن يكون اختيارياً أو لا وأما
الحمود عليه فيشترط فيه أن يكون اختياراً باحتمالية وهو ظاهر وأحكام كذا ذات الله وصفاته
فمدخل الحمد عليهم في تعريف الحمد وانما قلنا بكونهم من الاختيارى حكماً لأن الذات
وصفات التأثير منشأ لأفعال اختيارية وغير صفات التأثير كالسمع والبصر ملازم للذات
وقال الزمخشري الحمد والمدح أخوان وعليه فلا يشترط في الحمد عليه أن يكون اختيارياً
وفهم بعض المحواشي أن قوله بالجميل بيان للحمد ودعه عليه فقدمه بالاختيارى وجعل كلام
الشارح إما على طريقة المتقدمين المحوزين للتعريف بالأعم وإما على رأى الزمخشري
والأظهر أنه إشارة للحمد ودبه وقد علمت أنه لا يقيد بالاختيارى (قوله ثابت) إشارة لمتعلق
الجار والمجرور وقدره من مادة الثبوت ليشتمل الاحتمالات الثلاثة التي هي الاختصاص
والملك والاستحقاق (قوله وكل من صفاته تعالى جميل) أي ولو صفات الأفعال فان أفعاله
تعالى إما أفضل أو عدل أو كلاً من أحسن ولذلك وجب الرضا بالقضاء مطلقاً وانما تتصف
بالحسن تارة والقبح تارة من حيث كسب العبد وأما من حيث صدور ما عن المولى فالكل
حسن وما أحسن قول سيدى محمد وفارضى الله عنه

سمعت الله في سرى يقول * أنا في الملك وحدي لا أزول

وحيث الكل عنى لا قبح * وقبح القبح من حيثى جميل

قوله فهو وصف لله تعالى بجميع صفاته أي فحمد الله من حيث هو الذي هو موضوع
القضية وصف لله لا حمد المصنف الواقع منه بهذه الجملة لأنه حمد بصفة واحدة وهي
استحقاق الحمد أو اختصاصه أو ملكه فكان المصنف قال أجد الله باستحقاقه الحمد
أو اختصاصه به أو ملكه له وانما كان حمد الله من حيث هو وصفه تعالى بجميع الصفات

كبراً ثم حقق ما وعده من
ذكر الحمد بقوله (فالحمد)
أي الوصف بالجميل ثابت
(الله) وكل من صفاته جميل
فهو وصف لله تعالى بجميع
صفاته

مع أن معناه الوصف بالجبل وهو بصدق بكل الصفات وبيعضها لأن الغرض التعظيم
ورعاية جميعها أبلغ فيه في واسطة ذلك كان حمد الله وصفه تعالى بجميع صفاته وينتج
ذلك قياساً نظمه هكذا حمد الله وصفه تعالى بالجبل وكل وصف له تعالى بالجبل وصف له
بجميع صفاته فحمد الله وصفه بجميع صفاته فالصغرى وهي قولنا أجد الله وصف
له بالجبل تعلم من قول الشارح في تفسير الحمد أي الوصف بالجبل والكبرى وهي قولنا
وكل وصف له تعالى بالجبل وصف له بجميع صفاته تعلم من قول الشارح وكل من صفاته
جبل مع ما ذكرناه من أن الغرض التعظيم ورعاية جميعها أبلغ فيه وأما النتيجة فقد ذكرها
الشارح بقوله فهو وصف لله الخ (قوله على ما أنعمنا) على تعالينا ومما صدرية فهو موصول
حرفي لا موصول اسمي والاحتاج لعائد محذوف محرور بغير ما جره الموصول والتقدير على
ما أنعم به فالموصول محرور بعلى والعائد محرور بالباء ولا يجوز حذفه حينئذ لا حذفاً وهذا
مانع لفظي وهناك مانع معنوي أيضاً وهو أنه لو كانت مأموصولة لاسمها كان الحمد عليه
المنعم به الذي هو أثر الانعام مع أن الحمد على الانعام أبلغ وأولى من الحمد على الأثر لأن الأول
حمد على فعل الله من غير واسطة والثاني حمد عليه بواسطة الأثر هذا هو الذي اشتهر واختار
الشيخ الأبرار أن الحمد على الأثر أبلغ وأولى من الحمد على الانعام لأن الحمد على الأثر لا يتم
إلا بملاحظة التأثير فكأنه حمدان فتمدبر (قوله أي على انعامه) أشار بذلك إلى أن
ما صدرية وليست موصولة لاسمها وقد علمت توجيه ذلك (قوله وألفه للإطلاق) أي
لإطلاق الصوت كما مر (قوله ولم يتعرض لذكر المنعم به الخ) أي حيث لم يقل على انعامه
يكذا وكذا فلم يتعرض لذكر المنعم به لا كلاً ولا بعضاً لا اجلاً ولا تفصيلاً فاقسام التعرض
لذكر المنعم به أربعة تعرض لذكر المنعم به كلاً تفصيلاً وهذا لا يمكن قال تعالى وإن تعدوا
نعمة الله لا تحصوها وتعرض لذكر المنعم به كلاً اجلاً كأن يقول الحمد لله على انعامه
بجميع نعمه وتعرض لذكر المنعم به بعضاً تفصيلاً كأن يقول الحمد لله على انعامه بالسمع
والبصر وتعرض لذكر المنعم به بعضاً اجلاً كأن يقول الحمد لله على انعامه ببعض النعم
فهذه الأنواع الثلاثة ممكنة بخلاف الأول كما علمت (قوله قال الشيخ سعد الدين التفتازاني
الخ) أي في شرح قول الشيخ الخطيب القزويني في أول التلخيص الحمد لله على ما أنعم فقال
السعد ولم يتعرض لذكر المنعم به أيها ما الخ وإنما لم يقدم قوله قال الشيخ سعد الدين على
قوله ولم يتعرض لذكر المنعم به مع أنه من كلام السعد أيضاً لأن الضمير في قول السعد ولم
يتعرض راجع للشيخ الخطيب القزويني والضمير في قول الشارح ولم يتعرض راجع
للشيخ الرحي فلم يحسن نسبة ذلك للسعد (قوله أيها ما لقصور العبارة الخ) اعترض بأن
العبارة قاصرة عن الإحاطة به قطعاً فكان الظاهر أن يسقط أيها ما بأن يقول لقصور
العبارة الخ وأجيب بأن المراد بالأيها ما الإيقاع في الوهم بمعنى الذهن مع كون القصور
محققاً فهو أيها ما مطابق للواقع بالنظر للإحاطة بالكل تفصيلاً ولا إيقاع في الوهم بمعنى
القوة الواهمة مع كون القصور غير متحقق فهو أيها ما غير مطابق للواقع بالنظر للإحاطة
بالكل اجلاً لا دفع كونه يمكنه الإحاطة بالكل اجلاً أي هو السامع لقصور العبارة عن

(على ما أنعمنا) أي على
انعامه وألفه للإطلاق
ولم يتعرض لذكر المنعم به
قال الشيخ سعد الدين
التفتازاني رحمه الله تعالى
أيها ما لقصور العبارة عن

الاحاطة به لعظمه وكثرته فالمراد بالايهام المعنى ان المذكور ان على التوزيع ويحتمل انه
 غالب الثاني على الاول فسماء ايها ما ويحتمل ان المراد ايها ما لكون ذلك علة مع احتمال
 ان العلة شئ آخر فكون المعنى ولم يتعرض لذكر المنع به ايها ما للسامع ان قصور العبارة
 عن الاحاطة به علة لذلك مع كونه يحتمل ان العلة غير ذلك والظاهر الجواب الاول وعلمت
 من هذا ان هذه علة لصورتين اعني عدم التعرض لذكر المنع به كالا تفصيلا أو اجالا وسيعمل
 الشارح الصورتين الاخيرتين بقوله ولثلاثا يتوهم الخ كما يصرح بذلك صنيع الاستاذ الخفني
 وبعضهم جعل العلة الاولى للاربعة ويصرح به كلام الشيخ الامير لكن بعده تعبيرا الشارح
 بالاحاطة فتدبر (قوله ولثلاثا يتوهم الخ) أي لو تعرض لبعض تفصيلا أو اجالا فهو علة لتفي
 التعرض لبعض تفصيلا أو اجالا كما علمته من القولة السابقة (قوله جدا) العامل فيه على
 الوجهين المذكورين في الشارح لفظ الحمد السابق ان قلنا ان ال لا تمنع من اعمال المصدر
 أو العامل فيه محذوف والتقدير أجد جدا وهذا ظاهر على الوجه الثاني وكذا على الاول
 ان قلنا يجوز حذف المؤكد خلافا لابن مالك (قوله منصوب على انه مفعول مطلق) ويمكن
 انه منصوب على انه مفعول به لعامل محذوف من مادة الد كر بقرينة قوله بذ كر جدر بنا
 والتقدير بذ كر جدا لانه بعيد (قوله وهو مؤكد) أي ان لوحظ مجرد الموصوف وقطع
 النظر عن الصفة وهي جملة به يحلو عن القلب العما فان لوحظ الموصوف والصفة كان
 نوعيا أيضا ولذلك قال الشارح ويجوز ان يكون الخ وكتب الشمس الخفني قوله وهو مؤكد
 أي ان جعلت الجملة مستأنفة فان جعلت صفة كان نوعيا كما أشار إليه الشارح اه وفيه
 ان الاستئناف بعيد كما قاله العلامة الامير (قوله أيضا) أي كما هو مؤ كد لان المبين للنوع
 مؤ كد أيضا وقوله لوصفه علة للثاني وقوله بقوله متعلق بوصفه (قوله به يحلو عن القلب
 العما) أي بسبب ذلك يحلو الله العما عن القلب فالضمير في به يعود على التجدد والضمير في
 يحلو يعود على الله والمراد بالقلب هنا اللطيفة الربانية كما يأتي تريبا لانها التي تنجلي
 بالمعارف والمراد بالعما في كلام المصنف التجهل كما يأتي تريبا أيضا ويكتب في كلام
 المتن بالالف لشيء كلمة قوله أنهما (قوله أي جدا يذهب الله به عن القلب عما) هذا
 تفسير لقوله جدا به يحلو عن القلب العما وانما ذكر الشارح جدا مع انه لم يفسره هنا
 إشارة الى الربط بينه وبين الجملة بعده وقوله يذهب الله تفسير ليحلو مع فاعله وفي قوله
 عن القلب عما إشارة الى ان ال في العما عوض عن الضمير على مذهب المتكوفين وأما
 على مذهب المصريين فيقال انه حل معنى فقط (قوله والقلب معلوم) فيطلق على الجسم
 الصنوبري الشكل أي الذي على هيئة ثمر الصنوبر وهو شجر يوجب في بلاد الشام ثمرة
 غليظة الاعلى دقيق الاسفل كراس السكر وهكذا القلب بمعنى الجسم المذكور كما يشاهد
 في قلب الدجاجة والخاروف ويطلق على اللطيفة الربانية وهي المرادة هنا لانها هي التي
 تنجلي بالمعارف كما مر وهذه اللطيفة تسمى قلبا من حيث تغلبها كما انها تسمى روحا من
 حيث تعلقها بالامور الاخرية ونفسا من حيث تعلقها بالامور الدنيوية كما قاله الغزالي في
 الاحياء فذلك اللطيفة تسمى باسماء باعتبارات مختلفة وكما تسمى بذلك تسمى عقلا باعتبار

الاحاطة به ولثلاثا يتوهم
 اختصاصه بشئ دون آخر
 (جدا) منصوب على انه
 مفعول مطلق وهو مؤكد
 ويجوز ان يكون مبيضا للنوع
 أيضا لوصفه بقوله (به)
 يحلو عن القلب العما أي
 جدا يذهب الله به عن
 القلب عما والقلب معلوم

انه يعقل بها العلوم الضرورية والنظرية وادعى بعضهم ان المراد باللطيفة شئ أسود داخل
الجسم اللحماني ولا سلف له في ذلك ولا دليل له عليه فلا عبرة به وقال في شمس المعارف
الوسطى ان للقلب اللحماني ثلاث تجويفات أحدها في أعلاه وهو محل الاسلام والقوة
الناطقة أيضا والثانية في وسطه وهي محل الفكر والتذكر والثالثة في آخره وهي أطفها
وهي محل الايمان ومحل الحب والبغض ولها عين تدرك العلويات والممالك كونييات تسمى
البصيرة اه باختصار (قوله والمعنى مقصور) أي لا محدود وسعى مقصورا لانه قصر
عن ظهور الحركات فيه وقوله يكتب بالياء أي لان ألفه من مقامه عن الياء لكن في عبارة
المصنف يكتب بالالف كما مر (قوله وهو فقد البصر) أي عما من شأنه أن يكون بصيرا
وهذا على القول بان العمى عدمي وهو قول المحكية فالتقابل بينه وبين البصر من تقابل
العدم والمملكة وأما على القول بأنه مجردي وهو قول أهل السنة فيعرف بأنه أمر وجودي
بضاد البصر فالتقابل بينه وبين البصر من تقابل الضدين واعلم أن البصر عند أهل السنة
قوة أودعها الله في العينين يحصل الادراك عندهما بخالق الله تعالى وأما عند المحكية فهو
قوة أودعها الله في العصبين الخارجين من مقدمة الدماغ فتعطف العصبية التي من
الجهة اليمنى الى اليسرى وبالعكس فتتلاقيان تلاقيا صليبا هكذا - - وقبل يتلاقيان
كتلاقي دالين مقلوبتين ظهر كل منهما في ظاهر الاخرى هكذا - - (قوله واطلاقه) أي
العمى وقوله على عى البصيرة كان الاولى أن يقول على جهل البصيرة ويستغنى عن الجملة
التي بعد ذلك والبصيرة عين في القلب وقيل قوة تدرك بها المعقولات وقوله وهو الجاهل
أي عى البصيرة هو الجاهل وقوله اطلاق مجازي بالاستعارة التصريحية وتقريرها أن
يقال شبه الجاهل بمعنى العمى بجامع التحير وعدم الاهتداء للقصد بسبب كل منهما
واستعير لفظ المشبه به وهو العمى للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة (قوله والمعنى
الضار هو عى القلب) كان الاولى تأخير ذلك عن قوله وسعى الجاهل بالعمى الخ لانه في
الحقيقة توجهه للاطلاق المجازي فقد وسط هذا بين المجاز وما يناسبه ثم أتى بمقابل
المتوسط حيث قال وأما عى البصر الخ فانه مقابل لقوله والمعنى الضار هو عى القلب
ولا يخفى ما في ذلك من تشبث التركيب كما قاله العلامة الامير (قوله وسعى الجاهل بالعمى)
أي مجازا كما علمته مما سبق وقوله لأن الجاهل الخ لا يخفى أن الجاهل اسم أن وجلة يشبه
الاعمى خبرها وقوله لكونه متخيرا علة متوسطة بين اسم ان وخبرها (قوله وأما عى البصر
فليس بضار الخ) قد عرفت انه مقابل لقوله والمعنى الضار هو عى القلب وقال ابن
عباس لماعى في آخر عمره

والعمى مقصور يكتب
بالياء وهو فقد البصر
واطلاقه على عى البصيرة
وهو الجاهل اطلاق مجازي
والعمى الضار هو عى
القلب وسعى الجاهل بالعمى
لان الجاهل لكونه
متخيرا يشبه الاعمى وأما
عنى البصر فليس بضار في
الدين قال الله سبحانه وتعالى

ان يأخذ الله من عني نورهما * فان قلبي مضى ما به ضرر

أرى قلبي دنياي وآخرتي * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

(قوله قال الله سبحانه وتعالى الخ) استدلال على ما ذكرناه من أن الضار إنما هو عى القلب
وأما عى البصر فليس بضار في الدين وسبب نزول هذه الآية أنه لما نزل قوله تعالى ومن كان
في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى قال ابن أم مكتوم أنا في الدنيا أعمى أفأكون في الآخرة

أعني فنزلت (قوله فانه الانعمى الابصار) أى فان القصة لا تعمى الابصار عمى ضارا
 في الدين فالضمر للقصة يفسره الجمله بعده والمنفى انما هو العمى الضار في الدين والافعمى
 الابصار واقع لا يصح نفيه وقوله ولكن تعمى القلوب أى ولكن تعمى القلوب عمى ضارا
 في الدين وقوله التي في الصدور لتأكيده لان القلوب لا تكون الا في الصدور فهو على حد
 قولك سمعت بأذني رأيت بعيني ونظيره قوله تعالى يقولون بأفواههم (قوله وقال قتادة
 الخ) أى بذلك لانه يعلم منه أن فقد البصر الظاهر لا يضر وأن فقد بصر القلب هو الضار
 وقاتلة تابعي جليل ثقة يقال ولد أمة وقد اتفقوا على انه أحفظ أصحاب الحسن البصري
 (قوله البصر الظاهر) أى الذى هو بصر العين وقوله بلغه أى شئ قليل يبلغ به الانسان
 ما يريد من ادراك الاشخاص والالوان وفي المختار البلغة ما يبلغ به من العيش أى يكفي به
 وقوله ومنفعة عطف تفسير وقوله وبصر القلب هو النافع أى في الدين فهو نافع زفعا كاملا
 وقوله انتهى أى كلام قتادة (قوله ولما حمد الله تعالى صلى الخ) دخول على كلام المصنف ثم
 ان كانت لما حرف المجرد الربط فالامر ظاهر وان كانت بمعنى حين أشكل الامر لان كلام الحمد
 والصلاة متعلقان باللسان وهو لا يكون مورد الحمد فى آن واحد كما يقتضيه كلامه حينئذ لان
 المعنى على هذا وحين حمد الله صلى الخ وأجيب بأن المراد بقوله صلى أراد الصلاة (قوله
 لقوله تعالى الخ) أى امتثال لقوله تعالى الخ فهو متعلق بمحذوف هو العلة في الحقيقة
 ويحتمل أن التقدير لان الصلاة مطلوبة لقوله تعالى الخ وعلى الاول فاللام للتعبدية لا للتعامل
 وعلى الثاني بالعكس (قوله يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) انما أكد في الآية
 السلام بالمصدر وهو قوله تسليما دون الصلاة لان الصلاة مؤكدة بالغة ان ولان الله تولاها
 بنفسه وتولتها ملائكته كما أخبر بذلك تعالى بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي
 ولانها قدمت لفظا والتقديم يدل على الاهتمام ولان مصدرها وهو التصلة في اطلاقه
 بشاعة بخلاف التسليم فان قيل التأكيد كما يكون بالمصدر يكون باسم المصدر أجيب بان
 التناسب مطلوب بين التأكيدين فان قيل كان يمكن الاتيان باسم المصدر فهو ما فيحصل
 التناسب مع عدم الشاعية أجيب بأن الاصل التأكيده بالمصدر فاذا أتى لا يسأل عنه وانما
 يعتمد عن ترك التأكيده في الصلاة بما تقدم وأبدى العلامة لامر في ذلك وجهها آخر حاصله
 ان الصلاة لم تؤكد لكونها لا تستعمل في العامة بخلاف السلام فانه يستعمل في العامة
 فلم يؤكد لتوهم انه يسلم على النبي كسلام العامة فالمعنى وسلموا عليه تسليما عظيما كأن
 تقول السلام عليكم يا رسول الله أو نحو ذلك لا كسلام بعضكم على بعض فهو من باب قوله
 تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم)
 عطف على قوله لقوله تعالى وقوله من صلى على في كتاب أى من كتب الصلاة على وتلفظ بها
 في كتاب فهذا الثواب مخصوص لا يكون الا لمن جمع بين الكتابة والتلفظ وان كان المقصود
 على أحدهما يحصل له أجر والمتمم اذ ان المراد بالكتاب الاول المكتوب كالثاني على القاعدة
 من ان النكرة اذا اعتدت معرفة كانت عينها وجعل بعضهم الكتاب الاول بمعنى المصدر
 والكتاب الثاني بمعنى المكتوب فيكون فيه شبه استخدام والمعنى من صلى على في حال كتابة

فانه الانعمى الابصار ولكن
 تعمى القلوب التي في الصدور
 وقال قتادة رحمه الله تعالى
 البصر الظاهر بلغه ومنفعة
 وبصر القلب هو البصر
 النافع ولما حمد الله تعالى صلى
 على نبيه محمد صلى الله عليه
 وسلم لقوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا صلوا عليه وسلموا
 تسليما ولقوله صلى الله
 عليه وسلم من صلى على في
 كتاب لم تزل الملائكة
 تستغفر له ما دام اسمى في

اسمى الخ ويكون حينئذ على خلاف القاعدة لانها أغلبية وقوله لم تنزل الملائكة تستغفره
 أى بصيغة الاستغفار أو ما يرجع اليها الحديث ان الملائكة تصلى على أحدكم ما دام في مصلاه
 تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه واظهر ان المراد بالملائكة خصوص الحفظة كما قال بعضهم
 ويحتمل أن المراد ما يشعدهم وغيرهم وقوله ما دام اسمى في ذلك الكتاب أى مدة دوام اسمى
 في ذلك الكتاب والمراد من اسمه اللفظ الدال عليه ولو ضميراً أو وصفاً نحو عليه الصلاة
 والسلام أو الصلاة والسلام على البشير ولو محاشي شخص اسم النبي من كتاب فهو - ل ينقطع ثواب
 المصلي أولاً وهل يحرم على الماسي أولاً والذي قرره بعض الاشياخ أنه لا ينقطع ثواب المصلي
 وأنه يحرم على الماسي ولعله مقيد بما اذا محاشاه لغير عذر لكونه قاصداً حينئذ قطع ثواب
 المصلي فيعامل بنقيض قصده ثم ان هذا الحديث سند ضعيف كما قاله ابن حجر في كتابه
 الدرا المنصود وقال ابن الجوزي انه موضوع وقال ابن كثير انه لم يسمع من وجوه كثيرة (قوله
 فقال) عطف على صلى (قوله ثم) هي هنا لترتيب الاخبارى أو الرتبة لما عطف
 بالتحلق وان كان أفضل المخلق على الاطلاق عن رتبة ما يتعلق بالتحلق وما حسن قول
 بعضهم

ذلك الكتاب فقال (ثم)
 الصلاة بعد أى بعد ما تقدم
 وهو ما مبنى على الضم كما
 هو مقرر عند النحاة والصلاة

العدد عدول وتسامى * والمولى مولى وان تنزل

وقوله الصلاة قد اشترتا من الصلاة لانها واصله بين العدد وربه وهو من الاشتقاق الكبير
 وهو لا يضر فيه اختلاف ترتيب الحروف وقوله بعدتاً كيد لاستفادة العديتين ثم كذا
 قال بعضهم والاحسن انه تأسيس لانه خير من التأكيد ووجه كونه تأسيساً ان ثم للترتيب
 في الاخبار أو في الرتبة كما علمت وبعد للترتيب الوقوعى ففاد كل غير مفاد الاخرى (قوله أى
 بعد ما تقدم) أى من البسملة والنحو دلالة وأشار الشارح بذلك الى تقدير المضاف اليه
 المحذوف وقوله وهو ما مبنى على الضم أى ولفظ بعد فى كلام المصنف ونحوه من كل
 تركيب كرفيه بعد مع حذف المضاف اليه مبنى على الضم محذوف المضاف اليه ونية
 معناه والمراد بمعناه النسبة التقيدية التى بين المضاف والمضاف اليه وانما أطلقوا عليها
 معناه بالاضافة الى ضمير المضاف اليه مع انها نسبة بين المضاف والمضاف اليه لانها لا تحقق
 الا بالمضاف اليه وليس المراد به مدلول المضاف اليه كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ثم ان
 ما ذكره الشارح من البناء غير متعين اذ يجوز ان نصب من غير تنوين محذوف المضاف اليه
 ونية لفظه (قوله كما هو مقرر عند النحاة) أى ما هو مقرر عند النحاة من انه يبنى على الضم
 محذوف المضاف اليه ونية معناه فالكاف بمعنى لام التعليل (قوله والصلاة الخ) انما أنكر
 الكلام على الصلاة عن الكلام على بعد مع ان المناسب لترتيب المتن العكس لطول
 الكلام عليها وقد ذكر معناه اللغة فقط ومعناها شرعاً فقط أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير
 محتجة بالتسليم بشرائط مخصوصة ومعناها لغة وشرعاً من الله الرحمة ومن الملائكة
 الاستغفار ومن غيرهم التضريع والدعاء وان شئت قلت من الله الرحمة ومن غيره ولو من
 الملائكة الدعاء لان الاستغفار يسمى دعاء وهذا صريح فى انها من قبيل المشترك اللفظى
 وضابطه ان يتحدد اللفظ ويتمدد المعنى والوضع كلفظ عين فانه لفظ واحد لكن وضع

له اصرة بوضع وللبارية بوضع وللذهب بوضع وهكذا وهذا على تفسير الجمهور المتقدم
 وفسرها ابن هشام بالعطف بفتح الهمزة ويختلف معناه باختلاف المسند اليه فما النسبة لله
 تعالى الرحمة وبالنسبة للائمة كماله الاستغفار وبالنسبة لغيره التضرع والدعاء وان شئت قلت
 بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره ولو الملائكة الدعاء وهو يشمل الاستغفار كما مر وعلى هذا
 التفسير فهي من قبيل المشترك المعنوي وضابطه ان يتحد اللفظ والمعنى والوضع لكن هناك
 افراد اشتركت في ذلك المعنى كلفظ اسد فانه لفظ واحد وضع وضعوا واحدا المعنى واحد وهو
 الحيوان المفترس وهناك افراد اشتركت فيه ووجه ابن هشام في معنيته ما اختاره بوجوه منها
 ان الاصل عدم تعدد الوضع ومنها انه ليس لنا فعل مختلف باعتبار ما ينسب اليه ورده
 الدمايني بورد افعال كثيرة كذلك على ان العطف الذي قال به هو مختلف معناه باعتبار
 ما ينسب اليه ومنها غير ذلك (قوله لغة) أي حال كونها من درجتي في الالفاظ اللغوية فهو
 حال لكن فيه أنه حال من المسند وبجواب بأنه حائر على رأي سيمويه أو يقدّر مضاف
 والاصل وتفسير الصلاة ولا يقال يلزم عليه حينئذ أنه حال من المضاف اليه وهو غير جائز الا
 بشرطه كما يعلم من قول ابن مالك ولا تجزأ حال من المضاف له الخ لانا نقول شرطه متحقق وهو
 كون المضاف يقتضي العمل في المضاف اليه ليكون المضاف مصدرا ومعنى اللغة في اللغة
 اللهج في الكلام أي الاسراع فيه وفي الاصطلاح الالفاظ موضوعات باربعها يعبر بها
 كل قوم عن أغراضهم (قوله الدعاء) قيل بخبر وقيل مطاوع ولا يلزم من كون الصلاة بمعنى
 الدعاء أن لا تعدى في الخبر يعني كالدعاء فانه اذا عدى يعني كان للضرورة لانه لا يلزم في
 المترادفين ان يصح حلول أحدهما محل الآخر فلا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن تعدى
 تعدية وفي المسئلة خلاف عند الأصوليين (قوله والصلاة المطلوبة الخ) فيه إشارة الى ان
 جملة الصلاة خبرية بلفظا انشائية معني وهو المختار وقال الشيخ ليس وجساعة بأنها خبرية
 لفظا ومعنى نظر الى أن المقصود التعظيم وإظهار الشرف وذلك حاصل بالاخبار والمرضى
 الأول كما علمت (قوله هي رحمة) ظاهره أنها أصل الرحمة وعليه فيشكل لكل العطف في قوله
 تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لان العطف يقتضي المغايرة وبجواب أن العطف
 في الآية للتفسير وبعضهم فسر الصلاة بالرحمة المقرونة بالتعظيم فيكون العطف في الآية
 من عطف العام على الخاص ويبحث فيه بأن قولهم المقرونة بالتعظيم مخصوص بالمقام النبوي
 وليس من جملة المعنى الموضوع له (قوله وقيل مغفرته) وجهه الاسنوي بأن الرحمة رقة في
 القلب وهي مستحيلة في حقه تعالى فلا يناسب تفسير الصلاة بها بل بالمغفرة وعليه فالعطف
 في الآية من عطف المغايرة وانما جاءت فيها لتعدد الدنوب المغفورة ولا يخفى حسن
 الاحسان بعد الغفران والمراد بالمغفرة بالنسبة للأنبياء ورفع درجاتهم لا نحو الدنوب
 لاستحالتها في حقهم ولذلك يقولون المغفرة لا تستدعي سبق الذنب (قوله وقيل كرامته) أي
 التي يكرمهم بها وهو قريب من الأول كما قاله الشيخ الامير بل وقريب مما قبله باعتبار تفسير
 المغفرة برفع الدرجات ووجه بعضهم هذا القيل بأن الرحمة بمعنى الرقة في القلب مستحيلة
 والمغفرة تشعر بالذنب فلا يليق تفسير الصلاة بذلك بل بالكرامة (قوله وقيل ثناؤه عند

لغة الدعاء والصلاة
 المطلوبة من الله هي رحمة
 وقيل مغفرته وقيل كرامته
 وقيل ثناؤه عند الملائكة

الملائكة) أي ثناؤه تعالى على نبيه عند الملائكة اظهار الشرفه بينهم ووجه بعضهم هذا
 القيل بأن الرحمة بمعنى الرقة مستحيلة والمغفرة موهمة للذنوب والكفرامة نوع من
 الكمال والنبي صلى الله عليه وسلم قد أفرغت عليه السكالات كلها فلا نسب ان تفسر
 بالثناء عند الملائكة ورد بأنه مامن كمال الا وعند الله أعلى منه وهذه الاقوال لا قوة لها
 (قوله ذكر هذه الأوجه الشيخ الخ) كان المناسبات ان يقول هذه الاقوال كما يصرح بذلك
 تسميه بقوله وقيل كذا وقيل كذا فهي أقوال لا احتمالات حتى يعبر عنها بأوجه وأجيب
 بأنه عبر بأوجه اشارة الى أن تلك الاقوال لا ينبغي جعلها أقوالا لتقاربها وانما ينبغي
 جعلها أوجه أفاده بعضهم (قوله وقرنها بالسلام) أي قرن الصلاة بالسلام أي عقبتها به
 لان مقارنة لفظ لا تخوذ كره عقبة وقوله خروج من كراهة افراد أحدهما عن الآخر أي عند
 المتأخرين وأما عند المتقدمين فلا يكره الافراد نعم هو خلاف الاولى قطعا ومحل كراهته
 عند المتأخرين في غير الواردة وفي غير داخل المحجرة الشريفة وفيها اذا كان منا فان كان في
 صيغة واردة فلا كراهة وكذا لا يكره لدخول المحجرة الشريفة الاقتصار على السلام فيقول
 بخضوع وأدب السلام عليك يا رسول الله واذا كان منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة لانه
 حقه وهل كراهة الافراد خاصة بنينا صلى الله عليه وسلم أوجارية فيه وفي غيره الاصح
 الثاني لسكتها في غير نية تكون خفيفة (قوله فقال) عطف على قرن وقوله والسلام
 عطف على الصلاة وقوله أي التحية تفسير للسلام ولم يرتض بعضهم تفسير السلام بالامان
 لانه صلى الله عليه وسلم لا يخاف خوف عذاب لعصيته وان كان يخاف خوف مهابة واجلال
 وقد يقال المراد الامان مما يخاف على أمته لانه صلى الله عليه وسلم وان كان لا يخاف
 العذاب على نفسه يخافه على أمته فانه بالأمؤمنين رؤوف رحيم والمراد من التحية في حقه صلى
 الله عليه وسلم ان يسمعه تعالى كلامه القديم الدال على رفعة مقامه العظيم كما قاله الشيخ
 السنوسي في شرح الجزائرية (قوله على نبي) أي كائنان على نبي فهو متعلق بمحذوف خبر
 عنهما وليس من باب التنازع لانه لا يحري في المصادر ولا في أسماء المصادر وانما قال على
 نبي ولم يقل على رسول اتباعا لقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي وبعضهم
 جعل في كلام المصنف حذف والتقدير على نبي ورسول كما أن في كلامه الآتي وهو خاتم رسل
 ربه حذف والتقدير خاتم رسل ربه وأنبأه فكون في كلامه احتباك وهو ان يحذف من
 كل نظير ما أنبأه في الآخر (قوله دينه الاسلام) جملة من مبتدأ وخبر صفة لذي مخصوصه ان
 قلنا بان الاسلام لا يطلق الا على دين نبينا صلى الله عليه وسلم وهذا هو الظاهر من قول
 الشارح وهو نبينا وعلى هذا فقول المصنف بعد ذلك محذوف لان الواقع وان قلنا بان
 الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا فليست الجملة صفة مخصوصة ويكون قول الشارح
 وهو نبينا أي في هذا المقام فلا يتنافى انه يشمل غير نبينا أيضا وقول المصنف بعد ذلك محذوف
 مخصوص للنبي المذكور ومعنى الجملة وهي قوله دينه الاسلام أحكامه التي يتسدين بها هي
 الأحكام المعبر عنها بالاسلام أو المعنى طريقته التي أتى بها هي الانقياد والخضوع لاهوته
 تعالى فالدين اما بمعنى الأحكام المتدين بها والاسلام بمعنى الأحكام المنقاد لها واما بمعنى

ذكر هذه الأوجه الشيخ
 شهاب الدين بن الهيثم
 رحمه الله وقرنها بالسلام
 خروج من كراهة افراد
 أحدهما عن الآخر فقال
 (والسلام) أي التحية
 على نبي دينه الاسلام

الطريقة والاسلام بمعنى الانقياد والخضوع وعلى هذين الحدين فالانخبار ظاهر وأما على
تفسير الشارح فالانخبار غير ظاهر لانه فسر الدين بما شرعه الله تعالى من الاحكام ثم فسر
الاسلام بالانقياد والخضوع لا لوهيته تعالى وحينئذ فلا يظهر الحمل والانخبار الا أن يقدر
مضاف والتقدير دينه متعلق بالاسلام فيظهر الحمل والانخبار بتقدير هذا المضاف لان
الاسلام بمعنى الانقياد والخضوع متعلق بكسر اللام والاحكام متعلق بفتحها فتدبر
(قوله وهو نبينا) أي والنبي الذي دينه الاسلام فبينما وقد عرفت أن هذا يقتضي أن
الاسلام لا يطلق على دين غير نبينا وهو قول وبعضهم يحتمل أن المعنى وهو نبينا في
هذا المقام فلا ينافي أن الاسلام يطلق على دين غير نبينا أيضا كما هو القول الثاني والمحقق أن
الانلاف لفظي لان القول بأن الاسلام مختصرص بهذا الدين منظور فيه للاسلام المخصوص
والقول بأن الاسلام يطلق على كل دين منظور فيه لمطلق الاسلام أفاده المحقق الامير (قوله
قال الله سبحانه وتعالى) هذا استدلال على أن دين نبينا هو الاسلام ومحل الدليل قوله
هو سماكم المسلمين لانه يعلم من تسميتنا مسلمين تسمية ديننا بالاسلام ولو استدل بقوله
تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليهم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديننا لكان
أوضح في الاستدلال (قوله مله أيكم) منصوب على الاغراء والتقدير ان مله أيكم
ويحتمل أن المعنى وسع عليكم ملهكم توسعة مله أيكم كما يدل عليه قوله تعالى وما جعل عليكم
في الدين من حرج فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه ولا يرد على
الاول أنا ما مورون يلزم مله سمينا محمدا يلزم مله أيدينا ابراهيم لانا نقول مله أيدينا ابراهيم
هي مله سمينا محمدا في الاصول وان خالفتم في بعض الفروع وقوله ابراهيم بدل من أيكم
أو عطف بيان وقوله هو سماكم المسلمين أي الله تعالى سماكم المسلمين فالضمير عائدا على
الله تعالى عند الاكثرين ويدل له ما قرئ شاذ الله سماكم المسلمين والمعنى عليه الله
سماكم المسلمين من قبل وفي هذا أي في الكتب السابقة التي أنزلها من قبل القرآن وفي
هذا القرآن ولا إشكال على هذا وبعضهم جعل الضمير راجعا لبراهيم لانه قال ربنا
واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك فاستجاب الله له فجعلها أمة محمد صلى الله عليه
وسلم واستشكل هذا بعطف قوله وفي هذا على قوله من قبل فانه يقتضي أن تسميتنا مسلمين
وقعت من أيدينا ابراهيم في القرآن وهو غير صحيح اذ القرآن أنما أنزل بعد ذلك وأجيب بأنه
ليس من عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر بل من عطف الجمل والكلام فيه حذف
والتقدير هو سماكم المسلمين من قبل وأنا سميتكم المسلمين في هذا فالضمير في الجملة الاولى
لابراهيم وفي الثانية لله تعالى (قوله والنبي الخ) شروع في تفسير الفاظ المتن ففسر لفظ
النبي ولفظ الدين ولفظ الاسلام ولما فسر الاسلام احتاج الامر لتفسير الايمان لما سألني
من أن كل مؤمن مسلم وبالعكس (قوله انسان أوحى اليه بشريع) اعترض بعضهم على
التعبير بالانسان حيث قال والنبي ذكر من بني آدم أوحى اليه بشريع ثم قال وقولنا ذكر أولى
من قولهم انسان للاجتماع على عدم استنباطه من بني آدم اه وأنت خير بأن ما ادعاه
من الاجماع ممنوع لانه قد ذهب الاشعري الى عدم اشتراط الذكورة في النبوة ولذلك

وهو نبينا صلى الله عليه وسلم
قال الله سبحانه وتعالى مله
أيكم ابراهيم هو سماكم
المسلمين والنبي انه ان أوحى
اليه يسمع

قبل نبوة بعض النساء كبريم وآسية وهاجر وسارة لكن الراجح اشتراط الذكورة فلم تكن
الانثى نبية ولذلك قال صاحب بدء الامالي

وما كانت نبيا قط انثى * ولا عبد وشخص ذو فعال

أي فعل قبيح على ان الاعتراض انما يتجه على ان الانسان يقال للذكر والانثى لا على انه
يقال للذكر فقط وأما الانثى فيقال لها انسانة كما قال القائل

انسانة فتانة * بدر الدجاء منها جعل (قوله وان لم يؤمر بتبليغه) أي سواء أمر بتبليغه أو لم
يؤمر بتبليغه فان قيل قد تعلق الارسال بالنبى في قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول
ولا نبي الا نوح فيقتضى ترادفهما التسلط الارسال عليهما معا ويكون العطف في الآية من
عطف المرادف أجيب بأن المراد بالرسول في الآية من أرسل بشرع جديد والمراد بالنبى

فيه ما نبى مخصوص وهو من أرسل مقرر للشرع من قبله كسليمان وداود وغيرهما من
أنبياء بني اسرائيل الذين بين موسى وعيسى فانهم أرسلوا بالقرروا التوراة والعطف حينئذ

من عطف المغاير وقيل المراد والله أعلم ولا نبأنا من نبى فيكون من باب وزجج الحواجب
والعمونا فيقدر له عامل يناسبه ويكون من عطف الجمل ومعنى الآية على سبيل الاجمال

ان الله لم يرسل رسولا ولا نبيا على ما تقدم الا اذا دعا لامته حاكي الشيطان صوته ودعا بأدعية
لا تليق فيزيل الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته وليس المراد ان الشيطان يلقى في

قراءة الرسول شيئا من عنده كما قال بذلك بعض المفسرين والله أعلم بحقيقة الحال (قوله
فان أمر بذلك فرسول أيضا) أي فان أمر بتبليغه فهو رسول كما انه نبى وقوله فالنبى أعم من

الرسول أي عموما مطلقا لان كل رسول نبى ولا عكس وبعضهم جعل الرسول أعم من النبى
أيضا قال لان الرسول يكون من الملائكة بدليل الله يصطفى من الملائكة رسلا ويعلم من

هذا مع الاول ان بينهما العموم والخصوص الوجهى لكن الحق ان الرسول كالنبى لا يكون
الامن بنى آدم والمراد من كون الملائكة رسلا في الآية أنهم سفراء أى نواب واسطة بين

الله وبين رساله (قوله وقيل هما بمعنى واحد) أي النبى والرسول ملتبان بمعنى واحد وقوله
وهو معنى الرسول أي وهو انسان أوحى اليه بشرع يعمل به وأمر بتبليغه ويلزم على هذا

القول أن من أوحى اليه بشرع يعمل به ولم يؤمر بتبليغه ليس نبيا ولا رسولا ولا عليه ولى أو
ارقي مرتبة من الولى فلحذر (قوله والنبى بالهمز المخ) وانما نهي صلى الله عليه وسلم عن

المهمز بقوله لا تقولوا يا نبى الله بالهمز لانه قد يرد معنى الطريد فخشي صلى الله عليه وسلم
في ابتداء الاسلام سبق هذا المعنى الى بعض الأذهان فنهاهم عنه فلما قوى اسلامهم ولم

يخش هذا التوهم نسخ النهى عنه لزوال سببه (قوله من النبأ) أي مأخوذ من النبأ وقوله
أي المخبر تفسر للنبأ وقوله لانه مخبر عن الله تعالى علة لاخذهم من النبأ معنى المخبر ويصح

قراءة مخبر بفتح الباء لان الملك مخبر بالاحكام عن الله تعالى وبكسر هاء لانه مخبر بانه عن
الله تعالى ان كان رسولا ومخبر بانه نبوة ليجترم ان كان نبيا فقط فهو اما بمعنى اسم الغافل

أو اسم المفعول (قوله وبلاهمز) أي لكن بالتشديد وقوله وهو الاكثر أي عدم الهمز أكثر
من الهمز وقوله من النبوة أي مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو ويحتمل

وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر
بذلك فرسول أيضا فالنبى
أعم من الرسول وقيل هما
بمعنى واحد وهو معنى الرسول
والنبى بالهمز من النبأ أي
المخبر لانه مخبر عن الله تعالى
وبلاهمز وهو الاكثر من
النبوة وهى الرفعة

أنه مخفف المهور وقوله وهي الرفعة اعترض بأن الذي في القاموس أنها المكان المرتفع
وأجيب بأنه يمكن حمل كلام القاموس على التسامح لأن الرفعة يلزمها المكان المرتفع غالبا
(قوله لأن النبي مرفوع الرتبة) أي ولأنه رافع رتبة من اتبعه فهو ما يجمع في اسم الفاعل
أو اسم المفعول أيضا فعلى كل من أخذ منه النبأ أو من النبوة فيه الوجهان وكون النبي
مرفوع الرتبة أمّا مطلقا وذلك في نبينا صلى الله عليه وسلم لم فانه مرفوع الرتبة على غيره من
الحق مطلقا واما على غيره لا مطلقا وذلك في غير نبينا فان كل نبي مرفوع الرتبة على أمته
وبعض الانبياء مرفوع الرتبة كأولي العزم على بعض باقي الانبياء (قوله والدين ما شرعه
الله تعالى) أي الدين شرعا ما شرعه الله تعالى وبينه على لسان الرسول وقوله من الاحكام
بلسان ما شرعه الله تعالى وأما لغة فله معان منها الجزاء والحساب وغير ذلك وما ذكره
الشيخ من التعريف المختصر مساواة تعريف المطول وهو وضع الهى سائق لذوى العقول
السامية باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات ليسا الواسعة الدارين وقد أوضحناه في
حاشية الجوهرة وغيرها (قوله والاسلام هو الخ) أي شرعا وأما لغة فهو مطلق الخضوع
والانقياد وقوله هو الخضوع والانقياد لا لوهية الله تعالى أي لا حكمها يعني الخضوع
والانقياد لها ظاهر وان لم يفعل على التحقيق وقبل الاسلام هو الايمان ويدل له قوله تعالى
أفمن شرح الله صدره للاسلام أفاده الشيخ الامير بزيادة (قوله ولا يتحقق الا بقبول الامر
والنهي) أي ولا يثبت ذلك عند الله بحيث يكون معتبرا ونافعنا الا بقبول الامر والنهي
باطنا بأن يصدق بذلك بقلبه (قوله والاعان هو الخ) أي شرعا وأما لغة فهو مطلق
التصديق ومنه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا أي بمصدق لنا وقوله هو التصديق أي
حديث النفس واذعانها التابع المعرفة أو للاعتقاد ولو بالتقليد لانفس المعرفة لوجودها
عند بعض الكفار الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم قال تعالى يعرفونه كما يعرفون
أبنائهم فاليس المراد التصديق المنطقي الذي هو ادراك وقوع الشيء أولا وقوعه بل
حديث النفس واذعانها كما عمت وقوله بما جاء من عند الله أي وعلم من الدين بالضرورة
كفرض الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك وقوله والاقاربه أي بان ينطق بالشهادتين
فالمراد به الاتيان بهما او ظاهر كلام الشرح أنه شرط وهو مذهب بعض العلماء وعليه
فالاعان مركب من جزأين أحدهما التصديق وهو لا يحتمل السقوط وثانيهما الاقرار وهو
يحتمل السقوط كالمولم يتمكن من النطق لا كراه أو نحوه والراجح أن الاقرار شرط لاجراء
الاحكام الدينية فقط كالصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين والارث منه ونحو ذلك فن
صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه كان مؤمنا لكن لا تجري عليه الاحكام الدينية ومحل ذلك
ما لم يطلب منه النطق فيمتنع والا كان كافرا جازما (قوله وهما وان اختلفا مفهومهما
صدقهما واحد) أي والاسلام والاعان والاحمال انهما اختلفا من جهة المعنى المفهوم من
لفظهما والمطلوب لهما محلهما واحد فالضمر للعائد على الاسلام والاعان مبدأ خبره
جمله قوله ما صدقهما واحد وأما البناء فزائدة لتزيين اللفظ والوال للحال وان وصلية والمراد
بالمفهوم المعنى المفهوم من اللفظ والمطلوب له وليس المراد به المفهوم ضد المنطوق

لان النبي مرفوع الرتبة والدين
 ما شرعه الله تعالى من الاحكام
 والاسلام هو الخوض
 والانقياد لا لوهية الله تعالى
 ولا يتحقق الا بقبول الامر
 والنهي والايمان هو
 التصديق بما جاء من عند
 الله والافرار به وهما وان
 اختلغا منه وهما فاصداقهما
 واحد

والمصدق مركب منجى فهو برفع القاف كما في اللؤلؤة عن ابن عبد المحق ويصح نصبها على
الحكاية من ماصدق عليه ومعنى هذا اللفظ الافراد لكن المراد منه المحل كما يصرح به قول
الشرح بعد ولا نعني بوحدهما سوى هذا وذلك لان ماصدقهما بمعنى افرادهما مختلف
اذ ماصدقات الاسلام انقيادات كانقياد زيدوانقياد محمروانقياد بكر الى غير ذلك وما
صدقات الايمان تصديقات كتصديق زيد وتصديق عمرو وتصديق بكر الى غير ذلك
لكن محلهما متحد فكل محل للايمان محل للاسلام وبالعكس كما يدل له قوله تعالى فأتخرجنا
من كان فيهم امن المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين وهذا في الايمان الكامل
والاسلام المعتبر بشرعا والافقد يكون الشخص مصدقا بقلبه غير منقاد ظاهرا فيكون مؤمنا
لامسلا وقد يكون منقادا ظاهرا غير مصدق بقلبه فيكون مستسلا لا مؤمنا ولذلك قال الله
تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا والمحصل ان الاسلام والايمان
مختلفان فمفهومهما وافرادا لكن متحدان محلا باعتبار الايمان الكامل والاسلام المنجى والا
فقد يختلفان محلا أيضا فافهم (قوله فلا يصح في الشرع الخ) تفريع على اتحادهما
ما صدق الكس بمعنى المحل لا بمعنى الافراد كما علمت وقوله ان محكم بالبناء للمجهول وثابت
الفاعل الجار والمجرور بعد زقوله وبالعكس أى ولا يصح أن يحكم عليه بأنه مسلم وليس
بمؤمن وقد عرفت ان هذا في الايمان والاسلام المنجيين الكاملين (قوله ولا نعني بوحدهما
سوى هذا) أى ولا نقصد ولا نريد بوحدهما في الماصدق سوى هذا وهو الاتحاد في المحل فلا
ينافي ان افراد الاسلام انقيادات وافراد الايمان تصديقات وقد مر تحقيقه (قوله محمد)
هو ايمان الواقع ان كانت الصفة اعني قوله دينه الاسلام مخصصة للنبي بسيدنا محمد
وللتخصيص ان كانت الصفة المذكورة غير مخصصة للنبي ويجوز فيه أوجه الأعراب الثلاثة
ولكن النص لا يساعد الرسم لعدم رسم ألف بعد الدال ولذلك لم يذكره الشرح الا أن
يقال انه جرى على طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع والمجورور وأولاها من حيث
الأعراب المجرى على أنه بدل لانه لا يحوج للتقدير وأولاها من حيث التعظيم الرفع لاجل أن
يكون الاسم مرفوعا وعمدة كما ان المسمى مرفوع الرتبة وعمدة الخلق (قوله بدل من نبي)
أى هو بدل من نبي فان قيل للقاعدة أن المبدل منه في نية الطرح والرحى فتفيد المبدلية
أن وصف النبوة ليس مقصودا وليس كذلك أجيب بان القاعدة أغلبية وبأن ذلك بالنظر
لعمل العامل وليس ذلك مخترجا على قاعدة أن نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب
العوامل وأعربت هي بدلا أو عطف بيان لان نبيها مكرة ومحجدمعرفة والمشهور ان المعرفة
لا تنعت بالنكرة فليس أصله نعتا لمحمد حتى يكون مبدلا على تلك القاعدة فما وقع في اللؤلؤة
وغيرها من بنائه عليها هو كانه عليه العلامة الامر (قوله فيكون مجرورا) تفريع على
كونه بدلا (قوله ويجوز رفعه الخ) ويجوز نصبه أيضا على أنه مفعول لفعل محذوف
والتقدير أمدح محمدا وهذا تصريح بجواز قطع البدل وقد ذكره في التوضيح في باب العلم
انتهى لؤلؤة (قوله على انه خبر مبتدأ محذوف) أى والتقدير هو محمدا وعلى تعليمة أى لانه
خبر لمبتدأ محذوف (قوله وهو اسم من أسماء نبينا) بل هو أشهرها وأشهرها (قوله وهي

فلا يصح في الشرع أن
يحكم على أحد بأنه
مؤمن وليس بمسلم وبالعكس
ولا نعني بوحدهما سوى
هذا وقوله (محمد) بدل
من نبي فيكون مجرورا
ويجوز رفعه على أنه خبر
لمبتدأ محذوف وهو اسم
من أسماء نبينا صلى الله
عليه وسلم وهي كما نقل ابن
الهائم عن أبي بكر بن عربي
وعن النووي رحمه الله
ألفاسم

كما نقل الخ) لا يخفى ان هي مبتدأ خبره ألف اسم والمراد بها حنث مذما يشمل الاوصاف كالشبر والنذير ولا شك انها بهذا الاعتبار تباع هذا العدد لكثرة صفاته المختصة به والغالبة عليه والمشاركة بينه وبين غيره من الانبياء ومنهم من جعلها تسعة وتسعين موافقة لاسمائه تعالى المحسنى وقد أوصاها تجاعاة كالتقاضى وابن العربي وابن سيد الناس الى أربعمائة وينبغي تحرى التسمية باسم من أسمائه صلى الله عليه وسلم للأحاديث الواردة في ذلك وان كان متسكماً فيها بالضعف (قوله واختار) أى المصنف وقوله هذا الاسم أى الذى هو محمد وقوله منها الخ ومنها انه أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم ومنها انه قرن باسمه تعالى فى كلتى الشهادة ومنها غير ذلك وقوله أن الله ذكره الخ أى فى قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار الخ وقوله أنه أشهر رأى أكثر شهرة من حيث المعرفة ولا يلزم من ذلك أكثرية فى الاستعمال فلذلك زاده بعده وقوله فمن بعدهم أى قربا بعد قرن الى قرب يوم الدين (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أى وأنبأه أى يقال فى شرحه كذا كما تقدم نظيره (قوله خاتم رسل ربه) بسكون السين كما هو لغة أى آخر رسل ربه ومتمهم وهونعت لمحمد لا يقال انه نكرة لانه اسم فاعل وهو لا يتعرف بالاضافة والمعرفة لا تنعت بالنكرة لانا نقول هو معرفة لانه وان كان اسم فاعل لكنه بمعنى الماضى وهو حينئذ يتعرف بالاضافة وانما كان صلى الله عليه وسلم آخر الرسل لتسكون شربته ناسخة لغبرها من الشرائع لا العكس ولانه هو المقصود من بينهم وجوت عادة الله بأن المقصود يأتى آخر العمل كما قال القائل

نعم ما قال السادة الاول * أول الفكر آخر العمل

هذا ويحتمل أن يكون معنى كلام المصنف أنه صلى الله عليه وسلم كالحاتم الذى يختم به وهو الحافاة التى فيها فصوص من غيرها فان لم يكن فيها ذلك فهى فتحة بفتحات كما فى بعض كتب اللغة وانما شبه صلى الله عليه وسلم بالحاتم المذكور لانه صلى الله عليه وسلم منع من ظهور نبي معه أو بعده بتدأ نبوته كما يمنع الحاتم ظهور الشئ المطبوع عليه عند الطبع فالجامع مطلق المنع من الظهور (قوله أى وأنبأه) أى فى كلام المصنف اكتفاء على حذف قوله تعالى سراييل تقيمكم الحجر أى والبرد وتقدم أن بعضهم يجعل فى كلام المصنف احتجا كما وانما احتج لذلك لأن الرسل أخص والانبياء أعم ولا يلزم من ختم الاخص ختم الاعم بخلاف العكس ويحتمل أن المصنف أراد بالرسول مطلق الانبياء من اطلاق الخاص واردة الاسم (قوله قال الله تعالى الخ) استدلال على ما ذكر من كونه صلى الله عليه وسلم خاتم الرسل والانبياء لانه وان كان المصرح به فى الآية النبيين لكنه يلزم من ختمه للنبيين ختمه للمرسلين لانه يلزم من ختم الاعم ختم الاخص (قوله والصلاة والسلام على آله) قصد الشارح بذلك توضيح المعنى فقط ولم يقصد أن العطف فى قول المصنف وآله من عطف الجمل والاصل هكذا ولا يلزم حذف حرف الجر وبقاء عمله فهو عطف على نبي من عطف المفردات لا على محمد لانه بدل من نبي والمعطوف على البديل بدل فيلزم أن الآل بدل من نبي وهو غير صحيح نعم يلزم على عطفه على نبي الفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بالبديل وهو لا يضر

واختار هذا الاسم لوجوه منها
ان الله تعالى ذكره فى القرآن
فى سياق الامتداح ومنها
أنه أشهر وأكثر استعمالا
فى السنة الصحابة والتابعين
فمن بعدهم وقوله
(خاتم رسل ربه) أى
وأنبأه قال الله تعالى
ولكن رسول الله وخاتم
النبيين (و) الصلاة
والسلام على (آله)

لأن القاعدة تقديم البدل على المعطوف عطف نسق (قوله وهم مؤمنون بنبي هاشم وبنو
المطلب) المراد ما يشبه المؤمنين بنات هاشم وبنات المطلب ففيه تغليب المذكور على
الاناث لشرفهم وأما أولاد البنات فلا يدعون وهذا التفسير تفسير للآل في مقام الزكاة
عند الشافعية وأما عند المالكية فممنو هاشم فقط على المعتقد وأعلم أن هاشم والمطلب
ولدان لعمد مناف كعمد شمس ونوفل فهؤلاء الاربعة أولاد عم مناف والاخوان شقيقان
والاخير ان كذلك وأولاد الاخيرين ليسوا بالآل اتفاقا وأولاد هاشم آل اتفاقا والخلاف
في أولاد المطلب فهم آل عندنا معاشرا للشافعية والمطلب غير عمد المطلب الذي هو جد
النبي صلى الله عليه وسلم لانه ولد هاشم واسمه شمية الحمد وإنما اشتبه بعمد المطلب لان عمه
المطلب أردفه خلفه حين أنى به من المدينة اشربة وكان به شربة فـ كان كلما سئل عنه
قال عمي حياء أن يقول ابن أخي فلما أحسن من حاله أظهر أنه ابن أخيه (قوله وقيل
جميع الأمة) أي أمة الاجابة وهم الذين أجابوه صلى الله عليه وسلم في الايمان ولو عصاة
وهذا التفسير يناسب مقام الدعاء كما هنا لانه يناسبه التعميم فالآل في الاقتصار على هذا
التفسير هنا (قوله وقيل عترته الذين ينتسبون اليه) قال في اللؤلؤة العترة بكسر العين
المهـ ملة بعد هاتاهـ نسـ لـ الانسان قال الازهرى وروى ثعلب عن ابن الاعرابي ان العترة
ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه ولا تعتبر العرب من العترة غير ذلك انتهى (قوله وهم
أولاد فاطمة ونسـ لهم) قال الاستاذ المحفني فيه قصور فـ كان الظاهر أن يقول وهم أولاده
وأولاد بناته ونسـ لهم اذ عترة المنسوبون اليه لا يختصون بمن ذكرهم اهـ وأجيب بان وجه
تخصيصهم بالذكر أنهم هم الذين أعقبوا (قوله وقيل أقاربه من قريش) أي سواء كانوا من
نسـ له أولا وقوله وقيل غير ذلك أي كالقول بأنهم أتقياء الأمة وهذا مناسب لمقام المدح
والذي ارتضاه بعض المحققين أنه لا يطلق القول في تفسير الآل بل يفهم بحسب القرينة
(قوله من بعده) أي حال كون آله من بعده في الصلاة كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أي
تعا في الصلاة على غيره صلى الله عليه وسلم تعامط لوبه وأما استقلاله فـ قيل مكرهه وقيل
خلاف الاولى وقيل منوعه والراجح الاول لانهم من شعار الانبياء ومحل الكراهة اذا كانت
مناو اما اذا كانت منه صلى الله عليه وسلم فلا كراهة اذ هي حقـ فله أن يدعو بها لمن شاء
كما ورد في حديث اللهم صل على آل بني أوفى (قوله وصحبه) عطف على نبي لان العطف
اذا تكرر بحرف غير مرتب يكون على الاول في القول الراجح وقوله من بعده أي في كلام
المصنف المحذف من الثاني لدلالة الاول وقوله أيضا أي كما ذكرت هذه الكلمة في الآل
(قوله وهو اسم جمع لصاحب) أي لان الاصح أن فعلا ليس جعل الفاعل ومعنى صاحب
من طالت عشرتك به وهو هذا ليس مرادنا هنا بل المراد به الصحابي فلذلك قال بمعنى الصحابي
(قوله وهو من اجتماع الخ) أي اجتماعا متعارفا بخلاف الاجتماع غير المتعارف كمن كشف
عنهم لـ لـ الاسراء وراوه فيها وكذا كل من رآه في غير عالم الشهادة كالمنام لان هذا ليس
من الاجتماع المتعارف وقال ابن قاسم ان صح اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم بعيسى
والمحضر فليس هذا من الاجتماع المتعارف انتهى والذي اعتمد المشايخ ثبوت الصحبة

وهم مؤمنون بنبي هاشم وبنو
المطلب وقيل جميع الأمة
وقيل عترته الذين ينتسبون
اليه وهم أولاد فاطمة
ونسـ لهم وقيل أقاربه من
قريش وقيل غير ذلك
(من بعده) أي تبعاله
(وصحبه) من بعده أيضا
وهو اسم جمع لصاحب
بمعنى الصحابي وهو من
اجتمع به

لهما لان اجتماعهما على الوجه المعتاد خلاف المأذ ~~كره~~ ابن قاسم وان تبعه في التولية
 (قوله مؤمنا) أي طال كونه مؤمنا ولو تبعه الدخيل الصخر ولو غير مؤمن ونخرج بذلك من
 اجماعه صلى الله عليه وسلم غير مؤمن به ولو آمن به بعد ذلك لم يكن ليجمع به بعد الايمان
 كرسول قاصر وقوله به تنازع كل من اجمعه ومؤمنا فيخرج به من اجمعه غيره قديمي
 حواريا لا يصحاي ومن اجمعه به مؤمنا غيره كزيد بن عمرو بن نفيل فليس صحابيا وهو الذي
 جزم به شيخ الاسلام في الاصابة وعدده بعض المحدثين من الصحابة (قوله ولو ساعة) أي
 ولو لحظة لطيفة فالمراد من الساعة اللغوية لا الفلكية وهذه غاية اللزوم على من يقول بشرط
 طول المدة فالراجح عدم اشتراطه بخلاف الثاني فانه من اجمعه بالصحابي بشرط طول الصحبة
 والفرق عظيم نور النبوة عن نور الصحبة فالاجتماع به صلى الله عليه وسلم لم يؤثر في تنوير
 القلب بمجرد اللقاء اذ ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي بدليل أن المخالف من
 الاعراب كان بمجرد الاجتماع به صلى الله عليه وسلم ينطق بالحكمة (قوله ومات على ذلك)
 هذا شرط لدوام الصحبة لا لأصلها واللام يكن مستقيما لانه يقتضي عدم الحكم بالصحبة
 لاحد حتى يموت على الاسلام وليس كذلك فن ارتد انقطعت صحبته ثم ان مات مرتدا
 كعبد الله بن خطل فهو غير صحابي ومن عاد للاسلام عادت له الصحبة لكن مجردة عن الثواب
 عندنا (قوله وقيل من طالت صحبته الخ) هذا القول يشترط هذه الامور الثلاثة وهي
 طول الصحبة وكثرة المجالسة والاخذ عنه (قوله وقيل غير ذلك) أي كالقول بأنه من طالت
 صحبته فقط وكالقول بأنه من روى عنه فكل من هذين القولين يشترط شيئا فاولهما
 يشترط الطول فقط وثانيهما يشترط الرواية فقط كما يعلم مما كتبناه على الخطيب في الفقه
 وبه يدفع ما قيل هنا (قوله ولما جدد الله تعالى وصلى الخ) المناسب لما صنعته في دخوله على
 الصلاة أن يقول ولما جدد الله وصلى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم سأله تعالى الاعانة
 على ما قصد فقال الا أن يقال انه تغنى في الدخول (قوله قال) جواب لما (قوله ونسأل الله
 لنا الخ) اعترض بان مقام السؤال مقام ذلة وخضوع فلا يناسبه الاتيان بنون العظمة
 فكان الاولى أن يقول ونسأل الله لي الخ وأجيب بأنه أتى بنون العظمة اظهار التعظيم لله
 له تحدينا بالنعمة لقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وهذا لا ينافي ذله لمولاه وتواضعه
 في ذاته وبأنه أتى بنون المتكلم ومعه غيره تحقير النفس عن أن يستقل بالسؤال فشارك
 اخوانه فيه لكن السؤال منهم حكمي وتقديرى لا تحقيقي لانه لم يتحقق منهم هذا السؤال
 (قوله الاعانة) أي اعطاء العون والقوة وبين الاعانة والابانة جناس لاحق وضابطه
 أن يختلف الكلمتان في حرفين متباعدي المخرج كخروج العين والباء هنا وأصل اعانة
 وابانة اعوان وابان نقلت حركة الواو في الاول والهاء في الثاني للساكن قبلهما ثم يقال
 تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها مما لا أن قلبنا ألفا فاجتمع ألفان
 حذفت احدى الالفين وغوض عنها التاء فصارتا اعانة وابانة فنصر يفهما واحدا لأن
 الاول واوى والثاني يائي (قوله فيما توأخينا) أي على الذي توأخينا فني بمعنى على لان
 الاعانة تنعدي بعلي وما لم يوصل بمعنى الذي والعائد محذوف وقوله أي تحرينا

مؤمنا ولو ساعة ومات
 على ذلك وقيل من
 طالت صحبته له وكثرت
 مجالسته له والاخذ عنه
 وقيل غير ذلك ولما جدد الله
 تعالى وصلى على نبيه محمد
 صلى الله عليه وسلم قال
 (ونسأل الله لنا الاعانة
 فيما توأخينا) أي تحرينا
 وقصدنا

وقصده مدنا نفسه لبقوله تواخيما والعطف للتفسير أيضا (قوله يقال) أي قوله لا موافقا
 للغة وهذا استدلال على التفسير الذي ذكره وقوله فلان يتوخي الحق ويتأخاه بالواو
 وتشديد الخاء في الأولى وبالهمزة وتشديد الخاء أيضا في الثانية وهذا يقتضي أن عبارة
 الناظم تواخيما بالتشديد من غير ألف وفي نسخة بالتخفيف مع الألف والمناسب لما أن يقول
 الشارح فلان يتوخي الحق الخ لكن هذه الثالثة ليست في الصحاح والمصباح بخلاف
 الأولى من فانهما يؤخذان منهما (قوله أي يقصده ويتحراه) المناسب لتفسيره أولا أن
 يقول أي يتحراه ويقصده ولكن الخطب سهل (قوله ويقال تأخيت الشيء) بصيغة
 الماضي مهموزة شدة الخاء وقوله تخريته أي قصده وقوله والتحري طلب الأخرى
 أي طلب الأولى (قوله وكثيرا ما يستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد) الواو داخلة على استعماله
 والاصل ويستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد كثيرا ما والضمير راجع للتحري وما زائدة لتوكيد
 الكثرة وإضافة المعنى للاجتهاد للبيان (قوله والألفاظ الثلاثة) أي التي هي لفظ التوخي
 والتحري والاجتهاد وقوله مقاربة أي يقرب بعضها من بعض وأنت خير بأن الذي نقله
 عن الشيخ زكريا يقتضي الترادف والذي ذكره آخر أيضا يقتضي التباين في الجملة فليس في سابق
 كلامه ولا حقه ما يقتضي التباين وبما أن الذي ذكره عن شيخ الإسلام من تسامحات
 الفقهاء والذي ذكره آخر أيضا مشاركة في الجملة كالأستعمال في حمل الحجة والخبر وهذا
 هو المراد بالتقارب ذكره الشمس المحففة بزيادة من حاشية الشيخ الأمير (قوله قال الشيخ زكريا
 الخ) هذا بيان لاستعمال الفقهاء وقد عرفت أن فيه تسامحا لأنه يقتضي الترادف (قوله
 بذل المجهود في طلب المقصود) أي بذل الشخص مقدوره في طلب مقصوده (قوله انتهى)
 أي كلام شيخ الإسلام زكريا (قوله ويقال اجتهد الخ) أشار بذلك إلى تخصيص الاجتهاد
 بالامر المشق كحمل الصخرة دون غيره كحمل نواة وهذا يفهم من قوله بذل المجهود الخ إذ
 لا يقال ذلك إلا في الامر المشق ولذلك قالوا المقام للقيام للقيام المفيدة للتفريع لان هذا مفرع على
 ما قبله وقد يقال الواو قد تأتي للتفريع (قوله وذكريا عبيدة الخ) أشار بذلك إلى تخصيص
 التوخي بالخبر فتحصل أن الاجتهاد يختص بالامر المشق خبرا كان أولا والتوخي يختص بالخبر
 مشقا كان أولا والتحري يختص بالامر الأخرى وهو أخص من الامر المشق (قوله ولعل هذا
 هو السبب الخ) أي ولعل كونه التوخي لا يكون إلا في الخبر هو السبب الخ وقوله دون
 التحري ومثله الاجتهاد (قوله من الأمانة) بيان لما تواخيما وقوله أي الأظهار والكشف
 نفسه بر لا بانه والعطف للتفسير أيضا (قوله عن مذهب) متعلق بالأمانة والمراد بالمذهب
 هنا الأحكام التي ذهب إليها زيدا لا في كماله يشير إليه الشارح بقوله وهو المراد هنا (قوله
 مفعل يصلح الخ) أي هو على وزن مفعول يصلح الخ فهو مصدر ميمي يصلح للحدث وللإمكان
 وللزمان بحسب الأصل ثم نقل للأحكام المذهب إليها والمنقول عنه أما المصدر فيكون
 من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول وأما المكان فمكون من باب الاستعارة
 التصر بجهة التبعية وتقريرها أن تقول شبه اختار الأحكام بمعنى الذهاب بجماع ان كلاً
 يوصل للمقصود واستهتير الذهاب لاختيار الأحكام واشتق من الذهاب بمعنى اختيار الأحكام

يقال فلان يتوخي الحق
 ويتأخاه أي يقصده ويتحراه
 ويقال تأخيت الشيء
 أي تخريته والتحري طلب
 الأخرى وكثيرا ما يستعمله
 الفقهاء بمعنى الاجتهاد
 والألفاظ الثلاثة متقاربة
 وقال الشيخ زكريا رحمه الله
 الاجتهاد والتحري والتوخي
 بذل المجهود في طلب
 المقصود انتهى ويقال
 اجتهد في حمل الصخرة ولا
 يقال اجتهد في حمل نواة
 وذكر أبو عبيدة أن التوخي
 لا يكون إلا في الخبر ولعل
 هذا هو السبب في تخصيص
 الناظم التوخي بالذكر دون
 التحري وقوله (من الأمانة)
 أي الأظهار والكشف
 (عن مذهب) مفعول يصلح

مذهب بمعنى أحكام مختارة على طريق الاستعارة التصريحية التبعية والمناسبة بين المكان
والأحكام ان كلا محل للتردد فالمكان محل لتردد الأقدام والأحكام محل لتردد الأذهان ولا
مناسبة بين الزمان وبين الأحكام فلا يحتمل أن يكون منقولاً عنه وهذا كله بحسب الأصل
والا فقد صار المذهب حقيقة اصطلاحية كما أشار إليه الشارح بقوله واصطلاحاً الخ (قوله
للصدر) أي الحدث ولو عبر به المكان أو ضم وقوله والمكان أي مكان المذهب وقوله والزمان
أي زمان المذهب كما صرح بذلك بعد وقوله بمعنى الخ فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب
فالذهب راجع للصدر ومحل راجع للمكان وزمانه راجع للزمان وقوله وهو المرور وتفسير
للذهب وقوله أو محله أو زمانه معطوفان على المذهب وجمله وهو المرور معترضة بين
المتعاطفين ولا يصح العطف على المرور كما لا يخفى فأعاده الشمس المحففة (قوله واصطلاحاً الخ)
معطوف على محذوف يعلم مسابقاً والتقدير هذا لغة وقوله ما ترجح عند المجتهد أي الحكم
الذي ترجح عند المجتهد وفقاً لواقعته على الحكم وقوله في مسألة مائة معلق بترجيح أي في أي مسألة
كانت سواء كانت نقليّة أو عقلية خاسرة للتعظيم والمسألة هي القضية من حيث أنها
يسأل عنها كما أنها تسمى مقدمة لأنها مقدمة قياس ودعوى لكونها تدعى ونتيجة
لكون الدليل ينتجها إلى غير ذلك وتطلق أيضاً المسألة على النسبة في القضية وبمعناها
بأنها مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم وقوله بعد الاجتهاد ظرف لترحح وقوله فصار له
معتقداً ومذهباً هذا تفريع خارج عن التعريف وليس منه والالزم الدور لاخذ
المعريف في التعريف وهو موجب للدور وعطف المذهب على المعتقد من قبيل عطف
التفسير (قوله وهو المراد هنا) أي المعنى الاصطلاحي بمعنى الأحكام التي ترجحت عند
المجتهد هو المراد في عبارة المصنف (قوله الامام) يجمع على أئمة وعلى امام فستعمل مفرداً
وجما وممنه قوله تعالى واجعلنا للآتين اماماً لكن يلاحظ ان حركات المفرد كحركات كتاب
ويلاحظ أن حركات الجمع كحركات هذان وقوله أي الذي يقتدى به تفسير الامام وقوله
وقيل غير ذلك أي كالقول بأنه اللوح المحفوظ قال تعالى وكل شيء أحصيناه في امام مدين
والقول بأنها كتب الأعمال لا يمكن لا يخفى ان هذا معان مستقلة لا يناسب جعلها مقابلة
لما في المقام فالأولى أن يقول الشارح ويطلق على غير ذلك نعم لو اعتبر تفسيره بالحجة مثلاً
ناسب ذلك أفاده العلامة الامير وقوله وأبطل من الامام قوله الخ أي بطل كل من كل (قوله
زيد بن ثابت الخ) قد كانت الصحابة يعترفون له بالتقدم في الفرائض ومن جملة الأخذ
عنه عبد الله بن عباس ترجح القرآن وقد بلغ من تعظيمه ان يدان بغلته قدمت اليه
ليركبها فأخذ ابن عباس بركابه فقال له زيد دخل عنك يا ابن عم رسول الله فقال هكذا
تفعل بعلمائنا فقبّل زيد يديه وقال هكذا تفعل بأهل بيت نبينا رضي الله عنهم أجمعين
ونفعنا بهم اه الاستاذ المحقق (قوله الصحابي) صفة أولى زيد وقوله الانصاري صفة
ثانية له والانصاري نسبة للانصار وهم قبيلة ثمان الاوس والخزرج فلم يعلم منه كونه أوسياً
أو خزرجياً فلذلك قال الشارح الخزرجي وهو صفة ثالثة له والخزرجي نسبة للخزرج فان
قبيل الانصار جمع وقاعدة النسب أنه لا ينسب للفظ الجمع بل لمفرده أجيب بأن محل

للصدر والمكان والزمان
بمعنى المذهب وهو المرور
أو محله أو زمانه واصطلاحاً
ما ترجح عند المجتهد في
مسألة مائة معلق بترجيح
فصار له معتقداً ومذهباً
وهو المراد هنا وقوله
(الامام) أي الذي يقتدى
به وقيل غير ذلك وأبطل
من الامام قوله (زيد بن
ثابت بن الصحابي
الانصاري الخزرجي)

القاعدة ما لم يصرعها والانسب للفظه لانه أشبه الواحد كما قال ابن مالك
والواحد اذ كرناسبا للجمع * ما لم يشابه واحدا بالوضع
والانصار صار علما على الاوس والخزرج لانهم نصره صلى الله عليه وسلم (قوله من بنى
النخار) قبيلة مشهورة (قوله يكنى) بسكون الكاف وتخفيف النون أو بفتح الكاف
وتشديد النون وقوله وقيل الخ يحتمل تسكينه بالثلاثة كما قاله الشمس الحفنى (قوله أبا
خارجة) كان خارجة من فقهاء المدينة السبعة المنظومة في قول بعضهم
الا كل من لم يفتقدى بأئمة * فقصته ضيزى عن الحق خارجة
نقدتهم عبيد الله عروة قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجة
فالاول عبيد الله بن عتبة بن مسعود والثاني عروة بن الزبير والثالث قاسم بن محمد بن أبي بكر
السديق والرابع سعيد بن المسيب والخامس أبو بكر بن عبد الرحمن والسادس سليمان
ابن يسار والسابع خارجة بن زيد (قوله قدم النبي صلى الله عليه وسلم) أى حين الهجرة
(قوله وهو ابن خمس عشرة سنة) أى والمحال ان زيدا كان ابن خمس عشرة سنة (قوله بعد
الهجرة) أى الانتقال من مكة للمدينة المشرفة لانه صلى الله عليه وسلم ولد في مكة وهاجر الى
المدينة (قوله قاله) أى قال ما ذكر من انه مات بعد الهجرة سنة خمس وأربعين وقوله
الترمذى بكسر اوله وثالثه وبضمه ما و بفتح الاول وكسر الثاني وهو منسوب لترمذ بلدة
من بلاد الجهم (قوله وقيل غر ذلك) فى شرح التبيين لهذا المتن أنه مات سنة أربع أو
خمس وخمسين (قوله ومناقبه) أى خصاله الحمدة وقوله شهيرة أى مستغفظة بين الناس
وقوله وفضائله أى صفاته الحميدة له فهى قريبة من المناقب وقوله ككثرة أى فى ذاتها
والكثرة غير الشهرة (قوله روى ان ابن عمر الخ) هذا بيان لبعض مناقبه وأبعض فضائله
وقوله اليوم مات عالم المدينة هذا مقول القول ويوم منسوب على الظرف سنة مقدم وعالم
المدينة أى العالم فيها فالإضافة على معنى فى (قوله بالتحجاسة) اسم مكان بالشام (قوله من)
اسم شرط ويسأل فعمل الشرط وجوابه فليأت الخ (قوله وقال مسروق الخ) انما سمى
مسروقا لانه سرق فى صغره ثم وجد وكان ثقة عالما عابدا زاهدا كما نقله الشيخ السجاعي
عن المناوى فى شرح الشبائل (قوله من الراشخين فى العلم) أى الثابتين فى العلم جمع
راشخ بمعنى ثابت بحيث يعرف تصاريف الكلام وموارد الاحكام ومواقع المواظ ونقل
عن الامام مالك رضى الله عنه انه سئل عن الراشخين فى العلم فقال الراشخ من اجتمع فيه
اربعة أشياء التقوى فيما بينه وبين الله والتواضع فيما بينه وبين خلقه والزهد فيما بينه
وبين الدنيا والمجاهدة فيما بينه وبين نفسه قاله الشمس الحفنى (قوله علم زيد) ببناء الفعل
للفعل ونناية زيد مناب الفاعل وقوله بخصائص فيه انه علم بخصال كثيرة فلم اقتصر عليها
وقد يقال لشهرتها أكثر من غيرها وقوله بالقرآن أى بعلمه وتأويله وقوله والفرائض
أى عملها ولا يخفى أن قوله بالقرآن والفرائض يدل من قوله بخصائص (قوله فائدة) خبر
امتدأ محذوف أى هذه فائدة والغرض من هذه الفائدة بيان المناسبات فى اسم زيد التى
تتعلق بالفرائض وقد أفرد بعضهم ذلك بتأليف لتشخيص الذهن بمسائل الفن اجأ ط (قوله

بن بنى النخار يكنى أباسعيد
وقيل أبابعد الرحمن وقيل
أبا خارجة قدم النبي صلى
الله عليه وسلم المدينة وهو
ابن خمس عشرة سنة وقوفى
بالمدينة سنة خمس وأربعين
قاله الترمذى وقيل غير
ذلك ومناقبه شهيرة
وفضائله كثيرة روى ان
ابن عمر رضى الله عنهما
قال يوم مات زيد اليوم مات
عالم المدينة وخطب عمر
رضى الله عنه بالتحجاسة
وقال من يسأل عن الفرائض
فليأت زيدا بن ثابت رضى
الله عنه وقال مسروق
دخلت المدينة فوجدت بها
من الراشخين فى العلم زيد
ابن ثابت رضى الله عنه
وقال الشعمى سلم زيد بن
ثابت بخصائص بالقرآن
والفرائض * (فائدة) *

قد اجتمع في اسم زيد رضي الله عنه مناسبات) ينبغي كسر السين على معنى انها تناسب
المقام واصافة اسم زيد من اضافة الاسم للمسمى اوليان وهذه المناسبات توجد في اسم
زيد ولو اريد به غير الصحابي المشهور لكن الظاهر انهم ارادوه بخصوصه لان السماع فيه
(قوله افرادا) أي من جهة افراد بعض حروفه عن بعض وقوله وجمعا أي ومن جهة جمع
بعض حروفه الى بعض وقوله وعدد أي ومن جهة عدد حروفه وقوله وطرحا أي ومن جهة
الطرح وهو اسقاط عدد من عدد بشرط كون المطروح أقل من المطروح منه وقوله وضربا
أي ومن جهة ضرب عدد حروفه في مثلها كما سيأتي بيان ذلك كله (قوله فأما لافراد الخ) أي
فأما المناسبات التي تتعلق به من جهة لافراد الخ (قوله فالزاي بسبعة) أي في الجمل وقوله
وهي عدد أصول المسائل أي المتفق عليها وهي اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وأثنا
عشر وأربعة وعشرون وقوله وعدد من يرث بالفرض وحده أي وهم الزوجان والمجدتان
والام وواحد من أولاد الام والمتعدد منهم وانما عدد الواحد نوعا والعدد نوعا لاختلاف
الفرض وقوله وعدد من يرث من النساء باختصار أي وهن المذنب وبنت الابن والام
والزوجة والمجدة والاخت والمعتقة (قوله والياء بعشرة) أي في الجمل وقوله وهي عدد
الوارثين باختصار وهم الابن وابن الابن والاب والمجد والاخت وابن الاخ لغير أم والعم
وابن العم لغير أم أيضا والزوج والمعتق وقوله وعدد الوارثات بالبسط وهن السبع السابقة
بزيادة ثلاث لان المجدة اما جدة اب واما جدة أم فزادت واحدة والاخت اما شقيقة أو لاب
أو لام فزادت ثنتين وحينئذ فالزائد ثلاثة فاذا ضمت للسبعة كان المجموع عشرة بالبسط
(قوله والدال بأربعة) أي في الجمل وقوله وهي عدد أسباب الارث أي التي هي القرابة
والنكاح والولاء وجهة الاسلام ولا يرد قول المصنف أسباب ميراث الوريث الثلاثة الخ لانه
انما اقتصر على المتفق عليه وجهة الاسلام مختلف فيها كما يعلم مما يأتي وقوله والاصول
التي لا تعمل أي التي هي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية فهذه الاصول هي التي
لا تعمل (قوله واما الجمع) أي واما مناسبات جهة الجمع أي جمع بعض حروفه مع بعض وتحت
أربع صور الزاي مع الياء والزاي مع الدال والياء مع الدال والزاي مع الياء والدال (قوله
فالزاي مع الياء بسبعة عشر) أي لان الزاي بسبعة والياء بعشرة ومجموعهما ماذكر وقوله
وهي عدد الوارثين والوارثات باختصار أي لان الوارثين باختصار عشرة والوارثات
بالاختصار سبعة ومجموعهما ماذكر (قوله والزاي مع الدال بأحد عشر) أي لان الزاي
بسبعة والدال بأربعة ومجموعهما أحد عشر وقوله وهي عدد الوارثات على طريق البسط
أي على طريق البسط لكن تقدم أنهن بطريق البسط عشرة فلذلك احتاج أقوله
بزيادة مولاة المولاة أي معتقة المعتقة وقوله والياء مع الدال بأربعة عشر أي لان الدال
بأربعة والياء بعشرة ومجموعهما ماذكر وقوله وهي عدد الوارثين بالبسط اذ عدددهم بالبسط
خمس عشرة لكن يخرج منهم المولى فالباقى أربعة عشر ولذلك قال الشرح خلا المولى أي
من له الولاء وعاله بقوله لانه قد يكون أنثى والمنظور له هنا من كان ذكر اذ أمسا كالابن والاب
وهكذا (قوله والزاي مع الياء والدال أحد وعشرون) أي لان الزاي بسبعة والياء بعشرة

قد اجتمع في اسم زيد
رضي الله عنه مناسبات
تتعلق بالفرض لم
تجتمع في اسم غيره افرادا
وجمعا وعدد وطرحا وضربا
فأما الافراد فالزاي بسبعة
وهي عدد أصول المسائل
وعدد من يرث بالفرض
وحده والياء بعشرة وهي
عدد الوارثين باختصار
وعدد الوارثات بالبسط
والدال بأربعة وهي عدد
أسباب الارث والاصول
التي لا تعمل واما الجمع
فالزاي مع الياء بسبعة
عشر وهي عدد الوارثين
والوارثات باختصار
والزاي مع الدال بأحد
عشر وهي عدد الوارثات
على طريق البسط بزيادة
مولاة المولاة والياء مع
الدال بأربعة عشر وهي
عدد الوارثين بالبسط خلا
المولى لانه قد يكون أنثى
والزاي مع الياء والدال
أحد وعشرون وهي عدد
جميع من يرث بالفرض من
حيث اختلاف أحوالهم

والدال بأربعة ومجموعها أحد وعشرون وقوله عدد جميع من يرث بالفرض أي فهم أحد وعشرون وقوله من حيث اختلاف أحوالهم أي لا من حيث ارثهم بالفرض مع قطع النظر عن اختلاف أحوالهم ككون الزوج تارة يرث النصف وتارة يرث الربع وكون الزوجة تارة ترث الربع وتارة ترث الثمن وهكذا ولو قطع النظر عن ذلك لم يبلغ مجموعهم هذا العدد فبواسطة النظر لم يبلغ مجموعهم ما ذكر وقوله كما سيأتي أي كالذي سيأتي من اختلاف أحوالهم (قوله لأن أصحاب النصف الخ) على لقوله وهي عدد جميع من يرث بالفرض من المحببة المذكورة وقوله والربع اثنين أي وأصحاب الربع اثنين وصحة الاخبار باثنين عن اسم أن وهو أصحاب باعتبار أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا يقال في قوله والثلاث اثنين وأما قوله والثمن واحد أي وأصحاب الثمن واحد فلا ينفع فيه ذلك وصحة الاخبار فيه بملاحظة أفراد هذا النوع فنوع الزوجة تحت أفراد أي زوجة واحدة واثنين وثلاثة وأربعة (قوله وضبط ذلك بعضهم) أي ضبط من يرث بالفرض الشيخ المجعري وقوله وقال عطف على ضبط وقوله ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز أي ضبط أصحاب الفروض من هذا البيت الذي هو من بحر الرجز وقوله خذ مرتبا أي خذ ضبطهم حال كونه مرتبا وقوله وقل هب أدبر وذلك لأن الاصطلاح المجاري في حساب الاحرف بالجل الصغير ان الهاء خمسة فهي من يرث النصف والباء باثنين فهي من يرث الربع والالف بواحد فهي من يرث الثمن والدال بأربعة فهي من يرث الثلثين والباء باثنين كما علمت فهي من يرث الثلث والزاي بسبعة فهي من يرث السدس (قوله وأما لعدد) أي وأما مناسباته من جهة العدد أي عدد حروفه وقوله فعدة حروف اسمه ثلاثة وهي الزاي والباء والدال وقوله وهي عدد شروط الارث أي التي هي تحقق موت المورث وتحقيق حياة الوارث بعدموت المورث والعلم بالجهة المقتضية للارث وقوله وعدد الاصول التي تعول أي وهي الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون وان شئت قلت الستة وضعفها وضعف ضعفها وان شئت قلت الاربعة والعشرون ونصفها ونصف نصفها وان شئت قلت الاثنا عشر ونصفها ونصف نصفها فالعبارتان الاوالتان للترقي لكن الاولى مصرح فيها بأسماء الاعداد دون التسمية والثالثة للتدلي والاربعة للتوسط أفاده في الاوثقة (قوله وأما الطرح) أي وأما مناسباته من جهة الطرح أي اسقاط عدد من عدد بالشرط السابق وقوله فاذا طرحت الدال من الباء أي عدد الدال وهو أربعة من عدد الباء وهو عشرة وقوله بقي ستة أي بعد اخراج الاربعة من العشرة وقوله وهي عدد الفروض القرآنية أي التي هي النصف والربع والثمن والثلثان والثلث والسدس ومعنى كونها قرآنية انها مذكورة في القرآن وقوله وعدد الموانع أي المذكورة في المتن والشرح وهي الرق والقتل واختلاف الدين واختلاف ذوى الكفر أي الاصل بالذمة والمحاربة والردة والعياذ بالله تعالى والدور المحكمي (قوله واذا طرحت الدال من الزاي) أي عدد الدال وهو أربعة من عدد الزاي وهو سبعة وقوله بقي ثلاثة أي بعد طرح الاربعة من السبعة وقوله وهي عدد الحروف أي عدد حروف اسم زيد وقوله وتقدم ما فيها أي من انها عدد شروط الارث وعدد اصول المسائل التي تعول (قوله

لأن أصحاب النصف خمسة
والربع اثنان والثمن واحد
والثلثين أربعة والثلث
اثنان والسدس سبعة وقد
ضبط ذلك بعضهم في ضمن
بيت فقال
ضبط ذوى الفروض من
هذا الرجز *
خذ مرتبا وقل هب أدبر
وأما لعدد فعدة حروفه
ثلاثة وهي عدد شروط
الارث وعدد الاصول التي
تعول وأما الطرح فاذا
طرحت الدال من الباء بقي
ستة وهي عدد الفروض
القرآنية وعدد الموانع
واذا طرحت الدال من
الزاي بقي ثلاثة وهي عدد
الحروف وتقدم ما فيها

وإذا طرحت الزاي من الياء (أي عدد الزاي وهو سبعة من عدد الياء وهو عشرة وقوله
 بقي ثلاثة أي بعد طرح سبعة من عشرة وقوله أيضا أي كما بقي ثلاثة فيما قبله وقوله
 وتقدم ما فيها قد علمت بيانه (قوله وأما الضرب أي وأما مناسباته من جهة الضرب أي
 ضرب عدد حروفه في مثاليها وقوله تبلغ تسعة وهي قائمة من ضرب ثلاثة في مثاليها وقوله
 وهي عدد أصول المسائل وهي السبعة المتفق عليها وزيادة اثنين وهما ثمانية عشر وستة
 وثلاثون وقوله على الرابع أي من أن الثمانية عشر والستة والثلاثين في باب الحمد
 والاحوة تأصيلان وقيل تحييجان (قوله وأكثر ما ذكرته) أي من كون حروف زيدا أفرادا
 وجعل الخ موافقة لأشياء تتعلق بالفرائض وقوله عدد أشياء غير ذلك أي عدد لأشياء غير
 الذي ذكرته وذلك ككون الزاي بسبعة عدد من يرث السدس وعدد الموانع بزيادة الألفان
 على الستة الآتي بيانه وعدد أحوال الجد والاحوة وككون الياء بعشرة عدد أصناف
 ذوي الأرحام وعدد من يرث النصف والمثلين والثمن وعدد من يرث النصف والمثل
 والرابع والثمن وككون الدال بأربعة وهي عدد أحوال الوارث من كونه يرث ويورث وهو
 ظاهر وكونه لا يرث ولا يرث كالرق في ويورث ولا يرث كالمهض وعكسه كالانبياء وككون
 عدة حروفه ثلاثة بعد أحوال الأثر بالفرض فقط وبأنه يصيب فقط أو بهما معا وعدد
 صفات الوارث من حيث المحجب وعدمه فإنه قد يحجب بحجب حرمان أو نقصان أو لا يحجب
 أصلا كما أفاد ذلك كله الاستدراك في مع زيادة (قوله والله أعلم) أي بحقيقة الحال وفي
 ذلك تفويض العلم إليه تعالى وأفعّل التخصيل على يابه أن نظرا للظاهر فإن نظرا للواقع كان
 على غير يابه (قوله ولنرجع إلى كلام المؤلف) فيه ادخال لام الأمر على فعل المتكلم المبدوء
 بالنون وهو مسموع كما في الآية ولنحمل خطأناكم وقوله فقوله أي فنقول قوله (قوله
 الفرضي) نعمت لزيد وهو نسب إلى واحد الفرائض وهو فرضية بوزن فعيلة قال في الخلاصة
 * وفعل في فعلية التزم * ولذلك قال الشرح بفتح الفاء والراء وقوله أي العالم بالفرائض
 قال الشمس المحفني الاظهر في التفسير ان يقال أي المنسوب للفرائض لمزيد علمه بها اه
 وهذا بناء على ان المراد النسب كما هو الظاهر والذي حكاه صاحب المحكم عن ابن الاعرابي
 انه يقال للعالم بالفرائض فرضي وفارض وفرضي كعالم وعليم انتهى وبه تعلم انه ليس
 مقصودا به النسب بل هذا اسم للعالم بالفرائض وحينئذ فلا اعتراض على الشرح (قوله
 ويقال له فارض) أي يقال للعالم بالفرائض فارض بصيغة اسم الفاعل وقوله وفرضي
 أي بصيغة المبالغة التي على وزن فعيل وقوله كعالم وعليم تنظير لفارض وفرضي الأول
 للأول والثاني لثاني وقوله وفارض أي بصيغة المبالغة التي على وزن فعال ويصح أن
 يكون صيغة نسب كما قال أي ذي بقل ومثله قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد أي بذي ظلم
 فظلام صيغة نسب وليس بصيغة مبالغة واللافتضا لا يثبت أصل الظلم وهو لا يصح
 قال تعالى ولا يظلم ربك أحدا وقوله وفرضي بسكون الراء أي نسبة لفرض فقد نسبوا
 لفرض كما نسبوا لفرضية وقوله أيضا أي كما يقال له فرضي بفتح الراء فهو راجع لقوله
 ويقال له الخ (قوله وأجاز ابن الهائم رحمه الله ان يقال فرائضي) أي نسبة لفرائض وقوله

وإذا طرحت الزاي من الياء
 بقي ثلاثة أيضا وتقدم
 ما فيها وأما الضرب فإذا
 ضربت حروفه وهي ثلاثة
 في نفسها تبلغ تسعة وهي
 عدد أصول المسائل على
 الرابع وأكثر ما ذكرته
 أشياء غير ذلك والله أعلم
 ولنرجع إلى كلام المؤلف
 رحمه الله فقوله (الفرضي)
 بفتح الفاء والراء أي العالم
 بالفرائض ويقال له فارض
 وفرضي كعالم وعليم
 وفارض وفرضي بسكون
 الراء أيضا وأجاز ابن الهائم
 أن يقال فرائضي أيضا

ايضا أى كما قيل فرضى وغيره مما تقدم وقوله وان قال جماعة انه خطأ أى فلا التفتات
لقولهم انه خطأ مع ان له بأن القواعد أنه اذا أريد النسب للجمع فأنما ينسب لمفردة
لذلك ووجه عدم الالتفات ان الجمع صار لقباله هذا الفن فقد شبه الواحد وحينئذ
ينسب الى لفظه كما يعلم من قول ابن مالك

والواحد اذا كرر ناسبا للجمع * مالم يشابه واحدا بالوضع

وقد تقدم نظيره فى الانصاري (قوله والفرائض) أى بمعنى المسائل المسماة بالفرائض
وقوله جمع فريضة بمعنى مفروضة أى فعلية بمعنى مفعولة وقوله أى مقدرة بمعنى
لمفروضة وقوله لمافهما من السهام المقدرة على التحذف أى وسعت مسائل هذا الفن
بالفرائض لمافهما من السهام المقدرة وبأن ذلك ان قولهم فريضة من باب المحذف
والا بصل أى حذف الجار وا بصل الضمير والاصل مفروض فيها حذف حرف الجر
واتصل الضمير ومعلوم ان هذه العمله انما تظهر فى المسائل التى فيها سهام مقدرة مع أن
المسمى بالفرائض مسائل قسمة الموارث بالفرض أو بالتعصيب فلا بد من ملاحظة
التغليب ولذلك قال الشرح فغلبت على غيرها أى فغلبت الفرائض التى هى المسائل
المشتملة على السهام المقدرة على غيرها وهو مسائل التعصيب وسمى الكل فرائض وقيل
المعنى فغلبت السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وهى سهام التعصيب وعلى الاول
فقول الشرح بعد أى فغلبت على التعصيب معناه فغلبت الفرائض على مسائل
التعصيب وسمى الكل فرائض وعلى الثانى معناه فغلبت السهام المقدرة على سهام
التعصيب والاول أظهر كما ارتضاه العلامة المحققى وان حقت النظر فالتغليب لا بد منه
فهما فتغلب السهام المقدرة على السهام غير المقدرة وتغلب مسائل الاولى على مسائل
الثانية كما أشار اليه الشيخ الامير وانما غلبت مسائل الفرض على مسائل التعصيب لشرف
الفرض على التعصيب لتقديمه عليه فى القسمة على الورثة ولان صاحب الفرض لا يسقط
بغير المحب وصاحب التعصيب يسقط باستغراق الفروض التركة وهناك قول بان
التعصيب أشرف لان صاحب التعصيب اذا انفرد حار جميع المال بخلاف صاحب الفرض
وسمى ذلك (قوله انتهى) أى كلام الجلال المحلى وقوله أى فغلبت الخ تفسير كلام الجلال
المحلى وقد عرفت توضيحه وقوله وجعلت لقباله هذا العلم أى جعلت لفظه الفرائض اسما على
هذا الفن وقوله وسمى أى سمى تعريفه أى سمى تعريف هذا العلم بعد قول المصنف فهالك فيه
القول عن ايجاز مبرأ عن وصمة الالغاز * ونصه هناك مقدمة علم الفرائض فقه قسمة
الموارث الخ (قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أى المذكور فانه قال يقال فى
شرحه كذا كما تقدم نظيره وعلى هذا أبدا فقس (قوله اذ كان ذلك الخ) أى لان هذا
أهم فاذل لتعليل وقوله أى المذكور انما يحتاج لهذا التأويل بالنظر لتفسير اسم الإشارة
بالابانة فانها مؤنثة ولغظ انما يشار به للمفرد المذكر فيحتاج لتأويل الابانة بالمذكر
لان النظر لتفسير اسم الإشارة بتوخيها لانه مذكر من غير تأويل (قوله من أهم الغرض)
أى من أهم التصديان فسر اسم الإشارة بالتوخي أو أهم المقصودان فسر اسم الإشارة

وان قال جماعة انه خطأ
والفرائض قال الجلال
المحلى رحمه الله جمع فريضة
بمعنى مفروضة أى مقدرة
لمافهما من السهام المقدرة
فغلبت على غيرها انتهى
أى فغلبت على التعصيب
وجعلت لقباله هذا العلم
وسمى أى تعريفه وقوله (اذ
كان ذلك) أى المذكور من
الابانة أو توخيها (من أهم
الغرض)

بالمذكور من الابانة فانها مقصودة فتكون من أهم المقصود (قوله لمن يريد التصنيف في علم الفرائض) اعترض بان التخصيص بمن يريد التصنيف لا دليل عليه فان المدرس والطالب كذلك واجب بان الذي يخص المصنف التصنيف فالتعديده بالنظر للقيام (قوله فهو تعاليل لما ذكر) أي من سؤال الاعانة على ما توأخينا من الابانة فكانه قال بسأل الله الاعانة على الذي قصدناه من الابانة عن مذهب الامام زيد لانه أهم من الغرض وكتب بعضهم ان المناسب حذف فهو ويكون قوله تعاليل خبر القول الواقع مبتدأ في الدخول على المتن اهـ لكن تقدم لك ان خبره مأخوذ من حل الشرح فلامناسبة للحذف (قوله قال العلامة الخ) انما أتى بذلك تقوية لما قبله وتوضيح الكلام المتن وقوله سبط المارديني وهو بدر الدين محمد بن محمد بن أحمد كان في عصر السلطان قايتماي والمارديني نسبة للماردين بادق الجهم وكان المارديني جدا للسبط لان الواقع انه ابن بنته وان كان السبط في الأصل ولدا لولد ذكره كان أو انثى اهـ أمر بالمعنى (قوله فيما قصدناه) تفسيرا لقول المصنف فيما توأخينا وقوله من الاظهار والتكشيف تفسيرا لابانة الواقعة في كلام المصنف وعطف التكشيف على الاظهار عطف تفسير وقوله لان هذا من أهم المقصد تفسيرا لقول المصنف اذ كان ذلك من أهم الغرض (قوله فانه لا يخيب من قصده) أي وانما سألت الله لانه تعالى لا يرد من قصده خائبا أي غير ظاهرا بمقصوده فان المحبة عدم الظفر بالمقصود وكان المناسب أن يقول من سأله بدل من قصده الا ان يقال المراد من قصده بالسؤال (قوله قال الله تعالى) هذا استدلال على أنه تعالى لا يخيب من قصده لكن الاستدلال بذلك فيه خفاء لان هذه الآية انما دلت على طلب السؤال ولذلك احتاج الشرح لقوله قال بعض العلماء الخ مع قوله وقال الامام تاج الدين الخ فأتى بذلك لبيان وجه الاستدلال ولو استدلل بقوله تعالى ادعوني استجب لكم أو بقوله تعالى احيى دعوة الداع اذا دعان لم يخفى لئذ فانه ظاهر في الاستدلال على ما ذكر (قوله واسئلوا الله من فضله) أي شيان من فضله لا وجوبا عليه (قوله قال بعض العلماء الخ) قد عرفت انه أتى بذلك مع ما به لبيان وجه الاستدلال بالآية ووراده ببعض العلماء ابن عينة كما في اللؤلؤة نقل عن الكنتاني وقوله لم يأمر بالمسئلة أي في قوله تعالى واسئلوا الله من فضله وقوله الا ليعطى أي أخذنا من قوله تعالى ادعوني استجب لكم لانه لا بد من توفر شروط الاحابة التي من أعظمها أكل الحلال وانتفاء مواضعها التي من أعظمها أكل الحرام والاحابة اما بعين المطلوب أو باحسن منه أو يدفع ضرر عن الداعي وأما أن تكون محجلة وأما أن تكون مؤجلة فكل دعاء مستجاب بقصده السابق (قوله انتهى) أي كلام بعض العلماء (قوله قال الامام تاج الدين بن عطاء الله) أي صاحب المحكم المشهورة نفعنا الله به وقوله متى وفقك الله للطلاب أي للطلاب منه وقوله فاعلم انه يريد أن يعطيك أي على الوجه الذي يريد لا على الوجه الذي تريد لقصورك كما في المحكم له (قوله انتهى) أي كلام ابن عطاء الله (قوله وقوله علام الخ) لما كان ما تقدم متضمنا لان متعلق المقصود علم ولانه خصوص علم الفرائض ولانه على مذهب الامام زيد بن ثابت علل ذلك بتعاليل يشتمل على تلك

لمن يريد التصنيف في علم
الفرائض فهو تعاليل
لما ذكر قال العلامة سبط
المارديني رحمه الله أي
وسأل الله لانه الاعانة فيما
قصدناه من الاظهار والتكشيف
عن مذهب الامام زيد
رضي الله عنه لان هذا من
أهم المقصد فانه لا يخيب
من قصده قال الله تعالى
واسئلوا الله من فضله قال
بعض العلماء لم يأمر بالمسئلة
الا ليعطى انتهى وقال الامام
تاج الدين بن عطاء الله
رضي الله عنه متى وفقك
للطلاب فاعلم انه يريد أن
يعطيك انتهى وقوله (علما)

لا شـياء فـقوله علـما بان العلم خير ما سـعى الخ راجـع للـاول وقوله وبان هذا العلم مـخصوص
 علـما الخ راجـع للثاني وقوله وبان زيد اخص لا محالة الخ راجـع للثالث (قوله منصوب على
 أنه مفعول لاجله) استشكله الشيخ المحقني بان شرط نصب المفعول لاجله أن يتقدم عامله
 فاعلا كما في قولك قلت اجـلـالـالـك فان فاعل الاجـلال والقياس المتكلم وهذا ليس كذلك
 فان مرفوع كان اسم الإشارة وفاعل العلم المصنف وهذا على جعله علة لقوله اذ كان ذلك
 من أهم الغرض وأما على جعله علة لتواخيذا فلا إشكال لان فاعل العلم والتوخي واحد
 وهو المصنف وأجاب الشيخ الامير بان الاتحاد موجود بمعنى فـكانه قال أعده من أهم الغرض
 علما الخ لان المراد اذ كان ذلك من أهم الغرض عندي فالإتحاد موجود بمعنى كما قالوه
 في قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمهـ عافاهم عـم أعربوا خوفا وطمه عافاهم عـولـين
 لاجلهم ما مع ان فاعل الخوف والطمع المخاطبون وفاعل يرى هو الله تعالى لكن قالوا
 الاتحاد موجود بمعنى فانه في قوة أن يقال وهو الذي يجعلكم ترون البرق خوفا وطمه عا
 (قوله وهو) أي علما وقوله علة لقوله اذ كان الخ وعلى هذا فيكون علة للعلة فهو من باب
 التدقيق وقوله أول قوله تواخيذا الخ وعليه فلا يرد الاشكال السابق كما علمت وقوله أي لاجل
 علمنا تفسير لمعنى كونه علة وفيه دخول على ما بعده (قوله بان العلم) أي كل علم أو العلم
 المعهود فإلّا ما للاستغراق أو للعهد كما سيذكره المشرح لكن في الاحتمال الاول شيء اذ
 من جملة العلوم ما لا ينبغي تعاطيه كالعلوم المحكمية وعلوم الهيئة ونحوها ويمكن أن يحجب
 بان ما ذكره من منزل منزلة العلم لم لان الاعتبار انما هو بالعلم النافع واعلم ان العلم بطريق على
 الملكة وعلى الادراك المجازم المطابق للواقع عن دليل وعلى القواعد المدونة والفنون
 المبنية وحله هنا على القواعد والفنون أنسب لكن المشرح فسره بحكم الذهن المجازم
 المطابق للواقع وكأنه لاحظ أن ذلك هو الثمرة المستمدة من الفنون (قوله وهو حكم الذهن
 الخ) هذا تعريف له عند الأصوليين والحكم هو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة
 والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء والمخاسم في الحقيقة هو النفس الناطقة
 والذهن آلة للحكم فإضافة الحكم اليه من إضافة الشيء لآلته وقوله المجازم بالرفع صفة
 أولى للحكم ونسبة المجزوم اليه مجازة على لان المجازم صاحبه ويحتمل ان اسم الفاعل بمعنى اسم
 المفعول فالجازم بمعنى المجزوم به على حد قوله تعالى في عيشة راضية ونرج بذلك الظن
 والشك والوهم بناء على ان في الشك والوهم حكم وان كان التحقيق ان الشك ليس حاكما
 وكذلك الواهم بالاولى وقوله المطابق للواقع بالرفع أيضا صفة ثانية للحكم والمراد المطابق
 متعلقه وهو النسبة المحكوم فيها متعلق الواقع وهو النسبة التي في علم الله الذي هو المراد
 بالواقع على أحد الأقوال فالمطابقة انما هي بين النسبة التي تدرك من الكلام والنسبة التي
 في الواقع لا بين الحكم نفسه والواقع لانه لا معنى لمطابقة نفس الادراك للواقع ونحو ذلك
 حكم الذهن المجازم غير المطابق للواقع وهو الاعتقاد الفاسد وكان على المشرح أن يزيد قيما
 نالاً وهو الدليل لان تراجم حكم الذهن المجازم المطابق للواقع لغـير دليل بل لتقليد وسمي
 الاعتقاد الصحيح ويمكن أن يجب أن يثبت عن ذلك الإشارة إلى أن المراد بالعلم ما يشمل

منصوب على أنه مفعول
 لاجله وهو علة لقوله اذ
 كان ذلك من أهم الغرض
 أول قوله تواخيذا أي لاجل
 علمنا (بان العلم) وهو حكم
 الذهن المجازم المطابق
 للواقع

الاعتقاد الصحيح (قوله وهو خلاف الجهل) مراده بالخلاف المنافي الشامل للضد والعدم
المقابل للملكة لا المخلاف الاصطلاحي لان المخلافين اصطلاحاً يحوزان اجتماعهما
وارتفاعهما والجهل والعلم ليسا كذلك بل بالنسبة للجهل البسيط وهو عدم العلم بالشيء عما
من شأنه ان يكون عالماً يكون التقابل بينهما من تقابل العدم والملكية وهي الصفة الثبوتية
كالعلم فيعبرون عنها بالملكه وعن مقابلتها بالعدم وبالنسبة للجهل المركب وهو ادراك الشيء
على خلاف ما هو عليه في الواقع يكون التقابل بينهما من تقابل الضدين وهما الامران
الوجوديان اللذان بينهما غاية المخلاف لا يجتمعان وقد يرتفعان وانما يسمى الجهل بمعنى
ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع جهلاً مركباً لاستلزامه جهلين جهله بالشيء كما هو
في الواقع وجهله بأنه جاهل فليس مركباً منهما حقيقة بل هو مستلزم لهما لانهما عدميان
وهو وجودي والوجودي لا يكون مركباً من عدميين واطلاق الجهل على كل من البسيط
والمركب حقيقة فهو من قبيل المشترك وقيل حقيقة في المركب مجازي في البسيط (قوله
والالف واللام) كان الاولى التعبير بالان القاعدة ان الكلمة اذا كانت على حرفين عبر
عنها بلفظها كقوله من وفي وعن وفعلها ال واذا كانت على حرف واحد عبر عنها باسمها
كقوله واول العطف وفاؤه ولام الجمل لكن الشرح عبر بذلك لانه واضح وقوله للاستغراق أي
استغراق جميع افراد العلم النافع لان غير النافع بمنزلة العدم كما مر وقوله اول العهد الشرعي
أي العهد وعند أهل الشرع وكان الاولى أن يقول العلي لان العهد من أقسام المعهود
الشرعي وهي الذكري والحضوري والعلي واجب بان مراده العلي وعبر بالشرعي تنبيهاً
على انه المعهود عند علماء الشرع وعبارة السيوطي العلم المعهود أي الشرعي فكان الشرح
تصرف فيها (قوله وهو علم التفسير الخ) أي العلم المعهود شرعاً وهو علم التفسير الخ وقوله
ويلحق ذلك ما كان آله أي ويلحق بالمدكور من العلوم الثلاثة ما كان آله كالتحقيق
(قوله فالعلم من خير الخ) اعترض من وجهين الاول تغيير اعراب المتن والثاني اخلاء أن في
كلام المصنف عن الخبر لا يقال عذر الشرح في تغيير اعراب افادة ان العلم بعض الخبر
وبعض الاولى لا نأقول افادة ذلك تحصل بتقدير متضاف بأن يقول بعد قول المصنف خبر
أي بعض خبر ويقول بعد قوله أولى أي بعض أولى وانما يحتاج لذلك كله اذا جعلت آل
في العلم للعهد العلي لان علم التوحيد ليس مندرجاً فيه حينئذ مع انه أفضل وأولى وأما على
جعلها للاستغراق فلا يحتاج لذلك بل هو مضر لا يهاجمه أن هنالك مساوياً له وأفضل منه
وليس كذلك وحاول في اللواؤة فعل كونه من الخبر لا ينافي كونه الخبر على الإطلاق
والتحق ان الإيهام حاصل ومحل عدم الاحتياج للتقديم المذكور على جعلها للاستغراق اذا
لو حظ مجموع الافراد بخلاف ما لو لوحظ كل فرد على حدته فانه يحتاج للتقدير السابق بالنظر
للبعض دون البعض وأحيب عن الوجه الاول بأن المحقق جواز التعبير بخصوصاً اذا كان
الشرح موزعاً مع المتن كما هنا وعن الوجه الثاني بأن الشرح أعاد المبتدأ الطول الفصل
فهو من باب إعادة المبتدأ من باب تقدير المبتدأ ولك ان تقول انه حل معنى لاجل اعراب
انتهى ملخصاً من حاشية المحقق وحاشية الأمير مع زيادة لطيفة (قوله من خير ماسي فيه)

وهو خلاف الجهل والالف
واللام فيه للاستغراق أو
للعهد الشرعي وهو علم
التفسير والمحدث والفق
ويلحق بذلك ما كان آله
قاله العلم من (خير ماسي
فيه)

أى أفضل الامر الذى سعى الانسان فيه كسائر الصنع وقوله ومن أولى ماله العبد دعى أى
ومن أولى الامر الذى طالب العبد له ولا يخفى التجنيس بين سعى ودعى وقدّر من ثابته اشارة
الى ان أولى معطوف على خير المساط عليه من فقهه ان العلم لم يعض المحرور بعض الاولى ولولم
يقدر من ثابته الاحتمال أن يكون معطوفا على التجار والمحرور بحافيه فدان العلم هو الاولى وهو
منساف مجمله أو لا بعض المحرور ولا ان تقول لا منافاة لان كون الشئ أفضل على الاطلاق
لا ينافى كونه بعض الافضل كالنبي صلى الله عليه وسلم فانه أفضل المخلوق على الاطلاق ومع
ذلك هو بعض الاشياء الدين هم أفضل من غيرهم فيكون بعض الافضل أفاده في الاوالة
لكن فيه ما تقدم (قوله قال الله تعالى الخ) هذا استدلال على خيرية العلم وأولوية لان
الاية الاولى فيها مدح العلماء ومدحهم متضمن لممدح العلم والاية الثانية دللت على رفع
العلماء درجات وهو بسبب العلم ففهم امدح للعلم ضمنا كالاية الاولى وأما الاية الثالثة
ففيها أمر حميد به باستزادته من العلم فلولا شرفه لمسا أمره بذلك وجب مع ما ورد في مدح العلماء
محمول على العلماء العاملين والافعال العاملين مذمومون غاية الذم (قوله انما يخشى الله من
عباده العلماء) بنصب الاسم التثنية ويرفع العلماء كما هو القراءة المتواترة وقرئ شاذا
يرفع امضا المجلاة ونصب العلماء وهي أبلغ في مدح العلماء من القراءة المتواترة لان المعنى
تعليم التماسي عظم الله من عباده العلماء فالمراد بالخشية في حقه تعالى التعظيم والمعنى على
القراءة المتواترة انما يخاف الله خوفا مع احلال من عباده العلماء لانهم أعلم بالله وبما يليق
به ولهذا كان أشد الناس خوفا الانبياء وبعضهم حمل العلماء في هذه الاية ونحوها على
علماء الباطن وهم من أطاعهم الله على ما يكون غيبه بسبب تربيتهم تحت يد شيخ عارف
بأسانيس النفس وعلم من التفسير المذكور أن الخشية على القراءة المتواترة بمعنى الخوف مع
احلال قال الراغب الخشية خرف يشوبه تعظيم وأكثر ما يكون عن علم وقال السيوطي هي
أشد الخوف (قوله يرفع الله الذين آمنوا الخ) جواب انشروا بمعنى ارتفعوا مقابل تسعوا
وصدر الاية يا أيها الذين آمنوا اذا قبل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا وياغص الله لكم واذا
قبل انشروا فانشروا يرفع الله الذين آمنوا الخ وقوله والذين آمنوا الخ فافسحوا وياغص الله لكم واذا
ان الذين آمنوا الخ لم منصوب بفعل محذوف والتقدير يزيد الذين آمنوا الخ لم درجات
فيكون قد تم الكلام عند قوله تعالى منكم وعلى هذا فالاستدلال بالاية على شرف العلم
ظاهر وأما على جهة له معطوفا على الذين آمنوا من عطف الخاص على العام فلا يظن
الاستدلال كذا قبل ووجه بعضهم الاستدلال بالاية على العطف أيضا بان ذكر الخاص بعد
العام لا يبدله من نكتة والنكتة هنا شرفهم على غيرهم والى ذلك أشار الشيخ الامير حيث
قال ففصوا بالذكريات ما هلى يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (قوله وقل رب زدني
علما) أى وقل يا محمد رب زدني علما فهو أمر للنبي صلى الله عليه وسلم بالاستزادة من العلم
وهو دليل على شرفه (قوله والا حادي الخ) لمسا استدلال على شرف العلم بالايات القرآنية
شرع يستدل على ذلك بالا حادي النبوية وقوله كثيرة شمة برة لا يلزم من الكثيرة الشهرة
فان ذلك ذكرها بعد (قوله منها قوله صلى الله عليه وسلم الخ) ومنها أيضا حديث البخاري

(و) من (أولى ماله العبد دعى)
قال الله تعالى انما يخشى
الله من عباده العلماء وقال
تعالى يرفع الله الذين آمنوا
منكم والذين أوتوا العلم
درجات وقال تعالى وقل
رب زدني علما والا حادي
في فضائل العلم كثيرة
شبهة منها قوله صلى الله
عليه وسلم

ما جميع أعمال البر في الجهاد الا كصدقة في بحر وما جميع أعمال البر والجهاد في العلم الا
 كصدقة في بحر انتهى (قوله لاحسد الا في اثنتين) أي لا غبطة بمدوحة مدحا أكيدا في
 خصلة من الخصال الا في اثنتين بناء التائيد فالمراد بالحسد في الحديث الغبطة التي هي غنى
 مثل ما للغير ويقدر المحرم من مادة المدح ونحوه لا من مادة الجواز اذ لو قيل لا غبطة جائزة الا في
 اثنتين لاقتضى ان الغبطة حرام في غير المستثنى وهو باطل وليس المراد بالحسد في الحديث
 الحسد المعروف وهو تمنى زوال نعمة الغير لانه حرام مطلقا ولو قيل لاحسد جائزة الا في اثنتين لم
 يصح الاستثناء الا ان يجعل منقطعاً لان المستثنى غبطة والمستثنى منه حسد وقوله رجل أي
 خصلة رجل فهو على تقدير مضاف وهو ما بالجر بدل أو بالرفع خبر مبتدأ محذوف وقوله
 آناه الله ما لا عبد الممزة أي أعطاه الله ما لا وقوله فسلطه على ما كنهه في الخير بفتح اللام أي
 سلطه على اهلاكه وانفاقه في الخير كالصدقة وهذا بيان للخصلة الاولى وقوله ورجل أي
 وخصلة رجل وهو بالجر أو بالرفع نظير ما تقدم وقوله آناه الله المحكة بعد الممزة أي أعطاه
 الله المحكة وهي بكسر الحاء تطلق على العلم النافع المؤدى الى عمل وهو المناسب هنا
 وتطلق على اصابه الصواب قولاً وفعلاً وعقد او على العلم بحقائق الاشياء على ما هي عليه
 وبما يفهم من المصالح وغيرها وعلى علم الشرائع وفي شرح الفاسي على الدلائل انها تفسر
 بالنبوة والقرآن والفهم فيه والفقه في دين الله ومعرفته الاحكام والغنمة واللب والموعظة
 وتحقيق العلم والفهم عن الله والمحكم واتقان الفعل ووضع الاشياء مواضعها وتوفيتها حقها
 والمحكم بالحق والعدل وقوله فهو يقضى بها ويعلمها الناس أي يحكم بها بين الناس ويعلمها
 لهم بغیر قضاء كترس وهذا بيان للخصلة الثانية (قوله رواه البخاري من حديث ابن
 مسعود) أي حال كونه من جملة الاحاديث التي رواها ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في حديث مفرد مضافي بعم (قوله من سلك طريقاً) أي حسنة أو مبنوية أو همامة فشمع
 أنواع الطريق المرصلة الى تحصيل أنواع العلوم الدينية وقوله يلتبس فيه عسا أي يطلب
 في ذلك الطريق علماً نافعاً سواء حل أو قل وقوله سهل الله له طريقاً الى الجنة أي في الدنيا
 بأن يوفقه للعمل الصالح وفي الاخرة بأن يسلك به طريقاً لا صعوبة فيه حتى يدخل الجنة
 سائماً وسبب ذلك ان العلم انما يحصل بتعب ونصب وأحب الاعمال أحجزاً بالحماة المهمة
 والزاى المجهمة أي أشقها فنحمل المشقة في تحصيل العلم سهل الله له طريقاً الى الجنة
 وظاهر الحديث انه يترتب له ذلك وان لم يحصل المطلوب فن بذل الجهد بذنة صافية وان لم
 يحصل شيئاً نحو بلادة يحصل له الجزاء الموعود به لعدم تقصيره امكن اذا حصل المقصود
 كان أعلى والدى في التجامع الصغیر سهل الله به والظاهر على هذه الرواية ان الضمير عائد
 للسلوك المفهوم من سلك وتكون الباء سميعة بخلافه على الرواية التي هذا فان الضمير عائد
 لمن واللام لام التعدية وبعضهم جعل اللام بمعنى الباء وجه سهل الضمير في الرواية راجعاً
 للسلوك المفهوم من سلك وجوز أن تكون الباء للتعدية والضمير فيها ما عائد لمن لتتفق
 الروايتان (قوله وقال الشافعي رضي الله عنه الخ) لما استدلل على شرف العلم بالآيات
 والا حاديث استدلل عليه أيضاً بهذا الاثر المنقول عن الامام الشافعي رضي الله عنه وقوله

لاحسد الا في اثنتين رجل
 آناه الله ما لا فسطه على
 ما كنهه في الخير ورجل آناه
 الله المحكة فهو يقضى بها
 ويعلمها الناس رواه البخاري
 من حديث ابن مسعود
 ومنه قوله صلى الله عليه
 وسلم من سلك طريقاً يلتبس
 فيه علماً سهل الله له
 طريقاً الى الجنة رواه
 الترمذي وحسنه عن أبي
 هريرة رضي الله عنه وقال
 الشافعي رضي الله عنه

طالب العلم أفضل من صلالة النافلة أى طالب العلم النافع أكثر ثواباً من صلالة النافلة
والكلام فى العلم المندوب والا فالعلم الفرض أفضل الفروض كما أن نغله أفضل النوافل
وعن أبي هريرة وأبي ذر رضى الله عنهما أنهما قالاً لا باب من العلم نتعلم أحب اليك من ألف
ركعة تطوعاً وباب من العلم نتعلمه عمل به أو لم يعمل أحب اليك من مائة ركعة تطوعاً سمعنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا جاء طالب العلم الموت وهو على هذه الحالة فهو
شهيد وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن أعلم باباً من العلم أحب الي من سبعين غزوة فى سبيل
الله إلى غير ذلك من الآثار (قوله وليس بعد الفريضة أفضل من طالب العلم) أى المندوب
والأفالفرض داخل فى الفريضة والخاص أن طالب العلم ينقسم ثلاثة أقسام فرض عين
وهو ما تنوقف عليه العبادات أو نحوها وفرض كفاية وهو ما زاد على ذلك إلى بلوغ درجة
الفتوى كالنوى والرافعى ومنه دُوب وهو ما زاد على ذلك إلى ما لا نهاية ولا غاية له ودفع
الشافعى بقوله وليس بعد الفريضة أفضل من طالب العلم ما قد يتوهم من أن هناك شيئاً دون
الفريضة فى الثواب ويليه طالب العلم (قوله انتهى) أى كلام الامام (قوله وكفى بالعلم
شرفاً أن كل أحد يدعيه) أى وكفى العلم من جهة الشرف ادعاء كل أحد له وإن لم يحسنه
فالعلم زائدة فى المفهوم وأن معه - حولاً هامؤولة بالمصدر وهو فاعل كفى وشرفاً منصوب على
التمييز وقوله وبالمجهول فبحا أن كل أحد يدعيه أى وكفى المجهول من جهة القبح انكار كل أحد
له ويقال فيه ما سبق فى الذى قبله (قوله وعلماً بأن هذا العلم الخ) أى ولعلنا بان هذا العلم
المشروع فيه الخ قال فى العلم لهذا المحضورى وبعضهم جعلها للهدى الذى كرى لتقدم ذكره
مكتبة عنه مذهب زيد الفرضى وقوله وهو علم الفرائض أشار به إلى أن آل للهدى المحضورى
أول العهد الذى كرى كما مر وقوله مخصوص بما قد شاع فيه - عند كل العلماء أى مخصوص
بالذى قد فشا واشتهر فيه عند جميع العلماء وقوله بأنه أول علم الخ يدل من قوله بما قد شاع
فيه الخ وبعضهم جعله بياناً له والباء بمعنى من فكانه قال من أول علم الخ وقوله يفقد فى
الأرض أى يفقد من الأرض بفقد العلماء به لا بانتزاعه من صدور العلماء الحديث أن الله
لا يقبض العلم انتزاعاً الخ وفى معنى من كما أشرنا إليه فى المحل وقوله بالكلية أى ما يتسبب بكيته
أى بجميعه وأخذ هذا من إطلاق الفقد فى الأرض إذا شئ عند الإطلاق ينصرف لفرد
الكامل ودفع به ما قد يتوهم من أن المراد فقد بعضه (قوله حتى الخ) حتى للغاية أن لوحظ
التدريج بأن يفقد شيئاً فشيئاً وتقر بعبارة أن لوحظ الفقد دفعة وقوله لا يكاد يوجد الخ أن كاد
كغيرها فنفى الخ واثباتها أثبات فاذا قلت كاد زيد أن يقوم فالعنى قرب زيد من القيام
فالقرب من القيام ثابت لكن القيام نفسه غير ثابت وإذا قلت لا يكاد زيد يقوم فالعنى
لا يقرب زيد من القيام فالقرب من القيام معنى وكذا القيام بالادنى ولذلك كان قوله تعالى
لم يكذبوا عما أبلغ من أن يقال لم يرها وما قيل من أن اثباتها نفى ونفيها اثبات على
عكس غيرها والاتناقض قوله تعالى فذبجوها وما كادوا يفعلون مردود ولا تناقض
فى الآية لأن امتناعهم من الذبح كان قبل الذبح ثم ذبحوها وشرط التناقض اتحاد
الزمان فالعنى فذبجوها آخرها وما قربوا من فعلهم للذبح أولاً وكلام المصنف انما

طالب العلم أفضل من
صلالة النافلة وليس بعد
الفريضة أفضل من طالب
العلم انتهى وكفى بالعلم شرفاً
أن كل أحد يدعيه وبالمجهول
قبحاً أن كل أحد ينكره
(و) علماً (أن هذا العلم
وهو علم الفرائض) مخصوص
بما قد شاع فيه عند كل
العلماء * بأنه أول علم يفقد
فى الأرض حتى لا يكاد
يوجد

يتمشى على الطريقة الاولى دون الثانية لانه يقتضى على الثانية انه يوجد لان
 كاد للنفي وقد دخل عليه النفي ونفي اثبات (قوله أى حتى لا يقرب من الوجدان)
 المناسب أن يقول من الوجود وكذا يقال فيما بعد (قوله وما فقد حقيقة الخ) هذا
 جواب عما قد يقال قد أخبر المصنف بأنه يفقد حقيقة فكيف يخبرنا بما لا يقرب من
 الوجود وحاصل الجواب انه لا تنافي لانه اذا كان لا يقرب من الوجود كان مفقودا
 حقيقة (قوله وما فهمه الخ) مبتدأ خبره قوله فليس بظاهر وأدخل الفاعل عليه لشمه
 المبتدأ بالشرط في المعلوم وقوله حيث قال أى وقتان قال حيث بمعنى وقت ظرف لقوله
 فهمه وبصح كونه للتعديل بل هو الأظهر وقوله فليس بظاهر وكذا ما قبل من بناءه على
 الطريقة الضعيفة القائلة بأن اثبات كادنى ونفيها اثبات فهو هذا البناء ليس بظاهر كما
 قاله الشيخ الامير وان وقع في بعض النحواش خلافه أما أولا فهذا مردود والحق خلافه وأما
 ثانيا فلان المعنى على هذه الطريقة انه يوجد لان نفي النفي اثبات كما مر وهو خلاف ما ذكره
 الشيخ السبط (قوله لان لا النافية الخ) ولانه يقتضى الحكم على المفقود حقيقة بأنه يقرب
 من عدم الوجود وهو فاسد ويمكن حمله على ما قبل الفقد بالفعل فهو قبل الفقد بالفعل
 يقرب من عدم الوجود وهو متكلف لا داعى اليه (قوله عن ابن ماجه) يقرأ بالهاء وقفا
 ووصلا وكذا ابن سميده وابن بردويه وما جبه اسم أمه وهو ممنوع من الصرف للعلمية والهجاء
 وقوله في المستدرک اسم كتاب للحاكم استدرک فيه على الشيخين الاحاديث التي تركاها
 وقوله مرفوعا أى للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعلموا الفرائض) أى وجوبا كغائبا
 وكذا قوله وعلموه والضمير عائدة للفرائض بمعنى الفن فهي كالمفرد أو الى مضاف محذوف أى
 علم الفرائض وفي رواية للحاكم تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان
 العلم سمي قبض وتظهر الفتن حتى يختلف الرجال في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهم
 وانما أقدم الامر بالتعليم على الامر بالتعليم لان الشخص يتعلم ثم يعلم فالتعليم متقدم على التعليم
 طبعاً فقدم وضعه على الوفاق الوضع الطبع وضابط المتقدم بالوضع أن يكون المتأخر متوقفاً
 على المتقدم من غير أن يكون المتقدم علة في المتأخر كما هنا فان تعليم علم الفرائض متوقف
 على تعلمه من غير أن يكون التعليم علة في التعليم والالزم حصول التعليم عند وجود التعليم لان
 المعلوم يوجد عند وجود علة وجوده وكثير من الناس يتعلمون الفرائض ولا يعلمونها انتهى
 لمخصام من اللواؤة (قوله فانه نصف العلم) ان قلت يعارض ذلك ما روى عن عبد الله بن
 عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل
 آية محكمة أو سنة ماضية أو فريضة عادلة قلت أنه حديث ضعيف ويتقد برحمته فالجمع
 بين الحديثين ان التنصيف باعتبار أحوال الاحياء والاموات والتعليق باعتبار الأدلة فان
 العلم يتلقى من ثلاثة أشياء من كتاب الله تعالى ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومن الحساب الذي نشأ عنه هذا العلم قاله الامام العسقلاني كما هو في اللواؤة (قوله وهو
 ينسب) أى ينسب اليه النسيان لتوقفه على علم الحساب وانتشار مسائله وارتباط بعضها
 ببعض كما سيذكره الشرح وقوله وهو أول علم ينزع من أمتي أى بموت أهله لأنه ينزع

أى حتى لا يقرب من
 الوجدان وما فقد حقيقة
 بصدق عليه أنه لا يقرب
 من الوجدان وما فهمه الشيخ
 بدر الدين سبط المارديني
 رحمه الله من كلام المصنف
 حيث قال أى يقرب من
 عدم الوجدان فليس بظاهر
 لان لا النافية داخلة في
 كلامه على يكاد لا على يوجد
 وانما شاع عند العلماء أنه
 أول علم يفقد لما روى ابن
 ماجه وانما كم في المستدرک
 عن أبي هريرة رضي الله
 عنه مرفوعا تعلموا الفرائض
 وعلموه الناس فانه نصف
 العلم وهو ينسب وهو أول
 علم ينزع من أمتي

من صدورهم كما هو ظاهر اللفظ والسري التعبير بالانتزاع التشبيه بالشئ الذي ينزع من حيث انه لا يبقى له أثر في أقرب وقت (قوله ورواه البيهقي) بالواو هكذا في النسخ التي بأيدينا ووقع لبعضهم رواه البيهقي بغير واو فكتب عليها كان المناسب أن يقول ورواه البيهقي بالواو وقوله وقال تفرد به حفص الخ أي فيكون الحديث ضعيفا وقوله وليس بالقوى أي وليس حفص عندنا قويا لانه تكلم فيه (قوله ولما كان علم الفرائض الخ) غرض الشرح بذلك توجيه الحديث على تعلمه وتعليمه وسيا في توجيه كونه نصف العلم ولا يخفى ان قوله علم الفرائض اسم كان وجلة قوله من يشتغل به قليل خبرها وعل قوله من يشتغل به بقوله لتوقفه على علم الحساب الخ وقوله كان عرضة للنسيان جواب لما وكان الظاهر أن يقول ولما كان علم الفرائض متوقفا على علم الحساب متشعب المسائل مرتبة طابع بعض مسائله ببعض كان المشتغل به قليلا وكان عرضة للنسيان أفاده الاستاذ الحنفى (قوله وتشعب مسائله) أي انتشارها كالشعب وقوله وارتباط بعضها ببعض أي تعلق بعض مسائله ببعض (قوله كان عرضة للنسيان) أي شيأ يعرض له النسيان وقوله فلاجل هذا حدث صلى الله عليه وسلم الخ أي فلاجل كونه عرضة للنسيان أمر صلى الله عليه وسلم أمرا كيداً بتعليمه وتعليمه (قوله وأما قوله فانه نصف العلم الخ) مقابل لمخذوف والتقدير ما وجه كونه يذسى ووجه حمله صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقد علمتهم ما وأما قوله فانه نصف العلم الخ (قوله وفي الفرائض معظم الأحكام الخ) أقبح لفظا معظم لان بعض الأحكام المتعلقة بالموت كغسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه لا يبحث عنه في الفرائض بل في علم الفقه وقوله المتعلقة بالموت المناسب لما قبله المتعلقة بحالة الموت ويمكن أن يقال انه أشار بذلك الى ان الاضافة فيما قبله للبيان أي بحالة هي الموت وحالة هي الحياة (قوله وقيل غير ذلك) أي كالقول بأن المراد بالنصف هنا الصنف كما قال الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت * وآخرون بالذي كنت أصنع

فان المراد بالنصفين الصنفين أي النوعين وقد ورد هذا البيت على لغة من يلزم المثني الالف وجعل بعضهم من هذا المعنى قوله تعالى في الحديث القدسي سمعت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين ليسكن اذا كان المراد بالنصف الصنف بمعنى النوع وان لم يكن مساويا لم يكن فيه مدح الا بعنوان الظاهر وكالقول بحمله على المبالغة في فضله على حد المج عرفة وكالقول بأنه يكون نصف حقيقة لو بسطت مسائله وفيه ان غيره لو بسط لكثر أيضا وكالقول بأنه باعتبار الثواب وهو هجوم على الغيب وله بعضهم ان هذا الحديث من المتشابه (قوله مما أضر بناعنه) بيان لغیر ذلك أي مما صرفنا عنه الهممة وتركاه وقوله خوف الاطالة علة لضر بناعنه أي تخوفنا اطالة الكلام (قوله وقد ورد في علم الفرائض) أي في شأنه وقوله أيضا أي كما ورد ما سبق وقوله من الأحاديث أي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله والآثار أي عن الصحابة والتابعين وأتباعهم ثم ان قوله من الأحاديث والآثار حال من أشياء مقدم وقوله مما يدل الخ بيان لان الأشياء مقدم أيضا والاصل وقد ورد أشياء كثيرة حالة كونها من الأحاديث والآثار وتلك الأشياء مما يدل الخ ولو قال من الأحاديث والآثار

ورواه البيهقي في سننه وقال
انفرد به حفص بن عمر وليس
بالقوى ولما كان علم
الفرائض من يشتغل به قليل
لتوقفه على علم الحساب
وتشعب مسائله وارتباط
بعضها ببعض كما في مسائل
النجم ودوغره كان عرضة
للنسيان فلاجل هذا حدث
صلى الله عليه وسلم على تعلمه
وتعليمه وأما قوله فانه نصف
العلم فاختلف في معناه على
أوجه أقربها ان للانسان
حالتين حالة حياة وحالة موت
وفي الفرائض معظم الأحكام
المتعلقة بالموت وقيل غير
ذلك مما أضر بناعنه خوفا
الاطالة وقد ورد أيضا في علم
الفرائض من الأحاديث

والآثار الدالة الخ لكان أوضح كما قاله الشمس المحفني (قوله على فضله وشرفه) العطف للتفسير (قوله أشياء كثيرة) فن الا حاديث قوله صلى الله عليه وسلم من علم فريضة كان كمن أعتق عشرين رقاب ومن قطع مبرأنا قطع الله ميراثه من الجنة وما روى عن ابن عمر موقوفا تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن ومن الآثر ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال اذا تمجدتم فتحذروا بالفرائض واذا الهوتم قاله وابلارحي (قوله وعلمنا بأن زيدا الخ) أي وعلمنا بأن زيدا الخ وقوله الامام المذكور أي الغرضي (قوله خص من بين الصحابة) أي خصه الله تعالى وميزه عن بقية الصحابة طالة كونه بينهم ومن زائدة وقوله لا محالة أي موجودة فلا نافية للتجسس وخبرها محذوف تقديره ما ذكرناه وهذه الجملة معترضة بين العامل أعني خص ومعموله أعني قوله بما جاء الخ (قوله أي لا محالة) أي موجودة فخرها محذوف كما تقرروا الجملة هي المحذوف وجودة النظر والقدرة على التصرف والمعنى على هذا ان تخصيص زيد بما ذكره بعض الفضل لا يحذف ولا جودة نظروا القدرة على التصرف كذا في حاشية الشيخ المحفني قال العلامة الامير والظاهر ان المناسب للمقام لا محالة لغير زيد في نفي هذه الخصوصية عنه بل هي ثابتة له ولا بد اه ببعض تغيير (قوله ويجوز أن يكون من المحول) أي أن يكون هذا اللفظ وهو محالة مأخوذا من المحول والمعنى على هذا ان تخصيص زيد بما ذكره لا محالة له فيه ولا قدرة له عليه أولا حركة له فيه وقوله والقوة عطف تفسيري فأني اشرح بذلك للتفسير لا لكونه مأخوذا منه كما هو ظاهر وقوله أو الحركة أشار بذلك للخلاف في تفسير الجملة فأو محكية الخلاف وفي بعض النسخ بالواو وهي بمعنى أو (قوله وهي) أي محالة وقوله مفعلة أي بوزن مفعلة وقوله منها أي من الجملة والمحول فعلى أخذها من الجملة أصلها محبة بالياء وعلى أخذها من المحول فأصلها محولة بالواو ونقلت حركة الياء أو الواو الساكنة فيقال تحركت الياء أو الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن قامت ألفا كذا يؤخذ من حاشية الشيخ المحفني لكان قال الشيخ الامير قد يقال ان المحول مادة المحبة فأصلها حولة فقالت الواو ياء لكونها انحر كسرة كما قالوا في ميزان وميقات اه بالمعنى (قوله وأكثر ما تستعمل بمعنى اليقين الخ) أي وأكثر ما تستعمل لتستعمل في معنى هو اليقين الخ فاستعملت بوزن مفعلة فيقول الفعل بعدها بمصدر وهو الاستعمال والياء بمعنى في وهي متعلقة بمحذوف تقديره أن تستعمل وإضافة معنى لما بعده للبيان ولعله عبر بأكثر تحرر بالصدق والافه ودائم ولا يخفى ان المعاني التي ذكرها متقاربة وكل منها تفسير لمجموع لا محالة لا محالة فقط والافساد المعنى وليس هذا المعنى حقيقة هذا اللفظ لان المعنى الحقيقي له لا محالة في انتفاؤه ويلزم من ذلك أن يكون يقينا فهو تفسير باللازم وقوله أو بمعنى لا بد أي لا فرار من كذا ولا حاجة لقوله بمعنى لان العطف يفيد وقوله والميم زائدة أي لانها بوزن مفعلة فالميم مقابلة بنفسها كما هو قاعدة الزائد قال ابن مالك * وزائد لفظه اكتفى * وقوله انتهى أي كلام ابن الاثير (قوله فيكون المعنى الخ) هذا من كلام الشرح توضيح للمقام وقوله حقيقة أو يقينا كان المناسب لمسا قبله ان يقول يقينا

والآثار ما يدل على فضله
وشرفه أشياء كثيرة فراجعها
في المطولات (و) علما (و) أن
زيدا الامام المذكور
(خص من بين الصحابة
رضي الله عنهم) لا محالة
قال ابن الاثير رحمه الله في
النهاية أي لا محالة ويجوز
أن يكون من المحول والقوة
أو الحركة وهي مفعلة منهما
وأكثر ما تستعمل بمعنى
اليقين أو الحقيقة أو بمعنى
لا بد والميم زائدة انتهى فيكون
المعنى وان زيد انحصر حقيقة

أوحقيقة ليكون على ترتيب الالف والمخطب سهل (قوله بما حباه) متعلق بخص والباء
داخله على المقصور كما هو الكثير قال سيدي على الاجهوري

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخوله على الذي قد قصر وا

وعكسه مستعمل وحيد * ذكره المحرر الهمام السعيد

أي والسعد أيضا لا تعاقهما على ذلك كما نص عليه بعض المحققين (قوله أي أعطاه) أي
وصفقه به وقوله والمحبة العطية أي الشيء المعطى وقوله والمحبة العطاء أي نفس الفـهل
ان أريد من المحبة بفتح الحاء والمد المصدر المحيا يحيا يموت كنهه مصدر غـير قياسي والقياس
حيوا والشيء المعطى ان لم يرد منه المصدر بل أريد أنه اسم للشيء المعطى فالمحبة بفتح الحاء مع
المدام مصدر واما اسم للشيء المعطى والعطاء اما اسم مصدر لا عطى واما بمعنى الشيء المعطى
وأما المحبة بالـ كسر والمد فاسم للشيء المعطى فقط والعطاء مصدر عطى بمعنى أخذ وليس
مرادنا لعدم مناسبتها للمقام انتهى لمختصا من حاشية الاستاذ المحفني (قوله خاتم الرسالة)
أي ذوبها وهم المرسلون وقوله والنبوة أي ذوبها أيضا وهم الانبياء في الكلام مضاف
محذوف وأشار الشرح بذلك الى أن كلام المصنف فيه اكتفاء كما تقدم نظيره وقوله سيدنا
بدل من خاتم وقوله محمد بدل بعد بدل ويصح غير ذلك (قوله من قوله) بيان لما حباه به
واضمير من قوله عائد لخاتم الرسالة وقوله في فضله أي في بيان فضله وقوله أي في فضل
زيد غرضه تفسير الضمير ولو قال أي زيد لكان أخصر مع كونه مؤد بالمراد (قوله منها)
أي حال كونه منها وهو حال من الضمير المضاف اليه لفظ قول لوجود شرط مجيء المحال
من المضاف اليه اذا مضاف مقتضى العمل في المضاف اليه لـ كونه صدرا قال في الخلاصة
ولا تجزأ حال من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله

والسئلة تامة مذكورة في كتب النحو وقوله على فضله وشرفه قال في اللؤلؤة نقل عن ابن
حجر هـ ما مراد فان على معنى واحد وهو زيادة الاخلاق السكرية الظاهرة انتهى ببعض
تغيير (قوله أفرضكم زيد) بقول القول أي أعلمكم في الفرائض زيد (قوله باسناد جيد)
أي حسن لكون روايته ثقافت والاسناد يطلق على ذكر سند الحديث يقال أسندت الحديث
أي ذكرت سنده كما يعلم من فن المصطلح وقوله قال أي ابن الصلاح وقوله وهو حديث
حسن وهو ما عرفت طرقة واشتهرت رجاله بالعدالة والضبط دون رجال الصحيح كما قال في
البيقونية

والحسن المعروف طرقا وغدت * رجاله لا كالصحيح اشتهرت

وقوله انتهى أي كلام ابن الصلاح (قوله وروى الترمذي) أي ورواه الترمذي
فالفعول محذوف كما قاله العلامة المحفني وقوله باسناد صحيح أي لكون رجاله أكثر وثقا
من وثق رجال الحسن كما يعلم مما مر وقوله بلفظ أعلم الخ أي بلفظ هو أعلم الخ فلاضافة
للبيان (قوله وانما قال ذلك الخ) المحصور فيه محذوف دل عليه قوله قال للعلماء الخ
والتقدير وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم نخسة أوجه والمقصود بذلك الجواب عما تحقق

أوبقينا أولا بد (بما حباه)
أي أعطاه والمحبة العطية
والمحبة العطاء (خاتم الرسالة)
والنبوة سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم (من قوله)
صلى الله عليه وسلم (في
فضله) أي فضل زيد بن
ثابت المذكور (منها)
على فضله وشرفه (أفرضكم
زيد) ذكر ابن الصلاح ان
الترمذي والنسائي وابن
ماجه روي باسناد جيد
قال وهو حديث حسن
انتهى وروى الترمذي
في جامعه باسناد صحيح عن
أنس رضي الله عنه بلفظ
أعلم أمي بالفرائض زيد بن
ثابت وانما قال ذلك صلى
الله عليه وسلم قال ابن الهيثم
نقل عن الماردي رحمه
الله

من أفضلية غيره زيد عليه كسيدنا على كرم الله وجهه ولا يخفالك ان خصوص المزية لا يقتضي
عموم الافضلية فلا تناقض أصلاً (قوله للعلماء في ذلك) أي في توجيه ذلك وقوله خمسة أوجه
أولها انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك حثاً على الفرائض وعلى الرغبة في عملها كرهية زيد
لانه كان منقطعاً الى الفرائض ثانياً انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك مدحاً لزيد وان شاركه
في ذلك غيره كما قال أقرؤكم أبي وأعلمكم بالمحلال والمحرام معاذ وأصدقكم لمعة أبو ذر وأقضاكم
على ثالثاً أن الخطاب لجماعة مخصوصين كان زيد أفرضهم ولو كان الخطاب للصحة جميعاً
لما استطاع أحد منهم مخالفته ويعد هذا الرواية السابقة في الشرح وهي أعلم أمي الخ
رابعاً انه صلى الله عليه وسلم أراد ان زيد أشدهم اعتناءً وعرضاً وخامساً ما ذكره الشرح
وهذه الأوجه متقاربة في المآل كما قاله المحقق الامير (قوله وعدّها الى ان قال) أي وعدّها
منتهياً في عدّها الى قوله فالحج والعمرة ومما يتعلق بمحذوف وقوله الخامس انه قال ذلك الخ
انما اقتصر عليه الشرح لانه أرجح الأوجه ومال اليه ابن الماسثم رحمه الله كما في اللؤلؤة
(قوله لانه) أي زيداً وقوله كان أحصهم حساباً أي من جهة الحساب وقوله وأسرعهم
جواباً أي من جهة الجواب فاذا حسب مسألة كان حسابها أصح من حسابهم واذا سئل
عن مسألة كان أسرع من غيره في الجواب (قوله ثم قال) أي ابن الماسثم وقال الماوردي
الخ مقول القول وقوله ولاجل هذه المعاني أي الأوجه الخمسة وهذه مقدمة على المعلول
وهو قوله لم يأخذ الشافعي الخ وقوله لا بقوله أي الاتفاق قوله (قوله وناهيك بها)
يحمل ان ناهيك مبتدأ والضمير خبر زيدت فيه الباء والمعنى الذي ينالك عن ان تطلب
غيره في بيان فضل زيد هذه الشهادة أو بالعكس والمعنى في هذه الشهادة تنالك عن ان
تطلب غيره او يحتمل ان الضمير فاعل الوصف على حد فائز أو لو الرشد وتكون الباء زائدة
في الفاعل ويحتمل غير ذلك وقوله أي حسبك بها أي كافيت هذه الشهادة فالباء زائدة
ويحتمل ان حسب بمعنى الكفاية والباء متعلقة بمحذوف والمعنى كفايته حاصله بها
وهذا تفسير بالآلزم وقوله لانه غاية أي في بيان فضل زيد فلا شيء فوقها وقوله فهي
تكفيك أي به نتيجة للتعليل قبله (قوله فكان زيد بن ثابت أولى الخ) أي فتسبب على
هذه الشهادة كون زيد المذکور أحق من غيره بما ذكره المصنف وهو قوله بالتابع
التابع أي بان يتبعه من أراد ان يتبع واحداً من الصحابة مثلاً وكان المناسب لما سبق أن
يقول بالابانة عن مذهبه فيكون من أهم الغرض كما هو المدعى لانه في سابق التعليل
لذلك وقوله وتقليد المقلد تفسير لا يتبع التابع لان تقليد المقلد أخذ بقول الغير ولا معنى
للتابع التابع الا أخذ بقول المتبوع (قوله لامين) علة للاولوية وقوله أقواهما هذه
الاحاديث أطلق الجمع على ما فوق الواحد والافالمة قدم حديثان بل روايتان فيكون قد
نزلهما منزلة الحديثين المستقيمين (قوله والثاني انه مات تكلم الخ) أي ان الحال والشأن
مات تكلم الخ فالضمير للحال والشأن وقوله فانه لم يقل قولاً الخ أي لا بد أن يأخذ به ولو بعض
الائمة ولا يتفقون على هجره (قوله وذلك) أي المذکور من الاحاديث وعدم الاتفاق على
هجر قوله بخلاف غيره وقوله يقتضي الترجيح أي ترجيحه على غيره فيكون أولى بالتابع

للعلماء في ذلك خمسة أوجه
وعدها الى ان قال
الخامس انه قال ذلك لانه
كان أحصهم حساباً وأسرعهم
جواباً ثم قال قال الماوردي
ولاجل هذه المعاني لم يأخذ
الشافعي رضي الله عنه
الابقوله رضي الله عنه
انتهى وقوله (وناهيك
بها) أي بهذه الشهادة
من سيد البشر وخاتم الرسل
صلى الله عليه وسلم أي
حسبك بها لانها غاية تنالك
عن ان تطلب غيرها فهي
تكفيك انتهى (فكان)
زيد بن ثابت (أولى) من
غيره (بالتابع التابع)
وتقلد المقلد لامين
أقواهما هذه الاحاديث
والثاني انه مات تكلم أحدهم
أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم في الفرائض الا وقد
وجد له قول في بعض المسائل
قد هجره الناس بالاتفاق
الازيد فانه لم يقل قولاً
مهمجوراً بالاتفاق وذلك
يقضي الترجيح كما قال
القفال رحمه الله تعالى

التابع له (قوله لاسيما) الصحيح وقوع الجملة بعدها كما هنا والمعنى هنا خصوصاً أي أخص
 زيداً بأولوية الاتباع خصوصاً والمحال أنه قد نجاه الشافعي فصاحب المحال محذوف وإذا
 وقع بعدها اسم جاز فيه الجوز بإضافة سى اليه فتكون ما فريدة والرفع على أنه خبر مبتدأ
 محذوف والجملة صلة لاسيما على جعلها موصولة أو صفة لاسيما على جعلها نكرة موصوفة وجاز
 فيه أيضاً أن كان نكرة النصب على التمييز وما كافيته وعلى كل من هذه الأحوال فلا نافية
 للجنس وسي اسمها منصوب بفتحة ظاهرة على الوجهين الأولين لأنه مضاف ومبنى على الفتح
 في محل نصب على الوجه الأخير لأنه غير مضاف على هذا الوجه وخبرها في الكل محذوف
 والتقدير على الوجه الأول لاسيما أي لا مثل زيد أو رجل موجود وعلى الثاني لاسيما الذي
 أرشئ هو زيد أو رجل موجود وعلى الثالث لاسيما رجلاً موجوداً وان أردت مزيد الكلام
 على ذلك فعليك بكتب النحو وقال الشيخ الأمير وقد أفردنا لاسيما بمؤلف لطيف (قوله
 من أدوات الاستثناء عند بعضهم) هو مذهب الكوفيين وجاعة من البصريين وقد
 وجهه الدماني بأن ما بعدها مخرج مما قبلها من حيث أولوية به بالمحكم المتقدم فالمراد
 بالاستثناء الانحراج من المساواة وجعله بعضهم منقطعاً ولا وجه له لأنقطاع فان قولك قام
 القوم لاسيما زيد في قوة قولك تساوى القوم في القسام إلا زيد فهو أولى به لنسبته فافهم
 (قوله والصحيح أنها ليست منها) هو مذهب سيديويه وجهه بالبصريين وتعبيره بالصحيح
 يقتضي أن مقابله باطل لكن قد علمت توجيهه فيكون صحيحاً أيضاً فيجعل الصحيح على الزاج
 وقوله بل مضادة للاستثناء اضرب انتقالي وكان المناسب أن يقول بل مفادها مضاد
 للاستثناء أو يقول بل هي مضادة لأداة الاستثناء ويمكن أنه أراد بالاستثناء أداته فمدبر
 (قوله فان الذي بعدها الخ) تعليل لقوله بل هي مضادة للاستثناء وحاصل التعليل أنها
 الإدخال والاستثناء للانحراج فهي مضادة له وقوله داخل في ما داخل الخ أي داخل في
 المحكم الذي دخل الخ بخلاف الاستثناء فان الذي بعده أداته خارج مما داخل فيه مما قبلها
 والتعبير بالدخول في المحكم فيه ضرب من التسعيع فكان الأولى أن يقول لان الذي بعدها
 ثابت له ما ثبت الذي قبلها أو يقول فانها لا تدخل ما بعدها فيما قبلها وقوله ومشهود له
 بانه أحق بذلك من غيره أي ومشهود للذي بعدها بانه أولى بالمحكم من غيره وهو ما قبلها
 فتعبيرهما بغيره وتعبيره قبله بما قبلها تغني فاذا قلت قام القوم لاسيما زيد شهدت قرأتين
 الأحوال بأن زيداً أحق بالقسام من بقية القوم وافادت هنا أن زيداً في حال قصد الشافعي
 لمذهبه أحق بأولوية الاتباع منه في غير هذه الحالة فالذي بعدها زيد في حال قصد الشافعي
 لمذهبه والذي قبلها زيد في غير هذه الحالة والمحكم هو أولوية الاتباع (قوله وقد نجاه الخ)
 أي والمحال أنه قد نجاه الخ أي قصده ومال اليه موافقة له في الاجتهاد لانه قلده لان المجتهد
 لا يقدح بجهته كما سذكره الشرح وقوله أي نجاه مذهب الامام الخ ظاهره أنه جعل الضمير
 في نجاه عائداً على مذهب زيد مع أنه لم يتقدم له ذكر في العبارة القرينة فالأولى اعادته على
 زيد ثم يجعل على حذف مضاف ويمكن جعل كلام الشرح على ذلك (قوله الامام) أي
 المتقدم به وقوله أبو عبد الله كنية للامام وقوله محمد اسم له وقوله ادريس أبوه وقوله

(لا سيما) قال ابن الهيثم
 رحمه الله تعالى هي من
 أدوات الاستثناء عند
 بعضهم والصحيح أنها ليست
 منها بل هي مضادة للاستثناء
 فان الذي بعدها داخل فيما
 دخل فيه ما قبلها ومشهود
 له بانه أحق بذلك من غيره
 (وقد نجاه) أي نجاه مذهب
 الامام زيد المذكور الامام
 أبو عبد الله محمد بن ادريس
 ابن العباس بن عثمان بن
 شافع بن السائب بن عبيد
 ابن عبد بن زيد بن هاشم بن
 المطالب بن عبد مناف بن

العباس جده الاول وقوله عثمان جده الثاني وقوله شافع جده الثالث واليه نسب الامام حيث قالوا الشافعي تفاؤلا بالشفاعة وتبركا بالنسبة اليه لانه صحابي ابن صحابي لانه لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر أي شاب وأسلم أبوه السائب يوم بدر وقوله السائب جده الرابع وقوله عبيد بالتصغير جده الخامس وقوله عبيد بن زيد جده السادس وقوله هاشم جده السابع ولا يخفى ان هاشم هذا غير هاشم الذي هو جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه أخو أبيه وقوله المطالب جده الثامن وهو أخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فهو صلى الله عليه وسلم هاشمي والامام الشافعي مطالي وقوله عبد مناف جده التاسع وقوله قصي جده العاشر وانما ذكره مع ان الامام يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف يتميز العبد مناف المذكور هنا عن عبد مناف المذكور في نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أمه فانه صلى الله عليه وسلم ابن آمن بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب أحد أجداده صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه وهذا النسب المذكور للامام الشافعي نسب عظيم كما قبل

نسب كان عليه من شمس الضحى * نورا ومن فلق الصباح عمودا

مأقده الاسـمـ من سـيد * حازم الكارم والتقى والجودا

وهذا نسبه من جهة أبيه وأما نسبه من جهة أمه فهو محمد بن فاطمة بنت عبد الله بن الحسن ابن الحسين بن علي بن أبي طالب كما قاله الناج السـمـكي في الطبقات ونقله المخطيب عن التنبية عن يونس بن عبد الأعلى وعلى هذا فهو من قریش وقيل من الأزد وقد قال صلى الله عليه وسلم الأزد أزد الله في الأرض وهذا يدل على مزيد الشرف (قوله الشافعي) قد عرفت أنه نسبة لمحمد شافع وقوله القرشي نسبة لقریش وهي قبيلة مشهورة تجتمع في فهو قيل النضر ولعلك قال العراقي في السيرة

أما قریش فالأصح فهر * جماعها والاكثر النضر

سموا بذلك لانهم كانوا يقرشون أي يغتشون عن خلة المحتاج فيسددونها وقوله المطالي نسبة للمطلب أخي هاشم جده صلى الله عليه وسلم وقوله المجازي نسبة للمجاز وقوله المكي نسبة لمكة لانه جبل اليها وهو ابن ستمين ونشأ بها وقوله يلتقي مع النبي أي يجتمع معه وقد أخطأ من طعن في نسبة الامام الشافعي من فقهاء الحنفية وهو الجرجاني حيث قال ان أصحاب مالك لا يسمون أن نسب الشافعي من قریش ويزعمون أن شافعا كان موليا لابن لهب فطلب من عمر أن يجعله من موالى قریش فامتنع فطلب ذلك من عثمان ففعل اهـ ولا شك ان هذا كذب وبهتان ولم يذكر هذا الطعن الا هذا المذهب وانما حمله عليه أن الناس أجمعوا على ان أبا حنيفة من موالى العتاقة أو الخلف والنصرة فأراد أن يقابل ذلك بهذا البهتان وما ذكره الا كما قال الله تعالى يريدون ليطغوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون ذكره الرازي في مناقب الشافعي (قوله ومناقبه شهيرة) أي خصاله الحميدة مشهورة وقوله وفضائله كثيرة أي خصاله الحميدة كثيرة والتعبير أولا بالمناقب وثانيا بالفضائل تفنن وقوله وقد صنف الأئمة المحدثين قد لا يتحقق وقوله قديما أي في الزمن القديم

قصي (الشافعي) القرشي
المطالي المجازي المكي
رضي الله عنه يلتقي مع
النبي صلى الله عليه وسلم في
عبد مناف ومناقبه شهيرة

وقوله وحديثنا أي وفي الزمن الحديث أي الجديد القريب (قوله ولد رضي الله عنه سنة
 حسين ومائة) وتوفي سنة أربع ومائتين كما سيذكره الشرح فعمره أربع وخمسون سنة
 وولد أبو حنيفة سنة ثمانين وتوفي سنة تسعين ومائة وهي السنة التي ولد فيها الإمام الشافعي
 رضي الله عنه فعمره سبعون سنة وولد الإمام مالك سنة تسعين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة
 فعمره تسع وثمانون وولد الإمام أحمد سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة إحدى وأربعين
 ومائتين فعمره سبع وسبعون وقد ضبط بعضهم مولدهم ووفاتهم وعمرهم بقوله

تاريخ زعمان يكن سيف سطا * ومالك في قطع خوف ضبطا
 * والشافعي صين بيزند * وأحمد بسبق أمر جدد
 فاحسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فواتهم قاله عمر

فأمكن ضبط مولد أبي حنيفة لأن الباء بعشرة والكاف بعشرين والنون بخمسين
 فالجمله ثمانون وهو قد ولد سنة ثمانين و(سيف) ضبط لموته لأن السين بستين والياء بعشرة
 والفاء بثمانين فالجمله مائة وخمسون وهو قد توفي سنة مائة وخمسون (سطا) ضبط لعمره لأن
 السين بستين والطاء بتسعة والالف بواحد فالجمله سبعون وعمره كذلك و(في) ضبط لمولد
 الإمام مالك لأن الفاء بثمانين والياء بعشرة فالجمله تسعون وهو قد ولد سنة تسعين و(قطع)
 ضبط لموته لأن القاف بمائة والطاء بتسعة والعين بسبعين فالجمله مائة وتسعة وسبعون
 وكانت وفاته كذلك و(خوف) ضبط لعمره لأن الجيم بثلاثة والواو بسبعة والفاء بثمانين
 فالجمله تسع وثمانون وكان عمره كذلك وقوله ضبطا تسكملة للبيت و(صين) ضبط لمولد
 الإمام الشافعي لأن الصاد بتسعين والياء بعشرة والنون بخمسين فالجمله مائة وخمسون
 وكان مولده كذلك و(ببر) ضبط لوفاته لأن كلاً من الباءين بائنتين والراء بمائتين فالجمله
 مائتان وأربعة وكانت وفاته كذلك و(ند) ضبط لعمره لأن النون بخمسين والذال
 بأربعة فالجمله أربعة وخمسون وكان عمره كذلك و(بسق) ضبط لمولد الإمام أحمد لأن كلاً
 من الاءين بائنتين والسين بستين والقاف بمائة فالجمله مائة وأربعة وستون وكان مولده
 كذلك و(أمر) ضبط لوفاته فالالف بواحد والميم بأربعين والراء بمائتين فالجمله مائتان
 وواحد وأربعون وكانت وفاته كذلك و(جعد) ضبط لعمره لأن الجيم بثلاثة والهاء
 بسبعين والذال بأربعة فالجمله سبع وسبعون وكان عمره كذلك (قوله والذي عليه الجمهور
 أنه الخ) هو المعتمد والاقوال التي بعده ضعيفة وقوله بغزة هي بلدة من بلاد الشام وقوله
 وقيل بعسقلان هي قرية كبيرة قريبة من غزة وقوله وقيل باليمن لم أره من محل منه
 بخصوصه وقوله بخيف منى أي بخيف هو منى فالإضافة بيانية والخيف الخطا وسعى به
 المكان المعروف بمكة لاجتماع اخلاط الناس فيه اذ منهم المجيد والردى (قوله ثم رحل إلى
 مكة وهو ابن سنتين) أي نقل إلى مكة التي هي أم القرى والمحال انه ابن سنتين ونشأ بها
 وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وثقه على مسلم بن خالد الزنجي
 وأذن له في الاجتهاد وهو ابن خمس عشرة سنة ثم رحل إلى مالك بالمدينة ولازمه مدة ثم قدم
 بغداد فأقام بها سنتين فاجتمع عليه علماءها وصنف بها كتابه القديم ثم عاد إلى مكة فأقام

وفضائله كثيرة وقد صنف
 الاثني عشر رضي الله عنهم في
 مناقبه قديما وحديثا ولد
 رضي الله عنه سنة خمسين
 ومائة والذي عليه الجمهور
 أنه ولد بغزة وقيل بعسقلان
 وقيل باليمن وقيل بخيف منى
 ثم رحل إلى مكة وهو ابن
 سنتين

بها مدة ثم عاد الى بغداد فأقام بها شهرا ثم خرج الى مصر العتيقة ولم يزل بها ناشرا للعلم
 بجامعها العتيق الى أن توفي رجة الله عليه اه خطيب في شرح الغاية (قوله وتوفي بمصر)
 أي العتيقة كما مر وكانت السيدة نفيسة رضي الله عنها موجودة اذ ذلك فأرسلت الى
 السلطان الذي كان بمصر وطالبت أن يعمروا عليها بجزارة الامام ففعلوا فصارت عليه مأمومة
 (قوله وهو ابن أربع وخمسين سنة) كان المناسبات التفرع لانه لما ذكر سنة مولده وسنة
 وفاته علم مدة عمره الا أن يقال الواو قد تأتي للتفرع كمر (قوله ودفن بالقرافة) ظاهر
 كلام الشرح ان مدفن الامام الشافعي من القرافة وهو موافق للذي في الخطط للقريري
 انه في تربة أولاد عمدا المحكم وعنده في مشاهد القرافة وكيف هذا مع ان جميع ما في القرافة
 يجب هدمه نعم ذكر الشعراني في المنن أن السيوطي أفق بهدم هدم مشاهد الصالحين بالقرافة
 قنبا على أمره صلى الله عليه وسلم بسد كل نخوة في المسجد الاخوة أبي بكر وهو فسخة في
 التجملة هذا والمشهور أن مدفن الامام الشافعي ليس من القرافة بل من بيت ابن عبد المحكم
 وكان حوله المحوانيت أي الدكاكين فالقبعة عليه ليست من بناء القرافة حتى يحتاج لما مر
 وسعى المحل المعروف بالقرافة لانه نزل بطن من مغافر يقال لهم القرافة فسمى باسمهم وقال
 الشيخ العدوي ان القرافة تركب من فعل ومفعول والاصل ألقرافة فزجا وجعلوا علما
 على هذا المحل لان الشخص يجدر أرفة في ذابها اذا مر به وما أحسن ما قال بعضهم
 اذا ما ضاق صدري لم أجدي * مقعر عبادة الا القرافة
 لئن لم يرحم المولى اجتهدى * وقلة ناصري لم ألق رافه
 (قوله وعلى قبره الخ) المحارو والمجروور خير مقدم وما هو لا تفتي مبتدأ مؤخر ومن الجملة
 والاحترام بيان ما هو لا تفتي مقدم عليه (قوله ومعنى كون الامام الخ) غرضه بذلك دفع
 ما قد يتوهمه بعض الاذهان القاصرة والطباع المتبادلة أن الامام الشافعي قلد زيدا (قوله
 موافقة له في الاجتهاد) أي حاله كونه موافقا له في الاجتهاد لا مقلدا له (قوله ما سبق)
 هله لا يكونه قصده ومال اليد وال مراده بما سبق الامران المذكوران بهما قول المصنف
 في مكان أولى باتباع التابع فانه قال هناك لا مرين أقواهما ههنا الا حديث الخ وقوله حتى
 تردد حيث تردد غاية في موافقة أي حتى ان الامام الشافعي تردد بأن قال قواين في المسئلة
 التي تردد فيها زيد بأن كان له فيها قولان (قوله فهالك الخ) أي اذا أردت بيان مذهب زيد
 فهالك الخ وقوله فخذ بشي بذلك الى ان هالك اسم فعل بمعنى خذ والتحقيق ان اسم الفعل ههنا
 فقط وأما الكاف فحرف خطاب مفتوحة في المذكر مكسورة في المؤنث وتثنى وتجمع فيقال
 ها كماوها كم وقد تبدل الكاف همزة ومنه قوله تعالى حكاية عن أوى كآبه يمينه هاؤم
 اقرؤا كتابه (قوله فيه) الاظهر تعلقه بمخدوف صفة للقول بعده والتقدير فخذ بالقول
 الكاش فيه أي في مذهب زيد كما قال الشرح ويكون حيث من ظرفية الدال في المدلول
 (قوله القول عن ايجاز) أي حاله كونه ناشئا عن ايجاز كذا كتب بعضهم والاظهر منه ان
 عن بمعنى مع أي حال كونه مع اجمالا لا يحاز وقوله أي اختصارا بمعنى على ترادف الاختصار
 والايجاز وهو المراد وقبل الاختصار والمخفف من عرض الكلام أي تكراره كزيد زيد

وتوفي بمصر ليلة الجمعة
 بعد الغروب آخر يوم
 من رجب سنة أربع ومائتين
 وهو ابن أربع وخمسين سنة
 ودفن بالقرافة بعد العصر
 يوم الجمعة وعلى قبره من الجملة
 والاحترام ما هو لا تفتي بمقام
 ذلك الامام رجة الله ورضي
 عنه ومعنى كون الامام
 رجة الله فخا مذهب زيد
 رضي الله عنه أنه قصده
 ومال اليه موافقة له في
 الاجتهاد كما سبق حتى تردد
 حيث تردد وليس المراد
 انه قلده لان المجتهد لا يقلد
 مجتهدا (فهالك) أي فخذ
 (فيه) أي في مذهب زيد
 رضي الله عنه (القول عن
 ايجاز) أي اختصارا

والإيجاز هو المحذف من طول الكلام أي زيادته على المقصود كتهاج ومنه تخرج فالاختصار ترك التكرار والإيجاز ترك الزيادة وقيل غير ذلك وقد حوت عادة المتأخرين بالاختصار ليحفظ الكلام وعادة المتقدمين بالبسط ليفهم ولذلك قال الخليل الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ (قوله والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه) أي لأن الاختصار يقلل الالفاظ وتكثر المعاني وهذا التقيد تبع فيه شيخ الإسلام والمجاهد ورعى أن المدار على تقليل الالفاظ سواء كثرت المعاني أو نقصت أو سادت وقال الشيخ السجاعي فيما كتبه على الخطيب إن ما ذكره الشرح هو ما ذكره أهل اللغة كالنووي في دقائق التهارج وصاحب المصباح قال وحقيقة الاختصار الاختصار على تقليل الالفاظ دون المعنى اه وحقيقة حقيقة المختصر ما ذكره الشرح (قوله مبرأ الخ) أي حال كون القول المذكور مبرأ الخ وقوله أي منزهاً تفسير لمبرأ والمقصود من ذلك أنه واضح جداً وقوله عن وصمة الخ أي عن وصمة هي الالغاز فالإضافة للبيان وقوله واحد الوصم أي هي واحد الوصم فهو خبر لمبتدأ محذوف وقوله والوصم اسم جنس جعي أي اسم دال على الجنس لكن بشرط تحققه في جماعة أفراد كما هو ضابط اسم الجنس الجعي ويفرق بينه وبين واحد بالهاء غالباً كما هنا وكما في تردد مرة وقد يفرق بينه وبين واحد بياء النسب كروم ورومي وأما اسم الجنس الأفرادى فهو ما صدق على الجنس من غير قيد تحققه في جماعة كما وتراب (قوله بمعنى العيب) الظاهر أنه تفسير للوصمة التي هي واحد الوصم بدليل الأفراد حيث قال بمعنى العيب (قوله الالغاز) أي جنسها الصادق بالواحد فلا يرد ما قد يقال مقتضى كلام المصنف أنه ليس مبرأ عن وصمة لغز واحد أو لغزين لأنه إنما قال مبرأ عن وصمة الالغاز وحاصل الجواب أن آل للجنس الصادق بالواحد (قوله جمع لغز) بضم اللام وسكون الغين أو فتحها أو ضمها أو بفتح اللام مع سكون الغين أو فتحها ولغز بضم اللام وفتح الغين مشددة وزيادة بياء ساكنة ولغز ابن زيادة ألف متصورة ولغز براء بألف ممدودة ذكره في اللؤلؤة نقلاً عن الكافي (قوله وهو الالكلام المعنى) أي المجعول فيه التعمية وهي الخفاء وقيل التعمية ترجع إلى الخفاء في المعنى والغز يرجع إلى الخفاء في اللفظ فقال التعمية قوله ما مثل قولك الذي يشكك والمحجب أسكت رجوع أي ما مثل قولك للشخص الذي يشكك والمحجب عندك أسكت عن هذه الشكايه فانه يرجع عما تشكك به به فـ راده السؤال عن اللفظ إنما مثل لقولك أسكت وهو صـ فانه مثل أسكت وعن اللفظ إنما مثل رجوع وهو باء فانه مثل رجوع فالتدريج أسكت رجوع بـ فانه مثل أسكت وعن اللفظ أسكت رجوع ومثال اللغز قول الأسخ

والمختصر ما قل لفظه وكثر
(مبرأ) منزهاً (عن وصمة)
واحد الوصم والوصم اسم
جنس جعي بمعنى العيب
(الالغاز) جمع لغز وهو
الكلام المعنى

يا أيها العطار أعرب لنا * عن اسم شيء قل في سومك

تراه بالعين في بقطة * كما ترى بالقلب في نومك

أي بين لنا عن اسم شيء قليل في سومك له صفة ذلك أنك تراه بالعين في حال البقطة كما تراه بالقلب في نومك وهو الكون فأنك إذا قلبت نومك وقرأته من آخره صار كونا وقد أحسن بعضهم حيث قال

إنما الالغاز عيب يجتنب * فاتركها والترم حسن الأدب

ان من ألقبها قولهم * عاجز أي ترقى فانقلب

أي لفظ عاجز أي أي بازالة العين منه ترقى يجعل أحاده عشرات فالالف بواحد تجعل بعشرة
والحرف الذي في الحساب بعشرة هو الياء والجمع بثلاثة تجعل بثلاثين والحرف الذي في
الحساب بثلاثين هو اللام والزاي بسبعة تجعل بسبعين والحرف الذي في الحساب بسبعين
هو العين فانقلب بقراءته من آخره فصار اسم على (قوله يقال الغزفي كلامه عني وشبهه) أي
أخفى وأوقع التشبيه بمعنى الاشتباه في الكلام وقوله واليربوع في حجره أي ويقال الغز
اليربوع في حجره فهو معطوف على فاعل الغزفي كلامه وقوله مال عني وشمالا في حجره أي
مال في حجره جهة اليمين وجهة الشمال واليربوع بفتح الياء حيوان قصير البدين طويل
الرجلين يحفر حجره في مهب الرياح الأربع ويختد فيه كوى أحداها تسمى النافقاء والثانية
القاصصاء والثالثة الرأطاء فإذا طلب من هذه الكوة خرج من النافقاء وإذا طلب من
النافقاء خرج من القاصصاء وهو من الحيوان الذي له رئيس مطاع فان قصر رئيسهم حتى
أدركهم أحد رؤسهم شيئا اجتمعوا على رئيسهم وقتلوه وولوا غيره ويحل أكله لأن العرب
تستطيعه وقال أبو حنيفة لا يؤكل لأنه من حشرات الارض (قوله ومعني البيت) أي معنى
جملة لأنه قد ذكر معنى مفردة فغرضه هنا ذكر معنى جملة (قوله في علم الفرائض على
مذهب زيد) كان مقتضى المحل السابق أن يقول في مذهب زيد من أول الامر فله زاد
ذلك توضيحا (قوله مختصرا) أخذه من قوله عن إيجاز أي اختصار وقوله واضحا من زها الخ
أخذه من قوله مبرا عن وصمة الالغاز وقوله عن عيب الخفاء الاضافة لايمان (قوله مقدمة)
غير مبتدأ محذوف على ما هو أظهر الاحتمالات في مثل هذا المقام والمقدمة في الاصل صفة
مأخوذة من قدم اللازم معنى تقدم فهي بمعنى مقدمة أو من قدم المعتدى يقال قدم زيد
عمرافه معنى مقدمة من اعتنى بها وعلى هذين الوجهين فهي بكسر الدال ويجوز فتحها على
أنها من قدم المعتدى فهي بمعنى أن الغير قدمها ثم نقلت وجعلت اسما للثانية المتقدمة
أمام الجيش ثم نقلت في الاصطلاح لمقدمة الكتاب ومقدمة العلم والاولى اسم لا لفظ
تقدمت امام المقصود لارتباطها وانفتاحها فيه كمقدمة الشيخ السنوسي التي ذكرها
بقوله اعلم أن الحكم العقلي الخ والثانية اسم لمعان يتوقف عليها الشروع في المقصود على وجه
البصيرة كحده وموضوعه وغايته الى آخر المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم

ان مبادئ كل فن عشرة * الحمد والموضوع ثم التسمية

وفضله ونسبه والواضع * والاسم الاستعداد حكم الشارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا

وهذه المقدمة مقدمة علم لان الشرح ذكر حد العلم وموضوعه وحذف غايته التي هي ثمرة
لأنها تعلم من التعريف حيث قال فيه الموصول لمعرفة ما يخص كل ذي حق من التركة فيعلم
ان غاية المعرفة ما يخص كل ذي حق من التركة فتحصل أن مقدمة الكتاب ألفاظ
ومقدمة العلم معان فيمنها ما التباين لكن بين ذات مقدمة الكتاب والالفاظ الدالة على
مقدمة العلم العموم والخصوص الوجهي يجتمعان فيما اذا ذكر المؤلف قبل المقصود الالفاظ

يقال الغزفي كلامه عني وشبهه
فيه واليربوع في حجره مال يميننا
وشمالا في حجره ومعني
البيت فخذ القول في علم
الفرائض على مذهب زيد
ابن ثابت رضي الله عنه
قولا مختصرا واضحا منزها
عن عيب الخفاء (مقدمة)

الدالة على مقدمة العلم كأن ذكر الالفاظ الدالة على المحد والموضوع والغاية فهذا الالفاظ
مقدمة كتاب ودال مقدمة علم وتنفر دة مقدمة الكتاب فيما اذا ذكر المؤلف قبل المقصود غير
تلك الالفاظ كمقدمة الشيخ السنوسي فيقال لها مقدمة كتاب فقط وينفر دال مقدمة العلم
فما اذا ذكر المؤلف الالفاظ الدالة على المحد والموضوع الخ بعد المقصود كما وقع في بعض
الكتب فيقال له هذه الالفاظ دال مقدمة العلم لان مدلولها معان يتوقف عليها الشروع في
المقصود وان ذكرت دوالها آخر اولا يقال لها مقدمة كتاب لانها لم تقدم أمام المقصود حتى
يقال لها مقدمة كتاب وجعل المحقق الامر بينهما ماعموما وخصوصا مطلقا لوجهين لان
العماني التي يتوقف عليها الشروع في المقصود ان تحتمل كمن مقدمة فان قيل جعل
مقدمة الكتاب الفاظا ومقدمة العلم معاني تحتمل وأجيب بأنه لا تحتمل لان الكتاب اسم
للالفاظ فناسب أن تكون مقدمته كذلك والعلم اسم للمعاني فناسب أن تكون مقدمته
كذلك على انه اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله علم الفرائض هو الخ) علم من هذا
التعريف ان حقيقة علم الفرائض مركبة من فقه المواريث وعلم الحساب المخصوص أعني
الموصل الخ وقد سبق ان كل علم يطلق على الادراك وعلى القواعد والضوابط وعلى الملكية
فان أر يد من علم الفرائض المعنى الاول وهو الادراك كان فقه المواريث بمعنى فهم مسائل
قسمة التركات وعلم الحساب المخصوص بمعنى ادراك مسائل الحساب المذكور فكانه قال
علم الفرائض هو فهم مسائل قسمة التركات وادراك مسائل الحساب المخصوص وان أر يد
من علم الفرائض المعنى الثاني وهو القواعد والضوابط كان فقه المواريث بمعنى القواعد
والضوابط المفقوهة المتعلقة بالتركات وعلم الحساب المخصوص بمعنى المسائل المعلومة
المتعلقة بالحساب المذكور فكانه قال علم الفرائض هو القواعد والضوابط المفقوهة
المتعلقة بالتركات والمسائل المعلومة المتعلقة بالحساب المخصوص وان أريد من علم الفرائض
المعنى الثالث وهو الملكية كان فقه المواريث بمعنى الملكية التي يقتدر بها على علم مسائل قسمة
المواريث وعلم الحساب المخصوص بمعنى الملكية التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب
المذكور فكانه قال علم الفرائض هو الملكية التي يقتدر بها على فقه مسائل قسمة التركات
 والملكية التي يقتدر بها على علم مسائل الحساب المخصوص والاحتمال الاول أقرب ثم الثاني
ثم الثالث فتدبر (قوله فقه المواريث) خرج فقه غيرها كالوضوء والصلاة وقوله وعلم
الحساب معطوف على فقه المواريث فهو جزء من حقيقة علم الفرائض كما مرّت الاشارة اليه
وقوله الموصل الخ صفة لعلم الحساب ودخل فيه علم الجبر والمقابلة وما لمحق به من الطرق
المعمول بها في الوصايا والدوريات ونخرج منه ما لا يوصل لذلك كالارثا يطبق وهي كلمة يونانية
معناها خواص العدد كقولهم كل عدد مساو لنصف مجموع حاشيته المتساويتين قربا أر
بعدا كاربعة بين خمسة وثلاثة أو ستة واثنين وهكذا فمجموع الخمسة والثلاثة ثمانية وكذا
مجموع الستة والاثنين ونصف الثمانية أربعة فصداق أن الاربعة ساوت نصف مجموع
الحاشيتين القريبتين اوالبعديتين على السواء (قوله لمعرفة ما يخص كل ذي حق من
التركة) كذا في بعض النسخ الصحيحة وهي ظاهرة وفي بعضها زيادة لفظ حقه بعد ذلك

علم الفرائض هو فقه
المواريث وعلم الحساب
الموصل لمعرفة ما يخص
كل ذي حق من التركة

وهو لا يناسب الا لو قال الشرح لا عطاء كل ذي حق حقه وأما على ما في الشرح فلا يناسب
ولا يستقيم التركيب بذكره الا يجعله مجرورا عطفاً ببيان أو منصوباً بتقديم أعني ولا يخفى
أنه حشواً لا فائدة فيه فالأولى حذفه ثم ان المتبادر ان المراد معرفة ما يخص كل ذي حق من
التركة بالنسبة لمحقوق الارث بخلاف نحو الديون والاقارب والوصايا فذكرها في كتبه
استطرد وقيل المراد معرفة ما يشمل ذلك ولا استطرد اهـ أمير بتصرف وزيادة من المحقق
(قوله وموضوعه التركات) أي من حيث قسمتها فموضوعها انما هو خمسة التركات فاندفع
ما يقال ان علم الفرائض من علم الفقه وموضوعه عمل المكافين والتركات ليست عملاً ووجه
الاندفاع ان التركات ليست موضوعه من حيث ذاتها بل من حيث قسمتها ولا شك ان
قسمتها عمل وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ومن المعلوم أنه يبحث في علم
الفرائض عن أحوال القسمة وقوله لا العدد أي لان العدد موضوع علم الحساب فلا يكون
موضوعاً للغير لان كل علم يتميز عن غيره بموضوعه كما يتميز بتعريفه فبما لا يكون تعريفه
تعريفه للغير لا يكون موضوعه موضوعاً للغير والالزام علم بالآخر وهو ممتنع كذا قاله
ابن الهيثم في شرح الكفاية وتبعه الشرح ولذلك قال لا العدد (قوله خلافاً لمن زعم ذلك)
أي أخالف خلافاً أو أقول ذلك حال كوني مخالفاً لمن زعم ذلك وهو العلامة أبو بكر بن محمد
ابن يحيى بن عبد السلام فإنه قال ذلك في نهاية الرائض في علم الفرائض والانصاف أنه حيث
أدخل علم الحساب المتقدم في تعريفه أدخل العدد في موضوعه من حيث التأسيس والتخصيص
كما قاله العلامة الامير ومحل قولهم الموضوع علم لا يكون موضوعاً لعلم آخر اذا جعل
موضوعاً لعلم الا نرى مستقلاً بخلاف ما اذا كان منضمّاً للغير كما هنا فان الموضوع مجزوع
التركات والعدد لا العدد وحده والشئ مع غيره في نفسه كما نبه عليه في الأوّلوة نقلاً عن
شيخ الاسلام (قوله واعلم) هذه كلمة توقيفية الشدة للاعتناء بما به ذهبا والمخاطب بذلك
كل من يتأني منه العلم محاراً لانه موضوع لان مخاطب به معين وقوله انه يتعلق الخ أي
ان المحال والشأن يتعلق الخ فالضيق للمحال والشأن وقوله خمسة حقوق أي لازماً عليها
بدليل الاستقراء من موارد الشرع وأيضاً المحقق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت
واما ثابت بالموت والأول اما متعلق بالعين واما متعلق بالذمة والشأن اما للثابت وهو مؤن
التجهيز واما للغير وهو اما أن يكون بموته من جهة الميت بحيث يكون له نسب في ذلك
وهو الوصية أو لا وهو الارث فالجمله خمسة حقوق وقوله مرتبة أي مقدم بعضها على بعض
فالمراد بالترتيب هنا كما قاله شيخ الاسلام المعنى اللغوي وهو كون كل شئ في مرتبته لا
المعنى الاصطلاحي وهو كون الاشياء بحيث يطابق عليها اسم الشئ الواحد ويكون لبعضها
نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر انتهى ملخصاً من الأوّلوة (قوله أولها المحقق المتعلق
بعين التركة) انما أقدم ذلك على مؤن التجهيز لان صاحبه كان يقدم به في الحياة نعم يتعلق
الغرماء بالاموال بالبحر لا يقتضي أن يقدم حقهم على مؤن التجهيز بل هي تقدم (قوله
كان كاة والمجناية والرهن) أشار بالكاف الى أن أفراد المحقق المتعلق بعين التركة ليست
محصرة فيما ذكره وقد نظرها بعضهم في قوله

وموضوعه التركات
لا العدد خلافاً لمن زعم
ذلك (واعلم) أنه يتعلق بتركة
الميت خمسة حقوق مرتبة
أولها المحقق المتعلق بعين
التركة كالزكاة والمجناية
والرهن

يقدم في الميراث نذر ومسكن * زكاة ومرهون مبيع لفلس
 وجان قراض ثم قرض كتابة * ورد يعيب فاحفظ العلم ترأس
 فصورة النذر ان يقول الله على أن أضحي بهذه أو تصدق بها أو تحوذ لك فبقدم ان ارجعها
 للجهة المعنية وهذا مبني على أنه لا يزول ملكه عنها حتى تذيب ويتصدق بلحمها حتى تعد
 من الحقوق المتعلقة بعين التركة والتحكيح زوال ملكه عنها بالنذر وصورة المسكن سكنى
 المعتمدة عن وفاة فتقدم بها على غيرها وصورة الزكاة ان تتعلق الزكاة بالنصاب ويكون
 النصاب باقيا فتقدم الزكاة لكن قال السبكي لا حاجة لذلك لانها اذا كان النصاب باقيا
 فلا يصح ان تتعلق الزكاة بالنصاب تتعلق شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة وأجاب عنه شيخ
 الاسلام بحجة اطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة ولو قلنا بالاصح من أن
 تتعلقها تتعلق شركة نظرا لمجواز تأدية الزكاة من محل آخر وأما اذا كان النصاب بالغائفة يكون
 الزكاة من الديون المرسله في الذمة كما في شرح الترتيب وصورة المرهون أن تكون التركة
 مرهونة بدين على الميت فيقتضي منه ادائه مقدم ما على مؤن التجهيز وسائر الحقوق وصورة
 المبيع لفلس أن يشتري عبدا مثلاً بمثل في ذمته ويموت المشتري لفلس او يموت البايع مبيعه
 فله الفسخ وأخذ المبيع فيقدم به واستشكاه السبكي بأنه اذا فسخ خرج المبيع عن التركة
 فلا استثناء وأجيب بان الفسخ انما يرفع العقد من حينه لا من أصله على التحكيح ونحو وجه
 عن التركة من حين الفسخ لا يضر كمالاً يضر خروج العبد المجاني عما يبيعه في الجناية وصورة
 المجاني ان يقتل العبد نفساً أو يقطع طرفاً خطأ أو شبه عمد أو عمدا لا قصاص فيه كقتله ولده
 أو فيه قصاص ولكن عفى على مال أو تلف مال انسان ثم مات سيد العبد وأرش الجناية
 متعلق برقبته فالجنى عليه مقدم في هذه الصورة بأقل الامرين من أرش الجناية وقيمة العبد
 وصورة القراض ان يقارضه على مائة ريال يجزفها واربع يدينها مائة مائة مثلاً فله ان
 ظهر الربح وقبل قسمته مات رب المال فالعامل مقدم بحصته من الربح وصورة القرض
 ان يقرضه دينارا ثم يموت المقرض عن عين المال الذي اقترضه فالمقرض مقدم به وصورة
 السكينة ان يقبض السيد نجوم السكينة من المكاتب ويموت قبل الايتاء الواجب عليه
 فالمكاتب مقدم على غيره بأقل مما يتحمل لانه الواجب في الايتاء وصورة الرد بالعيب أن يرد
 المشتري المبيع بعيب بعد موت البايع وكان الثمن باقيا فيقدم به المشتري ولو اجتمع بعض
 هذه الحقوق مع بعض قدم منها كما في شرح المجعبري الزكاة ثم حق الجناية ثم حق الرهن
 ثم حق بيع الفلس ثم حق القراض وانظر المواقي (قوله فيقدم على مؤن التجهيز) أي
 فيقدم الحق المتعلق بعين التركة على مؤن التجهيز خلافاً للجناية كما في اللؤلؤة (قوله
 والثاني مؤن التجهيز) انما قدمت على الديون المرسله لان المحي اذا جرحه بالفلس يقدم
 بما يحتاج اليه على ديون الغرماء فكذلك الميت بل أولى لان المحي يسعى على نفسه والميت قد
 انقطع عن نفسه ولانه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي وقصته ناقته كفنه في ثوبه
 ولم يستفصل صلى الله عليه وسلم هل عليه دين أم لا وترك الاستفصال في وقائع الاحوال
 اذا كانت قولية ينزل منزلة العموم في المقال واذا ثبت ذلك في الكفن فساير مؤن التجهيز

فيقدم على مؤن التجهيز
 والثاني مؤن التجهيز

في معناه أفاد في الأصول ونقل عن شيخ الإسلام (قوله بالمعروف) أي حالة كونها متلبسة
 بالمعروف بحيث تكون من غير اسراف ولا تقتير ولا نظر إلى ما كان عليه في الحياة من
 اسرافه وتقتيره انتهى لؤلؤة (قوله فإذا كان الميت فاقدا الخ) لا حاجة له في المقام لأنه من
 التفصيل الذي يذكر في كتب الفقه (قوله فتجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة) أي
 ولو بالقوة فيشمل ما لو كان الميت ابنا بالغاً صحيحاً تجهيزه بالموت وما لو كان الميت مكاتباً لان
 الكتابة تنفخ بالموت وأما المبعوض فمؤن تجهيزه على قريبه وعلى سيده بحسب ما فيه من
 الرق والحرية إن لم تسكن بينه وبين سيده ما يأتى والأفعلى من مات في نوبة له ولو مات من
 حبب نفقته على غيره وقبل أن يخرج مؤن تجهيزه مات صاحب المال وصاقت تركته فهل
 يقدم الأول لتقديم حقه أو الثاني لتبين أنه عاجز عن تجهيزه - يره خلاف والمعقد الثاني
 (قوله فإن تعذر في بيت المال) ولا يراد في كفن من جهز من بيت المال على ثوب واحد
 وكذا من كفن من وقف على إلا كمان فلا تجوز الزيادة عليه في هاتين الصورتين وأما من
 كفن من مال من حبب عليه نفقته أو من مال أغنياء المسلمين فتجوز الزيادة فهم على الثوب
 الواجب كما في الأصول ونقل عن شيخ الإسلام (قوله فإن تعذر على أغنياء المسلمين) أي فرض
 كفاية كنفقته في مثل هذا الحال والمراد بأغنياء المسلمين من عنده كفاية سنة وزيادة مؤن
 التجهيز (قوله وهذا الخ) تقييد لأصل الكلام أعني تعاق مؤن التجهيز بالتركة فاسم
 الإشارة عائد إلى كون مؤن التجهيز يخرج من التركة وقوله في غير الزوجة أي غير الزوجة
 التي يجب نفقتها أخذاً دائماً بعد صدق بالزوجة التي لا يجب نفقتها النشوز أو صغراً لعدم
 تسامحها له ليلاً ونهاراً وهي أمة وقوله وأما الزوجة التي يجب نفقتها الخ مثل الزوجة خادمتها
 غير المكترأة إذ ليس لها إلا الاجرة وشملت الزوجة الرجعية ومثلها المطلقة بائناً وهي حامل
 وقوله فمؤن تجهيزه على الزوج الموسر أي لا من تركته أو خرج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز
 زوجة أبيه وإن لزمه نفقتها في الحياة ونخرج بالموسر المعسر فلا يلزمه مؤن تجهيزه فخرج
 من أصل تركته لا من حصته فقط وصاحب المعسر من لا يلزمه إلا نفقة المعسرين ويحتمل أن
 يقال من ليس عنده فاضل عما يترك للأفلس وصاحب الموسر على العكس فهم ما ولو صار
 موسراً بما اتجر إليه من الارث لزمه مؤن تجهيزها وهذا مذهب الشافعية وكذا المخنفية
 وأما عن غيرها مما يؤن تجهيزها من تركته أو لو كان الزوج غنياً وزوجته الأولى أن علاقة
 الزوجة باقية لأنه يرثها ويغسلها ونحو ذلك ووجه الثاني أن التجهيز من توابع النفقة
 والنفقة وجبت للاستمتاع وهو قد انقطع بالموت (قوله والثالث الديون المرسله في الذمة)
 أي المطلقة عن تعلقها بعين التركة وإنما قدمت على الوصية لأنها حق واجب على الميت
 فقضاؤه واجب والوصية تبرع فلذلك أنحت فإن قبل قد قدمت الوصية على الدين في
 قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين أجيب بأنها قدمت في الآية للاهتمام بشأنها
 لأن شأنها أن تشيخ بها الأنفس لكونها مأخوذة لافي نظير شيء وبنت السنة تقديم الدين
 عليها ويجب تقديم دين الله تعالى على دين الآدمي إذا مات قبل أدائها وصاقت التركة
 عنها بقوله عليه الصلاة والسلام لا دين لله أحق بالقضاء ما قبل الموت فإن كان محجوراً

بالمعروف فإن كان الميت
 فاقداً ما تجهيزه فتجهيزه على
 من عليه نفقته في حال
 الحياة فإن تعذر في بيت
 المال فإن تعذر فعلى
 أغنياء المسلمين وهذا في غير
 الزوجة وأما الزوجة التي
 يجب نفقتها فمؤن تجهيزها
 على الزوج الموسر ولو كانت
 غنية والثالث الديون
 المرسله في الذمة فهي
 مؤخرة عن مؤن التجهيز

عليه قدم دين الا آدمي جرموا والا قدم حق الله جرموا ومحل هذا التفصيل ان لم تتعاق الزكاة
 بالعين والا قدمت سواء كان محجورا عليه أم لا ولو اجمع عليه ديون الله تعالى فالوجه كما
 قاله السبكي انه ان كان النصاب موجودا قدمت الزكاة والا فالنسوية ومن حق الله
 اسقاط الصلاة اذا أوصى به وهو لكل صلاة نصف صاع ولو اوتر عند الخنفة كما في شرح
 السراجية للسيد المجراني واذا كثرت الصلاة كفت الحيلة وهي كما ذكره المبتدئي ههنا ان
 يخرج الكفارة عن صلاة للمساكين ثم يهبها المسكين للنصدق ثم يخرجها له عن صلاة أخرى
 وهكذا حتى يبرأ من عليه الصلاة وقد نقل عن المزي ذلك فيمنعني أن تفعل احتياطاً انتهى
 المختص من الأواؤة وحاشية الشيخ الامير (قوله والرابع الوصية الخ) انما قدمت على الارث
 تقدماً لمصلحة الميت كما في الحماية لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها وقوله بالثالث الخ
 كان الاولى حذف ذلك من ههنا لان التفصيل بين الامضاء والرد لا غراض لا تختص بما اذا
 الغرض ههنا ذكر الترتيب وقوله لاجني أي من ليس بوارث وان كان قريياً سمي لارث
 وقوله فان كانت بأكثر من الثلث أو كانت لوارث وقوله ففيها تفصيل الخ وهو انه ان كان
 للميت وارث خاص فوصيته بأكثر من الثلث منعقدة لا يمكن تتوقف على اجازة الورثة
 بالنسبة لزانده وان لم يكن له وارث خاص فوصيته صحيحة في قدر الثلث باطله فيما زاد عليه
 لان الحق للمسلمين ولا يجوز ولا يخرج على قولي تغريق الصفقة فهو مستثنى من القاعدات
 المعروفة واذا أوصى للوارث توقفت الوصية على اجازة باقي الورثة ولو كانت بأقل مما
 (قوله والخامس الارث) المراد به تسلط الوارث على التركة بالتصرف ليصح تأخره عما
 قبله والا فلا يصح ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث انتهى لؤاؤة (قوله وهو)
 أي الارث لا بمعنى التسلط المذکور بل بمعنى الاستحقاق وقوله المقصود بالذات أي
 المقصود لذاته وأما غيره فهو مقصود لغيره (قوله وله أركان) أي للارث بمعنى الاستحقاق
 أركان لا يتحقق الا بها فن مات ولا وارث له أو له وارث ولا مال له فلا ارث منه وقوله وهي
 ثلاثة مورث الخ فاذا مات زيد عن ابنه وخان شياً فزيد مورث وابنه وارث والشئ الذي
 خلفه حق موروث ولو لم يصح بيعه كالاختصاص ومنه كلب الصبيد مثلاً ولو لم يكن مالاً ولا
 اختصاصاً كالقصاص وحده القذف (قوله وله شروط) أي الارث شروط وهي ثلاثة
 تحقق موت المورث أو المحاقه بالموتى حكماً كما في المفقود اذا حكم القاضي بموته أو تنديراً كما
 في الجنين الذي انفصل بل بحناية على أمه توجب غيرة وتتحقق حياة الوارث بعد موت المورث
 أو المحاقه بالأحياء تقديرها حكماً لانفصال حياة حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند
 الموت ولو نطفة والعلم بالجهة المقضية للارث وهو ذات مختص بالقاضي ومثله المقتضى وقوله
 بعلم أكثرهما من ميراث الخ المراد بالاكتر الشرطان الاولان ونخرج بالاكثر اشرط الثالث
 فانه لا يعلم مما ذكر وقوله وسياق أي الاكثر (قوله وله أسباب وموانع) أي للارث أسباب
 ثلاثة وموانع ثلاثة على ما ذكره المصنف فهما وقوله ذكرهما أي الأسباب والموانع
 وقوله بقوله أي في قوله وظرفية الذي ذكر في هذا القول المخصوص من ظرفية العام في الخاص

والرابع الوصية بالثالث فما
 دونه لاجني فان كانت
 بخلاف ذلك ففيها تفصيل
 مذکور في كتب الفقه
 كمقدمة المحقق السابقة
 والخامس الارث وهو
 المقصود بالذات في هذا
 الكتاب وله أركان وهي
 ثلاثة مورث ووارث وحق
 موروث وله شروط بعلم
 أكثرهما من ميراث الغني
 والمهدي وسياق في آخر
 الكتاب وله أسباب وموانع
 ذكرهما بقوله

(باب أسباب الميراث)

أى باب بيان أسباب الارث فالميراث بمعنى الارث وان كان يستعمل بمعنى الموروث أيضا كما
 سيذكره الشرح وانما بوبت الكتب لانه أسهل في وجدان المسائل وأدعى لمحسن الترتيب
 والنظم ولان القسارى اذا ختم بابا وشرع في آخر كان أنشط وأبعث له كامسا فإذا قطع
 فرسخا وشرع في آخر ولذا كان القرآن سورا واعترض على الترجمة بأن فيها قصورا لانه كما
 ذكر أسـباب الارث ذكر موانعه وأجيب بأن فيه حذف الواو مع ما عطفت فيكون فيه
 اكتفاء كما أشار اليه الشرح بقوله أى وموانعه واعتذر بعضهم بأن الترجمة لثنى والزيادة
 عليه لانه دعيا وانما يدعى الترجمة لثنى والنقص عنه ومحل ذلك اذا كان التثنية
 من المؤلف كما لا يخفى وقد قيل ان الناظم لم يترجم وعليه فلا يظهر ذلك كما قاله الأستاذ
 المحقق وقال الشيخ الاميرانه يظهر ولو كان المترجم غير المصنف لانه ينزل منزلة قال ولا
 يظهر فرق خلافا فى المحاشية (قوله والباب الخ) قد اشتملت الترجمة على ثلاثة ألقاظ
 الأول لفظ الباب والثانى لفظ الأسباب والثالث الميراث وقد أخذ الشرح يتكلم عليها على
 هذا الترتيب (قوله المدخل) أى والمخرج ففيه حذف الواو مع ما عطفت والمراد بالمدخل
 بفتح الميم مكان الدخول لانفس الدخول ولا زمانه وان صلح له ما وضعه لانه مصدر ميمي
 وحينئذ فالجار والمجرور به مـدة متعلق بمحذوف أى الموصول الى الشئ لان اسم المكان
 لا يعمل حتى فى الجار والمجرور وعديله وهو الظرف (قوله واصطلاح اسم بجملة مختصة)
 أى مـتمة وقوله من العلم لا يقتضى على التحقيق من أن أسماء التراجم موضوعة للالفاظ
 المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة الا أن يقدر مضاف بأن يقال من دال العلم بمعنى
 المسائل المدلولة للالفاظ المخصوصة وقوله تحت فصول ومسائل أى يندرج تحتها الخ
 وكان عليه أن يقول تحت فصول وفروع ومسائل غالبا والاندراج المذكور من اندراج
 الاجزاء تحت كلها ومحله بالنسبة للمسائل ان أريد بها الجمل وان أريد منها المعانى كان
 اندراجها تحت الباب من اندراج المدلول تحت الدال وعليه فالمراد بالاندراج ما يشمل
 اندراج الاجزاء تحت كلها وهذا بالنسبة للفصول واندراج المدلول تحت داله وهذا
 بالنسبة للمسائل وقوله غالبا ارجع لهما وقد لا يذكرفيه الافصل كباب أمتها الاولاد وقد
 لا يذكرفيه الامثلة واحدة وافترق ذلك فى نحو البخارى في عقد الحديث فى الحكم الواحد
 بابا والمحصل ان أسماء التراجم المشهورة خمسة الاول كتاب وهو اسم بجملة مختصة مشتملة
 على أبواب وفصول وفروع ومسائل غالبا والثانى باب وهو اسم بجملة مختصة مشتملة
 على فصول الخ والثالث فصل وهو اسم بجملة مختصة مشتملة على فروع الخ والرابع
 فرع وهو اسم بجملة مختصة مشتملة على مسائل الخ والخامس مسألة وهى تطلق على
 مجموع القضية وعلى النسبة وتعرف بأنها مطـلوب خبرى يبرهن عليه فى العلم
 ومعانيها اللغوية لا تخفى عليك (قوله والاسباب الخ) لما تكلم على الكلمة الاولى
 من الترجمة شرع يتكلم على الكلمة الثمانية منها (قوله وهو لغة ما يتوصل به الى

(باب أسباب الميراث)

أى وموانعه والباب لغة
 المدخل الى الشئ واصطلاحا
 اسم بجملة مختصة من العلم
 تحت فصول ومسائل غالبا
 والاسباب جمع سبب وهو
 لغة ما يتوصل به الى

غيره) أى سواء كان حسباً كالحمل ومنه قوله تعالى فلم يدب سبب إلى السماء أو معنويها
كالمعلم فإنه سبب للخبر ومنه قوله تعالى وآتيناه من كل شئ سبيلاً فإن بعضهم فسره بالمعلم
(قوله واصطلاحاً ما يلزم المخ) هذا ما عرفه به كثيرون وعرفه الأئمة بآنه كل وصف ظاهر
من ضبط معرف المحكم شرعي وهو أنسب لكونه تعريفاً للسبب الشرعي الذي الكلام فيه
ولا يضرب إلا تبيان فيه بكل لانه قصد جعله ضابطاً محيطاً بما في بكل المفيدة للاحاطة
والتعريف الأول يشمل العقلي كالنظر فإنه سبب عقلي للعلم على المختار والشرعي كالصفة
الموضوعية للعقود فانها سبب له والعمادي كخز الرقبة فإنه سبب للقتل (قوله لذاته) راجع
للطرفين فكأنه قال ما يلزم من وجوده الوجود لذاته ويلزم من عدمه العدم لذاته وهو في
الأول لدفع ما قد يقال برده على التعريف بالنظر للشق الأول ما واقترب بالسبب مانع أو فقد
شرط كأن اقترن بالقرابة قتل أو عدم تحقيق حياة الوارث بعدم موت المورث فإنه لم يلزم من
وجوده الوجود لكن لذاته بل لمانع أوله قد شرط وفي الثاني لدفع ما قد يقال برده على
التعريف بالنظر للشق الثاني ما إذا وجد المسبب عند عدم السبب لكونه خلفه سبب آخر
كان فقدت القرابة وخلفه هانسكاح أو لاء فإنه لم يلزم من عدم السبب عدم الارث لكن
لذاته بل لكونه خلفه سبب آخر وهذا بالنظر لعين السبب كما هو المناسب للوجود
المخارجي من أن كلاماً من الأسباب سبب مستعمل والافالسبب في الحقيقة واحدة لا بعينه
وحينئذ فلا يتأق وجود المسبب بدون السبب أصلاً وقرر الشيخ العدوي أن قوله لذاته
توضيح لمعنى من فأنها التعليل والمعنى ما يلزم من أجل وجوده الوجود ومن أجل عدمه العدم
وحينئذ فلا يرد ما ذكر فهو لمجرد التوضيح (قوله والميراث المخ) شروع في اللفظة الثالثة من
الترجمة (قوله يطلق بمعنى الارث) أى كما يطلق بمعنى الموروث وسيأتى وإضافة معنى لما
بعده لبيان وقوله وهو المقصود بالترجمة أى بلغ الميراث المذكور في الترجمة (قوله
وهو) يحتمل أن الضمير عائدة على الميراث بمعنى الارث ويحتمل عوده على الارث وقوله البقاء
فالوارث بمعنى الباقي لانه باق بعد موت المورث ومنه اسمع تعالى الوارث ومعناه الباقي بعد
فناء خلقه وقوله وانه يقال الشئ المخ لا يخفى عليك انه ان زيد على هذا سبب أو نحوه كان
معناه اصطلاحاً لكن فيه ان الارث صفة الوارث والانتقال صفة الشئ المنتقل كالمال
المنتقل من المورث للوارث فالعمل الانسب أن يقول وأخذ الشئ المخ أو واستحقاق الشئ
المخ بدل قوله وانه يقال الشئ المخ (قوله وهو) فيه الاحتمال ان المتقدمان في الضمير قبله
وقوله مصدر وورث بكسر الراء وقوله ورائه وميراثاً وارثاً مصدر لانه الأولان مزيدان
والثالث مجرد وأصل ميراث موراث قبلت الواو بيا كافي ميزان ومقات (قوله وأصله
الواد) أى أصل الارث المادة المتلبسة بالواد وفي عبارته تسامح والضمير عائدة على الارث
لا الميراث لانه يمنع منه قوله فقلبت همزة اذا الميراث وان كان أصله الواو أيضاً لكن لم
تقلب واوه همزة بل بيا كما مر (قوله ويطلق بمعنى الموروث) هذا ما قبل لقوله قبل ذلك
يطلق بمعنى الارث فذاك اطلاق مصدرى وهذا اطلاق غير مصدرى بل بمعنى اسم
المفعول وقوله والراث عطف على الموروث من قبيل عطف المرادف قال تعالى وبأ كلون

غيره واصطلاحاً ما يلزم من
وجوده الوجود ومن عدمه
العدم لذاته والميراث يطلق
بمعنى الارث وهو المقصود
بالترجمة وهو لغة البقاء
وانه يقال الشئ من قوم إلى
قوم آخرين وهو مصدر
ورث الشئ ورائه وميراثاً
وارثاً وأصله الواو فقلبت
همزة ويطلق بمعنى الموروث

التراث كالأصل وأصله وراث كتحاء في وجاه (قوله وهو لغة) الضمير راجع للأرث بمعنى الموروث بدليل قوله ومنه خبر مسلم الخ وإن كان الظاهر من السياق أنه راجع للتراث بمعنى الموروث والمعنى واحد وقوله الأصل والبقية ومنه سمي مال الميت أرثاً لأن أصله كان للغير وهو بقية من سلف لمن خلف (قوله ومنه) أي من هذا المعنى وهو الأصل والبقية وقوله خبر مسلم أي الأرث في خبر مسلم وقوله أنبتوا بضم الهضرة والباء وقوله على مشاعركم أي معكم لم دينكم وهي الأمور وتطلق المشاعر على المحاسن وعلى مواضع المناسك وقوله فإنكم على أرث أبيكم إبراهيم هذا هو محل الشاهد وقوله أي أصله وبقية منه أي أصل دينه وبقية من دينه (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله ماضيه القاضي الخ هذا تعريف له بالمعنى الاسمي أعني كونه اسماً للموروث كما هو سباق كلام الشرح والأسباب انما تحسن لأصده وهو المراد في الترجمة كما تقدم (قوله الخونجي) قال العلامة الأمير بضم الميم الحاء المججمة وسكون الواو وفتح النون نسبة لخونجة كدورجبة بلدة كذا في القاموس اه والسموع من أفواه المشايخ الخونجي بفتح الحاء والواو وسكون النون (قوله بأنه) متعلق بضمطاء وقوله حق جنس يتناول المال وغيره كحق الخيل والشفعة والقصاص وكذا الميتة قبل دبحه والحجرة المحترمة وقوله قابل للتجزى قيد أول مخرج لولاية النكاح فانها وإن انتقلت للأب بعد موت الأقرب لكن لا تقبل التجزى بكل واحد من الأخوة بعد الأب مثلاً له ولاية كاملة لانها ولاية موزعة عليهم وأخرجوا به أيضاً الولاء فانه وإن انتقل للأب بعد موت الأقرب لكن لا يقبل التجزى والمتمجزي انما هو الأرث به فهو داخل في التعريف وأما نفس الولاء فكذلك لا يتجزأ كذا قيل والحق انه يقبل التجزى بنفسه على ان التحقيق انه ثابت للأب بعد في حياة الأقرب وانما المتأخر فوائده فيكون خارجاً بقوله بعد يثبت مستحق بعدموت من كان له ذلك فان قيل ان الخيل والشفعة والقصاص من جهة الموروث مع أنها لا تقبل التجزى اذ ليست شيئاً يفرز ويقسم أجاب بأنه ليس المراد بقبول التجزى قبول الافراز والقسم بل المراد به قبول أن يكون لهذا نصفه ولهاذا ثلثه ونحو ذلك وهذه الثلاثة تقبل التجزى بهذا المعنى وإن لم تقبل الافراز والقسم وقوله يثبت مستحق بعدموت من كان له ذلك قيدان يخرج به المحقوق الثابتة بالشرع والائتمار ونحوهما فان كلاً منهما حق يثبت للمستحق لكن لا بعدموت من كان له ذلك بل في حياته ولو أحيى كرامة أو مهجرة لم ترجع له التركة لزوال الملك عنه بتحقيق موته والقول بأنه تبين عدم موته خلاف الفرض ولو مسح شخص جراحاً فسميت تركته لتزويل ذلك منزلة الموت وقيل ساعلى قولهم نعمتاً مرأته عدة الوفاة أو حياً وانا يؤخر قسم التركة الى موته وقوله كمال الضائع يجب حفظه وهو كفرقة الطلاق فتعدها مرأته عدة الطلاق ولو عاد لا تعود له زوجته الا بعد تجديد يدان مسح نصه فين فالعبرة بالنصف الاعلى كذا قيل وهو لا يشمل النصف طولاً فلا تشمل والاحسن أن يقال ان فعل مال للميت وان من حركة وتنفس فيوان والا فجماد وقوله لقرابة بينهما أو نحوها أي من زوجية وولاء أو اسلام وهذا قيد ثالث فخرج به الوصية بناء على القول بأنها ملك بالموت فانها حق يثبت مستحق

والتراث وهو لغة الأصل
والبقية ومنه خبر مسلم
أنبتوا على مشاعركم
فإنكم على أرث أبيكم إبراهيم
أي أصله وبقية منه وشرعاً
ماضيه القاضي أفضل
الدين الخونجي رحمه الله
بأنه حق قابل للتجزى
يثبت مستحق بعدموت
من كان له ذلك لغة

الخ لا يمكن لا لقراءة أو نحوها (قوله وقد ذكرت ما في هذا الضابط في شرح الترتيب) أي
 من بيان محترقات قبوده وشرحه ونحو ذلك وعبارة بعد ذلك الضابط فقوله الحق يتناول
 المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص الخ وقد علمت المهم منها مع توضيحها (قوله
 أسباب) مبتدأ ثلاثة خبر وقوله أي أرت أشار به إلى أنه ليس المراد بالمراث الموروث
 وقوله الوري هو في الأصل اسم للخلق بمعنى الخلق والموقين والمراد به هنا خصوص الأدميين
 والمجن فهو عام أريد به خاص كما أشار إليه الشرح وقوله أي الأدميين أي والمجن لأنهم
 مكافون بفروع شريعتهم أجماعا وان كان لا تدرى تفاصيل تكليفهم وقوله وان كان
 الوري في الأصل الخلق أي والمحال أن الوري في الأصل الخلق وانما هو بذلك إواراتهم
 الأرض أو إوارات بعضهم لبعض (قوله متفق عليها) دفع به ما يقال إنها أربعة بزيادة
 الإسلام (قوله كل من الأسباب الخ) أتى به بعد قوله أسباب ميراث الوري ثلاثة دفعه لما
 قد يتوهم من أن الأرض انما يكون عند اجتماع الأسباب الثلاثة فأفاد أن كل واحد
 يفيد الأرض على الاستقلال فالمراد الكل الجعبي لا السكلي المجعوي والتعديني في كل عوض
 عن المضاف إليه والأصل كل واحد من الأسباب الخ (قوله أي صاحبه) نفس يربط
 وقوله والمراد المتصف به انما قال ذلك لأن المفهوم من قولك صاحب كذا عدم قيام كذا به
 وانفصاله عنه ألا ترى لقولك زيد صاحب مال فان المال منفصل عن زيد وغير قائم به
 وهذا ليس مراد ابل المراد أنه متصف به (قوله وهي) مبتدأ لكن لا يصح الاخبار عنه
 بنكاح لأن المبتدأ كناية عن الأسباب الثلاثة فلا يصح الاخبار عنه بواحد منها وأشار
 الشرح لتصحیح الاخبار بقوله أولها لأن الخبر حملة على قوله أولها بنكاح وسبب عطف
 عليه قوله وثانها أولها الخ وقوله وثالثها انساب ولك طريق ثان لتصحیح الاخبار وهو ملاحظة
 العطف قبل الاخبار فان قول قد صرحوا بمنع العطف اذا كان الخبر المجموع أجيب بأن
 محال ذلك اذا كان المجموع مؤقلا بواحد كما في قولهم الرمان حلوا ماض أي من بخلاف ما اذا
 قصد كل منها في ذاته أعاده العلامة الأمير (قوله أولها بنكاح) هو لغة الضم والجمع وشرطا
 ما ذكره الشرح بقوله وهو عقد الزوجية الصحيح ونرج بالقد وطه الشبهة وان تحقق به الولد
 ووطه الزنا وبالصحيح الفاسد فلا أثر لذلك في الأرض لكن المختلف في فساده كالحصص عند
 المالكية في أصحباب الأرض الانكاح الخيار ونكاح المريض لا انحلال الأول انتهى الشارع
 عن ادخال وارث في الثاني بخلاف المتفق على فساده كبنكاح الخانسة ولا عبرة بمذهب
 الخوارج حيث جوزوا نكاح أكثر من أربع كما قال الفاضل

وليس كل خلاف جامع بينهما * الاختلاف له حظ من النظر

وما وقع في كشف الغوامض من أن الفاسد لا أثر له اتفاقا لا بغير بظاهره ويمكن حمله على
 المتفق على فساده ولو اختلف مذهب الزوجين ولم يترافعا لمحاكم فالعبرة عندنا بما شر
 الشافعية بمذهب الزوج كما في الأولوة عن ابن حجر (قوله وان لم يحصل وطه ولا خلوة) أي
 سواء حصل وطه أو خلوة أم لا (قوله ويورث به من المجانين) فبتر الزوج الزوجة اذا ماتت
 وبالعكس اجماعا حيث لا مانع وقوله لقرله تعالى الخ دليل لقرله ويورث به من المجانين

بينهما أو نحوها وقد ذكرت
 ما في هذا الضابط في شرح
 الترتيب (أسباب ميراث)
 أي أرت (الوري) أي
 الأدميين وان كان الوري
 في الأصل الخلق (ثلاثة)
 متفق عليها (كل) من
 الأسباب (يفيد به) أي
 صاحبه والمراد المتصف به
 (الوراثه) أي الأرض
 (وهي) أي الأسباب
 الثلاثة أولها (نكاح)
 وهو عقد الزوجية الصحيح
 وان لم يحصل وطه ولا خلوة
 ويورث به من المجانين
 لقوله تعالى ولكم نصف

فقوله تعالى ولاكم نصف ما ترك أزواجكم دليل لارث الزوج من الزوجة وقوله ولهن الربع مما تركن دليل لارث الزوجة من الزوج ولذلك قال الشرح الخ (قوله وفيه وراث الزوجان في عدة الطلاق الرجعي) أي لان الرجعية زوجة الا في جواز الوطء وقوله ولو كان الطلاق في الهبة أي سواء كان الطلاق في الهبة أم في المرض (قوله لا الزوجة المطلقة بائنا) أي كأن طاعت ثلاثا وقوله في مرض الموت أما لو كان في الهبة فلا يرث بينهما اجساعا فالقيد المذكور لبيان محل الخلاف وقوله عندنا أي فلا يرث عندنا ما عدا ما عدا الشافعية مطلقا أي سواء انقضت عدتها أم لا وسواء تزوجت أم لا وقوله خلافا للائمة الثلاثة أي أخالف خلافا للائمة الثلاثة أو قول ذلك حال كوني مخالفا للائمة الثلاثة وقد بين مذاهم بقوله فانها الخ (قوله ما لم تنقض عدتها) فان انقضت لارث عندهم وقوله ما لم تنزوج فان تزوجت لارث عندهم وقوله ولو انقضت عدتها وانصبت بأزواج أي ما لم يصح من مرضه صحة يدينه قال في شرح الترتيب وهذا اذا اتهم في طلاقها بالفرار من ارثها أما اذا لم يتم كمالها بأنها بائنا أو علق طلاقها على شيء لم ينعقد بدأي غنى ولا تأم بتركه ففعاله صالحة أو علق طلاقها في الهبة على شرط فوجد في المرض ونحو ذلك فلا يرث لها عدم التهمة في الفرار من ارثها انتهى لكن المعتمد عندهم انها ترثه في الجبيع سد الذرائع وطرده لذلك على وتيرة واحدة وان كانت العلة في الاصل النهي عن اخراج وارث (قوله وعند المسالك) أيضا أي كما ان عندهم ما سبق وقوله فالعقد باطل ثم ان مات قبل الدخول فلا يستحق صداقا ولا ارثا وان دخل بها فعليه الاقل من ثلث ماله أو المسمى أو صداق المثل وقوله ولا ترثه أي ولا يرثها أيضا لفقد السبب كما هو مقتضى حكمهم ببطان العقد وقوله ولو تزوجت المريضة الخ هذه المسئلة عكس ما قبلها وقوله لم يرثها أي بطلان العقد ولا ترثه أيضا لهذه العلة ففي كلام الشرح احتباك ولا توافق الشافعية على عدم الارث بنكاح المرض الا فيما اذا اعتق أمته في المرض وعداها فانها لا ترث للزوم الدورانها لو ورثت لكان عتقها تبرعا على وارث في مرض الموت وهو بوقف على اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح اجازتها اذا عتقت فتوقف عتقها على اجازتها وتوقف اجازتها على عتقها فمقتضى من الدور بقولنا تمتق ولا ترث (قوله وثانها ولاء) هو لغة الساطنة والنصرة ويطلق على القرابة قال المجوهري يقال بينهما ولاء بالفتح أي قرابة وشرعا ما سيذكره الشرح بقوله وهو عصوبة الخ وهي ذاك ولا تلتصبا بالعتيق الى معتقه كقتساب الولد لوالده وقوله وهو بفتح الواو ممدودا احتراز عن الولاء بكسر الواو (قوله والمراد ولاء العتاقة) أي ولاء سبيها العتاقة بمعنى العتيق وليس المراد ولاء المولاة والمخالفة التي كانت في الجاهلية وصورتها أن يقول الرجل لا ترثني هدي هدي أي هدي بسفك دمي كهديك بسفك دمك وسأى سلك أي صلحي صلحك وحرى حرى ترثني وأرثك وتنصرفي وأنصرك وتعتقل عني وأعتقل عنك فيوافقه الآخر ويصير كل حايضا للآخر ومواليه ووارثا له وقد أبطل الشرع ذلك (قوله وهو) أي اصطلاحا كما مرث الإشارة اليه وقوله عصوبة أي ارتباط بين المعتق والعتيق كالارتباط بين لوالد وولده ووجه الشبه ان العبد كان في

ما ترك أزواجكم الخ وفيه وراث
الزوجان في عدة الطلاق
الرجعي بائنا أي الثلاثة
الاربعة ولو كان الطلاق
في الهبة لا الزوجة المطلقة
بائنا في مرض الموت عندنا
خلافا للائمة الثلاثة فانها
ترثه عند المحنفية ما لم
تنقض عدتها وعدة الممالة
ما لم تنزوج وعند المسالك
ولو انقضت عدتها
وانصبت بأزواج وعند
المسالك أيضا لو تزوج
المريضة في مرض الموت
امراة فالعقد باطل ولا ترثه
ولو تزوجت المريضة في
مرض الموت رجلا لم يرثها
(و) ثانيها (ولاء) وهو
بفتح الواو ممدود والمراد
ولاء العتاقة وهو عصوبة

حال الرق كالمعدوم لانه لا يملك ولا يتصرف فلما أعتقه سيده صيره موجودا كاملا لكونه
 حيا متديناك ويتصرف كما أن الولد كان معدوما والاب تسبب في وجوده فبكل من المعتقد
 والاب تسبب في الوجود وقوله سيدها نعمة المعتقد على رقيقه أي سبب تلك العسوبة
 انعام المعتقد على رقيقه بالاعتاق لئلا يكون التعبير بالمعتقد فيه قصورا لانه لا يشمل ما لو ورث
 انسان أصله أو فرعه فعتق عليه قهرافله الولاء ومع ذلك لا يقال فيه عسوبة سيدها نعمة
 المعتقد على رقيق بل سيدها المعتقد دون الاعتاق ولذلك اعترض ابن كمال باشا على السيد
 البخاري في تعبيره بالمعتقد وشنع عليه بأنه أفصح عن قلة البضاعة في هذه الصنعة
 وأجيب بأن ذلك نادر فأحق بالغالب والسيد الشريف مقتبس من حديث جده صلى الله
 عليه وسلم لم حيث قال انما الولاء لمن أعتق فلا يستحق هذا التشنيع وعرف بعضهم الولاء
 بأنه صفة حكمية توجب موصوفها حكم العسوبة عند عدمها وبعضهم ترك تعريفه أدامع
 النبي صلى الله عليه وسلم لانه عرفه بقوله الولاء حجة كل جمعة الذنب لا يباع ولا يوهب قال
 الا في هذا منه صلى الله عليه وسلم لم تعريف حقيقة شرعا ولا محداً يتم منه اهـ لخصام
 حاشية الامير بزيادة (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على قوله سيدها
 نعمة المعتقد ووجه الاستدلال أن تعليق المحكم بالمشق يؤذن بعناية مامنه الاشتقاق
 والموصول وصلته في قوة المشتق فكانه قبل الولاء للمعتقد لاجل اعتاقه فاعلم من ذلك ان
 الاعتاق هو سبب الولاء وقوله انما الولاء لمن أعتق أي لا غيره لكان يلحق به من تسبب
 في العتق بشراء أصله أو فرعه ومثله الارث كما تقدم وقوله متفق عليه أي بين البخاري ومسلم
 وقوله من حديث عائشة أي حال كون ذلك الحديث من الاحاديث التي روتها عائشة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فحديث المضاف لعائشة مفرد مضاف بعم (قوله ويرث به المعتقد)
 أي لا العتق قال شيخ الاسلام وانما كان الارث بالولاء ثابتا من جانب المعتقد خاصة لان
 الانعام من جهته فقط فاختص الارث به اهـ وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم ورث عتقا
 من معتقه فضعيف كما قاله الترمذي وبغرض صحة فيحمل على اعطائه مصلحة لا ارثا وقوله
 من حيث كونه معتقا انما زاد هذه الحجة لئلا ترد الصورة الآتية وهي ما لو اشترى ذمي عبدا
 وأعتقه ثم اتحق بدار الحرب واسترق واشتراه عتيقه وأعتقه فكل منهما يرث الآخر لكن
 من حيث كونه معتقا لا من حيث كونه عتيقا ومثله هذه الصورة ما لو اشترى عتيق أبا
 معتقه وأعتقه فان المعتقد يرث من سيده كما ان السيد يرث من عتيقه لكان لا من حيث
 كونه عتيقا بل من حيث كونه معتقا لا في سيده فيثبت له ولأولاد السيد كما ثبت لسيد
 ولأولاد المباشرة وكذلك ما لو اشترى شخص أمه فعتقت عليه ثم ماتت أبا ولدها وأعتقه
 فانه يثبت للولد على أمه ولأولاد المباشرة ولأمه عليه ولأولاد السيد انتهى لثبوت نقله عن شيخ
 الاسلام بنصرف (قوله وعصبة المتعصبون بأنفسهم) أي كائن المعتقد وأبيه وأخيه
 وجدته وأخواته بقوله المتعصبون بأنفسهم عن بنات المعتقد مع بناته فانهم عصبات بالغير
 وعن أخوات المعتقد مع بناته فانهم عصبات مع الغير فلا يرثن بالولاء (قوله لقوله
 صلى الله عليه وسلم الخ) هذا استدلال على كون الولاء سببا للارث الذي ذكره المصنف في

سيدها نعمة المعتقد على
 رقيقه لقوله صلى الله عليه
 وسلم انما الولاء لمن أعتق
 متفق عليه من حديث
 عائشة رضي الله عنها
 ويرث به المعتقد من حيث
 كونه معتقا وعصبة
 المتعصبون بأنفسهم على
 تفصيل سيدي في بعضه ان
 شاء الله تعالى آخر الكتاب
 لقوله صلى الله عليه وسلم

المتن فالحديث دليل لكلام المصنف (قوله الولاء محبة كل محبة النسب) أي علقه وارتباط
 كعلقة وارتباط النسب فالحكمة بضم اللام وفتحها الغنة كما في المصباح العلقه والقرابة
 فثبتت للشيء ما ثبت للشيء به وقد ثبت للشيء به الارتباط فثبتت للشيء ما ثبت للشيء به لا يعطى
 حكم الشيء به من كل وجه فلا يقال التشبيه يقتضى أنه يورث به من الجانبين كما في النسب
 مع أنه لا يورث به إلا من جانب واحد وقوله لا يباع ولا يوهب أي لا يجوز بيعه ولا هبته
 (قوله وقد يرث العتيق المعتق) أي فيتصور الارتباط من الجانبين كما في الصورة التي ذكرها
 وكما في صورتين السابقتين وقوله كما لو اشترى ذمي عبد الخ أشار إلى كاف إلى عدم المحصر
 في هذه الصورة بل مثلها الصورتان السابقتان وقوله حيث لا مانع أي كقتل أو نحوه وهذه
 حكمة تفيد وقوله من حيث كونه معتقاً مرتبط بقوله وقد يرث العتيق أو بقوله فكل
 منهما يرث الآخر وهذه حكمة تعليل (قوله وثالثها نسب) أي وثالث الأسباب نسب من
 جهة العلو أو السفلى أو التوسط وقوله وهي الأبوة أي مباشرة وقوله والبنوة أي مباشرة
 أيضاً وقوله والادلاء بأحدهما أي الانتساب بأحد الأبوة والبنوة فالمدلى بالأبوة الاجداد
 والجدات والاختوة والاختوات والاعمام والعمات والأخوال والخالات والمدلى بالبنوة
 أولاد من اتصف بها ولو أنثى فدخل في ذلك ذووالارحام ولا يضرب تأخيرهم عن غيرهم
 كما لا يضرب تأخير الإخ عن الإبن في كونه وارثاً بالقرابة اهـ لؤلؤة نقلا عن شرح
 الترتيب (قوله فيرث بها الأقارب) تفريع على جعلها سبباً للارث وقوله وهم
 أي الأقارب وقوله الأصول أي كالأب والمجد وقوله والفروع أي كالابن وابن
 الابن وقوله والمخوashi أي كالأخ وابن الأخ وقوله للآيات الخ هذا استدلال
 على قوله فيرث بها الأقارب وقوله وما ألحق بذلك أي بالمدى كونه الآيات والاحاديث
 وقوله باجتماع أو قياس أي من اجتماع أو قياس فالبناء بمعنى من البيانة فهو بيان لما
 ألحق بذلك ويحتمل أن البناء للتصوير فيكون ما ذكر تصويراً لما ألحق بذلك وقوله على
 تفصيل الخ مرتبط بقوله فيرث بها الأقارب (قوله ويورث به من الجانبين تارة) أي يورث
 بسببه من الجانبين في حالة وقوله كالابن مع أبيه أي لانه إذا مات أحدهما ورثه الآخر
 وكذلك الأخ مع أخيه وقوله ومن أحد الجانبين أخرى أي ويورث به من أحد الجانبين
 دون الجانب الآخر في حالة أخرى وقوله كالمجدة أم الام مع ابن بنتها أي لانها ترثه إذا
 مات وهو لا يرثها إذا ماتت لانه من ذوى الارحام (قوله وأخر القرابة الخ) المناسب وأخر
 النسب الخ لان لفظ النسب هو الواقع في كلام المصنف لكن معناه القرابة وهذا جواب
 عما قد يقال لم أخو القرابة المعبر عنها بالنسب مع انها أقوى الاسباب وحاصل الجواب
 عن ذلك انه أنموها لاسم مقامه النظم ولطول الكلام عليها فالجواب من وجهين وقوله
 وان كانت أقوى الاسباب أي والحال انها أقوى الاسباب لانها من أصل الوجود فان
 الشخص في وقت ولادته يكون ابناً وأخاً ونحو ذلك بخلاف النكاح والولاء فان كلا منهما
 يطرأ أو يضاف لارتداد النكاح قد يزول بأن يطلقها مثلاً ولا يضاف للنكاح نقصاناً
 والولاء حرماناً وهو لا يوجبها أو يضاف يورث بها بالعرض والتعصيب وإنما كاح يورث

الولاء محبة كل محبة النسب لا
 يباع ولا يوهب رواه الشافعي
 رحمه الله وقد يرث العتيق
 المعتق كما لو اشترى ذمي
 عبداً واعتقه ثم ألحق
 السيد بدار الحرب فاسترق
 فاشترى عبته فأعتقه فكل
 منهما يرث الآخر حيث
 لا مانع من حيث كونه معتقاً
 لا من حيث كونه عتيقاً
 وثالثها (نسب) أي
 قرابة وهي الأبوة والبنوة
 والادلاء بأحدهما فيرث
 بها الأقارب وهم الأصول
 والفروع والمخوashi للآيات
 الكريمة والاحاديث الصحيحة
 وما ألحق بذلك باجتماع
 أو قياس على تفصيل
 سابق بعضه ويورث من
 الجانبين تارة كالابن مع
 أبيه والأخ مع أخيه ومن
 أحد الجانبين أخرى
 كالمجدة أم الام مع ابن بنتها
 وأخر القرابة وان كانت

به بالفرض فقط والولاية يورث به بالنسب فقط فهذه أوجه للقوة تغنيك عما قيل هنا كما
قاله العلامة الأمير (قوله لأجل تهمة النظم) أي استقامته وقوله وأطول الكلام عليها
بحث فيه الاستاذ المحفني بأن هذا لا يظهر إلا لو ذكر أحكام القرابة عنها حتى يؤخرها أطول
الكلام عليها فراراً من طول الفصل بل بكثرته الكلام على ما حقه التقديم وأجاب الشيخ
الأمير بأنه أراد أن تكون بقرب المباحث المتعلقة بها وقوله لأن أكثر الأحكام اللاحقة
فيها أي وبعضها في النكاح وفي الولاية فتدبر (قوله متفق عليه) تصحح لكلام المصنف
فإنه في فيه انما هو السبب المتفق عليه فلا ينافي أن هناك سبباً مختلفاً فيه وقوله والا
فهناك المخ أي والاقبل ذلك فلا يصح لأن هناك المخ وهكذا نظائر هذه العبارة فان شرطية
مدغمة في لا النافية وليست استثنائية كما قد يتوهم وقوله سبب رابع وزاد المحفني خامساً
وهو ولاية المولاة بعد القرابة والعق وصورته أن يقول الرجل لشخص أنت مولاي ترى
إذا مات وتعتقل عني إذا جئت فيقول قبالت فيميت بذلك الارث للمولى وعصيته عنه عدم
القرابة والمعتق كما قاله الأمير نقل عن السراجية وأهل هذا غير ما تقدم عن الجاهلية فتأمل
(قوله جهة الاسلام) أي جهة هي الاسلام فالإضافة للبيان قال شيخ الاسلام في شرح
الفصول وفي جعله جهة الاسلام سبباً تنبيهه على أن الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة
الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قيل من أنه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلاث
ماله لهم ليس بشئ وكذلك قول المولا في أشار به إلى أن الاسلام ليس سبباً للارث والالزم
استبعاد المسلمين اه فهو ليس بشئ أيضاً وعدم لزوم الاستبعاد لتعذر تخصيص
طائفة مخصوصة من المسلمين كالوصية بالثالث لقوم غير محصورين كالفقراء فإنه لا يجب
استبعادهم بل يجوز الصرف هنا الواحد كما قال السبكي انه الظاهر اه شيخ الاسلام أفاده
في الأولوة مع زيادة من حاشية المحفني (قوله فيرث به المخ) تفريع على جعل جهة الاسلام
سبباً في الارث أي فيرث بسبب الاسلام فالضمير عائدة للاسلام ويصح أن يكون عائداً
لمجهة الاسلام ولم يؤثّر الضمير لا كتسابه التذكير من المضاف اليه والمراد أنه يرث ارثاً
مراعافيه المصلحة فلا يورث فيه ارثاً محضاً ولا مصلحة محضة اذ لو كان ارثاً محضاً لا تمتنع صرفه
لمن يطرأ وجوده أو اسلامه أو حرية به بعد موت المورث ويفضل الذكور على الانثى ولم
يصرف للرجل مع أبيه ولو كان مصلحة محضة مجاز صرفه للكاتب أو لكافراً إذا اقتضت
المصلحة الدفع له وفي القاتل وجهان أحدهما المانع وقوله بيت المال أي المحل الذي يحفظ
فيه مال المسلمين تحت يد الامام أو نائبه والوارث في الحقيقة المسلمون كما تقدم تحقيقه والا
فلا معنى لكون البيت الذي هو محل حفظ المال وارثاً في نسبة الارث له تسمي وقوله
ان كان منتظماً أي بأن كان متولاه عادلاً بحيث يصرف المال الذي فيه في مصارفه
الشرعية وقوله عندنا أي معاشراً الشافعية وقوله على الأرجح راجع لقوله يرث وأقوله
ان كان منتظماً والمقابل للأول انه مصلحة بحيث يعطى منه للقاتل ونحوه والمقابل للثاني
انه يرث وان لم ينتظم لأن الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف نائهم كالزكاة ويرى بغيره بأن
ان زكاة مستحقوها شركاء والمالك موجود بخلاف المورث كما في شرح الترتيب (قوله

أقوى الأسباب لأجل تهمة
النظم وأطول الكلام
عليها لأن أكثر الأحكام
اللاحقة فيها (ما بعدهن)
أي هذه الأسباب
(للموارث) جمع ميراث
معنى الارث (سبب) أي
متفق عليه والأفهام
سبب رابع مختلف فيه
وهو جهة الاسلام فيرث به
بيت المال ان كان منتظماً
فتدنا على الأرجح

وسواء كان منتظما أم لا على الأربع عند المسالكية) هذا هو ظاهر كلام ابن المحاسب
والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام وهو المعتقد كما في
شرح الأجهوري فلا يصرف له شيء إن كان غير منتظما بأن كان متوليه جائرا بل يرد على من
يرد عليه فإن لم يكن فلا ذوى الأرحام فإن لم يكونوا صرفه شخص عارف بوجوده الخير فيها
وهو ما جاور على ذلك ويجوز له أن يأخذ منه لنفسه بقدر كفايته كما هو مذكور في الفقه
(قوله ولا يرث عند المخنفية والمخنابلة) أي سواء كان منتظما أم لا واستدلوا بقوله تعالى
وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض وبقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم وخبر الخيال وارث
من لا وارث له يعقل عنه ويرثه فظاهر ذلك كله أن يرث المسال لا يرث وأجاب عن ذلك في
شرح الترتيب فراجع (قوله ثم اعلم أن الموانع الخ) هذا دخول على قول المصنف ومنع
الشخص من الميراث الخ (قوله وهو في اللغة المحائل) ومنه قولهم هذا مانع بين كذا
وكذا أي حائل بينهما وقولهم واصطلاحا ما يلزم الخ وعرفه لا تمدى بأنه الوصف
الوجودي المنضبط المعروف بنقيض المحكم وذلك كالرق فانه وصف وجودي منضبط معروف
بنقيض المحكم الذي هو الارث ونقيضه عدم الارث ويصدق التعريف الذي ذكره الشرح
بالرق أيضا فانه يلزم من وجوده عدم الارث ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال أن
لا يكون رق مقبلا ولا يرث لفقده شرط كتحقق حياة الوارث بعدموت المورث ولا يلزم من عدمه
أيضا عدم الارث لاحتمال أن لا يكون رق مقبلا ويرث لوجود الشرط وعلم من ذلك أن المانع
انما يؤثر بطرف الوجود بخلاف السبب فانه يؤثر بطرف الوجود والعدم وبخلاف الشرط
فانه انما يؤثر بطرف العدم كما سيأتي (قوله لذاته) راجع للشيء الأول وللشيء الثاني بطرفيه
فالمعنى بالنظر للشيء الأول ما يلزم من وجوده العدم لذاته فلا يرد ما إذا كان على الشخص
نجاسة وفقد الماء فانه يصلي فافدا الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم من وجود النجاسة عدم
صحة الصلاة لكن لذاته بل لوجود المرخص وهو فقد الماء والمعنى بالنظر للشيء الثاني
بطرفيه ولا يلزم من عدمه وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد وجود الارث عنه عدمه
لوجود السبب وتحقق الشرط فانه وإن لم يلزم من عدمه وجود الارث لكن لذاته بل
لوجود السبب وتحقق الشرط ولا يرد أيضا عدم الارث عنه عدمه لفقده شرط كان لم
يتحقق حياة الوارث بعدموت المورث فانه وإن لم يلزم من عدمه عدم الارث لكن لذاته بل
لعدم الشرط وفي الحقيقة هذا الشرط للتوضيح لأن ذلك كله يعلم من جعل من التعليل
كما تقدم التنبيه عليه في تعريف السبب (قوله عكس الشرط) أي خلافه إذا الشرط
ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وذلك كتحقق حياة الوارث
بعدموت المورث فانه يلزم من عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لاحتمال
أن تتحقق حياة الابن بعدموت أبيه ولا يرث لقيام المانع به كالرق أو القتل ولا يلزم من
وجوده عدم الارث لاحتمال أن تتحقق حياة الوارث بعدموت المورث ولم يوجد مانع مع توفر
بقية الشروط فالشرط انما يؤثر بطرف العدم وقوله لذاته راجع للشيء الأول وللشيء الثاني
بطرفيه فالمعنى بالنظر للشيء الأول ما يلزم من عدمه العدم لذاته فلا يرد ما إذا فقدت

وسواء كان منتظما أم لا عند
المسالكية ولا يرث عند
المخنفية والمخنابلة والسكلام
فيه مما يطول فراجع في
كتابنا شرح الترتيب ثم
اعلم أن الموانع جمع مانع وهو
في اللغة المحائل واصطلاحا
ما يلزم من وجوده العدم
ولا يلزم من عدمه وجود
ولا عدم لذاته عكس الشرط

الطهارة وفق هذا الشخص المساء والتراب فانه يصلي فاقد الطهورين وعليه الاعادة فلم يلزم
 من عدم الشرط عدم صحة الصلاة لكن لالذاته بل لوجود المرحض وهو وفق هذا الطهورين
 والمعنى بالنظر للشق الثاني بطرفيه ولا يلزم من وجوده وجود لذاته ولا عدم لذاته فلا يرد
 ما اذا وجد الشرط لكن اقترن به مانع كأن تحقق شرط الارث لسكن مع الرق أو القتل
 فانه وان لم يلزم من وجود الشرط عدم الارث هذا لكن لالذاته بل للمانع ولا يرد ايضا ما اذا
 وجد الشرط وانتفت الموانع وتحقق بقيمة الشروط فانه وان لم يلزم من وجوده الوجود
 لكن لالذاته بل لتوفر الشروط وانتفاء الموانع وفيه انه توضيح كما مر (قوله وموانع الارث
 ستة) وما زاد عليها فقد سميت مانعا تساهل لان المراد بالمانع كما قاله الرافي ما يحامع السبب
 والشرط بخلاف اللعان والزنا فان عدم الارث فيه مالا لتفاء النسب وبخلاف استبهاام تأريخ
 الموت لغرق ونحوه والشك في وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والمحل فان عدم الارث
 فمهما لعدم وجود الشرط وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث وعدم المتولي النبوة من
 الموانع فان من خصائص الانبياء انهم لا يورثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء
 لا نورث ما تركناه صدقة والتحقيق انها ليست بمانع لان شأن المانع ان من تعلق به لا يرث
 ولا يورث كالرق أو لا يرث فقط كالقتل وليس لمانع يترتب عليه ان من تعلق به لا يورث
 فقط كما في الانبياء فانهم يرثون ولا يورثون والحكمة فيه ان لا يمتنع قريتهم موتهم لاجل
 الارث فيهلك وان لا يظن بهم الرغبة في الدنيا وان تكون أموالهم صدقة بعد موتهم تعظيما
 لاجورهم كما أشار اليه في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم ما تركناه صدقة وأما قوله تعالى
 حكاية عن زكريا فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب فالمراد منه وراثته النبوة
 والعلم لا وراثته المال اه لؤلؤة بتصرف (قوله على المتفق عليه منها وهو ثلاثة) أي التي
 هي الرق والقتل واختلاف الدين وأما الثلاثة المأقية فمختلف فيها كما سيأتي في الشرح
 (قوله فمقال) عطف على اقتصر (قوله أي الذي قام به سبب الارث) أي وجد فيه الشرط
 بخلاف من لم يقيم به سبب الارث كالمنفي باللعان وابن الزنا فان عدم الارث فيه مالا لتفاء
 السبب وبخلاف من لم يوجد فيه الشرط كمن شك في وجوده وعدمه كالمفقود فان عدم
 الارث فيه لعدم وجود الشرط (قوله علة واحدة) أشار بذلك الى أن قول المصنف واحدة
 صفة لموصوف محدوف دل عليه قوله من علة ثلاث (قوله أحدها رق) كان المناسب
 احدا هارق لكنه راعى الخبر وهو كذا يقال في قوله وثانها قتل وقوله وثالثها اختلاف
 دين (قوله وهو) أي شرعا وأما لغة فعناه العمودية وقوله يحجز حكمي أي حكم به
 الشارع لاحسب اذ لا بعد قدرة على التصرف حسا لكن الشارع منعه منه وحكم بعدم نفوذه
 وقوله يقوم بالانسان أي يتصف به الانسان ذكرنا كان أو أنثى وهذا القيمة للبيان الواقع
 وقوله بسبب الكفر أي بسبب هو الكفر فالإضافة للبيان ونرج بذلك ان يحجز الحكمي
 الذي يقوم بالانسان لا بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون
 (قوله وهو مانع من المجانين) أي جاني الرقيق وقريبه مثلا وقوله فلا يرث الرقيق هو
 مع قوله ولا يورث مفرع على قوله وهو مانع من المجانين وقوله بجميع أنواعه أي التي

وموانع الارث ستة اقصر
 المصنف رحمه الله على
 المتفق عليه منها وهو ثلاثة
 فقال (ويمنع الشخص)
 الذي قام به سبب الارث
 (من الميراث) أي الارث
 علة (واحدة من علة ثلاث)
 أحدها (رق) وهو يحجز
 حكمي بقوم بالانسان
 بسبب الكفر وهو مانع من
 المجانين فلا يرث الرقيق
 بجميع

هي القن والمدبر والمعلق عتقه بصفة والموصى بعتقه وأم الولد والمكاتب والمبعض (قوله
لانه لو ورث لكان لسيده) أي لكان التالي باطل فهو ذاق ما س استثنائي ذكر الشرح
الشرطي منه وطوى الاستثنائية لكان ذكر تعليلها بقوله وهو أجنبي من الميت فكانه قال
لكن التناهي باطل لانه أجنبي من الميت وبين أن الملازمة في الشرطية أن الرقيق لا يملك
في بيع ما تحت يده من أكساب ونحوها لسيده اه حفي بتصرف (قوله ولا يورث)
أي بل ما تحت يده من الأكساب ونحوها لسيده وقوله لانه لا يملك له أي أصلا وهذا ظاهر
في غير المكاتب وكذا في المكاتب لانه بموته تنفخ الكتابة ف يرجع ما بيده لسيده وقوله
ولو ملكه سيده أي بأن وجهه شيئا فلا يملكه وهذه غاية للرد على القول بأنه يملكه إذا ملكه
سيده (قوله لكان لبعض يورث عنه أخت) هذا استدراك على قوله ولا يورث فقط فالقاعدة
انه لا يرث الرقيق ولو بمعضا ولا يورث الا ان كان بمعضا فيورث عنه ماله بعهده المحر
وبعضهم استثنى أيضا ما لو كان كافرا له أمان فخفي عليه حال حريته وأمانه ثم نقض الأمان
فسبى واسترق فسرت عليه المجنانية ومات حال رقه فان قدر الدية يكون لورثته قال الملقيني
وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق جميعه الا هذه لكنهم إنما أخذوها بالنظر للحرية
السابقة فالاستثناء بالنظر لذكره حال الموت رقيقا وقوله على الأرجح عندنا أي معاشر
الشافعية ومقابل الأرجح انه بين ورثته ومالك بعضه على نسمة الرق والمحرية كذا في اللؤلؤة
وقال أبو الوالي في حاشيته مقابله قولان أحدهما انه يملك بعضه وهو مذهب الامام
مالك والثاني لميت المال (قوله ولا يرث ولا يورث كالقن عند المالكية والمخنفية) أي
تغليب الجانيب الرق وماله بعهده المحر يكون لملك بعضه الرقيق ومذهب ابن عباس
انه كالمحر في جميع أحكامه وبه قال الحسن والنخعي والشعبي وجابر والثوري وأبو يوسف
ومحمد وزفر فبرث ويورث ويحجب كالمحر اه لؤلؤة (قوله ويورث) أي ويورث عنه جميع
ماله بعهده المحر عند المخنابلة كذهبنا فلومات ابن مبهض نصفه حر ونصفه رقيق عن
أبيه وأمه فلامه ثلث ماله بعهده المحر ولا يبعه باقيه عندنا وعند المخنابلة وأما عند
المالكية والمخنفية فلا شيء لهما وماله لملك بعضه وقوله ويرث ويحجب على حسب
ما فيه من الحرية أي يرث بقدر ما فيه من الحرية ويحجب بذلك القدر معاملة لبعضه المحر
بحكم الأحرار وأبعضه الرقيق بحكم الأرقاء فلومات حر عن أم وأخ حزين وابن مبهض نصفه
حر ونصفه رقيق فلا م س دس ونصف س دس لان الابن حجبهما من الثلث بنصفه المحر عن
نصف الس دس ولو كان حرا كاملا لحجبهما عن الس دس كاه ولو لكل من الابن والمبعض والاخ
المحر نصف الباقي لان الابن يرث بنصفه المحر ونصف الباقي ويحجب الاخ عن ذلك النصف
ويرث الاخ النصف الآخر فالمسئلة أصلها من ستة للام واحد ونصف فأنكسرت على
مخرج النصف وهوانان بضربان في ستة فبأثنى عشر للام ثلاثة وهي سدس ونصف يبقى
تسعة ولا نصف لها صحيح فأنكسرت على مخرج النصف أيضا وهوانان بضربان في أثنى
عشر بأربعة وعشرين للام ستة وللأبن تسعة وللأخ مثلها ولو كان هناك ابنان مبهضان
وأخ حرا لكان لكل من الابنين الربع وللأخ النصف وقيل قياسه ان تجمع حريتهما فهي

أنواعه لانه لو ورث لكان
لسيده وهو أجنبي من الميت
ولا يورث لانه لا يملك له ولو
ملكه سيده لكان لبعض
يورث عنه جميع ماله بعهده
بعضه المحر على الأرجح
عندنا ولا يرث ولا يورث
كالقن عند المالكية
والمخنفية ويرث ويورث
ويحجب على حسب ما فيه
من الحرية عند المخنابلة

حربة ابن تام ويقسم المال بينهما ويسقط الاخ وهذا كله عند الحنابلة ولا يخفى المحكم عندنا
 (قوله وثانيها قتل) أي مطلقا عندنا وسيا في فيه تفصيل عند الاثمة الثلاثة مذكور في
 الشرح (قوله وهو مانع للقاتل فقط) أي عن الارث ولو قال المقتول ورثته فوصية وقوله
 لا للمقتول معلوم من معنى فقط ولو سقط متوارثان من علو إلى سفلى وأحدهما فوق الآخر
 فسات الاسفل لم يرثه الاعلى لانه قاتل له وان مات الاعلى ورثه الاسفل لانه غير قاتل له نقله
 الاذري وهو ظاهر وقوله فقد يرث قاتله وذلك كأن يجرح عم ابن أخيه جرحا يسري إلى
 النفس ثم مات العم قبل ابن أخيه المجرح وفيه حياة مستقرة فانه يرثه قطعا قال السمعاني
 وهذا خارج عن عبارة النظم أفاده في اللؤلؤة (قوله واختلفت الاثمة في القاتل) أي
 واختلفت الاثمة الأربعة في القاتل الذي لا يرث وقوله فعندنا لا يرث من له مدخل في
 القتل أي فعندنا معاشر الشافعية لا يرث من له مدخل وتسبب في القتل تسببا قريبا فلا يرث
 ما إذا حبل الزوج زوجته فماتت بالولادة فانه يرث وإن كان له تسبب في قتلها بالاحتمال لانه
 تسبب بعد وقوله ولو كان بحق أي سواء كان القتل بغير حق أو كان بحق خلافا للثمة
 الثلاثة فإن القاتل يرث عندهم إذا كان القتل بحق كما يعلم من كلام الشرح الآتي (قوله
 كقتص) أي قاتل قصاصا يرثه هذا وما بعده مثال أن له مدخل في القتل بحق المأخوذ
 غايه وقوله وامام فلا يرث من أمر بقتله وقوله وقاض فلا يرث من حكم بقتله عندنا وأما عند
 المالكية فيرث بلا خلاف كما في الخطاب وغيره وقوله وجلاد فلا يرث من قتله وقوله
 بأمرهما أو أمر أحدهما انما قيد بذلك ليكون من أفراد من له مدخل في القتل بحق وأما
 عدم ارثه فلا يتقيد بذلك وكان الظاهر أن يقيد كلاما من الشاهد والمزكى بالصادق ليكون
 كل منهما ممن له مدخل في القتل بحق وقوله وشاهد كأن يشهد على قريبه بما يوجب
 القتل وقتل بشهادته فلا يرث منه وقوله ومزكى أي للشاهد أو للزكى كأن طلبت زكاة
 الشاهد بما يوجب القتل أو زكاة المزكى فزكاه وقتل بذلك فلا يرث منه سدا للباب وعملا
 بظاهر الخبر (قوله ولو كان بغير قصد) أي سواء كان القتل بقصد أو كان بغير قصد وقوله
 كأنتم الخ تمثيل للقاتل بغير قصد المأخوذ غايه فلا يرث النائم من قتله ولا المجنون من قتله
 ولا الطفل من قتله ولا يرث دخبر ورفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبالغ وعن النائم حتى
 يستيقظ وعن المجنون حتى يفقد لان المرفوع انما هو قلم التكليف وما نحن فيه من قبيل
 خطاب الوضع وخالف أبو حنيفة فقال يرث القاتل إذا كان صديقا أو مجنونا لا رعا مع القتل
 عنهما وقد علمت ان المرتفع انما هو قلم التكليف ولا تعلق له بالارث (قوله ولو قصد به
 مصلحة) أي ولو قصد بالقتل أي بسببه كالضرب وابط الجرح مصلحة للمقتول كالتأديب
 والتدوي وقوله كضرب الاب ابنة للتأديب مثال لسبب القتل المقصود به المصلحة وكذا
 قوله وابط الجرح المعالجة أي شقها الجرح المعالجة المرض والبط يفتح الماء وتشديد الطاء
 المهملة مصدر يبط كردد ومثل ذلك سقيه دواء أفضى إلى موته كما في شرح الترتيب (قوله
 والاصل في ذلك) أي الدليل على عدم ارث القاتل وقوله ليس للقاتل من الميراث شيء أي
 ليس لمن له مدخل في القتل شيء من الارث (قوله والمعنى فيه تهمة الاستتجال في بعض

(و) ثانيها (قتل) وهو مانع
 للقاتل فقط لا للمقتول فقد
 يرث قاتله واختلفت الاثمة
 في القاتل فعندنا لا يرث
 من له مدخل في القتل ولو
 كان بحق كقتص وامام
 وقاض وجلاد بأمرهما أو
 أحدهما وشاهد ومزكى ولو
 كان بغير قصد كأنتم ومجنون
 وطفل ولو قصد به مصلحة
 كضرب الاب ابنة للتأديب
 وابط الجرح المعالجة والاصل
 في ذلك قوله صلى الله عليه
 وسلم ليس للقاتل من الميراث
 شيء والمعنى فيه تهمة
 الاستتجال في بعض

(الصور) أى والعلة في عدم ارتد القاتل خوف استباحة الوارث للارث بقتل مورثه في بعض الصور وهو ما اذا قتله عمدا فاقتضت المصلحة حرمانه من الارث عمدا لبقاء عدة من استباح بشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه والاستباح انما هو بحسب ظنه وبالنظر للظاهر والا فذهب أهل الحق ان المقتول ميت بعمره كما قال صاحب الجوهرة

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وقوله وسد الباب في الباقي المناسب وسد الباب في الباقي كما في بعض النسخ لانه معطوف على قوله تممة الاستباحة أى وسد باب القتل في باقي الصور وهو ما اذا كان القتل بغیر قصد كما في النائم والمجنون والطفل (قوله ولا مدخل للفتى في القتل) أى ولو أخطأ في الافتاء ومنه راوى الحديث ولو ضيعا وكذلك القاتل بالعين والقاتل بالحال ومن أتى لامرأته بالحمل فأكلت منه حبة ثم أكلت منه الزوجة فأتت ومن أحبل زوجته فأتت بالولادة كما تقدم وأما من شهد على مورث عمدة قضى جلد فإد فأتت فلانة نظرية بحال لكن ظاهرا طلاقهم منه بذلك وقوله وان كان على معين أى وان كان افتساؤه على شخص معين كأن استفتى في زيد بخصوصه لكونه قتل عمدا عدا وانا فأتى بقتله وقوله لانه ليس يلزم أى بل مخبر بالحكم فقط وقوله بخلاف القاضي أى فانه يلزم لا مخبر فقط (قوله وعند المخنفية كل قتل الخ) حاصل الامر أن القتل عندهم إما قتل خطأ كان يرمى الى صيد فيصيب انسانا فيموت فيوجب الدية على العاقلة والكفارة عليه أو شبه عمدا كأن يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا كسوط فيموت منه فكذلك مع الاثم أو جار مجرى الخطأ كأن نام فانقلب عليه فقتله أو واطأه دابة وهو راكبا فمكذلك أيضا بلا اثم أو قتل بالسب كأن حفر بئر في ملكه فسات فيه امورته فيوجب الدية على العاقلة ولا كفارة ولا اثم ومنع علوم ان القتل بحق لا يوجب شيئا والقتل العمد العدوان يوجب القصاص والاثم دون الكفارة كما يؤخذ من كتبهم فاذا تم هذا فمقول قوله كل قتل أوجب الكفارة منع الارث أى كالقتل الخطأ أو شبه العمد أو المجارى مجرى الخطأ وقوله وما لا فلا أى وما لا يوجب الكفارة فلا يمنع الارث وذلك كالقتل بالسب والقتل بحق واحترز بالعدوان عن العمد غير العدوان كقتل من نوح عن طاعة الامام من المورثين فانه عمدا غير عدوان ولذلك لا يمنع الارث عندهم وقوله فانه لا يوجب الكفارة عندهم أى بل يوجب القصاص مع الاثم وقوله ومع ذلك يمنع الارث أى ومع كونه لا يوجب الكفارة يمنع القاتل من الارث لانه قطع الموالاة التي هي مبنى الارث (قوله وعند المخنابلة كل قتل الخ) حاصل الامر أن القتل عندهم إما قتل عمدا عدوان فيوجب القصاص أو قتل خطأ أو شبه عمدا فيوجب الدية أو قتل قريبه المسلم الواقف في صف الكفار فرمى صفهم ولم يعلم فيهم مسلما فيوجب الكفارة فقط أو قتل بحق بأن ثبت عليه ما يوجب القتل فقتله فلا يوجب شيئا فاذا علمت ذلك فمقول قوله كل قتل مضمون بقصاص أى كالقتل العمد العدوان وقوله أو بدية أى كقتل الخطأ أو شبه العمد وقوله أو بكفارة أى كقتل قريبه المسلم الواقف في صف الكفار فرمى صفهم ولم يعلم فيهم مسلما وقوله يمنع من الميراث أى يمنع القاتل من الارث وقوله وما فلا أى وما لا يكون مضمونا

الصور وسد الباب في الباقي
ولا مدخل للفتى في القتل وان
كان على معين لانه ليس
يلزم بخلاف القاضي وعند
المخنفة كل قتل أوجب
الكفارة منع الارث وما لا
فلا الا القتل العمد العدوان
ونه لا يوجب الكفارة عندهم
ومع ذلك يمنع الارث وعند
المخنابلة كل قتل مضمون
بقصاص أو بدية أو بكفارة
يمنع من الميراث وما لا فلا

شيء كالقتل بحق فلا يمنع من الميراث (قوله عند المالكية يرث قاتل الخطأ من المال دون
 الدية) أي من المال الموجود عنه من قبل الموت والأفالية مال وانما يرث من المال
 المذكور لعدم تجهيله القتل وانما لم يرث من الدية لوجوبها عليه ولا معنى لكونه يرث شيئاً
 وجب عليه ويحجب في المال المذكور دون الدية فلو قتل ابن أباه خطأ فسات عنه وعن
 زوجة الملوحة ربع الدية وثمان المال فان القاتل لا يرث في الدية فلا يحجبها فيها وما في
 شرح السراجية عن سيدنا مالك من أن الزوجين لا يرثان في الدية غير معول عليه وتعليله
 بأن الزوجة انقطعت بالموت يقتضي عدم ارث الزوجين مطلقاً وقوله ولا يرث قاتل العمد
 العدوان أي لا من مال ولا من دية ومحل ذلك اذا كان القاتل بالغاً عاقلاً بخلاف ما اذا كان
 صبيماً أو مجنوناً لان عمدهما كالمخطأ فلا يحرم من الارث على المعتمد وعمهم بعضهم أي حيث
 قال سواء كان كبيراً أو صغيراً طائفاً أو مكرهاً انتهى فان شك في القتل هل كان عمداً أو خطأ
 منع القاتل من الميراث لان الشك كاف في المنع وهذا في غير ارث الولاء فيرث عندهم قاتل
 العمد والمخطأ الولاء فيرث قاتل السيد الولاء على العتيق فاذا مات العتيق عنه ورث ماله
 بالولاء واعلم ان شبه العمد عندنا داخل في العمد فمدهم لا مقابل له فقد فسر والعمد بأن
 يقصد الشخص ضرب غيره ولو بمسلاً لا يقتل غالباً فليس القتل عندهم الا قسماً من عمداً وخطأً
 فاندفع ما يقال شبه العمد تنازعه المذهب وان خرج بالعدوان قاتل العمد غير العدوان
 كان قتله لدفعه له عن نفسه أو لكونه خارجاً عن طاعة الامام كما تقدم (قوله والسبب
 واسع) أي باب القتل واسع من حيث جله وقوله وفروعه كثيرة في قوة التعليل لما قبله
 فكانه قال لان فروعه أي مسائله كثيرة وقوله ومحل بسطها كتب الفقه أي فلا ينبغي
 بسطها هنا (قوله وثالثها اختلاف دين) أي اختلاف دين الوارث والميت وقوله بالاسلام
 والكفر متعلق باختلاف فكل مذهب من المذاهب لكن الاسلام دين حق والكفر دين باطل
 ويدل على ان الكفر يسمى ديناً قوله تعالى ومن يبدع غير الاسلام ديناً فان يقبل منه ولا
 ينفيه قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام لان المعنى والله أعلم ان الدين المرضي عند الله
 الاسلام ولذا كان اختلاف الدين من الجانبين وايضاً الكافر قطع ما بينه وبين الله فقطع
 الله الارث بينه وبين المسلمين (قوله فلا توارث بين مسلم وكافر) تفريع على جعل اختلاف
 الدين مانعاً من الارث وقوله مخبر الصحيحين لا يرث استبدال على عدم التوارث بين المسلم
 والكافر فلومات الكافر عن ابن مسلم وعم كافر ورثه العم دون الابن ولومات المسلم عن ابن
 كافر وعم مسلم ورثه العم دون الابن فوجود الابن كالعدم (قوله أما عدم ارث الكافر المسلم
 فما لا جماع) أي ان دام كافر حتى قسمت التركة فان أسلم الكافر قبل قسمة التركة لم يرث
 لكن لا بالاجماع بدليل ما سبذ كرهه عن الامام أحمد من أنه يرث حصة ثم تترغب اليه في الاسلام
 فيه عليه العلامة الامير (قوله وأما عكسه) أي عدم ارث المسلم الكافر وقوله فعند الجمهور
 أي فتأبى عند الجمهور وقوله خلافاً لما اذا أي حال كونهم مخالفين لما اذا المخ (قوله
 ودليلهما) يحتمل أن يكون بالمجرم معطوفاً على مدخول اللام في قوله خلافاً لما اذا المخ والظاهر
 قراءته بالرفع وقوله والجواب عنه مبتدأ على الاحتمال الاول ومعطوف على ما قبله

وعند المالكية يرث قاتل
 الخطأ من المال دون الدية ولا
 يرث قاتل العمد العدوان
 والباب واسع وفروعه كثيرة
 ومحل بسطها كتب الفقه
 (و) ثالثها (اختلاف دين)
 بالاسلام والكفر فلا توارث
 بين مسلم وكافر مخبر الصحيحين
 لا يرث المسلم الكافر ولا
 الكافر المسلم أما عدم ارث
 الكافر المسلم فما لا جماع
 وأما عكسه فعند الجمهور
 خلافاً لما اذا ومعناه ومن
 وافقهما ودليلهما والجواب
 عنه ذكرته في شرح الترتيب

على الاظهر وقوله ذكرته في شرح الترتيب الضمير عائد على الجواب على الاحتمال الاول
وعلى المذكور من الدليل والجواب على الاظهر وليكون الجواب متعلقا بالدليل كافا
كالشيء الواحد فلذلك لم يقل ذكرته بل أفرد الضمير وعبارته في شرح الترتيب وذهب
معاذين جعل رضي الله عنه ومعاقبة بن أبي سفيان رضي الله عنهما الى توارث المسلم من
الكافر بخبر الاسلام يزيد ولا ينقص وقياسا على النكاح والاعتناء أي فسيكون المسلم
يتزوج الكافرة بالشروط كذلك يرث المسلم الكافر وكما أن المسلم يفتن مال الكافر كذلك
يرث المسلم الكافر وأجيب بان الخبران صحيحان فمناه يزيد بفتح الباء ولا ينقص بالارتداد
وأما القياس فردود بان العبد يملك المحررة ولا يرثها والمسلم يفتن مال الحر في ولا يرثه انتهى
بعض تصرف (قوله وسواء أسلم الكافر الخ) هذا تعميم في عدم ارث الكافر من المسلم
فأدوات المسلم فلا يرثه الكافر سواء أسلم قبل قسمة تركته المسلم أم لم يسلم قبلها وقوله وسواء
بالقرابة الخ أي وسواء كان الارتباط بين المسلم والكافر بالقرابة الخ وقوله والنكاح
والولاء أي أو النكاح أو الولاء فالواو وفيه ما يعني أو وقوله خلافا للإمام أحمد أي أخالف
خلافا أو أقول ذلك حال كوني مخالفا للإمام أحمد وقوله في المسئلةين أي المشار اليهما
بالتعميم وقوله حيث قال ان أسلم الكافر الخ أي لانه قال ان أسلم الكافر الخ ولا يخفى
ان قوله قال ان أسلم الكافر الخ مقابل للتعميم الاول وقوله وقال المسلم يرث من عتيقه الخ
مقابل للتعميم الثاني فيحمل كون الكافر لا يرث المسلم عنده ان دام على كفره حتى قسمت
التركة وحمل كون المسلم لا يرث الكافر عنده في غير الولاء واستدل على الثمانية بخبر
النسائي لا يرث المسلم النصراني الا أن يكون عبده أو أمتة صححه المحاكم قلنا الولاء فرع
النسب فهو أولى منه بعدم الارث وأما الخبر فاعل تأويله أن ما يبيده لاسيده كما في الحماية
لا الارث من العتيق لانه سمى عبدا كما في الأولوة نقله عن شيخ الاسلام (قوله فائدة) أي
هذه فائدة فهي خبر مبتدأ محذوف على الاظهر من الاحتمالات المشهورة وقد تقدم معنى
الفائدة لغة واصطلاحا فارجع اليه ان شئت (قوله استثنى بعضهم الخ) انما تبرأ منه لرد
كلامنا في وقوله فان الولد يرثه الخ علة للاستثناء وقوله مع حكمنا باسلامه أي مع حكمنا
باسلام الولد بسبب اسلام أمه فالبناء الاولى للتعددية والثانية للسمية فلم يلزم تعاق حرق
جميعه واحد بناء واحد والخ حكمنا باسلامه باسلام أمه هو مذهبنا والمشهور في مذهب
المالكية انه لا يحكم باسلام الولد غير المميز لا تبعه بالاسلام أبيه (قوله قال ابن الهيثم الخ)
غرضه بذلك رد الاستثناء وقوله والمتجسس عدم استثناء ذلك أي عدم استثناء ما ذكر وهو
مالومات كافر الخ وقوله لانه ورث منذ كان جلا أي وقت كونه جلا فلم يرث مسلم من كافر
وانما ورث كافر من كافر فلا استثناء وانما استثناء بعضهم نظرا لحال الولادة وهي شرط
لحقق الارث (قوله وهذا) أي كونه ورث وقت كونه جلا من حيث لازمه وهو كون
الحمل مال الكمال ورثه وقوله معنى قول بعض الفضلاء الخ كان المناسب أن يقول هو المراد
من قول بعض الفضلاء الخ واستشكك كل ذلك بانهم قد فسروا الجاد بما ليس حيوانا ولا أصل
حيوان ولا منفصلا عن حيوان وهذا يخرج الحمل فالاظهر ان مراد بعض الفضلاء بالجساد

وسواء أسلم الكافر قبل
قسمة التركة أم لا وسواء
بالقرابة أو النكاح أو
الولاء خلافا للإمام أحمد
رحمه الله في المسئلةين
حيث قال ان أسلم الكافر
قبل قسمة التركة ورث
ترغب اليه في الاسلام وقال
المسلم يرث من عتيقه
الكافر (فائدة) استثنى
بعضهم من عدم توريث
المسلم من الكافر مالومات
كافر عن زوجة حامل
ووقفنا الميراث للحمل
فأستثنت ثم ولدت فان الولد
يرثه مع حكمنا باسلامه
باسلامها قال ابن الهيثم
رحمه الله قلت والمتجسس عدم
استثناء هذه لانه ورث
منذ كان جلا وهذا معنى
قوله بعض الفضلاء انما

المسجد فانه اذا وصي له شخص بشئ اورد به له وقبل له الناظر ما كنه المسجد واجيب
 بأن تفسيرا الجاد بما ذكرنا هو في بعض الابواب فبراديه في بعض الابواب ما لا روح فيه
 وحينئذ قد ذكر بعض الفضلاء صحيح في الحمل لكنه لا يظهر بعد نفع الروح فيه فالاولى أن
 يراد به هنا ما لم يتحقق حياته وحينئذ فهو صحيح في الحمل مطلقا لانه لا يتحقق حياته مادام
 حيا كما أشار اليه العلامة الامير (قوله انتهى) أي كلام ابن الهائم وقوله أي لان العبرة في
 الارث الخ تقيم وتوضح لكلام ابن الهائم فلما كان قوله لانه ورث مذ كان حيا لا محتملا
 لبيان وللمقدمة خارجية أشار اليه بان بقوله لان العبرة في الارث الخ وللمقدمة الخارجية بقوله
 وان الحمل كان وقت الموت الخ ثم قرع على ذلك قوله فلم يرث مسلم من كافر رأى كما يقتضيه
 الاستثناء وانما ورث كافر من كافر قال بعضهم وانما الحكم على الحمل قبل نفع الروح فيه
 بالكفر فيه نظر لان الكفر انما يتصف به بعد نفع الروح فيه اه ويرد بان لا يقتضي كافر امتي
 لم يكن في اصوله مسلم تبعه الوالديه الكافرين فتدبر (قوله والله أعلم) فيه تبري من دعوى
 الاعلمية وان نظر لمحققة الامر كان أفعال النقص بل على غير بابه وان نظر لظاهر كان على بابه
 (قوله ولما كان التعبير بالفهم يقتضي سبق شئ الخ) بحث فيه بانه لا يقتضي ذلك لانه
 لا مانع من أن يراد ففهم ما ينبغي نعم الغاء يقتضي ذلك لما فيها من معنى التفريع وبالجملة
 فيمكن الاولى في الدخول أن يقول ولما كان ما سبق بطالب فهمه قال فافهم الخ (قوله
 أي اعلمه علما حازما) أي فالمراد بالفهم المأمورية المجازم لا مطلق الادراك ولما كان ذلك
 لا بد له من دليل يدل عليه قال بدليل الخ فقول المصنف فليس الشك كالبقين تعاليل
 للامر بالفهم بالمعنى المذكور (قوله وهو التردد الخ) هذا تفسيره عند الاصوليين وأما
 تفسيره عند الفقهاء فطاق التردد الشامل للظن والوهم وهو الانسب هنا لما قبله من البقين
 وقوله بين حكمين الخ مبنى على ان الشك معه حكمان متكافئان والتحقيق ان الشك لا حكم
 عنده وانما هو متصور للطرفين ويمكن على بعد أن يقال المراد بين حكمين عند غير الشاك فلا
 ينافي انه لا حكم عنده وقوله لا مزية لاحدهما على الآخر اخرج الظن والوهم لانه ان كان
 براحية فظن وان كان مجرد حجة فهوهم وقد عرفت ان الانسب أن يفسر هنا مطلق التردد
 فيشمل كلام من الظن والوهم (قوله كالبقين) أي مثل البقين وقوله أي الحكم المجازم أي
 الادراك المجازم صاحبه (قوله فائدتان) أي هاتان فائدتان وقوله الاولى أي الفائدة
 الاولى وذكر فيها الخلاف في كون الكفر ملة واحدة أو ملالا كما قال هل الكفر كله ملة
 واحدة أو مل الخ قوله الاصح من مذهبنا ان الكفر كله الخ) في توارث الكفار بعضهم
 من بعض الاما ما سألني استنشاؤه ولو اختلفت أديانهم كاليهود والنصارى والمجوس وعبدة
 الاوثان فان قيل كيف يتصور ذلك مع ان من انتقل من دين لا يخرج الاسلام لا يقر عليه
 أجيب بأن له صورا منها الولاء كأن يعتنق يهودي نصرانيا ومنها النكاح كأن ينسكح
 نصراني يهودية ومنها أن يكون أحداً بويه يهوديا والآخر نصرانيا فيختار الولد بينهما ما بعد
 بلوغه كما جزم به الرافي حتى لو جاء لهما ولدان كان لاحدهما أن يختار اليهودية وللآخر أن
 يختار النصرانية ففي هذه الصورة يتحقق التوارث بالابوة والامومة والاخوة مع الاختلاف

جاء ذلك انتهى أي لان
 العبرة في الارث بوقت
 الموت والحمل كان وقت
 الموت محكوما بكفره فلم
 يرث مسلم من كافر والله
 أعلم ولما كان التعبير
 بالفهم يقتضي سبق شئ
 يفهم قال (فافهم) أيها
 الطالب ما قلته هلك أي
 اعلمه علما حازما بدليل
 قوله (فليس الشك) وهو
 التردد بين حكمين لا مزية
 لاحدهما على الآخر
 (كالبقين) أي الحكم
 المجازم (فائدتان) الاولى هل
 الكفر كله ملة واحدة أم
 مل الاصح من مذهبنا
 ان الكفر كله ملة واحدة
 وهو مذهب المخنفية

باليهودية والنصرانية أفاده في اللؤلؤة نقلا عن شيخ الاسلام (قوله والثاني مال) وعليه فلا يتوارث أهل المال بعضهم من بعض فلا يرث اليهودي النصراني وبالعكس وقوله والنصارى مله الخ كان الأولى أن يقول والنصرانية مله واليهودية مله وما عداها مله إلا أن يقدر مضاف أي ودين النصارى مله ودين اليهود مله ودين من عداها مله وهذا أحد قولين عند المالكية وهو ما نقله ابن عبد السلام عن مالك وتبعه عليه العلامة خليل وعليه فيقع التوارث بين الجوس وعباد الشمس مثلا والثاني القولين ما ذكره ابن مرزوق عن أكبر المذهب واعتقده الجمهوري أن اليهودية مله والنصرانية مله وما عداها مله كثره فالحجوسية مله وهم جروا وعليه فلا يقع التوارث بين الجوس وعباد الشمس مثلا (قوله ولكل من القولين دليل مذكور في المطبوعات) فدليل من قال بأن الكفر كله مله واحدة قوله تعالى فماذا بعد الحق إلا الضلال وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقوله تعالى وإن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم ودليل من قال بأن الكفر كله مال قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل ملتين وأجاب الأول بأن معنى الآية ولكل من دخل دين محمد صلى الله عليه وسلم جعلناه القرآن شرعة ومنهاجا كما قاله مجاهد وبأن المراد بالميتين في الحديث الاسلام والكفر بدليل أن في بعض طرقه زيادة فلا يرث المسلم الكافر اهـ شرح الترتيب بتصرف (قوله الفائدة الثانية) ذكر فيها بقية الموانع الستة كما هو التحقيق في عدها وما زاد عليها فتسميته مانعا فيه تساهل كما تقدم (قوله بقي من موانع الارث ثلاثة أيضا) أي كما أن ما ذكره المصنف ثلاثة فمكون المجموع ستة وقد عرفت ما في الزائد (قوله أحدها اختلاف ذوى الكفر الأصلي الخ) قضيته وإن لم تختلف الدار وعليه فلو عقد الامام الذمة لطائفة قاطنة بدار الحرب لم يتوارثوا مع أهل الحرب لكن قيده الصيرى في شرح الكفاية بكون أهل الذمة بدارنا وعليه ففي المسئلة المذكورة تتوارث أهل الذمة مع أهل الحرب لكونهم قاطنين بدارهم قال الأذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا يخالفه واعلم أن اختلاف الدار ليس بمانع عندنا بين المحريين فيرث المحري الرومي من المحري الهندى خلافا لابي حنيفة اهـ شرح الترتيب وقوله فلا تتوارث بين ذمي وسري أي لعدم المواالة بينهم ما بخلاف العادل والباغي فلا أثر لاختلافهم ما بذلك لاجتماعهم في أشرف المجهات وهو الاسلام أفاده في اللؤلؤة (قوله وفاقا للحنفية) أي نقول ذلك حال كوننا موافقين للحنفية وقوله وخلافا للمالكية والحنابلة أي وحال كوننا مخالفين للمالكية والحنابلة (قوله وهل المعاهد) بفتح الهاء وكسرها من عاهدناه وعاهدنا على ترك القتال بيننا وبينه أربعة أشهر عند قوتنا وعشرين سنين عند ضعفنا وقوله والمستأمن هو من عقد له الأمان كأن قال له الامام أوغـره أدخل دارنا بأمان وأما الذمي فهو من عقد له الامام ذمة على أن عليه كل سنة دينار مئالا وقوله وجهان أي في جواب ذلك وجهان وقوله أوجهها ما كالذمي أي انهما كالذمي وعليه فلا يجزى التوارث بينهما وبين المحري وقوله خلافا للحنفية أي وللمالكية والحنابلة وعبارة شرح كشف الغوامض والثاني انهما

والثاني مال وهو مذهب المالكية والحنابلة قالوا واليهود مله والنصارى مله ومن عداها مله ولكل من القولين دليل مذكور في المطبوعات * الفائدة الثامنة بقي من الموانع ثلاثة أيضا أحدها اختلاف ذوى الكفر الأصلي بالذمة والحاربة فلا تتوارث بين ذمي وسري في الاظهر وفاقا للحنفية وخلافا للمالكية والحنابلة وهل المعاهد والمستأمن كالذمي أو كالمحري وجهان أرجحهما كالذمي خلافا للحنفية

كالحربي لانهما لم يستوطنا دارنا وبه قالت الاثمة الثلاثة اه وعلى هذا فيجري التوارث بينهما وبين المحربي (قوله الثاني الردة) لا يغني عنها اختلاف الدين لانه لا توارث بين أخوين ارتدا الى النصرانية متلافي اللؤلؤة من انهما دخلتا في عبارة النظم وهي اختلاف الدين وهو اسم من الارتداد وهي لغة الرحوع والانصراف عن الشيء واصطلاحا قطع من يصح طلاقه الاسلام بفعل مكفر أو اعتقاده أو قوله وقوله أعاذنا الله والمسلمين منها أي أجازنا الله والمسلمين منها (قوله فلا يرث المرتد ولا يرث) أي لانه ليس بينهما وبين أحد من موالات ولا فرق بين المال والقصاص وان استوفاه وارثه لولا الردة فيسألوا قطعت يده مثلما تم ارتد لانه لا يستوفيه ارثا كما نقله السبكي عن اصحاب وقياس ذلك يأتي في حد القذف وذكر في اللؤلؤة ان الرافعي وابن اليمان وغيرهما نقلوا عن مالك رضي الله عنه أنه قال اذا ارتد في مرض موته فاتهم بانه قصد حرمان الورثة من المال وورثه لكن قال العلامة الامير هذا غير معقول عليه لهذه التهمة كما في الشيخ عبد الباقي وغيره اه فالمعتمد عندهم عدم الارث (قوله حتى لو ارتد اخوان الخ) فربيع على ما قبله وقوله مثلا الاولى تأخير عن قوله الى النصرانية ليكون راجعا اليها أيضا فيفيد أن الارتداد الى غير النصرانية كالارتداد اليها كما يفيد أن غير الاخوين مثلها وقوله لا توارث بينهما أي لانهما لا يقران على ما انتقل اليه ولا عبرة بما لوالاه بينهما لانها حينئذ كالعدم كما أفاده في اللؤلؤة (قوله ومال المرتد في) فيخمس عندها كما هو مقرري الفقه ومثل المال غيره مما ينفع به كحد الميتة وكلب الصيد وهذا ان قرئ مال بضم اللام والاولى قرأته بكسرها او حينئذ تكون ما اسمها موصولا وعليه فالعني والذي ثبت المرتد في فمدخل في ذلك الحقوق المتفجع بها ولو غير مال ولا يخفى ان يحصل كون مال المرتد فبا بعد موته وأما في حياته فوقوف فان أسلم أخذه وان مات كان فبا (قوله ولو كان أنثى) أي فبا لها في بعد موتها كالذكر وقوله خلافا للحنفية أي حيث قالوا مالها الورثة اسواءا كتسبه في حال ردتها أو اسلامها كما في شرح الترتيب والفرق بين الذكور والانثى عندهم ان الانثى لا تقتل عندهم بل تجلس حتى تسلم بخلاف الذكر فانه يقتل (قوله وسواء ما كتسبه الخ) هذا التعميم راجع لقوله ومال المرتد في وسواء خبره مدموما كتسبه الخ منه دأ مؤخر والمعني ما كتسبه في حال الاسلام وما كتسبه في حال الردة سواء أي مستويان في أن كلا في وعلم من ذلك أن أوجعني الاولان التسوية لا تكون الا بين شئتين وقوله خلافا لهم أيضا أي خلافا للحنفية كما في المسئلة التي قبلها وقوله حيث قالوا الخ أي لانهم قالوا الخ وقوله ما كتسبه في حال الاسلام لورثته المسلمين أي وما كتسبه في حال ردتها لميت المال والعبرة بورثته المسلمين يوم موته لا يوم ردتته (قوله وسواء أسلم قبل قسمة التركة الخ) هذا التعميم راجع لقوله فلا يرث المرتد لا لقوله ومال المرتد في فكان الاولى أن يقدم ذلك عليه لان هذه التسوية متعلقة بكونه غير وارث لا بكونه غير موروث منه كما قاله الاسستناذ الخففي فاذا مات المسلم عن قريب المرتد فلا يرث منه ولو أسلم قبل قسمة التركة لان الاعتبار بوقت الموت وقوله خلافا للحنابلة أي حيث قالوا بأنه ان أسلم قبل قسمة التركة يرث (قوله ولا ينزل محوقه بدار

الثاني الردة أعاذنا الله
والمسلمين منها فلا يرث
المرتد ولا يرث حتى لو ارتد
أخوان مثلا الى النصرانية
لا توارث بينهما مال المرتد
في ولو كان أنثى خلافا للحنفية
وسواء ما كتسبه في حال
الاسلام وفي حال الردة
خلافا لهم أيضا حيث قالوا
ما كتسبه في حال الاسلام
لورثته المسلمين وسواء أسلم
قبل قسمة التركة أم لا
خلافا للحنابلة ولا ينزل
محوقه بدار

الحرب منزلة موته) أى فيكون ماله موقوفا كما لو لم يلحق بدار الحرب فان مات كان فيأوا
 أسلم يرجع له وقوله خلافا للحنفية أى حيث قالوا ان لم يلقه بدار الحرب ينزل منزلة موته
 فتقسم تركته بين ورثته المسلمين على ما مر فان أسلم رد الورثة ما بقي بأيديهم ولا يرجع عليهم بما
 تصرفوا فيه ان اقدموا به حكم المحاكم لم يوقوه والارجع عليهم كما يفيد شرح الترتيب
 (قوله والزندقة كالردة) أى فلا يرث الزنديق ولا يرث الزنديق هو من يخفى الكفر ويظهر
 الاسلام وكان يسمى في الصدر الاول منافقا وقيل من لا ينتحل أى يختار دينه او قيل من ينكر
 الشريعة وكان يسمى في الصدر الاول منافقا وقيل من لا ينتحل أى يختار دينه او قيل من ينكر
 على زندقته لاحتمال توبته أو طعمته في الشهود لو كان حيا وأما اذا اظهرنا على زندقته باقراره
 ودام عليهم الى أن مات فلا يرث اجسا عا لانه أفتج من المرتد أفاده العلامة الامير (قوله
 والذي الذي لا وارث له يستغرق) أى بأن لم يكن له وارث أصلا أو له وارث لا يستغرق
 كمنته وقوله يكون ماله أى فيما اذا لم يكن له وارث أصلا وقوله أو الغاضل بعد
 الفرض أى فيما اذا كان له وارث لا يستغرق كمنته ولا يشترط في ذلك ان نظام بيت المال
 لان انتظامه انما هو شرط في الارث لا في الفى فلو خلف عمة مثلا أو بنتا فالمال كله في الاولى
 والباقي بعد نصف البنت في الثانية لبيت المال ولا شيء للعمة ولا رد على البنت كما قاله
 الشرح في شرح الترتيب قال ولا شيء في ذلك وان توقف فيه بعض العصرين وادعى أن
 البنت تأخذ الباقي ردا وان العمة مثلا تأخذ الجميع مع لال بأن لم تجد أحدا خص الردي بالمسلم
 اذا كان بيت المال غير منتظم وجوابه ما تقدم اه أفاده في الاثنية (قوله الثالث وهو
 آخر الموانع الستة الدور المحكمى) علم من اقتضاه على الموانع الستة أنه لو كان الموروث
 صيدا والوارث محرما لا يتمتع ارثه وهو كذلك على الاصح والدور الرجوع للبدأ كاللأثرة
 التي لا يدري أين طرفاها وقيل له المحكمى لتعلقه بالاحكام وخرج به الدور الكونى والدور
 المحسنى فالدور الكونى أى التعلق بالسكون الذي هو الوجود توقف كون كل من الشئين
 على كون الآخر وهذا هو الواقع في فن التوحيد والمستحيل منه السبق وهو ما يقتضى كون
 الشئ سابقا سبوقا كما لو فرضنا ان زيدا أوجد عمر أو أن عمر أوجد زيدا فان ذلك يقتضى
 ان زيدا سابق من حيث كونه مؤثرا مسبوق من حيث كونه أثر او كذلك عمر وبخلاف المعنى
 كالاتية مع البتة والدور المحسنى أى المتعلق بالحساب توقف العلم بأحد المقدارين على
 العلم بالآخر ولذلك يقال له الدور العلمى وهذا دور فى الظاهر فقط مجواز أن يحصل العلم بشئ
 آخر غيرهما فى الحقيقة لا دورا اذا أردت علم أحدهما من الآخر ومثال ذلك ما اذا ذهب
 أحد ترميزين للأخر عدا فوجهه الثانى للأول ولا مال لهما غيره وماتا فلا يعلم ما صح فيه هبة
 كل منهما وقدر ما يرجع اليه لا بعد العلم بالآخر لان هبة الأول صحت فى ثلث العمد فصار
 مالا لثاني ولما وردت عليه هبة الثاني صحت فى ثلث الثلث فصارت ثلث الثلث المذكور من
 مال الاول ففسرى اليه الهبة فليرد ثلثه للثاني بالهبة ثم يرد بهبة الثاني ثلث ما رد لسريان
 هبته فيه وهكذا فلا يتوقف على حد فى الترداد بينهما ويحصل العلم بطريق الجبر والمقابلة
 وببانه أن تقول صحت هبة الاول فى شئ من العمد فبقي عند عبد الاشياء وصحت هبة الثانى

الكفر منزلة موته
 خلافا للحنفية والزندقة
 كالردة خلافا للمالكية
 والذي الذي لا وارث له
 يستغرق يكون ماله أو
 الغاضل بعد الفروض
 فما الثالث وهو آخر الموانع
 الستة هو الدور المحكمى

في ثلث ذلك الشيء فصار مع الاول عبد الاثنى شئ لان ثلث الشئ رجع له هبة الثانية فبقى
عنده ثلثا الشئ و يضم ثلث الشئ لما عند الاول فيكون معه عبد الاثنى شئ ومعلوم أنه
لا بد من أن يكون الباقي مع الواهب بعدل ضعف ما صحت فيه هبته وقد قلنا صحت هبة
الاول في شئ مجهول من العدد ينقطع النظر عن هبة الثاني وحيدته فبقول ما بقي مع الاول
وهو عبد الاثنى شئ بعدل شئين هما ضعف ما صحت فيه هبته أى يساويهما وبذلك
فاجبر كلامنا من الطرفين بازالة النقص بأن ترد المسألة على الجانبين فتجعل الطرف الاول
وهو ما بقي مع الاول عبدا كاملا وتجعل الطرف الثاني شئين وثاني شئ فتقول عبد كامل
بقابل شئين وثاني شئ ثم تبسط الشئين اثنان من جنس الكسرا في ثلث شئ فصار هذا
الطرف ثمانية كل واحد منهما ثلث شئ وبذلك فاقسم الطرف الاول وهو العبد
الكامل على الثمانية التي كل واحد منهما ثلث شئ فيخرج لكل ثلث شئ ثمن العبد فيعلم
أن ثلث الشئ ثمن العبد وأن الشئ ثلاثة أثمان العبد فيكون معنى قولنا صحت هبة الاول
في الشئ أنها صحت في ثلاثة أثمان العبد ومعنى قولنا فبقى عنده عبد الاشياء أنه بقي عنده
خمس اثمان العبد ومعنى قولنا صحت هبة الثاني في ثلث ذلك الشئ أنها صحت في ثلث
الثلاثة أثمان وهو ثمن ومعنى قولنا فصار مع الاول عبد الاثنى شئ أنه صار مع الاول ستة
أثمان وهي ضعف ما صحت فيه هبته لأنها صحت في ثلاثة أثمان وضعفها ستة أثمان ومعنى
قولنا فبقى عنده أى الثاني ثلثا الشئ أنه بقي عنده ثمان وهما ضعف ما صحت فيه هبته لأنها
صحت في ثمن وضعفها ثمان فبقى لورثة كل من المرين ضعف ما صحت فيه هبته أفاده
العلامة الامير بزيادة ايضاح وبه يتضح ما في الاولوة عن شيخ الاسلام في شرح الكفاية
(قوله وهو أن يلزم من التوريت عدمه) هذا تعريف للدور المحكمى المانع من الارث
الذي الكلام فيه والافالدور المحكمى أعظم وضابطه كل حكم أدى ثبوته لنفيه فيدور على
نفسه ويكرت عليها بالطلان ومن صور ما اذا قال نجاريته ان صليت صلاة كاملة فأنت حرة
قبلها فصارت مكشوفة الرأس فالمشهور أنها لا تعتق بحال واليه يرجع الغزالي ابطالا للتعاقب
المقتضى الى الدور لأنها لو اعتقت لكان كشف الرأس خلافا في صلاتها فلم تصل صلاة تامة
فلم تعتق وقبل تعتق بعدها لا قبها ولا يفي قوله قبلها فلا تجرى عليها أحكام الحرية الا بعد
الصلاة اهـ من حاشية العلامة الامير (قوله كأن يقرأ الخ) أى وكأن يعتق الاخ والمحال أنه
لم يقرعدين من التركة فيشهدان بآبى لليت ويقبل القاضي شهادتهما فيثبت نسبه ولا يرث
للدور لأنه لو ورث للملك العبدان فيبطل عتقهما فيبطل شهادتهما ما لزمهما فيبطل النسب
ولا يرث فائبات الارث يؤذى الى نفيه وقوله أخ أى بخلاف الاب فانه اذا استلحق مجهول
النسب ثبت نسبه ويرث وقوله حائز أى أخذ بجميع التركة فشرط المقر ان يكون حائزا
عندنا سواء كان واحدا كافي المثل أم متعددا كما لو أقر اخوة بآبى وقوله بآبى لليت علم منه
ان شرط عدم ارث المقر بنسبه كونه يحجب المقر حرمنا فلو أقر بمن يحجبه نقصانا كمالو
أقر ابن أو بنون بآبى أن ثبت نسبه وارثه واستشكله امام المحرمين كفاي كشف الغوامض
بأن المقر في هذه الصورة خرج عن كونه حائزا لجميع المال فبطل شرط الاقرار فكان

وهو أن يلزم من التوريت
عدمه كأن يقرأ حائز

مقتضى الظاهر ان لا يرث قال لكن الاحساب لم ينظروا لذلك اه ملخصا من اللؤلؤة
وحاشية الامير (قوله فيثبت نسبه ولا يرث للدور) أى لانه لو ورث لم يكن الاخ حائزا بل
يكون محجوبا فلم يصح اقراره فلم يثبت نسبه فلا يرث فأدى ارثه الى عدم ارثه فلذلك نقول
يثبت نسبه ولا يرث في أظهر قولي الشافعي وهـ ذانما هو بالنظر للظاهر والا فيجب على المقر
بأطمان ان كان صادقا في اقراره أن يدفع له التركة لانه يعلم استحقاقه المال والقول الثاني
لشافعي يثبت نسبه ويرث وبه قال أحدونقل عن أبي حنيفة وقيل لا يثبت نسبه ولا
يرث وهو مذهب داود الظاهري وعند مالك وأصحابه يرث ولا يثبت نسبه الا اذا أقر به
عدلان من الورثة ولا يشترط كون المقر حائزا عندهم كذا بخط بعض الفضلاء (قوله
فراجعـه) أى ما ذكر (قوله تنبيه) ذكر فيه فائدة قوله فيما تقدم أى الذى قام به
سبب الارث مع ما يتبع ذلك وقوله في قولي الخ الجار والمجرور خبر مقدم وإيماء بمبتدأ
مؤخر ووجه الإيماء أنه يشير الى أن الشئ لا يسمى مانعا الا اذا تحقق سبب الارث
واللعان ليس كذلك لان انتفاء الارث فيه لانتفاء السبب وهو النسب كما وضحه الشارح
وقوله خلافا لمن زعم ذلك أى ان اللعان مانع وقوله فان انتفاء الارث الخ علة لقوله ليس
بمانع والظاهر رجعه علة للإيماء الى ذلك وقوله بين الملاعن أى الذى هو الزوج وقوله
ومن يدلى به أى كايه وقوله وبين المنفى أى الولد المنفى باللعان وقوله لانتفاء السبب
علة لانتفاء الارث وقوله وهو أى السبب (قوله وليست أمه ولا عصمتها الخ) غرض
الإشارة بذلك الرد على المخابلة في قولهم ان أم من لأب له شرعا عصمة له فان لم تكن
فصمتها فراد الشارح الرد على المخابلة في قولهم بذلك لا يمان مذهب الشافعي كما يدل له
قوله خلافا للإمام أحمد اذا علمت ذلك علمت اندفاع ما أطال به الاسـمـة اذا مخفى في حاشيته
حدث قال ما حاصله ان كان المراد نفى كونها وعصمتها عصمة له من النسب فلا داعي لذكر
الأم اذ لا يتوهم من له أدنى اشتغال بالغن كون الأم عصمة من النسب وأما عصمتها فربما
يتوهم كونها عصمة للنفي لكونها كانت عصمة له قبل النفي فيحتاج للتنبيه على كون
عصمتها ليست عصمة له وان كان المراد نفى كونها وعصمتها عصمة له من الولاء احتجيج لذكر
الأم أيضا وصورة ذلك أن يتزوج امرأة عتيقها فتأبى بولد فينفي باللعان فربما يتوهم كونها
وعصمتها عصمة للنفي بالولاء الذى يسرى من الأب اليه فيحتاج للتنبيه على نفى كونها
وعصمتها عصمة له لان ثبوت العصوبة لها ولعصمتها على المنفى بواسطة قبوتها على أبيه وقد
انتفت أوتيه له فانتفت العصوبة لها ولعصمتها على المنفى فتدبر (قوله وتوأم اللعان ليسا
بشقيقين) لا يخفى ان التوأم من الولدان اللذان ليس بينهما شقة أشهر وكانا في بطن واحدة
فاذا كانا منفين باللعان لم يكونا شقيقين لانتفاء قرابة الأب لانه نفى نسبه عنهما باللعان فلا
قوارث بينهما الا بقرابة الأم لثبوت قرابتهما بينهما كتوأمي الزنا وقوله خلافا لـالكـة أى
حيث قالوا انهم شقيقان واستشـكل كونهم شقيقين بعدم قرابة الأب شرعا وأوجب
بتحقق كون أبيهما واحدا ولو استلحقهما الأب وأحدهما الشقاق وعلى هذا فتوارثان
بالتعصيب أفاده في اللؤلؤة (قوله وتوأم الزنا ليسا بشقيقين عند الأئمة الأربعة)

باب الميت فيثبت نسبه ولا
يرث للدور وفي الاقرار
مباحث كثيرة وخلاف
بين الأئمة فراجعـه في كتابنا
شرح الترتيب والله أعلم
تنبيه في قولي الذى قام به
سبب الارث بعد قول
المصنف ومنع الشخص
الى أن اللعان ليس بمانع
خلافا لمن زعم ذلك فان
انتفاء الارث فيه بين الملاعن
ومن يدلى به وبين المنفى
لانتفاء السبب وهو النسب
وليست أمه ولا عصمتها
عصمة له خلافا للإمام أحمد
رجعه الله وتوأم اللعان ليسا
بشقيقين خلافا لـالكـة
وتوأم الزنا ليسا بشقيقين
عند الأئمة الأربعة

فلا يتوارثان الابقرابة الام عند الاثمة الاربعة فان قيل ما الفرق بين قوامي اللعان وقوامي الزنا عند المالكية أجيب بان الفرق انه يصح الاستلحاق الاولين دون الاخرين (قوله واذا كذب النسائي نفسه) أي بان قال انا كاذب في لعاني أو في نفسي وقوله ولو بعد موت الولد أي سواء كان كذاب نفسه قبل موت الولد بأن كان حياً أو بعد موته وان لم يخلف ولداً أو أختاً وقوله ثبت النسب أي نسب الولد من أبيه وقوله وترتب عليه مقتضاه أي من الارث وغيره وقوله ولا التفات للثمة أي ولا نظر لاثمته بأنه كذب نفسه ليكون يرث ما تركه فيها إذا كان بعد الموت بل لو قتله واستلحقه محقه ولا يقتل به وقوله ولو كان ذلك بعد القسمة أي ولو كان كذابه نفسه الواقع بعد موت الولد بعد قسمة تركه الولد فهو غاية في الغاية وقوله وبه قال الشافعي أي وبما ذكر من ثبوت النسب بالا كذاب وترتب مقتضاه عليه قال الشافعي وقوله وهو قياس مذهب الامام أحمد أي موافق لمذهب الامام أحمد (قوله وقال أبو حنيفة ومالك الخ) حاصله ان في ذلك تفصيلاً وهو انه ان كان الولد حياً ثبت النسب وحده ويقع التوارث بينهما وان كان ميتاً فان خلف ولداً أو ولداً ولداً أو أختاً ولد معه أو لم يخلف وقل المال فكذلك وتنقض القسمة والا فلا يثبت ولا نسب كما يعلم معظم ذلك من كلام الشارح (قوله ثبت نسبه) أي وحده ويقع التوارث بينهما وقوله وكذا ان مات الخ أي فثبت النسب ويحب ويرثه وقوله وخلف الخ أي أو لم يخلف وقل المال وقوله ولد أي أو ولد ولد وقوله أو أخت ولد معه أي بان كانا توأمين وقوله وتنقض القسمة فيه ما أي فيما اذا خلف ولداً أو أخت ولد معه وقوله للحاجة الخ عليه لقوله وكذا ان مات الخ وقوله الى ثبوت نسب الولد أي فيما اذا خلف ولداً أو مثلاً الولد ولد الولد وقوله أو الاخ الموجود أي فيما اذا خلف أخت ولد معه وقوله من النسائي متعلق بنسبه وقوله والا فلا يثبت ولا يرث أي وان لا يخلف ولداً أو أختاً ولد معه فلا يثبت نسب له ولا يرث منه وقوله لانه لا حاجة لثبوت النسب اذا لم يخلف ولداً أو أخت ولد معه وهو تعالى لبقوله والا فلا الخ فتدبر (قوله واعلم انه لا يختص الاستلحاق بالنسائي) هذا عندنا وأما عند المالكية فيختص الاستلحاق بالاب والذي يكون من غيره اقرار الاستلحاق وقوله بل لو استلحقه الوارث أي الحائز ولو عاماً اذا مات بلا وارث فلو اتحق به الامام محمول النسب وكان الميت مسلماً كما قيده في المهمات محقه كما أعاده في الاولوة وقوله كما لو استلحقه المورث أي الذي هو النسائي ولو عبره لكان أولى لانه الانسب بقوله لا يختص الاستلحاق بالنسائي وقوله قال ابن الهائم قال الرافعي الخ هذا تأييد وتقوية لما قبله وقوله في كتاب الاقرار متعلق بقول الرافعي وقوله وبهذا أي بعدم اختصاص الاستلحاق بالنسائي وهو متعلق بقوله قطع

واذا كذب النسائي نفسه ولو بعد موت الولد ثبت النسب وترتب عليه مقتضاه ولا التفات للثمة ولو كان ذلك بعد القسمة وبه قال الشافعي وهو قياس مذهب الامام أحمد رحمه الله وقال أبو حنيفة ومالك رحمه الله ان كان الولد حياً حين الكذب ثبت نسبه وكذا ان مات وخلف ولداً أو أخت ولد معه وتنقض القسمة فيه ما للحاجة الداعية الى ثبوت نسب ولد أو الاخ الموجود من النسائي والا فلا يثبت ولا يرث لانه لا حاجة الى ثبوت النسب اذا علم انه لا يختص الاستلحاق بالنسائي بل لو استلحقه الوارث بعد موت النسائي محقه كما لو استلحقه المورث قال ابن الهائم قال الرافعي في كتاب الاقرار وبهذا قطع معظم العراقيين انتهى
(باب الوارثين)

(باب الوارثين)

لما تكلم على أسباب الارث وموانعه شرع يتكلم على الوارثين فقال باب الوارثين وفي تعبيره بالوارثين تغليب للذكور على الاناث لشرفهم فاندفع ما يقال ان في الترجمة قصورا

لانه ترجم للوارثين دون الوارثات مع انه ذكرهما معا ويمكن أن يكون في الترجمة كتهاف
فقوله باب الوارثين أي والوارثات أو يقال ترجم لشيء وزاد عليه على ما فيه وفي بعض النسخ
افراد كل بترجمة وأعلم أنه كان أهل الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والبنات دون
الصغار ويقولون لا نورث أموالنا من لا يركب التحيل ولا يضرب بالسيف وكانوا أيضا
يتوارثون بالخلاف أي العهد والنصرة وكان ذلك في صدر الاسلام أيضا على المشهور كما يدل
عليه قوله تعالى والذين عاهدت أيمانكم فاتوهم نصيبهم ثم نسخ ذلك وأقر التوارث بالمحررة
فكان المهاجروا إذا ترك أخوين أحدهما مهاجرا والاخر غير مهاجروا كان ارثه للمهاجر فقط كذا
صوره المأوردى وظاهره أنه لا بد أن يكون بين المهاجرين قرابة لكن ظاهرا طلاق القاضي
أي الطبيب وابن الرفعة أنه لا يشترط ذلك وهو أقرب إلى ظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا
وهاجروا وأجاهدوا إلى قوله حتى يهاجروا ثم نسخ ذلك بالوصية للوالدين والأقربين ثم نسخ ذلك
بآيات الموارث أفاده في اللؤلؤة (قوله أجماعا) احتريزه عن المختلف في أرثهم وهم ذوو
الأرحام وقوله بالأسباب الثلاثة خرج به الوارثون بجهة الاسلام وقد يقال انهم خرجوا بقوله
أجماعا لان الارث بجهة الاسلام غير مجمع عليه وقوله من الرجال والنساء بيان للوارثين وأشار
به للتعليق السابق وهو من باب عموم المجازان أريد به معنى عام يشمل الحقيقة والمجاز أو من
باب الجمع بين الحقيقة والمجازان أريد كل من الحقيقة والمجاز على حالهما من غير ارادة معنى
عام يشملهما وقد تقدم أنه يمكن أن يكون في الترجمة كتهاف أو أنه ترجم لشيء وزاد عليه فلا
تغفل (قوله والوارثون من الرجال) بسكون الميم للوزن وكذا يقال في قوله والوارثات من
النساء وفي بعض النسخ في بدل من وعليهما فالوزن صحيح وهي التي شرح عليها العلامة أبو
المجدد والمراد بالرجال ما قابل النساء وهو الذكور فيشمل الصبيان كما يدل عليه قوله بعد
في جملة الذكور هؤلاء فعبر المصنف أولا بالرجال ثم أشار لغيرهم بما يشمل الصبيان كما عبر
النبى صلى الله عليه وسلم بالرجل ثم فسر به الذكور في قوله أتحقوا الفرائض بأهلها فما بقى
فلاولى رجل ذكر وقوله بالاختصار أرى وأما بالبسط فخمسة عشر كما سأق وبقوله أجماعا
لا حاجة إليه ثانيا بعد ذكره عقب الترجمة وما أحسب به من أن قوله أولا أجماعا أي في
الوارثين من الذكور والانات وقوله ثانيا أجماعا أي في الوارثين من الرجال فقط لا يحدى شيئا
لانه حيث كان الأول في الوارثين من الذكور والانات أغنى عن الثاني الخاص بالرجال (قوله
عشره) اعترض القاضي أبو الطبيب على عد الذكور عشرة بأن ابن الابن لا يشمل النساء
الاجازا وقد اركبوه حيث قالوا وابن الابن وان نزل وكذا الكلام في أب الابن حيث
اركبوا المجاز فكان الاختصار ان يقولوا الابن وان سفل والاب وان علا وأجيب بانهم قصدوا
التنبيه على انراج ابن البنت وأب الام أفاده في اللؤلؤة (قوله أسماءهم معروفة) أو رد
عليه ان أسماء من ذكر كلمات فالمناسبات التعبير بالعلم لان المعرفة انما تستعمل في
الجزئيات وقد دفع الشرح هذا الايراد بقوله أي معلومة فإشار بذلك الى أن التحقيق
ترادف العلم والمعرفة ثم ذكر في الفائدة كلام السعداسد لا على صحة ذلك وقال البولاقى
يرد أن التعبير بالعلم أولى خروجا من الخلاف وأجاب بعضهم بأنه عبر بالمعرفة لانها تستدعى

أجماعا بالأسباب الثلاثة من
الرجال والنساء (والوارثون
من الرجال) بالاختصار
أجماعا (عشره) أسماءهم
معروفة

سبق جهل وهو حال المبتدئ واستبعد ذلك العلامة الأمير فراجعته (قوله مشتهره) أى مشهورة فالتأنيذة وقوله عندا لفرضين انما احتجاج لهذا لان المراد الاشتباه بقيد الارث كما قاله الأمير (قوله فائدة قال الشيخ الخ) قد عرفت أن الشرح ذكر ذلك استدلالا على صحة دفع الاراد السابق وعلم منه ان الاراد مبنى على مذهب ضعيف وهو التفرقة بين العلم والمعرفة (قوله انه أى الذنى الخ) توضيحه أن الذنى الذى هو صاحب العقائد غير بالمعرفة فى أوائل السكاب فأخبر العلامة السعد بأنه حاول بتعبيره بالمعرفة دون العلم التنبيه على ان المراد به ما معنى واحد دون التفرقة الضعيفة وعدم إطلاقها على الله تعالى لعدم الاذن وتعرف الى الله تعالى فى الرخاء يعرفك فى الشدة مشاكلة لا تنكفى فى الاذن فيطابق على الله عالم دون عارف وادعى شيخ الاسلام فى رسالة الحمد ودأنه يطلق على الله عارف أيضا لوروده قال ويمتنع استدعاؤه سابق المجهل (قوله حاول التنبيه) أى رامه وقصده وقوله على ان مرادنا بالعلم والمعرفة واحد أى معنى واحد فلا فرق بين الكلمات والمجزئيات ولا بين المركبات والبسائط وهذا هو القول الرابع وما يؤهم التفرقة قول النجاة علم العرفانية تتعدى لواحد والعلمية تتعدى لاثنتين والمحق كما أفاده الرضى انه من محكمات العرب فى استعمالهم من غير فرق فى المعنى (قوله لا كما اصطلى عليه البعض) ظاهره ان المخالف بعض واحد وليس كذلك بل المخالف فرقان فتحت هذا البعض فرقتان كما سيظهر من كلامه فرقة تقول ان العلم يختص بالمركبات والمعرفة بالبسائط وفرقة تقول ان العلم يختص بالكلمات والمعرفة بالمجزئيات فتعبير الشرح بالوجهين خلاف وقوله من تخصص العلم بالمركبات أى على أول القولين المرحوحين وقوله أو الكلمات أى على ثانيهما وقوله والمعرفة بالبسائط أو بالمجزئيات فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب فى توزيع الخلاف وقرر الشيخ الهدوى ان المراد بالمركبات النسب التامة المدلول عليها بالقضايا كتموت القيام زيد المدلول عليه بقولك زيد قائم وبالبسائط المفردات المدلول عليها بغير القضايا كزيد لخصوص النقطة التى هى الجوهر الفرد أو العرض القائم بالجوهر الفرد على التحقيق لانه لا يحسن فى مقابلة المركبات بالمعنى السابق والمراد بالكلمات الامور التى تصدق على كثير كالانسان والحيوان والمجزئيات ما لا تصدق على كثيرين كزيد وعمرو والمحصل أن الاقوال ثلاثة القول بالترادف وهو التحقيق والقول بتخصص العلم بالمركبات وهى النسب التامة سواء كانت كلمات أو جزئيات والمعرفة بالبسائط وهى المفردات كذلك وعلى هذا تقول علمت أن الانسان حيوان وأن زيدا قائم دون عرفت ما وتقول علمت أن الانسان وزيدا دون علمتهما والقول بتخصص العلم بالكلمات نسبيا أو غيرها والمعرفة بالمجزئيات نسبيا أو غيرها وعلى هذا تقول علمت أن الانسان حيوان وعلمت الانسان دون عرفت ما وتقول علمت أن زيدا قائم وعرفت زيدا دون علمتهما فما ظهر لك أنه ما على ثانى القولين المرحوحين لا يختصان بالتصور خلافا لمن خصهما ما قد دبر (قوله انتهى) أى كلام الشيخ سعد الدين (قوله اذا تقررت ذلك) أى اذا ثبت ذلك فى قرار وهو ذهن السامع أو محله من السكاغذ فلا قول باعتبار المعنى والثانى باعتبار النقش واسم الإشارة

أى معلومة (مشتهره) عند
الفرضين * (فائدة) قال
الشيخ سعد الدين النفاذانى
رحمه الله فى شرح العقائد
انه أى الذنى فى رحمه الله
حاول التنبيه على أن مرادنا
بالعلم والمعرفة واحد لا كما
اصطلى عليه البعض من
تخصص العلم بالمركبات أو
الكلمات والمعرفة بالبسائط
أو بالمجزئيات انتهى والله
أعلم اذا تقررت ذلك فالاول

راجع لكونها عشرة فقوله اذا اتقرر ذلك مرتباً بأول الكلام ليرتب عليه الجزء كما افاده
 الشيخ الامير (قوله الابن) انساباً به لانه مقدم حتى عن الاب في الميراث وقوله وابن الابن
 فيه وضع الظاهر موضع المضمير للوزن كما قاله الاستاذ المحفني (قوله مهما نزلاً) أي في أي
 زمن نزل ابن الابن فهما ظرف زمان أو أي زمن نزل ابن الابن فهما انما نسبة عن المفعول
 المطلق أو مهما نزل ابن الابن فهو وارث فهما شرطية ولا يخفى ان الالف في نزلاً لا لطلاق
 واعلم ان الفقهاء شبهوا عمود النسب بالشئ المدلى من علوف أصل كل انسان أعلى منه فلذلك
 يقولون في الأصل وان علا وفرعه أسفل منه ولذلك يقولون في الفرع وان سفل وان نزل
 ونحو ذلك فهو عكس الشجرة وذلك لان مرتبة الأصول أرفع من مرتبة الفروع في الشرف
 لا في الارث فتأدبوا مع الأصول بحملهم في جهات العلو وأيضاً الابنة تدم على ابنه في الزمان
 وشأن المتقدم أن يكون أعلى من المتأخر (قوله بدرجة) متعلق بنزلاً وقوله أو درجات أي
 ثمنتين فأكثر فالمراد بالجمع ما فوق الواحد وقوله بمحض الذي كورته معلق بنزلاً أيضاً لكن يلزم
 عليه تعاقب حرفي جمع معنى واحد بهما مل واحد لا أن تجعل الباء الاولى للتعدي والثنائية
 للأنسية أي حال كونه متلبساً في حال نزوله بمحض الذي كور أي الذي كور المحض أي الخاص
 عن شوب النساء فهو من إضافة الصفة للوصف (قوله فخرج بذلك) أي بقوله بمحض
 الذي كور وقوله ابن بنت الابن أي وأما ابن البنت فخرج بقول المصنف وابن الابن
 وقوله ونحوه أي فنحو ابن بنت الابن وقوله من كل الخ بيان لنحوه أي كابن ابن بنت الابن
 وابن بنت ابن الابن (قوله والمجدله) يحتمل أن الضمير في له عائد على الميت المعلوم من
 السياق والأقرب أنه عائد على الاب وهو الاولى للوجهين الاتيين وقد أشار الشرح
 لاختيار هذا بقوله أي للاب ولما كان قد يتوهم ان المجدل للاب لا يشمل أبا الاب لان المجد
 للاب لشخص أبواب الاب لذلك الشخص دفع الشرح ذلك التوهم بجعل اللام بمعنى من
 وتقدير المضاف حيث قال أي من الاب أي من جهة وحينئذ فلا إشكال لان المجد من جهة
 الاب يشمل أبا الاب وكون اللام بمعنى من واقع في كلام العرب كما في قولهم سمعت له صراخاً
 أي منه (قوله ونحوه) أي بقوله له على جعل الضمير للاب وقوله المجد من جهة الام أي
 المجد المنتهي للميت من جهة الام فيشمل أباه وأبائهما وأن علا فقوله كافي الام أي وكافي
 أي الام (قوله وان علا) أي المجد وقوله أي بمحض الذي كور أي حال كونه متلبساً بمحض
 الذي كور أي بالذي كور المحض فهو من إضافة الصفة للوصف كما مر (قوله وهكذا) لاجابة
 اليه بعد السكاف وقد يقال انه لا توكد ولد دفع توهم أن السكاف استقصائية (قوله ونحوه
 بذلك) أي بقوله بمحض الذي كور وقوله كل جد أدلى بانثي أي من جهة الاب كافي أم الاب
 وأما المجد الذي أدلى بانثي من جهة الام كافي الام فقد خرج بقول الناظم له على جعل الضمير
 للاب كما مر (قوله وان ورثت) أي سواء ورثت تلك الانثي أم لا فالاولى كافي أبي أم الاب
 فان الانثي التي أدلى بها ترث والثانية كافي أبي أم الاب فان الانثي التي أدلى بها لا ترث
 لكونها أدلت بذكر بين اثنين (قوله وما قررت من جعل الضمير في قوله له عائد الى
 الاب) أي حيث قال أي للاب وقوله اولى من عوده الى الميت قال بعضهم في عود الضمير

من العشرة (الابن و) الثاني
 (ابن الابن مهما نزلاً)
 بدرجة أو درجات بمحض
 الذي كور فخرج بذلك ابن
 بنت الابن ونحوه من كل
 من في نسبه لليت أنثي (و)
 الثالث (الاب و) الرابع
 (المجدله) أي الاب أي
 من الاب أي من جهته
 ونحوه المجد من جهة
 الام كافي الام وقوله (وان
 علا) أي بمحض الذي كور
 كافي أبي اب وأبيه وهكذا
 ونحوه بذلك كل جد أدلى
 بانثي وان ورثت وما قررت
 من جعل الضمير في قوله
 له عائد الى الاب اولى من

الى الميت مناسبة للضميرين الاتيين في قول الناظم المدي الى به وفي قوله وابن العم من ابيه
 فان الشرح جعلهما راجعين الى الميت وايضا اذا جعل الضمير عائدا الى الميت دخل في
 عبارة الناظم أبو الالب بلا تكلف بخلافه على جعله عائدا الى الاب فانه لم يدخل في عبارة
 الناظم الاب تكلف وقد تقدم بيانه (قوله لوجهين) لا يخفى أنه لم يأت بالوجهين على غلط
 واحد ولو قال أحدهما أنه لو أعاد الضمير الى الميت لم يعد الى مذ كور في اللفظ لوافق الثاني
 أو قال والثاني أنه على عوده الى الاب يخرج المجذأ أبو الام لوافق الاول فتدبر (قوله أحدهما
 أن فيه عود الضمير الى مذ كور في اللفظ) أي بخلافه على جعله عائدا على الميت لانه ليس
 فيه عود الضمير الى مذ كور في اللفظ بل الى معلوم من المقام وقوله والثاني أنه لو عاد للميت
 لم يخرج الخ أي بخلاف ما لو عاد للاب لانه يخرج به المجذأ المذ كور وقوله في المجذأ أبو الام
 يدل من المجذأ وقوله الا أن يقال المجذأ الخ فيكون خارجا من أول الامر وقوله ليس جدا حقيقة
 أي لان النسب ليس الالاء بآباء وايضا جعل ال في المجذأ لهد يخرج المجذأ أبو الام كما يدل
 له قول الناظم معروف مشتهر لان المعروف عند الفرضيين ان المجذأ الوارث اجاعا هو المجذأ
 من جهة الاب لامن جهة الام (قوله والخامس الاخ الخ) لا يخفى ان الناظم يصددده
 العشرة الوارثين من الرجال وصنيع الشرح مناسب لما هو بصددده حيث قال والخامس
 الاخ فجعل الاخ خبرا مبتدأ محذوف وعليه فقوله الناظم قد أنزل الله به القرآن كما تلي
 لما قبله بخلاف ما قد يتوهم من كلام الناظم من ان الاخ مبتدأ وقد أنزل الله به القرآن
 خبر فان هذا ليس مناسب لما هو بصددده (قوله أي سواء كان من جهة الاب فقط الخ)
 علم من ذلك ان الاخوة ثلاثة أصناف الاخوة الاشقاء ويقال لهم بنو الاعيان سمو بذلك
 لانهم من عين واحدة أي أب واحد وأم واحدة والاخوة للاب ويقال لهم بنو العلات سمو
 بذلك لان الرجل علا زوجته الثمانية بعد الاولى فهو يشبه العلة وهو الشرب الثاني بعد النحل
 وهو الشرب الاول والاخوة للام ويقال لهم بنو الاخفاء سمو بذلك لانهم من اخلاط
 الرجال لا من رجل واحد والاخفاء الاخلاط ذكره في اللؤلؤة في غير هذا المحل (قوله وهو
 الاخ الشقيق) سمي بذلك لما شاركته في شق النسب فكانهما انشعابا من شئ واحد (قوله
 قد أنزل الله به القرآن) أي بآثاره والماء معني في أوباء الملابس وقد علمت ان هذا كالتعليل
 لما قبله (قوله أما الاخ للام في قوله تعالى الخ) أي أما ارث الاخ للام فقد أنزل الله في
 قوله تعالى الخ وقوله وان كان رجل يورث الخ يحتمل ان كان ناقصة ورجل اسمه او كلاله
 خبرها ويحتمل انها تامة ورجل فاعل بها وكلاله حال من الضمير المستتر في يورث وعلى كل
 فحمله يورث صفة لرجل وقوله أو امرأة عطف على رجل وفيه المحذف من الثاني لدلالة
 الاول أي يورث كلاله ووجه له أخ أو أخت في محل نصب على المحال وأفراد الضمير لان
 العطف بأو فخرجه في الحقيقة أحدهما ولذلك أتى بالضمير مذ كرا ويحتمل انه عائدا على
 الميت المورث لتقدم ما يدل عليه والكلالة هو الميت الذي لا والد له ولا ولد من نسائه
 النسب ذهب بطريقه وهما الوالد والولد وهذا أشهر الاقوال العشرة في معناها (قوله أي
 من أم) هذا تخصيص للابية واستدل على ذلك بقوله كما قرئ في الشواذ فالكاف بمعنى

عوده الى الميت لوجهين
 أحدهما أن فيه عود
 الضمير الى مذ كور في اللفظ
 والثاني أنه لو عاد للميت لم
 يخرج به المجذأ أبو الام لأن
 يقال المجذأ أبو الام ليس
 جدا حقيقة (و) الخامس
 (الاخ من أي الجهات كانا)
 أي سواء كان من جهة
 الاب فقط أو من جهة الام
 فقط أو من جهتهما معا وهو
 الاخ الشقيق (قد أنزل الله
 به القرآن) أما الاخ للام
 ففي قوله تعالى وان كان
 رجل يورث كلاله أو امرأة
 وله أخ أو أخت أي من أم

لام التعليل وما مصدرية أى للقراءة به فى الشواذ والقراءة الشاذة تكبر الواحد فى الاحتجاج
 بها على الصحيح اذ مثل ذلك لا يكون الا بتوقيف وخالف فى ذلك النووي فى شرح مسلم فقال
 انها ليست تكبر الواحد لانها لم تنقل الا على وجه انها قرآن والقرآن لا يثبت الا بالآلة واطر
 وهي غير متواترة فلم تثبت قرآنا واذ لم تثبت قرآنا لم تثبت خبرا اه والمحقق انها تكبر
 الواحد (قوله وأما الاخ للابوين والاخ للاب فى قوله تعالى الخ) أى وأما رث الاخ
 للابوين وارث الاخ للاب فقد أنزله الله فى قوله تعالى الخ وقوله وهو أى الاخ للابوين
 أولاب لانهم أجمعوا على ان هذه الآية فى الاخوة للابوين أولاب وفى ذلك مع ما تقدم من
 حمل الآية الأولى على الاخوة للام جمع بين الآيةين كما قاله شيخ الاسلام ادلوجات كل
 آية على مطلق الاخوة كانت الاخيرة ناسخة للأولى ولم يعكس لقوة الاخوة للابوين أولاب
 على الاخوة لام (قوله المدلى) أى المنتسب وهو صفة للأخ وقوله اليه معلق بالمدلى
 والضمير عائذ للمبتدأ المعلوم من المقام كما قاله الشرح ووجه ذلك كما قاله شيخ الاسلام فى
 شرحه على الكفاية انه اذا أطلقت النسبة فهي الى المبت فان أريد غيره صرح به فاذا
 أطلق الاخ مثلا فالمراد أخو المبت وقوله بالاب معلق بالمدلى وهو صادق بصورتين كما أشار
 اليه الشرح بقوله وحده الخ وقوله وهو ابن الاخ المدلى بالاب وحده
 هو ابن الاخ للاب وقوله أرمع الخ عطف على قوله وحده وقوله وهو ابن الاخ للابوين أى
 ابن الاخ المدلى بالاب مع الادلاء بالام هو ابن الاخ للابوين (قوله فخرج بذلك) أى بقوله
 المدلى اليه بالاب وقوله المدلى بالام وحده أى المدلى الى المبت بالام وحدها وقوله وهو
 ابن الاخ من الام أى وابن الاخ المدلى بالام وحدها هو ابن الاخ من الام (قوله فاسمع سماع
 تدبر) أى تأمل للعانى وقوله وتفهم أى ادراك للامانى وقوله واذا كان أى رضى قلى بها
 وأشار الشرح بقوله سماع تدبر وتفهم واذا كان الى انه ليس مراد المصنف الامر بالسماع
 مطلقا لانه لا ينفع الا اذا كان كذلك وقوله مقالا مصدر ميمي بمعنى القول كما أشار اليه
 الشرح بقوله أى قولاً وقوله صادقا أخذه من قوله ليس بالكذب وكان الأولى تأخيره
 عنه ليكون كالتفسير له ولان تقديمه يخرج قوله ليس بالكذب عن التأسيس الى التأكيد
 والأول أولى من الثانى (قوله لانه مجمع عليه) علة لقوله صادقا ليس بالكذب وقوله لوروده
 الخ سند للاجماع وقوله أو غير ذلك كالقباس (قوله والخبر) مبتدأ وقوله وان كان فى
 الاصل محتملا للكذب حال قالوا والحال وان وصلية والمراد من قوله فى الاصل فى ذات
 الخبر بقطع النظر عن قائله أى والحال انه فى حد ذاته محتمل للكذب عقلا وان كان الخبر
 لا يبدل الاعلى الصديق واقتصر على الكذب مع ان الخبر محتمل للصدق والكذب لانه
 منشأ الاعتراض وقوله لكن أخبار البارى الخ استدراك على محذوف كما ان خبر المبتدأ
 محذوف والتقدير والخبر وان كان محتملا للكذب لا يحتمله هنا وانما يحتمله لو كانت
 أخبار البارى وأخبار الرسل عليهم الصلاة والسلام غير مقطوع بصدقها لكن أخبار
 البارى الخ والغرض بهذه العبارة الجواب عما يقال ان ما فى القرآن والأخبار الواردة
 عنه صلى الله عليه وسلم خبر والخبر محتمل للكذب فلا يكون الاجماع المستند لما فى القرآن

كما قرئ به فى الشواذ وأما
 الاخ للابوين والاخ للاب
 فى قوله تعالى فى آخر
 سورة النساء وهو رثا ان لم
 يكن لما ولد (و) السادس
 (ابن الاخ المدلى اليه) أى
 المبت المعلوم من المقام
 (بالاب) وحده وهو ابن
 الاخ للاب أو مع الادلاء
 بالام أيضا وهو ابن الاخ
 للابوين فخرج بذلك المدلى
 بالام وحدها وهو ابن الاخ
 من الام (فاسمع) سماع
 تدبر وتفهم واذا كان (مقالا)
 أى قولاً صادقا (ليس
 بالكذب) لانه مجمع عليه
 لوروده فى القرآن العظيم
 والاخبار الصحيحة وغير
 ذلك والخبر وان كان فى
 الاصل محتملا للكذب
 لكن أخبار البارى تعالى

والاخبار منتجا لكون ما ذكره المصنف قولا صادقا ليس بالكذب وحاصل الجواب ان
احتمال الخبر لا كذب من حيث ذاته بقطع النظر عن قائله وما هنا منظور لقائله وهو
مقطوع بصدقه وقوله مقطوع بصحتها الانسب بصدقها فيكون الاجماع المستند اليها
منتجا للصدق وقوله وكذا ما اجمع عليه أي كالقياس فانه مجمع عليه وهذا راجع لقوله
سابقا او غير ذلك وقوله او تواتر أي من غير الاخبار لثلاثة تكرير مع الاخبار المتواترة وذلك
كالأخبار بان مكة موجودة (قوله والسابع والثامن الخ) انما جعها الشرح معا ولم يقل
والسابع الخ والثامن ابن العم كسابق الكلام ولا حقه للاشارة الى ان قوله من أبيه راجع
لهم معا فلوقال ما تقدم لتوهم انه راجع لابن العم فقط وقوله والعم وابن العم فيه اظهار في
مقام الاضمار للوزن وقوله من أبيه أي وحده أو مع الام والضمير راجع للميت كما قاله الشرح
وقد تقدم ان النسبة عند الاطلاق تنصرف للميت (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد الخ لان
العم من جهة أب الميت وابن العم من جهة أب الميت بصدقان بأخي أبيه لانه وابن أخيه
لامه فالاول يقال له عم من جهة أبي الميت والثاني يقال له ابن العم من جهة أبي الميت فدفع
ذلك بقوله والمراد الخ وقوله وخرج بذلك الخ أي بواسطة المراد الذي بينه الشرح وقوله العم
للأم أي أخو أب الميت لانه وقوله وبنوه أي بنو العم للام (قوله فاشكر لذي الخ) أي
بالدعاء أو بالذكر بما جميل أو نحو ذلك كالتصدق عنه فجزاه الله خيرا ورجه رجعة واسعة
(قوله أي الاختصار) تفسر للاختصار بناء على ترادفهما كما مر وقوله أي الايقاظ تفسر
للتنبه لغة وأما اصطلاحا فهو عنوان البحث اللاحق تفصيلا المفهوم من الكلام السابق
اجمالا (قوله فانه ينهك الخ) علة لقوله فاشكر الخ وقوله على هؤلاء الورثة في بعض النسخ
عن هؤلاء الورثة وعلمها كتب المحققين وعن فيها بمعنى على فان مادة التنبه انما تنعدي بها
وقوله بعبارة مختصرة أي موجزة (قوله وسياقي في معنى ذلك) أي في معنى الشكر وقوله
أحاديث شريفة أراد بالجمع ما فوق الواحد لان الذي ذكره هناك قد ثاب فقط وهما قوله
صلى الله عليه وسلم من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء
وقوله عليه الصلاة والسلام من صنع اليه معروف فليذكره فان لم يستطع فليذكره فن ذكره
فقد شكره (قوله فجزاه الله خيرا) أي أعطاه ثوابا عظيم الجزاء على ذلك وقوله ورجه رجعة
واسعة أي وأحسن اليه احسانا واسعا كثيرا وهذا شكر من الشارح للنظام كما صنفنا (قوله
المعنى) أي حقيقة أو حكما كما أشار لذلك بقوله ذوالولاء فانه وصفه بذلك دفع الما يتوهم
من انه قاصر على مباشرة المعنى وقد وضع ذلك الشرح بقوله ولما كان المراد به الخ وقوله
المعنى وعصيته أي المتعصبين بأنفسهم كما قدم بذلك بعد وقوله وصفه الخ جواب لما أي
ولو كان المراد به المباشر للمعنى فقط لم يحتج لهذا الوصف لعل من المعنى اذا ذوالولاء وقوله من
المعنى وعصيته الخ بيان لذي الولاء وقوله المتعصبين بأنفسهم احسن تارة عن عصيته غير
المتعصبين بأنفسهم بل بالغير أو مع الغير فلا رث لهم بالولاء كما قال المصنف
وليس في النساء طراعه * الا التي منعت بعق الرقبه
(قوله فجعله المذكور الخ) هذا الجمال بعد تفصيل وعلم منه ان المراد بالجال مطلق المذكور

وأخبار الرسل عليهم الصلاة
والسلام مقطوع بصحتها
وكذا ما اجمع عليه او تواتر
(و) السابع والثامن
(العم وابن العم من أبيه) أي
الميت والمراد عم الميت أخو
أبيه شقيقه وعمه أخو أبيه
لأنه وأبناؤهما وخرج
بذلك العم للام وبنوه
(فاشكر لذي) أي صاحب
(الاختصار) أي الاختصار
(والتنبه) أي الايقاظ
فانه ينهك على هؤلاء
الورثة بعبارة مختصرة
وسياقي في معنى ذلك
أحاديث شريفة عند قوله
واشكرنا ظممه فجزاه الله
خيرا ورجه رجعة واسعة
(و) التاسع (الزوج و)
العاشر (المعنى) ولما كان
المراد به المعنى وعصيته
وصفه بقوله (ذو) أي
صاحب (الولاء) من المعنى
وعصيته المتعصبين
بأنفسهم (فجعله المذكور)
الجمع على انهم (هؤلاء)

العشرة بالاختصار وأما
بالسطر فخمسة عشر لابن
وابنه وان نزل والاب والجدة
أبوه وان علا والاخ الشقيق
والاخ للاب والاخ للام
وابن الاخ الشقيق
وابن الاخ للاب والعم
الشقيق والعم للاب وابن
العم الشقيق وابن العم
للاب والزوج وذو الولاة
ومن عدا هؤلاء من الذكور
فمن ذوى الارحام كابن
البنات وأب الام وابن الاخ
للأم والعم للام وابنه
والخال ونحوهم ولما
أنهى الكلام على الذكور
المجمع على ارثهم شرع يذكر
النساء المجمع على ارثهن
فقال (والوارثات من
النساء) بالاختصار (سبع
لم يعط أى غيرهن
الشرع) أى عطاء مجع
عليه فان ذوى الارحام من
الذكور والانات في ارثهم
خلاف سنذكره آخر
الكتاب ان شاء الله تعالى
فالاولى من النساء السبع
(بنات و) الثانية (بنات
ابن) وان نزل أبوها بمحض
الذكور (و) الثالثة (أم
مشفقة) من أشقت على
الشيء خفت عليه والاسم
منه الشفقة والام من
شأنها ذلك (و) الرابعة

كما تقدم التنبيه عليه وقوله المجمع على ارثهم أى بخلاف المختلف في ارثهم من ذوى الارحام
لكن هذا يغنى عنه ما سبق أول الباب وانما أعاده لطول الفصل ولشلا يغفل عنه وقوله
بالاختصار متعلق بقوله العشرة وأتى به وان علم بما سبق عقب قوله والوارثون من الرجال
قائمة لما بعده (قوله وأما بالسطر فخمسة عشر) مقابل لقوله والوارثون بالاختصار عشرة
(قوله الابن وابنه) هذان من أسفل النسب وقوله والاب والجدة هذان من أعلاه وقوله
والاخ الشقيق الى قوله وابن العم للاب تسعة بدخول الغاية وهؤلاء من حواشيهم وقوله
والزوج وذو الولاة هذان من غير النسب (قوله ومن عدا هؤلاء من الذكور فن ذوى
الارحام) المناسب في المقابلة فن المختلف في ارثهم وهم ذوى الارحام وقوله كابن البنات محترز
ابن الابن وقوله وأب الام محترز أب الاب وقوله وابن الاخ للام محترز ابن الاخ الشقيق أولاب
وقوله والعم للام وابنه محترز العم الشقيق أولاب وابنهما وقوله والخال لم يحترز عنه فيما تقدم
بشيء (قوله ونحوهم) لاجابة اليه مع الايمان بالكاف في أوله الامثلة الا انه أتى به للتوكيد
ولثلاثيهم ان السكاف استقصائية والمخاض ان ذوى الارحام ثلاثة عشر ستة ذكور وهم
ابن البنات وابن الاخ للام والعم للام وابنه والجدة من قبل الام والخال وسبعة من النساء
وهن العمة والخالقة وابنة البنات وأم الجدة الساقط وبنت العم وبنت الاخ وبنت الاخت
وسمأتى كيفية توربهم ان شاء الله تعالى (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول على كلام
المصنف وقوله شرع جواب لما وقوله فقال معطوف على شرع وقوله المجمع على توربهم
احتراز عن ذوات الارحام (قوله والوارثات من النساء) يسكون الميم للوزن كما مروا النساء
اسم جمع لا واحد له من لفظه وقوله بالاختصار أى وأما بالسطر فعشرة كما سأتى (قوله لم يعط
اثنى غيرهن الشرع) أى ذوالشرع فهو على تقدير مضاف أو ان الشرع بمعنى الشارع
وغيرهن اما صفة لائى أو حال منها وساغ مجيء الخال من النكرة لوقوعها في خبر النفي
وقوله أى عطاء مجع عليه أى الشرع به تصحيح القول المصنف لم يعط اثنى غيرهن الشرع
فان الشرع أعطى ذوات الارحام عنده من قال بتوربهم وتوضيح ذلك أن النفي في كلام
المصنف انما هو اعطاء الشرع اثنى غيرهن اعطاء مجع عليه فلا ينافى انه اعطى اثنى غيرهن
اعطاء محتمل اغافيه (قوله فان ذوى الارحام الخ) علة لتحذوف والتقدير فلا ترد ذوات الارحام
فان ذوى الارحام الخ والمراد بذوى الارحام ما يشمل ذوات الارحام بدليل قوله من الذكور
والانات ومحل التعليل انما هو الاناث فذكر الذكور زيادة فائدة (قوله فالاولى من النساء
الخ) أى اذا أردت بيان النساء السبع فأقول لك الاولى من النساء الخ (قوله وان نزل
أبوها) هو اولى من قول بعضهم وان نزلت لانه يشمل بنت الابن وقوله بمحض الذكور
احتراز عن التى نزل أبوها بالجماع الذى كور كبنات ابن بنت الابن (قوله أم مشفقة) هو
بيان لاشان فترت ولو كانت غيره شفقة وجعله بعضهم احتراماً عن القتالة لانه غير مشفقة
لكن هذا خلاف المتبادر اذا القتالة تقدم حكمها في الموانع فالظاهر انه لبيان الشان كانه
عليه الشرع وقوله من أشقت أى مأخوذة من أشقت أى من مصدره وهو الاشفاق وقوله
خفت تفسير لاشقت وقوله والاسم منه الشفقة أى اسم المصدر من الاشفاق المسلول

(زوجة) بأبائها التاه وهو
الاولى في الفرائض للتمييز
وان كان الاشهر من الافصح
تركها (و) الخامسة (جدة)
من جهة الام أو من جهة
الاب على تفصيل وهو ان
أم الام وأمهاتها المدليات
بنات خالص وأم الأب
وأمهاتها المدليات بنات
خالص مجمع عليهما فان
أدت الجدة بالجد كأم
أبي الأب فلا ترث عند
المالكية وترث عند
المحنابلة وأن أدت بأبي
الجد كأم أبي أبي الأب
فلا ترث عند المحنابلة وأما
مذهبنا ومذهب المحنففة
فيرث جميع من ذكرنا وكذا
كل جدة تدلى بجوارث
وأما الجدة التي تدلى بذكر
بين اثنين ويعبر عنها
بالجدة المدلية بذكر غير
وارث فهي من ذوى
الارحام باتفاق الاثمة
الاربعة وستأتى في كلام
المصنف ان شاء الله تعالى
١٠١ المدة (معتقه)
رأس عصبته المتعصبون
أنفسهم كما سيأتى (و) السابعة
(الاخت من أى الجهات
كانت) أى سواء كانت
شقيقة أو لاب أو لام (فهذه
عذتهن) بالاختصار (بانت)
أى ظهرت وأما عذتهن
بالبسطة فعشرة البنات وبنت

عليه بالفعل الشفقة فهي اسم مصدر وقوله والام من شأنها ذلك أى من حالها ووصفها
الاشفاق فلذلك وصفها المصنف بقوله مشفقة فهو وليان الشأن كما علمت (قوله بأبائها
الماء) أى التي هي التاه وسميت هاء لانه توقف عليها هاء (قوله وهو الاولى في الفرائض)
انما لم يكن متعينا لمحصل التميز بغير الهاء كصريح الوصف وجعله بعضهم متعينا فان قيل
لم تثبت التاه في قوله تعالى ولا تكم نصف ما ترك أزواجكم مع تعلقه بالفرائض أوجب بان
القرينة أغنت عن اثبات تلك القرينة عود ضمير جمع الاناث عليهن في قوله تعالى ان لم
يكن لمن ولد وخطاب جمع الذكور في قوله تعالى ولا تكم نصف الخ فان قيل في كلام الناظم
قرينة وهو قوله والوارثات من النساء فهل استغنى بها عن اثبات التاه أوجب بأنه أى بها
للاشارة الى انها مطلوبة في الفرائض في الجملة والوزن أيضا انتهى حفى (قوله للتمييز) أى
بين الذكور والانثى ولذلك استحسنه الشافعى في الفرائض وقوله وان كان الافصح والاشهر
تركها الواو للبحال وان وصالية (قوله من جهة الام أو من جهة الاب) أى أو من جهتهما
فأومانة خلو مجوز الجمع (قوله وهو) أى التفصيل (قوله مجمع عليهما) أى على ارثهما
(قوله فلا ترث عند المالكية) أى لان الجدة لا ترث عندهم الا التي اتصلت بالام وأمهاتها
والتي اتصلت بالاب وأمهاتها (قوله فلا ترث عند المحنابلة) أى ولا ترث عند المالكية
أيضا كما علمت بالاولى من التي قبلها (قوله فيرث جميع من ذكرنا) أى من أم الام وأمهاتها
وأم الاب وأمهاتها وأم أبي الاب وأم أبي أبي الاب وقوله وكذا كل جدة تدلى بذكور وارث
أى فانها ترث (قوله وأما الجدة الخ) متبادل لقوله وكذا كل جدة تدلى بذكور وارث فان
هذه أدلت بذكر غير وارث سواء كانت من جهة الام كام أى الام أو من جهة الاب كام أى
أم الاب وقوله ويعبر عنها بالجدة الخ ويعبر عنها أيضا بالجدة الفاسدة وبالجدة الساقطة
وقوله المدلية بذكر غير وارث أى ارثا مجمع عليه فلا ينافى انه وارث ارثا مختلفا فيه لانه
من ذوى الارحام وقوله فهي من ذوى الارحام الاولى فهي من ذوات الارحام الا أن
يقال المراد بذوى الارحام ما يشعل ذوات الارحام (قوله معتقه) فترث عتيقها ومن انتفى
السه بنسب كابنه أو ولده كعتيقه فليس ارثها خاصا بمن يشرى عتيقه ولم يقل ذات الولاء كما
قال في المعتق ذوالولاء للاشارة الى أنه لا عصبية من النساء في الولاء الا المعتقة وهذا أولى من
قوله في الأولوة اما الضرورة العظم أولانه حذف من هنا لدلالة ما سبق عليه (قوله وكذا
عصبته الخ) اعترض بأنه ان أراد عصبته من الذكور كما هو ظاهر قوله المتعصبين بأنفسهم
فلا محل لذلك هنا لان الكلام في ارث النساء وان أراد عصبته من النساء مع التجوز في
قوله المتعصبين بأنفسهم فلا يصح اذ لا عصبية من النساء في الولاء الا المعتقة كما علمت وأوجب
باختصار الاول كما هو الظاهر ويجعل مجرد فائدة بقطع النظر عن المقام وباختصار الثاني
ويحمل على معتقة المعتقة والجمع باعتبار اماكن تعددها كأن تعتق ثلاث من النساء أمة
وتلك الامة أعتقت أمة فتدبر (قوله بالاختصار) لا حاجة اليه لعلمه من قوله بالاختصار
عقب قوله والوارثات من النساء الا أن يقال أعاده توطئة لقوله وأما عذتهن بالبسط (قوله
فعشرة) ثلاث ممن يرثن من أعلى النسب وهى الام والجدة من قبلها والجدة من قبل الاب

واثنتان من أسفله وهما البنت وبنت الابن وثلاث من المحواشي وهن الاخت من الابوين
والاخت من الاب والاخت من الام واثنتان من غير النسب وهما الزوجة وذات الولاء
وبعضهم يزيد واحدة وهي مولاة المولاة ويجعل الوارثات بالبسط احدى عشرة (قوله
فائدة) ذكر فيها حكم انفراد واحد من الذكور أو واحدة من النساء وحكم اجتماع كل الرجال
أو كل النساء أو يمكن الجمع من الصنفين (قوله اذا انفرد واحد من الذكور ورث جميع
المال) أي لانه عاصب وحكم العاصب انه اذا انفرد حاز جميع المال وقوله الا الزوج
والاخ للام أي ما لم يكن كل منهما ابن عم والا ورثا جميع المال فرضا وتعصيا (قوله وكل
من انفردت من النساء لا تحوز جميع المال) أي لانها ليست عصبية وقوله الا المعتقة أي
فانها اذا انفردت تحوز جميع المال لانها عصبية (قوله ومن يقول الخ) أي هذا عند من
يقول من العلماء بعدم الرد ومن يقول الخ (قوله الا الزوج فقط) أي دون الاخ للام فانه
اذا انفرد يحوز جميع المال فرضا ورثا وأما الزوج فلا يرث عليه ما لم يكن ذارحم لان الرد
انما يستحق بالرحم وكذا يقال في قوله الا الزوجة (قوله واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم
ثلاثة) أي وما عداهم محجوب بالابن والاب فبجعل كأن الميت خلف هؤلاء الثلاثة فقط
ومستأثرتهم من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا والسدس والرابع من اثني عشر فالزوج
الرابع ثلاثة وللأب السدس اثنتان وللأبن الباقي وهو سبعة (قوله واذا اجتمع كل النساء
ورث منهن خمسة) أي وما عداهن محجوب فاجمعة محجوبة بالام وذات الولاء محجوبة
بالاخت الشقيقة مع البنت كما حجت بها الاخت للأب والاخت للام محجوبة بالبنت
ومستأثرت من أربعة وعشرين لأن فيها ثمانا وسدسا وهما من أربعة وعشرين فللبنت
النصف اثنا عشر وللبنت الابن السدس تسكيلة الثلثين وهو أربعة وللأم السدس أربعة
أيضا وللزوجة الثمن ثلاثة يبقى واحد تأخذه الاخت لانها عصبية مع الغير كما قال المصنف
والاخوات ان تكن بنات فهن معهن معصيات (قوله أو يمكن الجمع من الصنفين) أي بان
اجتمع كل الذكور وبقية الاناث فيما اذا ماتت الزوجة أو كل الاناث مع بقية الذكور فيما
اذا مات الزوج وقوله ورث الابوان والولدان وأحد الزوجين أي الذكر ان كان الميت
أنثى والأنثى ان كان الميت ذكرا والمسئلة الاولى من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا فالزوج
الرابع ثلاثة وللأبوين السدسان أربعة يبقى خمسة للأبن والبنت ليست منقسمة على
ثلاثة رؤس لان الأبين برأسين والبنت برأس تضرب الثلاثة في اثني عشر بسبعة وثلاثين
فالزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأبوين أربعة في ثلاثة باثني عشر يبقى خمسة عشر للأبن
عشرة وللبنت خمسة فأصاها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين والمسئلة الثامنة من أربعة
وعشرين لان فيها ثمانا وسدسا فالزوج خمسة الثمن ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية يبقى ثلاثة
عشر ليست منقسمة على الابن والبنت فانه كسرت على ثلاثة رؤس تضرب الثلاثة في
الأربعة والعشرين باثنين وسبعين فالزوج ثلاث في ثلاثة بتسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة
بأربعة وعشرين يبقى تسعة وثلاثون وللأبن ستة وعشرون وللبنت ثلاثة عشر وأشهر
قوله أو يمكن الجمع بأنه لا يمكن اجتماع كل الصنفين لانه لا يمكن اجتماع الزوج والزوجة

الابن والام والمجدة من
قبلها والمجدة من قبل الاب
والاخت الشقيقة والاخت
للأب والاخت للام
والزوجة والمعتقة * (فائدة) *
اذا انفرد واحد من الذكور
ورث جميع المال الا الزوج
والاخ للام وكل من انفردت
من النساء لا تحوز جميع
المال الا المعتقة ومن يقول
من العلماء بالرد يقول كل
من انفرد من الرجال يحوز
جميع المال الا الزوج فقط
وكل من انفردت من النساء
تحوز جميع المال الا الزوجة
واذا اجتمع كل الرجال ورث
منهم ثلاثة الابن والاب
والزوج واذا اجتمع كل
النساء ورث منهن خمسة
البنت وبنت الابن والام
والزوجة والاخت الشقيقة
أو يمكن الجمع من الصنفين
ورث الابوان والولدان
وأحد الزوجين وسقط من
عداها ذكر لما استعرفه في
محب والله أعلم ولما أنهي
الكلام على الورثة من
الذكور والاناث شرع
يبين كل ما يرثه واحد منهم

ولا ترد مسئلة الملقوف وهي ما لو كان هناك شخص ملفوف فأقام رجل بيته بأنه زوجته
وهؤلاء أولاده منها وأقامت امرأة بيته بأنه زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو
خنثى له آلتان لأن الأصح ما قاله الأستاذ أبو طاهر أن بيته الرجل مقدمة لأن محرق الأولاد
بالزوجة بطريق المشاهدة ومحرقه - بم يالاب أمر حكيم ولا يقال هذه الشهادة انما تغد
لمحرق الأولاد بالملقوف لأن الرجل الزوج لاننا نقول حيث محرقها الأولاد قطع بأنها أنثى
فهى زوجة بمقتضى الشهادة وقيل الارث لكل من المدعين وأولادهم فالزوج يدعى
الربع فتنازعه الزوجة في نصفه وهو الثمن فيقسم بينهما ما يقتضى دعواها وأولاد الزوجة
ينازعونه في نصفه الآخر بناء على أنه الفضل بعد أمهم - فيقسم بينهم وبينهم ونصيب
الأبوين لا يختلف والباقي بين الأولاد من الفريقين وتوضح ذلك أن أصل المسئلة باعتبار
ربع الزوج مع سدس أحد الأبوين اثنا عشر لوجود الربع والسدس فيها للزوج الربع
ثلاثة يقسم نصفها بينهم وبين الزوجة ويقسم نصفها الآخر بينهم وبين أولادها فالزوجة
ربعها وأولادها كذلك ولأربع لها صحب فيضرب مخرجه وهو أربع في اثني عشر ثمانية
وأربعين وأصلها باعتبار ثمن الزوجة مع سدس أحد الأبوين أربعة وعشرون فيتنازع
الزوج مع الزوجة في ثمنها وهو ثلاثة فتقسم بينهما وبينهم ويتنازع الزوج مع أولاد الزوجة
في بقية الربع الذي له وهو ثلاثة فتقسم بينهم وبينهم وكل من الثلاثين لانصف له صحب
فيضرب مخرجه وهو اثنان في أربعة وعشرين ثمانية وأربعين فعلى كل من الاصلين
تقسم من ثمانية وأربعين للزوج منها ستة والزوجة ثلاثة وأولادها ثلاثة ولكل من
الأبوين السدس ثمانية يبق عشرون تقسم بين أولاد الزوج وأولاد الزوجة فلكل عشرة
وأولاد الزوجة الثلاثة التي أخذوها من أجل المنازعة مع الزوج تضم لعشرتهم فيكمل
لهم ثلاثة عشر فإذا فرض أن الأولاد من كل من المجهتين خمسة فالثلاثة عشر لا تقسم عليهم
فتضرب عدد رؤسهم الخمسة في الثمانية والاربعة يحصل مائتان وأربعون فن له شيء
من الثمانية والاربعة من أخذه مضمروبا في جزء السهم وهو خمسة فللزوج ستة في خمسة
بثلاثين وللزوجة ثلاثة في خمسة بخمسة عشر ولكل من الأبوين ثمانية في خمسة بأربعين
وأولاد الزوج عشرة في خمسة بخمسة عشر ولكل منهم عشرة وأولاد الزوجة ثلاثة عشر في خمسة
بخمسة وستين لكل منهم ثلاثة عشر فإذا جملة مائتان وأربعون هذا توضح ما في الأولوة عن
شيخ الاسلام (قوله مقدما الارث الخ) أى حال كونه مقدما الارث الخ وقوله لتقديمه على
التعصيب اعتبارا أى في الاعتبار فيعتبر أولاد الارث بالفرض ثم يعتبر الارث بالتعصيب لانه
لا يعرف ما يعطى للعاصب الا بعد معرفة ما يعطى لصاحب الفرض وان حاز اعطاء
العاصب أولا وقوله وان كان الارث بالتعصيب أقوى أى لان الوارث به قد يستحق كل
المال ولان ذا الفرض انما يفرض له لضعفه لثلاثة أسقطه القوي ولهذا كان أكثر من
فرض له الاناث وهذا ما جزم به الرشيدى في شرح المجهرية واختاره الشرح في شرح
الترتيب حيث قال وهذا هو الذى ينبغي اعتماده وجزم ابن الماسم في شرح الاشبهية
بالعكس لعدم سقوطه بضيق التركة وهذا هو المشهور والخلاف في ذلك مما لا يظهر له ثمة

مقدم الارث لتقديمه على
التعصيب اعتبارا وان
كان الارث بالتعصيب أقوى

(قوله فقال) عطف على شرع (قوله باب الفروض المقدرة) أي باب بيانها ومعنى
 الفروض الانصباء المقدرة لكن يرتكب فيها التجريد بأن يراد بها الانصباء والالزام
 لتكرار وقال الشيخ الامير ما معناه ان الفروض غلبت عليها الالتماسية فلذلك صرح بعددها
 بالمقدرة وقوله في كتاب الله تعالى متعلق بالمقدرة وقوله والثابت بالاجتهاد عطف على
 الفروض وكذلك قوله ومستحقها وأشار بهذا الى قصور في الترجمة فان النظم ذكر فيما
 يأتي الفرض الثابت بالاجتهاد حيث قال * فمات الباقي لما مرتب * وذكروا فيما يأتي أيضا
 مستحق الفروض بقوله * فالنصف فرض خمسة افراد الخ (قوله يقال لمعان) أي يطلق على
 معان وقوله أصلها أي الكبير والغالب أو ان غيره متفرع عليه لسريان معناه فيه في
 الجملة وكان الانصباء به - أنه أن يقول منها كذا وهو الغالب ومنها الخ وقوله الخزبة فتح
 الحاء المهملة وهو ابتداء القطع التدريجي وقوله والقطع أي ولو دفعه فيمنعها عموم
 وجهي ومن ذلك قولهم فرض الخياط الثوب اذا خوها وقطعها (قوله ومنها التقدير) أي
 ومنها العطف ومنها الانزال ومنها البيان ومنها السنة ومنها الاحلال قال تعالى فنصف
 ما فرضتم أي قدرتم وتقول فرضت الرجل أعطيت وقول تعالى ان الذي فرض عليك
 القرآن لادلك الى معاد أي أنزله وقال تعالى سورة أنزلناها وفرضناها بالتحفيف أي بيناها
 وتقول فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سن وقال تعالى ما كان على النبي من حرج
 فيما فرض الله له أي فيما أحل الله له اه شيخ الاسلام (قوله النصيب) أي الحظ من
 الشيء فخرج النصيب المستغرق وقوله المقدرة خرج التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره
 وخرج به أيضا نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية وقوله شرعا أي من جهة
 الشرع أي الشارع وخرج به الوصية فانها مقدرة جملة لا شرعا أي يجعل الموصي لأبصل
 الشرع وقوله لو ارث خرج به نحو العشر في الزكاة فانه مقدرة شرعا لغير وارث وقوله
 خاص لبيان الواقع وأما عموم المسلمين فخرج بما خرج به التعصيب وقوله الذي لا يراد
 الخ اعترضه العلامة القليوبي بأنه لا حاجة اليه وان جعل لبيان الواقع لم يصح لانه ليس من
 حقيقة - فان زيادته بالرد ونقصانه بالعول أمر عارض والتعاريف انما تكون بالحقائق
 وحينئذ فلا يحتاج للعوارض وأجيب بأن قوله الذي لا يراد الخ بيان وتوضيح للفرض
 لا من تمام المحد (قوله الى الفرض والتعصيب) جرى في ذلك على ظاهر المتن والافراد الى
 الارث بالفرض والارث بالتعصيب (قوله أي الناظر في هذا الكتاب) فالأمرور باعلم غير
 معين وهو من قبيل المجاز وانما آثار التعصيب باعلم على غيرها من أفعال الأمور كاعرف وافهم
 اقتداء بالقرآن فانه ورد فيه الأمر بالعلم قال تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وغير ذلك (قوله بأن
 الارث الخ) ضمن اعلم معنى اجزم فعداه بالساء أو انها زائدة لكمة الوزن وقوله نوعان أي
 لان الوارث امله سهم مقدرة شرعا فانه بالفرض أولا فمات نصيب وقوله لاثالث لهما أي في
 الارث المتفق عليه فلا يراد بالرد ولا بيت المال ولا ذوالارحام على أن الارث بالرد تابع للفرض
 بدليل انه يرد بحسب الفروض عند تعددها (قوله فرض وتعصيب) لما كان الفرض
 والتعصيب ليسا نوعين للارث وانما نوعاه الارث به - ما حوّل الشرح العبارة الى قوله أي

فقال

* (باب الفروض المقدرة

في كتاب الله تعالى) *

والثابت بالاجتهاد ومستحقها

والفروض جمع فرض وهو

في اللغة يقال لمعان أصلها

الخز والقطع ومنها التقدير

وفي الاصطلاح النصيب

المقدر شرعا لو ارث خاص

الذي لا يراد الا بالرد ولا

ينقص الأبالعول وقدم

النصيب رجاء الله تعالى

على ذكر الفروض

تقسيم الارث الى الفرض

والتعصيب فقال (واعلم)

أي الناظر في هذا الكتاب

(بأن الارث نوعان) لاثالث

لهما (هما) أي النوعان

(فرض) أي ارث به وتقدم

ارث به لم يكن لا حاجة الى هذا التأويل الاعلى جعل الارث بالمعنى المصدرى وأما على جعله
 بمعنى الموروث المعترف بأنه حق قابل للتجزى الخ فلا حاجة إليه لان الفرض والتعصيب
 نوعان له (قوله آتفا) هو الزمن القريب ويستعمل للماضى والمستعمل فعناه في الزمن
 القريب (قوله على ما قسمها) أى حال كون التقسيم الذى ذكرناه على التقسيم الذى ذكره
 الفرضيون أو على التقسيم الذى اعتبره الشارع وأشار الشرح الى أن على معنى الماء وأن
 ما مصدرية حيث قال أى بهذا التقسيم أى حال كونه متلبسا بهذا التقسيم ولا يخفى أن
 الالف فى قسمها للاطلاق وثابت الفاعل ضمير يعود على الارث (قوله والمراد انه لا يخلو
 منها) أى وليس المراد ما هو ظاهر العبارة من أن الارث اما بالفرض فقط أو بالتعصيب
 فقط ولا يكون بهما معاً انه قد يكون بهما معا ولذلك قال الشرح كما سيأتى انه قد يجمع
 الارث بهما أى بالفرض والتعصيب (قوله والارث بذلك الاعتبار) أى وهو انه لا يخلو
 عنهما وقوله بكون أربعة أقسام وهى الارث بالفرض فقط كإرث الزوج والارث
 بالتعصيب فقط كإرث الابن والارث بالفرض والتعصيب ولا يجمع بينهما كإرث البنات
 فترث بالفرض ان لم يكن معهما معصب وترث بالتعصيب ان كان معهما معصب والارث
 بالفرض والتعصيب ويجمع بينهما كإرث الاب مع البنات وقوله كما سنبذ كره أى فى التهمة
 الثمانية آخر باب التعصيب (قوله والفرض فى نص الكتاب) أى الفروض المذكورة فى
 نص الكتاب فال فى الفرض الخمس الصادق بالمتعدد فلذلك صح الاخبار عنه بقوله ستة
 واضافة نص للكتاب من اضافة الصفة للوصف أى الكتاب النص أى الصريح وهو
 ما دل دلالة صريحة وقوله أى القرآن العزيز تفسير للكتاب فال فيه للعهد (قوله والسابع)
 أى الذى هو ثلث المائى وقوله ثبت بالاجتهاد أى فلا يرد على قول المصنف ستة لانه انما
 ذكر الفروض المذكورة فى نص الكتاب (قوله لافرض فى الارث) أى من الارث بمعنى
 الموروث وقوله بنص القرآن أى بذلك لتصحى كلام الناظم فانه قد يرد على اطلاقه ثلث
 المائى ويدل لهذا القمى قوله فى نص الكتاب (قوله البينة) بقطع الممزة لان ال فيه جعل
 كالمجزء من الكلمة وقال الشيخ الاميرالمحقق ان همزته همزة وصل والتاء فيه للوحدة
 كأنه قال أجزم بذلك المجزم الواحد الذى لا ترد فيه كما فى الدمامى فى على المغنى
 وقوله أى قطعاً أى أقطع بذلك قطعاً فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وقوله والميت
 القطع أى لان الميت القطع فهو تعلق لنفسه بقرمه (قوله فخرج بقولنا بنص القرآن)
 أى فلا يرد على قول المصنف لافرض فى الارث سواها بعد تقييده بما ذكر (قوله
 والفروض الستة الخ) اعلم أن لهم فى عدد الفروض طرقت ثلاثة الأولى طريقة التمدلى وهى
 ان تذكر أولاً الكسر الاعلى ثم تنزل الى ما تحته وهكذا كأن تقول الثلثان والنصف
 ونصف كل ونصف نصفه أو تقول الثلثان ونصفهما ونصفهما ونصفهما ونصفهما
 وعبارة المصنف قريبة من ذلك الا أنه أخر الثلثين لاضيق النظم كما سنبذ كره الشرح والثانية
 طريقة الترقى وهى ان تذكر أولاً الكسر الادنى ثم ما فوقه وهكذا كأن تقول الثمن
 والسادس وضعفهما أو تقول الثمن وضعفه والسادس وضعفه وضعفه وضعفه وضعفه

منها آتفا (وتعصيب)
 أى ارث به وسأتى تعريفه
 (على ما قسمها) أى بهذا
 التقسيم والمراد انه لا يخلو
 منها كما سيأتى انه قد يجمع
 الارث بهما والارث بذلك
 الاعتبار يكون أربعة
 أقسام كما سنبذ كره ان شاء
 الله تعالى (فالفرض فى
 نص الكتاب) أى القرآن
 العزيز (سته) والسابع
 ثبت بالاجتهاد (لافرض
 فى الارث) بنص القرآن
 (سواها) أى الفروض
 الستة (البينة) أى قطعاً
 والبت القطع وأما السابع
 الذى هو ثلث المائى فخرج
 بقولنا بنص القرآن
 والفروض الستة

والثالثة طريقتا التوسط وهي أن تذكر أول الكسر الوسيط ثم تنزل درجة ونصف درجة
 كان تقول الربع والثالث ونصف كل وضعف كل أو تقول الربع ونصفه وضعفه والثالث
 ونصفه وضعفه والمقصود من العبارات واحد فهو تفتن في التعبير (قوله أحدها نصف)
 انما بدأ به المصنف كالمجهول لانه أكبر كسر مفرد كذا علة السميكي ثم قال وكنت أدلو
 بدؤا بالثلثين لان الله تعالى بدأ بهم ما حقر رأيت بعضهم بدأ بهم ما فاعجبني ذلك والنصف
 بثلثي فونه والرابعة نصف كضعف والخامسة نصف بضم النون وتشديد الصاد وقوله
 وثانيها ربع يسكون الباء في كلام المصنف والافقية ثلاث لغات ضم الباء وسكونها
 وربع يوزن فعيل وهكذا في الثمن وقوله ثم نصف الربع بضم الباء وقوله ورابعها
 الثالث يسكون اللام في كلام المصنف والافقية الثلاث التي في الربع وهكذا في
 السادس وقوله ينص الشرع أى حال كون ذلك متلبسا بنص الشارع عليه وقوله في
 القرآن متعلق بنص وقوله والثلثان بضم اللام في كلام المصنف والافقية ثلاث لغات
 ضم اللام وسكونها ولان كريمة فان وجهه قد تجرى هذه اللغات الثلاث في جميع
 الفروض ويريد النصف بما تقدم (قوله وهما أى الثلثان) في الضمير ههنا نظرا للفظ
 الثلثين وأفرده في قوله الاثنى وهو كذلك لبيان الابن وفي قوله بعد وهو للاختين فما زيد
 نظرا لسكونهما ما فرضا كما أشار اليه الشرح هناك وقوله التمام أى المقتان وقوله
 للفروض متعلق بالتمام (قوله ويقال بعبارة أخرى النصف الخ) هذه طريقة التبدلي
 المختصرة وقوله التي أخصرها الربع الخ هذه طريقة التوسط المختصرة وأما طريقة الترقى
 فلم يصرح بها الشرح وقد تقدمت وقوله وضعفه أى ضعف كل منهما (قوله وانما آخر
 الثلثين الخ) هذا جواب عما يقال قد سلك المصنف طريقة التبدلي حيث قال نصف وربع
 الخ فلم أنو الثلثين عن الثلث والسادس مع أن تلك الطريقة تقتضي تقديمهما وحاصل
 الجواب من وجهين الأول ضيق النظم والثاني انه كسر مكرر وما قبله كسر مفردة والمفرد
 مقدم على المكرر لانه جزء منه والجزء مقدم على الكل (قوله يخالف لغيره) أى لان غيره
 ذكر الثلثين قبل الثلث والسادس وقوله ومخالف لما سبى ذكره عند ذكر أصحاب الفروض
 أى لانه ذكر أصحاب الثلثين قبل ذكر أصحاب الثلث والسادس (قوله ثم رغب في الحفظ
 بقوله الخ) أى حيث أمر به وعلة بقوله فكل حافظ امام وقوله أيها الناظر أى فالخاطب
 بقوله فاحفظ غير معين كما تقدم في نظيره (قوله فان حذف المفعول الخ) علة لتعميم قبله
 فكانه قال وانما عممنا في ذلك لان حذف المفعول الخ (قوله فكل حافظ امام) أى لان
 كل حافظ امام فهو تعلم للام بالحفظ وقوله خصوصا ان انضم الخ أى أخصه بذلك
 خصوصا ان انضم الخ فهو في حال كونه ينضم الى حفظه فهم المحفوظ أولى منه في حال كونه
 لا ينضم الى حفظه فهم المحفوظ وقوله بل ربما يدعى الخ اضراب عما قبله لانه يقتضى
 أن مجرد الحفظ معتبر وقد قالوا فهم سطرين خير من حفظ وقرين ومنسطرة اثنين خير من
 هذين (قوله وينبغي تنبيه العلم بالكتابة أيضا) أى كما ينبغي حفظه فلا يقتصر الشخص
 على الحفظ وحده ولا على الكتابة وحدها وما أحسن قول بعضهم

أحدها (نصف و) ثانيها
 (ربع) وهو نصف النصف
 (ثم نصف الربع) وهو الثمن
 وهو ثالثها (و) رابعها
 (الثالث و) خامسها (السادس
 ينص الشرع) في القرآن
 العزيز (و) سادسها
 (الثلثان وهما) أى الثلثان
 (التمام) للفروض الستة
 ويقال بعبارة أخرى النصف
 والثلثان ونصفهما ونصف
 نصفهما ويقال غير ذلك
 من العبارات التي أخصرها
 الربع والثالث ونصف كل
 منها وضعف كل وانما آخر
 الثلثين عن الثلث والسادس
 مخالف لغيره ومخالف لما
 سبى ذكره عند ذكر أصحاب
 الفروض لضيق النظم
 ولانه كسر مكرر وما تقدمه
 كسر مفردة ثم رغب في
 الحفظ بقوله (فاحفظ) أيها
 الناظر في هذا الكتاب ما
 ذكرته لك وما لم أذكره من
 هذا العلم وغيره فان حذف
 المفعول يؤذن بالعموم
 (فكل حافظ امام) أى
 مقدم على غيره خصوصا
 ان انضم الى حفظه فهم
 معناه بل ربما يدعى أن
 الحفظ بغير فهم لا عبرة به
 وينبغي تنبيه العلم بالكتابة
 أيضا

العلم صمد والكاتب قديمه * قديم صمدك بالجمال الوائقة
فن الحماقة أن تصد غزالة * وتسيرها بين الخلائق طائفة

وقوله لما ورد في معنى ذلك فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن العاص
أن يكتب عنه فإنه قال يا رسول الله أنا نسجع منك الحديث فكتبته قال نعم قالت في الرضا
والسخط قال نعم فاني لا أقول فيها إلا حقاً وهذا ما عليه عامة الناس وكره بعضهم الكتابة
وهو محمول على ما إذا قول عليهما دون النور القاي الذي هو حقيقة العلم (قوله إذا عرفت
ذلك) أي ما ذكر من الفروض الستة وقوله وأردت معرفة أصحاب هذه الفروض أي
التي سبق ذكرها (قوله فالنصف الخ) الفاعل الفاعل الفاعل كما أشار إليه الشرح وقوله
فرض خمسة أفراد أي مفروض خمسة موصوفة بأنها أفراد فافراد صفة خمسة وما نقل عن
حاشية الشيخ المحقق من أنه حال فلم نجد فيه أوله في بعض النسخ وعليه فكسره للروى
مع كونه منصوباً على المحال بناء على أن الضرورة تتجاوز مخالفة حركة الأعراب وفيه خلاف
وقوله أي كل واحد منهم منفرد بالرفع جملة مفسرة لأفراد وفي بعضها ينصب منفرداً على أنه
حال من نائب فعل محذوف والتقدير يعتبر منفرداً أي عن يساويه وهذا القيد لبيان
الواقع بالنسبة للزوج إذا لا يكون إلا منفرداً أو بعد ملاحظة انفراجه عن الفرع الوارث
(تنبيه) * الذي يمكن اجتماعه من ذوي النصف الزوج والاخت الشقيقة أو التي لا
كفاي الأواؤة من شيخ الإسلام (قوله أحدهم) المناسب ما يأتي أن يقول الأول وقوله
عند عدم الفرع الوارث بأن لم يكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير وارث
وقوله بالاجتماع يحتمل أنه متعلق بالوارث وعليه فاعني أنه يشترط لارث الزوج النصف
عدم الفرع الوارث المجمع على أرثه بأن لم يكن هناك فرع أصلاً أو كان هناك فرع غير
وارث أو كان هناك فرع وارث مختلف في أرثه كولد البنت فلا يحكمه من النصف إلى
الربع إلا الفرع الوارث المجمع على أرثه ويحتمل أنه راجع لأصل في الكلام فيكون
استدلالاً على كون الزوج يرث النصف ويؤيد الاحتمال الأول قوله ذكر كان أو أنى فإنه
تعميم في الفرع الوارث وقوله لقوله تعالى الخ استدلال على كون الزوج يرث النصف
على الاحتمال الأول واستدلالاً لاجتماع على الاحتمال الثاني وعلى كل فلا حاجة إلى أن يقال
الأولى أن يأتي بالواو فيقول ولقوله تعالى الخ اذ لا يتجه ذلك إلا لو كان الاجتماع دللاً أولاً
والآية دللاً ثانياً وقوله واكم نصف ما ترك أزواجكم أي ولكل زوج نصف ما تركته
زوجته فهو من مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الاتحاد وقوله ان لم يكن لمن أي
للأزواج بمعنى الزوجات (قوله وانما لم يذكر اشتراط الخ) جواب عما يقال لم يذكر المصنف
أنه يشترط في أرث الزوج النصف عدم الفرع الوارث مع أنه شرط وقوله للعلم به الخ فيه أنه
قد يتوهم قبل الوصول إلى ما سيأتي في أرثه الربع أنه يرث النصف بدون شرط فكان على
المصنف أن يذكر الاشتراط هنا لدفع هذا التوهم من أول الأمر على أنه قد جرت العادة
بذكر القبول مع الأول ويحملون عليه فيما بعده والمصنف قد خالف ذلك وقوله من مفهوم
الخ المراد بالمفهوم ما قابل المنطوق فالأول ما دل عليه اللفظ لافي محل النطق والثاني ما دل

لما ورد في معنى ذلك
إذا عرفت ذلك وأردت
معرفة أصحاب هذه الفروض
(فالنصف فرض خمسة
أفراد) أي كل واحد منهم
منفرداً أحدهم (الزوج)
عند عدم الفرع الوارث
بالاجتماع ذكر كان أو أنى
لقوله تعالى ولكم نصف ما
ترك أزواجكم ان لم يكن لمن
ولد وانما لم يذكر اشتراط عدم
الفرع في أرث الزوج النصف
للعلم من مفهوم ما سيأتي
في أرث الربع (و) الثاني

عليه اللفظ في محل النطق (قوله الانثى الواحدة) لاحاجة لقوله الواحدة هنا وفيما يأتي
لفهمه من قوله أفراد فيجعل على أنه توضيح للقسام وقوله عند أفرادها عن معصمها أي
بخلاف ما لو كانت مع معصمها فانه يكون للذكر مثل حظ الانثيين وقوله كما سيذكره أي
في عموم قوله عند أفرادها عن معصم (قوله لقوله تعالى اتخ) استدل على انث البنت
الواحدة النصف وقوله وان كانت واحدة أي وان كانت المتروكة واحدة فاسم كان ضمير
يعود على المتروكة المعلومة من السياق وواحدة خبرها هذا على قراءة النصب وقرئ بالرفع
على أن كان تامة وواحدة فاعل أي وان وجدت واحدة (قوله بنت الابن) بخلاف بنت
المنت فهي من ذوى الارحام وقوله الواحدة قد علمت ما فيه وقوله عند فقد البنت
فأكثر أي وأما عند وجود البنت فإلها الثلث تكملة الثلثين وعند وجود الأخت من البنت
فلا شيء لها ما لم تعصب ببن ابن كما سيأتي (قوله وفقد الابن أيضا) أي وعند فقد الابن
كفقد البنت فلو كان هناك ابن خيمها سواء كان أباه أو لا وقوله وعند أفرادها عن
معصم لها أي كما سيذكره في عموم قوله عند أفرادها عن معصم وقوله من أخ أو ابن
عم بيان للعصب لها (قوله إجماعا) استدلال على كون بنت الابن تراث النصف بالشروط
وقوله قياسا استدلالا إجماعا وقوله لان ولد الولد الخ علة لقياسه وكان الأولى أن يقول
ولد الابن لان قوله ولد الولد يشتمل على البنت وبنت البنت وقوله ارثا وحجبا أي من
جهة الارث والمحب وقوله الذكرك كالأثني كالانثى هذا تفصيل لما أجله أولابن به
ان المراد ان ابن الابن كالابن ارثا وحجبا وان بنت الابن كالابنت كذلك وحجبا كان المراد
ما ذكر فلا يرد أن كلامه يقتضي أن ابن الابن كالابنت ارثا وحجبا وأن بنت الابن كالابن
كذلك مع أنه ليس كذلك ولا يحتاج للجواب بأن المعنى في مطلق الارث والمحب (قوله
والاخذ) المراد به لخصوص الشقيقة والقرينة على ذلك قوله فيما بعده وهكذا الاخذ
التي من الاب وقوله الواحدة قد علمت ما فيه وقوله الشقيقة قد بينا القرينة على كون
المراد بالاخت لخصوص الشقيقة وقوله عند أفرادها عن معصم لها أي كما سيذكره
في عموم قوله عند أفرادها عن معصم وقوله من أخ شقيق أو جد بيان للعصب وفهم
منه أنها لو كانت مع أخ شقيق لا يفرض لها النصف بل يعصبها وكذلك مع الجد الذي
مسائل المعادة فانه يفرض لها فيها معه وذلك كزوجة وجد وشقيقة وأخوين فللزوجة
الرابع والاخت للجد ثلث الباقي فبقي النصف فتأخذ الشقيقة ولا شيء للأخوين كما سيأتي
في الشرح وقوله بل وعن الأولاد وأولادهم لا وجه لهذا الاضراب فالأولى حذف بل
واحتراز بذلك عما إذا كانت مع الأولاد وأولادهم فانه لا يفرض لها النصف معهم بل تحجب
بالابن وابن الابن وتكون عصبية مع البنت أو بنت الابن وقوله الذكور والانات أي
الوارثين بخصوص القرابة فلا يرد أن ولد البنت لا يمنع الاخت عن نصفها وقوله وعن
الاب أي والاحتجبت به (قوله في مذهب كل مفتي) أي حال كون هذا المحكم مندرجا في
الاحكام التي ذهب اليها كل مجتهد فالمراد من المذهب الاحكام والمراد بالمفتي المجتهد كما
أشار إليه الشرح بقوله أي مجتهد وسواء استنبط الاحكام من الكتاب والسنة (قوله لان

(الانثى) الواحدة (من
الأولاد) وهي البنت عند
أفرادها عن معصم أو هو
أخوها كما سيذكره لقوله
تعالى وان كانت واحدة
فإلها النصف (و) الثالث
(بنت الابن) الواحدة (عند
فقد البنت) فأكثر وقد
الابن أيضا وعند أفرادها
عن معصم لها من أخ أو
ابن عم إجماعا قياسا على
بنت الصاب لان ولد الولد
كالولد ارثا وحجبا الذكرك
كالذكرك والانثى كالانثى
(و) الرابع (الاخذ)
الواحدة الشقيقة عند
أفرادها عن معصم لها
من أخ شقيق أو جد بل
وعن الأولاد وأولادهم
الذكور والانات وعن الاب
(في مذهب كل مفتي) أي
مجتهد لان

ذلك مجمع عليه) أي لان الحكم المذكور وهو كون الاختصاص النصف مجمع عليه عند
العلماء وهذا تعليل لمحكم المصنف بأن ذلك في مذهب كل مفتي أو يلاحظ التفصيل ثم
الاجال فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه (قوله وأصل المذهب مكان الذهاب) اقتصر عليه مع
أنه مصدر مجيء يصلح للزمان والمكان والمحدث كما تقدم في كلامه لانه المعنى المنقول عنه
فيما يظهر بخلاف الزمان فلا يصح النقل عنه لعدم المناسبة بينه وبين المنقول اليه
وبخلاف المحدث فانه وان صح النقل عنه لم يكن الاظهر نقله عن المكان وقوله ثم أطلق
على ما ذهب اليه الخ أي على سبيل الاستعارة التصريحية وقد تقدم تقريرها وقوله المجتهد
أي كلام الشافعي وقوله وأصحابه أي أصحابه فالواو بمعنى أو فاذ ذهب اليه أصحاب
المجتهد المار فون بقواعده ومداركه بعد مذهبه بخلاف غير المار فون فقد مثل ابن عرفة
هل يجوز أن يقال في طريق من الطرق انها مذهب مالك فأجاب بأنه ان كان مستخرجها
طارفا بقواعده وأعماله فمجاز والافلا وقوله من الاحكام في المسائل ببيان ما ذهب
اليه المجتهد وأصحابه والمراد بالاحكام النصب النامة وهي جزء من المسائل المركبة من
الأمور والحوادث والاشياء فظن بنية الاحكام في المسائل من ظرفية الجزئية الكل كما قاله
الاستاذ الحنفى ومن قال من ظرفية الدليل في الدال أراد بالاسائل أمجلا الدالة على الاحكام
وقوله اما لاقامازيا أي بطريق الاستعارة التصريحية لكن هذا بحسب الاصل والا
فقد صار المذهب حقيقة عرفية في الاحكام المذكورة (قوله وهكذا الخ) أي مثل
الاخت الشقيقة الاخت التي من الاب في رث النصف وقوله وهي الخامسة كان الاولى
تأخير عن قوله الاخت التي من الاب وتبويه وفي بعض النسخ وبعبارة هذه النسخة تفيد
اشتراط عدم الشقيقة لارث الاخت التي من الاب للنصف وقوله الاخت ممتدة أم وثق
وهكذا خبر مقدم وقوله الواحدة قد عرفت ما فيه وقوله التي من الاب صفة للاخت
وقوله عند انفرادها عن معصب لما في كذا كره المصنف في عموم قوله عند انفرادها عن
معصب وقوله من أخ لاب أو جد بيان للعصب لها وقوله وعن شرطنا فقد في الشقيقة
أي من الاب والاولاد وأولادهم الورثين بخصوص القرابة والاخ الشقيق وقوله وعن
الاشقاء من ذكر أو أنثى لا يخفى ان اثار الشقيق داخل فيما شرطنا فقد سابقا فهو مندرج
في قوله وعن شرطنا فقد في الشقيقة كانه عليه العلامة الامر (قوله وقوله) مبتدأ
وقوله عند انفرادها عن بقول القول ونحو المبتدأ محذوف يؤخذ من تفسير الشرح أي
نقول في شرحه كذا وكذا كما تقدم وبعضهم قال أي راجع لمساعد الزوج من وارثات
النصف وقوله عند انفراد كل واحدة منهن أي من البنات وبنات الابن والاخت
الشقيقة والتي من الاب فهو راجع لمساعد الزوج كما علمت وقوله عن معصب متعلق
بانفرادها وقوله من ذكرته في كل واحدة منهن ببيان للعصب على الاجمال وقد تقدم
تفصيله (قوله والاصل في ارث كل واحدة من الاختين النصف) أي الدليل على ارث
كل من الاختين النصف وقوله قبل الاجماع أفاد أن ذلك مجمع عليه ومستند الاجماع
الآية وقال المحقق الامر لاحاطة اليه مع انه أخذ الاجماع في الدليل بهذا انتهى لكن

ذلك مجمع عليه وأصل المذهب
مكان الذهاب ثم أطلق على
ما ذهب اليه المجتهد وأصحابه
من الاحكام في المسائل
اطلاقا مجازيا (وهكذا)
وهي الخامسة وفي بعض
النسخ وبعبارة (الاخت)
الواحدة (التي من الاب)
عند انفرادها عن معصب
لها من أخ لاب أو جد وعن
شرطنا فقد في الشقيقة
وعن الاشقاء من ذكر أو أنثى
فقوله (عند انفرادها عن)
أي عند انفراد كل واحدة
منهن (عن معصب) من
ذكرته في كل واحدة والاصل
في ارث كل واحدة من
الاختين النصف قبل الاجماع

قد علمت فأنه هذه الاجماع غير الاجماع المذكور بعد فتدبر (قوله ان امرؤ) أي
 ان هلاك امرؤ فهو فاعل فعله لم يحذف ويفسر المذكور لان أدوات الشرط لا تدخل الاعلى
 الالفعال على طريقة البصريين وقوله ليس له ولد أي ولا ولد ابن وقوله وله أخت أي
 شقيقة أو لابن ماذكره بعد من الاجماع وقوله فلهما نصف ما ترك أي فلا لأخت شقيقة
 كانت أو لابن نصف ما ترك الميت (قوله لانهم قد أجمعوا الخ) تعليل لكون الآية دالة على
 ارث كل من الاختين النصف فيكونه قال وانما كانت الآية دالة على ما ذكر لانهم قد
 أجمعوا الخ وقوله على ان الآية أي التي في آخوالسورة وهي قوله تعالى ان امرؤ هلك
 الخ وأما التي في أولها وهي قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الخ فأجمعوا على انها في
 الاخوة للام دون الاخوة لابوين والاخوة لاب وفي ذلك جمع بين الآيةين كما قال شيخ
 الاسلام وقد تقدم ذلك فراجع (قوله ثم اعلم ان الذي علم الخ) في ذلك توركه على المصنف
 في كونه لم يعلم من كلامه الاشتراط فقد المصعب لكل واحدة من الاربع ونوقش بأنه
 علم من كلامه ايضا اشتراط انفرادهن عن المساوي حيث قال خمسة أفراد واشترط فقد
 البنت في بنت الابن حيث قال وبنت الابن عند فقد البنت وعلم منه ايضا الاشتراط فقد
 الشقيقة في الأخت التي للاب وأجيب بأن المراد الذي علم من كلام المصنف صراحة فلا
 ينافي ما ذكر وفيه تأمل (قوله وأما ما ذكرته) أي من الشروط وقوله غير ذلك أي حال
 كونه غير فقد المصعب فهو حال من مفعول ذكرته وقوله فاعلم تركه كغيره الخ غرضه
 بذلك الاعتماد عن التورك السابق وأشار بطرف الى أن المصنف ساقى ذلك حيث قال
 كغيره من المصنفين وقوله اكتفاء بذكره فيما ساقى أي في بيان بعض أصحاب الفروض
 الآية وفي باب التحجب (قوله ولو ذكرنا جميع ما يحتاج اليه الخ) أي كأن يقولوا في بيان
 أصحاب النصف شرط ارث الزوج النصف عدم الفرع لو ارث ثم يقولوا في بيان أصحاب
 الربع شرط ارث الزوجة للربع عدم الفرع الوارث وقوله لا تدى الى التكرار والتطويل
 أي لان احدى العبارتين كافية عن الاخرى (قوله والربع) بسكون الراء ليصح الوزن
 وقوله فرض اثنين أخذه الشرح من كلام المصنف بعد وليس من باب حذف الخبر (قوله
 فرض الزوج) أي مفروض للزوج وقوله ان كان معه من ولد الزوجة من قدمته أي ان
 وجد مع الزوج الشخص الذي منه عن النصف ورده الى الربع وهو ولد الزوجة فـ كان
 تامة بمعنى وجد ومن ولد الزوجة بيان لمن قدمته فهو بيان مقدم على المين ومن قد
 منه فاعل كان ويحتمل أن ولد الزوجة هو الفاعل بزيادة من في الاثبات على طريقة من جوز
 ذلك ومن قدمته صفة لولد الزوجة ويكون احترازا عن ولد الزوجة الذي لا يمنع الزوج
 كالقاتل والرقيق والاول هو الاظهر (قوله عن النصف) متعلق بمنعه وأشار به الى أنه
 ليس المراد أنه منعه عن الارث بالكلية وقوله ورده الى الربع عطف على منعه وقوله
 وهو الابن أو البنت تفسير لمن قدمته عن النصف ورده الى الربع فلا فرق بين الذكر
 والانثى بل والخنثى وقوله سواء كان أي الابن أو البنت وأفراد الضمير لان العطف بأو
 فرجعه أحدهما أو ان مرجعه الولد وقوله منه أو من غيره بل ولوم من زنا لانه ينسب اليها

قوله تعالى ان امرؤ هلك
 ليس له ولد وله أخت
 فلهما نصف ما ترك لانهم
 أجمعوا على أن الآية تنزلت
 في الاخوة لابوين والاخوة
 للاب دون الاخوات للام
 ثم اعلم ان الذي علم من
 كلام المصنف رحمه الله هو
 اشتراط فقد المصعب لكل
 واحدة من الاربع وأما
 ما ذكرته غير ذلك فانما
 تركه كغيره من المصنفين
 اكتفاء بذكره فيما ساقى
 ولو ذكرنا جميع ما يحتاج
 اليه في جميع الفروض
 لا تدى الى التكرار
 والتطويل (والربع)
 فرض اثنين من ذكر الاول
 منها بقوله (فرض الزوج
 ان كان معه من ولد
 الزوجة من قدمته) عن
 النصف ورده للربع وهو
 الابن أو البنت سواء كان

وقد أضاف الله تعالى الولد في الآية إلى الزوجات فيشمل الولد من الزوج أو من غيره كما
 يؤخذ من شرح كشف الغوامض (قوله لقوله تعالى فان كان لهن ولد الخ) استدلال على
 آثر الزوج الربع ان كان للزوجة ولد (قوله وهو أمي الربع الخ) يعلم من ذلك ان المرأة
 جعلت على النصف من الرجل بحق الزواج كما في النسب فان الأصل فيه ذلك فلا يضر
 تساوي الأخ والأخت للام ولا الشقيق وأخته في المشتركة كما في شرح الترتيب (قوله
 لكل زوجة) أي منفردة عند زوجها وقوله أو أكثر أي عند زوج واحد لانا لوجعنا
 لكل زوجة الربع لاستغراق المال وقوله من زوجة متعلق بأكثر وقوله إلى أربع أي
 منتهيا في الكثرة إلى أربع في المحر وأما في العبد فإلى ثنتين فقط بدخول الغاية فهم - ما ولا
 يتصور الزيادة على الأربع في الارث وقبل يتصور ذلك فيما لو أسلم الكافر على أكثر من
 أربع وأسلم معه أو في العدة ومات قبل الاختيار قاله شيخ الاسلام في شرح الفصول
 الكبير ونقله الشرح في شرح الترتيب ثم قال وهذا لا يرد لان الوارث انما هو أربع في ضمن
 هؤلاء وجاز الصلح بنسأ أو تفاضل على ما هو مذكور في كتب الفقه للضرورة انه أفاده في
 اللواؤة (قوله مع عدم الاولاد) أي وهذا ثابت مع عدم الاولاد وقوله الذكور والاثان
 أي والمخنات وقوله للثان أي المذس وبين للثان وهو الزوج وقوله من الزوجة أو من غيرها
 أي سواء كانوا من الزوجة أو من غيرها كزوجة أخرى لامن زنا لانهم ليسوا مذبذبين للثان
 حينئذ (قوله فيما قدرا) أي وارث الزوجة الربع مع عدم الاولاد بسبب ما قدر
 وبين في كتاب الله تعالى فليست في للظرفية قبل للسببية والالزم ظرفية الشيء
 في نفسه لان ما قدره وارث الزوجة الربع مع عدم الاولاد وهذا اذا لوحظ ما قدر
 خاصا وهو المقدر في قوله تعالى ولهن الربع الخ فان لوحظ عاما وهو المتدر في القرآن بقطع
 النظر عن خصوص هذه الآية كان من ظرفية الخاص في العام وهذا هو المتبادر من كلام
 المصنف وأما كلام الشرح فهو مناسب للعمل الاول والمناسب للآتي أن يقول فيما قدر في
 كتاب الله كقوله تعالى ولهن الربع الخ (قوله ولما كان الولد لا يشمل ولد الابن حقيقة الخ)
 هذا أحد القولين والاخوانه يشمل حقيقة والاشهر أنه لا يشمل الابحازا وعليه فيستدل
 على حكم اولاد البنين بالاجماع المستند للقياس كما ذكره الشرح بخلافه على القول
 الاخر فانه يستدل عليه بالآية وفي اللواؤة أنه يستدل بالآية عليه مع كونه مجازا بناء على
 جواز استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه كما عليه امامنا الشافعي رضي الله عنه لكن
 الشرح قد استدل عليه بالاجماع المستند للقياس (قوله بقوله) أي في قوله فلا يلزم
 المحذور النحوي الذي تقدم التنبيه عليه (قوله وذكر اولاد البنين) مبتدأ خبره جملة قوله
 يعتمد أي يتبرر وليس المراد أنه يعتمد من خلاف كما نص عليه العلامة الأمير وقوله
 ان ذكر اولاد البنين تعميم في اولاد البنين لا في نفس البنين كما لا يخفى وقوله حيث اعتمدنا
 القول في ذكر الولد أي لانا اعتدنا برنا القول الكاش في ذكر الولد فالحقيقة للتعديل وظرفية
 القول في الذكر من ظرفية العام في الخاص والمراد ذلك الخاص فانه قال لانا اعتدنا
 ذكر الولد وقوله في حجب الزوج من النصف إلى الربع أي كما سبق في قوله والربع فرض

منه أو من غيره لقوله تعالى
 فان كان لهن ولد فلكم
 الربع مما تركن وذكر
 الثاني بقوله (وهو) أي
 الربع (لكل زوجة أو
 أكثر) من زوجة إلى
 أربع (مع عدم الاولاد)
 الذكور والاثان للثان من
 الزوجة أو من غيرها (فيما
 قدرا) أي فرض في قوله
 تعالى ولهن الربع مما تركن
 ان لم يكن لكم ولد ولما كان
 الولد لا يشمل ولد الابن
 حقيقة صرح بأولاد الابن
 بقوله (وذكر اولاد البنين)
 الذكور والاثان (يعتمد
 حيث اعتدنا القول في
 ذكر الولد) في حجب الزوج
 من النصف إلى الربع
 والزوج من الربع إلى

الزوج ان كان معه * من ولد الزوجة من قدمه وقوله والزوجة من الربع الى الثمن أى كما سبأنى في قوله والثلث للزوجة والزوجات * مع البنين أو مع البنات إلا أنه لم يعبر بالولد كما ترى وكان الأولى أى يقول الشرح فى حل كلام المصنف فى ارث الزوج للربع عند وجودهم وارث الزوجة له عند عدمهم لأنه السابق فى كلام المصنف فيكون معنى السبت وذ كراولاد البنين اثباتا فى ارث الزوج للربع ونفى فى ارث الزوجة له يعتبر لانا اعتبارنا القول الكاش فى ذكر الولد اثباتا فى ارث الزوج للربع ونفى فى ارث الزوجة له (قوله لان أولاد الابن الخ) له لقول المصنف وذ كراولاد البنين يعتمد مع عاتيه وهى قوله حيث اعتمدنا القول الخ وقوله كالاولاد أى مثلهم فابن الابن كالابن وبنت الابن كالبنت كما وضع ذلك بقوله الذى ذكر كذا كراولاد البنين كالابن وقوله عند عدمهم أى عند عدم الأولاد وقوله ارثا وحما أى من جهة الارث والمحب أو فى الارث والمحب (قوله بالاجماع) دليل على كون أولاد الابن كالاولاد وقوله قياسا على الاولاد من الاجماع وقوله كما قدمته أى عند قوله وبنت الابن عند فقد البنت (قوله والثلث) يسكون الميم ليصح الوزن وقوله فرض صنف واحد أخذه الشرح من كلام المصنف بعد كما تقدم نظيره وقوله للزوجة أى الواحدة وقوله والزوجات أى فيشتركن فيه كما تقدم فى الربع والمراد بالجمع ما فوق الواحدة وقوله الى أربع أى منتهيا بعدهن الى أربع فى الحر وأما فى العبد فالى ثنتين فقط ولا يتجاوز الزيادة على الأربع فى الارث كما مر (قوله مع البنين) أى جنسهم فيشمل الواحد والآخر كما أشار إليه الشرح بقوله الواحد فأكثر وكذا يقال فى قوله أو مع البنات الواحدة فأكثر * (تنبيه) * لوطاقتها باثنتى فى حال مرضه وقلنا بأنها ارثت فتمادى الحال الى أن ولد له قبل موته فهل تأخذ بالربع نظرا لمحال الطلاق أو الثمن نظرا لمحال الموت احتمل أن لصاحب الوافى قال وأظهره ما لا يقل كذا فى اللؤلؤة نقلنا عن شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادى لكن قال العلامة الامير العبد بوقت الموت فلا بد من فرع وارث ولو جلا ومافى اللؤلؤة هنا لا يوافق مذهب المالكية اه بعض تغير (قوله لقوله تعالى فان كان لكم ولد الخ) اسـ تدلال على ارث الزوجة فأكثر للثلث مع البنين أو مع البنات (قوله أو مع أولاد البنين) أى جنسهم كما مر فى نظيره وسبب الـ الشرح وقوله الذكور أو الاناث تعميم فى أولاد البنين وقوله الواحد أى من الذكور وقوله أو الواحد أى من الاناث وقوله فأكثر أى منهم ما وأشار بذلك الى أن المراد بالجنس كما نهينا سابقا وقوله قياسا على الاولاد أى لقياس أولاد البنين على الاولاد وقوله كما سبق أى فى شرح قوله وذ كراولاد البنين يعتمد * حيث اعتمدنا القول فى ذكر اولد وكتب بعضهم أى عند قوله وبنت الابن عند فقد البنت (قوله فاعلم) المفعول محذوف قدره الشرح بقوله ذلك أى ارث الزوجة الثمن مع البنين أو البنات أو مع أولاد البنين وقوله ولا تظن الجمع الخ فالداخله عليه جنسية فتبطل معنى الجمعية وقوله بل الواحد منهم كذا أى بل الواحد من البنين أو البنات أو أولاد البنين كالتجمع فيما ذكر وهذا اضرب انتقالي وقوله أى اعلم ذلك فيه إشارة الى أن المفعول محذوف مع تفسير افهم

الثلث لان أولاد الابن
كالاولاد عند عدمهم ارثا
وحما بالاجماع الذى ذكر كذا كراولاد البنين كالابن
والابن كالابن قياسا على
الاولاد كما قدمته (والثلث)
فرض صنف واحد وهو
الذكر فى قوله (للزوجة
والزوجات) الى أربع
(مع البنين) الواحد
فأكثر (أو مع البنات)
الواحدة فأكثر لقوله تعالى
فان كان لكم ولد فلهن
الثلث مما تركتم (أو مع أولاد
البنين) الذى ذكر والانات
الواحدة أو الواحد فأكثر
قياسا على الاولاد كما سبق
(فاعلم) ذلك (ولا تظن
الجمع) الذى ذكر فى لفظ
البنين والبنات وأولاد
البنين (شرطا) بل الواحد
منهم كذا كما أوضحته
(فافهم) أى اعلم ذلك

باعلم (قوله والثمان) بضم اللام ولا يجوز في كلام المصنف تسكينها لانه يلزم عليه دخول
 القاطع في المحشو وهو ممنوع فسمه والقطع حذف آخر النغمة له وتسكين ما قبله فاذكره
 بعض الشراح من جواز التسكين سهواً والآن يكون بالنظر للفظ الثمان بقطع النظر عن
 الواقع في كلام المصنف والافلية بين فيه الضم لأجل الضرورة وقوله فرض أربعة أصناف
 أخذها الشرح من كلام المصنف بعد كلامه (قوله للبنات) أي مفروض للبنات وقوله جمعاً
 أي حال كونهن جمعاً فهو حال من البنات وقوله والمراد ثمان فأكثراً وليس المراد ثلاثة
 فأكثر دون الثنتين كما قد يتوهم من التعمير بصيغة الجمع وقوله وقد صرح بذلك أي قد
 صرح المصنف بذلك المراد أي بما يفيد أنه لم يقل ثنتين فأكثر وإنما قال ما زاد عن
 واحدة وهو يفيد ذلك وقوله ما زاد الخ يدل من البنات أو من جمعاً ويصح أن يكون خبراً
 لمبتدأ محذوف والتقدير والجمع ما زاد الخ وقوله عن واحدة أي مرتبة عن واحدة وقوله
 من ثنتين أو أكثر بيان لما زاد عن واحدة وقوله فسمها أي فاسمع ما قلته لك سمعاً فهو
 مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً كما سيذكره الشرح فيما يأتي وقوله سمع طاعة أي
 امتثال وقوله وأذن أي يقول (قوله موافقة للاجماع) أي حال كون ذلك موافقاً
 للاجماع فهو حال ويصح أن يكون مفعولاً لاجله أي لأجل موافقته للاجماع وقوله وما
 روى عنه - - - أخبره قوله فذكر وقوله بالغاء لأن المبتدأ اسم موصول يشبه الشرط في العموم
 وقوله أن للبنتين النصف أي من أن للبنتين النصف وهو بيان لما روى وقوله المفهوم
 قوله تعالى الخ دليل لما روى عن ابن عباس وتوضيح ذلك أنه تعالى جعل الثنتين للبنات
 بقصد كونهن فوق اثنتين فاقضى بمفهومه أن للبنتين النصف كالبنات الواحدة وبرد
 ذلك بأن المفهوم معطل لقضائه صلى الله عليه وسلم لم يبق سعد بن الربيع بالثنتين كما صححه
 الترمذي وغيره وسأني أجوبة أخرى (قوله فإن كن نساء الخ) أي فإن كانت المتروكات
 نساء الخ فالضمير الذي هو نون النسوة عائداً على المتروكات كما نقله المحب الطبري عن
 الكوفيين واختاره وقيل هو عائداً على الإناث التي في ضمن الأولاد المذكورة في قوله
 تعالى يوصيكم الله في أولادكم فإن الأولاد تشمل الذكور والإناث فسكانه قسماً في أولادكم
 الذكور والإناث وقواه السهيلي وضعف ما قاله الطبري بأن فيه عود الضمير على ما ليس في
 اللفظ وترك ما في اللفظ وعلى كل فليسا لم يصرح بمرجع الضمير اقتضت الحكمة أن يقال
 نساء لكن الفائدة تصل بما بعده أعني قوله تعالى فوق اثنتين وهو متعلق بمحذوف صفة
 نساء ويقال لمثل هذا خبر موطئ كما في قولك زيد رجل فاضل وقوله فلهن ثلثا ما ترك أي
 فللمتروكات أولاداً ثلثا ما ترك الميت وهذه الجملة جواب الشرط (قوله فنهك) خبر
 المستد كما علمت وقوله لم يصر عنه كالميل لكونه منسكراً وقوله والذي صح عنه موافقة
 الناس أي في أن للبنتين الثلثين (قوله ودليل الاجماع) أي الدليل الذي استند إليه
 الاجماع وقوله الآية المذكورة أي بناء على أن لفظة فوق في الآية ليست بمقيدة
 وليس فيها تقديم ولا تأخير ولا حذف فالآية على هذا الدلالة على حكم ما زاد على البنتين
 فقط ودليل حكم البنتين القياس على الاختين كما سيذكره الشرح وأما على أن لفظة فوق

(والثمان) فرض أربعة
 أصناف ذكر المصنف الأول
 منهم بقوله (للبنات جمعاً)
 والمراد ثمان فأكثراً وقد
 صرح بذلك في قوله (ما زاد
 عن واحدة) من ثنتين أو
 أكثر (فسمها) سمع طاعة
 وأذن موافقة للاجماع
 وما روى عن ابن عباس
 رضى الله عنهما أن للبنتين
 النصف لمفهوم قوله تعالى
 فإن كن نساء فوق اثنتين
 فلهن ثلثا ما ترك فنهك
 لم يصر عنه والذي صح عنه
 موافقة الناس كما قاله ابن
 عبد البر ودليل الاجماع
 فيما زاد على الثنتين الآية
 المذكورة وهي قوله تعالى
 فإن كن نساء فوق اثنتين

فلهن ثلثا ما ترك وفي البنتين
القياس على الاختين
وهذا من أحسن الاجوبة
عن شبهة ابن عباس رضي
الله عنهما السابقة ان سمعت
عنه وهي مفهوم قوله تعالى
فوق اثنتين (فائدة) قوله
سمعا منصوب على انه
مفعول مطلق وعامله
محذوف وجوب بالانه بدل
من اللفظ بفعله والمحذوف
عامله وجوبا قسما
واقع في الطلب وواقع في
الخبر فيجوز أن يكون قوله
سمعا واقعا في الطلب ويكون
المعنى فاسمعا لمن يقول
باستحقاق الثنتين فأكثر
من البنات للثنتين ويجوز
أن يكون من قبيل المصدر
الواقع في الخبر فيكون المعنى
سمعت ما ورد من القول
باستحقاق الثنتين فأكثر
للثنتين سمعا والله أعلم ثم
ذكر الثاني بقوله (وهو)
أي الفرض المذكور وهو
الثان (كذلك لبنات
الابن) اثنتين فأكثر قياسا
على البنات (فافهم) أي
اعلم (مقال) أي قولي هذا
(فهم صافي الذهن) أي
خالصه من كدورات
الشكوك والاهام

مقحمة فتكون الآية دالة على حكم البنتين وعلى أن فيها تقدما وتأخيرا وحذفا والاصل
اثنتين ففوق تكون دالة على حكم البنتين فما زاد ولا حاجة للقياس فتدبر (قوله وفي
البنتين) أي ودليل الاجماع في البنتين وقوله القياس على الاختين أي بالطريق الأولى
فهو قياس أولي لان البنتين أقرب من الاختين فمفهوم الآية معطل لهذا القياس
ولقضائه صلى الله عليه وسلم لبنتي سعد بالثنتين كما مر فان قيل حيث وردانه صلى الله عليه
وسلم قضى للبنتين ثالثين فلا حاجة للقياس لوجود النص أجيب بان هذا الخبر لم يبلغ
ابن عباس فلا يحتاج به عليه (قوله وهذا) أي قياس البنتين على الاختين وقوله من
أحسن الاجوبة عن شبهة ابن عباس ومنها أيضا ان في الآية تقدما وتأخيرا وحذفا
والاصل اثنتين ففوق ومنها أن لفظة فوق صالحة على حذف فاضربوا فوق الاعناق وتعقب
هذا بان الاسماء لا يجوززادتها في كلام العرب لغيره في ما بالك بافصح الكلام وقوله
ان سمعت عنه فيه اشارة الى أنها لم تصح عنه كما تقدم التصريح به في كلامه وقوله وهي أي
شبهة ابن عباس وقوله مفهوم قوله تعالى فوق اثنتين أي وهو أن الثنتين لهما النصف
وقد علمت أن المفهوم معطل (قوله فائدة) أي هذه فائدة وهي متعلقة بقوله سمعا (قوله
لانه بدل من اللفظ بفعله) أي لان المصدر عوض عن اللفظ بفعله وقوله والمحذوف عامله
وجوبا قسما أي من المصدر لا تأتي بدلا من اللفظ بفعله والافا مصدر المحذوف عامله
وجوبا كثير (قوله واقع في الطلب) وهو قياس ولا فرق في الطلب بين أن يكون أمرا
كقوله تعالى فاضرب الرقاب أي فاضربوا أو نهي كقولهم لا تعودوا أي لا تقعدا أو دعاء كقولك
سعي أي سقاه الله أو استغفها كقوله أتوانيا وقد جد قراؤك وقوله وواقع في الخبر وهو
سماعي لا قياسي كما قاله الدماميني كقولهم عندئذ كرا للنعمة جدا وشكرا لا كفرا
وعند الامتنال سمعا وطاعة (قوله فيجوز أن يكون الخ) تفرع على قوله والمحذوف
عامله وجوبا قسما وقوله فيكون المعنى الخ تفرع على التفرع الذي قبله (قوله
ويجوز أن يكون الخ) فيه مع بعده انه سماعي يحفظ ولا يقاس عليه فالمتعين أن يكون
واقعا في الطلب ولا يقال ان سمعا من جملة ما سمع لانا نقول المسموع سمعا وطاعة معالا
سمعا فقط كما وقع لناظم وقد جرت هذه الامور مجرى الامثال فلا تغبر عما وردت عليه
(قوله فيكون المعنى سمعت ما ورد الخ) أي فيكون المعنى على هذا الاحتمال سمعت من
العلماء ما ورد الخ وقد علمت ما فيه (قوله وهو) أفرد الضمير باعتبار كون الثنتين فرضا كما
أشار اليه الشرح بقوله أي الفرض المذكور فهو توجيه لا أفراد الضمير وقوله كذلك
أي مثل كونه للبنات وقوله لبنات الابن أي ما زاد على واحدة مثل ما ذكره في البنات كما
أشار اليه الشرح بقوله اثنتين فأكثر وقوله قياسا على البنات أي لان بنت الابن كالبنات
كما مر (قوله فافهم) أي تأملها المخاطب وقوله أي اعلم تفسير لقوله افهم وقوله مقال
مصدر ميمي بمعنى قولي كما ذكره الشرح بقوله أي قولي هذا أي المذكور وقوله فهم
صافي الذهن أي مثل فهم انسان صافي الذهن فهو على حذف مضاف وموصوف وقوله
أي خالصه نفسه صافي الذهن وقوله من كدورات الشكوك والاهام أي من كدورات

هي الشكوك والالوهام فالإضافة للبيان أو من الشكوك والالوهام الشبهة بالكدرات
 فالإضافة من إضافة المشبهة به للشبهة وفي كلامه حذف الواو مع ما عطف أي والظنون
 أو يقال المراد بالشكوك والالوهام ما قابل اليقين فيشمل الظنون (قوله والذهن الفطنة)
 أي لغة فهذا معنى لغوي والفطنة قوة للنفس معدة لاكتساب الأراء وهي مرادفة للذكاء
 بالذال المحجمة وضدها البلادة وقوله والمراد هنا العقل ويصح هنا المعنى الأول أيضا فلا داعي
 إلى صرفه عن أصله معناه إلى هذا المراد والحق في تفسير العقل أنه نور روحاني به تدرك
 النفس العلوم الضرورية والنظرية والراجح أن محله القلب وله شعاع متصل بالدماغ
 وقيل محله الدماغ وهو اختبار أصحاب أي حنيفة (قوله ويقال ذهن الخ) أي فيكون
 الذهن بمعنى المحفظ فهذه الإشارة لعني آخر للذهن وقوله حفظ قلبه ما أودعه أي من
 الممارف والأسرار (قوله وهو) أفرد الضمير لما تقدم وقد أشار له الشرح بقوله أي
 الفرض المذكور فهو توجيهه لأفراد الضمير كما مر في نظيره وقوله للاختين أي مفروض
 للاختين وقوله شقبةتين أولاب أي لا لام فقط وقوله كما صرح به أي في قوله هذا إذا
 كن الخ وقوله فما يزيد عن ثنتين أي فلما يزيد عنهما وقوله وكذا لا حاجة إليه مع
 المكاف الأن يجعل للتأكيد (قوله قضى به) أي حكم به وقوله أي بما ذكر تفسير لقوله
 به وقوله من فرض الثلثين بيان لما ذكر وقوله مطلقا أي عن التقيد بصنف مخصوص
 فيكون راجعا للأصناف الأربعة وقوله أولالاختين فأكثر أي أو فرضه للاختين فأكثر
 وقوله وهو المتبادر أي لتوسط قوله قضى به الخ بين حكم الاختين وبين قوله هذا إذا كن
 الخ فكل منهما مائة لمق بالاختين فيكون ما توسطهما كذلك (قوله أي افتواه) تفسير لقضى
 به الأحرار والعبيد كما فسروا علفتها تبنوا وما باردا بآلاتها تبنوا وما باردوا ويحتمل أنه تقدير
 أعمال يناسب العبيد كما قدروا في المثال المذكور وسقيتها فكل كلام المصنف على حد عاقتها
 تبنوا وما باردا وقوله فان العبد لا يكون قاضيا تعاملا للتفسير المذكور وهذا على حل القضاء
 على القضاء الاصطلاحي ولأنه على القضاء اللغوي فلا حاجة لذلك (قوله ومرا دة)
 أي بقوله قضى به الأحرار والعبيد وقوله أن ذلك أي ما ذكر من فرض الثلثين مطلقا
 أولالاختين فأكثر (قوله ولما كان اطلاق الاختين الخ) دخول على كلام المصنف وأشار
 بهذا الدخول إلى أن قوله هذا الخ تقيد لاطلاق الاختين قهه وقوله صرح جواب لما
 وقوله بأن المراد الخ البقاء هنا للعددية وفي قوله بقوله للظرفية فهي بمعنى في فلا يلزم
 المحذور المشهور (قوله هذا الخ) قد عرفت أنه تقيد لاطلاق الاختين قبله وقوله أي
 ما ذكره تفسير لاسم الإشارة وقوله أي الأخوات بنفسه بضمير النسوة وقوله وهن
 الشقيقات أي والأخوات لام وأب الأخوات الشقيقات (قوله فاحكم) أي إذا علمت ذلك
 فاحكم وقوله به هذا المحكم المذكور أي وهو كون الثلثين للاختين الشقبةتين أولاب أو
 كونها للأصناف الأربعة وقوله تصب مجزوم في جواب الأمر وكسرت بأو لجهة النظم
 والعامل فيه لفظ الأمر أو أداة شرط مقدرة والأصل أن تحكم به هذا تصب وقوله من
 الصواب أي مأخوذ من الصواب للناس به بينه ما في المسألة والمعنى وقوله ضد الخطأ فهو

والذهن الفطنة والمراد هنا
 العقل ويقال ذهن بالضم
 ذهانة حفظ قلبه ما أودعه
 وذكر له ثنتين الثالث والرابع
 بقوله (وهو) أي الفرض
 المذكور وهو الثلثان
 (للاختين) شقبةتين أولاب
 كما صرح به (فما يزيد)
 عن ثنتين كذلك وأربع
 وهكذا (قضى به) أي بما
 ذكرته من فرض الثلثين
 مطابقا لأولالاختين فأكثر
 وهو المتبادر (الأحرار
 والعبيد) أي افتواه فان
 العبد لا يكون قاضيا ومراده
 أن ذلك أمر مجمع عليه
 ولما كان اطلاق الاختين
 شاملا للاختين من الأم
 صرح بأن المراد الأخوات
 لا بغير أولاب لا لام بقوله
 (هذا) أي ما ذكرته من
 فرض الثلثين للاختين
 فأكثر (إذا كن) أي
 الأخوات (لام وأب) وهن
 الشقيقات (أولاب) فقط
 لا لام فقط (فاحكم) وفي بعض
 النسخ فاعمل (بهذا) أي
 المحكم المذكور (تصيب)

موافقة الواقع لان الخطأ مخالفة الواقع وقوله وهو أى الصواب وقوله من قوله -م أى
 مأخوذ من قولهم وقوله صاب السهم أشار به الى انه يستعمل مجردا من الهمزة وقوله
 صوبا وصوبا أشار به الى انه يستعمل واويا ويائيا وقوله وأصاب أشار به الى انه يستعمل
 بالهمزة كما يستعمل مجردا منها وقوله وقع بالرمية تفسيرا لكل من صاب وأصاب والرمية
 كقضية بمعنى رمية وهي ما يرمى من الحيوان أو غيره بالسهم وقال في المختار الرمية الصبيد
 يرمى يقال بثبت الرمية الارنباء وقوله والصحاب الموضع أى وأصاب الصحاب الموضع
 وقوله أوقعه أى أوقع عليه المطر وفي بعض النسخ أمطره (قوله فائدة) أى هذه فائدة
 تتعاق بالمقام (قوله لا بد من اشتراط عدم المعصب الخ) فلو كان هناك معصب لم يرثن
 الثلثين بل يعصبون وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاولاد الخ فلو كان هناك ولد واحد
 كان أو أكثر ذكرًا كان أو أنثى لم يرث بنات الابن الثلثين بل يحجب بالذكور وكذلك البنات لان
 كان معهن معصباهن فيعصبهن وقوله وفي ارث الاخوات أى الاشقاء اولاد وقوله
 كذلك أى للثلثين وقوله ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء الخ فلو كان هناك شقيق واحد
 كان أو أكثر ذكرًا كان أو أنثى لم يرث الاخوات الابن الثلثين بل يحجب بالذكور كذلك
 بالشقيقة لان كان معهن من يعصبهن وقوله وكل ذلك معلوم أى فلا حاجة الى
 التصريح به لكنه نبه عليه لئلا يغفل عنه (قوله وضابط أصحاب الثلثين أن تقول الخ)
 هذا الضابط يشمل الاصناف الاربعة المذكورة في المتن وقوله اثنتين قبيد أول وقوله
 متساويتين قبيدات وقوله من يرث النصف قبيد ثالث وسبب كرمنا خرج بالقيدين الاولين
 ونخرج بالقيدين الثالث الاختان لام وقوله وهى أى العبارة المذكورة وقوله الزوج أى
 فانه وان كان من يرث النصف لكنه واحد فلا يرث الثلثين وقوله مثل بنت وأخت أى
 فانه ما وان كانتا من يرث النصف لكنهما ليستا متساويتين بل احدهما بنت فلها
 النصف والاخرى أخت لغير أم فلها الباقي لكونها عصبة مع الغير (قوله ولا يتصور
 اجتماع صنفين لكل منهما الثلثان) أى لانه لو اجتمع بنات وبنات ابن مثلا فالثلثان
 للبنات وقوله انتهى أى كلام الشيخ زكريا (قوله والثلث) بسكون اللام وقوله فرض
 اثنتين أخذ الشارح من كلام المصنف بعد كما تقدم مرارا * (تنبيه) * لا يتصور اجتماع
 صنفين لكل منهما الثلث كما في الأولوة (قوله فرض الام) أى مفروض للام وقوله
 بشرطين عدمين الشرط الاول عدم الولد وولد الابن والشرط الثاني عدم عدم الاخوة
 و يعلم من ذلك أن عدم ولد الابن من ثمة الشرط الاول كما يشير اليه الشارح وليس شرطا
 مستقلا فتكون الشروط ثلاثة كما قد يتوهم من صنيع المصنف حيث أنقوله ولا ابن
 ابن معها أو بنته عن قوله ولا من الاخوة الخ وأجاب الشارح عن ذلك في الدخول الآتي
 (قوله أحدهما أن تكون الخ) أى أحدا الشرطين كونها الخ وكان الاولى حذف الـكون
 لانه أمر ثانوي لا عديمي لانه حال فينا في ما قبله وكذا يقال فيما بعده وقوله حيث لا ولد أى
 بقيد عدم الولد فالجملة حثمة تقيد وخبر لا محذوف تقيد بـموجود وقوله ذكرًا كان
 أو أنثى تعميم في الولد وكذلك قوله واحدًا كان أو متعددا وقوله ولا ولد ابن أشار به الى انه

من الصواب ضد الخطأ وهو
 مأخوذ من قوله -م صاب
 السهم صوبا وصوبا وأصاب
 وقع بالرمية والصحاب
 الموضع أوقعه * (فائدة) *
 لا بد من اشتراط عدم
 المعصب في ارث هؤلاء الاناث
 الثلثين ولا بد من اشتراط
 عدم الاولاد في ارث بنات
 الابن الثلثين وفي ارث
 الاخوات كذلك ولا بد
 من اشتراط عدم الاشقاء
 في ارث الاخوات للاب
 الثلثين وكل ذلك معلوم
 وضابط أصحاب الثلثين أن
 تقول الثلثان فرض اثنتين
 متساويتين فأكثر من يرث
 النصف وهى عبارة ابن
 الهائم رحمه الله قال الشيخ
 زكريا رحمه الله ونخرج بقوله
 اثنتين الزوج وبقوله
 متساويتين مثل بنت
 وأخت لغير أم ولا يتصور
 اجتماع صنفين لكل
 منهما الثلثان انتهى
 (والثلث) فرض اثنتين
 أحدهما ذكره بقوله (فرض
 الام) بشرطين عدمين
 أحدهما أن تكون (حيث
 لا ولد) ذكرًا كان أو أنثى
 واحدا كان أو متعددا ولا
 ولد ابن كما سيذكره قريبا

من ثمة الشرط الاول كما مر التنبيه عليه وقوله كما سيذكره قريبا وسأبقى الاعتذار عن تأخيرها في الدخول كما علمت (قوله وثانيهما أن تكون حيث الخ) قد علمت أن الاولى حذف الكون لاسم وقوله لامن الاخوة جمع أي لاجمع من الاخوة موجود وقوله اثنتان أو أكثر تعميم في الجمع وقوله كما أشار الى ذلك أي كما أشار المصنف لهذا التعميم وقوله بقوله ذو عدد أي صاحب عدد بحيث يدل عليه بالعدد بأن يقال اثنتان ثلاثة وهكذا وقوله فان العدد الخ تعليل للإشارة الى ما ذكره بقوله ذو عدد وقوله حقيقة أقله اثنتان فلا يطلق العدد على الواحد لا يحراز من تسمية الجزء باسم كله لتركيب العدد منه وحقيقة العدد ما سواي نصف مجموع حاشيته القرينتين أو البعيدتين على السواء وذلك كسنة لأنه يساوي نصف مجموع حاشيته القرينتين على السواء وهما خمسة وسبعة فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة وسأوى أيضا نصف مجموع حاشيته البعيدتين على السواء كأربعة وثمانية فان مجموعهما اثنا عشر ونصفهما ستة وان شئت نأت حقيقة العدد الكثرة المجتمعة من الاتحاد (قوله فليس الجمع الخ) تفريع على قوله اثنتان أو أكثر وقوله من أن أقله ثلاثة بيان لحقيقة وعلم من ذلك ان إطلاقه على الاثنين محراز وقوله ووضع ذلك أي أن المراد اثنتان أو أكثر وقوله كائنين أخوين هذه صورة وقوله أو ثنتين أخنتين هذه صورة وقوله كور أو الاناث وأولئك كور أو الاناث أي مع ذلك صورتان الاولى ذكر واثنتان الثانية أنثى وذكر أن وقوله أو الخنثى المنفردين وهذه صورة وهي ثلاث خنثى وقوله أو مع الذكور أي أو خنثى مع الذكور ونصت ذلك صورتان الاولى خنثى وذكر أن الثانية ذكر وخنثى وقوله أو الاناث أي أو خنثى مع الاناث ونصت ذلك صورتان الاولى خنثى واثنتان الثانية أنثى وخنثى وقوله أو معهما أي أو خنثى مع الذكور والاناث وهذه صورة وهي خنثى وذكر أنثى فتلخص أن تحت قوله أو ثلاث عشر صور وقوله وذلك كله أي ما ذكر من قوله كائنين أو ثنتين الخ وقوله معنى قوله حكم الذكور فيه كالاناث أي حكم الذكور من الاخوة في الجمع المذكر كحكم الاناث فالضمير راجع للجمع لانه المحذوف عنه خلافا لمن رجع له لعدد و مراده الذكور والاناث ولو احتمل لا فينضم الي الخنثى وحكمه ان كلا ينضم الالم من الثالث الى السادس (قوله ولا فرق في الاخوة الخ) اذا عتبرت ذلك مع ما تقدم ترديد الصور وسيأتى ان جعلتها خمس وأربعون صورة وقوله كونهم أشقاء أي وحدهم وقوله أولاب أي وحدهم وقوله أولام أي وحدهم وقوله أو مختلفين أي بان كان بعضهم أشقاء وبعضهم أولاب أو كان بعضهم أولاب وبعضهم أولام وقوله ولا بين كونهم وازنين أو محبوبيين أي ولا فرق بين كون الاخوة وازنين أو محبوبيين فالاول كالمومات عن أم واخوة فانهم وازنون والثاني كالمومات عن أم وجد واخوة لام وقوله أو بعضهم عطف على الضمير في المحبوبيين الواقع نائب فاعل ومثال محبب البعض

(و) ثانيهما أن تكون حيث (لامن الاخوة جمع) اثنتان فأكثر كما أشار الى ذلك بقوله (ذو عدد) فان العدد حقيقة أقله اثنتان فليس الجمع على حقيقة فقه من أن أقله ثلاثة ووضع ذلك بقوله (كائنين) أخوين (أو ثنتين) أخنتين وكذلك أخ وأخت (أو ثلاث) من الاخوة الذكور والاناث أو الذكور والاناث المنفردين أو مع الذكور أو الاناث أو معهما وذلك كله معنى قوله (حكم الذكور فيه كالاناث) ولا فرق في الاخوة بين كونهم أشقاء أو أولاب أو أولام أو مختلفين ولا بين كونهم وازنين أو محبوبيين أو بعضهم محبب شخص والمحبوب بالوصف من الاولاد والاخوة وجوده

ما لو مات عن أم ووجد وأخت شقيقة وأخت لام فإن الأخت لام محبوبة بالجد دون الأخت
 الشقيقة وقوله يجب شخص راجع لقوله أو محبوبيهم أو بعضهم وهو من إضافة
 المصدر لفاعله فلا يتجوزون الأم إذا كانوا محبوبيهم أو بعضهم إلا إذا كانوا محبوبيهم
 بالشخص بخلاف ما إذا كانوا محبوبيهم بالوصف كأن كانوا قاتلين أو أرقاء وقوله
 والمحجوب بالوصف الخ أي لأن المحجوب بالوصف الخ فهو تعليل لما قبله لأن الواو قد تأتي
 للتعليل وقوله من الأولاد والأخوة الأولى أن يقول من الأخوة وكذا من الأولاد لأن
 الكلام في الأخوة (قوله والاصل في ذلك) أي الدليل على ذلك أي أدت الأم الثالث
 بالشرطين المذكورين وقوله فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا منه الثلث أي ولا يسه الباقى
 وأفادت هذه الآية اشتراط عدم الولد ولم تفد اشتراط عدم الأخوة فلذلك احتيج لتضييعة
 مفهوم قوله تعالى فإن كان له أخوة فلا منه السدس كما أشار إليه الشارح بقوله مع مفهوم
 قوله تعالى فإن كان له أخوة فلا منه السدس فإن مفهومه أن أخذها الثلث مشروط بعدم
 الأخوة وقوله تعالى في الآية الأولى وورثه أبواه مشروط بأنه لا وارث له سواه ما قلنا معنى
 وورثه أبواه فقط وحديثنا في ما قلناه الجور في الغراوي من أن لها ثلث الباقي كما
 سألنا في لانه وورث فهم ما مع الأبوين الزوج أو الزوجة فإقاله الجمهور ملائم للقرآن لا يخالف
 له والمراد من الأبوين الأب والأم ففيه تعليل الأب لشرفه (قوله ولما كان أولاد الابن الخ)
 دخول على كلام المصنف وقوله أرنا وحبنا أي من جهة الارث والمحج أوفى الارث
 والمحج وقوله ذكرهم جواب لما وقوله مؤنوا لهم الخ أي حال كونه مؤنوا لهم الخ
 وقوله لأن اشتراط عدم الأخوة الخ أشار بذلك إلى الاعتذار عن تأخير أولاد الابن عن
 الأخوة مع أن عدم ولد الابن من تمة الشرط الأول كما مر وحاصل الاعتذار أن اشتراط
 عدم الأخوة ثابت بالنص واشتراط عدم ولد الابن ثابت بالقياس على الأولاد وما كان ثابتا
 بالنص مقدم على ما كان ثابتا بالقياس (قوله فقال) عطف على ذكرهم (قوله ولا ابن
 ابن) بائنا همزة ابن الثاني للضرورة وقوله واحدا كان أو أكثر تعميم في ابن الابن
 وأشار به إلى أن الإضافة للعنس الصادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال في قوله أو بنته كما
 أشار إليه الشارح بقوله واحدة كانت أو أكثر (قوله ففرضها الثلث) أي إذا علمت ذلك
 ففرضها الثلث فالغاء فاء الفصيحة لأنها أفحكت عن شرط مقدر وقوله إن انتفى من ذكر
 أي ففرضها الثلث بخواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله والمراد من ذكر الولد والجمع من
 الأخوة وابن الابن وبنته لا خصوص ابن الابن وبنته كما هو قضية قوله قياسا الخ (قوله كما
 يثبت بهذه العبارات) أي مثل ما يثبت في هذه العبارات من أن فرضها الثلث إن انتفى من
 ذكر (قوله قياسا على الأولاد) أي قياسا لابن الابن وبنته على الأولاد وقضية ذلك أن
 قوله ففرضها الثلث كما يثبت به مرتبط بقوله ولا ابن ابن معها الخ فقط وليس كذلك كما
 تقدمت الإشارة إليه وقوله كما أشرت إليه أي في الدخول حيث قال بخلاف أولاد الابن
 فيما القياس (قوله وروى عن ابن عباس الخ) كان الأولى تقديم ذلك على قوله ولا ابن ابن
 معها الخ لانه متعلق بالأخوة وكذا يقال في قوله وروى عن معاذ الخ وقوله أنه قال لا يردّها

كما عدم والاصل في ذلك
 قوله تعالى فإن لم يكن له
 ولد وورثه أبواه فلا منه
 الثلث مع مفهوم قوله تعالى
 فإن كان أخوة فلا منه
 السدس ولما كان أولاد
 الابن كالأولاد أرنا وحبنا
 ذكرهم مؤنوا لهم من
 الأخوة لأن اشتراط عدم
 الأخوة في أرثها الثلث
 بالنص بخلاف أولاد الابن
 فيما القياس فقال (ولا ابن
 ابن) واحدا كان أو أكثر
 (معها) أي الأم (أو بنته)
 أي بنت الابن واحدة
 كانت أو أكثر (ففرضها
 الثلث) أي إن انتفى من
 ذكر (كما يثبت) به هذه
 العبارات قياسا على الأولاد
 كما أشرت إليه وروى عن
 ابن عباس رضي الله عنهما
 أنه قال لا يردّها من الثلث
 إلا ثلاثة من الأخوة نظاهر
 قوله تعالى فإن كان له أخوة

عن الثلث الاثلاثة وهو ناظر في ذلك لسكون اخوة في الآية جمعاً وأقل الجمع ثلاثة وروى عنه أنه قال لعثمان لم صار الاخوان يردان الام من الثلث الى السدس وانما قال الله فان كان له اخوة والاخوان في لسان قومك ليسا باخوة فقال لا استطع أن أرد قضاء قضى قبلي ومضى في الامصار وقوله لظاهر قوله تعالى الخ انما قال لظاهر لاحتمال أن يراد بالجمع ما يشمل الاثنين وقوله وأقل الجمع ثلاثة من تمة التعليل (قوله وروى عن معاذ الخ) قد علمت أن الأولى تقدم على قوله ولا ابن ابن معها الخ وقوله أنه قال لا يرد هاهنا عن الثلث الا الاخوة الخ وهو ناظر في ذلك لسكون الاخوة في الآية لذلك كور فقط أو مع الاناث على سبيل التغليب دون الاناث المخلص وهما ذا غير ما نظر اليه ابن عباس كما لا يخفى وقوله وأما الاخوات الصنف أي المخلص وقوله فلا يرد دهنه للسدس عنده أي فلا ترد الاخوات المخلص الام عن الثلث للسدس عنده معاذ وقوله لان اخوة الخ علة لقوله فلا يرد دهنه الخ وقوله والاناث المخلص الخ بخلاف غير المخلص فانهم يدخلان تبعاً وقوله ولا يدخلان في ذلك أي لا يدخلان في الاخوة استقلاً لا (قوله والجمع وور على خلافهما) أي خلاف ابن عباس ومعاذ فيقولون بأنه يرد هاهنا عن الثلث للسدس اثنتان أو ثلثان كما تقدم ويرد هاهنا له أيضا الاناث المخلص (قوله وجوابهما مذ كور في المطولات) بخواب ابن عباس ان الجمع يطلق على اثنين بل هو أقل الجمع عندهم وقد أجمع التابعون بعد ابن عباس على حجبها ثنتين والاجماع المنعقد بعد الخلاف حجة على الاصح وجواب معاذ أن المراد ما يشمل الاخوة والاخوات لكن غلب في اللفظ حكم التذكير فهو صادق بالذكور فقط وبالاناث فقط وبهما معا وحديث مذ فتجب الام بالاناث المخلص عن الثلث للسدس أفاده في الأصولية عن شرح الترتيب (قوله ولما كانت الام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وليس هناك الخ أي والمحال أنه ليس هناك الخ فالجمله حالبة وقوله في مسئلتين متعلق بقوله لا ترد الثلث وقوله تسميان بالغراوين أي أشهرتهما كالذكور كالبغريتين لان الام غرت فيهما باللفظ الثلث وهو اما سدس أو ربع وقوله وبالعمريتين أي وتسميان بالعمريتين لقضاء عمر بن الخطاب فيهما بذلك وتسميان أيضا بالغريتين وقوله ذكرهما جواب لما وقوله مقدمهما لما أي حال كونه مقدمهما لما وقوله لان ذلك أي عدم ارتباط الثلث في المسئلتين المذكورتين وهو تعليل لقوله مقدم الخ وقوله مع عدم من ذكر أي من الولد وولد الابن والعهد من الاخوة وقوله فقال عطف على ذكرهما (قوله وان يكن) مضارع كان التامة كما أشار اليه الشارح بقوله أي يوجد وقوله زوج وأم وأب فقط أي دون غيرهم فصورة المسئلة أن تموت الزوجة عن زوجها وأماها وأبيها فلزوج النصف وللأم ثلث المتبقى وللأب الباقي كما سيذكره الشارح والمسئلة من ستة لان فيها نصفاً وثلث الباقي والخارج من ضرب اثنين اللذين هما خارج النصف في ثلاثة التي هي مخرج الثلث ستة فأصلها بالاتفاق ستة ومن زعم من المصنفين ان فيها قولاً آخر بأن أصلها اثنتان وتصح من ستة فقد وههم كما في الأصولية عن شرح كشف الغوامض (قوله فثلث الباقي بعد فرض الزوج) أي وهو في الحقيقة سدس كما سيذكره الشرح فان فرض النصف وهو ثلاثة

وأقل الجمع ثلاثة وروى عن معاذ رضي الله عنه أنه قال لا يرد هاهنا عن الثلث الا الاخوة المذكور أو المذكور مع الاناث وأما الاخوات الصنف فلا يرد دهنه للسدس عنده لان الاخوة جمع ذكور والاناث المخلص لا يدخلن في ذلك والجمع وور على خلافهما وجوابهما مذ كور في المطولات ولما كانت الام قد لا ترد الثلث وليس هناك كفرع وارث ولا عدد من الاخوة والاخوات في مسئلتين تسميان بالغراوين وبالعمريتين ذكرهما مقدمهما على النصف الثاني من يرث الثلث لان ذلك من جملة أحوال الام مع عدم من ذكر فقال (وان يكن) أي يوجد (زوج وأم وأب) فقط في فرضية (فثلث الباقي) بعد فرض الزوج (لها) أي الام ثابت

وثالث الباقي بعده واحدا إذا الباقي بعد فرض الزوج ثلاثة وثلاثين واحدا وقوله مرتب أي
رتبه الشارع بمعنى أمته وبنده (قوله وهذه إحدى الغراوين) والميت في هذه هو الزوجة
والوارث فيها هو الزوج وقوله والثانية الخ والميت فيها هو الزوج والوارث فيها هو الزوجة
فهى على العكس مما قبلها (قوله وهكذا الخ) أى والأمثلة هذا فى أن لا لزم ثلث الباقي
إذا كان الأب والأم مع زوجة وقوله للام ثلث الباقي تفسير للتشبيه ولوجه له وجه الشبه
كما قرئناه لكان أظهر وقوله بعد فرض الزوجة أى الذى هو الربع وثلث الباقي بعده
واحد وهو فى الحقيقة ربع كما سيذكره الشارح واعلم أن ما تأخذ الام فى المسئلتين
بالفرض لا بالنصيب خلافا لما أورده الصبيدلى فى شرح المختصر من أنها تأخذ فى
المسئلة بالنصيب بالأب كما فى الأولوة (قوله إذا كان الأب والأم مع زوجة) فصورة
المسئلة أن يموت الزوج عن أبه وأمه وزوجته فلا زوجة الربع وللأم ثلث الباقي وللأب
الباقي كما سيذكره الشرح والمسئلة من أربعة مخارج الربع فلا زوجة الربع واحد وللأم
ثلث الباقي واحد وهو ربع فى الحقيقة وللأب الباقي وهو ثلثان وفى هذه الصورة قد
اجتمع الربع مع مثله فتكون مستثناة من قولهم لا يمكن اجتماع اثنين فرض كل منهما
الربع (قوله فصاعدا) أى مرتفعاً فصاعداً اسم فاعل من صعد إذا ارتفع وهو حال من
محذوف والعامل فيه محذوف أيضاً والتقدير فذهب العدد حال كونه صاعداً ولا يجوز
ذكر هذا الفعل بجزئان تلك الحال تجري الأمثال فلا تغير عما وردت عليه فانها لم تسمع إلا مع
حذف عاملها أفاده المحقق الأمر (قوله أى فذهب عددها) أى عدد الزوجة بمعنى
الجنس وقوله الى حالة الصعود حل معنى والا فالحال بمعنى فى لا بمعنى الى وقوله فهو منصوب
الخ تغير ربع على ذكر الحالة فى المحل وقوله بالحالة أى بسبب كونه حالاً وقوله من
العدد أى المحذوف مع فعله والتقدير فذهب العدد صاعداً وقوله ولا يجوز فيه غير
النصيب أى فلا يجوز أن يقال فصاعداً بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف مثلاً وذلك لما
علمت من أنها جرت مجرى الأمثال فلا تغير عما وردت عليه وقوله ولا يستعمل إلا بالفاء
أوبىن وهما عاطفان على محذوف أى حصل كذا فذهب العدد الخ أو ثم ذهب العدد الخ
وقد يكون على مذكور نحو تصدقت بدينهم فصاعداً وقوله عن ابن سيدة يسكون المساء
وصلا ووقفاً كما تقدم التنبيه عليه (قوله فلا تمكن الخ) أى إذا علمت ما ذكر فلا تمكن الخ
وقوله قاعداً أى غير مجتهد * (قائدة) * روى أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال متعلم كسلان أى غير مجتهد فى طلب العلم أفضل عند الله من سبع مائة
عابد مجتهد وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من الذنوب ذنوباً لا يغفرها صلاة ولا
صيام ولا حج ولا جهاد الا اللهم فى طلب العلم وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم
وأدركه كان له كفسلان من الاجر وان لم يدركه كان له كفل من الاجر وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من كانت همته فى طلب العلم سعى فى السماء نديماً وكتب الله له بكل
شجرة على جسده ثواب نبي وكائنما أعتق بكل قدم رقبة وبني الله له بكل عرق فى جسده
مدينة فى الجنة ويدخل مع النبيين بغير حساب اه برماوى (قوله بل شهر الخ) اضرب

(مرتب) وهذه هي إحدى
الغراوين والثانية ذكرها
بقوله (وهكذا) للام ثلث
الباقي بعد فرض الزوجة
إذا كان الأب والأم (مع
زوجة فصاعداً) أى
فذهب عددها الى حالة
الصعود على الواحد الى
أربع فهو منصوب بالحالة
من العدد ولا يجوز فيه غير
النصيب ولا يستعمل إلا
بالفاء أو بىن نقله الشيخ
ذكر ابن سيدة (فلا
تمكن عن العلوم قاعداً)
بل شهر لها عن سبعة المجتهد

انتقالى عما قبله وقوله لما أى للعلوم وقوله عن ساعد المجتد والاجتهاد فيه استعارة
بالسكينة وتخيل فشبه المجتد والاجتهاد بانسان ذى ساعد تشبها مضمر فى النفس وطوى
لفظ المشبه به ورعر الىه بشئ من لوازمه وهو الساعد فاثباته تخيل وشهر ترشيح والغرض
من ذلك المبحث على الاهتمام بالعلوم وادامة الاشتغال بها والتجذب بكمسرح الجيم بمعنى الاجتهاد
فعطفه عليه من قبل عطف التفسير ويطاق أيضا على ضد الهزل وأما بالفتح فهو من النسب
معروف وأما بالضم فهو الرجل العظيم وقوله وقم على قدم العناية والسداد فيه استعارة
بالسكينة وتخيل أيضا فشبه العناية والسداد بانسان ذى قدم تشبها مضمر فى النفس
وطوى لفظ المشبه به ورعر الىه بشئ من لوازمه وهو القدم فاثباته تخيل وقم ترشيح
والغرض من ذلك المبحث على الاهتمام بالعلوم وادامة الاشتغال بها كما مر فى الذى قبله
والعناية بالاهتمام والسداد الصواب وقوله فان ذلك أى ما ذكر من التثمين عن ساعد
المجتد والاجتهاد والقيام على قدم العناية والسداد وقوله من سبيل الرشاد أى من
الطريق الموصلى للاهتمام فالتسبيل بمعنى الطريق والرشاد بمعنى الاهتداء (قوله فى
زوج الخ) أى اذا اردت بيان ما للكل من الورثة فى المسئلةين فأقول لك فى زوج الخ وقد
عرفت ان المسئلة الاولى من ستة لان فيها نصفان ثلث الباقي والخارج من ضرب اثنين
الذين هما مخرج النصف فى ثلاثة التى هى مخرج الثلث ستة وان المسئلة الثانية من
أربعة مخرج الربع لانه بعد اخراج الربع من مخرجه يبقى ثلاثة وهى منقصة على مخرج
ثلث الباقي وحينئذ فامخرج الجميع لها هو مخرج الربع فيكون هو أصل المسئلة كما
سأنى (قوله للزوج النصف) أى وهو ثلاثة وقوله وللأم ثلث الباقي أى وهو واحد
وقوله وهو فى الحقيقة سدس أى لانه واحد من ستة لكنهم عبروا عنه بثلث الباقي تأديبا
مع لفظ القرآن كما سيذكره وقوله وللأب الباقي أى وهو اثنان (قوله فى زوج الخ)
هذه هى المسئلة الثمانية وقوله للزوجة الربع أى وهو واحد وقوله وللأم ثلث الباقي أى
وهو واحد وقوله وهو فى الحقيقة ربع أى لانه واحد من أربعة لكنهم عبروا عنه بثلث
الباقي تأديبا مع لفظ القرآن كما سيذكره الشارح وقوله وللأب الباقي أى وهو اثنان
فلازم فى هذه المسئلة الأربع فرضا وقد اجتمع فيها رباعان ولذلك الغرض منهم فيها بقوله

قل لمن اتقن الفرائض فهما * أمسأمة لما الربع فرض

* لا بعول ولا برد وليست * زوجة الميت هل بذلك تنقضوا

ثم قل لى رباعان فى أى ارث * ناستان وما لذلك نقض

(قوله وأبى لفظ الثلث فى فرض الأم) أى دون معناه فانه ليس بثلث حقيقة وقوله وان
كان فى الحقيقة سدسا أو ربعا أى والحال انه فى الحقيقة سدس فى الصورة الاولى وربع فى
الثانية وقوله كما قلنا راجع لقوله وان كان فى الحقيقة سدسا أو ربعا وقوله تأديبا مع
القرآن أى حيث قال فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث وقد تقدم ان الآية
مشعرة بأنه لا وارث له سواههما فلا يخالفهما ما ذكره الجمهور فى الغراوين بل يلائمها (قوله
وهذا) أى ما ذكر من أن للازم فى المسئلةين المذكورتين ثلث الباقي وقوله ما قضى به عمر

والاجتهاد وقم له على قدم
العناية والسداد فان ذلك
من سبيل الرشاد فى زوج
وأم وأب للزوج النصف
والأم ثلث الباقي وهو فى
الحقيقة سدس وللأب
الباقي وفى زوجة وأم وأب
للزوجة الربع وللأم ثلث
الباقي وهو فى الحقيقة
ربع وللأب الباقي وأبى
لفظ الثلث فى فرض الأم
فى صورتين وان كان فى
الحقيقة سدسا أو ربعا كما
قلنا تأديبا مع القرآن وهذا
ما قضى به عمر بن الخطاب
رضى الله عنه ووافقه
الجمهور ومنهم الائمة الأربعة

أى حكم به وقوله ووافقهم الجمهور أى جمهور العلماء وقوله ومنهم أى من الجمهور (قوله وذلك لانا لو أعطينا الخ) أى وذلك ثابت لانا لو أعطينا الخ فذلك ممتدأ والخبر محذوف وهكذا نظير هذه العبارة (قوله أما تفضل الخ) أى لان الام تأخذ حجة ثلثين والاب يأخذ واحدا وقوله وأما أنه لا يفضل الخ أى لان المسئلة تكون حجة ثلثين اثني عشر لان فيها أربعاء وثلاثا لو أعطينا الام ثلثا كاملا فللزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة لو أعطيناه لها وللأب الباقي وهو خمسة فهو وان فضلها بنصف السدس لم يفضل عليها التفضيل المعهود وهو أن يعطى مائها وقوله مع ان الام والأب في درجة واحدة أى والاصيل أنه اذا اجتمع ذكر وانثى في درجة واحدة يكون للذكر ضعف ما للانثى واستشكل الامام ذاك بما اذا اجتمع مع الام والاخت والاخت للام فانه يسوى بين الذكرو الانثى فيها ما وأجيب بأن قولهم الاصل كذا لا ينساق في زوج بعض الافراد لدليل كما في اللؤلؤة (قوله وخالف ابن عباس الخ) أى خالف الجمهور وقوله لظاهر نص التفسير أن أى في قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تمهال الثلث وأجاب الجمهور عن الآية بما تقدم من أنها فيما اذا ورثه أبواه خاصة واحتج أيضا بخبر المحقق الفرائض بأهلها فسا بقى فلاولى رجل ذكر فيكون الباقي للأب كالمجد وأجاب الجمهور بأن عصوبة الأب غير متمحضة وخالف المجد لأنه في درجة الام والمجد أبعد درجة منها انتهى لؤلؤة تصرف (قوله ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج) أى لانه لو أعطيناها فيها الثلث كاملا لفضلت الأب ولان لم ينافى هذه المسئلة السدس وهو فرضها في الجملة وقوله وابن عباس في مسألة الزوجة أى ووافق ابن سيرين ابن عباس في مسألة الزوجة لانهم لا يفضل الأب بل فضلها هو بنصف السدس وقد عهدت المساواة بين الذكرو الانثى في أولاد الام فالفاضلة بشئ أولى ولانها لو أعطيت ثلث الباقي في هذه المسئلة لكان لها الربع وهي لا تترك قط فيكون لها الثلث لشبوتها لها بالنص وفيه أن قاعدة الباب اما مساواة الذكرو الانثى أو تفضيله علمها التفضيل المعهود وكلاهما مفقود في صورة الزوجة أفاده في اللؤلؤة عن شيخ الاسلام (قوله ثم رجع) أى المناظم وقوله بعد فراغه من أحوال الام الخ أى من كونها لها الثلث كاملا في غير مسألة الخ الغراوين وكونها لها ثلث الباقي فيها وقوله الى بيان متعاقب رجع وقوله وهو أى بقية من يرث الثلث وذكر الضمير باعتبار الخبر وقوله فقال عطف على رجع (قوله وهو لاثنتين) باثمتي الهمزة من اثنتين ان سكنت هاء هو فان ضمت فلا تثبت الهمزة وان شدد الرضى في شرح الشافعية للامام ابن الحاجب عن اثبات همزة اثنتين قوله

لى في محبة شهود أربع * وشهود كل قضية اثنان

خفقان قلب واضطراب جوارح * ونحول جسم واعتقال لسان

(قوله أى ذكرين) أى ولو احتملا لا فيشتمل الخنثيين وقوله وكذلك ذكر وانثى أى ولو احتملا في أحدهما فيشتمل الذكرو الخنثى ويشمل أيضا الانثى والخنثى (قوله من ولد الام) أى من جنس ولد الام وقوله فقط أى دون الأب وقوله وهم الاخوة للام أى وأولاد الام فقط هم الاخوة للام والمحكمة في كون أولاد الام يرثون الثلث تارة والسدس

وذلك لانا لو أعطينا الام الثلث كاملا لزم اما تفضل الام على الأب في صورة الزوج وأما أنه لا يفضل عليها التفضيل المعهود في صورة الزوجة مع ان الام والأب في درجة واحدة وخالف ابن عباس رضي الله عنهما وقال للام فيها الثلث كاملا لظاهر نص القرآن ووافق ابن سيرين الجمهور في مسألة الزوج وابن عباس في مسألة الزوجة ثم رجع بعد فراغه من أحوال الام عند عدم الفرع الوارث والعديد من الاخوة الى بيان بقية من يرث الثلث وهو الصنف الثاني فقال (وهو) أى الثلث (لاثنين) أى ذكرين (أو اثنتين) أى اثنتين وكذلك ذكر وانثى (من ولد الام) فقط وهم

أخرى أنهم يدلون باللام وهي ترتب الثالث تارة والسادس أخرى (قوله بغير من) أي حالة
كون ما ذكرتم ليس بغير من (قوله وهكذا) أي مثل هذا بين الشارح معنى التشبيه
المذكور بقوله يكون الثالث لهم وقوله ان كثروا أو زادوا أي فالثالث لهم فجواب الشرط
محذوف دل عليه ما قبله (قوله وأوهنا بمعنى الواو) إذا المتعاطفان مترادفان وإنما يعطف
بها المتباينان ويصح أن تكون على حقيقة تباحس من الزيادة على ما فوق السكتة كما قاله
المحقق الأثير (قوله والمقصود بالخ) أي على ما مشى عليه من أن أو بمعنى الواو ليكون
المتعاطفين مترادفين وعطف أحدهما مترادفين على الآخر يفيد التوكيد (قوله وكذا قوله
الخ) أي فالمقصود به التوكيد وقوله فسألهم فيما سواه زاد أي فليس للاخوة للام زيادة
فهماسوى الثالث وقوله لأنهم لا يستحقون الخ تعليل لقوله فسألهم الخ وقوله لقوله تعالى
فإن كانوا الخ تعليل للتعليل (قوله والزاد هو الطعام الخ) هذا في الأصل والمراد به هنا الشيء
الزائد فالمعنى ليس لهم شيء زائد فيما سواه (قوله وفي البيت جناس ناقص مطرف) الجناس
يكسر الجيم مصدرا جناس إذا وافق فهو موافقة الكلمة من ثمان كانت الموافقة في أنواع
الحروف واعدادها وهما تتفاوت بينهما فهو جناس تام كقوله

أطال ليلاك حتى ماله سحر * أم نوم عيني لك أهل المحى قد سحر

لاعتبار مدة الاشباع في الاولى وان نقصت إحدى الكلمتين عن الاخرى فهو جناس
ناقص كقوله * يمدون من أيدعواص عواصم * أي يمدون سوا عدم من أيدعواص
بالعصا حافظه وحامية فعواص جمع عاصية من عساه إذا ضرب به بالعصا والعواصم
من عصمه إذا حفظه وجاء ولوقوع الزيادة في الطرف يسمى مطرفا فان زيادة الميم في طرف
الكلمة وجعل الشارح ما هنا جناسا ناقصا مطرفا نظرا لنقص إحدى الكلمتين مع زيادة
الأخرى في الطرف فان لفظه زاد اثمانية ناقصة عن الاولى بواو في طرفه سامع عدم اعتبار
المد في الثانية وهي وان كانت في الاولى كلمة مستقلة لسكونها فاعلالا لكن الفعل مع فاعله
كالكلمة الواحدة والافلح رانه جناس تام لاعتبار اشباع الروى كما في البيت السابق
المنسل به للجناس التام لا لاستقلال الواو ولما علمت من أن الفعل مع فاعله كالكلمة
الواحدة انتهى ملخصا من اللؤلؤة مع زيادة (قوله ويستوى الاناث والذكور فيه) وشذ
عن ابن عباس أن لذكور مثل حظ الانثيين محل المطلق على المقيد ومراده بالمطلق قوله تعالى
فهم شركاء في الثالث لانه أطلق في الشركة ولم يبين فيه كونها على التسوية أو المفاضلة
ومراده بالمقيد قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك كمثل حظ الانثيين فانه قيد
بكون النسبة على المفاضلة وأجاب القاضي أبو الطيب بأن قوله تعالى وان كانوا اخوة الخ
في الاخوة لغير أم خاصة بدليل أنه جعل فيه للأنثى النصف حيث قال تعالى وله أخت فلها
نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد الآية ولا يكون ذلك في الاخوة للام وأما قوله
فهم شركاء في الثالث فهو في الاخوة للام وأطلقت فيه الشركة وذلك يقتضي المساواة أفاده
في اللؤلؤة نقل عن شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كما قد أوضح المفسر) أي
كالذي قد أوضحه المفسر وقوله أي المكتوب تفسير للمفسر وقوله وهو القرآن

الاخوة للام (بغير من) أي
كذب (وهكذا) يكون
الثالث لهم (ان كثروا أو
زادوا) عن الاثنين وأوهنا
بمعنى الواو والمقصود بالجمع
من لفظتي السكتة والزيادة
التا كيد وكذا قوله (فما
لهم فيما سواه) أي الثالث
(زاد) لأنهم لا يستحقون
أكثر منه لقوله تعالى فان
كانوا أكثر من ذلك فهم
شركاء في الثالث والزاد هو
الطعام في السفر وفي البيت
جناس ناقص مطرف
(ويستوى الاناث والذكور
فيه) أي في الثالث (كما قد
أوضح المفسر) أي المكتوب
وهو القرآن العظيم في قوله
تعالى فهم شركاء في الثالث
فان التشريك اذا أطلق

العظيم أي في هذا المقام والافهوش يشمل كل كتاب فهو عام أريد به خاص بقريضة المقام
وقوله في قوله تعالى متعلق بأوضح وقوله فان التشرية الخ علة للايضاح في قوله تعالى
فهم شركاء في الثالث (قوله وهذا) أي هذا الحكم وهو مساواة الاناث والذكور وقوله
مما خالف الخ أي من الاحكام التي خالف الخ وقوله فانهم خالفوا الخ علة لقوله مما خالف
الخ وقوله في أشياء أي خمسة كما صرح به بعد (قوله لا يفضل ذكركم على أنثاهم) أي لان
أرثهم بمحض الرحم فقط كالابوين مع الابن فانه يسوي بينهم ما حينئذ وكذلك المعتقد
والمعتقة اذا اشتركا في العتق فيسوي بينهم بالاستواء في العتق فالمتحصل أن كل ذكر وأنثى
اتحدوا جهة وقربا فله ضعف مالها الا ما ذكر أفاده في اللؤلؤة عن شيخ الاسلام (قوله اجتماعا)
أي في حال الاجتماع وقوله وانفرادا أي في حال الانفراد فهو ما منصوص بان علي نزع
المخافض أو من جهة الاجتماع والانفراد فهو ما منصوص بان علي المميز وهما شيان من
الخمس فأنثاهم كذكركم عند الاجتماع بخلاف غيرهم فان البنت اذا اجتمعت مع الابن
عصمها فله ضعف مالها وأنثاهم كذكركم عند الانفراد أيضا بخلاف غيرهم فان البنت اذا
انفردت لها النصف والابن اذا انفرد له جميع المال (قوله ويرثون مع من أدلوا به) أي
بخلاف غيرهم فهم يرثون مع الام التي أدلوا بها وغيرهم لا يرث مع من أدلى به كان الابن فانه
لا يرث مع الابن فالقاء مدة ان من أدلى بواسطة حبيته تلك بواسطة الاولاد الام (قوله
وتحبب بهم نقصانا) أي ويحبب بهم من أدلوا به بحجب نقصان فان الام تحبب بهم من الثالث
الى السادس بخلاف غيرهم فلا يحبب من أدلى به بل من أدلى به يحببه (قوله وذكركم أدلى
بأنثى ويرث) أي بخلاف غيرهم فانه اذا أدلى بأنثى لا يرث كان البنت وهذا في النسب وأما
الولاء فيرث وان أدلى بأنثى كان المعتقد وانما قال وذكركم لان أنثاهم لا تخالف أنثى غيرهم
فانه عهد أن الانثى تدلى بأنثى وترث كام الام أفاده في اللؤلؤة عن شرح الكفاية الشيخ
الاسلام (قوله فهذه) أي الامور التي تخالف فيها اولاد الام غيرهم (قوله فائدة) أي هذه
فائدة وأشار الشارح بهذه الفائدة الى أن الثالث فرض ثلاثة ذكر المصنف منهم اثنين وترك
الثالث وهو المحدث في بعض أحواله والى أن ثلث البساق كما هو فرض للام في الغراوين
فرض للمحدث في بعض أحواله وعذر المصنف في ترك هذين ان ذلك سيعلم مما يأتي في باب المحدث
والاخوة (قوله وبقي من يرث ثلث المحدث في بعض أحواله) وذلك اذا لم يكن هنالك صاحب
فرض وكان الثالث أو فرله من المقاسمة لزيادة الاخوة على مثله كجد وثلاثة اخوة فللمحدث
الثلث وقوله وبقي من يرث ثلث البساق المحدث أيضا في بعض أحواله وذلك اذا كان هنالك
صاحب فرض وكان ثلث الباقي خيرا له من المقاسمة ومن السادس كزوجة وجد وثلاثة
اخوة لغیر أم فللزوجة الربع وللجد ثلث البساق وقوله وسبأ في ذلك الخ غرضه بذلك
الاعتذار عن ترك ذلك هنا (قوله والسادس) بسكون الدال ليصح الوزن وقوله فرض
سبعة أي مفروض سبعة وقوله من العدد تكملة ولا فائدة فيه الا تصحح النظم كما قاله
الاستاذ المحفني (قوله ذكركم اجمالا) أي وسبب ذكركم تفصيلا بقوله فالاب يستحقه الخ
وحينئذ فلا حاجة لتعديد الشرح لكل واحد من السبعة بما ذكره معه لان مراد المصنف

بقريضة المساواة وهذا ما
خالف فيه اولاد الام غيرهم
فانهم خالفوا غيرهم في أشياء
لا يفضل ذكركم على أنثاهم
اجتماعا ولا انفرادا ويرثون
مع من أدلوا به ويحبب بهم
نقصانا وذكركم أدلى بأنثى
ويرث فهذه خمسة أشياء
* (فائدة) * بقي من يرث
الثلث المحدث في بعض
أحواله مع الاخوة وبقي
من يرث ثلث البساق المحدث
أيضا في بعض أحواله مع
الاخوة وسبأ في ذلك في باب
المحدث والاخوة والله أعلم
(والسادس فرض سبعة
من العدد) ذكركم اجمالا

بقوله (أب) مع الفرع
 الوارث (وأم) مع الفرع
 الوارث أو عدد من الاخوة
 والاختوات (ثم بنت ابن)
 فأكثر مع بنت واحدة وكذا
 بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت
 ابن واحدة أعلى منها
 (وجد) مع الفرع الوارث
 وكذا في حال من أحواله مع
 الاخوة وسأقي (والاخت
 بنت الاب) فأكثر مع الاخت
 الشقيقة الواحدة (ثم الجدة)
 فأكثر (و ولد الام) أي
 الواحد ذكرًا كان أو أنثى
 (تمام العدة) فهو السابع
 وهذا كله حيث لا حاجب
 في الجميع ثم أردف ذلك
 ببيان الحالة التي يرث فيها
 كل واحد منهم السدس
 فقال (فالأب يستحقه) أي
 السدس (مع الولد) ذكرًا
 كان أو أنثى فإن كان الولد
 ذكرًا فلا شيء للأب غير
 السدس وإن كان أنثى
 وفضل بعد الفروض شيء
 أخذه أيضا تعصبا فيجمع
 إذ ذاك بين الفرض
 والتعصيب كما سنوضحه إن
 شاء الله تعالى فهذا هو
 الأول من يرث السدس
 والثاني الام وقد ذكرها بقوله
 (وهكذا الام) تستحق
 السدس مع الولد ذكرًا
 كان أو أنثى واحدا كان

ذكرهم اجالا وما ذكرهم تفصيلا فسمأقي لكن الشارح يحل الغائبة (قوله أب مع الفرع
 الوارث) فله السدس معه فقط إن كان الفرع ذكرًا ومع ما بقي بعد الفروض إن كان أنثى
 كما سيذكره الشرح (قوله وأم مع الفرع الوارث) فلهامعه السدس سواء كان ذكرًا أو أنثى
 وقوله أو عدد من الاخوة والاختوات فلهامع العدد منهم السدس * (تذييله) * لو اجتمع
 مع الام فرع وارث وعدد من الاخوة كان المحجب مضافا للفرع كما قاله ابن الزفعة لانه أقوى
 انتهى لؤلؤة (قوله ثم بنت ابن فأكثر مع بنت واحدة) فلهما أو لهن السدس تسكيلة الثلثين
 وقوله وكذا المح فبنت الابن النازلة فأكثر بمثلية بنت الابن فأكثر غير النازلة وبنت الابن
 الواحدة العلية بمثلية بنت الصاب (قوله ووجد مع الفرع الوارث) فله السدس معه
 فقط إن كان الفرع ذكرًا ومع ما بقي بعد الفروض إن كان أنثى كما مر في الاب وقوله في حال
 من أحواله مع الاخوة وذلك إذا كان معه ذو فرض والسدس أو فرله من ثلث الباقي ومن
 المقاسمة كزوج وأم ووجد وثلاثة اخوة فلزوج النصف وللأم السدس والاولى السدس
 وهو سهم كامل فان المسئلة من ستة ولو قاسم أو أخذ ثلث الباقي لاخذ أقل من ذلك (قوله
 والاخت بنت الابن) فلهما السدس مع الشقيقة تسكيلة الثلثين (قوله ثم الجدة) فلهما
 السدس وقوله فأكثر أي فيشتركن فيه (قوله وولد الام) أي الاخ أو الاخت من الام
 فقط وقوله الواحد قديم بخلاف المتعدد فله الثلث وقوله ذكرًا كان أو أنثى تعميم في ولد الام
 وقوله تمام العدة أي هو مقيم عدة السبعة فتمام بمعنى مقيم وهو خبر بابتداء محذوف وليس
 خبرا عن قوله ولد الام لانه ليس مبتدأ بل معطوف على ما قبله لانه يكون في مقام التعداد
 وقوله فهو السابع تغريب على قوله تمام العدة (قوله وهذا كله) أي كون كل واحد من
 السبعة له السدس وقوله حيث لا حاجب في الجميع أي المجموع والافالاب والام لا يحجبهم
 شخص بل وصف فان أريد بها ما يشتمل الوصف الذي يحجب من قام به كان الجميع
 باقيا على ظاهره (قوله ثم أردف ذلك) أي أتبع ذكرهم اجالا وقوله ببيان الحالة التي يرث فيها
 وهذا هو المراد بالتمصيل فيما تقدم وقوله فقال عطف على أردف (قوله فالأب المح) أي
 إذا أردت بيان ذلك تفصيلا فأقول لك الاب المح (قوله مع الولد) أي حال كونه مع الولد
 وقوله ذكرًا كان أو أنثى وكان عليه أن يقول أيضا واحدا أو متعددا كما ذكره في جانب الام
 ولعله حذفه من الاول لدلالة الثاني عليه وإن كان خلاف الغالب أو غير ذلك (قوله فان
 كان الولد ذكرًا فلا شيء للأب غير السدس) أي لان جهة المنفعة مقدمة على جهة الابوة في
 الارث بالتعصيب فليس للأب الا السدس فرضا ولابن الباقي (قوله وإن كان أنثى) أي
 وإن كان الولد أنثى وقوله وفضل بعد الفروض شيء بخلاف ما إذا لم يفضل فلا يأخذ شيئا
 سوى السدس وقوله أخذه أيضا تعصبا أي كما أخذ السدس فرضا وقوله فيجمع المح
 تغريب على قوله أخذه أيضا تعصبا وقوله إذ ذاك أي إذ ذاك موجود فذاك مبتدأ والخبر
 محذوف والمجمل في محل جر بضافته ذالها واذمعي حين ظرف ليجمع واسم الإشارة عائد
 على كون الولد أنثى وفضل بعد الفروض شيء (قوله فهذا) أي الذي هو الاب (قوله
 وهكذا الام) أي والام مثل هذا والاشارة للأب كما قاله الشيخ الامير وقوله تستحق السدس

بيان لما استفيد من التشبيه (قوله بتزويل الصمد) أي حال كون استحقاق كل من
 الأب والأم للسدس مع الولد ثابتا بتزويل الصمد فهو راجع لكل من الأب والأم والصمد
 اسم من أسمائه تعالى ومعناه الذي لا خوف له وقيل الذي يصعد أي يقصد في الحوائج
 على الدوام وقيل غير ذلك * (فائدة) * قال صلى الله عليه وسلم من قال يا صمد في كل يوم
 أربعين مرة آمن من سلطان الجوع بقية عمره ذكره في اللؤلؤة (قوله جل) أي عظم من
 الجلالة وهي العظمة وقوله وعلا أي ارتفع عما لا يليق به وقوله في كتابه العزيز متعلق
 بتزويل (قوله قال تعالى الخ) بيان للذي نزل الله تعالى في كتابه العزيز وقوله ولا يوبه
 أي ولا يوبى الميت وفيه تغليب الأب لشرفه والمجوار والمجور خبر مقدم والسدس مبتدأ
 مؤخر وقوله لكل منه ما يدل من قوله لا يوبه وفائدة هذا المبدل دفع توهم الاشتراك في
 السدس لوقيل ولا يوبه السدس وإنما لم يقل ولكل من أبويه السدس مع أنه لا إيهام
 في ذلك لأنه في الأبدال أجمال ثم تفصيل وهو أرسخ في النفس وقوله مما ترك متعلق
 بالسدس وقوله أن كان له ولد أي أن كان للميت ولد فان قيل لاشك أن حق الوالدين أعظم
 من حق الولد فما المحكمة في جعل نصيب الولد أعظم أجيب بأن المحكمة في ذلك أن الوالدين
 ما بقي من عمرهما إلا القليل غالبا فكان احتياجهما إلى المال قليلا وأما الولد فهو في زمن
 الصبا فكان احتياجه لآمال كثير انتهى شرح الترتيب (قوله وما أحسن هذا الترتيب)
 أي شيء عظيم حسن هذا الترتيب أي أتجيب من حسنه وقوله فانه الخ علة للتجيب من
 حسن الترتيب في هذه المنظومة وقوله فانه من أجل الخ علة لقوله أعقب الأب بالأم وقوله
 جميع بينهما في الآية أي التي هي قوله تعالى ولا يوبه لكل واحد منهما السدس (قوله
 ولما كان الخ) دخول على كلام المصنف وقوله وكان الخ عطف على كان الأولى وقوله
 بالقياس أي ثابتا بالقياس وقوله أعقب جواب لما وقوله ذلك أي حكم الأب والأم مع
 ولد الصلب وقوله فقال عطف على أعقب (قوله وهكذا الخ) أي وحال الأب والأم مع ولد
 الابن مثل حالهما مع الولد في استحقاق السدس وقوله يرث كل الخ بيان لما استفيد من
 التشبيه لكن المناسب لتعبير المصنف فيما تقدم بالاستحقاق أن يقول يستحق كل الخ
 لكنه عبر باللازم لأنه يلزم من الاستحقاق الإرث (قوله مع ولد الابن) بسكون العين
 وائتات همزة الابن ليصح الوزن وقوله ذكرنا كان أو أنثى كان علمه أن يقول أيضا واحدا
 كان أو متعددا كما مر في نظيره (قوله الذي مازال الخ) صفة لولد الابن وقوله أثره أي حكمه
 وقوله أي الولد كان مقتضى الظاهر أي الابن لأنه المذكور في كلام الناظم لكن الشارح
 لم يرجع الضمير للابن وفسره بالولد ليشمل البنت فان بنت الابن تغفو وأثر البنت لا أثر الابن
 كما يعلم من قوله بعد الذكركر كالأنثى كالأنثى أفاده المحقق الأمير (قوله أي يتبعه)
 تفسيره بقفو وقوله أي يتعدى تفسيره ليجتهدى (قوله الذكركر كالأنثى كالأنثى)
 تفصيل لما أجله أولا كما تقدم غير مرة (قوله فمخلص من هذا كله) أي من قوله فالأب
 يستحقه مع الولد إلى هنا وخصه به أن الأب يستحق السدس مع واحد من أربعة والأم
 تستحقه مع واحد من هذه الأربعة لكن تزيد على الأب بانها ترث السدس مع العدد

أو متعددا (بتزويل الصمد)
 جل وعلا في كتابه العزيز
 قال الله تعالى ولا يوبه
 لكل واحد منهما السدس
 مما ترك أن كان له ولد
 وما أحسن هذا الترتيب
 في هذه المنظومة فانه
 أعقب الأب بالأم مؤخرا
 ليجد عنهما من أجل أن الله
 جميع بينهما في الآية الكريمة
 ولما كان الولد في الآية
 الكريمة خاصا بولد الصلب
 حقيقة وكان يرث كل من
 الأب والأم للسدس مع أولاد
 الابن بالقياس على الأولاد
 أعقب ذلك بحكمهما مع
 أولاد الابن فقال (وهكذا)
 يرث كل من الأب والأم
 السدس (مع ولد الابن)
 ذكرنا كان أو أنثى (الذي
 مازال يقفواثره) أي الولد
 أي يتبعه (ويجتهدي)
 بالذات المجهمة أي يقتدى
 به في لارث والمجيب قياسا
 عليه الذكركر والأنثى فمخلص
 من هذا كله أن الأب يرث
 السدس مع الابن أو ابن
 الابن أو البنت أو بنت
 الابن وإن الأم ترث السدس
 مع الابن أو ابن الابن أو
 البنت أو بنت الابن ولما
 كانت الأم تزيد على الأب
 بانها ترث السدس مع العدد

الاخوة وهذا سبب ذكر المصنف بقوله وهو لها أيضا الخ فذلك دخل عليه الشارح بقوله
ولما كانت الام تزدان (قوله مطلقا) أى أشقاء أولاد أولاد وقوله ذكر ذلك جواب
لما داسم الإشارة راجع لكون الام لها السدس مع عدد من الاخوة والاخوات (قوله
أي كما هو لها مع الولد وولد الابن وقوله مع الاثنين أى حالة كونها مع الاثنين
ولو كانا متصقين لهما رأسان وأربعة أيد وأربعة أرجل وفرجان فهما كالاثنتين في جميع
الاحكام من أرث وحجب وغيرهما كما نقل عن ابن القطان فبرهان الثالث من أخيهما الام
ويحجبان الام من الثلث الى السدس وقال ابن حجر الظاهر أن تعدد غير الرأس ليس
بشرط بل متى علم استتلال كل بحياة كان المحكم كذلك (قوله من اخوة الميت) المراد
بالاخوة ما يشمل الاخوات ففيه تغليب والميت في كلامه بالتخفيف وان كان فيه التشديد
أيضا والمخفف فرع المشدد فهما بمعنى واحد وقبل المشدد من سميوت ومنه قوله تعالى انك
ميت وانهم ميتون والمخفف من مات بالفعل ول بعضهم

أيا سائل نفسي ميت وميت * فدونك قد فسرته ان كنت تعقل

فما كان ذا روح فذلك ميت * وما الميت الامن الى القبر يحتمل

والاظهر القول بالاتحاد في كل من المخفف والمشدد حقيقة فيمن مات بالفعل محسار فيمن
سميوت من باب محسار الاول ونخرج بالاخوة بنوهم فلا يحجبون الام من الثلث الى السدس
فان قيل لم يحسبوا ولد الابن كايه ولم يحسبوا ابن الاخ كايه أجيب بأن الاخ لا يطلق على
ابنه بخلاف الابن فانه يطلق على ابنه محسار أشقاءه بل قيل حقيقة وأيضاً ولاد الابن أقوى
من أولاد الاخوة انتهى لمخصا من الأولاد وغيرها (قوله فأكثر) أى من اثنين وقوله
مطلقا أى أشقاء أولاد أولاد وقوله فلذا أى لقولنا فأكثر وقوله فقس هذين الظاهر من
كلام المصنف أن هذين مفعول قس فيكون هو المقدس وأما المقدس عليه فهو محذوف
والتقدير فقس هذين أى الاثنين على ما زاد عليهما كالثلاثة ووجه ذلك أن الثلاثة لم
يختلف في أنها تسحبهم بخلاف الاثنين فقد قال ابن عباس بعدم سحبهم ما واجهوا
يقبسون الاثنين على الثلاثة في سحبها وقرر الشرح انتم بتقريرين الأول أن هذين
منصوب بنزع الخافض ومفعوله محذوف والتقدير فقس على هذين أى الاثنين الواقعين
في كلامي ما زاد عليهما كالثلاثة وقد أشار الشارح لذلك بقوله أى عليهما في كلامي ما زاد
فالمقدس عليه هو الاثنان والمقدس هو ما زاد والمراد انه مقدس في الذكروا التصوير لافي
المحكم لانه ثابت بالنص فالمصنف صرح بالاثنتين ولم يصرح بما زاد فلذلك أمره بأن تقس
على الاثنين ما زاد عليهما والثاني أن هذين مفعول قس لكن على تقدير مضافين
والمقدس عليه محذوف أى فقس بعض أفراد هذين على بعض أفرادهما الاخر ووجه
ذلك أن الآية وهي قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس لا تشمل بحسب ظاهرها
نحو الاختين وإنما تشمل بعدد الجمع على ما فوق الواحد الاخوين فأكثر والاخ والاخت
فأكثران راعينا التغليب فيكون نحو الاختين مقبسا على نحو الاخوين وقد أشار الشارح
لذلك بقوله أو قس بعض افراد الاثنين الخ (قوله أى عليهما) أشار به الى أن هذين في

من الاخوة مطلقا ذكر ذلك
بقوله (وهو) أى السدس
(لها) أى الام (أيضا مع
الاثنين * من اخوة الميت)
فأكثر مطلقا فلذا قال
(فقس هذين) أى عليهما
في كلامي ما زاد أو فقس
بعض أفراد الاثنين مما لم
تشملة الآية على ما شملته

كلام المصنف منصوب على نزع الخافض وقوله في كلامي أي حال كونها في كلامي وقوله
ما زاد أي الذي زاد علمها كالثلاثة وهذا مفعول قس على هذا المحل وعلمه فالقدس عليه
الاثنان والقدس ما زاد وقد عرفت أنه مقيس في الذكر والتصوير فقط وقوله أو قس بعض
أفراد الاثنان أشار به إلى أن هذين مفعول قس لكن على تقدير مضافين وقد عرفت وجهه
وقوله مما لم تشمله الآية أي نحو الاختين وهذا بيان لبعض أفراد الاثنان المقدس وقوله
على ما شملته منها أي على ما شملته الآية من الأفراد وكان المناسب أن يقول على بعض
أفرادهما الاثنان مما شملته (قوله فان ارثها السدس الخ) علة لقوله فقس هذين على المحل
الثاني وقوله منصرف في خمس وأربعين صورة وجهه المحصر أن الاخوة باعتبار الزكورية
والانوثة والخنوثة ثلاثة وباعتبار كونهم أشقاء أولاب أولام ثلاثة أيضا فاذا ضربت
الثلاثة الاولى في الثلاثة الثانية كان الحاصل تسعة وهي أخ شقيق وأخت شقيقة خنثى
شقيق أخ لاب أخت لاب خنثى لاب أخ لام أخت لام خنثى لام فاذا رتبتهما هكذا أو أخذت
الاول مع نفسه ومع ما بعده ثم الثاني مع نفسه ومع ما بعده وهكذا كانت صور الاثنتين
الناشئة من هذه التسع خمسا وأربعين صورة يبينها أن تقول أخ شقيق مع أخ شقيق مع
أخت شقيقة مع خنثى شقيق مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام
مع خنثى لام فهذه تسع ثم تقول أخت شقيقة مع أخت شقيقة مع خنثى شقيق مع أخ لاب
مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ثمان ثم تقول خنثى
شقيق مع خنثى شقيق مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع أخت لام مع
خنثى لام فهذه سبع ثم تقول أخ لاب مع أخ لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع
أخت لام مع خنثى لام فهذه ستة ثم تقول أخت لاب مع أخت لاب مع خنثى لاب مع أخ
لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه خمس ثم تقول خنثى لاب مع خنثى لاب مع أخ لام مع
أخت لام مع خنثى لام فهذه أربع ثم تقول أخ لام مع أخ لام مع أخت لام مع خنثى لام
فهذه ثلاث ثم تقول أخت لام مع أخت لام مع خنثى لام فهذه ثمان اثنان ثم تقول خنثى
لام مع خنثى لام فهذه واحدة والجملة خمس وأربعون ولو أخذت كل واحد مع
ما قبله أيضا التكرار ست وثلاثون صورة والحاصل أن أصل الصور إحدى وثلاثون
صورة خاصة من ضرب تسعة في تسعة وإذا أسقط منها المكرر وهو ست وثلاثون
بقي منها خمس وأربعون وقوله ينتهي في شرح الترتيب قد علمته مما مر (قوله
والجد) هو عند الإطلاق لا ينصرف الا للوارث فلذلك قال الشرح أي الذي لم يدخل
الخ فآخذهم من إطلاق الجد فانه متى أطلق في عباراتهم فالمراد به الوارث كما قاله الاستاذ
المحقق وقوله مثل الاب عند فقده أي وأما عند وجوده فهو مخجوب به (قوله في حوز
ما يصيبه) أي أخذ ما يخصه وبين الشرح ذلك بالسدس اما مع التعصيب أو مع عدمه
أو بالتعصيب وحده كما تعلمه من عبارته فقوله من السدس الخ يبين ما يصيبه وقوله
حاميا عنه وبين التعصيب أي ان كان الفرع الوارث أنثى وقوله أو غير جامع أي ان كان
الفرع الوارث ذكرا وقوله والارث الخ عطف على السدس فهو بالجر لأنه من جملة البيان

منها فان ارثها السدس مع
اثنين من الاخوة منصرف في
خمس وأربعين صورة ينتهي في
شرح الترتيب والثالث الجد
وقد ذكره بقوله (والجد)
الذي لم يدخل في نسبته
لايت أنثى (مثل الاب عند
فقده) أي الاب (في حوز
ما يصيبه) من السدس مع
الفرع الوارث حاميا عنه
وبين التعصيب أو غير جامع
على ما سئلته ان شاء الله
تعالى والارث بالتعصيب
عند عدم الفرع المذكور
على ما سئل في (و) في (مذه)
أي بمدوده أي رزقه الموسع
من قولهم مد الله في رزقه
أي وسعه فيكون تأكيذا
لقوله في حوز ما يصيبه
ويصح أن يكون المراد بقوله

قبله (قوله ومده) قرر الشرح فيه تقريرين الأول أنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما أشار
 لذلك بقوله أي ممدودة وفسره بقوله أي رزقه الموسع وعليه فهو معطوف على ما يصديه
 و بساط عليه حوز فالقدير وحوز مده أي ممدودة أي رزقه الموسع الثاني أنه بمعنى حجه
 على طريق الاستعارة التصريح بحجة المبينة على محازرسل كما سيأتي بيانه وعليه فهو
 معطوف على حوز و بساط عليه في فالقدير وفي مده أي حجه فتقدير الشارح في يناسب
 المحل الثاني والمناسب للمحل الأول تقدير حوز ولو أبقاه بدون تقدير شيء ثم يقدر في كل
 من المحلين ما يناسبه لكان أولى (قوله أي ممدودة) أشار به إلى أنه مصدر بمعنى اسم المفعول
 وقوله أي رزقه الموسع تفسيرا لتفسير قبله والرزق في كلامه بكسر الراء وهو اسم للشيء المعطى
 وأما ما فتح فهو نفس الاعطاء وقوله من قولهم أي مأخوذ من قولهم وقوله فيكون الخ
 تفريع على تفسير المد بالممدود وقوله تأكيد القول في حوز ما يصديه الأولى تأكيد القول
 ما يصديه لأن المراد من كل منهما النصيب (قوله ويصح أن يكون المراد الخ) توضيح ذلك
 أن المذاق الحقيقي الذي هو مد القامة وطول الباع يستلزم المحجب المحسوس فأطلق المد وأريد
 لازمه وهو المحجب المحسوس محازرسلامن إطلاق الملزوم على اللازم ثم شبه المحجب المعنوي
 بالمحجب المحسوس بجامع مطلق المحجب في كل واستعير المدمن المحجب المحسوس للمحجب المعنوي على
 طريق الاستعارة التصريح بحجة المبينة على الجواز المرسل كبناء الاستعارة المسكنة على
 المصروفة في قوله تعالى فإذا قمنا الله لباس الجوع والخوف حيث شبه ما يغشى الإنسان من
 الاصفرار والنحول الناشئين عن الجوع والخوف من حيث الاشتغال باللباس ثم شبهه من
 حيث الكراهية بالمطعم والمراد البشع تشبيها مضمر في النفس وإثبات الأذقة تخييل أفاده
 الأستاذ المحفني (قوله أي حجه) الأولى حذف أي والإضافة في حجه من إضافة المصدر
 لفاعله كما هو المناسب للاستثناء بعده أو لمفعوله ويصح أن يراد ما هو أهم وقوله من قولهم
 أي مأخوذ من قولهم وقوله أي طويل الباع هذا تفسير باللازم لأنه يلزم من كون الرجل
 مديد القامة أن يكون طويل الباع وفي نسخة حذف أي وهي ظاهرة وقوله فكان
 المحجب الخ توجيه لا خذ مده بمعنى حجه من قولهم المذكور وقوله لقوته علة متوسطة بين
 اسم كان وخبرها (قوله إذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من الأحكام وقوله أرثنا أي من جهة
 الارث وأخذ من قوله في حوز ما يصديه وقوله وحجا أي من جهة المحجب وأخذ من قوله
 ومده على المحل الثاني (قوله الأفي ست مسائل) أي فليس المجتذ فيها كالأب ومذهب أي ثور
 أن المجد كالأب في جميع الأحكام كما في شرح كشف الغوامض (قوله على ثلاثة منها) أي
 من الستة وقوله الأولى منها أي من الثلاثة التي اقتصر المصنف عليها (قوله إذا كان
 هناك الخ) هذه الصور الثلاث من حالات الأب كما هو قضية قول المصنف أو أبوان معهما
 زوج وورث والمناسب لذلك أن يقول الشارح مع الأب بدل قوله مع المجد ثم يقول فليس
 المجد كالأب في ذلك (قوله فليس كالأب) هذا نتيجة الاستثناء وقوله لكونهم الخ علة
 لهذه النتيجة بالظن لصنيع الشارح وعلة للاستثناء في كلام المصنف والمآل واحد
 والضمير المضاف إليه الكون في محل رفع باعتبار أنه اسم لا يكون وفي محل جرب اعتبار

ومده أي حجه من قولهم رجل
 مديد القامة أي طويل
 الباع فكان المحجب لقوته
 مديد القامة طويل الباع
 إذا تقرر ذلك فالمجد كالأب
 عند فقده أرثنا وحجا الأفي
 ست مسائل اقتصر المصنف
 على ثلاث منها فذكر الأول
 منها بقوله (إذا كان
 هناك) مع المجد (أخوه)
 أشقاء أو أب فليس كالأب
 في ذلك (لكونهم) أي
 الأخوة (في القرب) إلى
 الميت (وهو) أي المجد
 (أسوه) أي سواء في جهة
 واحدة لأنهم فرع الأب
 والمجد أصله فيرون معه على
 تفصيل سيأتي في بابهم أن

الاضافة وبالاختبار الاول عطف عليه ضمير الرفع في قوله وهو فسقط ما قد يقال كيف
 يعطف ضمير الرفع على ضمير الجر وقوله أى الاخوة بالرفع أو بالجر بالا اعتبارين المذكورين
 وقوله في القرب متعلق بأسوة وقوله الى الميت متعلق بالقرب وقوله وهو قد عرفت أنه
 عطف على الضمير المضاف اليه السكون باعتبار كونه في محل رفع لسكونه اسم السكون
 وقوله أسوة خبر السكون خلافاً من جعل قوله في القرب خبر السكون وجعل الضمير مبتدأ
 وأسوة خبره اذ لا محصل لذلك وقوله أى سواء في جهة واحدة تفسير لقوله أسوة فهو بمعنى
 مستويين وقوله لانهم الخ أى لان الاخوة الخ وهو علة للعللة أعنى قوله لسكونهم في القرب
 وهو أسوة وقوله والمجد أصله أى أصل الاب فكل من الاخوة والمجد يدل بالاب وقوله
 فيرتون معه تفريع على التعديل قبله (قوله وأما الاب فيجبهم) وعند أى خفيفة ان المجد
 فيجبهم كالأب (قوله وأما الاخوة للام الخ) مقابل للتعديد بالاشتقاء أو لأب (قوله كما
 سمي أيضاً) أى كما أن ما قبله سمي (قوله بمعنى الواو) لم يجعلها على حقيقة الثلاثية وهم
 ان المستثنى احدى صورتين مع ان كلا منهما مستثنى (قوله فان للام الخ) أى فليس
 المجد كالأب في ذلك لان للام الخ وقوله كما تقدم أى في قوله وان يكن زوج وأم وأب
 * فثبت الباقي لما رتب * وقوله ومع المجد لو كان بدله الخ أى وللأم مع المجد لو كان بدل
 الاب الخ ومذهب أبى ثور أن لها مع المجد ثلث الباقي فهو كالأب عنده في الغراوين بل في
 جميع الاحكام كما تقدم (قوله كما صرح به) أى لسكون الام لها ثلث المال مع المجد والماء
 هنا للتعدية وقوله بقوله أى في قوله فالماء هنا للظرفية فلا يلزم المجدور النحوى (قوله
 فالام الخ) أى لان الام الخ فهو علة للاستثناء وقوله لثلاث بسكون اللام ولان الجر فيه
 للتقوية لان العامل ضعف بالتأخير وقوله لو كان بدل الاب هذا مع ما قبله فلا حاجة
 اليه وقوله ترث هو العامل في الثلاث وهو متعدي بنفسه لكن ضعف بالآخر فأتى باللام
 للتقوية كما علمت (قوله فتسكون المسئلة الخ) وصورته ان تموت الزوجة عن زوجها
 وأما واحداهومسئلتهم من ستة لان فيها اصفاء وثلثا والمحصل من ضرب اثنين مخرج
 النصف في ثلاثة مخرج الثلث ستة وقوله فلزوج النصف أى ثلاثة وقوله وللأم الثلث
 كاملاً أى اثنان وقوله وللجدة الباقي أى واحد (قوله ولم ينظر الى كونها تأخذ الخ)
 جواب عما يقال يلزم من كونها ترث الثلث كاملاً مع المجد في هذه الصورة أنها تأخذ أكثر
 من المجد مع انكم منعتم ذلك مع الاب وحاصل الجواب أنها لما كانت أقرب من المجد لم
 ينظر لكونها تأخذ أكثر منه بخلافها مع الاب فانها في درجته غنعت من أن تأخذ أكثر
 منه وأعطيت ثلث الباقي (قوله وهكذا ليس الخ) أى وليس المجد شبيه بالاب في هذه
 المسئلة مثل هذا أى ما سبق من المسئلة المستثناة من هذه المسئلة مثلهما في الاستثناء
 وقوله في زوجة الميت بسكون الباء مخففة ويصح تشديد ما مع تسكين التاء للوصول بنية
 الوقف وقوله فان لها مع الاب الخ تعديل للاستثناء وقوله ولو كان المجد بدل الاب الخ
 من تمام التعديل وليس منقطعاً عنه كما قد يتوهم وقوله لكانت المسئلة الخ وصورته ان
 يموت الزوج عن زوجته وأمه وجده ومسئلتهم من اثني عشر لان فيها ثلثا وربعاً والخارج

شاء الله تعالى وأما الاب
 فيجبهم كما سمي في باب
 المحب أن شاء الله وأما الاخوة
 للام فالأب والمجد فيجبهم
 سواء كما سمي أيضاً واذكر
 الثانية بقوله (أو) بمعنى
 الواو أى والا إذا كان عنك
 (أبوان) أى أب وأم (معهما)
 أى الاب والام (زوج واث)
 فان للام مع الاب ثلث
 الباقي كما تقدم ومع المجد لو
 كان بدله ثلث جميع المال
 كما صرح به بقوله (فالام
 للثلاث مع المجد) لو كان بدل
 الاب (ترث) فتسكون
 المسئلة زوجاً وأماً جداً
 فلزوج النصف وللأم
 الثلث كاملاً وللجدة الباقي
 ولم ينظر الى كونها تأخذ
 أكثر منه لانها أقرب بخلافها
 مع الاب فانها ما في درجة
 واحدة كما تقدم وذكر
 المسئلة بقوله (وهكذا
 ليس) المجد (شبيه بالاب
 في زوجة الميت وأم وأب)
 فان لها مع الاب ثلث الباقي
 كما تقدم ولو كان المجد بدل
 الاب كانت المسئلة زوجة
 وأماً جداً فيكون للام
 الثلث كاملاً وللزوجة الربع

من ضرب ثلاثة مخرج الثالث في أربعة مخرج الربع اثنا عشر وقوله فيكون للام الثالث
 كاملا أي أربعة وقوله وللزوجة الربع أي ثلاثة وقوله والباقي للجد أي وهو خمسة
 (قوله لان الجداخ) أي ولم ينظر لكون الجدا لم يفضل عليها التفضيل المعهود بأن يعطى
 ضعف ما لها لان الجداخ وقوله وان لم يفضل عليها الخ أي والتمال انه لم يفضل عليها التفضيل
 المعهود عند الفرضين وان فضل عليها بنصف السدس وقوله لا محذور في ذلك أي في عدم
 تفضيله عليها التفضيل المعهود وقوله لكونها الخ علة لقوله لا محذور في ذلك وقوله بخلافها
 مع الاب أي فانهم ما في درجة واحدة ففي عدم تفضيل الاب عليها التفضيل المعهود محذور
 فلذلك أعطيت ثلث الباقي (قوله ولما ذكر الخ) دخول على كلام المصنف وقوله في
 مشاركته أي الجدا بخلاف الاب وقوله وكان الخ عطف على ذكر وقوله أحوال ذلك أي
 المذكور من مشاركة الجدا للاخوة وقوله أن جواب لما وقوله حكمهم أي حكم الجدا
 والاخوة وقوله الى أن يعقد له بابا أي الى أن يترجم حكمهم بسباب وقوله ونبه على ذلك
 أي على تأخير له الى أن يعقد له بابا وقوله بالوعد متعلق بنبه وقوله يذكره متعلق بالوعد
 وقوله فقال معطوف على نبه المعطوف على آخر الواقع جواب لما (قوله وحكمه وحكمهم
 الخ) لو قدم هذا الميت على قوله أو أبوان الخ لكان أنسب لتعلقه بقوله الا اذا كان هناك
 اخوة الخ وقوله أي الجدا والاخوة نفسير للظهيرين على ألف والنشر المرتب فالاول للاول
 والثاني للثاني وقوله مجتمعين أي حالة كونهما مجتمعين وأما اذا كانا منفردين فبهم
 حكمهما من هنا ومن باب التعصيب وقوله مكمل البيان أي حال كونه مكمل البيان
 وقوله في باب معقود لذلك أي به مع علمه مما سبق لاجل قوله يسمى باب الجدا والاخوة
 (قوله والاربعة مما خالف الخ) هذا شروع في المسائل التي تركها المصنف من
 المسائل الست التي يخالف فيها الجدا الاب وقوله ان الاخوة لغير أم أي بأن كانوا أشقاء أو
 لاب وقوله وبنهم أي بنى الاخوة لغير أم وقوله ويجعون الجدا في باب الاول لانهم فرع
 الميت والجدا أصله والفرع أقوى ولم يعمل بمثل ذلك في النسب لاجتماع الأئمة على خلافه
 فضدنا عن العمل بذلك لاجتماع وعلى هذا فلو مات العتيق عن أخى معتقه أو ابن أخيه
 وجدته فلا شيء لجدا لمعتق محبة بالاخ أو ابنة وقوله بخلاف الاب أي فلا يحجبونه بل هو
 يحجبهم فلو مات العتيق عن أبي معتقه وأخيه أو ابن أخيه فلا شيء لآخ المعتق أو ابنة محبة
 بالاب (قوله والخامسة ان الاب يحجب أم نفسه) أي الجدة التي تدلى به وقوله ولا يحجبها
 الجدة فترث أم الاب مع الجدة لكونها لم تدل به فلا يحجبها نعم الجدة يحجب أم نفسه أيضا فهما
 وان اشتركا في أن كلا يحجب أم نفسه قد اختلفا في أن أم الاب يحجب الاب ولا يحجبها الجدة
 فهذا هو محل المخالفة فسقطت المناقشة والتظير في استثناء هذه الصورة بأن كلا يحجب
 أم نفسه ووجه سقوطها ان المنظور اليه في المخالفة أم الاب فقط فالاب يحجبها والجدة لا يحجبها
 (قوله والسادسة أن الاب الخ) وجه المخالفة بينهما جريان الخلاف وليس الخلاف لفظيا كما
 سيصرح به الشرح حيث قال ففارق الاب الجدا في جريان الخلاف وليس الخلاف لفظيا كما
 زعم كبار من أصحابنا نظرا لكون الجدا أخذ الباقي جميعه اتفاقا سواء قلنا بأنه يرث السدس

والباقي للجد لان الجدا وان لم
 يفضل عليها التفضيل
 المعهود لا محذور في ذلك
 لكونها أقرب منه بخلافها
 مع الاب كما تقدم ولما ذكر
 أن الجدا يخالف الاب في
 مشاركته الاخوة وكان
 الكلام في تفاصيل أحوال
 ذلك مما يطول أن حركهم
 الى أن يعقد له بابا يخصه في
 محل الالتصاق وبه نبه على ذلك
 بالوعد يذكره فقال
 (وحكمه وحكمهم) أي
 الجدا والاخوة مجتمعين
 (سابق) ان شاء الله تعالى
 (مكمل البيان في الحالات)
 الآية في باب معقود
 لذلك يسمى باب الجدا
 والاخوة والرابعة مما خالف
 فيه الجدا الاب ان الاخوة
 لغير الام وبنهم يحجبون
 الجدا في باب الولاء بخلاف
 الاب والخامسة ان الاب
 يحجب أم نفسه ولا يحجبها
 الجدة والسادسة ان الاب في

فرضا والباقي تعصيا كالاب أو قلنا بأنه يأخذ الباقي جميعه تعصيا لظهور ثمره الخلاف في
مسئلة حسانية ومسئلة فقهية أما المسئلة الحسانية فتأصيل المسئلة فان قلنا بأن المحدث
السدس فرضا والباقي تعصيا وهو الاصح فأصل المسئلة ستة مخرج السدس ولا التفات
لمخرج النصف لدخوله في مخرج السدس وان قلنا بأنه يرث الباقي جميعه تعصيا فأصلها
اثنتان مخرج النصف وأما المسئلة الفقهية فهي ما لو أوصى بشي مما يبق بعد الفروض كأن
أوصى لزيد بنصف ما يبق بعدها فان قلنا بالاصح كان للبنت النصف وللجد السدس وما
بقى بين الجد والموصى له فتكون المسئلة من ستة فإذا أخذت البنت النصف والجد
السدس بقي اثنتان بين الجد والموصى له وان قلنا بما قبله كان للبنت النصف وبشرك الجد
والموصى له في الباقي فتكون المسئلة من اثنتين فإذا أخذت البنت سهمها من اثنتين بقي سهم
على الجد والموصى له لا يقسم عليهم ماع المباشرة في ضرب عدد رؤسهم ما وهو اثنتان في أصل
المسئلة على هذا وهو اثنتان فيحصل أربعة للبنت اثنتان ويبقى اثنتان بين الجد والموصى له
هذا كله ان أجاز الجد الوصية لان فيها ادخال الضيم على الجد دون البنت فيكون مخرج
بأنه لا يضم ذوا الفروض ويختص الضيم بالعاصب فتعقر هذه الوصية الى اجازة من دخل
عليه الضيم لانها متضمنة للوصية لو ارث وهو البنت بأنه لا يدخل عليها الضيم فلم يدخل عليه
الضيم أن لا يحز فتبطل الوصية لو ارث بأنه لا يدخل عليه الضيم بخلاف الوصية للاجنبي
فلا تعقر لاجازة لانها دون الثلث فاذا لم يحز الجد فلا تطل الوصية لزيد بل تطل الوصية
للبنت بأنه لا يدخل عليها الضيم وحده فلا يختص الضيم بالجد بل يدخل على البنت أيضا
فعلى الاصح من أن للجد السدس فرضا والباقي تعصيا فتكون المسئلة من ستة مخرج
السدس يخرج لزيد نصف الباقي بعد الفروض وهو سهمهم لكن يخرج منه قبل الفروض
لإلغاء الوصية بكونه بعد الفروض والباقي للبنت نصفه وللجد سدس فرضا والباقي تعصيا
فان اخذت نظرت للنصف فتقول الباقي بعد الوصية خمسة ولا نصف لها صحيح فتضرب
مخرجه وهو اثنتان في ستة باثني عشر فالوصى له سهمان يبق عشرة فللبنت خمسة وللجد مثلها
فرضا وتعصيا وان لم تختص نظرت للسدس فتقول الباقي بعد الوصية خمسة ولا سدس لها
صحيح فتضرب مخرجه وهو ستة في ستة ستة وثلاثين فللموصى له ستة يبق ثلاثون فللبنت
خمس عشرة وللجد مثلها فرضا وتعصيا وعلى مقابل الاصح يخرج لزيد نصف الباقي بعد
الفرض وهو في الحقيقة ربع لكن يخرج منه قبل الفرض لما مروا الباقي بين البنت والجد
نصفين ونصح المسئلة من ثمانية لان الوصية فيها بالربع ومخرجه أربعة فإذا أخذ الموصى
له سهمان لم يكن للثلاثة الباقية نصف صحيح فيضرب مخرجه وهو اثنتان في أربعة بثمانية
فللموصى له سهمان وللبنات ثلاثة وللجد مثلها أفاده في اللؤلؤة (قوله بلا خلاف) هو محل
الخالف بين الاب والجد وقوله فكذلك أي فيرث الجد الثلث فرضا والباقي تعصيا لكن
فيه الخلاف كما أشار اليه بقوله على المرح أي على القول المرح وهو الوجه اذ لا فرق
بين الاب والجد وقوله وبه قطع أي جزم وقوله الشيخ أبو محمد الجويني أي الذي هو والد
امام الحرمين (قوله وقبل انه يأخذ الخ) مقابل للمرح وهو ضعيف وقوله ففارق الاب الخ

فجوبت وأب يرث السدس
فرضا والباقي تعصيا بلا
خلاف ولو كان الجد بدل
الاب فكذلك على المرح
وبه قطع الشيخ أبو محمد
الجويني وقال النووي انه
الاصح والارجح وقيل انه
يأخذ الباقي جميعه تعصيا
وربما صاحب التتمة وقال
انه المذهب المختار ولم يرجح
الرافعي رحمه الله شيئا من
الوجهين ففارق الجد الاب
في جريان الخلاف وان كان
المرجح أنه كهو في اربع
من يرث السدس بنت
الابن وقد ذكرها بقوله

تقرير على ما قبله وقوله في جريان الخلاف أي في المجددون الأب كما علم محامر وقوله
وان كان المرجح أنه كهو أي والتمال أن المرجح أن المجدد مثل الأب وفي كلامه إدخال الكاف
على الضمير وهو شاذ (قوله وبنت الابن) يحتمل جعل الاضافة للجنس الصادق بالواحدة
والمتعددة وجهه الشارح على بنت الابن الواحدة فزاد قوله أوبنات الابن المتحاذيات أي
المتساويات في الدرجة فان كانت واحدة أقرب فالسدس لها وحدها وقوله تأخذ
أي ان كانت واحدة وقوله أو يأخذن أي ان كن أكثر وكذا يقال في قوله اذا كانت
أو كن (قوله تكلمة الثلثين) أشار بذلك إلى أن السدس لبنت الابن ليس فرضا مستقلا
كما قاله الشهاب عميرة فيكون النصف معه فرضا واحدا وهو الثلثان ومقتضاه أن أصل
مسئلة البنت وبنت الابن من ثلاثة اعتبارا بالثلثين ثم يقال انكسرت على مخرج النصف
والسدس الخ والظاهر ان هذا ليس بلازم فأصاها ستة اعتبارا بالسدس ولا تعتبر ما تقدم
اه أمير بتصرف (قوله للاجتماع) دليل أول وقوله ولقول ابن مسعود الخ دليل ثان
ولم يترك العاطف ويجعله سند الاجماع لانه لم يعلم أنه منه وقوله لا قضين الخ انما
قال ذلك بعد أن سئل عنها أبو موسى الأشعري فقال لبنت النصف وللأخت النصف
ولا شيء لبنت الابن وقال السائل وأنت ابن مسعود فسمعتنا فقال لقد ضللت اذا وما أنا
من المهتدين لا قضين الخ فقال أبو موسى لا تسألوني أو لا تزالوا بخير ما دام هذا الخبر فيكم
(قوله وما بقي للأخت) انما عبر بذلك دون وللأخت الثلث لأنها عصبية مع الغير
والعاصب يأخذ ما بقيت الفروض من غير تحديد بثلث أو بغيره وان اتفق أنه ثلث أو غيره
(قوله وقس على ذلك) أي بنت الابن مع البنت وقوله كل بنت ابن نازلة الخ أي كبنت ابن
الابن فأكثر مع بنت ابن واحدة وقوله وقد أشار إلى ذلك أي إلى قياس بنت الابن النازلة
فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها على بنت الابن فأكثر مع البنت (قوله مثالا) مفعول ثان
لفعل حذف مع مفعوله الأول كما أشار إليه الشارح بقوله أي اجعل ذلك مثالا لوجه يحتذى
بالنسبة للجهول صفة مثالا وقوله يقتدى به تفسير لاحتذى وقوله ويقاس عليه غيره
عطف بنفسه (قوله وهكذا للأخت الخ) أي ومثل هذا للأخت الخ في كونها تأخذ
السدس تكلمة الثلثين فقول الشارح تأخذ السدس الخ بنفسه لربما أفاده التشبيه
وقوله التي أدلت بالأب فقط صفة للأخت وأخذ الشرح من قول المصنف مع الأخت
التي الخ وقوله بالابوين متعلق بأدلت وفيه تقديم معمول الصلة عليها (قوله يا أخي)
هذه جملة معترضة أتى بها للاستعطاف ولأنه في أخى أن تعتبره غير مضاف لساء المتكلم
فتقرأ بالضم ولك أن تعتبره مضافا لما فتقرأ بالفتح أو بالكسر وهو حينئذ منصوب بفتحة
مقدرة لكن لا يظهر الضم على الاعتبار الأول الا لو كان ذكره مقصودة والظاهر أنه
مكرة غير مقصودة كقول الواعظ يا غافلا وأوت طلبة فيكون منصوبا لكن ترك تنوينه
للضرورة وقوله تصغير الخ أي فاضله أخيه لان التصغير يرد الأسماء إلى أصولها وأخ أصله
أخو حذف منه الواو تخفيفا فيقال في التصغير أخيه ثم يقال اجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله أدلت) وانما كسرت

(وبنت الابن) أوبنات
الابن المتحاذيات (تأخذ)
أو يأخذن (السدس اذا
كانت) أو كن (مع البنت)
الواحدة تكلمة الثلثين
للاجتماع وقول ابن مسعود
رضي الله عنه في بنت وبنت
ابن وأخت لا قضين فيها
بعض رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم لبنت النصف
ولبنت الابن السدس
تكلمة الثلثين وما بقي
للأخت رواه البخاري
وغیره وفس على ذلك كل
بنت ابن نازلة فأكثر مع
بنت ابن واحدة أعلى منها
وقد أشار إليه بقوله (مثالا
يحتذى) أي اجعل ذلك
مثالا يقتدى به ويقاس
عليه غيره والخامس ممن يرب
السدس الأخت الأب وقد
ذكرها بقوله (وهكذا
الأخت) أي أدلت بالأب
فقط فأكثر تأخذ السدس
(مع الأخت) الواحدة (التي
بالابوين يا أخي) تصغير

تأدلت مع أنها ساكنة أصالة لا روى (قوله تسكلمة الثمانين) فيه الإشارة السابقة
وقوله بالاجماع استدلال على المحكم المذكور وقوله قياساً الخ سند للاجماع (قوله
وتقيدى بالواحدة) مبتدأ أول وقوله وقولى تسكلمة الثمانين معطوف عليه وقوله
كل ذلك مبتدأ ثان وقوله ليخرج الخ أى كائن ليخرج الخ خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر
المبتدأ الأول (قوله فأنها الخ) علة لقوله ليخرج الخ والضمير لثبنت الابن أو الاخت للاب
وقوله ما لم تعصب أى ما لم يعصب بنت الابن ابن ابن ولو أنزل منها وما لم يعصب الاخت
للأب أخ لأب أو جد (قوله والسدس) بسكون الدال وقوله فرض جدة أى مفروض
لها وقوله صحيحة أى وارثة واحتري بذلك من المجدة الفاسدة وهى المدلية بذكريين
أنثيين كام أى الام كما سأتى للشارح وقوله فى النسب ينبغى أنه متعلق بفرض ويكون
المعنى بسبب النسب فى سببية وقوله لافى الولاء أى لا بسبب الولاء كام أى المعتقد وفيه
أنه لا خصوصية لذلك لان جميع الفروض لا مدخل لها فى الولاء الا ليرث به الا العصبية
بالنفس وان جعل متعلقاً بجدة فلا يحسن قوله لافى الولاء لان الولاء لا يقتضى جدة وأم
أى المعتقد ليست جدة لليت فلو جعل محترزه المجدة من الرضا كان أظهر (قوله
واحدة) بالجر صفة لمجدة ومفهومه وهو الاكثر فيه تفصيل يعلم من قوله وان تساوى
نسب المجذات الخ ولذا قال الشارح أو أكثر كما سأتى فى كلامه قريباً والكاف فيه بمعنى
على أى على ما سأتى من التفصيل وحينئذ فلا اعتراض على المصنف فى التقيد بالواحدة
اه حفى (قوله سواء كانت) فيه إشارة الى أن قوله كانت الخ فى تأويل مصدر مبتدأ
محذوف الخبر وهو سواء والتقدير كونها كذا وكذا سواء فهو على حد سواء علمهم
أنذارتهم أم لم تنذرهم ونوقش بأن الذى يعطف به بعد همزة التسوية أم دون أو قال فى
المعنى اذا عطف بعد الهمزة بأوفان كانت همزة التسوية لم يحز قياساً وقد أطلع الفقهاء
وغیرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا انتهى وقد يقال محل عدم جواز العطف بأو بعد
همزة التسوية اذا صرح بها فان لم يصرح بها كما هنا جاز العطف بأو كما نص عليه السيرافى
فيجوز سواء على تقى أو قدمت وكذلك قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا ونوقش أيضاً
بأنه لا دليل على الخبر الذى قدره مع أن عبارة النظم فى حد ذاتها صحيحة يجعل جلة كانت
الخ صفة أخرى لمجدة وقد يقال كلام الشرح مجرد مزج فهو محل معنى لا محل اعراب حتى
يعترض بانه لم يعمد مثل هذا المحذف (قوله لام أولاب) اللام بمعنى من وفى الكلام حذف
مضاف كما أشار لذلك الشارح بقوله أى من قبل الام أو من قبل الاب والمحوج لذلك ان
ظاهر المتن لا يصدق الا بالمجدة للام والمجدة للاب دون أم الام وأم الاب والمراد جدة الميت
من جهة الام ومن جهة الاب فجعلنا اللام بمعنى من وفى الكلام مضافاً محذوفاً ليشتمل
الكلام أم الام وأم الاب (تنبيه) قال الماوردى المجدة المطلقة هى أم الام واختلاف
أصحابنا فى أم الاب هل هى جدة باطلاق أو بالتقيد واختلافوا فى من شغل عن ميراث جدة
هل يجب قبل أن يسأل عن أى المجذتين أراد أولاً والاصح أنه ان كان هنالك حاجب لام
الاب لم يجب حتى يسأل عن أى المجذتين أرادوا لأجاب من غير سؤال أفاده فى اللؤلؤة عن

أخ (أدلت) تسكلمة الثمانين
بالاجماع قياساً على بنت
الابن فأكثر مع بنت الصلب
وتقيدى بالواحدة فى كل
من الثبنت والاخت الشقيقة
وقولى تسكلمة الثمانين كل
ذلك ليخرج ما لو كانت بنت
الابن مع بنتين أو كانت
الاخت للاب مع شقيقتين
فأنها لا يرث السدس بل
تسقط ما لم يعصب كما سأتى
والسادس ممن يرث السدس
المجدة فأكثر وقد ذكرها
بقوله (والسدس فرض
جدة) صحيحة (فى النسب)
لافى الولاء (واحدة) أو
أكثر كما سأتى فى كلامه
قريباً سواء (كانت لام أو)
كانت (أب) أى من قبل
الام أو من قبل الاب

شيخ الاسلام (قوله وسواء كان معها ولد أم لا وسواء كان له اخوة أو لم يكن لها الثالث عند عدم الولد والتجمع من الاخوة والسادس عند وجود الولد والتجمع من الاخوة فتكون كالام كما ان المجد كالاب واجاب الجمهور بانهم الحقوا المجد بالاب لتقوته لان ابن الاب وهو الاخ للاب يقوم مقامه في العصبية فكذا أبوء أي أبو الاب وهو المجد ولم يلحقوا المجد بالام لضعفها لان ابن الام وهو الاخ للام لا يقوم مقامه في استحقاق الثالث بل يستحق السادس فكذلك أمها وهي المجد (قوله لما ورد في ذلك) أي من قضائه صلى الله عليه وسلم للمجد أم الام بالسادس وقضاء أبي بكر لها به أيضا وقضاء عمر به لام الاب وقال هولاء ان انفرادت وان اجتمعت مع التي من قبل الام فهو أم كما (قوله وولد الام الخ) كان الانسب أن يقدم هذا البيت على قوله فرض جدة في النسب ليكون الكلام على المجدات متصلا ببعضه ببعض (قوله ينال السادسة) أي يأخذها وقوله اجاعا أي بالاجاع وقوله لقوله تعالى سند للاجاع وتقدم الكلام على هذه الآية مستوفى (قوله والشرط) أي لاستحقاقه السادس وقوله في افراده من ظرفية العام في الخاص أو تجعل في معنى من البيانية فانه في والشرط الذي هو افراده فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه وقوله لا ينسب أي لا ينسب في نسبه (قوله للآية) أي التي هي قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة الخ وقوله فانهم الخ عليه للعامل مع علته (قوله وفي بعض النسخ) أي هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ الخ فهو عطف على محذوف وقوله نصا قد ورد أي قد ورد بالنص كما أشار إلى ذلك بعد وقوله وهو معناه أي وهذا البيت بمعنى البيت الاول ثم ترقى عن ذلك الى كونه أصرح منه حيث قال بل هو أصرح وكان الاظهر أن يقول بل هو أزيد معنى أو أفيد وقوله قد ورد بالنص أي متساويا بالنص أو الباطن بمعنى في وهو الذي يشير اليه قوله أي في القرآن العزيز (قوله ولما أنهي الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله استطرادا) أي على وجه الاستطراد وهو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة وأصله ان الصائد قصد صيدها بعينه فعرض له صيد آخر فطرده لاعتقاده قصده ومضى في أثره كما قاله الشنوفاني فان قيل المجدات من جملة أصحاب السادس فلم يخرج الكلام عن محله حتى يكون استطرادا أوجب بأنه استطراد في الجملة فانه بالنظر لقوله وان يمكن قرني لام حجت الخ فانه من مباحث المحب وأوجب أيضا بأنه لما كان لها أحكام تخصها كان مقتضى الظاهر أن يجعل لها بابا مستقلا كباب المجد والاخوة فقد ذكرها في غير محلها للالتفات بها فذلك كان استطرادا أو يؤيد ذلك ما في بعض النسخ من الترجمة بباب المجدات كالنسخة التي شرح عليها السيوطي (قوله واعلم قبله) أي قبل التكلم في شيء من أحوال المجدات وقوله انه اذا اجتمع الخ أي أن المحال والنسب اذا اجتمع الخ وقوله فتارة يكون في درجة واحدة وتارة يكون بعضهم أقرب من جهة بين وقوله وتارة يكون بعضهم أقرب من بعض أي وقد ذكر

وسواء كان معها ولد أم لا وسواء كان له اخوة أو لم يكن لها ورد في ذلك والسادس من يرث السادس الواحد من ولد الام وقد ذكره بقوله (وولد الام) ذكرنا كان أو أنى (ينال السادسة) اجاعا لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فليس كل واحد منهما السادس والمراد الاخ أو الاخت للام كما قرئ به في الشواذ (والشرط في افراده لا ينسب) للآية الكريمة المذكورة فانهم اذا كانوا متعددين كان لهم الثالث كما تقدم وفي بعض النسخ بدل هذا البيت وولد الام له اذا انفرد سدس جميع المال نصا قد ورد وهو معناه بل أصرح لان فيه التصريح بأن ذلك قد ورد بالنص أي في القرآن العزيز ولما أنهي الكلام على من يرث السادس شرع يتكلم في شيء من أحوال المجدات استطرادا واعلم قبله انه اذا اجتمع جدات فتارة يكون في درجة واحدة وتارة يكون بعضهم أقرب من بعض

وقوله (في القسمة العادلة الشرعية) وفي بعض النسخ المرضية بشير به التي ماروي الحاكم على شرط الشيخين أنه صلى الله عليه وسلم قضى للمجدتين في الميراث بالسدس وقيس الأكثر منهما عليهما (فائدة) إذا كانت إحدى المجدتين محبوبة بالاب كما لو خلف جدّة أم أم وجدّة أم أب مع ١٢٤ الاب فالسدس للأولى وحدها والباقي للاب على الأربع وقبل لام الأم

نصف السدس والباقي للاب
لأنه الذي يجب أمه فترجع
فائدة المحب إليه وهذا
عندنا وأما عند المخنابلة
فالسدس بينهما ولا يجب أم
نفسه وعن هذه المجدّة المحبوبة
احترزت بقولي آنفا بأن
لا يكون فهن جدّة محبوبة
والله أعلم ثم ذكر حكم ما إذا
كانت أحدهما أقرب من
الأخرى وهما من جهتين
مقدما إذا كانت القربي
من جهة الأم فقال (وان
تسكن) المجدّة (قري لام)
أي من جهة الأم كام أم
(جيت أم أب) أي من
جهة الأب (بعدي) كام
أم أب وكام أبي أب (وسدسا
سأبت) أي أخذته وحدها
كاملا لأنها أقرب منهما ثم ذكر
حكم ما إذا كانت القربي
من جهة الأب فقال (وان
تسكن) المجدّة القربي
(بالعكس) من الأولى بأن
كلت القري من جهة الأب
كام أم والبعدى من جهة
الأم كام أم أم (فالقولان)
فيهما مذكوران (في كتب

شرح الملقبات الوردية (قوله في القسمة) أي حال كون ذلك ثابتا في القسمة وقوله
العادلة أي غير المجاورة وقوله الشرعية أي المنسوبة للشرع وقوله وفي بعض النسخ
المرضية أي التي ارتضاها الفرضيون (قوله على شرط الشيخين) أي عن رجالهما فاعلى
بمعنى عن وشرطهما بمعنى رجالهما لا لائق والمعاصرة أو المعاصرة فقط لأن هذا الغما هو
شرط في الحديث المعنعن وهو الذي يقال في سنده عن فلان عن فلان الخ (قوله وقيس
الأكثر الخ) بل ثبت بالنص تورث ثلاث جدات ففي مراسيل أبي داود أنه صلى الله عليه
وسلم ورث ثلاث جدات أي وهن أم أم الأم وأم أم الأب وأم أبي الأب كما فسرهن الراوي
بذلك اه من الأواوّة (قوله فائدة) أي هذه فائدة وذكر فيها حكم ما إذا كانت إحدى
المجدتين محبوبة بالاب (قوله كما لو خلف جدّة أم أم) لا يخفى أن أم أم بدل من جدّة وكذا
يقال في قوله وجدّة أم أب (قوله وهذا) أي ما ذكر من القولين وقوله عندنا أي معاشر
الشافعية وقوله وأما عند المخنابلة فالسدس بينهما أي لأن الاب لا يجب أم نفسه عندهم
وكذا المجد لا يجب أم نفسه أيضا عندهم (قوله وعن هذه المجدّة) متعلق باحترزت بعده
وقوله آنفا أي قريبا (قوله وهما من جهتين) أي وأما إذا كانتا من جهة فسد ذكره في قوله
وتسقط البعدى بذات القربي وقوله مقدما أي حالة كونه مقدما وقوله فقال عطف
على ذكر (قوله وان تسكن) اسم تسكن ضمير يعود على المجدّة كما أشار إليه الشارح بقوله
المجدّة وهو بدل من الضمير أو على تقدير أي فيكون تفسير للضمير وقري خبر تسكن وقوله
لام اللام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف كما أشار إليه الشارح بقوله أي من جهة
الأم وقد تقدم نظير ذلك وقوله أم أب أي أم من جهة الأب كما أشار إليه الشارح بقوله أي
من جهة الأب فليست قاصرة على أم الأب كما قد يتوهم من ظاهرها العنارة (قوله كام أم
وكام أبي أب) أشار بتعداد المآل إلى أنه لا فرق بين أن تدلى للاب بأنني كما في المثال الأول
أو بدكر كما في الثاني أفاده المحقق (قوله وسدسا سأبت) إذا حقت النظر وجدت الساب
لنصف السدس لأنها ألوم تحجب الأخرى لا شتركا تسكن المصنف نظر لكونها أخذت
السدس بقسامه أفاده العلامة الأمر وقد يشير له قول الشارح كاملا (قوله بالعكس) أي
متبادسة بالعكس وقوله بأن كانت الخ تصويير للعكس (قوله في كتب) يسكون التاء
وقوله من الشافعية وغيرهم بيان لاهل العلم (قوله أحدهما لا تسقط الخ) أشار الشارح
بذلك إلى أن قول المصنف لا تسقط الخ خبر مبتدأ محذوف وقوله لأن التي الخ علة لقوله
لا تسقط الخ وقوله وان كانت أبعد أي وأنحال أنها أبعد كما هو موضوع المسئلة (قوله
لكنون الأم أصلا) أي لأن ارت المجدات بطريق الامومة وظاهر أن أصلها اللام كما في السيد

أهل العلم) من الشافعية وغيرهم رضي الله عنهم (منصوصان) للإمام الشافعي رضي الله عنه على
وهما أيضا روايان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أحدهما (لا تسقط البعدى) من جهة الأم بالقربي من جهة
الاب بل يشتركان في السدس (على الصحيح) وبه قال مالك رضي الله عنه لأن التي من جهة الأم وان كانت أبعد فهي
أقوى لتكون الأم أصلا في ارت المجدات

فعدل قرب التي من قبل الاب قوة التي من جهة الام فاعتدلا فاشتركا والقول الثاني أنها تصح بها جريا على الاصل من أن
 القرى تصح بالمعدى وبه قال أبو حنيفة رضي الله عنه وهو المفتى به عند المخنابلة رجعهم الله تعالى (واتفق المجمل) أي
 المعظم من الشافعية والمالكية (على التحميم) لهذا القول الاول ولما كان في ١٢٥ عبارة السابقة وهي قوله وكن

كلهن وارثات بماء الى أن
 من المجدات غير وارثة وهي
 المعبر عنها بالمجدة الفاسدة
 وهي التي احتزرت عنها فيما
 سبق بقوله صحيحة بينها
 بقوله (وكل من أدلت)
 من المجدات (بغير وارث)
 كام أي الام فان أنا الام غير
 وارث وبغير عنها بالتي تدعى
 بذكر بين اثنين (فأما
 حظ من الموارث) لانها من
 ذوى الارحام فلا ترث الا
 عندهم قال بتوريث ذوى
 الارحام كما تقدمت الاشارة
 الى ذلك في الكلام على
 الوارثات (فائدة) حاصل
 القول ان المجدات عندنا
 على أربعة أقسام القسم
 الاول من أدلت بمحض انات
 كام الام وأمهاتها المدليات
 باناث خلص والقسم الثاني
 من أدلت بمحض ذكور
 كام الاب وأم أي الاب وأم
 أي أبي الاب وهكذا بمحض
 الذكور والقسم الثالث
 من أدلت باناث الى ذكور
 كام أم أب وكم أم أم أي أب
 وهكذا وكل جدة كانت
 من هذه الاقسام الثلاثة
 فهي وارثة عندنا وعند

على السراجية وغيره فاندفع بذلك التوقف في معنى أصالتها وقوله فعدل قرب الخ ينبغي
 أن قرب مفعول مقدم وقوة فاعل مؤخر وقوله فاعتدلا واشتركا صوابه فاعتدلتا واشتركا
 بناء التانيث لانها تلزم في الفعل المستند لغير المؤنث الحقيقي التانيث (قوله والقول الثاني
 أنها تصح بها) أي ان القرى تصح بالمعدى وقوله جريا على الاصل أي القاعدة وقوله
 من أن الخ بيان للاصل بمعنى القاعدة (قوله والمالكية) ضبطه بعضهم بالرفع عطفا على
 المعظم لا بالجر عطفا على الشافعية لان المالكية مجمعون على ذلك (قوله ولما كان الخ)
 دخول على كلام المصنف الثاني وقوله بماء أي اشارة وقوله بينها جواب لما (قوله
 فالحاظ) أي نصيب وقوله من الموارث أي من الامور الموروثة فالوارث جمع ميراث
 بمعنى الموروث (قوله فلا ترث الخ) تغريب على التعليل (قوله فائدة) أي هذه فائدة ذكر
 فيها حاصل القول في المجدات فقوله حاصل القول أي في المجدات وقوله عندنا أي معشر
 القرصين (قوله القسم الاول من أدلت بمحض انات) أي باناث خلص وهذه وارثة باجتماع
 الأئمة الأربعة وقوله المدليات باناث خلص أي بخلاف ما لو كان هنالك ذكر بين الاناث
 فانها لا ترث حينئذ (قوله والقسم الثاني من أدلت بمحض ذكور) أي بالذكور والخلص
 وقوله كام الاب هذه وارثة باجتماع الأئمة الأربعة وكذا أمهاتها المدليات بمحض الاناث
 وقوله وأم أي الاب هذه ترث عندنا الأئمة الثلاثة ولا ترث عند المالكية ومثلهما في ذلك
 أمهاتها المدليات باناث خلص وقوله وأم أي أبي أب هذه ترث عند الشافعية والمحنفية
 دون المالكية والمخنابلة وقوله وهكذا بمحض الذكور أي كام أم أبي أبي أب (قوله
 والقسم الثالث من أدلت باناث الى ذكور) أي لاباناث خلص ولا يذكور خلص بل باناث
 الى ذكور وقوله كام أم أب هذه مجمع على ارثها كما علم مما مر وقوله وكم أم أم أي أبي هذه
 وارثة عند غير المالكية كما علم مما مر أيضا وقوله وهكذا أي كام أم أم أم أبي أب (قوله
 وكل جدة كانت من هذه الاقسام الثلاثة) أي التي هي من أدلت بمحض الاناث ومن
 أدلت بمحض الذكور ومن أدلت باناث الى ذكور وقوله فهي وارثة عندنا وعند المحنفية
 أي وأما عند المالكية فلا ترث الأم الام وأمهاتها وأم الاب وأمهاتها المدليات بمحض
 الاناث فهما وأما عند المخنابلة فترث هاتان المجدتان وأم أي الاب وان أدلت بمحض الاناث
 (قوله وهي المعبر عنها بالمجدة الصحيحة) أي الوارثة والضمير راجع للمجدة التي من هذه
 الاقسام الثلاثة (قوله والقسم الرابع عكس الثالث) أي خلافا لما مراد العكس اللغوي
 كما أشار اليه بقوله وهي من أدلت بذكر الى انات (قوله وهي غير وارثة عندنا كالمحنفية)
 أي والمالكية والمخنابلة (قوله ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك أنه لا يرث من قبل الام الا
 جدة واحدة فقط) أي لانه اذا اجتمع جذات من جهة الام كام أم وأم أم أم أم وأم أم وأم

المحنفية وهي المعبر عنها بالمجدة الصحيحة والقسم الرابع عكس الثالث وهي من أدلت بذكر الى انات كام أبي الام وهي
 السابقة في قوله وكل من أدلت بغير وارث الخ وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة عندنا كالمحنفية الاعلى القول
 بتوريث ذوى الارحام كما سبق ثم اذا تأملت ما سبق ظهر لك أنه لا يرث من قبل الام الا جدة واحدة فقط

أو كانتا من جهة الأب والبعدى مدلية بالقرى كام أب وأمه اتفاقا ١٢٧ أيضا لأنها أدلت بها أو كانتا من

جهة الأب والبعدى
لاتدلى بالفـرى كام الأب
وأم أبى الأب على الأصح
المنصوص في زوائد الروضة
ومن صور هذه ما إذا كانت
القرى من جهة أب الأب
كام أبى أب والبعدى من
جهة أمهات الأب كام أم أم
الأب وفيها وجهان أرجحهما
كما قال العلامة شهاب الدين
ابن الهائم رحمه الله أنها ترجحها
قال ومستندى في ترجيح
ذلك ما قطع به الأكثرون
حتى في المهرر والمناهج ان
قرى كل جهة ترجح بعدها
انتهى والوجه الثاني أنها
لا ترجح أبيل بشر كان في
السدس وظاهر كلام الشيخ
سراج الدين البلقيني رحمه
الله ترجحه فلاجل هذا
الاختلاف في بعض صور
هذه الحالة قال (في المذهب
الاولى) يعنى الأرجح
المفتى به في بعض هذه
المسائل وأما في بعضها فاتفقا
كما قدرته لك فخران الخلاف
في هذه المسائل باعتبار
المجموع لا باعتبار النجس
وقوله (فقل) أيها الناظر
في هذا الكتاب (لى حسى)
أى يكفى من ذكر المسائل
في أصحاب الفروض أو في
المجندات فغيبا ذكرته كفاية
للبندى ولا يقصر عن أفادة

أدلت الى الميت بأب الأب فتسقط بها (قوله أو كانتا من جهة الأب والبعدى لاتدلى الخ) أى
والحال ان البعدى لاتدلى الخ فالواو للحال كما في سابقه (قوله على الأصح) أى من وجهين
للاصحاب لأن قولين للامام وتعبيره بالأصح يقتضى ان الخلاف قوى لأن مقابل الأصح
صحح وقوله المنصوص أى المصرح به وليس المراد المنصوص عليه للامام فلا ينساق
ما قلناه من أنهم أوجهان للاصحاب لا قولان للامام أفاده المحقق (قوله ومن صور هذا) أى
كونها من جهة الأب والبعدى لاتدلى بالقرى وقوله وفيها وجهان أى للاصحاب فان
أوجه للاصحاب والأقوال للامام (قوله أنها ترجحها) أى ان القرى من جهة أبى الأب
ترجح البعدى من جهة أمهات الأب (قوله ان قرى كل جهة ترجح بعدها) أى من
تلك الجهة وان لم ترجحها من جهة أخرى وقد تقدم مثاله وقوله انتهى أى كلام ابن الهائم
(قوله والوجه الثاني أنها لا ترجحها أى بعدم ادلائها بها) وقوله بل يشتركان في السدس
اضرابا تنقالي (قوله فلاجل هذا الاختلاف) علة مقدمة على المعلل وهو قوله قال الخ
وقوله في بعض صور هذه الحالة أى التي هي ما إذا كانت المجذبان من جهة واحدة
واحداهما قرى والاخرى بعدى (قوله في المذهب الاولى) أى في القول الاربع عند
الشافعية وأما عند الأئمة الثلاثة فحل وفاق ولا يخفى ان الاولى بفتح الهمزة صفة للمذهب
(قوله وأما في بعضها فاتفقا) أى فتسقط البعدى بالقرى اتفاقا (قوله فخران الخلاف
الخ) تفريع على قوله يعنى الأرجح المفتى به في بعض هذه المسائل وأشار به ذاك الى دفع
الاعتراض على المصنف وقوله باعتبار المجموع أى البعض كما هو المتبادر من كلام الشارح
وان كان اطلاق المجموع على البعض نسجما ويحتمل ان المراد بالمجموع الهيئة الاجتماعية
وهذا هو الذى درج عليه العلامة الامير وعليه فالمعنى ان الهيئة الاجتماعية فيها خلاف
لان في بعضها خلافا. وقوله لا باعتبار الجميع أى كل فرد فرد لان بعض الافراد متفق عليه
(قوله وقوله) مبتدأ خبره مأخوذ من قوله أى يكفىنى والتقدير نقول في شرح بعضه كذا
وكذا كما تقدم نظيره فاندفع ما لمعظم هنا (قوله أى يكفىنى من ذكر المسائل الخ) أى
يكفىنى ما حصل من ذكر المسائل الخ وظاهر هذا المحل ان حسب اسم فعل بمعنى يكفى وهو
قول مرجوح لان أسماء الافعال لاتدخل عليها العوامل اللفظية وقد دخلت على حسب
كما في قوله تعالى فان حسبك الله فالحق انه اسم بمعنى كفى ويحاج عن الشارح بأن
ما ذكره تفسيرا لراد منه لا تفسيرا للمعنى الموضوع له أفاده المحقق (قوله فغيبا ذكرته كفاية)
أى لان فيما ذكرته كفاية فهو تعليل للامر بالقول أو للقول فالمعنى على الاول انما أمرتك بأن
تقول حسى لان ما ذكرته فيه الكفاية وحينئذ فيقرأ بضم التاء من ذكرته والمعنى على الثانى
كافى ما حصل من ذكر المسائل لان ما ذكرته فيه الكفاية وحينئذ فيقرأ بفتح التاء (قوله
للبندى) بالهمز من ابتدأ بالهمز أيضا وبالهمز من ابتدأ بالهمز أيضا وأهل المدينة
يقولون بديننا بمعنى بدنا والمبندى هو الذى ابتدأ فى العلم ولا يقدر على تصوير المسئلة فان
قدر على تصويرها ولم يمكنه إقامة الدليل عليها فتوسط وان أمكنه إقامة الدليل عليها
فنته (قوله ولا يقصر) أى ما ذكرته وقوله عن أفادة المنتهى أى والمتوسط بالاولى فهو

مفهوم بالاولى من المنتهى أو انه أراد بالمبتدى فيما تقدم ما قبل المنتهى فيشمل المتوسط
أو أراد بالمنتى هنا ما قبل المبتدى فيشمل المتوسط وبهذا كله يندفع ما قد يقال انه أهمل
المتوسط (قوله وقد تناهت) التفاعل ليس على بابه كما أشار إليه الشرح بقوله أى انتهت
وقوله قسمة الفروض أى ما يؤخذ منه قسمة الفروض والا فإذى انتهى ببيان الفروض
ومستحقها لا قسمة الفروض (قوله وبيان كل الخ) عطف على قوله قسمة الفروض
وأشار الشرح به الى القصور في كلام المصنف (قوله من غير الخ) أى حال كونها من غير
الخ وقوله ولا غرض لازم لما قبله (قوله فائدة) أى هذه فائدة وذكر فيها أنه علم مما
تقدم أن أصحاب الفروض ثلاثة عشر والمراد بهم من يرث بالفرض وان كان قديرث
بالتعصيب كالاب ولا يرث الاخ الشقيق في المشرقة لانه وان ورث بالفرض فيها ساكن تبعاً
لاولاد الام والكلام فيمن يرث بالفرض استقلالاً على ان هذه فائدة فهي كالعدم (قوله
أربعة من الذكور) هو مع قوله وتسع من النساء تفصيل لما أجمله قبل ذلك وقوله الا
المعتقة أى فانه يرث بالتعصيب (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف
وقوله شرع في العصبيات أى في بيان العصبيات وهو جواب لما وقوله فقال عطف
على شرع

* (باب التعصيب أى باب بيان ذى التعصيب وأقسامه) *

(قوله مصدر عصب) أى هو مصدر عصب بالتشديد وقوله يعصب بضم أى قوله وتشديد ثالثه
وقوله تعصياً لا حاجة اليه لانه المحدث عنه فكان الاولى حذفه وقوله فهو عاصب ببيان
لاسم الفاعل وكان حق التعصب ير معصب بكسر الصاد مشددة لانه هو اسم الفاعل لعصب
بالتشديد وأما عاصب فهو اسم فاعل لعصب كضرب (قوله ويجمع العاصب على عصبة)
أى مثل طالب وطالبة وكتب وكتبة وقوله ويجمع العصبة على عصبات أى مثل قصبه
وقصبات فعصبات جمع الجمع (قوله ويسمى بالعصبة الواحد وغيره) أى يطلق على الواحد
وغيره عصبة فيقال زيد عصبة والزيدون عصبة وظاهر هذا انه اسم جنس
فرادى وهذا يخالف قوله أولاً لانه جمع لعاصب الا أن يقال ان فيه استعمالين فيستعمل
جمعاً وهو الذى أشار اليه الشارح بقوله ويجمع العاصب على عصبة ويستعمل اسم
جنس افرادى وهو الذى أشار اليه الشارح بقوله ويسمى بالعصبة الواحد وغيره ويحتمل
ان استعماله فى الواحد مجاز من استعمال اسم الكل فى الجزء وهو الذى استظهره العلامة
الامر حتى قال ابن الصلاح اطلاقاً على الواحد من كلام العامة واسمها هم من الخاصة كما
فى المؤلوة (قوله قرابة الرجل) أى ذو وقرابة الرجل فهو على تقدير مضاف ليصح الاخبار
به عن العصبة فان القرابة معنى من المعانى والعصبة اسم للذوات فلا يصح الاخبار الا
بتقدير هذا المضاف ويصح أن تكون القرابة معنى الاقارب كما يدل له قوله سموها الخ
حيث أعاد عليه ضمير جمع الذكور وقوله لايه أى دون أمه لضعف قرابته حيث أدلوا
برحم أنثى وأيضاً فالغالب أنهم من قبيلة أخرى وفي هذا التعريف قصور لانه لا يشمل

المنتهى ومن أراد المتبحر
في ذلك فعليه بالكتب
المطولة ومنها كتابنا شرح
الترتيب (وقد تناهت)
أى انتهت (قسمة الفروض)
ببر مستحقها وبيان كل
متمم على ما أردناه (من غير
اشكال) أى التباس (ولا
غرض) أى خفاء (فائدة)
علم مما تقدم أن أصحاب
الفروض ثلاثة عشر أربعة
من الذكور وهم الزوج
والاخ للام والاب والمجد
وتسع من النساء جميع
النساء الا المعتقة والله أعلم
ولما انتهى الكلام على
الفروض ومستحقها شرع
فى العصبيات فقال

* (باب التعصيب) *

مصدر عصب يعصب
تعصياً فهو عاصب ويجمع
العاصب على عصبة ويسمى
بالعصبة الواحد وغيره
والعصبة لغة قرابة الرجل

الاباء ولا الابناء مع ان الاحاطة لاتتم الا بهم فالابناء من تحت والاباء من فوق والاخوة
 وبنوهم والاعمام وبنوهم في الجوانب القريبة والبعيدة (قوله سموا بها لانهم الخ) أي
 سمى أقارب الرجل بالعصبة لانهم الخ فالعصبة مأخوذة من العصب بمعنى الاحاطة وقد
 استفيد من كلام الشارح ان عصب بمعنى أحاط يتعدى بالباء ومعنى شديته عدى بنفسه
 (قوله وكل ما استداحول شيء فقد عصب به) أي أحاط به وقوله ومنه أي من العصب
 بمعنى الاحاطة وقوله أي العمائم سميت بالعصائب لاحاطتها بالرأس (قوله وقيل سموا
 بها) أي وقيل سمى أقارب الرجل بالعصبة وقوله لتقوى بعضهم ببعض أي لتقوى بعض
 الاقارب بالباقيين وقوله من العصب أي مأخوذة من العصب وقوله وهو الشدة
 والمنع فبعضهم بشدة بعضا ويمنع من تطاول الغير عليه (قوله يقال الخ) استدلال على
 نفسه ير العصب بالشدة وقوله والرأس أي وعصبت الرأس وقوله شدتها الاولى شدته
 كما في بعض النسخ لان الرأس مذكرا لا أن المولدين ربما أنتوها باعتبار انها حارحة أو هامة
 (قوله ومنه) أي من العصب بمعنى الشدة وقوله العصبة أي العمامة وقوله لشدة الرأس
 بها أي سميت العمامة بالعصبة لشدة الرأس بها (قوله ومدار هذه المادة) أي التي هي
 العين والصاد والباء وقوله على الشدة والقوة والاحاطة أي والمنع لذكره آنفا فلهذه
 المادة تدل على هذه المعاني (قوله والعصبة اصطلاحا ما سبأني) أي الذي هو كل من
 أحوز كل المال الخ (قوله وحق أن نشرع في التعصيب الخ) أي وجب صناعة أن
 نشرع الخ فحق بفتح الخاء مبنيا للفاعل بمعنى وجب قال في المختار حق الشيء يحق بالكسر
 أي وجب انتهى وانما وجب صناعة أن نشرع في التعصيب لان العادة جرت بذلك
 التعصيب به مذكرا للفروض ويصح كما قال النبتيني أن يقرأ بضم الحاء مبنيا للفعل
 ويؤيده قول النحاة في زيد أبوك عطوفا التثنية ديرا حقه عطوفا لانه يقتضي أنه يستعمل
 متعديا فيصح بناؤه للجهول اه ملخصا من المحقق مع الامير (قوله الى آخره) اعناد كذا
 لان تعريف العصبة اصطلاحا ما سبأني بعد وقوله أي في الارث به أشار بذلك الى أن في
 كلام المصنف توسعا بحذف مجرور في مع الباء والاولى أن يقول أي في بيان ذي التعصيب
 (قوله بكل قول) أي بكل مقول تيسر له فالقول بمعنى القول والاستغراق عرفي لانه
 محسب ما تيسر له والا فلا استغراق التحقيق غير ممكن وبعضهم قال أي بقول كلي فالمراد أنه
 يذكر ذلك بقاعدة كلية ثم قال فاندفع الاعتراض بانه لم يأت بكل قول موجز أي لان كل
 قول بمعنى القول السكلي وفيه بعد لا يخفى (قوله موجز) بفتح الميم أي موجز فيه فهو من
 باب المحذف والاصال ويصح كسرهما على انه اسم فاعل لكن يكون الاسناد مجازيا أي
 موجز صاحبه وقوله مختصر نفسه ير موجز بناء على أن الاجازة الاختصار مترادفان على
 معنى واحد (قوله مصيب) اسم فاعل من أصاب وأصله مصوب بوزن مكرم نقلت حركه
 الواو والساكن قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها اثر كسرة وقوله ليس بخطا نفسه ير مصيب
 لانه من الصواب الذي هو ضد الخطأ (قوله فكل من الخ) أي اذا أردت بيان العصبة

لا يسمي سموا بها لانهم عصبوا
 به أي أحاطوا به وكل
 ما استداحول شيء فقد
 عصب به ومنه العصائب
 أي العمائم وقيل سموا
 لتقوى بعضهم ببعض من
 العصب وهو الشدة والمنع
 يقال عصبت الشيء عصباً
 شدته والرأس بالعمامة
 شدتها ومنه العصبة لشدة
 الرأس بها وقيل غير ذلك
 ومدار هذه المادة على
 الشدة والقوة والاحاطة
 والعصبة اصطلاحاً ما سبأني
 في قوله (وحق أن نشرع
 في التعصيب) الى آخره أي
 في الارث به (بكل قول
 موجز) مختصر (مصيب)
 ليس بخطأ (فكل من

فأقول كل من الخ فالغاء فاه الفصيحة ويصح أن تكون للاستئناف واعتراض آتيانه بكل
 بان التعريف لبيان المسألة وكل للأفراد فلا يصح الاتيان بها في التعريف وأجيب بأنه
 ضابط لا تعريف لكن هذا قد يخالفه قول الشارح وهذا تعريف العاصب الخ فالاحسن
 ما قاله بعضهم من أن التعريف ما بعد كل وانما دخلت عليه للدلالة على أن التعريف محط
 بأفراد المعرفة لانها مفيدة للاحاطة فتدل على أنه لم يخرج عن هذا التعريف شيء من أفراد
 العصبية (قوله أحز كل المال) أي جمع كل التركة (قوله من القربات) توقف فيه بأنه ليس
 بعربي لانه جمع قرابة كما قاله الشرح وهي في الاصل مصدر وهو لا يشئ ولا يجمع الا اذا
 تنوع لأنواع وأجيب بان القرابة أنواع فذلك جئت وبأن محل المنع اذا بقي المصدر على
 مصدرية وما هنا بمعنى اسم الفاعل فالقرابة بمعنى القريب والقربات بمعنى الاقارب
 واليه يشير قول الشرح أي الاقارب (قوله أو الموالى) أي أو من الموالى فهو عطف على
 القربات بمعنى الاقارب وقوله من المعتقين وعصبتهم بيان للموالى (قوله اجساعا) دليل
 للحكم المستفاد مما تقدم وهو اسرار العاصب من النذب أو الولاة جميع المال وقوله لقوله
 تعالى الخ سند للاجتماع بالنظر لبعض أفراد العاصب من النذب وهو الاخ شقيقا كان
 أولاب فالضمير في الآية راجع للاخ وقوله وغـ ير الاخ كالاخ أي وغير الاخ من سائر
 العصابات مقدس على الاخ فالقياس سند للاجتماع بالنظر غير الاخ (قوله أو كان ما يفضل
 الخ) عطف على أحز فالعنى أولم يحز كل المال بل كان ما يفضل الخ وقوله بعد الفرض
 أي جنسه الصادق بالواحد والمتعدد كما اشار اليه الشارح فقوله الشامل للواحد وما زاد
 وقوله له أي لن (قوله اجساعا) دال للحكم المستفاد مما تقدم وهو كون ما يفضل بعد
 الفرض له وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ سند للاجتماع بقوله ما فيها من دليل للحكم
 المستفاد مما تقدم اندفع ما يقال كيف يستدل عليه كسائر التصديقات مع انه هنا للتصور
 ووجه اندفاعه أنه دليل للحكم المستفاد من ذلك واعلم أنهم قالوا المعرفة مع التعريف
 كقولهم الانسان حيوان ناطق على صورة التصديق وهو في الحقيقة من قبيل التصور فهو
 على حذف أي (قوله المحقوا) بفتح المهملة من الحق المزيده المهملة وقوله الفرائض
 أي جنسها الصادق بالواحد والمتعدد وقوله فابق أي بعد الفرائض (قوله فلاولى
 رجل) أي فلا قريب رجل فالمراد بالاولى الاقرب لا الاحق لانه كما قاله شيخ الاسلام لو كان
 المراد به الاحق لمخلع الفائدة لانا لا ندرى من هو الاحق بخلاف الاقرب فانه معروف
 والتقييد بالرجل للاغلب والا فالمتبعة عصبية وقوله ذكر بدل من رجل فان قيل ما فائدة بعد
 رجل مع فهمه منه أجيب بأنه لما كان الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي قيل
 ذكر إشارة الى أنه في مقابلة المرأة فالمراد به الذكر لا البالغ فهو مبين لمراد فان قيل هلا
 اقتصر على قوله ذكر لمحصل هذا المعنى مع الاحتصار أجيب بأنه يفوت حينئذ افادة
 اطلاق الرجل بمعنى الذكرك قال في شرح الترتيب نقل عن ابن الهائم فان قلت هذا الحديث
 يقتضى اشتراط الذكورة في العصبية المستثناة للباقى فيخرج العصبية عنه وهو مع
 غيره قلت يخص مفهوم هذا الحديث وهو أن غير الذكرك لا يستحق الباقى بالنسب

أحز كل المال (عند الانفراد
 من القربات) جمع قرابة
 أي الاقارب (أو الموالى) من
 المعتقين وعصبتهم اجساعا
 لقوله تعالى وهو يرثها ان
 لم يكن لها ولد وغـ ير الاخ
 كالاخ (أو كان ما يفضل)
 كالاخ (بعد الفرض)
 الشامل للواحد وما زاد
 (له) اجساعا لقوله صلى الله
 عليه وسلم المحقوا الفرائض
 باهاها فابقى فلاولى رجل ذكر

والاجماع الدالين على أن العصبية بالغير ومع الغير تستحق الباقي اهـ ببعض تعبير
(قوله فهو أخو العصبية) أي ملازمها والمتصف بها كما في قوله هم أخوالكم لان شأن الأخ
بصاحب أخاه ويلزمه ومن هذا قولهم يا أبا العرب ابن صاحبهم ولازمهم وقوله بالنفس
أي بنفسه لا بغيره ولا مع غيره لان الحكم الأول وهو أحوال كل المال عند الانفراد مخصوص
بالعصبية بالنفس وقوله المفضلة أي التي فضلها الفرضيون وقوله على غيرها من أنواع
العصبية أي وذلك الغير هو العصبية بالغير والعصبية مع الغير وقوله وعلى الفرض كما
اختترته الخ قد تقدم الخلاف في ذلك فارجع اليه ان شئت (قوله وهذا تعريف للعاصب
بالحكم) أي الذي هو احوال جميع المال عند الانفراد وكون ما يفضل بعد الفروض له
ولا يخفى أن قوله بالحكم متعلق بتعريف والتعريف بالحكم من قبيل التعريف بالخاصة
لان الحكم خاصة للمعرف وقوله والتعريف بالحكم دورى أي موجب للدور لان الحكم على
الشيء فرع عن تصوّره فصار التعريف متوقفا على المعرف بواسطة أخذ الحكم فيه ومن
المعلوم أن المعرف متوقف على التعريف فتوقف كل منهما على الآخر فجاء الدور وغرض
الشارح بذلك الاعتراض على المصنف وأجيب بأنه تعريف لفظي فهو لمن يعرف الحكم
ويجهل التسمية بلفظ عاصب فيعرف أن الأب مثلا اذا انفرد حاز جميع المال واذا اجتمع
مع ذي فرض أخذ ما بقي لئلا يكن يجهل لانه يسمى بلفظ عاصب وأجيب أيضا بأن الحكم
يتوقف على تصوّر المحكوم عليه بوجه ما وان لم يكن بالتعريف حتى ينجى الدور على أن
الحكم أن الحكم انما يتوقف على تصوّر المجهول جنس في التعريف كالأسم في تعريف
الفاعل بل بأنه الاسم المرفوع الخ لانه هو المحكوم عليه فلم يتوقف على تصوّر المعرف حتى
يحيى الدور أفاده المحقق الامير (قوله كما هو معلوم عند العقلاء) أي مثل ما هو معلوم عند
علماء الماعول وهم المناطقة ولذلك قال في السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام في الحدود

(قوله واحكام العاصب بنفسه ثلاثة) أي والاحكام الثابتة للعاصب بالنفس ثلاثة وهي
أنه اذا انفرد حاز جميع المال واذا اجتمع مع أصحاب الفروض أخذ ما بقيت الفروض واذا
استغرقت الفروض التركة سقط (قوله ذكر منها اثنين) أي وهما الاولان (قوله الا
الاخوة الاشقاء في المشتركة) هذا الاستثناء بحسب الظاهر والا فلا شقاء في المشتركة انتقلوا
للفرض فليسوا عصبية حينئذ اهـ أمير بالمعنى (قوله والا الاخت في الا كدرية) فيه
تسميح لانه جعل موضوع كالأمة العاصب بنفسه والاخت في الا كدرية عصبية بالغير وهو
المجدل لانه كالأخ في سهمه والحكم لئلا يسهل الامر كون العاصب بنفسه وبغيره سواء كما
سيذكره الشارح أفاده الامير (قوله وستأنيان) أي المشتركة والا كدرية (قوله وانما
ترك المصنف الخ) غرضه بذلك الاعتذار عن المصنف في تركه للحكم الثالث ويعتذر عنه
أيضا بأنه تركه لانه لا يطرد فان بعض العصبية كالابن لا يتأق معه استغراق حتى يسقط به
بل لا يسقط بحال وشذ بعضهم فعمله ليس عصبية كما أنه ليس صاحب فرض ويرد ما تقدم
من حصر الارث في الارث بالفرض أو بالتعصيب (قوله للعالم به من الثاني) أي من مفهومه

(فهو أخو العصبية) بالنفس
(المفضلة) على غيرها من
أنواع العصبية وعلى
الفرض كما اختترته في شرح
الترتيب وهذا تعريف
للعاصب بالحكم والتعريف
بالحكم دورى كما هو معلوم
عند العقلاء واحكام
العاصب بنفسه ثلاثة ذكر
منها اثنين وترك الثالث
وهو أنه اذا استغرقت
الفروض التركة سقط الا
الاخوة الاشقاء في المشتركة
والالاخت في الا كدرية
وستأنيان وانما ترك المصنف
هذا الثالث للعالم به من

الثاني

فانه قال أو كان ما يفضل بعد الفرض الخ ويفهم منه أنه إذا لم يفضل بعد الفرض شيء سقط
(قوله والعاصب بغيره ومع غيره) أعلم أنهم عرفوا العاصب بغيره بأنه كل أنثى عصبها ذكر
وعرفوا العاصب مع غيره بأنه كل أنثى نصير عصبه باجتماعها مع أخرى وهو مجرد اصطلاح
والافضل من القسمين عصبه بسبب مصاحبة للغير فكل منهن عصبه بالغير وعصبه
مع الغير وفرق الرافعي بأن العصبه بالغير يجب فيه كون الغير عصبه بنفسه بخلاف العصبه
مع الغير فإن الغير فيه ليس عصبه وذلك لأن الماء لا أصاق ولا يتحقق الاصاق بين
الشخصين الا بمشاركتهم في الحكم فالباقي في قولهم عصبه بغيره تفيد المشاركة في حكم العصبه
بخلاف مع فانها لا تفران وهو يتحقق بدون مشاركة في الحكم كما في قوله تعالى وجعلناهم
أخاء هرون وزيرا فان موسى لم يشارك هرون في الوزارة فالغير في قولهم عصبه مع غيره
لا يكون عصبه كما لم يكن موسى وزيرا (قوله كالعاصب بالنفس في هذه الاحكام) قال شيخ
الاسلام وفي كون الحكم الثاني يشترك فيه أقسام العصبه نظر لان العاصب بغيره لا يأخذ
الباقي وحده بل مع العاصب بنفسه ويمكن تصحيح ذلك بتأويل اه أي بأن يقال المراد
أنه يأخذ الباقي ولو في الجملة فان العاصب بغيره يأخذ بغيره من الباقي (قوله الا الحكم الاول)
أي الذي هو كونه يحوز جميع المال اذا انفرد ووجه استثناء ذلك ظاهر لانه لا يتأق الأفراد
العاصب بغيره والعاصب مع غيره (قوله ثم بعد تعريف العاصب الخ) فقد عقب التعريف
المذكور بالعدم لا بوضاح وقوله به هذا التعريف أي الذي هو قوله فكل من أحوز الخ
وقوله المتعدي بالمال المسملة أي المعترض من الانتقاد وهو الاعم تراص فانه اعترض بأنه
دوري كما صرح به الشارح آنفا وبأنه دخل فيه كل كما علمت وبأنه قاصر على العاصب
بالنفس ولا نجد تعريف للعاصب سائما من الانتقاد ولذلك قال ابن المصنف في كفايته
وليس يخلو حده من نقد * فينبغي تعريفه بالعدم.

(قوله شرع في عدمهم) أي عدم العصبه المفهوم من العاصب كما قاله المحقق (قوله
وهم خمسة عشر) الاولى عدم حصرهم في هذا العدد اذا اجتدأ أفراد كثيرة وكذا أفراد الع
فن الاولى جد الأب وجد الجد وهكذا من النسبة عم الأب وعم الجد وهكذا (قوله ولمالم
يستوف عدتهم أي بكاف التمثيل) أي لا دخال ما لم يذكر كاخ المعتق وابن أخيه وهكذا
وحيث لا يرد الاعتراض الآتي في الشرح بأن فيه نوع قصور ولا حاجة للجواب الذي
ذكره الشارح هناك (قوله فقال) عطف على شرع أو على أي بكاف التمثيل (قوله كالأب
الخ) قد علمت أن الكاف للتمثيل (قوله أي الأب) يدل من الجد أو على تقدير رأي التفسيرية
وقوله وجد الأب أي أب الأب وأشار الشرح بذلك إلى أن في كلام المصنف حذف لكن
هذامستغنى عنه بكاف التمثيل (قوله وجد الجد) أي أب أب الأب وأشار بقوله وان
علا إلى ما فوق ذلك (قوله والابن) انما أخره عن الأب والجد مع أنه أقوى منهما لانه قيل بأنه
ليس بعاصب كما حكاها المتولي وقد تقدم التنبيه عليه (قوله عند قربه) أي بأن كان بلا
واسطة وقوله وهو ولد الصاب الاولى ابن الصاب لصديق الولد بالانثى وقوله والبعد
أي وعند بعده وعلم من ذلك أن المراد بالابن ما يشمل ابن الابن وان نزل وقوله بمحض

والعاصب بغيره ومع
غيره كالعاصب
بالنفس في هذه الاحكام
الا الحكم الاول ثم بعد
تعريف العاصب بهذا
التعريف المتقدّم شرع
في عدمهم وهم خمسة عشر
ولمالم يستوف عدتهم أي
بكاف التمثيل فقال (كالأب
والجد) أي الأب وجد الأب
(وجد الجد) وان علا
(والابن عند قربه) وهو ولد
الصاب (والبعد) وهو
ابن الابن وان سفل بمحض

الذ كور كما تقدم (والاخ) لابوين اولاب لالام بدليل ماسبق في الفروض ١٣٣ (وابن الاخ) لابوين اولاب لالام

بدليل ماسبق في المجمع على
ارثهم من الرجال (والاعمام)
لابوين اولاب لالام بدليل
ماسبق في الفروض أيضا
وكاعمام الميت اعمام أبيه
واعمام جده وهكذا
(والسيد المعتقد ذى الانعام)
بالمعتق ذكر كان أو أنثى
(وهكذا بنوهم جميعا) أى
بنو الاعمام وبنو المعتقدين
وان نزلوا بمحض الذ كور
قال الشيخ بدر الدين سبط
المساردينى رحمه الله تعالى
فى شرح السكاك وفيه نوع
قصور حيث اقتصر على ابن
المعتق وسكت عن باقى
عصبة المعتقدين بأنفسهم
انتهى ويمكن الجواب عنه
بأنهم دخلوا فى قوله سابقا
أو الموالى ولم يذكروا المصنف
رحمه الله بيت المسال كالم
يذكره سابقا فى الاسباب
* فائدة * قال البيضاوى
رحمه الله فى تفسير قوله
تعالى قلنا امطوا منها
جميعا فجعلنا حال فى اللفظ
تأ كيد فى المعنى كأنه قبل
امطوا أنتم اجمعون ولذلك
لا يستدعى اجتماعهم على
المبوط فى زمان واحد
كقولك حاوا جميعا انتهى
فكذا هنا كأنه قبل بنوهم
أجمعون ولا يستدعى أن
يكون المراد مجتمعين وهو
حال من المضاف وهو بنوهم والله أعلم

الذ كور أى بالذ كور الخاص واحتراز بذلك من نحو ابن بنت الابن (قوله والاخ) أطلقه
المصنف لئلا يكتفه أراد به الاخ الشقيق أولاب بقوله ينفذ كره الاخ للام فى أصحاب الفروض كما
أشار لذلك الشارح (قوله بدليل ماسبق فى الفروض) أى من ذكر ان للاخ للام السدس
(قوله وابن الاخ) أطلقه المصنف لئلا يكتفه أراد به ابن الاخ الشقيق أولاب لان ابن الاخ للام
من ذوى الارحام كما أشار لذلك الشرح (قوله كما سبق الخ) أى فانه سبق التقييد بذلك لان
ابن الاخ للام من ذوى الارحام كما علمت (قوله والاعمام) يقال فيه ما تقدم وقوله لالام
أى لا الاعمام لام وهم اخوة أميك لاله وقوله بدليل ماسبق أيضا أى من أن الاعمام للام
من ذوى الارحام (قوله وكاعمام الميت الخ) أنت خير بأن المصنف لم يقيد بأعمام الميت
فيشمل أطرافه أعمام الميت وأعمام الأب وأعمام الجد وان علا لئلا يكتن الشارح نظير
للواقع فى عبارة الفرضين من التقييد بأعمام الميت (قوله وهكذا) أى ومثل هذا أعمام
أبى الجد وأعمام جد الجد وان علا (قوله والسيد المعتقد) المراد به ما يشمل السيدة المعتقد
كما أشار لذلك الشرح بقوله ذكر كان أو أنثى وقوله ذى الانعام بالمعتق أى صاحب
الانعام بالمعتق وهذا مستغنى عنه بقوله المعتقد فهو متكاملة (قوله وهكذا) أى ومثل هذا
أى المذ كور وقوله بنوهم بأشباع الميم وقوله جميعا أى حال كون بنهم جميعا فهو حال فى اللفظ
لكنه تو كيد فى المعنى فكأنه قال بنوهم أجمعون كما سبقت كره الشارح فى الفائدة (قوله
وان نزلوا بمحض الذ كور) أى بخلاف نحو ابن بنت ابن العم (قوله قال الشيخ بدر الدين الخ)
غرضه به الاعتراض على المصنف وسيد كرا الجواب لئلا يكتن قد علمت أنه لا يرد هذا الاعتراض
لأنه أشار إلى ما يذ كره بكاف التمثيل ولا يلزمه استقصاء الافراد (قوله وفيه نوع قصور) أى
فى كلام المصنف نوع من القصور وقوله حيث اقتصر الخ أى لانه اقتصر الخ فالجيشية
للتعليق (قوله ويمكن الجواب عنه بأنهم الخ) بحث فيه بأنه لو التفت لهذا ما ذكر هنا
شيا لأن جميع ما ذكر داخل تحت قوله من القرابات أو الموالى فكل العصبة من النسب
داخلون تحت القرابات والسيد المعتقد داخل تحت الموالى فالحق ان كلام المصنف يتمثل
للمجمل ولا يلزمه الاستقصاء كما تقدم (قوله ولم يذكروا المصنف الخ) أى فعلة عدم ذكره هنا
هى علة عدم ذكره سابقا فى الاسباب وهى الاختلاف فيه (قوله فائدة) أى هذه فائدة
وغرضه بهذه الفائدة دفع ما قد يتوهم من أنهم لا يكونون عصبة الا عند الاجتماع فى زمن
واحد ووجه الدفع ان جميعا وان كان حال فى اللفظ تأ كيد فى المعنى فلا يقتضى اشتراط
الاجتماع (قوله قال البيضاوى الخ) هذا توطئة للقصد هنا فالأية نظير ما ساد وقوله
جميعا حال الخ مقول قول البيضاوى وقوله ولذلك لا يستدعى الخ أى وليكونه تأ كيد فى
المعنى لا يستلزم الخ وقوله كقولك حاوا جميعا أى فانه يستدعى اجتماعهم على الجى فى
زمن واحد فهو راجع للمعنى بالميم (قوله فكذا هنا) أى فهو حال فى اللفظ تأ كيد فى المعنى
(قوله ولا يستدعى أن يكون الخ) أى لان كل واحد عصبة عند انفراده وكذا عند اجتماعه
مع غيره ولو يجب به لان كلامنا فى مجرد تسمية عصبة فافهم انتهى أمر بعض تقييد
(قوله وهو بنوهم) أى بنوهم بنوهم اذ هو المضاف اه حقيقى فى كلام الشرح تسمع

(قوله وقوله) مستند آخره متصداً من كلامه أى نقول فى شرح بعضه كذا وكذا كما تقدم
 نظيره وقوله فمكن لما أذكره أى اذا علمت ما ذكرته فمكن لما أذكره أى من
 الأحكام أى من دال الأحكام لأنه الذى يذكروا يسمع لأنفس الأحكام (قوله يسمع تفهم
 واذا علم) أى سمعاً معه تفهم للأحكام وقبول لما لا سمعاً خالفاً عن ذلك لأنه كالعادم
 (قوله ثم اعلم الخ) غرضه التوطئة لكلام المصنف بعد وقوله أنه أى المحال والشأن وقوله
 فتارة يستويان أو يستويان الخ أى كابنين أو بنين وأخوين أو أخوة وعمين أو أعمام ولا يخفى
 أن قوله يستويان راجع لقوله عاصبان وأن قوله أو يستويان راجع لقوله فأكثر ففهم لف
 ونشر مرتب وكذا يقال فى قوله فديشتر كان أو يشتركون المفعول على ذلك وقوله فى المال
 أى ان لم يكن هناك أصحاب فروض وقوله أو ما أبقت الفروض أى ان كان هناك أصحاب
 فروض (قوله وتارة يختلفون) كان المناسب لسابقه أن يقول وتارة يختلفون أو يختلفون
 وقوله فى شئ من ذلك أى المذكور من الجهة والدرجة والقوة فمثال الاختلاف فى
 الجهة ما لو اجتمع ابن وأخ ومثال الاختلاف فى الدرجة ما لو اجتمع ابن وابنه ومثال
 الاختلاف فى القوة ما لو اجتمع الأخ الشقيق والأخ للاب (قوله فيجب بعضهم بعضاً) أى
 فيجب بعضهم بعضاً بجهة بعضاً فالابن يحب الأخ وابن الابن والشقيق يحب الذى للاب
 (قوله وذلك) أى يجب بعضهم بعضاً المفهوم مما قبله وقوله على قاعدة ذكرها المجعري
 الخ حاصل تلك القاعدة أنه عند الاختلاف فى الجهة كما لو اجتمع ابن وأخ يقدم بالجهة
 وعند الاتحاد فيها مع الاختلاف فى الدرجة كما لو اجتمع ابن وابنه يقدم بقرىب الدرجة وعند
 الاتحاد فى الجهة والدرجة مع الاختلاف فى القوة كما لو اجتمع أخ شقيق وأخ للاب يقدم
 بالقوة (قوله حيث قال) أى لأنه قال وقوله فيما للجهة التقديم أى فالقديم فى الارث بالجهة
 عند الاختلاف فيها والجهات سبع ستأتى فى كلامه وقوله ثم يقرب أى ثم التقديم بقرىب
 العاصب فى الدرجة عند الاختلاف فيها فالضعيف طائفة على العاصب المعلوم من المقام خلافاً
 لمن جعله راجعاً للتقدم المفهوم من التقديم لأنه يصير التقديم هكذا ثم التقديم بقرىب المقدم
 وهو غير ظاهر المعنى كما قاله الاستاذ المحفى وقوله وبعدمهما التقديم بالقوة اجعل أى وبعدم
 الجهة والقرب اجعل التقديم بالقوة عند الاختلاف فيها وتقدمت أمثله ذلك (قوله وذكر
 المصنف بعضها) أى الذى هو التقديم بالدرجة وهذا قد ذكره بقوله وما الذى البعدى
 الخ والتقديم بالقوة وهذا قد ذكره بقوله والأخ والخ والمخ ولم يذكر المصنف التقديم
 بالجهة وهذا كله نشأ من قصر الشارح كلام المصنف على الدرجة حيث قال وما الذى
 الدرجة البعدى الى آخره والاولى جعله شاهداً للجهة أيضاً فيكون المعنى وما الذى البعدى
 جهة أو درجة الخ وعلى هذا فيكون المصنف ذكر كل القاعدة لانهضها لىكن قال المحقق
 الامير المعتمد والقرب فى الاصطلاح انما يقال فى درجات جهة واحدة والقول بأنه ذكر
 الجميع وأن المراد بعدى جهة أو درجة بعد انتهى أى فالشارح نظر للاصطلاح وقصر
 كلام المصنف على الدرجة وأخبر بأنه ذكر بعض القاعدة (قوله وما الذى الخ) مانافية ما غاها
 لا عمل لها على المختار والمجار والمجرو رخص بمقدم وحظ مبتدأ مؤخر بزيادة من لانه يشترط

وقوله (فمكن لما
 أذكره) أى من الأحكام
 (سمعا) أى سامعاً يسمع
 تفهم واذا علم ثم اعلم أنه اذا
 اجتمع عاصبان فأكثر فتارة
 يستويان أو يستويان
 التجهة والدرجة والقوة
 فديشتر كان أو يشتركون
 فى المال أو ما أبقت الفروض
 وتارة يختلفون فى شئ من
 ذلك فيجب بعضهم بعضاً
 وذلك مبنى على قاعدة ذكرها
 المجعري رحمه الله تعالى
 فى بحث واحد حيث قال
 فيما للجهة التقديم ثم يقرب
 وبعدمهما التقديم بالقوة اجعل
 * وذكر المصنف بعضها
 بقوله (وما الذى)

لعمل ما هذه ان لا يتقدم خبرها على اسمها وان كان ظرفا أو حارا أو مجرورا على الاصح خلافا
 لابن عصفور فاسمى عليه الشارح في الفائدة مبني على قول بعض النحاة (قوله الدرجة
 البعدى) قد عرفت ما فيه من القصور وعلمت ان الشارح نظر للاصطلاح (قوله وان كان
 قويا) أى وان كان ذو الدرجة البعدى قويا فلا يتطرق للثبوت حينئذ فيقدم ابن أخ لاب على
 ابن ابن أخ شقيق كما صرح به الشارح (قوله مع الوارث) أى حال كونه مع الوارث الخ
 وأشار الشارح بتقدير الوارث الى ان قول المصنف القريب بصفة لموصوف محذوف وقوله
 القريب أى درجة على كلام الشارح وعلى كلام غيره درجة وجهة (قوله اذا كانا) أى
 ذو الدرجة البعدى والقريب فى الدرجة وقوله من جهة واحدة أى كالأول اجتماع ابن
 وابنه وقوله فى الارث أى الموروث وقوله من حظ ولا نصيب العطف فيه للتفسير (قوله
 محبة بالأقرب منه درجة) أى محبة ذى الدرجة البعدى بالوارث الأقرب منه درجة وهذا
 تعادل لقول المصنف وما لذى البعدى الخ (قوله وان كان ضعيفا) أى وان كان الأقرب
 درجة ضعيفا فيقدم لقربه فى الدرجة وان كان ضعيفا فى القرابة كما فى المثال الذى ذكره
 الشارح (قوله كان أخ لاب وابن ابن أخ شقيق) الأول قريب درجة لكنه ضعيف قرابة
 والثانى بعد درجة لكنه قوى قرابة وقوله فلا شئ لثانى مع الأول أى فلا شئ لابن ابن
 الأخ الشقيق مع ابن الأخ لأب وقوله اجما أى بالاجماع وقوله لا يكون أبعد منه درجة
 أى لا يكون لثانى الذى هو ابن ابن الأخ الشقيق أبعد من الأول الذى هو ابن الأخ لأب
 وهذه العلة سند للاجتماع فلذلك لم يأت بالعاطف وقوله وان كان أقوى من الأول أى
 والمحال ان الثانى أقوى من الأول فى القرابة فالأول للمحال وان وصلية (قوله وكان ابن
 ابن) الأول قريب فى الدرجة والثانى بعيد فيها وقوله وان لم يدل به أى وان لم يدل ابن
 الابن بالابن كأن مات الميت عن ابن وابن ابن أخ (قوله وكان وجد) فى هذا المثال نظر لان
 كلامه الآن فى اختلاف الدرجة مع اتحاد الجهة وهذا المثال اختلف فيه الجهة كالدرجة
 لما يأتى من أن الأبوة جهة والمجدودة مع الأخوة جهة نعم المجدودة والأبوة عند المحققين جهة
 واحدة وعليه فالمثال ظاهر فتدبر (قوله وكان أخ شقيق وابن ابن أخ شقيق أولاب) الأول
 قريب فى الدرجة والثانى بعيد فيها مع الضعف فى القرابة ان كان ابن ابن أخ لاب وقوله وكفى
 شقيق أولاب وابن عم شقيق أولاب العم بقسميه قريب فى الدرجة عن ابن العم بقسميه (قوله
 فلا شئ لثانى مع الأول) راجع لما عدا المثال الأول لانه قد قال فيه فلا شئ لثانى مع الأول فلو
 رجع اليه ايضا لتكرر وقوله لبعدى أى لبعد الثانى عن الأول فى الدرجة (قوله فائدة) أى هذه
 فائدة وقوله ما حجازية بكسر الحاء ويصح كونها تميمية وقوله ولذى البعدى خبرها الخ قد
 عرفت ان ما جرى عليه الشارح طريقة لبعض النحاة والراجح خلافه وعليه فاملاء لا عمل لها
 ولذى البعدى خبر مقدم وحظ منبذ مؤخر بزيادة من كما تقدم (قوله وجاز تقديمه لكونه
 حارا ومجرورا) أى على قول بعض النحاة قال فى شرح الكافية من النحويين من يرى عمل
 ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا انتهى لكن الراجح خلافه كما مر وقوله ومن حظ اسمها
 فيه تسمع لان من ليست من الاسم (قوله وهو مجرور بمن الزائدة) لكن فى محل رفع لكونه

الدرجة (البعدى) وان كان
 قويا (مع) الوارث (القريب)
 اذا كانا من جهة واحدة (فى)
 الارث من حظ ولا نصيب
 محبة بالأقرب منه درجة
 وان كان ضعيفا كان أخ
 لاب وابن ابن أخ شقيق فلا
 شئ لثانى مع الأول اجما
 لكونه أبعد منه درجة وان
 كان أقوى من الأول وكان
 وابن ابن وان لم يدل به وكان
 وجد وكان أخ شقيق وابن
 ابن أخ شقيق أولاب وكفى
 شقيق أولاب وابن عم شقيق
 أولاب فلا شئ لثانى مع
 الأول فى جميع هذه الصور
 لبعدى * (فائدة) * ما هذه
 حجازية ولذى البعدى
 خبرها مقدم وجاز تقديمه
 لكونه حارا ومجرورا ومن
 حظ اسمها مؤخر وهو مجرور
 بمن الزائدة

لتنصيب العموم وسوغ
زيادتها سبق النفي وكون
مجرورها نكرة ولا يخفى
ما في عطف النصب على
المحظ من التأكد فانهما
معنى واحد قال القرطبي
في مختصر الصحاح النصب
المحظ من الشيء والله أعلم
(والاخ) لام وأب (والعم
لام وأب) وابن الاخ
لام وأب وابن العم لام وأب
(أولى من المدلى بشرط
النسب) وهو الاخ للاب
في الاولى والعم للاب في
الثانية وابن الاخ للاب في
الثالثة وابن العم للاب في
الرابعة فجميعه في جميعها
لانه أقوى منه لا يقال
ظاهر عبارته يقتضي يجب
الاخ للام بالاخ الشقيق فانه
مدل بشرط النسب لانا
نقول كلامه في المدلى
بشرط النسب من العصبات
وهو الاخ للاب وأما الاخ
للأم فليس من العصبات
بل الاخ للام من ذوي
الفروض فسيرث مع الاخ
الشقيق بالفرض (تنبيهان)
الاول قد ذكرت ان ما ذكره
المصنف رحمه الله تعالى بعض
القاعدة التي ذكرها
المجبري وغيره واعلم قبل
ايضاح ذلك ان جهات
العصوبة عندنا سبع البنوة
ثم الابوة

اسم ما على ما شئ عليه الشارح اولا كونه مبتدأ على الراجح وقوله لتنصيب العموم أي
لتنصيب على العموم وهذا تعليل لزيادة من واصل العموم مستفاد من وقوع النكرة في
سياق النفي لان النكرة في سياق النفي تعم وزيادة من لتنصيب على العموم (قوله وسوغ
زيادتها الخ) أي وجوز زيادتها الخ وذلك لانه يشترط مجاوز زيادتها تنصب النفي وكون
مجرورها نكرة فلا تترادف الاثبات ولا فيما اذا كان مجرورها معرفة وبعضهم يجوز زيادتها
مطلقا كما هو مقرر في علم النحو (قوله ولا يخفى ما في عطف النصب على المحظ) أي في قول
المصنف من حظ ولا نصب وقوله من التوكيد لما وقوله فانهما بمعنى واحد أي لانهما
متابسان بمعنى واحد فهما مترادفان وعطف أحدهما ترادف من على الآخر يفيد التوكيد
وقوله قال القرطبي الخ تأييدا لقوله فانهما بمعنى واحد (قوله والاخ الخ) هذا شروع
في التقديم بالقوة مع الاتحاد في الجهة والدرجة وقول الشارح لام وأب أخذه من كلام
المصنف بعده فقول المصنف لام وأب راجع لكل من الاخ والعم وقوله وابن الاخ لام وأب
وابن العم لام وأب أشار بذلك الى أن في كلام المصنف حذفوا وانما حذف المصنف ذلك لانه
يعلم بالمقايسة (قوله أولى من المدلى بشرط النسب) أي أحق من المدلى للميت بنصف
النسب من العصبات فلا يرد الاخ للام كما سذكره الشارح لكن كلام المصنف يقتضي ان
المدلى بشرط النسب له حق وليس كذلك لانه لا حق له بالكلمة مع المدلى بالجهةتين ولذلك
قال بعضهم أفضل التفضيل على غير بابه لكن نص بعض المحققين على أن أفضل التفضيل
مضى اقترن بمن لا يكون الا على بابه فليتمثل (قوله وهو) أي المدلى بشرط النسب وقوله
في الاولى أي صورة الاخ للاب والام وقوله في الثانية أي صورة العم للاب والام وقوله
في الثالثة أي صورة ابن الاخ للاب والام وقوله في الرابعة أي صورة ابن العم للاب
والام (قوله فيجب) أي فيجب المدلى بالجهةتين المدلى بشرط النسب وقوله في
جميعها أي في جميع الصور الاربعة وقوله لانه أقوى منه أي لان المدلى بالجهةتين أقوى
من المدلى بجهة واحدة (قوله لا يقال ظاهر عبارته يقتضي الخ) أي حيث عبر بقوله أولى
من المدلى بشرط النسب والاخ للام مدلى بشرط النسب فيقتضي طاهره أنه محبوب بالاخ
الشقيق وليس كذلك بل هو صاحب فرض وقوله فانه مدلى الخ هو تعليل لقوله يقتضي
الخ (قوله لانا نقول كلامه الخ) أي فالاخ للام خارج بقريضة السياق لان سياق كلامه في
العصبات وليس منها الاخ للام (قوله تنبيهان) أي هذان تنبيهان وقوله الاول أي التنبيه
الاول (قوله بعض القاعدة) قد علمت ما فيه وقوله قبل ايضاح ذلك أي ان ذكر من القاعدة
(قوله ان جهات العصوبة عندنا سبع) وكذلك عند المالكية واما عند الحنابلة فست
باسقاط بيت المال وعند الحنفية انها خمس بادراراج المحبودة في الابوة وادخال بني الاخوة في
الاخوة واسقاط بيت المال ولذا قالوا في عدها البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم
الولاء (قوله البنوة) انما كانت البنوة أقوى من الابوة مع اشتراكهما في الادلاء الى الميت
بأنفسهما كما قاله السبط في شرح الفصول لان الله تعالى بدأ بالبنوة في قوله تعالى يوصيكم
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين والعرب تبدأ بالاهم فالاهم ولان الابن يعصب

ثم المجدودة والاخوة ثم بنو
الاخوة ثم العمومة ثم
الولاء ثم بيت المال اذا علمت
ذلك فاذا اجتمع عصبات
فن كانت جهته مقدمة
فهو مقدم وان بعد على من
كانت جهته مؤخرة فان ابن
ابن أخ شقيق أولاب مقدم
على الأم وذلك معنى قول
المجبري رحمه الله في الجهة
التقديم فان اتحدت
جهتهما فالقريب درجة
وان كان ضعيفا مقدم على
العمد وان كان قويا
كأمثله آتفا وذلك معنى
قول المجبري رحمه الله ثم
بقربه فان اتحدت درجتهما
أضاً فالقوي وهو
ذوالقرايتين مقدم على
الضعيف وهو ذوالقراية
الواحدة كما سبق تمثيله
قريباً وذلك معنى قول
المجبري رحمه الله وبعدهما
التقديم بالقوة اجتهاداً
(التنبيه الثاني)
هذه القاعدة كما هي في
العصبات قد تأتي في أصحاب
الفروض وفي أصحاب
الفروض مع العصبات

أخته والاب لا يعصب أخته اه باختصار (قوله ثم المجدودة والاخوة) أي فكلاهما جهة
واحدة وانما كانتا جهة واحدة لان كلامنا من المجدد والاخ غير أم يدلي بالاب وتقديم الاخ وابنه
على المجد في الولاء لانهم افرع الاب والمجد أصله والفرع أقوى من الأصل وصدا عن ذلك
الاجماع في النسب كما مر (قوله ثم بنو الاخوة) وانما كانوا جهة مستقلة لان بنو الاخوة
يجمعون بالمجد بخلاف الاخوة فانهم يشاركونه وقد علم من كلامه أن الاخ للاب مقدم على
ابن الاخ الشقيق وهو كذلك لان قرب الدرجة آكد من قرابة الام ألا ترى أن الاخ للاب
يعصب أخته وابن الاخ الشقيق لا يعصب أخته وعن أبي منصور البغدادي أن ابن الاخ
الشقيق مقدم على الاخ للاب تنزيلاً له منزلة أبيه كما تنزل ابن الاب منزلة أبيه والقول بهذا
يوجب القول بان ابن الاخ الشقيق يقدم على الاخت للاب ولا قائل به اه من اللؤلؤة
يتصرف (قوله ثم العمومة) وأدرجوا فيها بنى العمومة فالترتيب بين الأم وابنه ترتيب قرب
لا ترتيب جهة بخلافه في الاخ وابنه كما يعلم مما تقدم (قوله اذا علمت ذلك فاذا اجتمع الخ)
أي اذا علمت ترتيب الجهات السبع فأقول لك اذا اجتمع الخ وقوله فن كانت جهته الخ
أي عند الاختلاف في الجهة وقوله وان بعد أي فلا ينظر لقرب ولا بعد بل للجهة عند
الاختلاف فيها وقوله على من كانت الخ متعاقبة تقدم من قوله فهو مقدم (قوله فان ابن ابن
أخ شقيق أولاب مقدم على الأم) أي لان جهة بنى الاخوة مقدمة على جهة العمومة وقوله
وذلك معنى قول المجبري الخ اسم الإشارة راجع لقوله فن كانت جهته مقدمة الخ (قوله
فان اتحدت جهتهما) هذا مقابل لمقدراشرت اليه بقولي أي عند الاختلاف في الجهة وقوله
فالقريب درجة أي عند الاختلاف في الدرجة وقوله وان كان ضعيفاً أي وان كان
القريب من جهة الدرجة ضعيفاً في القرابة وقوله على البعيد أي من جهة الدرجة
وقوله وان كان قوياً في القرابة وقوله كما مثله آتفا أي قريباً بعد قول المصنف وما لذي
البعدي الخ فانه قال هناك كابن أخ لاب وابن ابن أخ الخ وقوله وذلك معنى قول المجبري
الخ اسم الإشارة راجع لقوله فالقريب درجة الخ (قوله فان اتحدت درجتهما أيضاً) أي
كما اتحدت جهتهما وهذا مقابل لمقدراشرت اليه بقولي أي عند الاختلاف في الدرجة
وقوله فالقوي وهو ذوالقرايتين أي كالاخ الشقيق وابنه وقوله على الضعيف وهو
ذوالقراية الواحدة أي كالاخ للاب وابنه وقوله كما سبق تمثيله قريباً أي في قوله والاخ
لام وأب والأم لام وأب الخ وقوله وذلك معنى قول المجبري الخ اسم الإشارة راجع لقوله
فالقوي الخ (قوله قد تأتي في أصحاب الفروض) أي فقط في عدم فهم بالجهة ثم بالقرب
ثم بالقوة مثال التقديم فهم بالجهة تقديم البنت أو بنت الابن على ولد الام ومثال التقديم
فهم بالقرب تقديم البنين على بنى ابن لم يعصبا ومثال التقديم فهم بالقوة تقديم الاختين
الشقيقتين على الاختين لأب لم يعصبا وقوله وفي أصحاب الفروض مع العصبات أي
في عدم فهم بالجهة ثم بالقرب ثم بالقوة مثال التقديم فهم بالجهة تقديم الاب أو المجد على الاخوة
للام ومثال التقديم بالقرب تقديم ابن على بنت ابن ومثال التقديم بالقوة تقديم الاخ
الشقيق على الاخت للاب فتحصل أن الامثلة سبعة ثلاثة للتقديم في أصحاب الفروض فقط

وثلاثة للتقديم في أصحاب الفروض مع العصبات (قوله وعليها) أي على تلك القاعدة
 والمجار والمجور ومرتعلق بقوله الاتي ينبغي كما لا يخفى (قوله وهي) أي القاعدة الأخرى
 وقوله ان كل من أدلى بواسطة حجته تلك الواسطة أي كابن الابن مع الابن وكام الام مع الام
 وكام الاب مع الاب فلا فرق بين أن يكون كل من المدلى والمدلى به عصبة أو صاحب فرض
 أو صاحب فرض مع عصبة أفاده في الأوالة (قوله الاولد الام) أي الأناخ للام فانه يرث
 مع الواسطة التي أدلى بها وهي الام ووجه استثنائه ان شرط حجب المدلى بالمدلى به اما اتحاد
 جهتهما كالابن مع ابن الابن واما استحقاق الواسطة كل التركة لو انفردت كالاب مع الاخ
 واما الام مع ولدها فليست كذلك لانها تأخذ بالامومة وهو يأخذ بالاخوة ولا تستحق
 جميع التركة اذا انفردت اه شرح الفصول للسهب (قوله ينبغي باب المحب) قد علمت
 أنه يتعلق به المجار والمجور (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف
 وقوله شرع في القسم الثاني جواب لما وقوله فقال عطف على شرع (قوله والابن) جملة
 الشارح على الابن المحقق فلذلك قال ومثله ابن الابن ويحتمل أن المصنف أراد به ما يشمل
 الابن المجازي وهو ابن الابن وقوله والاخ المراد به ما يشمل الشقيق والذي لا بدون
 الذي لام كما أشار إليه الشارح بقوله شقيقا كان أولاب (قوله مع الاناث) أي جنسهن
 فاللجنس وهي اذا دخلت على جميع أطراف منه معنى الجمعية فيصدق بالواحدة والاكثر
 كما أشار إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر (قوله المساوية أو المساويات) الاول راجع
 للواحدة والثاني راجع للاكثر ففيه لف ونشر مرتب وقوله للذكر انما يقبل للاخ لان
 المصنف قد يكون غير أخ كما سيأتي وقوله في الدرجة والقوة أي والجهة أيضا فيخرج نحو
 بنت وأخ وليس قوله في الدرجة والقوة راجعا لكل من البنات والاخوات بل قوله في
 الدرجة راجع للبنات وقوله والقوة راجع للاخوات والافليس في البنات تفاوت بالقوة
 والضعف حتى يظهر التقييد فبين بالمساواة في القوة وليس في الاخوات تفاوت في الدرجة
 حتى يظهر التقييد فبين بالمساواة في الدرجة (قوله يعصبنهن في الميراث) أي يجعل لهن
 عصبة في الارث فلذلك كمثل حظ الاثنين وقوله فتكون الانثى الخ تفريع على قوله
 يعصبنهن وقوله مع الذكر المساوي لمساوي أي في الدرجة والقوة والجهة كما تقدم (قوله
 فالعصبة بغيره أربع الخ) تفريع على قول المتن والابن والاخ أي مع قول الشارح ومثله ابن
 الابن وقوله في الاخ شقيقا كان أولاب فيعلم من ذلك ان العصبة بغيره أربع (قوله وتزيد
 بنت الابن أي في التعصيب بالغير وقوله عليهن أي على باقهن والافلامعني لزيادة بنت
 الابن على نفسها كما في المحقق وقوله بأنه يعصبا ابن ابن في درجتها أي بأن كان ابن عمها
 لانه هو الذي تزيد به عصبيه على الباقي وأما اذا كان أخاها فقد تقدم ولا تزيد به وقوله
 مطابقا أي سواء كان لها شيء من الثلثين أم لا كما يدل عليه ما بعده (قوله ويعصبا ابن ابن أنزل
 منها) أي بان كانت عمته أو عمة أبيه أو جدته وقوله اذا لم يكن لها الخ أي بان يكون هناك
 بنتان فأكثر فيعصبا حينئذ لاستغراق البناتين فأكثر للثلاثين بخلاف ما اذا كان لها شيء من
 الثلثين فلا يعصبا حينئذ وقوله من نصف الخ ظاهر ذلك أن النصف يقال له شيء من

وعليها مع قاعدة أخرى
 وهي أن كل من أدلى
 بواسطة حجته تلك الواسطة
 الأولد الام ينبغي باب المحب
 والله أعلم ولما انتهى الكلام
 على القسم الاول من العصبة
 وهو العصبة بنفسه شرع في
 القسم الثاني وهو العصبة
 بغيره فقال (والابن) ومثله
 ابن الابن (والاخ) شقيقا
 كان أولاب (مع الاناث)
 الواحدة فأكثر المساوية أو
 المساويات للذكر في الدرجة
 والقوة (يعصبنهن في
 الميراث) وتكون الانثى
 منهن مع الذكر المساوي لها
 عصبة بالغير فالعصبة بغيره
 أربع البنات وبنت الابن
 والاخت الشقيقة والاخت
 للأب كل واحدة منهن مع
 أخيها وتزيد بنت الابن
 عليهن بأنه يعصبا ابن ابن
 في درجتها مطلقا ويعصبا
 ابن ابن أنزل منها اذا لم يكن
 لها شيء من الثلثين من نصف
 أو سدس

الثلثين ولو لم يصاحبه سدس وفيه ما فيه أه أمير بعض تصرف لكن الشارح نظرا لكون
 النصف بصديق عليه أنه شيء من الثلثين في الواقع وإن لم يعتبر الغرضيون ذلك بل يعدونه
 فرضا مستقلا وقوله أو سدس عطف على نصف وقوله أو مشاركة فيه أي في السدس وأما
 النصف فلا يتأتى فيه مشاركة إذا لا يكون لثنتين فأكثر وقوله أو في الثلثين أي أو مشاركة
 في الثلثين وهو ناظر لكل بنت على حدتها فكل واحدة لها مشاركة في الثلثين والافالموع
 له الثلثان بمساوئهما (قوله وتزيد الاخت) أي في التخصيب بالغير وقوله بأنه يعصبها
 الجدة أي لانه عزلة الاخ في الادلاء بالاب (قوله الامثلة) أي هذه الامثلة فهي خبر لمبتدأ
 محذوف كسائر التراجم وهي ترجمة لما سبذ كره من أمثلة المنطوق والمفهوم فأمثلة المنطوق
 فيها تعصب وأمثلة المفهوم لا تعصب فيها وكان الاظهر ان يذكر الخارج قبل الامثلة
 كأن يقول ونخرج بقوله اذا لم يكن لها شيء من الثلثين ما اذا كان لها شيء منها فلا يعصبها ثم
 يقول الامثلة (قوله بنت فأكثر) أي منها كالثلثين فأفوقهما وقوله مع ابن فأكثر أي منه
 كالابنتين فأفوقهما وقوله المال بينهما أي ان كان هنالك بنت مع ابن وقوله أو بينهما
 أي ان كان هنالك أكثر وقوله للذكر مثل حظ الانثيين أي مثل نصيبهما والحكمة في
 ذلك ان الذكر ذو حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لعماله والانثى ذات حاجة فقط وأضا فالانثى
 قابلية العقل وكثرة الشهوة فاذا أكثر عليها المال عظم فسادها والرجل كامل العقل قليل
 الشهوة فاذا أكثر عليه المال صرفه فيها يفيد هذه الثناء الجليل في الدنيا والثواب الجزيل في
 الآخرة وروى أن جعفر الصادق سئل عن ذلك فقال ان حواء أخذت حفنة من الخنطة
 وأكلتها وأخذت حفنة أخرى وخبأتها ثم أخذت حفنة أخرى ودفعها إلى آدم فلما جعلت
 نصيبها ضعف نصيب الذكور قال الله امرعها فجعل نصيب الذكور ضعف نصيب الانثى
 انتهى من الاوالة (قوله ومثل ذلك) أي المذكور وهو بنت فأكثر مع ابن فأكثر وقوله
 سواء كان الخ تميم في ابن الابن وقوله أو ابن عمها هذا مما زاد به بنت الابن على غيرها
 (قوله وأخت شقيقة مع أخ شقيق) معطوف على قوله بنت ابن مع ابن ابن وكذلك قوله
 وأخت لاب مع أخ لاب وقوله فأكثر في الجميع أي في جميع ما تقدم ما عدا المثال الاول
 لانه صرح فيه بذلك فهو راجع للامثلة الثلاثة السابقة فالعني بنت ابن فأكثر مع ابن ابن
 فأكثر وأخت شقيقة فأكثر مع أخ شقيق فأكثر وهكذا (قوله بنت بنت ابن وابن ابن في
 درجاتها) فيعصبها في هذا المثال ولو كان لها شيء من الثلثين لم يعصبها لانه اذا كان في
 درجاتها يعصبها مطلقا كما تقدم وقوله سواء كان الخ تميم في ابن الابن وقوله أو ابن
 عمها قد علمت انه مما زاد به بنت الابن على غيرها وقوله للبنت النصف وهو ثلاثة
 وقوله ولبنت الابن مع ابن الابن الباقي أي وهو ثلاثة أيضا فلا ابن الابن اثنان ولبنت الابن
 واحد وأصل المسئلة من اثنتين مخرج النصف لمكان انكسر الباقي وهو واحد على ثلاثة
 رؤوس لان ابن الابن برأسين وبنت الابن برأس تضرب الثلاثة في اثنين بسمة (قوله بنت
 ابن وابن ابن ابن ابن أنزل منها) هذا مثال لما اذا كان لها شيء من الثلثين وهو النصف فهو من
 أمثلة المفهوم وقوله لها النصف أي وهو واحد وقوله والباقي له أي وهو واحد أيضا

أو مشاركة فيه أو في
 الثلثين وتزيد الاخت
 شقيقة كانت أولاب بأنه
 يعصبها الجدة كما سبقت في
 باب النخذ والاختوة بالأمثلة
 بنت فأكثر مع ابن فأكثر
 المال بينهما أو بينهما للذكر
 مثل حظ الانثيين ومثل
 ذلك بنت ابن مع ابن ابن
 سواء كان أخا لها أو ابن عمها
 وأخت شقيقة مع أخ شقيق
 وأخت لاب مع أخ لاب
 فأكثر في الجميع بنت وبنت
 ابن وابن ابن في درجاتها سواء
 كان أخا لها أو ابن عمها للبنت
 النصف ولبنت الابن مع
 ابن الابن الباقي للذكر مثل
 حظ الانثيين بنت ابن وابن
 ابن أنزل منها لها
 النصف والباقي له فلا
 يعصبها الا استغناها بفرضها

والمسئلة من اثنين مخرج النصف ولا تعصب في هذه الصورة لان النصف وهو ليس في درجتها بل أنزل منها ولذلك قال الشارح فلا يعصبها الخ (قوله بنيت وبنيت ابن فأكثر وابن ابن) هذا مثال لما اذا كان لها شيء من الثلثين وهو السدس أو مشاركة فيه فان كانت بنيت ابن واحدة فلها السدس مع البنيت وان كانتا اثنتين فأكثر فكل واحدة مشاركة في السدس وقوله للبنيت النصف أى وهو ثلاثة وقوله وبنيت الابن فأكثر السدس أى وهو واحد ولا يخفى انه منه كسر على أكثر من واحدة والتصحیح ظاهر وقوله والباقي أى وهو اثنان فالمسئلة من ستة مخرج السدس وقوله فلا يعصبها المسمى أى من استغناها بفرضها (قوله بنيت ابن وابن ابن) هذا مثال لما اذا كان لها شيء من الثلثين وهي مشاركة في الثلثين فكل واحدة لها مشاركة فيهما وان كان المجموع له الثلثان وقوله لهما الثلثان أى وهما اثنان وقوله والباقي له أى وهو واحد فالمسئلة من ثلاثة مخرج الثلثين وقوله للمسمى أى من استغناها بفرضها فلا يعصبها (قوله بنيت وبنيت ابن وبنيت ابن ابن وابن ابن ابن ابن نازل) هذا المثال من أمثلة المنطوق بالنظر لبنيت ابن الابن لانها ليس لها شيء من الثلثين فيعصبها ومن أمثلة المفهوم بالنظر لبنيت الابن لان لها شيء من الثلثين وهو السدس ولعل الشارح نظر لهذا فذكر ذلك من أمثلة المفهوم وقوله للبنيت النصف أى وهو ثلاثة من أصل المسئلة فان أصاها ستة مخرج السدس وقوله وبنيت الابن السدس أى وهو واحد وقوله والباقي أى وهو اثنان لكن الاثنان لا ينقسمان على بنيت ابن الابن وابن ابن الابن وهما بثلاثة رؤس فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة ثمانية عشر فلبنيت ثلاثة في ثلاثة بتسعة وبنيت الابن واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة فلان ابن ابن الابن أربعة وبنيت ابن الابن اثنان وقوله المذكور رأى النازل (قوله وقس على ذلك) أى قس على ما ذكر من الأمثلة باقيا (قوله أخت شقيقة أولاب مع جد) هذا هو الذي زادت به الأخت على غيرها وقوله المال لهما أى اثنا عشر فلعدا اثنان ولها واحد لان المجد بمنزلة الاخ كما تقدم (قوله والاصل في ذلك كله) أى الدليل على ذلك كله وقوله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم دليل لتعصب الابن فأكثر لبنيت فأكثر وقوله وقوله تعالى وان كانوا اخوة الخ دليل لتعصب الاخ فأكثر لأخت فأكثر وقوله وقس على ما ذكر من الأمثلة باقيا (قوله أخت شقيقة أولاب مع جد) هذا هو الذي زادت به الأخت على غيرها وقوله المال لهما أى اثنا عشر فلعدا اثنان ولها واحد لان المجد بمنزلة الاخ كما تقدم (قوله والاصل في ذلك كله) أى الدليل على ذلك كله وقوله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم دليل لتعصب الابن فأكثر لبنيت فأكثر وقوله وقوله تعالى وان كانوا اخوة الخ دليل لتعصب الاخ فأكثر لأخت فأكثر وقوله وقس على ما ذكر من الأمثلة باقيا (قوله أخت شقيقة أولاب مع جد) هذا هو الذي زادت به الأخت على غيرها وقوله المال لهما أى اثنا عشر فلعدا اثنان ولها واحد لان المجد بمنزلة الاخ كما تقدم (قوله والاصل في ذلك كله) أى الدليل على ذلك كله وقوله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم دليل لتعصب الابن فأكثر لبنيت فأكثر وقوله وقوله تعالى وان كانوا اخوة الخ دليل لتعصب الاخ فأكثر لأخت فأكثر وقوله وقس على ما ذكر من الأمثلة باقيا (قوله أخت شقيقة أولاب مع جد) هذا هو الذي زادت به الأخت على غيرها وقوله المال لهما أى اثنا عشر فلعدا اثنان ولها واحد لان المجد بمنزلة الاخ كما تقدم (قوله والاصل في ذلك كله) أى الدليل على ذلك كله

لا بن ابن الابن النازل فلا يعصبها المسمى بنيت ابن وابن ابن لهما الثلثان والباقي له كما تربيت وبنيت ابن وبنيت ابن ابن وابن ابن ابن نازل للبنيت النصف وبنيت الابن السدس تكملة الثلثين والباقي لبنيت ابن الابن مع ابن ابن الابن المذكور للذ كرمثل حظ الاثنين وقس على ذلك أخت شقيقة أولاب مع جد المال بينهما لا ذكر مثل حظ الاثنين كما سيأتى في باب المجد والاخوة والاصل في ذلك كله قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذ كرمثل حظ الاثنين وقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلا ذكر مثل حظ الاثنين وقياس أولاد الابن على أولاد الصاب مع ماسياتى في باب المجد والاخوة ان شاء الله تعالى ولما أنهى الكلام على القسم الثاني من العصبية شرع في القسم الثالث من العصبية وهو العصبية مع غيره وهو اثنان فقال (والاخوات) الشقيقات أولاب والمراد الواحدة فأكثر (ان تكن) أى توجد (بنات) واحدة أو أكثر أو بنات ابن كذلك

الاول للاخوات والثاني للبنات وحينئذ يقرأ معصيات بفتح الصاد على انه اسم مفعول كما
 سلكه الشارح ويحتمل أن يكون الضمير الاول للبنات والثاني للاخوات وحينئذ يقرأ
 معصيات بكسر الصاد على انه اسم فاعل وعلى هذا فمعنى اللام والاول احسن (قوله
 وهو ذماني قول الغرضين الخ) اشار به - هذا الى أن ما يوجد في بعض كتب الفرائض
 وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم لم قال اجعلوا الاخوات مع البنات عصيات ليس له أصل
 يعرف فليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من كلام الغرضين وقوله
 الاخوات مع البنات عصيات أي جنس الاخوات الصادق بالواحدة مع جنس البنات
 الصادق بالواحدة أيضا عصية وانما كانت الاخوات مع البنات عصيات ليدخل النقص
 على الاخوات دون البنات فيما لو كان هناك بنات مع أخوات فانه لو فرضنا للاخوات
 لعالت المسئلة ونقص نصيب البنات ولا يمكن إسقاط الاخوات فدخل معصيات ليدخل
 النص عليهن خاصة كما قاله امام المحرمين وحكي غيره في ذلك الاجماع انتهى لؤلؤة (قوله
 والاصل في ذلك حديث ابن مسعود) أي الدليل على ذلك حديث ابن مسعود وقوله
 حيث قال وما بقي فلاخت أي فبدل ذلك على انها عصية (قوله وهذا بشرط الخ) أي وما
 ذكره أن الاخت مع البنت عصبة مع الغير متابس بشرط الخ وقوله فان كان معها
 أخوها الخ وذلك لان الأخ أقوى من البنت فبعض أخوته فتصير عصبة بالغير لا مع الغير
 (قوله تنمة) أصاها تنمة كتبت له ثقلات حركة الميم الاولى للتاء الثانية وأدغمت الميم في الميم
 فصارت تنمة بفتح التاء الاولى وكسر الثانية ويجوز اتباع أوله لثانيته في الكسر وهو المشهور
 على الالفة (قوله حيث صارت الاخت الشقيقة عصبة مع الغير) أي بان كانت مع
 البنت أو بنت الابن وقوله صارت كالاخ الشقيق أي صارت بمنزلته وقوله فتجب
 الاخوة للاب تغريب على قوله صارت كالاخ الشقيق والمراد بالاخوة ما يشمل الاخوات
 بدليل قوله ذكرنا كافوا وانانا وقوله ومن بعدهم من العصيات أي كبنى الاخوة
 وكالاعمام وبنيهم (قوله وحيث صارت الاخت الاب عصبة مع الغير) أي بان كانت مع
 البنت أو بنت الابن وقوله صارت كالاخ للاب أي صارت بمنزلته وقوله فتجب بني
 الاخوة تغريب على قوله صارت كالاخ للاب وقوله ومن بعدهم من العصيات أي
 كالاعمام وبنيهم (قوله ولما فهم الخ) دخول على كلام المصنف وقوله أن جميع الذكور
 عصيات أي لذكور المصنف لهم في القبول للعاصب وقوله الا الزوج والاخ للام أي فليسا
 عصبة لذكور المصنف لهما في أصحاب الفروض مع كونه لم يذكر الزوج في باب التعصب
 خصصوا وقد قال فيه من القرابات أو المراتب والزوج ليس كذلك وتقدم أنه أراد بالاخ
 خصوص الشقيق أو لاب دون الذي لا يقرب منه ذكره في أصحاب الفروض وقوله وأن
 جميع النساء صاحبات فرض أي لذكور المصنف لهن في أصحاب الفروض مع كونه عد في
 التعصب الذكور فقط وقوله الا المعتقة أي فهي عصبة لدخولها في قوله والسيد المعتق
 ذي الانعام اذا مراد به الشخص ذكرنا كان أو أنثى (قوله صرح الخ) جواب لما وقوله
 بذلك في النساء أي بكونهن صاحبات فرض الا المعتقة وقوله بقوله أي في قوله فلا

وهو معنى قول الغرضين
 الاخوات مع البنات عصيات
 والاصل في ذلك حديث
 ابن مسعود رضى الله عنه
 السابق في باب السدس
 حيث قال وما بقي فلاخت
 وهذا بشرط أن لا يكون
 مع الاخت أخوها فان كان
 معها أخوها فهي عصبة
 بالغير لا مع الغير (تنمة)
 حيث صارت الاخت الشقيقة
 عصبة مع الغير صارت كالاخ
 الشقيق فتجب الاخوة
 للاب ذكورا كانوا أو انثاء
 ومن بعدهم من العصيات
 وحيث صارت الاخت
 للاب عصبة مع الغير
 صارت كالاخ للاب فتجب
 بنى الاخوة ومن بعدهم من
 العصيات والله أعلم ولا
 فهم من ساسم حتى أن جميع
 الذكور عصيات الا الزوج
 والاخ للام وأن جميع
 النساء صاحبات فروض
 الا المعتقة صرح بذلك في
 النساء بقوله

محذور (قوله وليس في النساء) أي من النساء ففي معنى من وقوله طرأ على قراءته بفتح
 الطاء يكون مفعولاً مطلقاً عاملاً محذوف بقدر من المعنى أي أقطع بذلك قطعاً وعلى
 قراءته بضم الطاء يكون حالاً في اللفظاً كما في المعنى فـ كما أنه قال في النساء جميعهم كما تقدم
 نظير في قوله بنوهم جميعاً وقوله عصبة بنفسها أي فلا ينافي أن فهمن عصبة بالغرو مع
 الغير فليس مراد المصنف في العصبة ممن طلقا بل خصوص العصبة بالنفس كما أشار
 إليه الشارح بالتمديد بقوله بنفسها (قوله إلا الأنثى التي الخ) أشار الشارح إلى أن التي
 صفة لموصوف محذوف وقوله منمت من المت وهو الانعام كما أشار إليه الشارح بقوله
 أي أنعمت ومنه اسمه تعالى المنان فهو بمعنى المنعم وقوله يعق الرقبه أي الذات فقد
 أطلق اسم الجزء على الكل فهو مجاز مرسل علاقته الكمية والجزئية وانما اختير اسم
 الرقبه لان الرق كالنعل في الرقبه (قوله من ذكر وأنثى) بيان للرقبه بمعنى الذات وقوله
 فهي عصبة بيان لغاذا الاستثناء وقوله للعتيق أي لثبوت الولاء عليه بالباشرة وقوله
 ولن أنثى إليه أي اننسب إلى العتيق لثبوت الولاء عليه بالسراية وقوله بنسب أو ولاه
 متعلق بأنثى فن أنثى إليه بنسب كإبنته ومن أنثى إليه بولاه كعتيقه وقوله على تفصيل أي
 حال كون ذلك كاشعاً على تفصيل وقوله سمي أي في الفصول المذكورة في الخاتمة
 (قوله ثمنات) أي ثلاثة (قوله ابن كل أخ لغير أم كأييه) فابن الأخ الشقيق كأييه وابن
 الأخ للاب كأييه وأما ابن الأخ للام فلا يسمي كأييه بل من ذوى الارحام (قوله لا يردون الام
 الخ) أي لان ابن الأخ لا يسمي أخاً بخلاف ابن الابن فإنه يسمى ابناً مجازاً وقوله ولا
 يعصبون أخواتهم أي لان من ذوات الارحام وقوله ولا يردون مع المجد أي تحبهم لهم
 وقوله بخلاف آبائهم أي في الثلاثة فيردون الام من الثلث إلى السدس وبعضهم
 أخواتهم ويرثون مع المجد (قوله وابن الشقيق يسقط في المشتركة) أي لانه لا قوة له كأييه
 وقوله وبالأخ للاب أي ويسقط بالأخ للاب لان جهة الاخوة مقدمة على جهة بني الاخوة
 وقوله وبالأخت الخ أي لما تقدم من أنها حيث صارت عصبة مع الغير صارت كالأخ وهو
 يحجب ابن الأخ فكذلك ما ألحق به وقوله ولا يحجب الأخ للاب أي لان جهة بني الاخوة
 متأخرة عن جهة الاخوة فالأخ للاب هو الذي يحجب ابن الأخ كما ذكره قبل وقوله
 بخلاف أييه أي في جميع هذه المسائل فلا يسقط في المشتركة بل يقاسم الاخوة للام
 فيها كما سأتى ولا يسقط بالأخ للاب بل الأخ للاب هو الذي يسقط به ولا يسقط بالأخت بل
 يعصبها ان كانت شقيقة ويحبها ان كانت لاب ويحب الأخ للاب (قوله وابن الأخ للاب
 يسقط بابن الأخ الشقيق) أي لان ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للاب وقوله
 وبالأخت للاب الخ أي لما تقدم من أنها حيث صارت عصبة مع الغير صارت كالأخ
 للاب وهو يحجب ابن الأخ للاب فكذلك ما ألحق به وقوله ولا يحجب ابن الشقيق أي لما
 علمت من أن ابن الأخ الشقيق أقوى من ابن الأخ للاب وقوله بخلاف أييه أي في هذه
 المسائل الثلاثة فلا يسقط بابن الأخ الشقيق بل يحببه ولا يسقط بالأخت للاب بل يعصبها
 ويحب ابن الشقيق لان جهة الاخوة مقدمة على جهة بني الاخوة (قوله الورثة أربعة

(وليس في النساء) كلهن
 (طراً) بفتح الطاء أي قطعاً
 وبضمها أي جميعاً (عصبة)
 بنفسها (إلا) الأنثى (التي)
 منمت أي أنعمت (يعق)
 الرقبه (الرقبة من ذكر وأنثى)
 فهي عصبة للعتيق وان أنثى
 إليه بنسب أو ولاه على
 تفصيل مذكور في الولاء سأتى
 بعضه ان شاء الله تعالى
 (ثمنات) الاولى ابن كل
 أخ لغير أم كأييه الا في مسائل
 لا يردون الام عن الثلث
 إلى السدس ولا يعصبون
 أخواتهم ولا يردون مع المجد
 بخلاف آبائهم وابن الشقيق
 يسقط في المشتركة وبالأخ
 للاب وبالأخت شقيقة
 كانت أو لاب اذا صارت
 عصبة مع الغير ولا يحجب
 الأخ للاب بخلاف أييه
 وابن الأخ للاب يسقط
 بابن الأخ الشقيق وبالأخت
 للاب اذا صارت عصبة
 مع الغير ولا يحجب ابن الأخ
 الشقيق بخلاف أييه والله
 أعلم الثانية الورثة أربعة
 أقسام

أقسام) أى من حيث الارث بالفرض فقط والارث بالتعصيب فقط والارث بهما ولا يجمع بينهما والارث بهما ويجمع بينهما (قول قسم يرث بالفرض وحده) أى دون التعصيب وقوله من الجهة التى يسمى بها أى باسم موافق لها فى المادة كالأزواج فانه يرث بالفرض وحده من الجهة التى يسمى باسم موافق لها فى المادة وهى الزوجية واحترز بذلك عما لو كان الزوج ابن عم مثله لافاته يرث بالتعصيب أيضا لامن تلك الجهة بل من جهة كونه ابن عم (قوله وهو) أى القسم الذى يرث بالفرض وحده وقوله الام فترث بالفرض وحده من جهة الامومة وقوله وولداها أى ولدا الام المذكور والابن فترث بالفرض وحده من جهة الاخوة للام وقوله والمجدتان أى المجددة من جهة الام والمجددة من جهة الاب فترثان بالفرض وحده من جهة المجدودة وقوله والزوجة أى الزوج والزوجة فترثان بالفرض وحده من جهة الزوجية (قوله وقسم يرث بالتعصيب وحده) أى دون الفرض وقوله كذلك أى من الجهة التى يسمى بها أى باسم موافق لها فى المادة ككاتب الم فانه يرث بالتعصيب وحده من الجهة التى يسمى باسم موافق لها فى المادة وهى بنوة الأعمام واحترز بذلك عما لو كان ابن العم زوجا فانه يرث بالفرض أيضا لامن تلك الجهة بل من جهة كونه زوجا (قوله وهم) أى القسم الذى يرث بالتعصيب وحده وأنى بضمير الجمع مراعاة للخبر وهو قوله جميع العصبة فانه جمع فى المعنى وقوله جميع العصبة بالنفس أى كالابن والاخ وابنه والعم وابنه وقوله غير الاب والمجدد أى فانه ما ليس ازتهما قاصرا على الارث بالتعصيب وحده من الجهة التى تسمى بها وهى الابوة والمجدودة كما انه ليس قاصرا على الارث بالفرض وحده من الجهة التى تسمى بها كالأبوة والمجدودة وتارة بالتعصيب وحده وتارة بهما والجهة فى الاحوال كلها واحدة كما سيوضحه الشارح (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك اذا لم يكن هناك معصب وقوله وبالتعصيب أخرى أى مرة أخرى وذلك اذا كان هناك معصب وقوله ولا يجمع بينهما أى بين الفرض والتعصيب وقوله وهى أى القسم الذى يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى وانما أتى بضمير جمع الذسوة مراعاة للخبر وهو قوله ذوات وأشار بقوله ذوات النصف الى خروج الزوج اذا لا يرث بالفرض مرة وبالتعصيب أخرى من جهة واحدة وأما ذوات النصف فترث بالفرض أن لم يكن هناك معصب لهن وبالتعصيب ان كان هناك معصب لهن والجهة واحدة فيهما (قوله وقسم يرث بالفرض مرة) وذلك اذا كان هناك ابن أو ابن ابن أو بقى بعد الفروض قدر السدس فأقل أو لم يبق شيء ويعال بالسدس وقوله وبالتعصيب مرة وذلك اذا لم يكن هناك فرع وارث لا ذكر ولا أنثى وقوله ويجمع بينهما مارة وذلك اذا كان هناك أنثى من الفروع وفضل بعد الفروض أكثر من السدس (قوله وهو) أى القسم الذى يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة ويجمع بينهما مرة وقوله الاب والمجدد فترث الاب بجهة الابوة والمجدد بجهة المجدودة وقوله فان كلاً منهما ما يرث أى بالفرض وحده وقوله مع ابن أو ابن ابن فيكون للاب أو المجدد السدس وما بقى للابن أو ابن الابن وقوله وحيث بقى الخ عطف على قوله مع ابن أو ابن ابن أى وفى حالة هى ما اذا بقى الخ وقوله قدر السدس أى كما لو مات عن أم

قسم يرث بالفرض وحده
من الجهة التى يسمى بها
وهو - جهة الام وولداها
والمجدتان والزوجة وقسم
يرث بالتعصيب وحده
كذلك وهم جميع العصبة
بالنفس غير الاب والمجدد
وقسم يرث بالفرض مرة
وبالتعصيب أخرى ولا
يجمع بينهما وهن ذوات
النصف والمثلثين كما سبق
وقسم يرث بالفرض مرة
وبالتعصيب مرة ويجمع
بينهما مرة واحدة والاب والمجدد
فان كلاً منهما يرث السدس
مع ابن أو ابن ابن وحيث
بقى بعد الفروض قدر
السدس

وبنتين وأب أو جد فللام السدس سهم وللبنتين الثمان أربعة أسهم والباقى وهو قدر
 السدس سهم للاب أو للجد فإصل المسئلة من ستة وقوله أو دون السدس أى ويعال بما يكمل
 السدس وذلك كالمومات الزوجة عن زوج وبنتين وأب أو جد للزوج الربع ثلاثة
 وللبنتين الثمان ثمانية والباقى سهم وهو دون السدس ففعال بسهم آخر يكمل السدس
 ويعطى للاب أو للجد فإصل المسئلة من اثني عشر وتقول ثلاثة عشر وقوله أو لم يبق شئ
 أى ويعال بالسدس وذلك كالمومات الزوجة عن زوج وأم وبنتين وأب أو جد للزوج
 الربع ثلاثة وللأم السدس سهمان وللبنتين الثمان ثمانية مع أن الباقى سبعة ففعال
 لهما بأحد ويعال أيضا للاب أو للجد بالسدس سهمين فإصل المسئلة من اثني عشر خمسة
 عشر (قوله ويرث) أى كل منهما وقوله بالتعصيب أى وحده وقوله إذا خلا أى كل
 منهما وقوله عن الفرع الوارث أى ولو كان هناك ذو فرض آخر كزوجة وقوله من ذكر
 أو أنثى بيان للفرع الوارث (قوله ويجمع) أى كل منهما وقوله بين الفرض والتعصيب
 أى فيرث البعض بالفرض والبعض بالتعصيب وقوله إذا كان هناك الخ أى كالمومات
 عن بنت وأم وأب أو جد فللمت نصف ثلاثة وللأم السدس واحد يبقى انسان وهما
 أكثر من السدس فما أخذ الاب أو الجد واحد بالافرض وواحد بالتعصيب (قوله قد
 يجمع في الشخص جهتا تعصيب) أى بكهنة البنوة وجهة العمومة فى ابن هو ابن ابن عم
 وبكهنة الاخوة وجهة الولاء فى أخ هو عميق (قوله كابن هو ابن ابن عم) هذا تمثيل للشخص
 الذى اجتمع فيه جهتا التعصيب وصورته أن تزوج امرأة بابن عمها فتأبى منه بان فذلك
 الابن ابنها وابن ابن عمها وقوله وكأخ هو معتق صورته أن يشتري شخص أخاه ثم يعتقه
 فهو أخوه ومعتقه (قوله فيرث بأقواهما) أى فيرث الشخص الذى اجتمع فيه جهتا
 تعصيب بأقوى الجهتين وقوله والا قوى معلوم من القاعدتين أى قاعدة المجهرى
 وقاعدة كل من أدلى بواسطة محمته تلك الوساطة لأولاد الام فمعلوم من القاعدتين
 المذكورتين أقوى الجهتين فأقوى الجهتين فى الابن الذى هو ابن ابن عم جهة البنوة لأنها
 مقدمة على جهة العمومة وأقوى الجهتين فى الاخ الذى هو معتق جهة الاخوة لأنها
 مقدمة على الولاء (قوله وقد يجمع فى الشخص جهتا فرض) أى كالبنوة والاخوة من
 الام فى بنت هى أخت من أم وكالا مومة والاخوة من الاب فى أم هى أخت من أب (قوله
 ولا يكون ذلك الا فى نكاح المجوس) أى ولا يكون اجتماع جهتى الفرض فى شخص
 الا فى نكاح المجوس لاستباحتهم وطء المحارم وقوله وفى وطء الشبهة أى من المسامين
 وغيرهم وانما لم يكن ذلك فى نكاح المسامين لان الشرع منع من نكاح المحارم (قوله فيرث
 بأقواهما لا بهما) أى فيرث الشخص الذى اجتمع فيه جهتا فرض بأقوى الجهتين
 لا بالجهتين معا وقوله على الأرجح وقيل يرث بالجهتين جميعا وهو قول عرو على وابن مسعود
 وعمر بن عبد العزيز وابن أبى لبي وقاعدة والثورى وأبى حنيفة وأصحابه وأحمد واسحق
 وبه قال ابن سريج وابن اللبان من أصحابنا وهناك قول ضعيف مصرح به عند المالكية
 انه يرث بالاكثر اه لؤلؤة بزيادة (قوله والقوة) أى قوة إحدى الجهتين على الاخرى وقوله

أو دون السدس أو لم يبق شئ
 ويرث بالتعصيب إذا خلا عن
 الفرع الوارث من ذكر أو
 أنثى ويجمع بين الفرض
 والتعصيب إذا كان معه أنثى
 من الفروع وفضل بعد
 الفرض أكثر من السدس
 وسعت الإشارة الى ذلك
 والله أعلم الثالثة قد يجمع
 فى الشخص جهتا تعصيب
 كابن هو ابن ابن عم وكأخ
 هو معتق فيرث بأقواهما
 والا قوى معلوم من
 القاعدتين السابقتين
 فى المسلمات وقد يجمع فى
 الشخص جهتا فرض ولا
 يكون ذلك الا فى نكاح
 المجوس وفى وطء الشبهة
 فيرث بأقواهما لا بهما على
 الأرجح والقوة بأحد أمور
 ثلاثة

بأحد أمور ثلاثة أي وهي حب احداهما الاخرى حب حرمان وعدم حب احداهما
 حب حرمان بالشخص والاخرى تحجب وكون احداهما أقل حباً من الاخرى كما يعلم من
 الشارح (قوله الاول ان تحجب احداهما الاخرى) أي حب حرمان جهة المنيعة تحجب
 جهة الاختية من الام حب حرمان (قوله كبرت هي أخت من أم) هذا تمثيل للشخص
 الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة يحجب احداهما الاخرى وقوله كأن بطاحوسى
 أمه أي أو بطاشخص أمه وطاشبهة وقوله فتلد بنتاً أي فتلد أمه بنتاً منه وقوله ثم تموت
 عنها أي عن تلك البنت وقوله فترث بالبنتية أي لا بالاختية للام لان البنتية أقوى نجبها
 للاختية للام (قوله الثاني أن تكون احداهما لا تحجب) أي حب حرمان بالشخص
 والاخرى تحجب جهة الامومة أو المنيعة لا تحجب حب حرمان بالشخص وجهة الاختية
 من الاب تحجب بالابن والاب والابن الشقيق (قوله كام أو بنت هي أخت من أب) هذا
 تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة بعدم حب احداهما وقوله كأن بطا
 محوسى بنته أي أو بطاشخص بنته وطاشبهة وقوله فتلد بنتاً أي فتلد بنته بنتاً منه وقوله
 ثم تموت الصغرى عن الكبرى أي فقد اجتمع في الكبرى جهتا فرض لانها أمها وأختها من
 أبيها وقوله فترث بالامومة أي لا بالاختية من الاب لان الامومة لا تحجب حرمانا بالشخص
 بخلاف الاختية من الاب فانها تحجب حرمانا به (قوله أو عكسه) أي بان تموت الكبرى
 عن الصغرى فقد اجتمع في الصغرى جهتا فرض لانها بنتها وأختها من أبيها وقوله فترث
 منها بالبنتية أي لا بالاختية للاب لان المنيعة لا تحجب حرمانا بالشخص بخلاف الاختية
 للاب كما مر (قوله الثالث أن تكون احداهما أقل حجبا) أي أن تكون احدي الجهتين
 أقل محجوبة من الاخرى فحب مصدر المبنى للجهول لانه معنى المحجوبة (قوله كحدة أم
 أم هي أخت من أب) هذا تمثيل للشخص الذي اجتمع فيه جهتا فرض والقوة يكون
 احداهما أقل حباً من الاخرى وقوله كأن بطاحوسى أي أو بطاشخص بنته وطاشبهة
 وقوله فتلد بنتاً أي فتلد بنته الاولى بنتاً منه وقوله ثم بطا الثانية أي بنته الثانية وقوله
 فتلد بنتاً أي فتلد بنته الثانية بنتاً منه وقوله ثم تموت السفلى عن العليا أي فقد اجتمع في
 العليا جهتا فرض لانها كحدة السفلى أم أمها وأختها من أبيها وقوله بعد الوسطى أي بعد
 موت الوسطى لانها لو كانت حمة لمحت العليا من جهة كونها كحدة وترث حينئذ بالاختية
 كما سيذكر بعد وقوله والاب أي وبعد موت الاب فهو مطوف على الوسطى وانما قيد
 بذلك لتمكين جهة الاختية غير محجوبة كما أن جهة المجدودة غير محجوبة وبعضهم جعله
 مطوفاً على العليا لان موت الاب ليس شرطاً في ارث العليا كما هو شأن المجدودة من
 جهة لام والاب لا يحجبها من تلك الجهة وان حبها من جهة الاختية للاب وقال الشيخ
 الامر لو حذفه ما ضرعطفه على الوسطى أو العليا وقوله فترثها بالمجدودة دون الاختية أي
 لان المجدودة من جهة الام وان حمت بالام الا أنها أقل محجوبة من الاختية للاب فترث
 بالمجدودة السدس مع أنها لو ورثت بالاختية لاستحققت النصف وهناك قول ضعيف مصرح
 به عند المالكية أنها ترث بالاكثر كما تقدم (قوله فلو كانت الخ) مقابل المحذوف والتقدير

الاول أن تحجب احداهما
 الاخرى كبرت هي أخت
 من أم كأن بطاحوسى أمه
 فتلد بنتاً ثم تموت عنها فترث
 بالبنتية الثاني أن تكون
 احداهما لا تحجب كام أو
 بنت هي أخت من أب كأن
 بطاحوسى بنته فتلد بنتاً ثم
 تموت الصغرى عن الكبرى
 فترث بالامومة أو عكسه
 فترث بالبنتية الثالث أن
 تكون احداهما أقل حجبا
 كحدة أم أم هي أخت من أب
 كأن بطاحوسى بنته فتلد
 بنتاً ثم بطا الثانية فتلد بنتاً
 ثم تموت السفلى عن العليا
 بعد موت الوسطى والاب
 فترثها بالمجدودة دون
 الاختية فلو كانت الجهة
 القوية محجوبة ورثت
 بالضعيفة

هذا اذا لم تكن الجهة القوية محبوبة فلو كانت المح والمجهة القوية كالجدة والضعيفة
كالاختبة للاب في المثال المذكور وقوله كأن تموت السفلى أى التى هى البنت الاخيرة
وقوله عن الوسطى أى التى هى أمها وأختها لا يها وقوله والعليا أى وعن العليا التى هى
جدة أمها وأختها من أبيها وقوله فترث العليا الاختبة أى فترث العليا التى هى جدة
أم أم وأخت لاب بالاختبة للاب لا بالمدودة فحسب بالأم التى هى الوسطى فترث النصف
ليكونها أخت لآب وقوله والوسطى بالامومة أى وترث الوسطى التى هى أم وأخت لآب
بالامومة لا بالاختبة لان الامومة لا تعجب بخلاف الاختبة كما تقدم وبما يها فيقال أى
جدة لها النصف فرضا وأى حاجب يز يد نصيب محبوبة بوجوده وأى جدة ورثت مع الام
ولذلك قال الشيخ الامير مغزافها

كأن تموت السفلى
في المثال الاخير عن الوسطى
والعليا فترث العليا بالاختبة
والوسطى بالامومة وقد
يجتمع في الشخص جهة فرض
وتعصيب كابن عم وأخ
لام أو زوج فترث بها حيث
أمكن والله تعالى أعلم ولما
أنهى الكلام على العصبات
أردف ذلك بباب المحب مع
أن بعضه قد سبق في
العصبات فقال

أما لاى نزل في الفرائض جدة * لها النصف فرضا ما سمعت بمنه
وما حاجب قد زاد محبوبة به * فحاجبه والأرث ينمو لاجله
وما جدة ثالث مع الام ارثها * وأدلت بها أرشد فتاك لسؤله
(* وقال العلامة السجاعي مغزافها أيضا *)

أين لي هذاك الله ما هي جدة * عن الارث لم تعجب دوام بينتها
وبنت لها أم وقد ورثا معا * فثالث لام ثم نصف لامها
وأجاب بعضهم بقوله

جوابك يا هذا الامام يكون في * ذكاح مجوسى لبنت فبنتها
فأولاد ندى ان تمت كانت أمهم * لها الثلث ميراثا ونصف لامها
بأختبة للبت فاسمع هذا الذي * طلبت حماك الله فضل أولى النهى

(قوله وقد يجتمع في الشخص جهة فرض وتعصيب) أى جهة اخوة الام أو الزوجية وجهة
العمومة فى ابن عم هو أخ لام أو زوج (قوله كابن عم هو أخ لام) هذا تمثيل للشخص الذى
اجتمع فيه جهة فرض وتعصيب صورته أن يتعاقب اخوان على امرأة فتلد لكل منهما
ابنات تموت أحدهما ابنتين عن الآخر فهما بن عمه وأخوه لامه وقوله أو زوج أى ابن عم هو
زوج وصورته أن تتزوج المرأة بابن عمها ثم تموت عنه فهما بن عمها وزوجها (قوله فترث
بها حيث أمكن) أى يرث بالمجهتين معا وقت إمكانه لعدم الحاجب وبقاء شئ للعاصب فان
لم يمكن بأن وجد مانع للارث بأحدى المجهتين ورث بالانحوى كما لو كان مع ابن العم الذى
هو أخ لام بنت فان البنت تمنعه من الارث بالاخوة للام فترث بالتعصيب فقط (قوله ولما
أنهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله أردف ذلك بباب المحب أى أتبع
الكلام على العصبات بباب المحب وقوله مع أن بعضه سبق في العصبات أى كقوله

وما لذي البعدى مع القريب * في الارث من حظ ولا نصيب

وقوله والاخ والعم لام وأب * أولى من السدى بشرط النسب

وأشار الشارح بذلك الى أن في كلام المصنف تكرار في الجملة (قوله فقال) عطف على أردف

* (باب المحجب) *

أى باب بيان ذى المحجب وهو المحجوب وهو باب عظيم فى الفرائض ويحرم على من لم يعرف المحجب أن يفتى فى الفرائض كما فى شرح الترتيب (قوله وهو لغة المنع) فالمحجب لغة المانع ومنه قول الشاعر

له حاجب فى كل أمر يشينه * وليس له عن طالب العرف حاجب

قال بعضهم يعنى به النبى صلى الله عليه وسلم أى له صلى الله عليه وسلم ما منع عن كل أمر يشينه وليس له ما منع عن طالب المعروف والاحسان (قوله واصطلاحاً منع من قام به سبب الارث) أى كالتراية فنع من لم يقيم به سبب الارث لا يسمى حجباً اصطلاحاً وقوله من الارث بالسكينة أى من المودوث بكليته وهذا يسمى حجب الحرمان وقوله أو من أوفر خطبه أى أو من أعظم نصيبه وهذا يسمى حجب النقصان فأول التنويع لالشك (قوله وهو) أى الأعم مما فى الترجمة لان المراد به فى الترجمة المحجب بالاشخاص فقط كما سبذكره الشارح وقوله حجب بالاشخاص أى بسببها وقوله وهى الأنواع السابقة أى التى هى الرق والقتل واختلاف الدين الخ ما سبق وقوله وحجب بالاشخاص أى بسببهم (قوله وهو المراد عند الإطلاق) فتى أطلق المحجب فالمراد به المحجب بالاشخاص نقصاناً لا حرماناً لكن هذا فى التراجم كما فى ترجمة المتن وأما فى الافتاء فالمراد به المحجب بالاشخاص حرماناً فاذا قيل فى الافتاء فلان محجوب كان المراد أنه محجوب بالاشخاص حرماناً (قوله وهو المقصود بالترجمة) أى وهو المراد بالنصف بترجمته أى بقوله باب المحجب (قوله وهو قسمان) الضمير عائذ للمحجب بالاشخاص وقوله حجب نقصان أى حجب يترتب عليه النقصان (قوله وهو سبعة أنواع الخ) قد ذكر الشارح منها واحداً وثانها الانتقال من تعصيب الى تعصيب أقل منه كانتقال الاخت من النصف بالتعصيب اذا كانت مع البنت الى الثلث بالتعصيب اذا كانت مع أخها وثالثها انتقال من فرض الى تعصيب أقل منه كانتقال النصف فرضاً الى الثلث بالتعصيب مع ابن ورابعها انتقال من تعصيب الى فرض أقل منه عكس ما قبله كانتقال الاب أو الجد مع الابن من ارث جميع المال تعصياً الى السدس فرضاً وخامسها مراجعة فى الفرض كما فى البنات فان بعضهن يراجع بعضاً فى الثلثين وسادسها مراجعة فى التعصيب كما فى البنين فان بعضهم يراجع بعضاً فى التعصيب وسابعها مراجعة بالمول كفى أم وزوج وأخت لغترام ولا يخفى عليك أن الخامس وما بعده لا ينعين فيه الحاجب من المحجوب بل لك أن تعتبر كل واحد منهم حاجباً ولك أن تعتبره محجوباً أه من حاشية الامر بتصرف (قوله ذكرتها فى شرح الترتيب) قد علمتها (قوله منها الانتقال الخ) فى التعمير بالانتقال مسامحة لانه فرع عن ثبوت الانتقال عنه أولاً كان يثبت للزوج النصف أو لأم يثبت عنه الى الربع وأجيب بأنه اعتبارى فيه لاحظ أن له النصف أو لأم يثبت عنه الى الربع ويؤيد ذلك أن ارث الزوج للنصف شرطه عدم الفرع الوارث وأثره للربع شرطه وجوده والأصل عدمه وقوله من فرض أى كالنصف وقوله الى فرض أقل منه أى كالربع (قوله ويعلم أكثرها) أى أكثر الأنواع السبعة (قوله وحجب حرمان) أى حجب يترتب عليه الحرمان

* (باب المحجب) *

وهو لغة المنع واصطلاحاً منع من قام به سبب الارث من الارث بالسكينة أو من أوفر خطبه وهو قسمان حجب بالاشخاص وهى الموانع السابقة وحجب بالاشخاص وهو المراد عند الإطلاق وهو المقصود بالترجمة وهو قسمان حجب نقصان وهو سبعة أنواع ذكرتها فى شرح الترتيب منها الانتقال من فرض الى فرض أقل منه كحجب الزوج من النصف الى الربع ويعلم أكثرها سبق ومما سبب أنى للتأمل وحجب حرمان

وهو معطوف على قوله محجب نقصان (قوله وقد سبق بعضه) أي محجب الاخ لا بالاخ الشقيق وقوله شيئا منه أي من أفراد وقوله مقدما أي حالة كونه مقدما وقوله فقال عطفت على ذكر (قوله والجذب محجب عن الميراث) أي عن الارث وقوله بالاب أي بسبب لاب (قوله لانه أدلى به) أي لان الجذب انتسب الى الميت بواسطة الاب (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله بشير به الخ وقوله في احواله يحتمل أن الضمير للاب أو للجذب كما أشار إليه الشارح وقوله من الارث بالفرض الخ بيان للاحوال الثلاثة (قوله وتستقط المجذبات من كل جهة) أي تسقط من الورثة وقوله أي من جهة الام أو من جهة الاب أي أو من جهةها فأومأ بغيره فجوز الجمع وقوله بالام أي بسبب الام (قوله أما التي من جهة الام فلا دلالة لها بها) أي أما سقوط التي من جهة الام فنابت لادلائها بالام وقوله وأما التي من جهة الاب فلا كون الام الخ أي وأما سقوط التي من جهة الاب فنابت لكون الام الخ ووجه كون الام اقرب من يرث بالامومة انها ترث بالامومة بلا واسطة والمجذبات يرثن بالامومة بواسطة فالتى من جهة الاب ترث بالامومة بواسطة الاب أي باعتبار كونها ام أب والتي من جهة الام ترث بالامومة بواسطة الام أي باعتبار كونها ام وبهذا يتضح اصالتها فيما سبق (قوله فافهمه) أي اعلمه وقوله أي ما ذكرته أي من محجب الجذب بالاب وسقوط المجذبات بالام (قوله وقس ما أشبهه) أي في محجب البعيد القريب والضمير لما ذكر من محجب الجذب بالاب ومحجب المجذبات بالام وبين الشارح ما أشبهه محجب الجذب بالاب بقوله فيجب كل جسد قريب كل جسد أبعد منه وبين ما أشبهه محجب المجذبات بالام بقوله وتجب المجذبات بعضهم بعضا فالبعض المحجب كالمجدة لقرينة من جهة الام والبعض المحجوب كالمجدة البعيدة من جهة الاب وقوله ويوجب كل من الاب أو الجذب المجدة التي تدلى به أي جسد الميت التي تدلى بكل من الاب أو الجذب فالجذب يوجب المجدة التي تدلى به وهي امه وامهاتها والجذب يوجب المجدة التي تدلى به وهي امه وامهاتها وقوله دون غيرها أي غير التي تدلى به كام الام وام الاب بالنسبة للجذب (قوله وهكذا) أي ومثل هذا أي ما ذكره بين الشارح مفاد التشبيه بقوله يسقط وقوله ابن الابن مبتدأ خبره هكذا قبله وقوله وبنت الابن أشار به الى ان في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت وقوله بالابن أي بسبب الابن وقوله وكذا كل ابن وبنت ابن الخ أي فيسقطان حال كونهما نازرا بن ابن ابن اقرب منهما (قوله فلا تبغ الخ) أي اذا علمت ما ذكر فلا تبغ الخ وقوله عن هذا الحكم أي الذي هو محجب ابن الابن بالابن ويحتمل شعوله لمحجب الجذب بالاب والمجذبات بالام وقوله معذرا المشهور قراءة بكسر الدال لكن القياس فتحها لان ما جاء على مفعول مما فعله على وزن ضرب يضرب فان أريد منه المحدث فقياسه الفتح وان أريد منه المسكان أو الزمان فقياسه الكسر والمراد منه هنا المحدث كما أشار إليه الشارح بقوله أي مبالغة في قياسه الفتح ويكون الكسر سماعيا وقوله بان تورث الخ تصوير للحكم الباطل (قوله وتسقط الاخوة) أي جنسهم يشمل الواحد والاكثر وقوله سواء كانوا أشقاء الخ تعميم أول في الاخوة وقوله وسواء كانوا كورا الخ تعميم ثان فيهم وقوله بالبين أي جنسهم الصادق بالواحد والاكثر كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد الخ

من الميراث بالاب لانه أدلى به وقوله (في احواله) أي الاب أو الجذب (الثلاث) بشر به الى الاحوال الثلاثة التي ذكرتها من الارث بالفرض أو النقص أو غيرها (وتسقط المجذبات من كل جهة) أي من جهة الام أو من جهة الاب (أما التي من جهة الام فلا دلالة لها بها) أي من جهة الاب فلا يكون الام اقرب من يرث بالامومة (فافهمه) أي ما ذكرته لك (وقس ما أشبهه) فيجب كل جسد قريب كل جسد أبعد منه لادلائه به وتجب المجذبات بعضهم بعضا على التفصيل السابق ويوجب كل من الاب أو الجذب المجدة التي تدلى به دون غيرها (وهكذا) يسقط (ابن الابن) وبنت الابن (بالابن) وكذا كل ابن ابن وبنت ابن نازرا بن ابن ابن اقرب منه (فلا تبغ) أي تطلب (عن) هذا (الحكم الصحيح) أي المجمع عليه (معذرا) أي ميلا الى حكم باطن بان تورث ابن ابن مع ابن (وتسقط الاخوة) سواء كانوا أشقاء أو لاب أولام وسواء كانوا ذكور أو إناثا أو خنثا (بالبين) والمراد الواحد فأكثر كما هو معلوم

وقوله وسيصرح به في بني الابن أي بقوله سيان فيه الجمع والوحدان (قوله وبالاب الادنى) أي وتسقط الاخوة بالاب الادنى أي الاقرب واحترز به عن الاب الاعلى كما أشار إليه الشارح بقوله دون الاعلى فلا تسقط الاخوة به وقوله وهو أي الاعلى (قوله كما روينا) الاروج قراءته بالنسبة للجهول حينئذ فأصله روي لنا فدخله المحذف للعار والابصال للضمير ويصح قراءته بالنسبة للجهول وهو الذي يشبه له الشارح وكأنه لم يرض الاقل لان المحذف والابصال سماني (قوله ذلك) أي سقطت الاخوة بالبنين وبالاب الادنى واسم الإشارة مفعول روينا على بناءه للجهول وقوله في معنى ما ورد الخ أي بسبب الاخذ بمفهوم معنى اللفظ الذي ورد في القرآن وهو لفظ الكلاللة في آيتها أعني قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة الآية وقوله تعالى يستعونه قل الله يفتيك في الكلاللة الآية فالآية الاولى تفيد بمفهومها حجب الاخوة للام بالولد أو بالوالد والثانية تفيد بمفهومها أيضا حجب الاخوة الاشقاء والاب بهما أفاده المحفني (قوله فان الكلاللة من لم يخلف الخ) أي ومفهومه ان من خلف ولدا أو والد فلا شيء لآخوته فيعلم من هذا سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى (قوله أو كما روينا ما يؤدي الى ذلك) أي الى سقوط الاخوة بالبنين وبالاب الادنى وأما مائة خلوت تجوز الجمع وكذلك أو التي فيما بعد فان ذلك كما هو مروي عن القرآن مروى عن الرسول ومروى عن الفقهاء والفرضيين وغيرهم وقوله في قوله أي من قوله ففي معنى من السانعة لانه بيان لما يؤدي الى ذلك وقوله فابق فلاولى الخ وفي رواية فهو ولاولى الخ وفي رواية فباقت الفروض الخ وفي رواية فباقت الورثة الخ (قوله ولاشك ان كلال الخ) هذه ضمنية للحديث بين بها لشارح وجه كونه يؤدي الى سقوط الاخوة بالابن وبالاب وقوله وكذا ابن الابن الخ أي بذلك ليس بين انه يعلم من الحديث وان كان ابن الابن سيذكره المصنف (قوله أو كما روينا ذلك) أي سقوط الاخوة بالبنين وبالاب وقد عرفت ان أمانة خلوت تجوز الجمع وقوله وغيرهم أي من بقية العلماء وقوله فانه مجمع عليه أي لان هذا المجمع عليه فهو تعليل لقوله عن الفقهاء والفرضيين وغيرهم (قوله ولما كان الابن حقيقة خاصا الخ) أي ولما كان الابن حال كونه حقيقة خاصا الخ وقوله وكان ابن الابن الخ عطف على كان الاولى وقوله اجماعا أي بالاجماع وهو دليل لكون ابن الابن كالابن وقوله صرح بذلك أي بكون ابن الابن كالابن في حجب الاخوة وقوله بقوله أي في قوله فالبناء النانية بمعنى في والبناء الاولى للعدية (قوله وبني البنين) أي وتسقط الاخوة بجنس بني البنين الصادق بالواحد والآخر كما سيصرح به (قوله كيف كانوا) كيف اسم استفهام في محل نصب على أنه خبر له كان ان كانت ناقصة أو على أنه حال ان كانت تامة بمعنى وجدوا الواو واسمها على الاول وفاعلها على الثاني وقوله على أي حالة تفسير وكيف على كل من لاحتمالين وابن أفهم كلام بعضهم قصره على الثاني وقوله من قرب أو بعيد ان لاى حالة (قوله ولما كان من المعلوم الخ) كان الاخصر منه أن يقول ولما كان الواحد من بني البنين وكذا من البنين كما يجمع في حجب الاخوة صرح بذلك بقوله سيان الخ وقوله بأنه أي الحال والشأن والقاعدة أن ضمير الشأن يفسره ما بعده وهو هنا قوله

وسيصرح به في بني الابن
(وبالاب الادنى) دون الاعلى
وهو المجدد (كما روينا) ذلك
في معنى ما ورد في القرآن
العزير فان الكلاللة من لم
يخلف ولدا أو والد أو كما روينا
ما يؤدي الى ذلك عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم
في قوله فابق فلاولى رجل
ذكر ولاشك ان كلام من الابن
والاب وكذا ابن الابن أولى
من الاخوة أو كما روينا ذلك
عن الفقهاء والفرضيين
وغيرهم فانه مجمع عليه ولما
كان الابن حقيقة خاصا بابن
الصلب وكان ابن الابن
كالابن في حجب الاخوة اجماعا
صرح بذلك بقوله (وبني
البنين كيف كانوا) أي على
أي حالة كانوا من قرب أو بعد
ولما كان من المعلوم انه
ليس المراد ببني البنين
وكذا بالبنين في حجب
الاخوة

ليس المراد الخ وقوله الجمع بالنصب على أنه خبر ليس وقوله بل الواحد الخ اضراب
 انتقالي وقوله في ذلك سواء أى مستويان في حجب الاخوة وقوله صرح بذلك أى يكون
 الواحد والجماعة سواء وقوله بقوله أى في قوله كما تقدم غير مرة (قوله سيان) بكسر السين
 تنبيه سى وهو خبر مقدم والجمع وما عطف عليه مبتدأ مؤخر وقوله أى سواء تفسر لسيان
 وقوله فيه متعلق بسيان والضمير للحكم السابق كما أشار إليه الشارح بقوله أى الحكم الخ
 (قوله الجمع) المراد به ما فوق الواحد فيصدق باثنين فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله
 الصادق الخ (قوله والوحدان) بضم الواو جمع واحد كزعمان جمع راع وشبان جمع شاب كما
 في القاموس والصحيح أبو بكر الواو جمع أحاد بمعنى واحد كزعمان جمع غلام وضبطه العلامة
 المحقق بالكسر وجعله جمع الواحد ثم حكم بشذوذ وهو متلفظ لا يقول عليه كما قاله المحقق
 الأمير (قوله جمع واحد) لئلا يمكن الجمع ليس مراد بل المراد به الواحد مجازاً أمرسلا من اطلاق
 اسم الكل وأرادة المجزأة لأن المفرد جزء الجمع وإنما كان المراد به الواحد لمقابلاته بالجمع
 المراد به ما فوق الواحد (قوله فلا تظن الجمع شرطاً) تقرير على قوله سيان فيه الجمع
 والوحدان أى فلا تظن الجمع الواقع في عبارة المصنف شرطاً في حجبهم الاخوة (قوله ولما
 كان الاخوة للام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله بمن يحجب به الاشقاء أى وهو
 ثلاثة الابن وابن الابن والاب فالاخ الشقيق يحجب بثلاثة والاخ للاب يحجب بهؤلاء
 الثلاثة وبالاخ الشقيق وكذلك الشقيقة اذا صارت عصبة مع الغير كما تقدم وابن الاخ
 الشقيق يحجب بهؤلاء وبالمجد والاب وكذا الاخ للاب اذا صارت عصبة مع الغير
 كما مروا بن الاخ للاب يحجب بهؤلاء وبابن الاخ الشقيق والعم الشقيق يحجب بهؤلاء وبابن
 الاخ للاب والعم للاب يحجب بهؤلاء وبابن العم الشقيق وابن العم الشقيق يحجب بهؤلاء وبابن
 للاب وابن العم للاب يحجب بهؤلاء وبابن العم الشقيق والمولى المعتقد ذكر اكان أو انت
 يحجب بهؤلاء وبابن العم للاب اه من اللواؤة بتصرف (قوله وزيادة على ذلك) أى
 ويزائد على ما يحجب به الاشقاء فالزيادة بمعنى الزائد ولذلك قال صرح بالزائد ويصح أن
 يكون على تقدير مضاف أى زى زيادة والمهوج لذلك أن الزيادة لا تحجب وإنما يحجب
 الزائد الذي هو ذو الزيادة (قوله صرح بالزائد) جواب لما وقوله بقوله أى في قوله كما مر
 مراراً كثيرة (قوله ويفضل ابن الام) أى ويزيد الاخ للام على الاخ الشقيق والاخ للاب
 فيعلم من ذلك ان الاخ للام يسقط بما يسقط به الاخ الشقيق والاخ للاب من الابن وابن الابن
 والاب ويزيد عما بينهما بأنه يسقط بما سجد كره من المجد والبنت وبنت الابن فيسقط بسنة
 ولا يسقط بالاخ الشقيق (قوله وكذا بنت الام) أى فابن الام ليس بقيد وقوله وهما أى
 ابن الام وبنت الام وقوله الاخ والاخ للام فالمراد من ابن الام الاخ للام والمراد من بنت
 الام الاخ للام (قوله بالاسقاط) متعلق بيفضل وكان المناسب لقوله سابقاً وتسقط الاخوة
 الخ أن يعبر بالسقوط لأنه لاحظ هنا اسقاط الغيرة والمحظب سهل وقوله بالمجد أى
 بسبب المجد (قوله فافهمه) أى فاعلم الحكم المذكور وهو اسقاط الاخ للام بالمجد وهو المراد
 باسم الإشارة في قول الشارح أى ذلك فهو تفسير للضمير وقوله فهما صحتها أى مطابقا

الجمع بل الواحد والجماعة
 في ذلك سواء صرح بذلك
 بقوله (سيان) أى سواء
 (فسيه) أى أى الحكم
 المذكور وهو حجب الاخوة
 بهم (الجمع) الصادق باثنين
 فيساراد (الوحدان) جمع
 واحد فلا تظن الجمع شرطاً
 ولما كان الاخوة للام
 يحجبون بمن يحجب به
 الاشقاء وزيادة على ذلك
 صرح بالزائد بقوله (ويفضل
 ابن الام) وكذلك بنت الام
 وهما الاخ والاخ للام
 (بالاسقاط) أى المحجب
 (بالمجد فافهمه) أى ذلك
 فهما صحتها

للاواقع وقوله على احتياط أى تثبت وقوله ويقتين أى جزم وقوله لا على شك وتردد
 العطف فيه للتفسير (قوله وبالبنات) أى ويفضل ابن الام بالاسقاط بالبنات أى يحسنهن
 الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر وقوله وبنات الابن أى
 جنسهن الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار إليه الشارح بقوله كذلك أى الواحدة فأكثر
 (قوله كما صرح به) أى بأن المراد الواحدة فأكثر في البنات وبنات الابن وقوله بقوله
 أى في قوله فالإمام معنى في (قوله جاءوا وحدا) أى سواء كن جماعة أو ما فوق الواحدة
 فيصدق بانثنين فأكثر أو وحدا يضم الواو وكسرها والمراد به الواحدة بدل لعل مقابلة
 بقوله جاءوا كما تقدم (قوله فقل لي زدي) أى لانه ينبغي طلب الزيادة من العلم قال تعالى وقل
 رب زدني علما وقوله من هذا العلم المتفق عليه وغيره أى لأن حذف المعمول يؤذن
 بالعموم (قوله فتخلص) أى من كلام المصنف وقوله أن الاخوة للام المراد بهم ما يشمل
 الاخوات للام وقوله يحجبون بسنة أى بأحد سنة وقوله بالابن وابن الابن الخ بدل من
 قوله بسنة وقوله اجماعا أى بالاجماع وقوله لآية الكلاله الاولى أى لفهوه وهاوآية
 الكلاله الاولى هي قوله تعالى وان كان رجلا يورث كلاله الخ وقيد بالاولى لانها المثبتة
 للذكر بمفهومها لكون المراد بالاخوة فيها الاخوة للام وأما آية الكلاله الثانية التي هي
 قوله بسنة فتقرنك قل الله يغنيكم في الكلاله الخ فالمراد بالاخوة فيها الاخوة لا يورثون أولاد
 (قوله لان الكلاله من لم يخلف ولدا ولا والدا) أى لان معنى الكلاله ميت لم يخلف ولدا
 وان نزل ولدا والدا ان علا وقوله وقيل فيها غير ذلك مما ذكرته في شرح الترتيب أى
 وقيل في الكلاله غير هذا القول مما ذكرته في شرح الترتيب قال فيه وقيل الكلاله
 اسم للورثة اذا لم يكن فيهم ولد ولا والد وقيل ميت فاقد للولد وقيل ورثة فاقدوه وروى
 التوفيق فيها عن عمر رضي الله عنه اه وقد نظم بعضهم هذا الخلاف بقوله
 وفي المراد بالكلالة اختلاف * والاكثر ان أنه معارف
 فقيل وارثون ما فيهم ولد * ووالد وقيل ميت فقد
 ذنب وقيل فاقد للولد * أو وارثون فاقدوه فاعدد
 والوقف في معناه يروى عن عمر * وعزو سابق الى المجل اشتر
 (قوله لكن خص الخ) هذا استدراك على قوله لآية الكلاله مع قوله لان الكلاله من لم
 يخلف ولدا ولا والدا لان الام والمجدة دخلتا في ذلك والتخصيص في الحقيقة للمفهوم وهو انه
 لو لم يكن كلاله بأن كان له ولد أو والد لا ميراث للاخوة فيخرج من ذلك الام والمجدة وكذلك
 خص من مفهوم الكلاله في الآية الثانية الميت فانها لا تحجب الاخوة الا شقاء أولاد
 والعمدة في ذلك السنة (قوله ثم بنات الابن) أى جنسهن الصادق بالواحدة فأكثر كما أشار
 إليه الشارح بقوله الواحدة فأكثر وقوله بسقطن أى من عدد الورثة المحجبين بالبنات عند
 حوزهن الثلثين (قوله متى حاز البنات الثلثين) أى متى استحق البنات الثلثين بأن كن
 اثنتين فأكثر فالمراد من المحبزة الاستحقاق لا الأخذ لانه لا يتوقف سقوط بنات الابن عليه
 والمراد بالبنات ما يشمل بنتين فأكثر ولا يخفى أن جواب الشرط محذوف دل عليه ما سبق

(على احتياط) ويقتين
 لا على شك وتردد
 (وبالبنات) الواحدة
 فأكثر (وبنات الابن)
 كذلك كما صرح به بقوله
 (جاءوا وحدا) من البنات
 وبنات الابن (فقل لي زدي)
 من هذا العلم المتفق عليه
 ومن غيره فتخلص ان الاخوة
 للام يحجبون بسنة بالابن
 وابن الابن والميت وبنات
 الابن والاب والمجدة اجماعا
 لآية الكلاله الاولى لان
 الكلاله من لم يخلف ولدا
 ولا والدا وقيل فيها غير
 ذلك مما ذكرته في شرح
 الترتيب لكن خص من
 الكلاله الام والمجدة فلا
 يحجبان ولد الام بالاجماع
 (ثم بنات الابن) الواحدة
 فأكثر (بسقطن متى حاز
 البنات الثلثين)

بأقوى لفهوم قول ابن مسعود
 رضى الله عنه السابق في
 بنت وبنت ابن وأخت
 حيث قال للبنت النصف
 وبنت الابن السدس
 تكملة الثلثين وأخبر أن
 ذلك بقضاء النبي صلى الله
 عليه وسلم والفتى في الأصل
 الشاب أو السخى (الأذا
 عصم من الذكر * من ولد الابن
 وهو القريب المبارك سواء
 أكان في درجة بنت الابن
 أو أنزل منها لاحتياجها إليه
 (على ما ذكره) أى
 الفرصيون وقدمته في باب
 التعصيب بخلاف لابن
 مسعود رضى الله عنه حيث
 جعل الفاضل بعد فرض
 البنات للذكر خاصة واسقط
 بنات الابن (تمة)

والتعدير متى حاز البنات الثلثين سقطت بنات الابن (قوله بأقوى) أى بامتن له تنبيهه في
 الفرائض شاباً أم لا سخياً أم لا وإن كان الفتى في الأصل الشاب أو السخى كما سب ذكره
 الشارح وفيه إشارة إلى أنه ينبغي إطالب العلم صرف زمن الشبوبة في طلب العلم لأنه زمن
 القوة والنشاط المحتاج إليها فيه وينبغي له أيضاً أن يكون سخياً فيتم كرمه بنفسه ويبدل
 ماله في طلب العلم ليحصل له مقصوده (قوله لفهوم قول ابن مسعود الخ) أى فإن لفهوم
 قوله وبنت الابن السدس تكملة الثلثين أنه لو كمل الثلثان للبنات بأن كن اثنتين
 فأكثر فلا شئ لبنت الابن وقوله حيث قال أى لأنه قال ولو حذف ذلك ماضى ويكون
 وبنت الابن السدس الخ بقول القول في قوله لفهوم قول ابن مسعود وقوله وأخبر أن
 ذلك الخ أى حيث قال لأقضى فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم وغرض الشارح بذلك
 دفع ما قد يقال كيف يقول وقد يستدل بكلام ابن مسعود مع أن كلام الصحابي ليس بحجة
 ووجه الدفع أنه أخبر بأن ذلك بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستدل به في الحقيقة هو
 قضاء النبي صلى الله عليه وسلم (قوله والفتى في الأصل) أى في اللغة وإنما قال في الأصل لأن
 المراد به هنا من له تنبه في الفرائض وقوله الشاب أو السخى هما إطلاقان للفتى (قوله إلا
 إذا عصم من الذكر) أى إذا أقواهن الذكر أخا كان أولاً فلا يسقطن وقوله من ولد الابن
 بقطع الهمة للوزن ومن يسانية مشوبة بذهب بعض أى الذى هو بعض ولد الابن وقوله وهو
 القريب المبارك أى الذى جعل الله فيه بركة وسبب أى تعريفه في الفائدة وقوله سواء
 كان في درجة بنت الابن أى بأن كان أخاها أو ابن عمها وقوله أو أنزل منها أى بأن كانت
 عمته أو عمة أبيه أو جدته وقوله لاحتياجها إليه أى لاحتياج بنت الابن إلى الذكر من ولد
 الابن وهو علة التعصية لها فكانه قال وإنما عصمها لاحتياجها إليه وإنما احتاجت إليه
 لأنه لم يفضل لها من الثلثين شئ (قوله على ما ذكره) أى حال كون ذلك جارياً على ما ذكره
 الفرصيون ولا يخفى ما في آخر المصراعين من التجهيس وقد تقدم مستوفى عند قوله وهكذا
 أن كثروا أو زادوا الخ وقوله أى الفرصيون نفسير للضمير وهو الواو وهم معلومون من
 السياق (قوله وقدمته في باب التعصيب) أى في شرح قوله

والابن والآخر مع الأناث * به صمانن في الميراث

(قوله خلافا لابن مسعود) أى حال كونهم مخالفت لابن مسعود فهو حال من الواو في ذكره
 ووافق ابن مسعود أبو ثور من أئمة أعلم من كلام الشارح أن في المسئلة قولين وفيها قول
 ثالث للمصريين وهو التفصيل بين أن يكون ابن الابن في درجتها فعصمها وأن يكون أنزل
 منها فلا يعصمها ففي المسئلة ثلاثة أقوال (قوله حيث جعل الخ) أى لأنه جعل الخ وإنما
 جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر خاصة واسقط بنات الابن لأنه لم يجعل بينهم للذكر
 مثل حظ الانثيين زاد حق البنات على الثلثين ولا يراد حقن على الثلثين ولأن الانثى إنما
 تصير عصمة بالذكور إذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد كالنبت والأخت وأما إذا لم تكن
 كذلك فلا نصير به عصمة كبنت الأخ وبنت العم وأجيب عن الأول بأن استحقاق
 البنات بالفرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب وهما سبيلان مختلفان وعن الثاني بأن

بنيت الابن صاحبة فرض عند الانفراد ألا ترى انها تأخذ النصف عند عدم البنات بخلاف
بنيت الاخ وبنيت العم (قوله ما قلناه في بنيت الابن مع بنتي الصاب) أي من سقوط بنيت
الابن مع بنتي الصاب وقوله يجري في كل بنيت ابن نازلة مع من يستغرق الثلثين الخ
فتسقط بنيت الابن النازلة مع من ذكر (قوله كبنيت ابن ابن مع بنتي ابن) لبنيت الابن الثلثان
ولاشئ لبنيت ابن الابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكبنيت وبنيت ابن
وبنيت ابن ابن للبنيت النصف ولبنيت الابن السدس تكملة الثلثين ولاشئ لبنيت ابن
الابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها وقوله وكبنيت ابن وبنيت ابن وبنيت
ابن ابن لبنيت الابن النصف ولبنيت ابن الابن السدس تكملة الثلثين ولاشئ لبنيت
ابن ابن ابن الا اذا عصها من في درجتها أو أسفل منها (قوله فلاشئ للنازلة في الصور الثلاث)
أي لاستغراق الثلثين كما بين والباقي بردها من ان لم يكن هناك عاصب (قوله الا اذا كان
معها) أي مع النازلة (قوله كما سمعت الإشارة الى ذلك) أي في باب التعصيب حيث قال
هناك وتريد بنيت الابن بانه يعصها ابن ابن في درجتها مطلقا يعصها ابن ابن أنزل منها اذا
لم يكن لها شئ في الثلثين الخ (قوله ومثلها الاخوات الخ) أي في اسقاط الاخوات لاب عند
استغراقهن الثلثين الا اذا كان هناك أخ لاب فيعصهن وقد بين ذلك المصنف بقوله اذا
أخذن فرضهن الخ (قوله أي ومثل البنات) أشار الى أن الضمير راجع للبنات (قوله الا لا في
يدلين بالقرب من الجهات) أي الا لا في ينتسبن الى الميت بسبب قربهن من جميع الجهات
والمراد بالجميع ما فوق الواحد لان بالقرب جهتين جهة الأب وجهة الأم وكان الاولى للشارح
ان يقول أي جهتي الأب والأم بدل قوله أي جهات الأب والأم تنديها على ان المراد بالجميع
ما فوق الواحد ولذلك قال سقط المارد يبي بعد قول النظم من الجهات أي جهتي الأب
والأم ويمكن ان يكون الجمع باقيا على حقيقته نظرا الى تعدد الجهة باعتبار تعدد الاخوات
لانه لكل אחת جهة ان فيتم ان يكون اتسان الشارح بالجمع في النفس برأيه لانه
أفاده الرشيدى (قوله وهن) أي الاخوات الا لا في يدلن بالقرب من الجهات (قوله اذا
أخذن فرضهن) أي اذا أخذت الشقيقات مفروضهن وفي بعض النسخ حظهن أي
نصيبهن والمراد بالاختصاص استحقاق وان لم يصح لآخذ حقيقة والفرض بمعنى المفروض
والخط بمعنى النصيب وقوله وافيا أي كاملا وهو حال من فرضهن وهي حال لازمة لان
فرضهن لا يكون الا كاملا اذا العدم من لا يرث أقل من الثلثين بالاجماع كما في المفروض
ويحتمل على بعد أنه احتريزه عما لو حجت احدى الاختين بالوصف (قوله وهو) أي
فرضهن وقوله بأن كن الخ تصورا لكونهن يأخذن الثلثين (قوله أسقطن) أي حين
والجمله جواب اذا وقوله أولاد الأب أي جنسهن الصادق بالواحدة والاكثر كما أشار اليه
الشارح بقوله سواء الواحدة والاكثر (قوله وفي قوله) خبر مقدم وإيماء بمبدأ مؤخر
وقوله البوا كما جيع با كبة وقوله إيماء الى انهن الخ أي إشارة الى انهن الخ وقوله الا
البكاء على الميت فقط أي لا الارث لسقوطه من باستغراق الثلثين والمراد حصص لهم البكاء
بالفعل أو بالقوة ويحكي ان ابن الجوزي سئل عن ابن وأم ولم يخلف الميت لهما شيئا ميراث كل

(وان يكن أخ لمن)

أى وان يكن مع

الاخوات للأب أخ لأب

(حاضرا) معهن (عصمهن)

واقدمهن أو اقدمهن الباقي

بعد الفرض للذكر مثل حظ

الانثيين خلافا لابن مسعود

رضي الله عنه حيث جعل

الباقى للأخ للأب دون

الأخت للأب وقوله (باطنا

وظاهرا) فيه إيماء الى أن

ذلك حكم بالحق لنفوذ

باطنا وظاهرا ولما كانت

الاخوات للأب لسن كبنات

الابن في جميع الاحكام لأن

بنت الابن بعصمها من هو

أنزل منها اذا لم يكن لها في

الثلاثين شئ ولا كذلك

الاخت للأب فانه لا بعصمها

الاخت لأب فقط فلا بعصمها

ابن الاخ وان احتاجت اليه

صرح بذلك في ضمن حكم

عام فقال (وليس ابن

الاخ) وابنه وان نزل سواء

كان شقيقا أو لأب (بالمعصم

من مثله) من بنات

الاخ لانهم من ذوى الارحام

(أو فوقه في النسب) من

بنات الاخ كذلك أو من

الاخوات المحتاجات اليه

لانه لما لم يعصب من في

درجته لم يعصب من فوقه

بالأولى فائدة القريب

المبارك هو من لولاه لسقطت

الأنثى التي بعصمها

منها فقال يرث الابن البتم والام الشكل أى المحزن (قوله وان يكن) أى يوجد وقوله أخ
 لمن أى معهن فاللام بمعنى مع كما أشار اليه الشارح بقوله أى وان يكن مع الاخوات للأب
 اخ لأب وقوله حاضرا أى حالة كونه حاضرا أى موجودا واحترابه من المفقود وسياقى
 في بابه وقوله معهن لأحاجة اليه بعد قوله وان يكن مع الاخوات الخ وقوله عصمهن جواب
 الشرط وقوله واقدمهن أى الاخ والاخت وهذا راجع للواحدة وقوله واقدمهن أى
 الاخ والاخوات وهذا راجع للأكثر (قوله خلافا لابن مسعود الخ) فقد خالف في هذه كما
 خالف في التي قبلها (قوله باطنا) أى عند الله وقوله وظاهرا أى عند القاضى والمفتى اه
 أمير وقوله فيه إيماء الى أن ذلك الخ أى لانه لو كان بالباطل لم ينفذ باطنا (قوله ولما كانت
 الاخوات الخ) دخول على كلام المصنف وقوله لان بنت الابن بعصمها من هو أنزل منها
 اذا لم يكن لها في الثلاثين شئ أى من نصف أو سدس أو مشاركة فيه أو في الثلثين كما قدمه
 الشارح وقوله فلا بعصمها ابن الاخ أى لانه لا يعصب من في درجته وهى أخته لكونها
 من ذوى الارحام وقوله وان احتاجت اليه أى لانه ليس لها شئ في الثلاثين (قوله
 صرح) جواب لما وقوله بذلك أى بعدم تعصيب ابن الاخ للاخت وقوله في ضمن
 حكم عام أى لانه ذكر أو لعدم تعصيب ابن الاخ لمن في درجته وهذا حكم زائد على المقصود
 ثم ذكر عدم تعصبيه لمن كان فوقه في الدرجة وهو حكم عام لشموله عدم تعصبيه بنت الاخ
 التي فوقه وعدم تعصبيه الاخت (قوله فقال) عطف على صرح (قوله وليس ابن الاخ)
 بقطع همزة ابن للضرورة ويصح في الخاء التشديد والتخفيف والوزن صحيح على كل منهما
 الا أنه دخله الطي على التخفيف وقوله وابنه أى ابن ابن الاخ وقوله وان نزل غاية في
 ابنه وقوله سواء كان شقيقا أو لأب تعميم في الاخ وقوله بالمعصب بكسر الصاد المشددة
 لانه اسم فاعل ومفعوله ما بعده (قوله من مثله) يحتمل ان من منكرة موصوفة ومثله
 بالنصب على انه صفة بمعنى مماثلة أى انى مماثلة له في الدرجة ويحتمل انها موصولة
 ومثله بالرفع على انه خبر لمبتدأ محذوف أى التي هى مثله وحذف صدر الصلة ههنا نادر
 لعدم الطول وقوله من بنات الاخ بيان ان مثله وهو شامل لاختواته وبنات عمه وقوله
 لانهم من ذوى الارحام الاولى من ذوات الارحام وهو تعليل لعدم تعصمهن (قوله أو
 فوقه) عطف على مثله على الوجهين فيه وهو معلوم بالاولى من المعطوف عليه كما يشير اليه
 الشارح بالتعليق وقوله في النسب تنازعه كل من مثله وفوقه وقوله من بنات الاخ أى
 اللاتي فوقه وهويان لمن فوقه وقوله لذلك أى لانهم من ذوى الارحام وفي بعض النسخ
 كذلك بالكاف بدل اللام والاولى أظهر وقوله أو من الاخوات أى للأب وهو عطف على
 من بنات الاخ وقوله المحتاجات اليه أى لانه ليس لها شئ في الثلاثين وقوله لانه الخ تعليل
 لعدم تعصيب ابن الاخ من فوقه من خصوص الاخوات لانه قد عدل ذلك في بنات الاخ
 ويحتمل دخوله وان يكون التعليل بالنسبة لمن تأكيدا (قوله فائدة) أى أولى بدليل ما
 ساقى من قوله فائدة ثانية وقوله فائدة ثالثة وانما حذف الوصف هنا لانه به (قوله القريب
 المبارك) أى الذى جعل الله فيه البركة وقوله هو من لولاه لسقطت الأنثى الخ أى كابن

الابن مع بنت الابن عند استغراق البنات لثلاثين وقوله سواء كان أخاها مطلقا أى عن
 التقيد بكونه فى أولاد الابن فيشمل الأخ للاب مع أخته وقوله أو ابن عمها أى بان كانت
 بنت ابن مع ابن ابن آخر وقوله أو أنزل منها أى بان كانت بنت ابن مع ابن ابن وقوله فى
 أولاد الابن أى لافى الاخوة والاحوات للاب (قوله وأما القريب المشوم) مقابل للقريب
 المبارك والمشوم الذى لا بركة فيه من الشوم ضد البين وهو بضم الشين وبالواو ويصح
 يسكون الشين وبالهمز قبل الواو وهذا أصل الاول فخفف بنقل حركة الهمز لالشين وحذف
 الهمز وقوله فهو الذى لولاه لورثت أى كابن الابن مع بنت الابن فى الصورة الآتية فى
 الشرح كما سأتى توضيحه (قوله ولا يكون ذلك الامساو باللائنى) أى ولا يكون القريب
 المشوم الامساو باللائنى فى الدرجة وقوله من أخ مطلقا أى عن التقيد بكونه لبنت
 الابن فيشمل الأخ للاخت من الاب وقوله أو ابن عم لبنت الابن أى بان كانت بنت ابن مع
 ابن ابن آخر (قوله وله صور) أى للقريب المشوم صور بصورها وقوله منها أى ومنها
 زوج وأم وأخ للام وأخت شقيقة وأخت لاب وأخ كذلك فلزوج النصف ثلاثة وللأم
 السدس واحد وللأخ للام كذلك يبقى واحد فيعمال عليه باثني وتكون الثلاثة للاخت
 فالمسئلة من ستة فتعول ثمانية وسقطت الاخت للاب والأخ كذلك لاستغراق الفروض
 التركة فلولا الأخ للاب لورثت الاخت للاب السدس تكملة الثمانين فهو مشوم عليها
 وهذا المثال فى الاخوة وهو الذى أهمله الشارح (قوله فلزوج الربع) أى وهو ثلاثة
 وقوله وللأم السدس أى وهو اثنان وكذلك قوله وللأب السدس وقوله وللمنت
 النصف أى وهو ستة فيعمال لها واحد وقوله وللمنت الابن السدس أى فيعمال لها باثني
 وقوله فتعول المسئلة الى خمسة عشر أى وأصلها اثنا عشر لان فيها ربعا وسدسا وقوله فلو
 كان الخ أى هذا ان لم يكن معهم فلو كان الخ فهو مقابل لمخذوف وقوله لاستغراق
 الفروض على لسقوطهما وقوله وتكون اذذاك أى وتكون المسئلة وقت ذلك حاصل
 كما تقدم نظيره وقوله فلولا لورثت أى فلولا ابن الابن لورثت بنت الابن السدس
 وقوله فهو أخ مشوم عليها أى عادها بشؤمه (قوله المحبوب بالوصف) أى المحبوب بوصف
 قام به من الاوصاف السابقة فى قول المصنف وينمى الشخص من الميراث الخ وقوله
 وجوده كعدمه أى لانه والمحالة هذه كالأجنبي وقوله فلا يحجب أحدنا ربع على قوله
 وجوده كعدمه وقوله لا حرمانا ولا نقصانا هذا ما علمه جاهر المحابة ونقل عن ابن
 مسعود أن الكافر والقاتل والرقيق يحجب غيره حرمانا لكن لم يضح عنه والصح عنه أنهم
 لا يحجبون أحدا حرمانا وذهب ابن مسعود الى تحجب الزوجين والام نقصانا بالولد والاخوة
 الكفار والارقاء والقاتلين لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة ولم يقل وارثين ولا غير
 وارثين أفاده الرشيدى (قوله والمحبوب بالشخص) أى حرمانا كما هو معلوم من الاطلاق
 وقوله لا يحجب أحدا حرمانا لا يقال نرد الأخ المشوم لانه محجوب بالشخص وقد يحجب أخته
 حرمانا لانا نقول الأخ المشوم ليس محجوبا بالشخص وانما سقطت لاستغراق الفروض
 التركة ولذلك سقطت هى معه فالحاجب فى الحقيقة انما هو الاستغراق (قوله وقد يحجب

سواء كان أخاها مطلقا أو ابن
 عمها أو أنزل منها فى أولاد
 الابن وأما القريب المشوم
 فهو الذى لولاه لورثت
 ولا يكون ذلك الامساو يا
 لللائنى من أخ مطلقا أو ابن
 عم لبنت الابن وله صور منها
 زوج وأم وأب وبنت وبنت
 ابن فلزوج الربع وللأم
 السدس وللأب السدس
 وللمنت النصف وللمنت
 الابن السدس فتعول
 المسئلة خمسة عشر فلو كان
 معهم ابن ابن سقط وسقطت
 معه بنت الابن لاستغراق
 الفروض وتكون اذذاك
 عائلة ثمانية عشر فلولا
 لورثت كما بينا فهو أخ
 مشوم عليها والله أعلم
 * (قاعدة ثانية) * المحبوب
 بالوصف وجوده كعدمه
 فلا يحجب أحدنا حرمانا
 ولا نقصانا والمحجوب
 بالشخص لا يحجب أحدا
 حرمانا وقد يحجب نقصانا

نقصانا) أى وقد يحجب المحبوب بالشخص غيره بحجب نقصان وقوله وذلك أى كون
المحجوب بالشخص يحجب غيره نقصانا وقوله فى مسائل ذكرتها فى شرح الترتيب قد ذكر
منها هنا واحدة بقوله منها أم وأب وأخوة كيف كانوا أى سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم
فالأخوة مع كونهم محجوبين بالأب محجوبون بالأم من الثالث إلى السادس والثانية أم وجد
وعدد من أولاد الأم فلا لأم السادس والباقي للجد ولا شئ لأولاد الأم محجوبين بالجد فالأخوة
للأم مع كونهم محجوبين بالجد محجوبون بالأم من الثالث إلى السادس والثالثة أم وأخ شقيق
وأخ لأب فلا لأم السادس والباقي للأخ الشقيق ولا شئ للأخ للأب مع كونه
محجوباً بالأخ الشقيق بحجب معه الأم من الثالث إلى السادس والرابعة أم وأخ شقيق أو لأب
وجد وأخ لأم فلا لأم السادس والباقي بين الجد والأخ الشقيق أو لأب ولا شئ للأخ
للأم فالأخ للأم محجوب بالجد ومع ذلك بحجب مع الأخ الشقيق أو لأب الأم من الثالث إلى
السادس والخامسة أم وأخت شقيقة وزوج وأخ لأب فلا لأم السادس ولا شقيقة النصف
وللزوجة النصف فهى من ستة وتقول لسبعة ولا شئ للأخ للأب فقد حجب مع الأخت
الأم من الثالث إلى السادس مع كونه محجوباً بالاستغراق الفروض التركة بالنظر لكونه
محجوباً بالأشخاص المستغرقين لتركته والسادسة مسائل المعادة كجد وأخ شقيق وأخ لأب
فالأخ الشقيق بعد الأخ للأب على الجد فى أخذ الثالث ولو لم يعد عليه لأخذ النصف فالأخ
للأب مع كونه محجوباً بالأخ الشقيق بحجب الجد من النصف إلى الثالث انتهى ما ذكره فى
شرح الترتيب بتوضيح (قوله المحجب بالوصف يتأق دخوله على جميع الورثة) فقد يكون
الابن رقيقاً مثلاً وكذلك الأب ونحوه فيجب بالوصف وهو الرق مثلاً وقوله والمحجب
بالشخص نقصانا كذلك أى يتأق دخوله على جميع الورثة فيجب الابن مثلاً بالشخص
نقصانا بمنزلة ابن آخر له وهكذا (قوله وأما المحجب بالشخص حرماناً فلا يدخل على ستة)
أى لا دلالتهم على الميت بأنفسهم وهم أقرب إليه وأقوى أدلاء فلو حجبهم غيرهم حرماناً لم
ترجع الضعيف على القوى وهو ممتنع وقوله وهم الأب والأم الأخ فهم الأبناء والولدان
والزوجة لكن الزوجان لا يحجبان الابن إلا فى مسألة المغوف وهى نادرة فلذلك عددهم
بعضهم خمسة حيث قال ومن لا يسقط بحال خمسة وهم الأبناء والولدان وأحد الزوجين
(قوله وضابطهم) أى الستة الذين لا يدخل عليهم المحجب بالشخص حرماناً وقوله كل من
ادلى إلى الميت بنفسه أى كل وارث انتسب إلى الميت بنفسه لا بواسطة وقوله غير المعتق
والمعتقة أى لأن عصبات الولاء مؤثرون عن عصبات النسب بالإجماع ولأن الولاء
أضعف من النسب فكل من مادل إلى الميت بنفسه لكن يحجب بالشخص بحجب حرمان
ما ذكر (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخوله على كلام المصنف وقوله وكان الخ أى
والمحال أنه كان الخ فالواو للفعال وقوله من أحكام العاصب خبر كان مقدم وقوله أنه
إذا استغرقت الخ فى تأويل مصداقها مؤثروا أى سقوط العاصب عند استغراق
الفروض التركة فكانه قال وكان سقوط العاصب عند استغراق الفروض
التركة من أحكام العاصب وقوله وإن لم يصرح به أى والمحال أنه لم يصرح به وقوله

وذلك فى مسائل ذكرتها فى
شرح الترتيب منها أم وأب
وأخوة كيف كانوا فلا لأم
السادس والباقي للأب ولا
شئ للأخوة محجوبين بالأب
والله أعلم * (فاثثة ثالثة) *
المحجب بالوصف يتأق دخوله
على جميع الورثة والمحجب
بالشخص نقصانا كذلك
وأما المحجب بالشخص حرماناً
فلا يدخل على ستة وهم
الأب والأم والابن والبنت
والزوج والزوجة وضابطهم
كل من أدلى للميت بنفسه غير
المعتق والمعتقة والله أعلم
ولما أنهى الكلام على
العصبات والمحجب وكان
من أحكام العاصب وإن
لم يصرح به لكونه معلوماً
أنه إذا استغرقت الفروض
التركة

سقط العاصب الا
الاخت لغير أم في الاكدرية
والا الاخوة الاشقاء في
المشركة كما أشرت الى ذلك
في باب التعصيب وكانت
الاكدرية مستأني في باب
الجد والاخوة ذكرهما
المشركة وعقد لها بابا فقال
(باب المشتركة)

بفتح الراء كما ضبطه ابن
الصلاح والنووي رحمه
الله أي المشترك فيها وبكسر
على نسبة التشريك اليها
محازا كما ضبطها ابن يونس
وحكى الشيخ أبو حامد
المشركة بتاء بعد الشين
وتسمى بالحجازية وبالجزيرة
وباليمية لماسياتي وزعم
بعضهم انها تسمى بالمنبرية
لان عمر بن الخطاب رضى
الله عنه سئل عنها وهو على
المنبر قال ابن الهيثم رحمه
الله وفيه نظر (وان تعد
زوا وأما) أوجدة (ورثا)
أي الزوج والام أو الجدة
فورث الزوج النصف والام
أو الجدة السدس (واخوة
للأم) اثنين فأكثر (حازوا
الثلاث) وأخوة أيضا لأم
وأب) أي أشقاء ذكرها أكثر
ولو كان معه اثني أو اثنا

لكونه معلوما أي من مفهوم قوله أو كان ما يفضل بعد الفرض له اذ مفهومه انه اذا لم
يفضل بعد الفرض شيء فلا شيء له كما تقدم وقوله سقط العاصب فيه اظهر في محل
الاضمار فكان يكفيه أن يقول سقط والضمير المستتر يعود على العاصب لتقدم ذكره
(قوله الا الاخت لغير أم في الاكدرية) أي فلا تسقط فيها مع كونها عصبة بالمجد لانها
تأخذ أولا بالفرض ثم تعصب وقوله والا الاخوة الاشقاء في المشتركة أي فلا يسقطون
فيها مع كونهم عصبة أي لا تنقلهم الى الارث بالفرض فلا استثناء ظاهري كما تقدم (قوله
وكانت الاكدرية الخ) عطف على قوله وكان من أحكام العاصب الخ وقوله ذكرها
المشركة جواب لما وقوله وعقد لها بابا أي ترجم لها بابا وقوله فقال عطف على ذكر

(باب المشتركة)

أي باب بيان المسئلة المشتركة ولقبت بذلك لما فيها من التشريك بين أولاد الابوين
وأولاد الأم في فرض واحد (قوله بفتح الراء) هو المشهور وكذا فتح الراء الواقعة بعد التاء في
المشركة وقوله أي المشترك فيها أي فدخله المحذف للجار والا يصل للضمير وان كان
سماعيا فقد وقع في كلام المؤلفين كالقياسي (قوله وبكسر الراء)
وقوله محازا أي عقليا لان المشترك حقيقة المجتهد ظاهرا والشارع باطنا لكن لما كانت
المسئلة مشتملة على الاخ الشقيق المشترك لا اولاد الام في قرابتها التي هي سبب في
التشريك بينه وبينهم نسب التشريك اليها فهو على حد قولهم أنبت الربيع البقل وليس
محازا مرسلًا خلافا لمن وهم فيه (قوله المشتركة بتاء بعد الشين) أي مع فتح الراء بمعنى
انها مشتركة فيها وبكسر الراء على نسبة الاشتراك اليها محازا لان المشترك حقيقة هم الاخوة
(قوله وتسمى بالحجازية وبالجزيرة وباليمية لماسياتي) أي من انهم قالوا هب ان أبانا حجاز
أو جعله حجازا ملقى في اليم (قوله وفيه نظر) أي لان المنبرية انما تعرف اصطلاحا في
المسئلة التي سئل عنها سببنا على وهو على المنبر كما سياتي وبعضهم حال النظر بأنه لم يثبت
ورداً بأنه ثبت برواية الترمذي أفاده الامر (قوله وان تعد زوا الخ) هكذا في أكثر نسخ
المتن وفي بعضها وان يكن زوج الخ وعلمنا شرح بعضهم وقوله وأما اقتصر المصنف عليها
مع أن مثالا الجدة كما أشار اليه الشارح بقوله أوجدة لان المشتركة التي وقعت للحماية رضى
الله عنهم فيها أم لأجدة لكن الجدة فأكثر كالأم في المحكم وقوله وورثا قيد احتريزه عما اذا
قام بهما مانع من الارث وقوله فورث ضبطه بعضهم بصيغة فعل الامر واظهر ضبطه بصيغة
الماضي كما يدل عليه قوله حازوا فانه بصيغة الماضي كما ترى (قوله واخوة للام) أي وتعد
أيضا اخوة للام وقوله اثنين فأكثر أشار به الى أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وقوله حازوا
الثلاث بالالف اشباع للوزن أي ما يستحقه وورثوه والجملة وصف للاخوة للام وهو لبيان
الواقع اولادهم ترازعا اذا قام بهم مانع من الارث (قوله واخوة أيضا لأم وأب) أي وتعد مع
من ذكر اخوة أشقاء كما وجدت اخوة للام والمراد بالاخوة الاشقاء المجنس الصادق بالواحد
والاكثر سواء تعدوا ذكر أو كان معهم ذكر أو أنثى كما أشار اليه الشارح بقوله ذكر

(و) قد (استغرقوا) أي المذكورون ١٥٨ غير الاشقاء (المال بفرض النصب) جمع نصيب فالمسئلة أصلها ستة للزوج

فاكثر الخ (قوله وقد استغرقوا الخ) أي والمحال انهم قد استغرقوا الخ فالحجة حالية كما أشار إليه الشارح بتقدير قد وهذا مجرد توضيح ولا فقد علم من المال فلا حاجة اليه وقوله أي المذكورون تفسير للضمير الذي هو الواو وقوله بفرض النصب أي بالنصب المفروضة فهو من اضافة الصفة لا الوصف بعد تاويل الفرض بالمقروض والنصب جمع نصيب كما قاله الشارح (قوله فالمسئلة الخ) تفرع على ما قبله وقوله أصلها ستة أي يخرج السدس الذي هو فرض الام أو المجدة ولا نظير لفرض الزوج وفرض الاخوة للام لدخول مخرج كل منهما في مخرج السدس ويختلف تصحيحها باختلاف عدد الاخوة من الصنفين فلو كان فيها أخ وأخت من أم وأخ وأخت شقيقان كان الثلث وهو اثنان من الاربعة بالسوية لا يفضل ذكرهم على أنثاهم واثنان على أربعة لا تنقسم وتوافق بالنصف في ضرب نصف الاربعة وهو اثنان في ستة باثني عشر ومنها تصح فلزوج ثلاثة في اثنين بستة وللأم أو المجدة واحد في اثنين باثنين وللأخوة اثنان في اثنين بأربعة بين الاربعة كل واحد منهم أفاده الرشيد (قوله فكان مقتضى الحكم السابق) أي وهو أنه اذا استغرقت الفروض التركة سقط لما صيب وقوله لاستغراق الفروض أي لاستغراقها التركة وقوله وذلك أي سقوط الشقيق وقوله هو الذي قضى به عمر أي هو الذي حكم به (قوله ثم وقعت لعمر بن الخطاب) أي في العام المقبل كما في شرح الترتيب وقوله فأراد أن يقضي بذلك أي أن يحكم بالسقوط وقوله فقال له زيد الخ كون قائل ذلك هو زيد هو المعتمد كما رواه غير واحد منهم البيهقي وقوله هم أباهم كان جارا أي افرضوا أباهم كان جارا وهذا كناية عن عدم اعتبار قرب الاب فيجعل كالجوار الخطاب مال عمر وحده والمجمع للعظيم وماله وإن كان معه من الصحابة وفي بعض الروايات هب وهي ظاهرة (قوله فإزادهم الخ) هذا تعميل لمحدوف والتقدير ولا يحرمون بسبب الاب لانه ما زادهم الاب الا قربا (قوله وقبل قائل ذلك هو أحد الورثة) أي غير الاخوة كالام ويكون الحمل لها على ذلك الشفقة عليهم فغابر هذا القول ما بعده على أنه قد اختلف هذا القول فتدبر (قوله وقبل قال بعض الاخوة) أي الاشقاء وقد عرفت وجه مغايرة هذا القول للذي قبله وقوله هب ان أبانا كان حراما في اليم أي افرض ان أبانا كان حراما طر وحافي البحر وهذا كناية عن عدم اعتبار قرابة الاب كما تقدم (قوله فلهذا سميت بما تقدم) أي بالحجارية وبالحجربة وباليمة (قوله فلما قيل له ذلك قضى بالتشريك الخ) أي فلما قيل له ما ذكر حكم بالتشريك الخ وقوله فقيل له في ذلك أي فقيل له كلام بسبب ذلك ففي السببية وقوله فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما يقتضي أي ذلك الحكم على ما قضيناه وبما قضى وهذا الحكم على ما نقضت به الا أن فذاك معمول به في السابق وهذا معمول به الآن لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد أفاده السجاعي (قوله ووافق على ذلك) أي على التشريك بين الاخوة للام والاخوة الاشقاء وقوله جماعة من الصحابة منهم زيد ابن ثابت رضي الله عنه وقوله ذهب إليه أي ذهب إلى التشريك (قوله بلغظ موافق) أي في المعنى وان كان مغايرا في بعض الكلمات

النصف ثلاثة وللأم أو المجدة السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان ومجموع الانصاء ستة فلم يبق للعصبة الشقيق شيء فكان مقتضى الحكم السابق أن يسقط لاستغراق الفروض وذلك هو الذي قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولا وهو مذهب الامام أبي حنيفة والامام أحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى وهو أحد قولين عندنا وأحد الروايتين عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ثم وقعت لعمر بن الخطاب فأراد أن يقضي بذلك فقال له زيد بن ثابت هبوا أباهم كان جارا فإزادهم الاب الا قربا وقبل قائل ذلك هو أحد الورثة وقبل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله عنه هب أن أبانا كان حراما في اليم فلهذا سميت بما تقدم فلما قيل له في ذلك قضى بالتشريك بين الاخوة للام والاخوة الاشقاء كما أنهم كانوا كلهم أولاد أم بعدان كان أسقطهم في العام الماضي فقيل له في ذلك فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما يقتضي ووافق على ذلك جماعة من الصحابة منهم زيد ابن ثابت رضي الله عنه في أشهر الروايتين عنه

وذهب إليه الامام مالك رحمه الله وهو المذهب المشهور عن الامام الشافعي رحمه الله الذي قطع به (قوله الاصحاب رحمه الله وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله بلفظ موافق لما قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله

(قوله فاجعلهم الخ) جواب الشرط في قوله وان تحذروا ما الخ ويقرأ فاجعلهم بضم الميم مع الاشباع وكذلك قوله كلهم فهو بضم الميم مع الاشباع ايضاً وهو تأكيد للضمير في قوله فاجعلهم العائد على الاخوة مطلقاً كما أشار اليه الشارح بقوله أي الاخوة الاشقاء والاخوة للام وقوله اخوة لام أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف سلام متعلق بمحذوف أي اخوة لام (قوله واجعل أباهم) أي الاخوة الاشقاء ويقرأ أباهم باسكان الميم وقوله حجرافيه تشبيهه بالسبع بمحذوف أداة التشبيه كما أشار اليه الشارح بقوله أي كحجر ووجه التشبيه عدم الانتفاع بكل وقوله ملقي في اليم أشار الشارح بذلك الى أن قوله في اليم متعلق بمحذوف أي ملقي في اليم وهذا كناية عن قطع النظر عنه بالكلمة (قوله حتى كان الجميع الخ) أي فكان الجميع الخ فحتى بمعنى فاء التفريع وقوله بالنسبة لقسمه الثالث بينهم فقط لامن كل الوجوه أي فلا يرد سقوط الاخت أو الاخوات لاب بالنسبة الشقيقة كما سألني توضيحه في التنبيه (قوله كما قال واقسم الخ) أي لقوله واقسم الخ فهو تعليل لقوله بالنسبة لقسمه الثالث الخ وقوله على الاخوة أي على عدد رؤسهم وقوله والذين لام فقط أي لالاب وقوله ثلث التركة بسكون اللام وفتح التاء وكسر الراء وهما ذاتا متعين هنا وان حاز غير ذلك كما سبق (قوله بالسوية) أي كما هو شأن اولاد الام فان الاخوة الاشقاء يرثون حينئذ بالفرض من حيث الاخوة للام فقط لا بالتعصيب وقوله فلو كان الخ تفريع على قوله بالسوية وقوله فيها أي في هذه المسئلة التي هي المشتركة وقوله أخذت كواحد من المذكور أي لما علمت من أن الاخوة الاشقاء انما يرثون حينئذ بالفرض من حيث الاخوة للام فقط لا بالتعصيب (قوله فهذه المسئلة المشتركة) أي اذا أردت معرفة اسم هذه المسئلة بعدم معرفة حكمها فاقول لك هذه المسئلة اسمها المشتركة وأشار اليها إشارة المحاضر القريب لاستحضارها وقرئ بها ذهنا وقوله المشهورة أي بهذا الاسم وقوله من زمن الصحابة بيان لابتداء زمن الشهرة وقوله الى هذا الوقت بيان لانتهائه (قوله ولا بد في تسميتها الخ) أي ولا بد في تسمية هذه المسئلة بما ذكر من المشتركة والحجارية والحجرية واليمنية من هذه الاركان الاربعة والافلا تسمى بما ذكر ولا بد في الحكم فيها بما ذكر من التثنية بينهم في الثلث من هذه الاركان الاربعة والافلا يحكم فيها بما ذكر من قوله بما ذكر راجع للتسمية والحكم (قوله وهي) أي الاركان الاربعة وقوله وذو سدس أي صاحب سدس وقوله من أم أو جدته بيان لذي السدس والتعبير بذي السدس أشمل من التعبير بالام وان كانت هي التي وقعت للعصابة كما تقدم (قوله ومحترز أركانها) مبتدأ وما بعده عطف عليه والخبر قوله مذكور في اطولات فلو لم يكن زوج أو ذو سدس من أم أو جدته أو اثنان من ولد الام لم يبق شيء بعد الفروض تأخذ هذه الاشقاء تعصبا ولو كان بدل الاشقاء اخوة لاب لسقطوا بالنسبة لغراق الفروض التركة وكذا لو كان أخ لالاب وأخت كذلك فسقطت الأخت مع الأخ ويسمى الأخ المشوم ولو كان بدلهم أخت شقيقة أو لاب لا عمل لها بالنصف أو أختان شقيقتان أو لاب عمل لهما بالثلث أو أخت شقيقة فتقدر ذكورتها بشارك الاخوة للام في الثلث وبتقدير أنوثته لا يشارك بل يعال له فيجعل للذكور مسئلة وللإناث مسئلة وتخصص جاءه

(فاجعلهم) أي الاخوة
الاشقاء والاخوة للام
(كلهم) اخوة لام واجعل
أباهم حجرا أي كحجر ملقي
(في اليم) أي البحر حتى كان
الجميع اخوة للام بالنسبة
لقسمه الثالث بينهم فقط لا
كل من الوجوه كما قال (واقسم
على) الاخوة (الجميع)
الاشقاء والذين لام فقط
(ثالث التركة) بينهم بالسوية
فلو كان مع الاشقاء فيها
أنتى أخذت كواحد من
المذكور (فهذه المسئلة
المشتركة) المشهورة من زمن
الصحابة رضي الله عنهم الى
هذا الوقت ولا بد في تسميتها
والحكم فيها بما ذكر من
هذه الاركان الاربعة وهي
زوج وذو سدس من أم
أو جدته واثنان فأكثر من
اولاد الام وعصبة شقيقة
ومحترز أركانها

وتقسم تلك الجامعة على مسئلتى التذكير والتأنيث ويعامل كل بالاضرفى حقه ويوقف مابقى
مسئلة الذكورة مع تقدير أن أولاد الام اثنان تصح من ثمانية عشر لان أصلها ستة للزوج
النصف ثلاثة وللأم السدس واحد في انسان على ولدى الام والسبعة فى فلا ينقسم
الاثنان على الثلاثة فتضرب الثلاثة فى ستة بمائة عشر فللزوج ثلاثة فى ثلاثة بتسعة
والام واحد فى ثلاثة ثلاثة ولكل واحد من ولدى الام والخنثى اثنان ومسئلة الانوثة من
تسعة لانه يعال بالنصف الاثنى السبعة فتعول من ستة الى تسعة وبين المسئلتين تدخل لان
التسعة داخلة فى الثمانية عشر فيكنفى بالا كبرو يجعل هو الجامعة فتصح المسئلتان من تلك
الجامعة وهى ثمانية عشر فاذا قسمت الثمانية عشر التى هى الجامعة على مسئلة التذكير
وهى ثمانية عشر لكان جزؤ السهم واحد فخرج سهم مسئلة الذكورة ولو قسمت على
مسئلة التأنيث وهى تسعة لكان جزؤ السهم اثنين فخرج سهم مسئلة الانوثة فللزوج
من مسئلة الذكورة تسعة فى واحدة بتسعة ومن مسئلة الانوثة ثلاثة فى اثنين بستة فمطى
الستة فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الانوثة وللأم من مسئلة الذكورة ثلاثة فى واحد
بثلاثة ومن مسئلة الانوثة واحد فى اثنين باثنين فمطى اثنين فقط معاملة له بالاضرفى
حقها وهو الانوثة ولكل واحد من ولدى الام من مسألة الذكورة اثنان فى واحد باثنين
ومن مسئلة الانوثة واحد فى اثنين باثنين فلكل واحد من ولدى الام اثنان على كل من
الذكورة والانوثة وللخنثى من مسئلة الذكورة اثنان فى واحد باثنين ومن مسئلة الانوثة
ثلاثة فى اثنين بستة فمطى اثنين فقط معاملة له بالاضرفى حقه وهو الذكورة ويوقف
الباقى وهو أربعة فان بان أنثى فهى له ويكمل له بها ستة وهى نصف عائل كالزوج وان
بان ذكر أخذ الزوج ثلاثة ويكمل له بها تسعة وهى النصف وأخذت الام واحد او يكمل
لها به ثلاثة وهى السدس ومع كل واحد من ولدى الام والخنثى اثنان وهذا عند الشافعية
وأما عند المالكية فتضرب الجامعة فى حالتى الخنثى وهما التذكير والتأنيث فالخامس
من ضرب ثمانية عشر فى اثنين ستة وثلاثون فتقسم على كل من المسئلتين يخرج جزؤ السهم
فجزؤ سهم مسئلة الذكورة اثنان وجزؤ سهم مسئلة الانوثة أربعة ويجمع نصيب الوارث من
كل من المسئلتين ويمطى نصف المجموع ولا يوقف فللزوج من مسئلة الذكورة تسعة فى اثنين
بثمانية عشر ومن مسئلة الانوثة ثلاثة فى أربعة باثنى عشر فالمجموع ثلاثون يعطى نصفها
خمس عشر وللأم من مسئلة الذكورة ثلاثة فى اثنين بستة ومن مسئلة الانوثة واحد فى
أربعة بأربعة فالمجموع عشرة يعطى نصفها خمسة ولكل واحد من ولدى الام من مسئلة
الذكورة اثنان فى اثنين بأربعة ومن مسئلة الانوثة واحد فى أربعة بأربعة فالمجموع لكل
واحد منهما ثمانية يعطى نصفها أربعة وللخنثى من مسئلة الذكورة اثنان فى اثنين بأربعة
ومن مسئلة الانوثة ثلاثة فى أربعة باثنى عشر فالمجموع ستة عشر يعطى نصفها ثمانية فتقسم
أخذ الزوج خمسة عشر والام خمسة وولداها ثمانية كل واحد منهما أربعة والخنثى ثمانية ومجموع
ذلك ستة وثلاثون وايضا هذه المسئلة يعلم تمايأتى فى باب الخنثى المشكل (قوله وتوجيه
كل من المذهبين) أى مذهب القائلين بالتشريك ومذهب القائلين بعدمه فتوجيه

وتوجيه كل من المذهبين

مذهب القائلين بالتشريك القياس على الاخ للام اذا كان ابن عم وسقطت عصوبته
بالعم متلافاته يرث بقراءة الام فكذلك الشقيق لما سقطت عصوبته باستغراق الفروض
التركة ورث بقراءة الام وتوجيه مذهب القائلين بعدم التشريك أن الاصل في الماصب
سقوطه عند استغراق الفروض التركة وقد استغرقت هنا (قوله والمعاليه بها) أي
الاغازيه واسمى معاليه لانه يرث الي ولما كان الغالب أن من استشكك عليه
يستشكك عليك عبر بصيغة المفاعلة وصورة المعاليه بها أن يقال لنا عاصب استغرقت
الفروض التركة ولم يسقط أو يقال أخ شقيق ورث بالغرض أو يقال شقيقة ساوت
الشقيق في القسمة وأما ما قالوه في تصوير المعاليه بها من أن امرأة وجدت قومًا يفتقرون
تركة فقالت لا تبعوا فاني حملى فان ولدت أنثى أو أناثا ورثت أو ورثن وان ولدت ذكرا
أو ذكورا ولو مع أناث لم يرث أو لم يرثوا فهذه المرأة زوجة أبي الميتة في المشرقة والمقتسمون
هم الزوج والام وأولادها ففسه نظرا لانه مع عدم الاشقاء فليست مشرقة فليست هذه
الصورة من المعاليه بها بل من المعاليه ببعض مترزاتها وأجيب بان المرأة أم الميتة
المذكورة فالاشقاء موجودون وهم جملها وقولها فان ولدت أنثى أو أناثا ورثت أو ورثن
أي بالعول وقولها وان ولدت ذكرا أو ذكورا ولو مع أناث لم يرث أو لم يرثوا أي على مذهب
عدم التشريك وحينئذ فهذه الصورة من المعاليه بها (قوله انما قلت بالنسبة القسمة
الثلاث بينهم فقط) أي لا من كل الوجوه كما مر في كلامه وقوله لئلا يرثوا لو كان معهم أخت
أو أخوات لاب أي ما لو كان مع الاخوة من الصنفين أخت لاب أو أخوات كذلك وقوله
فانهن يسقطن الخ أي جريا على الاصل من حجب أولاد الاب بالعصبة الشقيق بالاجماع
قال في كشف الغوامض ولا نعلم أحدا استثنى من الاجماع الشقيق في المشرقة ثم قال وقد
أخطأ بعض المفتين في عصرنا فافتوا بأنه يفرض للاخوات للاب في المشرقة وتعول الى
تسعة أو الى عشرة لان الاخ الشقيق انما ورث فيها بقراءة الام وألغيت قرابة الاب فلا
يحجب الاخوات للاب كالاخ للام كذا قالوا ولا أعلم لهم سلفا في ذلك وهو قول محترع
فاسد مخالف لا طلاق الاجماع وأطال في تقريره فراجع ان شئت (قوله ولا يفرض
للاخت للاب النصف) أي لم يجزها بالشقيق وقوله وتعول التسعة عطف على المنفى فهو
منفى أيضا وقوله وللأخوات للاب الثلثان أي ولا يفرض للاخوات للاب الثلثان
لمجهر بالشقيق وقوله وتعول عشرة عطف على المنفى فهو منفى أيضا مثل ما قبله فالمعنى
فيهما لا يفرض لها أولهن ولا لهن ولا لهن (قوله كما قد توهمه بعضهم) هو الشيخ
سراج الدين الجوزي والشيخ قاضي القضاة بدر الدين السعدي والشيخ داود المسالكي
وغيرهم وقوله وهو توهم باطل أي بخلافه للاجماع على أن الاخ الشقيق يحجب أولاد
الاب ولم ينقل عن أحد من العلماء أنه استثنى من الاجماع الاخ الشقيق في المشرقة
والواقعة في عصر السبسط وقد بسطها في شرح كشف الغوامض وقد تقدم بعض عبارته
(قوله ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء) أي في دال شيء وقوله وفاء بوعده أي لاجل وفائه
بوعده فهو مغول لاجله وقوله السابق أي في قوله وحكمه وحكمهم سيأتي الخ وقوله

والعناية بها مذكور في
المطولات ومنها كتابنا
شرح الترتيب (تفسيه)
انما قلت بالذمة لقسمه
الثلاث بينهم فقط لثلايرد
مالو كان معهم -م- أخت أو
أخوات لاب فانهم يسقطن
بالعصبة الشقيق ولا يفرض
للاخت لالاب النصف
وتعول لقسمه أو للاخوات
لالاب الثلثان وتعول لعشرة
كل قومهم بعضهم وهو قوم
باطل والله أعلم * ثم شرع
المصنف رحمه الله في شيء
من أحكام المحرمات والاخوة
وفاء بوعده السابق فقال

* (باب المجد والاخوة) *

أى باب بيان أحكامهما مجتمعتين كما يشير إليه الشارح بقوله والمراد أيضا حكمهما معهما
وحكمهما معهما والمراد بالمجد عند الإطلاق المجد الصحيح وإن علا وهو حقيقة في المجد الأدنى
محاز في غيره والمجد في الأصل من جددت الشيء إذا قطعت له قال ابن الهائم ويشبهه أن يتلمح
لهذا المأخذ معنى قريب وهو أن الأب كان طرفا للنسب فلما ولد لابنه ولد نوح أبوه عن أن
يكون طرفا وصار هو الطرف فلما قطع عن ذلك سمي جدا بمعنى محدود أو يحتمل غير ذلك
انتهى والاخوة بكسر الهاء منزلة على المشهور وروى حكي في شرح الفصيح الضم قال ابن الهائم
والاشهر في واحده أخ بالتخفيف وحكى عن جماعة أخ بالتشديد انتهى (قوله أى من
الابوين أو من الأب فقط) أى لا من الأم لأن الاخوة من الأم محجوبون بالمجد وقوله سواء
كان أحدا الصنفين أى الاخوة من الابوين والاخوة من الأب فقط وقوله منهم ما لا حاجة له
بعد قوله أحدا الصنفين وقوله منفردا عن الآخر أى كأن انفردت الاخوة من الابوين
عن الاخوة من الأب فقط أو بالعكس وقوله أو كانا مجتمعتين أى أو كان الصنفان مجتمعتين
والمعنى المناسب لما قبله أو مجتمعة أى أو كان أحدا الصنفين مجتمعا مع الآخر (قوله والمراد
الواحد فأكثر) أشار بذلك إلى أن أبا الحسن الصادق بالواحد والمعدد وقوله من
الذكور أو من الاناث الخ أشار بذلك إلى أن فيه تغليب الذكور على الاناث وقوله والمراد
أيضا أى كما أن المراد ما تقدم وقوله حكمهما معهما وحكمهما معهما أى بيان حكمهما
مجتمعتين ولا يلزم من بيان حكمهما معهما بيان حكمهما معهما كما في مسائل المعادة فان بيان
حكمهما معهما لم يتضمن بيان حكمهما معهما وقوله أما حكمهما منفردا الخ محترز للمعية وقوله
فقد تقدم أى في باب التعصيب (قوله واعلم أن المجد والاخوة) أى مجتمعتين كما علمت
وقوله لم يرد فيهم أى في حكمهم وقوله وانما ثبت حكمهم أى من حيث المجد والاخوة
لكونه كالأب كما هو مذهب أبي بكر الصديق وابن عباس وجماعة من الصحابة والتابعين
ومن تبعهم ومن أنهم يرون معهما على التوصل إلى أني كما هو مذهب الامام علي بن أبي
طالب وزيد بن ثابت وابن مسعود (قوله فذهب الخ) أى إذا أردت ذلك فذهب الخ
(قوله وجماعة من الصحابة والتابعين) أى كابن الزبير وعمادة بن الصامت وأبي بن كعب
ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي موسى الأشعري وعمران بن حصين وكثير بن عطاء
وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وطاوس إلى غير ذلك (قوله
والزنى) هو ومن بعده شافعية وقوله وغيرهم أى كابي ثور وعبد بن نصر المروزي
والاستاذ أى منصور البغدادي (قوله أن المجد كالأب) أى فله نازل منزلة فكأن
الأب يحب الاخوة كذلك المجد فذلك فرع على ما ذكر قوله فيجب الاخوة مطلقا أى
ولو من الابوين أو الأب (قوله وهذا هو المفتى به عند الحنفية) أى تكون المجد كالأب هو
المرجح عند الحنفية (قوله ومذهب الامام علي الخ) معطوف على قوله فذهب الامام أبي
بكر الخ (قوله انهم يرون معهما) أى أن الاخوة من الابوين أو الأب يرون مع المجد وقوله

* (باب المجد والاخوة) *
أى من الابوين أو من الأب فقط سواء كان أحدا
الصنفين منهما منفردا عن
الآخر أو كانا مجتمعتين والمراد
الواحد فأكثر من الذكور
أو من الاناث أو منهما والمراد
أيضا حكمهما معهما وحكمهما
معهما أما حكمهما منفردا عنهما
وحكمهما منفردين عنه فقد
تقدم واعلم أن المجد والاخوة
لم يرد فيهم شيء من الكتاب
ولا من السنة وانما ثبت
حكمهما بما جاهد الصحابة
رضي الله عنهم فذهب
الامام أبي بكر الصديق
وابن عباس رضي الله عنهما
وجماعة من الصحابة والتابعين
رضي الله تعالى عنهم ومن
تبعهم كأبي حنيفة والمزني
وابن سريج وابن اللسان
 وغيرهم أن المجد كالأب
فيجب الاخوة مطلقا وهذا
هو المفتى به عند الحنفية
ومذهب الامام علي بن أبي
طالب رضي الله عنه وزيد
ابن ثابت رضي الله عنه
وابن مسعود رضي الله عنه
أنهم يرون معهما على تفصيل

على تفصيل وخلاف ذكرته في شرح الترتيب حاصل ما ذكره فيه من التفصيل والخلاف
أن مذهب علي بن أبي طالب في المشهور عنه أن للجد الباقي بعد فرض الاخوات ان لم يكن
معهن أخ مالم ينقص عن السدس والاقاسم مالم تنقصه المقاسمة عن السدس ولم يكن ثم
أحد من البنات أو بنات الابن فان نقصته عنه أو كان الباقي بعد فرض الاخوات أقل منه
أو كان معه أحد من البنات أو بنات الابن فرض له السدس وعنه أنه كواحد منهم م أبدا
ومذهب زيد ماسي ذكره المصنف ومذهب ابن مسعود أن المجد يقاسمهم مالم ينقص حظه
عن الثلث وأن بنى البنات لا يمتد بهم مع بنى الاعيان في القسمة ففي جد وشقيق وأخ لاب
للجد النصف وللشقيق النصف الباقي عنده وأن الاخوات المنفردات معه ذوات فروض
لأصمات به فاذا كانت معه أخت شقيقة وأخت لاب فلا أولى النصف ولثلاثة السدس
وله الباقي عنده نقضه الرشيدى عن الطائى (قوله مع ذكر الأدلة والاجوبة لكل من
الفرقيين) فن الأدلة للفرقي الاول أن ابن الابن نازل منزلة الابن في اسقاط الاخوة وغيره
فليكن أبو الابن نازلا منزلة الاب في ذلك ولد لث قال ابن عباس ألا يتق الله زيد بن ثابت يجعل
ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الاب أباً وأجيب عن ذلك بأن الاخوة انما يجتمعوا بالاب لا لأنهم
به وهو منصف في المجد فلا ينزل منزلة الاب ومن الأدلة للفرقي الثاني أن ولد الاب يدلى بالاب
فلا يسقط بالمجد كام الاب كما في التولية عن شرح الترتيب (قوله ومذهب الإمام زيد)
أى ومن ذكره (قوله وبنه دى) باسقاط الهمزة تخفيفا وهو لغة وقوله الآن أى في
هذا الوقت المحاضر وقد يقع على القربى الماضى والمستقبل تنزىل له منزلة المحاضر
وقوله بما أردنا اراده أى بالأحكام التى أردنا ارادها والمساو بالعبارات التى أردنا ارادها
فما وقع على الأحكام مع تقدير المضاف أو على العبارات من غير تقدير (قوله فى المجد
والاخوة) أى حال كون ذلك فى بيان ارب المجد والاخوة وقوله لامن الام فقط أى بأن
كانوا من الابوين أو من الاب (قوله اذ وعدنا) أى لانا وعدنا بذلك ووعدى يكون للخير
وأوعد للشر ولذلك قال الشاعر

وانى وان أوعدته أو وعدته * لخلاف ابعادى ومنجزه وعدى

وقد قال بعض فصحاء العرب فى دعائه يامن اذا وعد وفى اذا أوعد عفا وقد يستعمل وعد فى
الشر بقرينة وقوله فى باب الفروض متعلق بوعدنا وقوله حيث قال الخ أى لانه قال الخ
فهو تعالى لقوله اذ وعدنا (قوله فالتى نحو ما أقول السمع) أى اذا أردت ذلك فالتى بقطع
الهمزة من التى جهة الذى أقوله السمع بألف الاطلاق فنحو معنى جهة كما هو أحد معانيه فى
اللغة ومما وصل اسمى معنى الذى والعائد محذوف (قوله واسمع سماع تفهم واذعان)
أى لاسماع جهل وانكار لان ذلك لا ينفذ (قوله واجمع) أى أحضر وقوله فى ذهناك أى عقلك
وقوله حواشى جمع حاشية وهى الطرف ولذلك قال الشارح أى اطراف والمراد بها الكلام
بتمامه وانما خص الحواشى التى هى الاطراف بالذكر لان أول الكلام يأتى فى غفلة
وآخره فى سآمة فالشأن أن كلامه لا يحفظ ولم يظهر النظم نصب حواشى لضرورة النظم
(قوله وهو القول المفرد) لىكن هذا ليس مرادها نابل المراد بها الكلام كما يشير اليه

ونحو خلاف ذكرته فى شرح
الترتيب مع ذكر الأدلة
والاجوبة لكل من الفرقيين
ومذهب الإمام زيد بن
ثابت رضى الله عنه هو
مذهب الأئمة الثلاثة مالك
والشافعى وأحمد بن حنبل
رضى الله عنهم ووافقه
وأبو يوسف والمجهور
ورجحهم الله تعالى وهو ما
ذكره المصنف رحمه الله حيث قال
(وبنه دى الآن بما أردنا)
اراده (فى المجد والاخوة)
لامن الام فقط (اذ وعدنا)
فى باب الفروض حيث
قال وحكمه وحكمهم
سأنى (فالتى نحو ما أقول
السمع) واسمع سماع تفهم
واذعان (واجمع) فى ذهناك
(حواشى) أى اطراف
(الكلمات) جمع كلمة
وهى القول المفرد

قوله والمراد أنك تصفي لما نوردته من العبارات فهي من باب قول ابن مالك * وكلمة بها كلام
قديم * (قوله جمعا) منصوب على أنه مفعول مطلق وقوله مصدر مؤكد أي لانه
يفهم معناه من عامله كما في قولك ضربت ضربا (قوله والمراد) أي من كلام المصنف
وقوله أنك تصفي الخ هذا والمراد من القاء السمع وقوله وتجمع الخ هذا والمراد من
جمع حواشي الكلمات وقوله أول الكلام وآخره أي ووسطه لما علمت من أن المراد
الكلام بتمامه وقوله وتتم الخ هذا والمراد من المصدر المؤكد وهو قوله جمعا وقوله
عسى أن تظفر ببعض المراد أي عسى أن تفوز ببعض المراد (قوله وانما قدم هذا
الكلام الخ) أي وانما قدم على المقصود هذا الكلام الذي هو قوله فأتى فخر ما أقول
الخ (قوله خطر) بفتح الخاء وكسر الطاء وقوله صعب المراد تفسير لما قبله (قوله فلقد
كان السلف الصالح الخ) لكن هذا قبل تدوين المذاهب الأربع واستقرار الأمر عليها
لا بعد ذلك والاف فيكم المجدد مع الأخوة عند كل محبة من الأئمة الأربعة ومقدميهم واضح
لا خفاء فيه ولا صعوبة في الافتاء به فالوعيد الوارد في الافتاء والقضاء به انما هو في زمن
تعارض المجتهدين واختلاف آرائهم فيه اه حفي (قوله يتوقون الكلام فيه جدا) أي
لانه ورد أجرؤ كم على قسم المجدد أجرؤ كم على الغارر واد الدارقطني والصحيح أنه من كلام
عمر رضي الله عنه كما في اللؤلؤة (قوله فمن على رضي الله عنه من سره أن يقتحم جرائم
جهنم) أي من أفرحه أن يدخل أصول جهنم ومعظمها فسر به معنى أفرحه والافتحام
الدخول والجرائم الأصول والمعظم جميع حرمته بمعنى الأصل والمعظم والمقصود من ذلك
التفريق من التكلم في المجدد والأخوة والأفلا يفرح أحد ادخول أصول جهنم (قوله وعن
ابن مسعود رضي الله عنه سلونا عن عضاك) أي مشكلات أموركم جمع عضلة كغرف
جمع غرفة وقوله واطر كونان المجدد والأخوة أي لا تسألونا عن مسائل المجدد وقوله
لا حياة الله ولا بياه أي لا ملكه ولا اعتمده بالتحية كما في الصحاح قال ابن قتيبة يقال حيالك
الله أي ملكك من التحية وهي الملك ومنه التحيات لله أي الملك لله وبياك الله اعتمده
* وروى يياك أضحكك انتهى والغرض من ذلك التحجير من صعوبة حكمه لاحقة
الدعاء اه حفي (قوله وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعن أبو لؤلؤة)
وسب ذلك أنه كان عبدا للغيرة وكان مجوسيا وقبل نصرانية أو كان سيده جعل عليه كل
يوم أربعة دراهم وكان يطعن على الرحافكم عمر ليجفف عنه من ذلك فقال له ليس ذلك
عليك بكثير اتق الله وأحسن إلى مولاك بغضب العين وعبد إلى الحداد وعمل له خنجر
قمضته في وسطه وله طرفان وسمه ولسا دخل عمر في صلاة الصبح لم يجمع بقيت من ذي
الحجة وكبر للآحرام طعنه بذلك الخنجر فقال قتلى السكاب فهرب ويده خنجره فصار لا يمر
على أحد من بني النضير إلا طعنه حتى طعن ثلاثة عشر رجلا مات منهم سبعة أو تسعة فلما
رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برسا فلما علم أنه مأخوذ فخره منسه وكادت الشمس
أن تطلع فتقدم عبد الرحمن بن عوف وصلى بالناس ثم مات عمر ودفن بجانب أبي بكر لاربعة
بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وهو ابن ثلاث وستين سنة وكانت خلافته عشر

(جمعا) مصدر مؤكد والمراد
أنك تصفي لما نوردته من
العبارات في المجدد والأخوة
وتجمع أول الكلام وآخره
وتفصليه واجماله وتتم
بذلك اه تمام ما زائد عسى
أن تظفر ببعض المراد
وانما قدم هذا الكلام
لان باب المجدد والأخوة خطر
صعب المراد فلهذا كان
السلف الصالح رضي الله
عنهم يتوقون الكلام فيه
جدا فمن على رضي الله
عنه من سره أن يقتحم
جرائم جهنم فلهذا قض بين المجدد
والأخوة وعن ابن مسعود
رضي الله عنه سلونا عن
عضاك واطر كونان المجدد
لا حياة الله ولا بياه وورد عن
عمر بن الخطاب رضي الله
عنه أنه لما طعن أبو لؤلؤة

سنتين وستة أشهر وخمس لئال وقيل ثلاثة عشر يوماً اه أو لؤة بزيادة (قوله لا أقول في الجدة شيئاً) أى لا أقول في إرث الجدة شيئاً يوثق به والافقدروى عنه الأقوال المتقدمة ونقل السبط في شرح المجامع عن القاضي أبي الطيب أن عمر أقول جـ مقاسم الاخوة وكذا يقال في قوله ولا أقول في السكالات شيئاً نقله الرشيدى عن الطائى (قوله ولا أولى عليكم أحداً) أى بل قولون من شئتم (قوله إذا تقرر ذلك فنرجع الى كلام المؤلف) أى إذا ثبت ما ذكر فانرجع الى شرح كلام المؤلف (قوله نقوله) مبتدأ خبره محذوف أى نقول في شرحه كذا وكذا (قوله واعلم بأن الجدة الخ) أى واجزم بأن الجدة الخ ضمن اعلم معنى اجزم فعدها بالباء وقوله أى مع الاخوة أى لا وحده (قوله أحوال) جمع حال وهى تذكر وتؤنث وقوله باعتبارات أى بسببها (قوله فباعتبار أهل الفرض معهم) أى مع الجدة والاخوة وقوله وجودا وعدمها أى من جهة وجودهم وعدمهم وقوله حالان لابد من اعتبار هذين المحالين فيما بعد حتى تنأتى الاحوال الالفة كما سنبينه لك (قوله وباعتبار مالها من المقاسمة) أى مقاسمة الاخوة وقوله والثالث أى ثلث جميع المال كما هو المتبادر ويحتمل أن المراد به ما يشمل ثلث الباقي وقوله وغيرهما أى من السدس وثلث الباقي أن لم ندخله فى الثلث وقوله خمسة أحوال أى لانه ان لم يكن معه صاحب فرض فله حالان المقاسمة وثلث المال وان كان معه صاحب فرض فله أحوال ثلاثة المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال فالجمله خمسة أحوال اجبالا (قوله وباعتبار ما يتصور فى تلك الاحوال الخمسة عشرة أحوال) أى لانه اذا كان معهم صاحب فرض فاما أن يتعين المقاسمة واما أن يتعين ثلث الباقي واما أن يتعين سـدس جميع المال أو ثلث الباقي وسـدس جميع المال أو الثلاثة وان لم يكن معهم صاحب فرض فاما أن يتعين المقاسمة أو يتعين ثلث جميع المال أو يستويان فاما اذا كان معهم صاحب فرض سبعة أحوال وفيما اذا لم يكن معهم صاحب فرض ثلاثة أحوال والجملة عشرة (قوله وباعتبار انفراد أحد الصنفين معهم واجتماعهم مع أربعة أحوال) أى لانه اما أن يكون معهم أحد الصنفين أو يجتمعان معه وعلى كل اما أن يكون معه صاحب فرض أو لا فلا بد من ملاحظة وجود صاحب الفرض وعدمه حتى تحذف الاربعة أحوال والمراد بالصنفين الاخوة الاشقاء والاخوة لاب ولم يعد أحد الصنفين حالين مع أن أحدهما اما اشقاء أو لا بل لان الحكم متحد فى كل منهما (قوله أنبيك) بضم الهمزة من أنباء ويجوز فتحها من نبأ فان الجوهرى جعل الفعل منها ثلاثيا ورباعيا وأبدلت همزته بياء بعد تسكينها تخفيفا وقوله عنن انما أى بنون النسوة لضيق النظم والا فـكان مقتضى الظاهر أن يقول عنها (قوله اما نصريها) وذلك كالمقاسمة وثلث جميع المال وغيرهما مما يأتى التصريح به فى كلامه وقوله واما ضمنا من تفاريع الكلام وذلك فى صور مساواة الثلث أو السدس أو ثلث الباقي للمقاسمة فانها تفهم من تفاريع الكلام ضمنا ولم يصرح بها المصنف (قوله على التوالي) أى على التتابع وقوله بحسب الحاجة أى بقدر حاجة النظم فلا يردانه يتخالف تلك الاحوال كلمات قليلة كتكملة بيت ونحو ذلك (قوله يقاسم الاخوة

وحضرته الوفاة قال احفظوا
عنى ثلاثة أشياء لا أقول فى
المجـد شيئاً ولا أقول فى
السكالات شيئاً ولا أولى عليكم
أحد اذا تقرر ذلك فنرجع
الى كلام المؤلف رحمه الله
فقوله (واعلم بأن الجـد) أى
مع الاخوة (ذو) أى
صاحب (أحوال) باعتبارات
فباعتبار أهل الفرض
معهم وجودا وعدمها حالان
وباعتبار مالها من المقاسمة
والثلث وغيرهما خمسة
أحوال وباعتبار ما يتصور
فى تلك الاحوال الخمسة
عشرة أحوال وباعتبار
انفراد أحد الصنفين معه
واجتماعهم مع أربعة
أحوال (أنبيك) أى
أخبرك (عنن) أى عن
تلك الاحوال اما نصريها
واما ضمنا من تفاريع
الكلام (على التوالي) أى
ولا بحسب الحاجة (يقاسم
الاخوة

(الخ) هذا شروع في تفصيل الاحوال فذكر اولها وهو المقاسمة سواء كان معه ذوف فرض
 أم لا هكذا قال بعضهم وعليه فيكون المناسب في قول المصنف فتارة يأخذ الخ التعدير بالواو
 لا بالغاء لانه ليس تفريعا على ما قبله بل بيان لمحالة أخرى مقابلة للمقاسمة وأعاد العلامة
 الأمير أن هذا البيت يعني قوله يقاسم الاخوة الخ ذكره المصنف مجالا ولا يضر حذفه وقوله
 فتارة الخ بغاء الغصة تفيضة تفصيل للاحوال المجملة اه فاشارة للاحوال أجالا بقوله يقاسم
 الاخوة الخ فانها تؤخذ منه اجالا منطوقا ومفهوما ثم فصلها بقوله فتارة الخ منطوقا
 ومفهوما كما سيأتي (قوله فيمن) أي حال كون المقاسمة معدومة فمنه فهو متعلق بمحذوف
 هو حال وفي معنى من كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد الخ فليس المراد أنه يقاسم الاخوة
 في جميع الاحوال كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله أي في تلك الاحوال) تفسير للضمير
 مع إعادة الجار وهو في (قوله والمراد أن المقاسمة الخ) انما عر الشارح بالمراد لان ظاهر
 المتن خلاف المراد فانه يوهم ان المقاسمة تكون للجد في جميع الاحوال كما تقدم وقوله في
 عداد تلك الاحوال أي في معدودات هي تلك الاحوال وقوله ومن جاتها بنفسه سيرا قبله
 وهذا على النسخة التي فيها والمقاسمة الخ بالواو التي للاستثناف وسلبها فالمقاسمة مبتدأ
 والخبر محذوف أي تكون اذا لم يعد الخ وفي بعض النسخ ومن جاتها المقاسمة الخ وعليه
 فاجارو المجرور خبر مقدم والمقاسمة مبتدأ مؤخر (قوله والمقاسمة المذكورة) أي مقاسمة
 الاخوة ولا حاجة لذلك لان قوله اذا لم يعد الخ ظرف لقوله يقاسم الاخوة الا أن يقال انه
 حل معنى (قوله اذا لم يعد الخ) صادق بأن تكون المقاسمة خبرا له من الثلث أو السدس
 أو ثلث الباقي وبأن تكون مساوية لما ذكر ومفهومة انه اذا عاد عليه القسم بالاذى
 لا يقاسم وأصله بعد يعود فلما دخل عليه الجازم حذف الضمة فالتقى ساكنان فحذفت
 الواو وحركت الدال بالسكر فخلصا من التقاء الساكنين وقوله بالاذى متعلق بيبعد
 والاذى مصدر أذى كنعيب (قوله أي بالضرر) تفسير للاذى وقوله بالنقص أي بسببه
 وقوله عما سيذكره أي من ثلث أو سدس (قوله سواء كان معهم الخ) كتب بعضهم أن
 الاولى حذف هذا التعميم وفرض الكلام فيما اذا لم يكن معهم صاحب فرض لقوله
 فيما بعد ان لم يكن ثم ذووسها ما انتهى لاسكن قد عرفت أن هذا البيت ذكر أجالا للاحوال
 وما بعده تفصيل له فالتعميم هنا في محله فتدبر (قوله وبيان ذلك) أي ومبين ما ذكر
 من قوله يقاسم الاخوة فيمن اذا لم يعد القسم عليه بالاذى فيمن بمعنى مدين مبتدأ خبر
 قوله أنه الخ والضمير في قوله أنه للحال والشأن (قوله واما أن يكون) أي واما أن يكون
 معهم صاحب فرض (قوله فان لم يكن معهم صاحب فرض له خير الامرين الخ) أي وان
 كان معهم صاحب فرض فله خير الامور الثلاثة المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال
 (قوله فتارة الخ) أي اذا أردت بيان الاحوال فتارة الخ فالغناء فاء الغصة وكتب بعضهم
 أن الاولى أن يقول وتارة وقد تقدم توجيهه كل من التقريرين وتارة بمعنى الظرف
 لما أخذ ذو ثلثا يسكون اللام وقوله كاملا صفة ثلثا وذا هو ظاهر كلام المصنف أنه يأخذ الثلث
 في هذه الحالة فرضا وهو ظاهر نص الام أيضا كما قاله ابن الزفاعة وصرح به ابن الماسم في

فيمن) أي في تلك الاحوال
 والمراد أن المقاسمة في تعدد
 تلك الاحوال ومن جاتها
 والمقاسمة المذكورة (اذا لم
 يعد القسم عليه بالاذى)
 أي بالضرر المحصل له
 بالنقص عما سيذكره سواء
 كان معهم صاحب فرض
 أم لا وبيان ذلك انه اما أن
 لا يكون مع المجدد والاخوة
 صاحب فرض واما أن يكون
 مع المجدد والاخوة صاحب
 فرض فان لم يكن معهم
 صاحب فرض فله خير
 الامرين من المقاسمة ومن
 ثلث جميع المال (فتارة
 يأخذ ثلثا كاملا ان كان
 بالقسمة عنه) أي عن
 الثلث (نازلا)

شرح كفايته لكن ظاهر كلام الغزالي والرافعي أنه يأخذه بالتعصيب قاله السبكي وهو
عندي أقرب وقال في شرح الترتيب والاولى ماجرى عليه ابن الهائم وهو ظاهر عبارات كثير
من الغرضين أفاده في الأولوة (قوله وذلك) أي كونه نازلا عنه بالمقاسمة وقوله في صور غير
منحصرة أي في عدد كالحصة والثلاثة فيما بعد وضابطها أن تزيد الاخوة على مثليه تحذف
وأخوين وأخت وكحد وثلاثة أخوة وهكذا إلى ما فوق (قوله من اجتدوا أخوان وأخت) أي
ومن اجتدوا ثلاث أخوة إلى ما زاد كما علمت (قوله فان لم يكن نازلا عنه) أي عن الثلث وهذا
مفهوم قول المصنف أن كان بالمقاسمة عنه نازلا وقوله بأن كانت المقاسمة الخ تصوير لعدم
كونه نازلا عنه (قوله وذلك) أي كون المقاسمة أحظ وقوله في خمس صور أي منحصرة في
خمس صور وقوله وضابطها أن تكون الاخوة أقل من مثليه أي بأن يكونوا مثلا ونصفا
فما دون ذلك كما في الأولوة (قوله وهي) أي الخمس صور وقوله جد وأخ فالمقاسمة أحظ له
في هذه الصورة اذهبها يخصه فيها نصف المال وهو أكثر من الثلث كما لا يخفى وقوله جد
وأخت فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة اذهبها يخصه فيها الثلثان وهما أكثر من الثلث
قطعا وقوله جد وأختان فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة اذهبها يخصه فيها النصف
كالصورة الاولى وقوله جد وثلاث أخوات فالمقاسمة أحظ له في هذه الصورة اذهبها
يخصه الخمسان وهما أكثر من الثلث لان العدد المجامع لكسرين خمسة عشر فثلاثة خمسة
وخمسة ستة وهي أكثر من الخمسة بواحد وهو ثلث الخمس من العدد المذكور وهكذا يقال
في الصورة الباقية أعني قوله جد وأخ وأخت اه ملخصا من الأولوة (قوله أو كانت
المقاسمة والثلث الخ) عطف على قوله بأن كانت المقاسمة أحظ فهو من جملة تصوير عدم
كونه نازلا عن الثلث بالمقاسمة وقوله سيما كان مقتضى الظاهر سيما لكن قديقال جرى
على لغة من يلزم المثني الالف في الاحوال الثلاثة (قوله وذلك) أي كون المقاسمة والثلث
سيما وقوله في ثلاث صور أي منحصرة في ثلاث صور وضابطها أن تكون الاخوة مثليه كما
قاله العلامة الامير (قوله وهي) أي الثلاث صور وقوله جد وأخوان فيستوى له المقاسمة
والثلث فانه ان قاسم أخذ ثلثا وان لم يقاسم فكذلك وهكذا يقال فيما بعد (قوله فانه
يقاسم الاخوة) جواب الشرط في قوله فان لم يكن نازلا عنه وقوله اذ ذلك أي وقت كون
المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثلث سيما فاذ معنى وقت ظرف لقوله يقاسم واسم
الاشارة راجع لكون المقاسمة أحظ أو كون المقاسمة والثلث سيما وهو مبتدأ وخبره
محذوف والتقدير اذ ذلك ثابت أو حاصل أو نحو ذلك (قوله كما علم من كلامه السابق) أي
من قوله يقاسم الاخوة فيمن اذا لم يعد القسم عليه بالاذى (قوله فظاهر كلامه الخ) أي
حيث قال يقاسم الاخوة الخ فانه صادق بما اذا كانا سيما وقوله اختيارا لانه يعبر بالمقاسمة
أي كان يقول يقاسم الجد فأخذ الثلث تعصبا لا فرضا وقوله حيث استوى الامران أي
في صور استواء المقاسمة والثلث (قوله وهو أحد ثلاثة أقوال) فقبل يعبر بالمقاسمة وعليه
فانه بالتعصيب وقبل يعبر بالثلث وعليه فانه بالفرض وقبل بالتخيير فيختبر المفق بين أن
يعبر بالمقاسمة أو بالثلث ولذلك قال شيخ الاسلام في شرح الفصول وحكي بعض العلماء في

وذلك في صور غير منحصرة
منها جد وأخوان وأخت
فان لم يكن نازلا عنه بأن
كانت المقاسمة أحظ وذلك
في خمس صور ضابطها أن
تكون الاخوة أقل من مثليه
وهي جد وأخ وأخت
جد وأختان جد وثلاث
أخوات جد وأخ وأخت
أو كانت المقاسمة والثلث
سيما وذلك في ثلاث صور
وهي جد وأخوان جد وأخ
وأختان جد وأربع أخوات
فانه يقاسم الاخوة اذ ذلك
كما علم من كلامه السابق
فظاهر كلامه اختيارا لانه يعبر
بالمقاسمة حيث استوى
الامران وهو أحد ثلاثة
ثلاثة ذكرتها في شرح
الترتيب

ارثه ثلاثة أقوال يرث بالفرض يرث بالتعصيب يتخير المفتي وقال السبع طرجه الله الأولى
 التعبير بالثلث دون المقاسمة لقول بعض أصحابنا أن الأخذ بالفرض أن أمكن كان أولى لقوة
 الفرض وتقديم ذوى الفروض على العصبة وقال المتولي إذا استوى للعقد المقاسمة والثلث
 يعطى الثلث دون المقاسمة واستظهر بعضهم القول بالتخير وتظهر فائدة هذه الأقوال كما
 قاله ابن المصنف في الوصية كما لو أوصى بثلث الباقي مثلا بعد الفرض ومات عن جد وأخوين
 وأحاز الأخوان فعلى الأول تصح الوصية وعلى الثاني تبطل لعدم ما يتعلق به بعديتها وأما على
 الثالث فالظاهر الصحة على تقدير اختيار المفتي التعبير بالثلث وفي الحساب كما لو كان هناك
 جد وأربع أخوات فعلى الأول أصلها ثلاثة وتصح من ستة وعلى الثاني أصلها ستة من أول
 الأمر وعلى الثالث تختلف باختلاف التعبير فأقبل من أنه لا يظهر للخلاف فائدة ليس بشيء
 أفاده في الأولوة مع بعض زيادة (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من المقاسمة أو الثلث وقوله ثم
 بفتح المثلثة ظرف مكان ولذلك فسرها الشارح بقوله أي هناك (قوله ذووسهام) بصيغة الجمع
 كما يقتضيه قول الشارح أي أصحاب وفي بعض النسخ ذووسهام بصيغة الأفراد في المضاف
 ولا يستقيم الوزن عليه إلا لو كان بدل ثم هناك كما يدرك ذلك من له أدنى المسام بفن
 العروض أفاده الاستاذ المحفني (قوله أي أصحاب فروض) تفسير للمضاف والمضاف إليه
 فالفروض تفسير للسهام وأصحاب تفسير بالجمع إشارة إلى أن ذووان كان مفردا لفظا المقصود منه الجمع
 كما في الزيات (قوله من الزوجين الخ) بيان لأصحاب الفروض وانما اقتصر على ما ذكره لأن
 المتصور أن رثته مع الجد والأخوة من أصحاب الفروض هم السبعة المذكورون كما في الأولوة
 (قوله فاقنع بإيضاحي) أي فارض بتوضيحي وقوله لك متعلق بإيضاحي وقوله الأحكام
 مفعول لا بإيضاحي وقوله عن استفهامي بياء الإطلاق أو بياء المتكلم ويكون من إضافة
 المصدر لمفعوله (قوله أي طلب الفهم) أشار بذلك إلى أن السنين والتاء في استفهامي للطلب
 وقوله مني رجسا يشير إلى أن بياء استفهامي بياء المتكلم كما هو أحد الاحتمالين وقوله بطلب
 زيادة الإيضاح أي تسبب ذلك فالباء للسببية (قوله فاني الخ) تعليل لقوله فاقنع بإيضاحي
 وقوله قد أوضحته أي الأحكام (قوله وسبأني معنى القناعة وشئ مما ورد فيها) عبارته
 فيه أن جواب الحساب بعد قوله فاقنع من القناعة وهي الرضا بالسير من العطاء من قواهم
 قنع بالسير قنوعا وقناعة إذا رضى والا حاديث في فضل القناعة كثيرة شهيرة منها ما روى
 البهقي في الزهد عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة
 كنز لا يفنى وفي النهاية لابن الأثير رحمه الله حديث عن من قنع وذل من طمع انتهى (قوله
 ما ذكره من المقاسمة والثلث حال الخ) كتب عليه بعضهم ما نصه فيه أن المقاسمة المذكورة
 في المتن جعلها الشارح شاملة للمقاسمة فيما إذا كان هناك صاحب فرض وللمقاسمة فيما
 إذا لم يكن هناك صاحب فرض حيث قال بعدها سواء كان معهم صاحب فرض أم لا
 فيكون ما ذكره ثلاثة أحوال لا حالان كما قال ويصح في خمسة أحوال لا ثلاثة كما
 قال نعيم يظهر ما قاله لوجمل المقاسمة في المتن على المقاسمة إذا لم يكن هناك صاحب فرض

وهذا كله (أن لم يكن
 ثم) أي هناك مع الجد
 والأخوة (ذووسهام) أي
 أصحاب فروض من الزوجين
 والأم والمجدتين والبنات
 وبنات الابن (فاقنع بإيضاحي)
 لك الأحكام (عن استفهامي)
 أي طلب الفهم مني بطلب
 زيادة الإيضاح فاني قد
 أوضحته الإيضاح المحتاج
 إليه وسبأني معنى القناعة
 وشئ مما ورد فيها (تنبه)
 ما ذكره من المقاسمة والثلث
 حالان

انتهى وأنت خبير بان ذلك مبنى على ان قول المصنف يقاسم الاخوة الخ بيان لبعض
 الاحوال وقد تقدم عن العلامة الامير ان هذا البيت ذكره المصنف بيانا للاحوال على
 وجه الاجمال وعلم به فيكون أول الاحوال قوله فتارة يأخذ ثلاثا كاملا وثاني الاحوال
 المقاسمة المأخوذة من كلامه بالمفهوم كما يفصح بذلك قول الشارح فان لم يكن نازلا عنه
 الى أن قال فانه يقاسم الاخوة وحينئذ فاذكره المصنف منطوقا ومفهوما من المقاسمة
 والثالث حالان من الاحوال الخمسة ويبقى منها ثلاثة أحوال فتدبر (قوله من الاحوال
 الخمسة) أي التي هي المقاسمة أو تلك المسال ان لم يكن هناك صاحب فرض أو المقاسمة أو
 تلك الباقي أو سدس جميع المسال ان كان هناك صاحب فرض وقوله التي أشرت اليها
 أول الباب أي في قوله وباعتبار ماله من المقاسمة والثالث وغيرهما خمسة أحوال بعد قول
 المصنف واعلم بان المجدد وأحوال (قوله يبقى ثلاثة أحوال) كتب عليه بعضهم قد علمت
 ما فيه وأنت قد علمت ما فيه فكلام الشارح مستقيم (قوله ويرجع الحالان) أي
 المذكوران وهما المقاسمة والثالث وقوله الى ثلاثة أحوال من عشرة أي التي هي تعيين
 المقاسمة وتعيين الثالث واستواء الامرين ان لم يكن هناك صاحب فرض وتعيين المقاسمة
 وتعيين تلك الباقي وتعيين سدس جميع المسال واستواء المقاسمة وتلك الباقي أو المقاسمة
 وسدس جميع المسال أو تلك الباقي وسدس جميع المسال أو الثلاثة ان كان هناك صاحب
 فرض كما تقدم بيانها (قوله وهي) أي الثلاثة أحوال وقوله يبقى سبعة أي من العشرة
 وقد علمتها (قوله اذا تقررت ذلك فقد ذكر الخ) أي فأقول قد ذكر الخ لاجل أن يترتب الجواب
 على الشرط وقوله في ثلاثة أحوال أي اجمالا وهي ترجع لسبعة تفصيلا كما علم بمسار
 وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله وتارة يأخذ تلك الباقي) لانه لو لم يكن ذو فرض يأخذ تلك
 المال فاذا كان هناك ذو فرض أخذ تلك الباقي كما في الأول (قوله بعد ذوى الفروض الخ)
 أي بعد أخذهم فروضهم وأرزاقهم وقوله جمع فرض أي هي جميع فرض فهو خبر مبتدأ
 محذوف وقوله وتقدم تعريفه أي بأنه نصيب مقدر شرعا للوارث (قوله وتقدم من يرث
 معهم) أي مع المجدد والاخوة وقوله أنفا أي قريبا عند قول الناظم ان لم يكن ثم ذو وسهام
 قاله البولاق (قوله والارزاق) هو عام أريد به خاص لان المراد به رزق مخصوص وهو
 الارث بالفرض كما ذكره الشارح فعطف الارزاق حينئذ على الفروض من عطف
 المرادف أو التفسير ويحتمل أن يراد بها ما يشمل الوصية والدين الذي على الميت فانها
 مقدمة على الارث (قوله جمع رزق) أي هي جميع رزق فهو خبر مبتدأ محذوف وقوله
 وهو ما ينتفع به هذا ما قاله أهل السنة وقالت المعتزلة هو ما ملك لكن لم يتبع هذا القول
 لانه يقتضي أن الدواب لا ترزق لانها لا تملك ويرده قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على
 الله رزقها وما أحسن قول صاحب المجوهرة

والرزق عند القوم ما به انتفع * وقيل لا بل ما ملك وما اتبع

(قوله ولو محرما) أي سواء كان حلالا أو مكروها أو محرما قال صاحب المجوهرة

فيرزق الله الحلال فاعلم * ويرزق المكروه والمحرما

من الاحوال الخمسة التي
 أشرت اليها أول الباب
 يبقى ثلاثة أحوال سند ذكره
 فيما اذا كان معهم صاحب
 فرض ويرجع الحالان كما
 تقدم الى ثلاثة أحوال من
 عشرة وهي تعيين المقاسمة
 وتعيين الثالث واستواء
 الامرين يبقى سبعة ستأتي
 ان شاء الله تعالى فيما اذا كان
 معهم صاحب فرض والله
 أعلم اذا تقررت ذلك فقد ذكر
 حكم ما اذا كان معهم
 صاحب فرض في ثلاثة
 أحوال وهي المقاسمة وتلك
 الباقي وسدس جميع المسال
 وهي تكملة الاحوال الخمسة
 بقوله (وتارة يأخذ تلك
 الباقي بعد ذوى) أي
 أصحاب (الفروض) جميع
 فرض وتقدم تعريفه في
 باب الفروض وتقدم من
 يرث معهم بالفروض أنفا
 (والارزاق) جمع رزق
 وهو ما ينتفع به ولو محرما

و يدل لذلك قوله تعالى قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا وقالت
 المة تنزلة لا يكون الاحلال لاستناده الى الله تعالى في الجملة والمستند الى الله تعالى لاتنفع عبيده
 يقبح أن يكون حراما يعاقبون عليه ورد بأنه لا يقبح بالنسبة اليه تعالى فعل ما يشاء ويحكم
 ما يريد وعقابهم على التحرام ليس بمباشرتهم أسماؤه وقائوا أيضا أمر الله تعالى بالانفاق من
 الرزق فقال أنفقوا مما رزقناكم وممدح على الانفاق منه فقال ومما رزقناهم ينفقون وهو
 تعالى لا يأمر بالانفاق من الحرام ولا يمدح عليه ورد بأن قرينة الامر والمدح خصته بالحلال
 ويلزمهم ان المتعدي طول عمره بالحرام لم يرزقه الله أصلا وهو باطل ذكره الشهاب الزملي في
 شرح الزبدي انتهى ملخصا من اللؤلؤة (قوله عند أهل السنة) راجع لكل من قوله ما ينفع
 به وقوله ولو محرما ومقابله بالنظر للاول ما قاله المعتزلة من انه ما ملك وبالنظر للثاني ما قالوه
 أيضا من انه لا يكون الاحلال كما علمت آنفا (قوله والمراد) أي في عمارة المصنف وقوله رزق
 مخصوص أي فهو عام أريد به خاص (قوله وهل الارث بالفرض أيضا) الاولي حذفها اذا
 معنى لها الا أن يراد بها ان الرزق فسر بهذا المعنى الخاص كما فسر بالمعنى العام (قوله فهذا) أي
 أخذه ثلث الباقي بعد الفروض وقوله هو الحال الاول أي من الاحوال الثلاثة (قوله
 والثاني) أي والحال الثاني وقوله هو المقاسمة أي فيما اذا كان هناك ذو فرض وقوله
 وهو معلوم مما ذكره أي من مفهومه كما بينه الشارح بقوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ وقوله
 بقوله متعلق بالفعل قبله (قوله هذا) أي أخذه ثلث الباقي وقوله اذا ما كانت المقاسمة
 الخ بزيادة ما أي اذا كانت المقاسمة الخ بأن كان ثلث الباقي خبرا له من المقاسمة ولا يبدأ
 أن يكون خبرا من سدس جميع المال الا كان له السدس كما يعلم مما بعد (قوله تنقصه)
 بفتح التاء لا بضمها لان ماضيه نقص لا أنقص قال تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا انتهى زيات
 (قوله عن ذلك) متعلق بتنقصه واسم الاشارة راجع لثالث الباقي كما اشار اليه الشارح
 بقوله أي عن ثالث الباقي (قوله بالمزاجه) أي بسببها قاله اسبعية كما قاله الزيات وقوله
 في القسمة متعلق بالمزاجه وقوله لكثرة الاخوة علة لقوله تنقصه عن ذلك بالمزاجه (قوله
 فان لم تنقصه المقاسمة الخ) بيان لمفهوم قول المصنف هذا اذا ما كانت المقاسمة الخ ودخل
 تحت هذا المفهوم أربع صور لان المقاسمة اما أن تكون أحظ من ثلث الباقي ومن سدس
 الجميع أو تكون مساوية لثالث الباقي أو لسدس الجميع أو لها فأشار بقوله لكونها
 أحظ الخ لصورة من هذه الاربع وبقوله أو مساوية الخ لثلاثة منها ودخل تحت قوله
 وتارة يأخذ سدس المال صورتان وهما اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس وكذلك
 ثالث الباقي أو كان ثلث الباقي مساويه وقد تقدمت صورة في قوله وتارة يأخذ ثالث الباقي
 الخ وهي ما اذا كان ثلث الباقي خيرا له من المقاسمة ومن سدس جميع المال فقسمت
 الصور السبع فتدبر (قوله لكونها أحظ من ثلث الباقي) فسه اظهر في مقام الاضمار
 ولعل النكتة مناسبة العطف فتأمل (قوله فهي له) أي فالمقاسمة له والجملة جواب الشرط
 في قوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ (قوله أو مساوية) عطف على قوله أحظ وقوله لهما
 أي لثالث الباقي وسدس الجميع وقوله أو لاحدهما أي لثالث الباقي أو لسدس الجميع

عند أهل السنة والمراد رزق
 مخصوص وهو الارث بالفرض
 أيضا فهذا هو الحال الاول
 والثاني هو المقاسمة وهو
 معلوم مما ذكره بقوله (هذا
 اذا ما كانت المقاسمة
 تنقصه عن ذلك) أي عن
 ثلث الباقي (بالمزاجه) في
 القسمة لكثرة الاخوة فان
 لم تنقصه المقاسمة لكونها
 أحظ من ثلث الباقي ومن
 سدس الجميع فهي له أو
 مساوية لهما أو لاحدهما
 فهي له أيضا

وقوله فهي له أيضا أي فالمقاسمة له في صور المساواة كما هي له في صورة كونهما أحظ (قوله على ما تنقضه عبارته) أي بناء على ما تنقضه عبارته ومن اختيار التعبير بالمقاسمة عند المساواة وقوله سابقا راجع لقوله أو مساوية له ما ولقوله أو لاحدهما الساكن بالنظر لمساواة المقاسمة لثالث الباقي واقتضاء عبارته سابقا لذلك بالمفهوم فإن مفهوم قوله سابقا هذا إذا ما كانت المقاسمة تنقصه عن ذلك الخ أن له المقاسمة في صورتي المساواة المذكورتين وقوله لاحقا راجع لقوله أو لاحدهما بالنظر لمساواة المقاسمة للسدس واقتضاء عبارته لاحقا لذلك باعتبار مفهوم القيد الملاحظ وهو أن كانت المقاسمة تنقصه عن السدس وحذفه المصنف كتحذف بذكره فيما قبله والتقدير وتارة يأخذ سدس المال أن كانت المقاسمة تنقصه عنه فإن مفهوم ذلك أن المقاسمة له إذا لم تنقصه عنه وهو صادق بمساواتها له فقوله من معنى قوله الخ راجع لقوله لاحقا الساكن باعتبار مفهوم القيد الملاحظ والمسا في ذلك من الحذف قال بعضهم في أخذ ذلك من قوله وتارة يأخذ سدس المال تأمل انتهى وقوله ذاكر الحال الثالث أي حال كونه ذاكر الحال الثالث (قوله وتارة يأخذ سدس المال) أي إذا كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثالث الباقي ينقصه عنه أيضا أو يساويه وهل يأخذ السدس فرضا أو تعصيا صرح الملقيني بالآول وقال ابن الهيثم في شرح كفايته الظاهر أنه بالعصوية اه قال في شرح الترتيب والوجه الأول اه من اللؤلؤة (قوله وليس عنه نازل الخ) أي لأن الأولاد لا ينقصونه عنه فلا أخوة أولى قاله في اللؤلؤة (قوله أسما لا حقيقة) أي من جهة الاسم وهو لفظ السدس لا من جهة الحقيقة فلا يراد به قديا يأخذ سدسا عائلا كله أو بعضه كما سيذكره الشارح فالواجب المحافظة له على اسم السدس لا حقيقة كما قاله البولاق (قوله بحال) أي في حال فالباقي معنى في (قوله فان كانت المقاسمة أو ثالث الباقي الخ) غرضه بهذه الجملة والتي بعدها أعني قوله فان ساداه ثالث الباقي فكذلك بيان الصورتين المندرجتين تحت قوله وتارة يأخذ سدس المال ولو قال بدل ذلك تقيد المثلث أن كانت المقاسمة تنقصه عنه وكان ثالث الباقي ينقص عنه أيضا أو يساويه لم يكن أحسن (قوله ينقص الجديفهما) الأولى فيه لأن التعطف بأو (قوله فكذلك) أي فالسدس له (قوله فعلم مساقرته الخ) تقرير على ما تقدم في شرح كلام المصنف وقوله سبعة أحوال ثلاثة منها تعلم من منطوق كلام المصنف وأربعة منها تعلم من مفهومه وقد بينا الشارح في قوله فان لم تنقصه المقاسمة الخ (قوله وهي) أي السبعة أحوال (قوله في نحو أم وجد وخمسة أخوة) أي مما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الأخوة أكثر من مثليه ووجه تعيين ثالث الباقي في ذلك أن الباقي بعد سدس الأم خمسة على الجديف الخمسة أخوة وثلاثة واحد وثلاثان ولا شك أن ذلك أكثر من المقاسمة والسدس الساكن الباقي ليس له ثالث صحيح فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة تبلغ ثمانية عشر فللام واحد في ثلاثة ثلاثة وللجد ثالث الباقي خمسة يبقى عشرة على خمسة أخوة لكل واحد انسان (قوله في نحو زوج وجد وأخ) أي مما كان فيه الفرض قدر النصف وكانت الأخوة أقل من مثليه ووجه تعيين المقاسمة في ذلك أن الباقي بعد نصف

على ما تنقضه عبارته سابقا
ولاحقا من معنى قوله
ذاكر الحال الثالث
(قوله وتارة يأخذ سدس المال)
وليس عنه نازل (أعمالا
حقيقة) (بحال) من الأحوال
فان كانت المقاسمة أو ثالث
الباقي ينقص فيه مما عن
السدس فالسدس له فان
ساواه ثالث الباقي فكذلك
فعلم مما قرئته في كلامه
سبعة أحوال وهي اما أن
يتعين له ثالث الباقي في نحو
أم وجد وخمسة أخوة واما أن
يتعين له المقاسمة في نحو
زوج وجد وأخ واما أن يتعين

الزوج النصف الآخر على الجدة والاخت ولا شك ان نصفه هو الربع أكثر من ثلث الباقي
ومن السدس لكن الباقي لا ينقسم على الجدة والاخت فيضرب انسان في أصل المسئلة وهو
انسان تبلغ أربعة فالزوج واحد في اثنين باثنين يبقى انسان للجدة واحد وللأخت واحد (قوله
في نحو زوج وأم وجد وأخوين) أي مما كان الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الأختوة
أكثر من مثله بواحد ولو أنى ووجه تعين السدس في ذلك ان الباقي بعد نصف الزوج
وسدس الام انسان على الجدة والأخوين ولا شك ان السدس أكثر من ثلث الباقي ومن
المقاسمة لكن يبقى واحد على الأخوين لا ينقسم عليهم ما فيضرب انسان في أصل المسئلة وهو
سبعة تبلغ اثني عشر فالزوج ثلاثة في اثنين بسبعة والام واحد في اثنين بالجدة واحد
في اثنين باثنين يبقى انسان للأخوين لكل واحد منهما واحد (قوله في نحو أم وجد
وأخوين) أي مما كان فيه الفرض دون النصف وكانت الأختوة مثله ووجه استواء
المقاسمة وثلث الباقي ان الباقي بعد سدس الام خمسة على الجدة والأخوين فثلث الباقي
واحد وثلثان وهو مساو للمقاسمة لكن لا ثلث للباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة
وهو ستة تبلغ ثمانية عشر للام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى خمسة عشر للجدة خمسة بالمقاسمة
أولاً يكونها ثلث الباقي لكل أخ خمسة (قوله في نحو زوج وجددة وجد وأخ) أي مما كان
الفرض فيه قدر الثلثين وكانت الأختوة مثله ووجه استواء المقاسمة والسدس أن الباقي
بعد نصف الزوج وسدس الجدة انسان على الجدة والاخت فالجدة واحد بالمقاسمة أو لكونه
السدس وللأخت واحد (قوله في نحو زوج وجد وثلاثة أخوة) أي مما كان الفرض فيه قدر
النصف وكانت الأختوة أكثر من مثله ووجه استواء السدس وثلث الباقي ان الباقي بعد
نصف الزوج النصف الآخر على الجدة والاختوة فالسدس قدر ثلث الباقي لكن ليس
للباقي ثلث صحيح فتضرب الثلاثة في أصل المسئلة وهو انسان تبلغ ستة للزوج واحد في
ثلاثة بثلاثة وللجدة واحد وهو ثلث الباقي وهو مساو للسدس ويبقى انسان لا ينقسمان على
ثلاثة أخوة فتخرج من ثمانية عشر بضرب ثلاثة في ستة للزوج ثلاثة في ثلاثة بقسمة
وللجدة واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على الثلاثة أخوة لكل أخ انسان (قوله في نحو زوج
وجد وأخوين) أي مما كان الفرض فيه قدر النصف وكانت الأختوة مثله ووجه
استواء الامور الثلاثة ان الباقي بعد نصف الزوج النصف الآخر على الجدة والأخوين فثلث
الباقي والمقاسمة والسدس متساوية لكن لا ثلث للباقي صحيح فتضرب ثلاثة في أصل
المسئلة وهو انسان بسبعة فالزوج واحد في ثلاثة بثلاثة وللجدة واحد وللأخت واحد
الأخوين واحد (قوله تمت بها الاحوال العشرة) أي بواسطة انضمامها الى الثلاثة أحوال فيما
إذا لم يكن هناك صاحب فرض (قوله وحيث استوي الامران) أي كالمقاسمة وثلث الباقي
أو المقاسمة والثلث وقوله أو الامور الثلاثة أي المقاسمة وثلث الباقي والسدس (قوله
لاقوال الثلاثة) فقبل يختار التعبير بالمقاسمة وقبل يختار التعبير بثلث الباقي وقبل يختار
المفتي وعلى هذا القياس وهذا ظاهر في استواء الامرين وأما استواء الامور الثلاثة فقد
يقال يأتي في التعبير أقوال أربعة التعبير بثلث الباقي التعبير بالسدس التعبير بالمقاسمة

له السدس في نحو زوج
وأم وجد وأخوين وأما أن
يستوى له المقاسمة وثلث
الباقي في نحو أم وجد
وأخوين وأما أن يستوى له
المقاسمة والسدس في نحو
زوج وجددة وجد وأخ
أن يستوى له السدس
وثلث الباقي في نحو زوج
وجد وثلاثة أخوة وأما أن
يستوى له الامور الثلاثة
في نحو زوج وجد وأخوين
فهذه الاحوال السبعة مع
ذوي الفروض تمت بها
الاحوال العشرة وحيث
استوى الامران أو الامور
الثلاثة فبأني في التعبير
الاقوال الثلاثة التي سبقت

التخير والاولى التعيين بالسدس لانه الفرض المنصوص عليه كما قاله الاستاذ المحفنى
 * (تنبيه) * استفيد مما تقدم انه يتعين للجدد الاحتياط وان رضى بغيره وصرح به في شرح
 الترتيب وفارق ما لو غصب مثله وصار متقوما حدث خبر المالك بين المثل وقيمة ما صار اليه
 حتى لو اراد المالك اخذ غير الاحتياط كان له ذلك بان الارث قهرى فلا يزول المالك عن الزائد
 بمجرد الاختيار بخلاف الغصب هكذا قال شيخ الاسلام ثم قال وفي الحقيقة هذه ليست
 نظيرة تلك لان الثابت هنا التخييرية وشم التخيير انتهى ذكره ابو لاقى بنوع تصرف (قوله
 هذا كله) أى ما ذكر من الاحوال السبعة فيما اذا كان معه صاحب فرض وقوله حيث
 بقى الخ أى كائن فى حالة وتلك الحالة هى أن يبقى الخ والمحصل أن للجدد باعتبار ما يفضل عن
 الفرض وجودا وعدمه أربعة أحوال المحال الاول أن يفضل عن الفرض أكثر من السدس
 فللجدد خبر الامور الثلاثة من المقاسمة وثالث الباقي وسدس المال المحال الثانى أن يبقى
 قدر السدس فهو للجدد فرضا على الاوجه المحال الثالث أن يبقى دون السدس فيعمل للجدد
 بقسام السدس المحال الرابع أن لا يبقى شئ لاسيما تغرق الفروض جميع المال فيعمل
 بالسدس للجدد وفي هذه الثلاثة أحوال تسقط الاخوة والاخت فى الكدريه اه بولاقى
 بتقديم وتأخير لمناسبة ترتيب الشارح (قوله فان بقى الخ) أى بعد الفرض كمنتين وأم
 وجدواخوة فهذه المسئلة من ستة فالبنتين الثمان أربعة وللأم السدس واحد يبقى قدر
 السدس وهو واحد للجدد وسقطت الاخوة (قوله أو دون السدس) أى أو بقى قدر دون
 السدس (قوله كزوج وبنتين وجدواخوة) أصل هذه المسئلة من اثني عشر فلزوج الربع
 ثلاثة والبنتين الثمان ثمانية يبقى واحد وهو دون السدس لانه انما فيعمل للجدد واحد
 تمام السدس وسقطت الاخوة فأصل المسئلة من اثني عشر وعالت الثلاثة عشر (قوله أولم
 يبقى شئ) أى لم يبقى بعد الفرض شئ أصلا (قوله كمنتين وزوج وأم وجدواخوة) أصل
 هذه المسئلة من اثني عشر فالبنتين الثمان ثمانية وللزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان
 فيعمل لها واحد تمام سدسها ويزاد في العول للجدد سدسها وسقطت الاخوة فأصل المسئلة من
 اثني عشر وعالت خمسة عشر (قوله فلهذا السدس) أى فرضا على الاوجه فى الثلاث مسائل
 وقوله ويعال أى يستأنف ويبدأ العول وهذا راجع للثانية وهى ما ذاب بقى دون السدس
 فيعمل فيها تمام السدس للجدد وقوله أو يزداد في العول أى لم يحصل أصل العول قبل ذلك
 فيزاد في العول للجدد وهذا راجع للثالثة وهى ما اذا لم يبقى شئ بل عالت المسئلة بواحد ثم يزداد
 في العول بالسدس للجدد كما تقدم توضيحه وقوله ان احتجج الى ذلك أى المذكور من أصل
 العول أو زيادته فان لم يحتجج اليه فلا عول أصلا كما فى الاولى (قوله وتسقط الاخوة) أى فى
 الثلاثة أحوال المذكورة وقوله الاالاخت فى الكدريه أى فانه بفرض لها النصف
 ويفرض له السدس ثم يعودان الى المقاسمة كما سبقت (قوله وحيث أخذ سدسا عائلا كله)
 أى كما فى المسئلة الثالثة فانه يزداد في العول بالسدس للجدد وقوله أو بعضه أى أو عائلا
 بعضه كما فى المسئلة الثانية فانه يعال فيها بنصف السدس للجدد كما مر ولا يخفى أن قوله كله
 فاعل بعائلا وقوله أو بعضه عطف عليه وقوله فالسدس اذ ذاك أى وقت كونه عائلا

الاشارة اليها (فائدة) هذا
 كله حيث بقى بعد الفرض
 وأكثر من السدس فان
 بقى قدر السدس كمنتين
 وأم وجدواخوة أو دون
 السدس كزوج وبنتين وجد
 واخوة أو لم يبقى شئ كمنتين
 وزوج وأم وجدواخوة فلهذا
 السدس ويعال أو يزداد
 في العول ان احتجج الى ذلك
 وتسقط الاخوة الاالاخت
 فى الكدريه وسأنى وحيث
 أخذ سدسا عائلا كله
 أو بعضه فالسدس اذ ذاك
 يكون اسما لا حقيقة

كما أشرت الى ذلك سابقا والله أعلم (وهو) أى المجد (مع الاناث) من الاخوات (عند القسم) أى المقاسمة بينه وبينهن (مثل أخ) فيما ذكره بقوله (في سهمه) من كونه مثل حظ الانثيين (والمحكم) من كون الاخت نصير معه عصبية بالغير كما أشرت الى ذلك سابقا في باب التعصيب لافي جميع الأحكام فانهذا قال (الامع الام فلا يحجبها) بانضمامه الى الاخت لأنه ليس بأخ (بل ثلث المال لها) أى للام (بجانبها) كما لا لأنه ليس معها عدد من الاخوة ففي زوجة وأم وجد وأخت للزوجة الربع وللأم الثلث كاملا والباقي بين المجد والاخت متسامة له مثلا مالها وفي المسئلة المسماة بالخرقاء لتخرق أقوال العهنة رضي الله عنهم أولان الأقوال تخرقها أكثرها وهي أم وجد وأخت للام الثلث والباقي بين الاخت والمجد ثلاثة مثالا مالها فأصلها ثلاثة وتصح من تسعة للام ثلاثة وأربعة للمجد والاخت اثنتان

كله أو بعضه واسم الإشارة مبتدأ خبره محذوف أى اذ ذلك ثابت أو حاصل أو نحو ذلك كما مر وقوله يكون اسم الاحقية أى مجرد اسم لاسدس حقيقة لنقصه عنه بالعرل (قوله كما أشرت الى ذلك آنفا) أى قريبا عند قوله وليس عنه نازل لا بحال (قوله مع الاناث) أى جنسهن الصادق بواحدة وقوله من الاخوات هكذا في نسخة وهي ظاهرة وفي نسخة من الاخوة وعام فالمراد بالاخت ما يشمل الاخوات على سبيل التغليب ومن لا تغيب المشوب ببيان والمعنى مع الاناث اللاتي هن بعض الاخوة بطريق التغليب اه زيات وبعضه من المحقني (قوله عند القسم) المراد به القسم من المجانين فهو معنى المقاسمة كما أشار اليه الشارح بقوله أى المقاسمة الخ (قوله مثل أخ) أى لان كلا منهما يدلى بالاب وقوله في سهمه أى نصيبه وقوله من كونه أى السهم (قوله والمحكم) أى المعهود كما أشار اليه الشارح بقوله من كون الاخت الخ وعليه فعطف المحكم على ما قبله من عطف أحد الملتزمين على الآخر لانه يلزم من أن يكون له مثل حظ الانثيين أن تكون الاخت نصير معه عصبية بالغير وبالعكس هذا وجه المحكم على المحكم المعهود كما اقتضاه صنيع الشارح لا يناسب الاستثناء في قوله الامع الام الخ لان الاستثناء معيار العموم فالاولى جملة على العموم لاجل الاستثناء منه الا أن يجعل منقطعاً والمعنى لكن مع الام الخ (قوله كما أشرت الى ذلك الخ) أى عند قوله والابن والاخ مع الاناث الخ حيث قال هناك وتزيد الاخت شقيقة كانت أو لاب بانه يصح المجد (قوله لافي جميع الاحكام) أى بل في بعضها فقط وقوله فلهذا قال أى فلا جعل أنه ليس مثله في جميع الاحكام قال لكن فيه أن هذا لا يناسب الاستثناء الا أن يجعل منقطعاً كما مر (قوله الامع الام الخ) بخلاف الاخ فانه يحجبها بانضمامه الى الاخت من الثلث الى السدس وقوله فلا يحجبها مفاد الاستثناء والضمير للام كما لا يخفى (قوله بانضمامه الى الاخت) أى بسبب انضمامه اليها وقوله لانه ليس بأخ عليه لقوله فلا يحجبها أى لانه ليس بأخ حقيقة (قوله بل ثلث المال الخ) اضرب انقذ عن قوله فلا يحجبها وقوله يصحها حال وقوله كاملا حال من الضمير الرجوع الى الثلث وقوله لانه ليس معها الخ عليه لقوله بل ثلث المال الخ (قوله ففي زوجة الخ) تفريع على قوله الامع الام الخ وأصل هذه المسئلة من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم الثلث أربعة يبقى خمسة على المجد والاخت لا تنقسم عليهم الا ثلاثا فتضرب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين ومنها تصح للزوجة ثلاثة في ثلاثة بستة وللأم أربعة في ثلاثة باثني عشر يبقى خمسة عشر للجد عشرة والاخت خمسة وهذا توضيح ما ذكره الشارح (قوله وفي المسئلة) عطف على قوله ففي زوجة الخ وقوله المسئلة بالخرقاء بالمخاء المحجمة والراء والقاف مع المذ كما في المولاي (قوله لتخرق أقوال العهنة فيها) أى اختلافها فيها كما سأل في سانه فكان بعض الأقوال يتخرق بعضها وقوله أولان الأقوال تخرقها أى وسعتها بكثرة الكلام فيها وهذه العلة لا تنافي ما قبلها بل تمامها والنسكات لا تتراحم وقوله لكثيرها أى الأقوال (قوله وهي) أى المسئلة المسماة بالخرقاء وقوله أم الخ أصل هذه المسئلة من ثلاثة للام الثلث يبقى اثنتان على المجد والاخت لا ينقسمان عليهما الا ثلاثا فتضرب ثلاثة في ثلاثة بستة ومنها تصح للام

واحد في ثلاثة ثلاثة يبقى ستة للعدد أربعة وللأخت اثنان وهذا ما ذكره الشارح (قوله وهذا) أي ما ذكر من كون الأم لها الثلث والباقي بين الأخت والأخت اثنان وقوله وهو مذهب الأئمة الثلاثة أي ما عدا الإمام أبي حنيفة (قوله وأما عند الإمام أبي بكر الصديق الخ) مذهبه رضي الله عنه أن الأخت محجوبة بالمجد فالمسئلة عنده من ثلاثة للأب واحد وللأخت الباقي ولا شيء للأخت كما ذكره الشارح (قوله وهي عشرة) أو لها المخرقاه لما ذكره الشارح آنفا وثانيها المثلاثة لقول عثمان بن عفان رضي الله عنه بأن لكل من المثلاثة الثلث وثالثها المربعة لقول ابن مسعود رضي الله عنه بأنها تصح من أربعة لأنه جعل للأخت النصف والباقي بين المجد والأم نصفين لأن كلاً منهما ماله ولادة على الميت ولا لام قوة القرب وللجد قوة الذكورة فاستويا لكان لـانصف للباقي صحیح فيضرب اثنان في اثنين بأربعة فللأخت اثنان ولكل من المجد والأم واحد ورابعها المنجسة لقضاء خمسة من النجاسة فيها عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وخامسها المسدسة لأن بعضهم يحكي فيها ستة أقوال وسادسها المسبعة لأن بعضهم يحكي فيها سبعة أقوال وسابعها المثمنة لأن فيها روايات ثمانية وثامنها العثمانية لأن عثمان أنفرد فيها بقوله السابق عنه رئاسها وعاشرها النجاسية لأن النجاسات حجت فيها الشعبي حين ظفر به فأصاب فيها فمعا عنه فكملت ألقابها عشرة وتضمن ذكر الألقاب شيأ من الأقوال (قوله أحد الصنفين) أي الأخوة الأشقاء والأخوة لأب (قوله وهو) أي ما إذا اجتمع معه الصنفان وقوله باب المعادة أي العدا للمعاونة بمعنى أصل الفعل كدفعه معني دفعه كذا في المحقق أي لأن العدا واقع من الأشقاء لبني الأب فقط لأن المجد وقيل أنها على بابها لأن الأشقاء بعدون بني الأب على المجد أثباتا وهو بعدهم عليهم نفيا وفيه نظر إذ لا معنى لعدم نفيا قاله الزيات (قوله وبه تتم الأحوال الأربعة المشار إليها سابقا) أي في قوله بعد قول المصنف واعلم بأن المجد ذوا أحوال وباعتبار أفراد الصنفين معه واجتماعهما معه أربعة أحوال اهـ (قوله فقال) عطف على ذكر (قوله واحسب) بضم السين من باب نصر بمعنى عد ومصدره المحسبان بالضم بخلاف حسب بمعنى ظن فمصدره المحسبان بالكسر ومضارع بكسر السين وفصحها اهـ زيات بتصريف زيادة (قوله بني الأب فقط) أي دون الأم وزاد الشارح لفظ فقط للاحتراز من الأشقاء فإنه يصدق عليهم بنو الأب لكن ليس مراد (قوله وهم) أي بنو الأب فقط وقوله مع الأخوة الأشقاء مرتبط بأحسب أي أحسبهم معهم (قوله لذا) ترسم بالالف وهو ظرف لقوله احسب وقوله الأعداد بفتح الهزة جمع عدد والمراد بالجمع الجنس المتحقق في المفرد وهو العدد بمعنى العدد كما أشار إليه الشارح بقوله أي عدد ويحتمل أن يقرأ المتن الأعداد بكسر الهزة بمعنى العدد فان قيل في كلام المصنف طلب تحصيل الحاصل لأن معناه عدني الأب عند العد ولا معنى له صحیح أجيب بأنه على تقدير مضاف والأصل عند ارادة العد أي عدد الأخوة الأشقاء والأخوة لأب ولك أن لا تقدر مضافا ويكون المعنى مستقيما لأن المخاطب بالعدد الغرضي عند عدد الأخوة الأشقاء والأخوة لأب والمعنى حينئذ عد أيها الغرضي بني الأب عند عدد الأخوة الأشقاء والأخوة لأب انتهى حفي

وهذا مذهب الإمام زيد
ابن ثابت رضي الله عنه
وهو مذهب الأئمة الثلاثة
رحمهم الله وأما عند الإمام
أبي بكر الصديق رضي
الله عنه فلا للثالث والباقي
للجد ولا شيء للأخت وهو
مذهب الإمام أبي حنيفة
رحمه الله وفيه أقوال كثيرة
ذكرتها مع الألقاب وهي عشرة
وما يتفرع عليها في شرح
الترتيب وأثبت فيه بالهجب
الهجب وجميع ما ذكره من
أول الباب إلى هنا وفيها
إذا كان معه أحد الصنفين
سواء كان معهم صاحب
فرض أم لا ثم ذكر حكم ما إذا
اجتمع معه الصنفان سواء
كان معهم أم أيضا صاحب
فرض أم لا وهو باب المعادة
وبه تتم الأحوال الأربعة
المشار إليها أيضا سابقا فقال
(واحسب بني الأب) فقط
وهم الأخوة لأب مع الأخوة
الأشقاء (لذا) أي عند
(الأعداد) أي عدد الأخوة
الأشقاء والأخوة لأب

بتصرف وزيادة (قوله في المقاسمة) متعلق بحسب أو بالأعداد بمعنى العدو وكذا قوله على
 المجدد (قوله لينة قص بسبب ذلك نصيبه) علة لا حسب أى لينة قص بسبب حسبهم نصيب
 المجدد وعلم من ذلك أن الأخوة الاشقاء لو كانوا مثلى المجدد أو أكثر فلا معادة لأنه لا فائدة لها
 قال في شرح الترتيب ولذلك انحدرت مسائل المعادة في ثمان وستين انتهى بولاقى (قوله
 وذلك) أى حسبهم لما ذكر وقوله في ثمان وستين مسألة وجه التحصر في ذلك كما قاله شيخ
 الاسلام ان مسائل المعادة لا بد فيها أن يكون الاشقاء دون المثلين والافلا فائدة للمعادة كما علم
 مما مروى في مصدر دون المثلين في خمسة وهي شقيقة أو شقيقتان أو ثلاث شقيقات أو شقيق
 وشقيقة ويكون مع من ذكر من يكمل المثلين أو دونهم ما من أولاد الاب فأما الشقيقة فيكون
 معها أخت لاب أو أختان لاب أو ثلاث أخوات كذلك أو أخ لاب أو أخ وأخت كذلك فهذه
 خمس وأما الشقيقتان فيكون معهما أخت لاب أو أختان كذلك أو أخ كذلك وهكذا مع
 الشقيق فهذه ستة وأما الثلاث الشقيقات فلا يكون معهن الا أخت للاب وهكذا مع
 الاخ والأخت الشقيقتين فهاتان اثنتان فكملت الصور ثلاث عشرة ثم لا يخفى لو فاما أن
 لا يكون معهم ذو فرض أو يكون وعلى الثاني فالفرض اماربع أو سدس أوهما أو نصف
 فهذه خمسة تضرب في الثلاثة عشر يحصل خمس وستون والثلاثة الباقية أن يكون مع
 الشقيقة أخت لاب والفرض ثلثان أو نصف وسدس أو نصف وثمان وستون
 وهذا باعتبار أهل الفرض مع قطع النظر عن خصوص من يرث والافز يد العدد على ذلك
 انتهى لؤلؤة (قوله وارفض) أى اترك بنى الام الخ أى لا تعدهم على الاشقاء وقوله مع
 الاجداد أى حال كونهم مصاحبين للاجداد (قوله تحجبهم بالمجدد) علة لقوله وارفض الخ
 واعترض بان نظير هذه العلة موجودة في بنى الاب مع الاشقاء فهلا قيل برفض بنى الاب مع
 الاشقاء تحجبهم بهم ولذلك روى عن علي بن أبي طالب وابن مسعود أنهم لا يعدونهم على المجدد
 كما أنه لا يعد بنى الام عليهم وأجيب من طرف الجهور بالفرق بين الاخوة للاب والاخوة للام
 لان الاخوة للاب شاركو الاخوة الاشقاء في جهة الاستحقاق وهي الاخوة فذلك عدوهم
 على المجدد وأما الاخوة للام فلم يشاركو المجدد في جهة الاستحقاق اذ جهة استحقاق المجدد قرابته
 بالاب وجهة استحقاق الاخوة للام قرابتهم بالأم فذلك لم يعدوهم على الاشقاء وأيضاً بنو
 الاب ليسوا محرومين أبداً بل يأخذون قسطاً مما قسم للاشقاء فيما لو فضل بعد نصف الشقيقة
 شئ كما يأتي بخلاف بنى الام فانهم محرومون مع المجدد أبداً انتهى شيخ الاسلام أفاده في
 اللؤلؤة (قوله كما تقدم في باب المحجب) أى في قوله

ويفضل ابن الام بالاسقاط * بالمجدد فافهمه على احتياط

وقضيه ذلك أن ما هنا مكررمع ما سبق ولذلك أعذر عن اعادته بقوله وانما أعاده الخ وقد
 يقال لا تكرار لان ما سبق مذكور من حيث عدم الارث وما هنا مذكور من حيث عدم
 العدة لانه لا يلزم من عدم الارث عدم العدة ألا ترى أن الاخوة للاب لا يرثون مع الاشقاء
 ويعدونهم على المجدد وذلك قال العلامة الامير والظاهر أن قصد المصنف التنبيه على
 الفرق في المحكم بان الشقيق يعد محجوبه على المجدد والمجدد لا يعد محجوبه على الشقيق

في المقاسمة على المحجب
 لينة قص بسبب ذلك نصيبه
 وذلك في ثمان وستين
 مسألة ذكرتها في شرح
 الترتيب والفارضية
 (وارفض) أى اترك بنى
 الام فقط وهم الاخوة للام
 (مع الاجداد) تحجبهم بالمجدد
 كما تقدم في باب المحجب

وأنما أعاده هنا استطرادا
أولتسكلة البيت وليس
من هذا الباب (واحكم على
الاخوة) الاشقاء وللأب أي
أحكم بينهم (بعد العدا حاكمك)
أي مثل حكمك (فيهم عند
فقد الجدة) وذلك أنه إن
كان في الاشقاء ذكر فلا
شيء للاخوة للأب كجد وأخ
شقيق وأخ لأب فالأخ
الشقيق بعد الأخ للأب على
المجد فستوى للجد إذا
المقاسمة والثالث فإذا أخذ
المجد حظه وهو ثلث المال
بقي الثلثان فبأخذهما
الأخ الشقيق ولا شيء للأخ
للأب وكزوجة وجد وأخ
شقيق وأخ لأب فالزوجة
الرابع وبعد الشقيق الأخ
للأب على المجد فبأخذ
أيضا ثلث الباقي لاستوائه
مع المقاسمة وهو ربع أيضا
بقي نصف المال يأخذه
الشقيق ولا شيء للأخ للأب
وإن لم يكن في الاشقاء ذكر
فإن كانتا شقيقتين فلهما
إلى الثلثين ولو فضل شيء
لكان للاخوة للأب لكن لا
يبقى بعد الثلثين وحصة المجد
والفرض إن كان شيء فلا
شيء للاخوة للأب مع
الشقيقتين ففي جد وشقيقتين
وأخ لأب يستوى للجد

وذلك لأن الاخوة من واحد ولا كذلك الجدة مع بنى الام انتهى ببعض تصرف
(قوله وأنما أعاده هنا) أي في باب الجدة والاخوة وغرضه بذلك الاعتماد على التكرار
الذي أشار إليه بقوله كما تقدم وقد عرفت أنه لا تكرار فلا حاجة للاعتذار أصلا (قوله
استطرادا أولتسكلة البيت) قال العلامة الامير أو يجوز الجمع انتهى أي لأنه لا تنافي بين
الاستطراد والتسكلة فلا مانع من أن يكون أعاده لهما أو يكونها فجوزا الجمع اندفع ما قيل
من أن الأولى حذف أو تكون تسكلة البيت علة للاستطراد وأنما لم يقل أو تسكلة
بالنصب عطفا على استطراد لأن التسكلة ليست مصدرا بل أنما المصدر وهو التسكيل
(قوله وليس من هذا الباب) أي بل هو من باب المحب وقد علمت ما فيه (قوله واحكم على
الاخوة الخ) حل الشارح الاخوة على ما يشمل الاشقاء والأب ولذلك احتاج للتأويل بقوله
أي أحكم بينهم ولو حل الاخوة على خصوص الاخوة للأب لما احتاج لهذا التأويل لأن
المعنى حينئذ واحكم على الاخوة لأب بعد عدمهم على المجد حكما حكما حكمك فيهم عند فقد الجدة
وهو عدم الارث (قوله حكمك) على تقدير مضاف كما أشار إليه الشارح بقوله أي مثل حكمك
(قوله وذلك) أي وبيان الحكم فيهم المماثل للحكم فيهم عند فقد الجدة وقوله أنه أي الحال
والشأن (قوله إذا كان في الاشقاء ذكر الخ) حاصل ما ذكره أنه إما أن يكون في الاشقاء ذكر
أولا وعلى الثاني فإما أن يكون هناك شقيقان وأما أن تكون شقيقة وقد بينها الشارح على
هذا الترتيب (قوله فلا شيء للاخوة للأب) أي مجبهم بالأخ الشقيق ولا فرق في ذلك بين
أن يكون هناك ذوفرض أو لا ولد لك مثل الشارح بمثلين (قوله كجد وأخ شقيق الخ)
مثال لما إذا لم يكن هناك ذوفرض وهذه المسئلة من ثلاثة فللمجد اثنان بالمقاسمة أو اكونه
ثلث المال يبقى اثنان يأخذهما الأخ الشقيق ولا شيء للأخ للأب (قوله وكزوجة وجد الخ)
مثال لما إذا كان هناك ذوفرض وهذه المسئلة من أربعة فللزوجة الربع وللجد واحد
بالمقاسمة إذا كونه ثلث الباقي وهو ربع أيضا يبقى اثنان وهما نصف المال يأخذهما
الشقيق ولا شيء للأخ للأب (قوله وإن لم يكن في الاشقاء ذكر الخ) هذا مقابل لقوله إذا
كان في الاشقاء ذكر (قوله فإن كانتا شقيقتين) أي فإن كانت الاختان شقيقتين وقوله
فلهما إلى الثلثين أي فللاختين الشقيقتين الأخذ إلى الثلثين وأنما قال إلى الثلثين لأنهما قد
ينقصان عن الثلثين فلا يلزم أن يكمل لهما الثلثان بل تارة يكمل لهما كما في مثال الشارح
الآخر وتارة ينقصان فحوز زوج وجد وشقيقتين وأخ لأب أو أكثر فالزوج النصف وللجد
ثلث الباقي يبقى للشقيقتين دون الثلثين ولا يعال لهما لأنه ليس ارثهما هنا بالفرض المحض
بل هو مشوب بنصيب آت منهما مع المجد (قوله ولو فضل شيء الخ) قضية شرطية لا تقتضي
الوقوع ولذلك قال لكن لا يبقى الخ وقوله إن كان أي إن وجد مدف كان تامة فاعلموا ضمير
يعود على الفرض وأما قوله شيء فهو فاعل يبقى المنفى وقوله فلا شيء للاخوة للأب الخ
تفرع على قوله لكن لا يبقى الخ (قوله ففي جد وشقيقتين وأخ لأب) أي أو أختين لأب
وقد عرفت أنه في هذا المثال يكمل للشقيقتين الثلثان وقوله يستوى للجد المقاسمة
والمسئلة حينئذ من ستة عددا للرؤس فللمجد اثنان يبقى أربعة يأخذها الشقيقان ولا شيء

المقاسمة والثالث فله ثلث المال ١٧٨ والباقى للشقيقتين لانه ثلثان ولا شئ للاخ للاب وان كانت شقيقة

واحدة فلهما الى النصف فان
بقى بعد حصص المجد والفرض
ان كان نصف المال أو أقل
فهو للاخت الشقيقة ولا
شئ للاخوة للاب كزوج
وجدة وشقيقة وأخوين
لاب وللزوجة الربع والاخت
للجدات الباقي فيبقى بعد
الربع وثلث الباقي نصف
المال فتختص به الشقيقة
ولا شئ للاخوين للاب
وكزوج وجدة واخت شقيقة
وأخوين للاب فلا زوج
النصف ثلاثة وللجد
السدس أو ثلث الباقي
سهم من ستة وبقي اثنان
من ستة هما أقل من نصف
المال فهما للشقيقة ولا
شئ للاخوين للاب وان
بقى بعد حصص المجد
والفرض ان كان أكثر من
نصف المال كان للشقيقة
النصف والباقى للاخوة
للاب وذلك في ست صور
على ما ذكرته في شرح
الترتيب أو ثمانية على
ما ذكرته في شرح الفارضية
تبعاً لابن الهائم رحمه الله
وذكرت في شرح
الترتيب أيضاً الخلاف
في ان النصف الذي تأخذه
هل هو بالفرض أو بالتعصيب
فن الصور التي يبق فيها

للاخ للاب وقوله والثالث أى ثلث المال والمسئلة حينئذ من ثلاثة فلهما واحد يبق
اثنان يأخذهما الشقيقتان ولا شئ للاخ للاب (قوله فله ثلث المال) أى اما بالمقاسمة
أو بكونه الثلث لاستواءهما له في هذه المسئلة وقوله والباقي أى الذى هو أربعة باعتبار
المقاسمة أو اثنان باعتبار كونه له الثلث وقوله ولا شئ للاخ للاب أى لانه لم يبق شئ (قوله
وان كانت شقيقة) هذا مقابل لقوله فان كانتا شقيقتين وقوله فلهما الى النصف أى
فلاخت الشقيقة الاخذ الى النصف وبأى فيه نظير ما تقدم في قوله الى الثلثين (قوله
فان بقى الخ) هذا تفصيل لما قبله لانه محتمل وقد فصله بذلك وقوله ان كان أى ان وجد
في مكان تامة وفاعلها ضمير يعود على الفرض وأما قوله نصف المال فهو فاعل ببق وقوله
أو أقل عطف عليه وقوله فهو للاخت الشقيقة جواب الشرط في قوله وان بقى وقوله ولا
شئ للاخوة للاب أى لانه لم يبق شئ (قوله كزوج وجدة الخ) هذه المسئلة من أربعة
للزوجة الربع وللجدات الباقي وهو ربع أيضاً يبق اثنان وهما نصف تأخذهما الشقيقة ولا
شئ للاخوين للاب وهذا مال اذا اكمل للشقيقة النصف (قوله والاخت للجدات
الباقي) أى زيادة الاخوة على منابه (قوله فتختص به الشقيقة) أى تستقل بأخذها وقوله
ولا شئ للاخوين للاب أى لانه لم يبق شئ (قوله وكزوج وجدة الخ) هذه المسئلة من ستة
وقد قسمها الشارح وهذا مال اذا لم يكمل للشقيقة النصف ولا يعمل لها بقية تامه لانه
ليس ارثها هذا بالفرض المحض بل مشوب بنوع تعصيب فليس بالفرض المحض ولا
بالتعصيب المحض (قوله وللجد السدس أو ثلث الباقي) أى لاستواءهما له في هذه المسئلة
وقوله سهم بدل من السدس أو ثلث الباقي (قوله فهما للشقيقة) أى ولا يعمل للمال
علمت وقوله ولا شئ للاخوين للاب أى لانه لم يبق شئ (قوله وان بقى بعد حصص المجد
الخ) مقابل لقوله وان بقى بعد حصص المجد الخ وقوله ان كان أى ان وجد وفاعلها ضمير
يعود على الفرض وقوله أكثر من نصف المال فاعل ببق وقوله كان الخ جواب الشرط
(قوله وذلك في ست صور) أى وبقا أكثر من النصف كائن في ست صور وهى أن يكون
مع المجد والشقيقة من اولاد الاب أخ أو أختان أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات ولا فرض في
الجميع أو يكون في الاخيرة من صاحب سدس بقطع النظر عن أن يكون أم أو جدة لان
النظر الى اسم الفرض لا من يأخذها كما ذكره في شرح الترتيب وقوله أو ثمانية أى نظر الى
أن صاحب السدس في الاخيرة من أم أو جدة (قوله وذكر في شرح الترتيب أيضاً) أى
كما ذكرته فيه ما تقدم وقوله دل هو بالفرض أو بالتعصيب قال العلامة الأمازيغى أنه
ليس فرضاً محضاً ولا يعمل لمالك النصف في غير هذه المسائل مما تقدم ولا تعصيب
محضاً ولا يمكن للجد مثلاً فله من كل شبهه وقد استحسنوا في هذا الباب أسماء كثيرة
مخالفة للقواعد اه وقد تقدم التنبيه على ذلك وهذا المحسن ما كتبه هنا وقال البولاقى
وبالجمله فهى مسئلة مشككة (قوله الزيديات) نسبة لزيد لانه الذى حكم فيها بذلك (قوله
العشرية) أصلها خمسة عدد الرؤس وأتمت نسبت الى العشرة لاحتكامها وفي الأولوة أنها بفتح
الشين وفي البولاقى أنها بسكون الشين ووجه حكمها من العشرة أن للشقيقة النصف ولا

نصف للخمسة صحيح فيضرب اثنين في أصل المسئلة وهو خمسة فتصح من عشرة للجد خمسة
 أربعة وللأخت نصفها خمسة يبقى واحد للآخر للاب (قوله والعشرية) نسبة العشرين
 لخمسة منها فأصلها خمسة عدد الرأس كالتى قبلها للجد منها مائة بالقسمة وللشقيقة
 نصف المال ولا نصف للخمسة صحيح فيضرب اثنين في خمسة بمحصل عشرة للجد أربعة
 وللأخت خمسة يبقى واحد للأختين للاب بينهما مائة مائة فاضرب اثنين عددهما في
 العشرة بمحصل عشرون للجد ثمانية وللشقيقة عشرة ولكل من الأختين للاب سهم كذا في
 شرح الترتيب وهو أولى كما قاله ابن الهيثم مما في شرح كشف الغوامض من أن يقال
 أصلها خمسة للجد مائة وللأخت نصف المال سهمان ونصف يبقى نصف سهم بين
 الأختين للاب لكل أخت ربع سهم فأنكسرت المسئلة أولاً على مخرج النصف وثانياً على
 مخرج الربع والاول داخل في الثاني فيكتفى به وتضرب الأربعة في أصلها وهو خمسة تصح
 من عشرين أفاده في الأول (قوله ومختصرة زيد) سميت بذلك لان نصيبها من مائة
 وثمانية باعتبار المقاسمة وتصح بالاختصار من أربعة وخمسين اما توافق الانصاء بالنصف
 واما بأن تعدل الى ثلث الباقي لانه ساوى المقاسمة هنا قاله العلامة الامر وتوضيح ما ذكره
 العلامة أنه يستوى للجد في هذه المسئلة المقاسمة وثلث الباقي فان اعتبر المقاسمة كان
 أصلها من ستة للام سهم يبقى خمسة على ستة رؤس لا تنقسم وتساين فتضرب الستة عدد
 الرؤس في ستة أصل المسئلة ستة وثلثين للام سدسها ستة وللجد عشرة بالمقاسمة يبقى
 عشرون تأخذ الشقيقة نصف المال كاملاً وهو ثمانية عشر بفضل سهمان على الآخر
 والأخت للاب أثلاثاً فتضرب ثلاثة في ستة وثلثين بمحصل مائة وثمانية للام ثمانية
 عشر وللجد ثلاثون وللشقيقة أربعة وخمسون وللآخر للاب أربعة وللأخت اثنين وترجع
 بالاختصار الى أربعة وخمسين لتوافق الانصاء بالنصف فتخرج المسئلة الى نصفها ويرجع
 كل نصيب الى نصفه وان اعتبر ثلث الباقي وهو الاحسن فأصلها من ثمانية عشر باعتبار
 ثلث الباقي مع السدس وان شئت جعلت أصلها من ستة مخرج السدس يبقى سدس سهم
 الام خمسة ولا ثلث لها صحيح فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر للام منها اثلاثة وللجد خمسة
 وللشقيقة تسعة يبقى سهم بين الآخر والأخت للاب أثلاثاً فتضرب ثلاثة في ثمانية عشر تباع
 أربعة وخمسين والاول أنسب بتسميتها مختصرة زيد فلو كان في المسئلة أخ لاب دون أخت
 لاب أو بالعكس لم يرث الآخر في الاولى ولا الأخت في الثانية ونخرجت المسئلة عن كونها
 مختصرة زيد ووجه ذلك أن المجد يتعين له المقاسمة فهم ما قالوا في من ستة للام واحد وللجد
 اثنين يبقى ثلاثة هي نصف المال فيعطى للشقيقة ولا شيء للآخر للاب لانه لم يبق له شيء
 والثانية من ستة للام واحد يبقى خمسة منكمسرة على أربعة رؤس تضرب في أصل المسئلة
 وهو ستة بأربعة وعشرين للام السدس أربعة وللجد عشرة يبقى عشرة وهي أقل من النصف
 فتعطى للشقيقة ولا شيء للأخت للاب فلو كانت امرأة الاب حاملاً وقف الامر الى الياسن
 وبها يامها فبقال جاءت امرأة حملي الى ورثة يقتسمون تركته فقالت لا تجهلوا فاني حملي
 فان ولدت ذكراً أو أنثى لم يرث كل منهما وان ولدتهم ماعوراً فهاهنا ما ترك أم أو شقيقة

وشقيقة وأخ لاب والعشرية
 وهي جد وشقيقة وأختان
 لاب ومختصرة زيد وهي أم
 وجد وشقيقة وأخ وأخت
 لاب

وجدوا ههنا امرأة أب حامل فان ولدت ذكر أو أنثى لم يرث كل منهما وان ولدتها مائة أو ثمانمائة
 وهي حينئذ معتصرة زيدا انتهى لمخص من اللواؤة وزيادة من المحفني (قوله وتسعين مائة زيد)
 نسبة لتسعين لصحتها منها ولم يقل والتسعينية كما قال العشرية والعشرينية نسبة للحفاظ على
 ما وضعه أهل الفن من أسماء هذه المسائل ووجه صحتها من تسعين ان لاحظ للجد ههنا ثلاث
 الباقي بعد سدس الام فيكون أصلها من ثمانية عشر ان اعتبر ثلث الباقي مع السدس وان
 شئت جعلت أصلها من ستة مخرج السدس للام واحد يبق خمسة لثلث لها صحح تضرب
 ثلاثة في ستة بمائة عشر للام منها ثلاثة وللجد خمسة وللأخت الشقيقة نصف المال
 تسعة يبق واحد بين الاخوين والأخت للاب ان كسر على خمسة رؤس فتضرب خمسة في
 ثمانية عشر يحصل تسعون ومنها تصحح للام ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللجد خمسة في
 خمسة بخمسة وعشرين وللشقيقة تسعة في خمسة بخمسة وأربعين ولكل من الاخوين للاب
 سهمان وللأخت للاب سهم فلو كان الميت في هذه المسئلة ترك تسعين دينار لمخص ههنا
 الأخت دينار واحد وبها يابها يقال فلما ميت ترك ثلاثة كور وثلاثة اناث وتسعين
 دينار فأخذت احدي الاناث ديناراً وليس ثم دين ولا وصية وهي الأخت للاب في هذه
 الصورة انتهى لؤاؤة بتصرف (قوله ولما كان من الاحكام الخ) هذا دخول على كلام
 المصنف وقوله الا لأخت في الا كدرية أي ففرض لها ابتداء كما سألني (قوله ومنها) أي
 من الاحكام السابقة في المجد (قوله على نزاع فيها) فقد قيل انها ترث فيها بالفرض وقيل
 بالتعصيب وقد تقدم أن الحق أن فيه الشائبةين (قوله وكان من أحكام العاصب) عطف
 على كان من الاحكام السابقة وقوله الا لأخت في الا كدرية يقتضي أن ميراث الأخت
 في الا كدرية بالتعصيب وما قبله يقتضي أنه بالفرض وقد يقال هو بالفرض بالنظر لا قول
 الامر بالتعصيب بالنظر لانتهائه افاده الزيات (قوله أعقب باب المجد والاختوة بديانها)
 أي ذكر بيانها في عقبه أي آخره لقوله لكونها منه كما نبه عليه العلامة الامير (قوله
 بقوله) متعلق بالبيان (قوله والاخت) مبتدأ خبره قوله لا فرض مع المجد لها أي لا فرض
 لها حال كونها مع المجد (قوله في غير مسائل المعادة) أي على نزاع فيها كما أسلفه قاله العلامة
 الامير وبهذا تعلم أن هذا لا يكر على قول الشارح فيما تقدم بل هو بالفرض أو بالتعصيب
 خلافا لما قوه بعض الافاضل (قوله فيما عدم مسئلة) أي وهي الا كدرية كما سيذكره
 المصنف وقوله كذا أي كل أركانها وقوله وهما تمامها أي تمام أركانها فالضمير في
 كذا أو تمامها للمسئلة لكن على تقدير مضاف (قوله أي الزوج والام) وعلى هذا يكون
 الضمير في قوله وهما الزوج والام وهو الاولى لانه يعود لا قرب مذكور لكن فيه تكرار
 مع قوله كذا الزوج وأم اذ بعلم منه انها تمامها أو يدفع التكرار المضربانه زيادة توضيح
 وقوله أي وهما أي المجد والأخت على هذا يكون الضمير في قوله وهما للجد والأخت لكن
 يلزم عليه التناقض في كلامه اذ قوله كذا الزوج وأم يقتضي أن الزوج والام تمامها وقوله
 وهما تمامها يقتضي أن المجد والأخت تمامها ويدفع بأن هذا امر اعتباري فكل منهما
 تمامها مع الاقتصار افاده العلامة الامير بتوضيح (قوله فأركانها أربعة) فترى على ما تقدم

وتسعين مائة زيد وهي
 أم وجد وشقيقة وأخوان
 وأخت لاب ولما كان من
 الاحكام السابقة في المجد أنه
 حيث بقي بعد الفروض قدر
 السدس أخذ هذه المجد
 وسقطت الاخوة الا لأخت
 في الا كدرية ومنها انه
 لا يفرض لأخت مع المجد في
 غير مسائل المعادة على نزاع
 فيها الا لأخت في الا كدرية
 وكان من أحكام العاصب
 انه اذا استغرقت الفروض
 التركة سقط العاصب الا
 لأخت في الا كدرية
 أعقب باب المجد والاختوة
 ببيانها لكونها منه بقوله
 (والأخت) شقيقة كانت
 أولاب (لا فرض مع المجد
 لها) في غير مسائل المعادة
 فيما عدم مسئلة كذا الزوج
 وأم وهما أي الزوج والام
 تمامها مع المجد والأخت
 أي وهما أي المجد والأخت
 تمامها مع الزوج والام
 فأركانها أربعة زوج وأم
 وجد وأخت شقيقة أولاب

(قوله فاعلم) أى حصل العلم بالا كدربة وبغيرها أخذ من حذف المفعول لانه يؤذن بالعموم (قوله فغير أمة) أى فأكل جماعة فغير بمعنى أكل وأمة بمعنى جماعة وقوله علامها أى علام تلك الأمة وعلام بصيغة مبالغة وتترادف فيه التاء كثيرا أما كيد المبالغة وقد جاء في القرآن بدونها قال تعالى انك أنت علام الغيوب وعليه كلام الناظم كما في حاشية الاسماء الخفية (قوله أى عالمها) أوله الشارح بما ليس فيه مبالغة للإشارة الى أنه لا يتوقف حصول فضل العلم على كثرة بل يحصل لمن كان عنده أصل العلم ولو على غير وجه المبالغة لكن يتفاوت الفضل بذلك أفاده الزيات (قوله وأنى بصيغة المبالغة) أى بحسب الظاهر وان كان المراد منها ما ليس فيه مبالغة أخذنا ما قبله وقوله لمزيد الاهتمام أى لطلب الاهتمام الزائد فهو على تقدير مضاف والمزيد بمعنى الزائد وضافته للإهتمام من إضافة الصفة للموصوف كما في الزيات (قوله وتقدم شيء مما يدل) أى من الآيات والأحاديث التي تدل وقوله في شرح المقدمة أى الخطبة (قوله ومما ورد الخ) خبر مقدم وقول النبي مبتدأ مؤخر وكل ما ورد في فضل العلماء فمحمول على العلماء العاملين قال الغزالي العالم الذي لم يعمل بعلمه هو الجاهل سواء بل كلام صاحب الزبد حيث قال وعالم بعلمه لم يعمل به * معذب من قبل عباد الوثن

وفيه أنه أسوأ حالا حتى من عابد الوثن ووجهه الشهاب الرملي في شرحه عليه بأن العالم ارتكب المعصية وهو عالم بتجريمها وعابد الوثن غير عالم بتجريم عبادته ووجه بعضهم على علماء أهل الكتاب الذين غيروا وبدلوا وكفوا الحق رقبيل أن تعذيبه قبل عباد الوثن ليس لكونه أسوأ حالا منهم بل للأسراع بتطهيره كما في حواشي البردة (قوله فضل العالم على العابد الخ) المراد بالعالم من غلب اشتغاله بالعالم لكن مع العمل والعابد من غلب اشتغاله بالعبادة لكن مع العلم الذي يتوقف عليه العبادة والا فالعالم من غير عبادة أصلا لا فضل له والعابد مع جهل لا اعتبار به لان العبادة مع الجهل ليست عبادة معتد بها شرعا وأل في العالم والعابد جنسية أو اشتقاقية أى فضل هذه الحقيقة على هذه الحقيقة أو فضل كل عالم على كل عابد وقوله كفضلي على أدناكم أى الصحابة أوجيع الأمة وهو مدح للعالم وعلى كل فهو وتقريب على وجه المبالغة لاجل المحدث على العالم والألفا الفرق كبير كما لا يخفى على كل ذي بصيرة فسقط ما تشدق به بعضهم هنا (قوله ان الله الخ) جملة مستأنفة أتى بها لبيان فضل العالم وقوله لصلون فيه تغليب العاقل على غيره حيث أتى بضمير العقلاء وهو التواضع والمراد من الصلوة القدر المشترك وهو العطف ويقسر بالنسبة لله بالرحمة وبالنسبة للملائكة بالاستغفار وبالنسبة لغيرهم بالدعاء كما اختار ابن هشام في المغني وهو أولى مما قاله الجمهور من أنهم من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم الدعاء كما اشهر لانه يلزم عليه استعمال المشترك في معانيه في الحديث وفيه خلاف وقوله على معلم الناس الخير يؤخذ منه أن ذلك لتعليمه الناس الخير فلا بد من ذلك (قوله وقال حسن صحيح) أى وقال الترمذي حسن من طريق صحيح من طريق آخر لانه لا يكون حسنا صحيحا من طريق واحد فان رجال الحسن أقل في التوثيق من رجال الصحيح كما هو معلوم في فن المصطلح لكن ينافي هذا

(فاعلم فغير أمة علامها)
أى عالمها وأنى بصيغة
المبالغة لمزيد الاهتمام
بالعلم وفضل العلم مشهور
وتقدم شيء مما يدل على
فضل العلم والعلماء في
شرح المقدمة ومما ورد في
فضل العلماء قول النبي
صلى الله عليه وسلم لم يزل
العالم على العابد كفضلي
على أدناكم ان الله
وملائكته وأهل السموات
والارضين حتى النملة في
جحرها وحتى الحوت في البحر
ليصلون على معلم الناس
الخير رواه الترمذي وقال
حسن صحيح غريب

والطبراني عن أبي أمامة

رضي الله عنه (تعرف) هذه
المسئلة (يا صاحب) بالترخيم
بالكسر على لغة من ينتظر
وبالضم على لغة من لا ينتظر
أي يا صاحب (بالا كدرية)
لا وجه كثيرة ذكرتها في
شرح الترتيب منها كونها
كدرت على زيد مذهبه
رضي الله عنه (وهي) أي
الاكدرية (بأن تعرفها
سويه) أي حقيقة بذلك
فلزوج النصف وللأم
الثالث فأصلها من ستة للزوج
ثلاثة وللأم اثنان ويبقى
واحد وهو قدر السدس
فيأخذها الجدة فكان مقتضى
ما سبق أن تسقط الاخت
وهو مذهب المخنفية وأما
مذهبنا كالسالكية
والحنابلة تبعوا زيد رضي
الله عنه فهو ما ذكره بقوله
(في فرض النصف لها)
أي الاخت وهو ثلاثة من
سبعة (والسدس له) أي
الجدة وهو واحد من الستة
(حتى تعول) المسئلة
(بالفروض الجمله) أي
المجموعة إلى تسعة للزوج
ثلاثة وللأم اثنان وللجد
واحد وللأخت ثلاثة لكن
لما كانت الاخت لو استقامت
بما فرض لها زادت على الجدة
زدت بعد الفرض إلى
التعصيب بالجدة فيضم حصته

قوله غريب فالاحسن الجواب بأنه حسن لذاته لكون رجاله رجال المحسن صحيح لغيره لكونه
تقوى بحديث آخر وقوله غريب أي مروى من طريق واحد قال صاحب الميعونية
* وقول غريب ما روى راو فقط * وقوله والطبراني أي ورواه الطبراني (قوله تعرف)
بالبناء للمجهول ونائب الفاعل ضمير يعود على المسئلة السابقة وقول الشارح هذه المسئلة
بذل من الضمير أو على تقدير أي التفسيرية وليس نائب فاعل لأنه لا يجوز حذف نائب
الفاعل إلا في مسائل مخصوصة (قوله يا صاحب) جعله الشارح من قبيل الترخيم وعليه فهو
شاذ قال العلامة الامرو والاحسن أنه صاحب من غير ترخيم يجعل البناء في كلام المصنف
ليست بباء جرد داخل على الاكدرية بل جزء من صاحب والاكدرية مفعول لتعرف من غير باء
جاءه توضيح (قوله بالترخيم) أي حذف الآخر للنداء لئلا يظن شاذ هذا لأنه ليس يعلم
ولا ذي تأنيث وقوله بالكسر أي للهاء وقوله على لغة من ينتظر أي بقدر المحرف
المحذوف وهو الاء هنا فبقي ما قبله على حاله قبل الحذف وقوله وبالضم أي للهاء وقوله
على لغة من لا ينتظر أي لا يقدر المحرف المحذوف ويجعل الباقي كأنه اسم تام موضوع على
تلك الصيغة وقوله أي يا صاحب وقيل أصله يا صاحبي وفيه اللغات الست في باغلاحي
(قوله بالا كدرية) وتعرف بالغراء أيضا الظهورها حتى صارت كالسكوكب الاغراء ليس
في مسائل الجدة مسئلة يفرض فيها للاخت في غير مسائل المعادة على ما مر فيها سواها وقيل
لان الجدة غارة على نصيب الاخت كما في اللؤلؤة (قوله لا وجه كثيرة) علة لكونها تعرف
بالاكدرية وقوله منها الخ ومنها كون الجدة كدرت على الاخت ميراثها حيث أخذت
النصف ثم عاد علمها بالقاسمها ومنها أن عبد الملك بن مروان سأل رجلا من أشكدر عنها
فأخطأ فيها ومنها أن امرأة من أشكدر ماتت وخلفتهم ومنها أن الزوج اسمه أ كدر ومنها
غير ذلك وقوله كونها كدرت على زيد مذهبه أي لان زيد لا يفرض للاخوات مع الجدة
ولا يعيل بل يسقط الاخوة معه اذا لم يبق لهم شيء وهذا حال للاخت ثم جمع الفروض فقسما
على جهة التعصيب فخالفت هذه القواعد كما في شرح الترتيب قال بعضهم ومقتضى هذا
الوجه ان تسمى مكدرة لا أكدرية اه فالانصب والاحسن نسبتها الاكدر كما قاله العلامة
الامير (قوله وهي) مبتدأ خبرية وبه يتعلق الجار والمجرور قبله وقوله أي هذه
الاكدرية تفسر للضمير وقوله أي حقيقة بذلك نفسية بحرية بان تعرفها على التقديم
والأخير (قوله فللزوج الخ) أي اذا أردت بيانها فاقول لك للزوج الخ (قوله فأصلها ستة)
أي بضرب مخرج النصف وهو اثنان في مخرج الثالث وهو ثلاثة (قوله فكان مقتضى
ما سبق) أي من انه لا شيء للاخوة حيث لم يفضل الا السدس انتهى زيات (قوله
فيفرض النصف لها) أي ابتداء أخذ من قوله ثم يعودان إلى المقاسمة وقوله حتى تعول
بالفروض أي بسببها وقوله إلى تسعة متعلق بتعول (قوله لكن لما كانت الخ) استدراك
على ما قبله لانه قد يظنهم انه لا تعصيب وقوله لو استقامت بما فرض لها زادت الخ اعترض
بان هذا يحري في مسائل المعادة مع انهم لم يردوها فيها إلى التعصيب وأجيب بأن العلامة
في ذلك النقص فباعتنا الا الوقوف على النص (قوله زادت) جواب لو وقوله ردت

الى حصتها ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا للذ كرمثل حظ الاثنين فلهذا قال ١٨٣ (ثم يعودان) أي المجد والاخت (الى

المقاسمة) بينهما للذ كرمثل

حظ الاثنين (كما مضى)

في قوله وهو مع الانث عند

القسم * مثل أخ في سهمه

والحكم (فاحفظه) أي

ما ذكرته لك فكل حافظ

امام (واشكرناظمه) بالدعاء

له أو يذكره بالجبل أو بغير

ذلك لانه قد صنع معك

معروفا بنظمه لك الاحكام

وبينها فرجه الله رجة

واسعة وقد روى الترمذي

وغيره عن أسامة بن زيد

رضي الله عنهما ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال من صنع اليه معروف

فقال لفاعله جزاك الله خيرا

فقد بدأ بلغ في الثناء قال

الترمذي رحمه الله تعالى

حديث حسن غريب وروى

البهيقي رحمه الله عن أبي

هريرة رضي الله تعالى عنه

قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم من صنع اليه

معروف فليكافئه فان لم

يستطع فليذكره فان ذكره

فقد شكره (فائدة) وقد قلنا

انه يضم حصته لمحصتها

ويقسمان ذلك اثلاثا

فجميع حصتهما اربعة

واذا قسمتهما على ثلاثة عدد

رؤسهما كانت غير منقسمة

ولاموافقة فاضرب ثلاثة

جوابها وقوله ويقسمان الاربعة بينهما اثلاثا لكانها لا تنقسم اثلاثا صحيحة فتضرب
ثلاثة في المسئلة بعولها وهي تسعة ثمانية وستة وعشرين كما سبذ كره الشارح في الفائدة
(قوله فلهذا) أي فلا تجل كونها تزد الى التعصيب وتقسم مع المجد (قوله ثم يعودان الى
المقاسمة) استشكل بأنه ان كان اعطاؤها النصف ثابتا بكتاب أو سنة فلا وجه للعود الى
المقاسمة وان لم يكن ثابتا بذلك فلا وجه لفرض النصف لها وأجيب بأن فرض النصف
ثبت لها بالكتاب والسنة لكنهما انما يشيان الاجتهاد وقد اجتهد زيد ومن تبعه فأوجبوا
التعصيب فأعطيناها النصف ابتداء عملا بالكتاب والسنة أي بظاهرها ثم رجعت الى
المقاسمة عملا بالاجتهاد نقله في اللؤلؤة عن شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام (قوله كما
مضى) أي مثل المقاسمة التي مضت من انه يقاسم كأن (قوله فاحفظه) أي بقلبك وقوله
فكل حافظ امام أي لان كل حافظ امام فهو تمثيل للامربا لحفظ (قوله واشكرناظمه) أي
ناظمه ما ذكره ما أحسن قول بعضهم

إذا أفادك انسان بفائدة * من العلوم فلازم شكره أبدا

وقل فلان جزاه الله صالحة * أفادتها وألقى السكبر والمخسدا

وقوله بالدعاء له أو يذكره الخ أوفى كلامه مانعة خلو فتجوزا لجمع بين هذه الأمور وقوله
أو بغير ذلك أي كالصدق عنه (قوله لانه قد صنع الخ) علة لقوله فاشكرناظمه (قوله
فرجه الله رجة واسعة) أي عامة شاملة (قوله وقد روى الترمذي الخ) استدلال على
النوع الاول وهو الشكر بالدعاء وقوله من صنع اليه معروف بدناء الف - عمل للأفعل
ومعروف نائب فاعله وضمن صنع معنى أوصل فمضى بالي وقوله فقال لفاعله جزاك الله
خيرا أي جعل جزاءك على ما صنعت من المعروف ثوابا عظيما وقوله فقد بدأ بلغ في الثناء
أي أكثر فيه (قوله حديث حسن غريب) لاتنافي بين كونه حسنا وكونه غريبا لا يمكن
انه تفرد به الراوي لكن بلغ في التوثق رجال المحسن (قوله وروى البهيقي الخ) استدلال
على النوع الثاني من الشكر وهو ذكره بالجمل وفيه أيضا طلب المكافأة وقوله من صنع
اليه معروف يقال فيه ما قيل في الحديث قبله وقوله فليكافئه أي فليصنع معه معروفا
مثله والضمير المنصوب عائد على صانع المعروف المفهوم من صنع وقوله فان لم يستطع
فليذكره أي فان لم يستطع المكافأة فليذكره بالجمل وقوله فان ذكره فقد شكره أي لان
من ذكر صانع المعروف بالحمد فقد شكره وأثنى عليه (قوله فائدة) غرضه بهذه الفائدة
تكميل العمل في المسئلة الا كدرية وقوله قد قلنا أي فيما سبق قبل قوله ثم يعودان الى
المقاسمة (قوله كانت غير منقسمة ولا موافقة) أي بل مباينة وقوله فاضرب ثلاثة في تسعة
أي التي هي المسئلة بعولها (قوله وهي ثلث المال) لكنه نصف عاثل وقوله وهي ثلث
الباقى لكنه ثلث المال عاثلا (قوله فلهذا بلغزها الخ) نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فرض أربعة يفرق بينهم * ميراث مبيتهم بحكم واقع

فلو احدث ثلث الجميع وثلثا * يتيق لسانهم برأي جامع

في تسعة فتصح من تسعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وهي ثلث المال وللام انان في ثلاثة بتسعة هي ثلث

الباقى وللجد والاخت اربعة في ثلاثة باثني عشر للاخت اربعة ثلث باقى الباقى وللجد ثمانية هي الباقى فلهذا بلغزها

والثالث من بعده ثالث الذي * يبقى وما يبقى نصيب الرابع

وأجابه المحقق الامر بقوله

أفدى الذي حاجي بعرف ضائع * فعرفته وعلى شكر الصانع

سحر البيان وحكمة الشعر التي * منها بوجه الحمل سكر السامع

يعنى التي مبيتها من أكدر * معروفة لاسمها للمبارع

(قوله فيقال خلف أربعة من الورثة) أى وهم الزوج والام والمجد والأخت وقوله فورث أحدهم ثلث المال أى وهو الزوج لكنه نصف عاقل وقوله والثاني ثلث الباقي أى وهو الام لكنه ثلث المال عاقلًا وقوله والثالث ثلث الباقي أى وهو الأخت وقوله والرابع الباقي أى وهو المجد (قوله شيأمن المعاينة بها) المعاينة قال الجوهري هي أن تأني بشئ لا يمتدى له من ذلك أن يقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزء من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزءين والرابع نصف الثلاثة أجزاء وقد نظم ذلك المحقق الامر بقوله

أنى شخص له من الارث جزء * ولثان سهم بمقدار نصفه

ثم نصف الجزءين يعطى لشخص * ولشخص نصف الثلاثة ضعفه

وتوضيح ذلك ان المجد أخذ ثمانية والأخت أخذت أربعة وهى نصف الثمانية والام أخذت ستة وهى نصف الاثني عشر والزوج أخذ تسعة وهى نصف الثمانية عشر التى هى ضعف التسعة (قوله ومحتراز أركانها) فلو لم يكن زوج لكانت المخرقة وهى أم وجد وأخت وقد تقدمت ولو لم يكن أم لقاسم المجد والأخت فيما بقى بعد فرض الزوج ولو لم يكن جد لفازت الأخت بفرضها بعد العول بما يكمله ولو كان بدل الأخت أخ لسقط وصحت من أصلها وهو ستة ولو كان خنثى فاجعل له مسألة لذ كورته ومسئلة لافوته وجامعة بينهما فمسئلة الذ كورة من ستة ومسئلة الافوته من سبعة وعشرين كما تقدم وبين المسئلتين توافق بالثالث فاضرب وفق احدهما فى كامل الاخرى يحصل أربعة وخسون وهى الجامعة فاقسمها على ستة مسألة الذ كورة يخرج لكل سهم تسعة وهى جزء سهم مسألة الذ كورة واقسمها أيضا على تسعة مسألة الافوته قبل التصحيح يخرج ستة وهى جزء سهم مسألة الافوته فاضرب نصيب كل وارث فى كل من الجزءين وأعطه أقل النصيبين فلزوج من مسألة الذ كورة ثلاثة فى تسعة بسبعة وعشرين ومن مسألة الافوته ثلاثة فى ستة بمائة عشر فيعطى أقل النصيبين وهو مائة عشر من مسألة الافوته لانها الاضرب فى حقه ويوقف له تسعة ولا لام من مسألة الذ كورة اثنان فى تسعة بمائة عشر ومن مسألة الافوته اثنان فى ستة باثني عشر فيعطى أقل النصيبين وهو اثنان عشر من مسألة الافوته لانها الاضرب فى حقه او يوقف لها ستة وللخدم مسألة الذ كورة واحدة فى تسعة وتسعة ولا شئ للخنثى من مسألة الذ كورة وللخدم والخنثى من مسألة الافوته أربعة فى ستة بأربعة وعشرين للجد ستة عشر وللخنثى على تقدير أفوته ثمانية فيعطى المجد أقل النصيبين وهى تسعة من مسألة الذ كورة لانها الاضرب فى حقه ولا يعطى الخنثى شيأما عمله له بالا ضرب فى حقه وهو مسألة الذ كورة

فيقال خلف أربعة من الورثة
فورث أحدهم ثلث المال
والثاني ثلث الباقي والثالث
ثلث الباقي والرابع
الباقي وقد ذكرت فى شرح
الترتيب شيأمن المعاينة بها
ومحتراز أركانها والاقوال
فيها وغير ذلك فراجعه والله
أعلم

ويوقف خمسة عشر لان جملة ما أخذوه تسعة وثلاثون يبقى خمسة عشر فان اتضح الخنثى
بالذ كورة أعطى الزوج التسعة الموقوفة له تكملة لنصفه على مسئلة الذ كورة وأعطيت
الأم الستة الموقوفة لها تكملة لثلثها على مسئلة الذ كورة أيضا وان اتضح بالافوثة أخذ
ثمانية وأعطى للجدسة على التسعة التي معها فيصير له ستة عشر فقد صار مجموع نصيبهما
أربعة وعشرين وقسمت بينهما ما أثلاثا للذ كرمثل حظ الاثنين انتهى لؤلؤة بتوضيح من
المخفى وغيره (قوله ولما انتهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله على شيء من
المسائل الفقهية أى المنسوبة للفقه من نسبة المتعلق للتعليق والمراد فقه المواريث خاصة
لامطلق الفقه بقريضة المقام وقوله شرع في المسائل المحاسبية أى المنسوبة للحساب من
نسبة المتعلق للتعليق والحاصل أن علم الفرائض اسم لمجموع مسائل قسم المواريث كقولنا
للزوج النصف وهكذا مسائل الحساب المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها كقولنا كل
مسئلة فيها سدس فهي من ستة وكل سهم انكسر على فريق وبانته سهامه يضرب عدد
رؤسه في أصل المسئلة فلما فرغ المصنف من الكلام على شيء من الجزء الاول أعنى المسائل
المتعلقة بفقه المواريث أخذ يتكلم على الجزء الثاني أعنى المسائل المتعلقة بالحساب
وانما قال على شيء لانه بقي مسائل فقه ميراث الخنثى والمفقود والغرق والمهدى كما قاله
الامير (قوله فقال) عطف على شرع

* (باب الحساب) *

أى باب بيان الحساب بمعنى المسائل المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها وهو الجزء الثاني
من علم الفرائض كما مر (قوله أى حساب الفرائض) أشار بذلك الى أن أله الهدى والمعهود
حساب الفرائض أوالى انهم اعوض عن المضاف اليه (قوله وهو تأصيل المسئلة وتصحيحها)
لا يخفى أن هذا تعريف للحساب بالمعنى المصدري وهو بهذا المعنى ليس هو الجزء الثاني
من علم الفرائض كما هو المراد فى الترجمة ويمكن أن يقدر فى كلام الشارح ما يناسب ذلك
بأن يقال وهو المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل وتصحيحها (قوله لأعلم الحساب
المعروف) أى لانه ليس بمراد وهو علم بأصول يتوصل بها الى استخراج الجهولات العددية
وهو يشمل حساب الفرائض وغيرها وقوله مع انه الخ لا سبيل أن يقول وان كان لا بد من
معرفة الخ وقوله لا بد من معرفته الخ أى لا غنى موجود عن معرفته الخ فلا يحصل اتقان
علم الفرائض بدونه (قوله وان ترد معرفة الحساب) أى وان ترد معرفة القضايا المتعلقة
بتأصيل المسائل وتصحيحها وظاهر كلام الشارح أن الحساب بالمعنى الذى قاله وهو تأصيل
المسائل وتصحيحها والمعرفة على ما قلناه تصديقية وعلى ظاهر ما قاله الشارح تصورية (قوله
المعهود) أى علما فال فى الحساب فى كلام المصنف لانه - بدالعلمى على حد قولك خرج
الامير اذا لم يكن فى البلد الامير واحد حيث ذكر الحساب عند أهل هذا الفن لا ينصرف
الى الحساب المذكور (قوله لتتدى فيه الخ) أى تهتدى بسبيله الى الصواب فى علم
الفرائض ففي سبيله على حد قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار فى هرة أى
بسببها ويحتمل ابقاء فى على بابها او يكون المعنى لتتدى فى علم الحساب المتعلق بعلم الفرائض

ولما انتهى المصنف رضى
الله عنه الكلام على شيء
من المسائل الفقهية شرع
فى المسائل المحاسبية فقال
* (باب الحساب) *
أى حساب الفرائض وهو
تأصيل المسئلة وتصحيحها
لأعلم الحساب المعروف مع
انه لا بد من معرفته ان يريد
اتقان علم الفرائض كما قال
الشيخ بدر الدين سبط
الماردينى رحمه الله فى شرح
هذا الكتاب (وان ترد
معرفة الحساب) أى حساب
الفرائض المعهود (لتتدى
فيه)

الى الصواب افاده الاستاذ الحنفى (قوله أى الحساب) تفسير للضمير (قوله الى الصواب)
 أى المحكم المطابق للواقع وهو ضد الخطا الذى هو المحكم غير المطابق للواقع فقوله الشارح
 وهو خلاف الخطا فيه نظرا لانه ضد لا خلاف الا أن محاب عنه بأن مراده بالخطا خلاف مطلق
 المناق لا الخلاف المصطلح عليه فلا ينافى انه ضد والفرق بين الخلاف والاضد أن الخلاف
 قد يجمع خلافه كالفحك والقيام والاضد لا يجمع ضده كالسواد والبياض والصواب
 لا يجمع خطأ فهو ضد لا خلاف (قوله وتعرف القسمة الخ) أى وتعرف القسمة الخ فهو
 معطوف على مدخول لام العلة وكان ينبغي للناظم تقديم المعرفة المتعلقة بالتأصيل
 والتصحیح على المتعلقة بالقسمة والتفصيل بل لأن الاولى مبينة على الثانية الا أن يقال الواو
 لا تقتضى ترتيبا وقوله للتركة متعلق بالقسمة وقوله والتفصيل أى للتركات وهو عطف
 تفسير وقوله بين الورثة الاولى أن يقول بين المستحقين ليشمل الموصى له ورب الدين ففي
 عمارته قصور وقد يقال اقتصر عليهم لانهم الاصل (قوله وتعرف التصحيح الخ) أى
 ولتعرف التصحيح الخ ولا يلزم عليه تعليل الشئ بنفسه كما توهم لان المعلن الارادة المذكورة
 فى قوله وان ترد معرفة الحساب والعلة المعرفة على أن المراد هناك بالحساب القضاء
 الكلمة المتعلقة بتأصيل المسائل وتصحيحها وذلك غير التأصيل والتصحيح فمعرفة الاول غير
 معرفة الثانى لكن الاولى سبب فى الثانية وقوله والتأصيل لا يقال التأصيل مقدم على
 التصحيح مع ان المصنف أخره لانا نقول الوار لا تقتضى ترتيبا وقوله للمسائل راجع لكل
 من التصحيح والتأصيل (قوله فان قسمة التركات الخ) أى وانما احتيج لمعرفة التصحيح
 والتأصيل لان قسمة التركات الخ وقوله تبنى على ذلك أى على التصحيح والتأصيل (قوله
 وتصحيح المسئلة) أى مصححها بديل قوله هو أقل عدد الخ وبديل قوله وأصلها الخ وعلى
 هذا أفاء التصحيح والتأصيل فى كلام المصنف معنى المصحح والاصل ويحتمل أن يبنى على
 ظاهره ويكون قوله هو أقل عدد الخ أى تحصيل أقل عدد الخ ويكون قوله وأصلها الخ أى
 وتأصيلها هو تحصيل مخرج فرضها الخ وهذا هو الانسب والمراد بالمسئلة هنا الانصباة التى
 يستل عنها وادفاعة التصحيح الظاهرة لان المعنى وتصحيح الانصباة كذا وكذا وهى كذا
 يقال فى اضافة التأصيل اليها هذا هو الاظهر مما كتبه بعضهم (قوله هو أقل عددية تبنى
 منه الخ) ظاهره سواء سبقه كسر أو لا وهو كذلك كما يؤخذ من قوله

وان تسكن من أصلها تصح * فترك تطويل الحساب ربح

خلافه ان قد يعمد اذا كان هناك كسر وعلى ما قلناه فالصحيح يجمع التأصيل وينفرد
 التصحيح عن التأصيل فيما اذا حصل كسر فيهنه ما العموم والخصوص المطابق وقوله
 نصيب كل واحد من الورثة الاولى أن يقول من المستحقين ليشمل الموصى له ورب الدين
 كما تقدم وقد يجاب بما تقدم (قوله وأصلها هو مخرج الخ) أى وتأصيلها هو تحصيل
 مخرج الخ كما هو الانسب بما سبق ويحتمل ابقاؤه على ظاهره ونرجع ما سبق الى ما هنا كما
 مر التذية عليه وقد علمت أن المراد بالمسئلة الانصباة التى يسأل عنها وادفاعة الاصل اليها
 ظاهرة لان المعنى والاصل المذسوب للانصباة كذا وكذا هذا هو الاظهر وقوله ان كان

أى الحساب المذكور الى
 الصواب) وهو خلاف
 الخطا (وتعرف القسمة)
 للتركات (والتفصيل) بين
 الورثة (وتعلم التصحيح
 والتأصيل) للمسائل فان قسمة
 التركات تبنى على ذلك
 وتصحيح المسئلة هو أقل عدد
 تبنى منه نصيب كل واحد
 من الورثة صحيحا وأصلها
 هو مخرج فرضها أو فرضها
 ان كان فيها فرض فأكثر

فهي فرض فأكثر فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب لان قوله فرض راجع لقوله مخرج فرضها وقوله فأكثر راجع لقوله أو فروضها والمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله أما إذا تمحضت الخ) مقابل لقوله ان كان فيها فرض فأكثر وقوله فعدد رؤسهم أصل المسئلة على التقديم والتأخير فعدد رؤسهم خبر مقدم وأصل المسئلة مبتدأ مؤخر لانه المحدث عنه وقوله مع فرض كل ذكر بأنتمين الخ وانما لم يعكس لئلا تعطى الاتني منكسرا فلو مات الميت عن ذكر وأنثيين فالمسئلة من أربعة عدد رؤسهم بفرض الذكور أنثيين للذكور اثنتان ولا بكل أنثى واحد ولو جعل الاتنيان بذكر كما كانت المسئلة من اثنتين للذكور واحد ولكل أنثى نصف سهم (قوله ومنه تصح) أي ومن هذا العدد تصح المسئلة وقوله أيضا أي كما هو أصلها فقد اجتمع التصحيح والتأصيل (قوله وهكذا) أي كما تقدم من كون عدد رؤسهم أصل المسئلة وقوله في غير الولاء أي كالنصيب وقوله أما فيه الخ أي وأما في الولاء ففيه تفصيل (قوله فان تساوا) أي أصحاب الولاء في المحصص كمنع كل واحد منهم من النصف وقوله فكذلك أي فعدد رؤسهم أصل المسئلة لكن مع جعل الذكور هنا كالانثى ففي قوله فكذلك شيء لا فيه يوهم أنه يفرض الذكور هنا أيضا أنثيين إلا أن يقال التشبيه ليس من كل وجه (قوله والافعل حسب المحصص) أي وتجعل المسئلة من مخرج أقوالهم نصيبا يخرج نصيب كل واحد منهم صحيفا فلو مات عتيق عن ثلاثة أحدهم له نصفه والاخر له ثلثه والثالث له سدسه فالمسئلة من ستة نظرا للنصيب الاذق فلا أول ثلاثة ولثاني اثنين ولثالث واحد ولا تفاوت في ذلك ببرد كورة وأونوة أفاده في اللؤلؤة نقلا عن شرح الترتيب (قوله ولما كان التصحيح الخ) دخل على كلام المصنف وقوله مبني على التأصيل قبله أي قبل التصحيح لاحتمال وجه السه فلا بد من التأصيل أولا فان صححت منه المسئلة فذلك والاصححت على العمل الآتي وقوله قدم التأصيل جواب لما وقوله فقال عطف على قدم (قوله فاستخرج الاصول) أي أخرج الاصول من مخارج الفروض وقوله في المسائل أي الكائنة في المسائل باعتبار الفروض الكائنة فيها وقوله التي فيها فرض قبيلها لان كلام المصنف فيها أخذنا بما بعد والافصول المسائل التي لا فرض فيها عدد رؤس عصبها بفرض الذكر بأنثيين في غير الولاء كما مر (قوله ولا تكن عن حفظها الخ) أي واحفظها ولا تكن عن حفظها الخ هكذا كتب بعضهم وأشار به الى أن الواو طافقة على محذوف وقد يقال ان هذا ليس بلازم لاحتمال كون الواو للاستئناف (قوله أي متناس) أي متعاطا أسباب النسيان وانما لم يقل ناس لان النسيان ليس في مقدوره حتى ينهي عنه فالنهي انما هو عن تعاطي أسبابه وقوله أو متشاغل أي مشغول وانما عبر بمشغول لموافقة متناس (قوله يقال الخ) غرضه بذلك الاستدلال على التعسير الذي ذكره وقوله ذهبت الشيء وعنه إشارة الى أنه يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى وتعديته بحرف الجر هي الاكثر خلافا لما يوهجه كلام الشارح حيث قدم تعديته بنفسه وقوله بالفتح والكسر لكن الفتح أكثر ولذلك قدمه وقوله تناسيته وشغلت عنه كل من تناسيته وشغلت عنه راجع لكل من المتعدي بنفسه والمتعدي بحرف الجر وليس على التوزيع كما يعلم من المختار وغيره اذ لا يلزم من

أما إذا تمحضت الورثة
كلهم عصباء فعدد رؤسهم
أصل المسئلة مع فرض كل
ذكر بأنثيين ان كان فيهم
أنثى ومنه تصح أيضا وهذا
في غير الولاء أما فيه فان
تساوا فلكذلك والا
فعلى حسب المحصص ولما
كان التصحيح مبني على
التأصيل قبله قدم التأصيل
فقال (فاستخرج الاصول
في المسائل) أي التي فيها
فرض (ولا تكن عن
حفظها) أي أصول المسائل
(بذاهل) أي متناس أو
متشاغل يقال ذهبت الشيء
وعنه بالفتح والكسر
تناسيته أو شغلت عنه

كون اللفظ متعدداً بان يفسر بمعدولاً من كونه لازماً أن يفسر باللازم بل قد يفسر بالمتعدى باللازم وبالعكس كما قاله المحقق (قوله فانهن الخ) الفاء للاستئناف لا للتفريع لانه لم يتقدم ما يفرع عليه ذلك حتى قال بعضهم الاولى الاثنيان بالواو وبدل الفاء لكن قد علمت انها للاستئناف وقوله أى أصول المسائل تفسر للضعيف وقوله المتفق عليها أى به لدفع ما يرد على قوله سبعة من انها تسعة بزيادة الاصليين المختلف فيها فالانخبار بانها سبعة غير صحيح فاشار الشارح الى أن المراد بالمتفق عليها وهي سبعة فقط فالانخبار صحيح (قوله سبعة أصول) لا يخفى ان أصول يدل من سبعة لا يوضح والافهم معلوم بما قبله وانما انحصرت في السبعة كما نقله في الاولوة عن الشيخ عميرة رحمه الله تعالى لان للفروض حالة انفراد وحالة اجتماع ففي الانفراد يخرج خمسة لان الفروض وان كانت ستة لكن الثلث يفتى عن الثماني وفي الاجتماع يخرج اثنيان آخران لانه عند الاجتماع لا يخلو الحال من تماثل أو تداخل أو تباين أو توافق ففي الاول يكتب باحد المتماثلين وفي الثاني بأكثر المتماثلين وفي الاخيرين يحتاج الى الضرب فيحصل اما اثنا عشر وأربعة وعشرون فاذا ضمنا الى الخمسة السابقة كانت الجملة سبعة (قوله وهي اثنيان الخ) أنحصر من هذا أن تقول وهي اثنيان وضعفهما وضعف ضعفهما وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها (قوله) وأما المختلف فيها أى وأما الأصول المختلف فيها والمراد بالجمع ما فوق الواحد وهو هذا مقابل لقوله المتفق عليها كما هو ظاهر (قوله فهم اثمانية عشر) أى كما في أم وجة وخمسة أخوة للام ثلاثة وهي السدس وللجدة ثلث الباقي خمسة ولكل اخ اثنيان من العشرة السابقة وقوله وستة وثلاثون أى كما في أم وزوجة وجة وسبعة أخوة للام السدس ستة وللزوج الربع تسعة وللجدة ثلث الباقي سبعة ولكل اخ اثنيان من الاربع عشرة الباقي تسعة (قوله) والراجح انهما أصلان لا تصحيج) هذا ما علمه المحققون لان ثلث الباقي فرض مضموم لفرض آخر أو لفرضين فيجب اعتباره وأقل عدد يخرج منه السدس وثلاث الباقي صحیحاً ثمانية عشر وأقل عدد يخرج منه السدس والربع وثلاث الباقي صحیحاً ستة وثلاثون وقال بعضهم هم ما تصحيج لان الأصول مدارها على الفروض المذكورة في الكتاب والسنة وثلاث الباقي لم يرد فيها فهم ما تصحيج لا تأصيل فأصل الاولى من ستة يخرج السدس ولا ثلاث صحیح للباقي بعد سدس الام تضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر وقد علمت قسمتها وأصل الثانية من اثني عشر يخرج السدس والربع وثلاث صحیح للباقي بعد سدس الام وربع الزوجة تضرب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين وقد علمت قسمتها (قوله كما بينت وجه ذلك الخ) هو أن التصحيج للرؤس وهذا تأصيل في الانصاف قاله العلامة الامير (قوله) ثم هذه الأصول السبعة الخ) أى وأما الاصلان المزيدين فلا عول فيهما لان السدس وثلاث الباقي لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلاث الباقي لا تستغرق ستة وثلاثين كما أفاده الشهاب عميرة انتهى اولوة (قوله قسمان قسم يعول وقسم لا يعول) ضابط الذي يعول هو الذي تساويه أجزاءها الصحيحة أو تزيد عليه ويسمى العدد حينئذ تاماً فالسبعة أجزاءها الصحيحة تساويه لان أجزاءها الصحيحة الثلاث وهو اثنيان والنصف

(فانهن) أى أصول المسائل
المتفق عليها (سبعة أصول)
وهي اثنيان وثلاثة وأربعة
وسبعة وثمانية واثنا عشر
وأربعة وعشرون وأما
المختلف فيها فهي ثمانية
عشر وستة وثلاثون ولا
يكونان الا في باب الجدة والأخوة
والراجح انهما أصلان لا تصحيج
كما بينت وجه ذلك في شرح
الترتيب ثم هذه الأصول
السبعة قسمان قسم يعول
وقسم لا يعول

وهو ثلاثة والسادس وهو واحد ومجموع ما ذكر ستة والاثناعشر والاربعة والعشرون
 أجزاء الصيغة تزيد عليهما أما أجزاء الاثنى عشر الصيغة فالسبب وهو اثنان والثلاث
 اربعة والنصف ستة والرابع ثلاثة ومجموع ذلك يزيد على الاثنى عشر وأما أجزاء الاربعة
 والعشرين الصيغة فالسبب اربعة والثلاث ثمانية والنصف اثناعشر والرابع ستة
 والثلث ثلاثة ومجموع ذلك يزيد على الاربعة والعشرين وضابط الذي لا يعول هو الذي
 تنقص أجزاؤه الصيغة عنه ويسمى العدد حينئذ ناقصا كالاربعة المساقفة فان أجزاء كل
 تنقص عنه اه لؤلؤة توضيح (قوله وقد ذكر الاول) أي الذي هو التقسيم الذي يعول
 (قوله أي الاصول المذكورة) هذا تفسير للضمير في قوله منهن (قوله وهي) أي الثلاثة
 (قوله قد يعول) فمما كتفاه كما أشار إليه الشارح بقوله وقد لا يعول (قوله والعول الخ)
 أي اصطلاحا وأما لغة فقال لمعان منها الارتفاع يقال عال الميزان أي ارتفع ومنها القياس
 بكفاية العمال يقال عال عمله اذا قام بكفايتهم ومنها الاشتداد يقال عال الامرا اذا اشتد
 ومنها الغلبة يقال عال الشيء اذا غلبه ومنها الميل يقال عال الميزان اذا مال ومن هذا المعنى
 قوله ذلك أدنى أن لا تعولوا أي ان لا تميلوا ولا تجوروا وعن امامنا الشافعي رضي الله تعالى
 عنه أن لا تكثروا عيالكم وهو لم ينفرد بذلك بل سبقه اليه زيد بن أسلم وجابر بن زيد وهما
 تابعان وخلفاء بعضهما بأن ذلك انما هو معنى أعال لا معنى عال وبأنه تعالى أباح التسري
 في الآية بلا حصر وفيه تكثير العيال اه وهو المختل في تخطئه لان عال عام بمعنى أعال
 أي أكثر عياله كما هو منقول عن السكسائي والاصمعي وأبي عمرو وغيرهم وقرأنا ورس أن
 لا تعبسوا من أعال وهو عاضد لما قاله امامنا رضي الله عنه ولان التسري مظنة قلة الولد
 بحسب القصد الاصلى لانه يقصد للتمتع والولد اذا حصل يكون تابعا لا مقصودا فليس فيه
 تكثير العيال كما قال أفاضه في اللؤلؤة (قوله زيادة في السهام ويلزمه الخ) ففيه زيادة كما
 المنفصل وهو العدد ونقص كما المتصل وهو القدر واعلم أنه لم يقع العول في زمن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر بل في زمن عمر وهو أول من حكم به حين رفعت اليه
 مسئلة زوج وأختين فقال ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للأخت حق فأسبروا علي
 فأشار عليه العباس بالعول وقيل على وقت زيد بن ثابت ولعلمهم تسكروا بذلك في مجلس
 واحد لا استشارة غيراهاهم وأجعت الحساب على العول فمات عمر أظهر ابن عباس
 الخلاف فمعه وقال ان الذي أحصى رمل عاج عدد الم يعمل في المال نصفان ونصفان وثلاثة
 هذان النصفان قد ذهبا بالمال فإين الثلث وذلك في مسئلة زوج وأم وأخت شقيقة أو
 لاب فانها تعول بثلاثها كما سألني وقال لو قدموا ما قدم الله وأنسوا ما أنس الله ما عالت فريضة
 قط وروى عنه أنه قال من أهبطه الله من فرض الى فرض فهو الذي قدمه الله ومن أهبطه
 من فرض الى غيره فهو الذي أخره الله وروى عنه غير ذلك فقل له ما بالاك لم تقل هذا
 لعمري فقال كان رجلا مهاجرا فمته فقال له عطاء من أبي رباح ان هذا لا يغني عنى ولا عنك
 شيئا لو مت أو مت لقسم ميراثنا على ما علمه الناس اليوم فقال فان شأؤنا فاندع أبناءنا
 وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين

وقد ذكر الاول
 بقوله (ثلاثة منهن) أي
 الاصول المذكورة وهي
 الستة والاثناعشر والاربعة
 والعشرون (قد يعول) وقد
 لا يعول والعول زيادة في
 السهام ويلزمه النقص في

ولذلك نسمى المماثلة وظاهرا متقدما أنه كان محالفا في زمن عمر لكنه كتم ذلك كما يقتضيه
 التعمير بقولهم ثم أظهر ابن عباس الخلاف و يؤيده قوله كان رجلا لها بآفة مته قال السبكي
 وليس معناه أنه خاف عدم انقياد عمر له للعلم الفطحي بانقياده للحق ولكن المصيبة خوفا من مشو
 التعظيم فلعظمة عمر في صدر ابن عباس لم يبد ذلك له كما برض ذلك لطالب العلم فتمتعه
 عظمة شيخه من أن يبدى احتمالات تحتلج بصدرة واستشكل ذلك بأنه كيف بسكت عما
 يظهر له لأجل هذا مع أن غير المحابة لا يمان به هذا فكيف بهم وأجيب بأنه لما كانت
 المسئلة اجتهدية ولم يكن معه دليل ظاهر يجب المصير إليه ساع له عدم اظهار ما ظهر له
 واحتج مثبتة العول باطلاق آيات المواثيق وبحديث المحقوا الفرائض بأهلها وبالقياس
 على الديون والوصايا إذا ضاق عنها المال ذكر ذلك شيخ الاسلام أفاده في الأولوة (قوله وفي
 بعض النسخ) خبر مقدم وقوله مبتدأ مؤخر وبديل هذا البيت حال (قوله وهي) أي الاصول
 وقوله يدخل عليها العول أي قد يدخل عليها العول وقد لا يدخل (قوله وما وقع عليه المحل
 الخ) أي والبيت الذي وقع عليه حل الشارح أولى من هذا البيت وقوله لتصر بحجة الخ
 أي وأما هذا البيت فلم يصرح بذلك وإن كان يعلم منه (قوله وبعبدها) الضمير عائدة على
 الثلاثة المذكورة كما أشار إليه الشارح بالمحل والمعدية ليست في الرتبة بل في الذكرك كما أشار
 إليه الشارح أيضا بقوله والمراد الخ (قوله والافلا ترتب الخ) أي والافلا ترتب الخ (قوله وبعبدها
 في الذكر بأن قلنا بعبدها في الرتبة فلا يصح لأنه لا ترتب الخ) (قوله أربعة تمام) أي مقومة
 للسبعة وهو صفة لأربعة (قوله وهي) أي الأربعة التمام (قوله لا عول بعروها) لانا فية
 للجنس وعول اسمها وحلة بعروها خبر لاو بعروها مضارع عر من باب غزا وأما عري من باب
 علم فعناه دخلا وتجرد كما أفاده العلامة الأمير (قوله أي بعترها) تفسير بعروها وفسر ذلك
 التفسير بقوله أي بعشاها ثم فسره أيضا بقوله وينزل بها فهو عطف تفسير وقوله يقال الخ
 استدلال على تفسير بعترها بعشاها وينزل بها (قوله ولا انتلام) قضية كلام الشارح أن
 المراد بالانتلام هنا العول فيكون العطف من قبيل عطف المراتف وقوله أي حال وكسر
 هذا تفسير له بحسب أصله وقوله يقال الخ استدلال على تفسيره بالكسر والمحال لا يمكن
 كان المناسب لما في المتن أن يقول يقال انتلم الشيء انتلما إذا حصل فيه كسر وخال (قوله
 من المحاط وغيره) يحتمل من المحسوسات فقط ويحتمل ما هو أعم (قوله ولما كان العول الخ)
 غرضه بذلك توجيه اطلاق المصنف على العول انتلام بمعنى الخال وقوله لكونه الأولى
 حذفه وحذفه يكون قوله يؤدي الخ خبر كان وعلى صنيع الشارح قد ضاع خبر كان إلا أن
 يقال قوله لكونه متعلق بخبر كان المحذوف والتقدير ولما كان العول منتبها لكونه الخ
 كما قدره الأستاذ المحفني (قوله جعله كالمحال) فيه أنه جعله خلا حيث جعله انتلما والانتلام
 هو الخال إلا أن يقال كلام المتن على معنى التشبيه فهو كالانتلام فيكون كالمحال ولعله
 حينئذ لاحظ الخال المحسوس فزاد الكاف كما أفاده العلامة الأمير (قوله على مسائل) هي
 مفردات تلك الصور وقوله منها أي من المسائل (قوله بقوله) متعلق بذكر (قوله
 فالسدس الخ) أي إذا أردت بيان الاصول المذكورة فالسدس الخ (قوله وحده) أي حال

الانصاء وفي بعض النسخ
 بديل هذا البيت قوله
 وهي إذا فصل فيها العول
 ثلاثة يدخل فيها العول
 وما وقع عليه المحل أولى
 لتصر بجه أن جملة الاصول
 سبعة وذكر القسم الثاني
 بقوله (وبعبدها) أي
 الثلاثة المذكورة والمراد
 بعبدها في الذكر والافلا
 ترتب بين القسمين
 (أربعة تمام) وهي الاثنان
 والثلاثة والأربعة والثمانية
 (لا عول بعروها) أي بعترها
 أي بعشاها وينزل بها يقال
 اعتراني الامر غشيني ونزل
 بي (ولا انتلام) أي كسر
 وخال يقال تلم الشيء تلمسا
 كسره والتلم الخلل من
 المحاط وغيره ولما كان
 العول لكونه يؤدي
 الى نقص كل ذي فرض من
 فرضه جعله كالمحال الذي
 يدخل على المسائل ويعترها
 أي ينزل بها وقد بدأ بالمسائل
 التي عول وأولها السبعة
 ولما صور تشتمل على مسائل
 كثيرة منها ما ذكره بقوله
 (فالسدس) وحده

كونه وحده (قوله بكدة وعم) مسئلتهم من ستة للجددة سهم وللم الباقي وهو خمسة (قوله أومع النصف) أى أو كان السدس مع النصف لدخول مخرج النصف في مخرج السدس فيكتفى بالا كبر (قوله بكدة وبذت وعم) مسئلتهم من ستة للجددة سهم وللبنات ثلاثة وللم الباقي وهو اثنان (قوله أومع الثلث) أى أو كان السدس مع الثلث لدخول مخرج الثلث في مخرج السدس فيكتفى بالا كبر كما مر (قوله كام وأخوين لام وعم) مسئلتهم من ستة للام سهم وللأخوين للام سهمان وللم الباقي وهو ثلاثة (قوله أومع سدس آخر) أى أو كان السدس مع سدس آخر اثنان فليكتفى بواحد منهما (قوله بكدة وأخ لام وعم) مسئلتهم من ستة للجددة سهم وللأخ للام سهم وللم الباقي وهو أربعة (قوله أومع ثلثين) أى أو كان السدس مع ثلثين لدخول مخرج الثلثين في مخرج السدس كما تقدم في الثلث (قوله كام وبنتين وعم) مسئلتهم من ستة للام سهم وللبنتين أربعة وللم الباقي وهو واحد (قوله أومع نصف وثلث) أى أو كان السدس مع نصف وثلث لدخول كل من مخرجي النصف والثلث في مخرج السدس (قوله كام وأخت شقيقة وأخوين لام) مسئلتهم من ستة للام سهم وللأخت الشقيقة ثلاثة وللأخوين للام اثنان (قوله أومع نصف وسدس آخر) أى أو كان السدس مع نصف وسدس آخر لدخول مخرج النصف في مخرج السدس ولتأمل مخرجيه مع مخرج السدس الآخر (قوله كبنت وبنت ابن وأم وعم) مسئلتهم من ستة للبنت ثلاثة وللبنت الابن سهم تكمله الثلثين وللأم سهم وللم الباقي وهو واحد (قوله أومع نصف الخ) أى أو كان السدس مع نصف الخ لما علمته عامر (قوله كام وثلث أخوات متفرقات) أى واحدة شقيقة واحدة لاب واحدة لام ومسئلتهم من ستة للام واحد وللشقيقة ثلاثة وللاخت للام واحد (قوله أومع ثلثين الخ) أى أو كان السدس مع ثلثين الخ لما تقدم (قوله كام وأختين شقيقتين وأخت لام) مسئلتهم من ستة للام سهم وللشقيقتين أربعة وللأخت للام سهم (قوله من ستة أسهم يرى) أى لم نروجه صحیحاً من ستة أسهم فالسنة أصل مخرج السدس سواء كان وحده أومع ما ذكره في الشارح (قوله فجميع الخ) تفريع على قوله من ستة أسهم الخ بواسطة ما ذكره الشارح من المسائل وقوله أصلها من ستة أى أصلها التي تصح منه ستة مخرج السدس فن زائدة أو تجريدية فمكون قد جرد من الستة شيئاً مما لا لها متبداً منها على سبيل التجريد كما يفيد كلام المحقق الأمير (قوله لأنها مخرج السدس) أى لأن الستة محل خروج السدس صحیحاً واحداً ومعدداً وهذا تعليل لقوله أصلها من ستة وقوله وما عداها مما ذكره أى كالنصف والثلث وقوله فخرج الخ هذه الجملة خبراً لمبتدأ وقرنها بالفاء لشمه المبتدأ بالشرط في العموم (قوله فيكتفى بها) تفريع على قوله داخل في الستة وقوله لأن المبتدأين الخ علة للتفريع (قوله وكذا إذا اجتمع الخ) أى مثل ما ذكر في كون أصله ستة وهو زائد على ما ذكره المصنف ولو قال الشارح ومنهما إذا اجتمع الخ لسكان أنسب بقوله فيما تقدم من أن ما ذكره المصنف بقوله الخ (قوله كزوج وأم وعم) مسئلتهم من ستة فائقة من ضرب مخرج النصف وهو اثنان في مخرج الثلث وهو ثلاثة للزوج ثلاثة وللأم اثنان

بكدة وعم أومع النصف
بكدة وبنت وعم أومع الثلث
كام وأخوين لام وعم أومع
سدس آخر بكدة وأخ لام
وعم أومع ثلثين كام وبنتين
وعم أومع نصف وثلث كام
وأخت شقيقة وأخوين لام
أومع نصف وسدس آخر
كبنت وبنت ابن وأم وعم أو
مع نصف وسدس وسدس
ثالث كام وثلث أخوات
متفرقات أومع ثلثين وسدس
آخر كام وأختين شقيقتين
وأخت لام (من ستة أسهم
يرى) فجميع هذه الصور
أصلها من ستة لأنها مخرج
السدس وما عداها مما ذكر
معه فخرجها داخل في الستة
فيكتفى بها لأن المبتدأين
يكتفى بأكثرهما كما سيأتي
وكذا إذا اجتمع النصف
مع الثلث كزوج وأم وعم

وللم الباقي وهو واحد (قوله للمباينة الخ) علة لقوله وكذا الخ المفيد أن أصل ذلك ستة أى
 وحيث كان بينهما مباينة ضرب أحدهما فى الآخر يحصل ستة (قوله ومسطح الخ) أى
 حاصل ضرب اثنين مخرج النصف فى ثلاثة مخرج الثلث فالمسطح ما تحصل من ضرب أحد
 العددين فى الآخر وقوله ما ذكر أى ستة (قوله وجميع ما ذكره الخ) المحاصل أن مسائل
 الستة أقسام ثلاثة إما ناقصة وهى التى إذا جعت فروضها نقصت عنها أو ماعادلة وهى التى
 إذا جعت فروضها عادتها أو ماعائلة وهى التى تعول وستأتى (قوله من الصور) المناسب
 من المسائل لأنه جعل المسائل مندرجة تحت الصور (قوله لا عول فيها) فهى ليست عائلة
 وهل هى ناقصة أو ماعادلة فلما كانت عمارته تصدق بهما أضرب عما تقدم الى قوله بل هى
 الخ وقوله فى بعض الصور المناسب فى بعض المسائل لم أعلم (قوله ناقصة) أى لأنك لو
 جعت فروضها نقصت عنها وقوله عادلة أى لأنك لو جعت فروضها عادتها (قوله ثم
 أعلم الخ) الأسبغ أن يقول وقد علم مما مر كذا وكذا لأن ذلك علم مما قدمه (قوله قد تكون
 من فرض واحد) أى قد تحصل وتوجد من مخرج فرض واحد كالسدس وحده وقوله
 وقد تكون من فرضين أى قد تحصل وتوجد من مخرجي فرضين كالنصف والثلث وقوله
 أو أكثر لم يظهر من أمثله كون الستة من أكثر من فرضين إلا أن اعتبر الداخل والمائل كما إذا
 كان السدس مع نصف وثلث أو مع نصف وسدس آخر أفاده العلامة الأمير بتوضيح (قوله
 وأما الاثناعشر الخ) مقابل الستة وقوله إلا من فرضين أى من مخرجيهما (قوله والثلث
 والرابع الخ) ذكر الاثنى عشر عقب الستة لأنها ضعفها (قوله كزوجة وأم الخ) مسئلتهم من
 اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أولاد أخوين لام أربعة والباقي وهو خمسة لأم فقوله أو أخوين
 لام أى بدل الأم وقوله وعم أى فى المسئلتين (قوله من اثني عشر) أى يخرجان صحبة من
 اثني عشر فالاثنا عشر أصل مسئلتهم (قوله لأن الثلاثة الخ) علة لقوله والثلث والرابع من
 اثني عشر وقوله مخرج الثلث بالنصب على أنه بدل من الثلاثة وقوله والأربعة بالنصب
 عطف على الثلاثة وقوله مخرج الربع بالنصب على أنه بدل من الأربعة وقوله متباينان
 خبر لأن وحيث كانا متباينين يضرب أحدهما فى الآخر يخرج اثنا عشر (قوله ومسطحهما)
 أى المحاصل من ضرب أحدهما فى الآخر كما علم مما مر (قوله وكذا إذا اجتمع الخ) أى ومثل
 الثلث والرابع فى كونهما من اثني عشر ما إذا اجتمع الخ وقوله والرابع مع الثلثين أى فالثلاثة
 مخرج الثلثين والأربعة مخرج الربع متباينان ومسطحهما اثنا عشر كما فى الثلث مع الربع
 (قوله كزوجة وأختين الخ) مسئلتهم من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأختين الشقيقتين
 ثمانية وللم الباقي وهو واحد (قوله أو الربع مع السدس) أى أو اجتمع الربع مع
 السدس للتوافق بين الأربعة التى هى مخرج الربع وبين الستة التى هى مخرج السدس
 بالنصف فبضرب نصف أحدهما فى كامل الآخر يحصل اثنا عشر (قوله كزوجة وجدّة وعم)
 مسئلتهم من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللجدّة اثنان وللم الباقي وهو خمسة (قوله وهو) أى
 كون الربع مع السدس يخرج من اثني عشر (قوله أو الربع مع النصف والسدس)
 أى أو اجتمع الربع مع النصف والسدس للتوافق بين مخرج الربع ومخرج السدس

للمباينة بين مخرجي النصف
 والثلث ومسطح اثنين وثلاثة
 ما ذكر وجميع ما ذكره
 من الصور لا عول فيها بل هى
 فى بعض الصور ناقصة وهى
 التى ذكرت فيها الخ وفى
 بعضها عادلة وهى التى لم أذكر
 فيها وسبب أى ما فيه العول
 أن شاء الله تعالى ثم أعلم أن
 الستة قد تكون من فرض
 واحد وقد تكون من
 فرضين أو أكثر كما ظهر
 لك فى التمثيل وأما الاثنا
 عشر والأربعة والعشرون
 الاثنان فلا يكونان إلا من
 فرضين فأكثر وقد ذكر
 الاثنى عشر بقوله (والثلث
 والرابع) كزوجة وأم أو
 أخوين لام وعم (من اثني
 عشر) لأن الثلاثة مخرج
 الثلث والأربعة مخرج
 الربع متباينان ومسطحهما
 اثنا عشر وكذا إذا اجتمع
 الربع مع الثلثين كزوجة
 وأختين شقيقتين وعم أو
 الربع مع السدس كزوجة
 وجدّة وعم وهو معنى قوله
 فى بعض النسخ والسدس
 والرابع من اثني عشر أو الربع
 مع النصف والسدس

وأما النصف فهو داخل فيها فلا يعتبر (قوله كزوج وبنت وبنت ابن وعم) مستلهم من
 اثني عشر للزوج ثلاثة والبنات ستة والبنات الابن اثنتان وللم الباقي وهو واحد (قوله وفي
 جميع هذه الصور الخ) المحاصل أن مسائل اثني عشر قسمان إما ناقصة أو عائلة ولا تكون
 عادلة أبدا (قوله هي) أي الاثنا عشر وقوله ناقصة أي لأنها لو جمعت فروضها النقصت
 عنها (قوله أصلا) أي لا قليلا ولا كثيرا (قوله والتمن أن ضم إليه الخ) ذكر الاربعة
 والعشرين عقب الاثني عشر لأنها ضاعفتها (قوله كزوج وأم وابن) مستلهم من اربعة
 وعشرين للزوجة الثمن وثلاثة وللأم السدس اربعة وللأبن الباقي وهو سبعة عشر (قوله
 أو الثلثان) عطف على السدس أي أَوْضَم إليه الثلثان لأن بين مخرج الثمن وهو ثمانية
 ومخرج الثماني وهو ثلاثة تباين كما سيذكره الشارح في ضرب أحدهما في الآخر يحصل
 اربعة وعشرون (قوله كزوج وبنتين وابن ابن) مستلهم من اربعة وعشرين للزوجة
 الثمن وثلاثة وللبنتين الثلثان ستة عشر ولأبن الباقي وهو خمسة (قوله أو النصف
 والسدس) أي أَوْضَم إليه النصف والسدس فيعتبر مخرج الثمن مع مخرج السدس ولا
 يعتبر مخرج النصف لدخوله فيهما (قوله كزوج وبنت وبنت ابن وعم) مستلهم من
 اربعة وعشرين للزوجة الثمن وثلاثة وللبنت النصف اثنا عشر ولبنات الابن السدس
 اربعة تكملها الثماني وللم الباقي وهو خمسة (قوله أو الثلثان والسدس) أي أَوْضَم إليه
 الثلثان والسدس فيعتبر مخرج الثمن مع مخرج السدس ويضرب وفق أحدهما في كامل
 الآخر ولا يعتبر مخرج الثماني لدخوله في مخرج السدس كما سيذكره الشارح (قوله
 كزوج وبنتين وأم وعم) مستلهم من اربعة وعشرين للزوجة الثمن وثلاثة وللبنتين الثلثان
 ستة عشر وللأم السدس اربعة وللم الباقي وهو واحد (قوله فأصله) أي أصل الثمن
 المذكور الذي يخرج منه صحبها وقوله الصادق نعت للأصل لكنه نعت سببي لرفع
 الظاهر وهو المحدث (قوله أي الظن) تفسر للمحدث بحسب اللغة وقوله والتخمين عطف
 تفسيرا ومرادف وإراد بالمدس هنا المجزم ولذلك قال يعرفها الحساب أجمعونا ويحتمل أنه
 نظر لاحتمال أن يكون الأصل ثمانية وأربعين فأصله من ضرب ثمانية في ستة أفاده
 العلامة الأمير (قوله اربعة) خبر عن المبتدأ وهو أصل في قوله فأصلها وجلة قوله يتبعها
 الخ نصفه له وقوله في النطق بها أي لا في الرتبة (قوله لأن مخرجي الثمن والسدس فقط)
 أي فيما فيه ثمن وسدس فقط كالمثال الأول وقوله متوافقان بالنصف أي لأن لكل
 منهما نصفان نصف الثمانية اربعة ونصف الستة ثلاثة فيضرب نصف أحدهما في كال
 الآخر يحصل اربعة وعشرون ولذلك قال وحاصل ضرب الخ (قوله ما ذكر) أي وهو
 اربعة وعشرون (قوله وكذا فيما إذا ضم الخ) أي وكذا يقال في العلة فيما إذا ضم الخ
 وقوله للسدس أي المصاحب للثمن وقوله شيء مما ذكر أي في الامثلة كما في المثالين
 الاخيرين فإنه ضم للسدس المصاحب للثمن النصف في أولهما أو الثلثان في ثانهما وقوله
 لأن مخرجها الخ علة لقوله وكذا يقال الخ أي لأن مخرج الشيء الذي ضم للسدس كالنصف
 والثلثين داخل في مخرج السدس فيكون بالأكبر يعتبر مع مخرج الثمن (قوله وأما الثمن

كزوج وبنت وبنت ابن وعم
 وفي جميع هذه الصور هي
 ناقصة ولا يكون في الاثني
 عشر صورة عادلة أصلا
 وستأتي الصور التي فيها
 عائلة ثم ذكر الاربعة
 والعشرين بقوله (والثمن
 ان ضم إليه السدس) كزوج
 وأم وابن أو الثلثان كزوج
 وبنتين وابن ابن أو النصف
 والسدس كزوج وبنت
 وبنت ابن وعم أو الثلثان
 والسدس كزوج وبنتين
 وأم وعم (فأصله الصادق
 فيه المحدث) أي الظن
 والتخمين (اربعة يتبعها)
 في النطق بها (عشرون
 يعرفها) أي الاربعة
 والعشرين المذكورة
 (الحساب) جمع حاسب
 (أجمعونا) تأكد وانما
 كانت هذه المسائل من
 اربعة وعشرين لأن مخرجي
 الثمن والسدس فقط متوافقان
 بالنصف وحاصل ضرب
 نصف الثمانية في الستة
 أو نصف الستة في الثمانية
 ما ذكر وكذا فيما إذا ضم
 للسدس شيء مما ذكر لأن
 مخرجه في مخرج السدس
 داخل وأما الثمن

والثلثان فقط) أى فيما فيه ثمن وثلثان فقط كالمثال الثانى وهذا مقابل لمقدر تقديره أما
الثلث والسادس فقد علمت عاتهما وقوله متباينان أى فيضرب أحدهما فى الآخر
وحاصل ضرب أحدهما فى الآخر أربعة وعشرون (قوله ولاية تصور أن يجمع الثمن مع
الثالث) أى لان الوارث للثمن الزوجية بشرط وجود الفرع الوارث والوارث للثالث الام أو
السادس من الاخوة للام بشرط عدم الفرع الوارث بشرط ارث الثمن نقيض شرط ارث
الثالث والنقيضان لا يجتمعان وما أحسن قول المجعبري فى ذلك * وثالث وثمن لا يحلان منزلا *
وقوله ولا مع الربع أى ولاية تصور أن يجمع الثمن مع الربع لان الوارث للثمن الزوجية بشرط
وجود الفرع الوارث كما هو الوارث للربع اما الزوج بشرط وجود الفرع الوارث أو الزوجية
بشرط عدم الفرع الوارث واجتماع الزوجين فى مسألة غير ممكن الا فى مسألة المفقوف وهى
نادرة على ما فيه من الكلام وقد ساق ابن القاسم محصل ذلك فى بيت واحد حيث قال

والثمن فى الميراث لا يجمع * ثلثا ولا ربعا وغير واقع

* (فائدة) * كل واحد من الفروض الستة لا يمكن اجتماعه مع مثله الا النصف
والسادس فقد يجمع نصفان وقد يجمع سدان بل ثلاثة أسداس كفى شرح الترتيب
أفاده فى الأصول (قوله ثم اعلم أن الاربعة والعشرين الخ) المحاصل أن مسائل الاربعة
والعشرين قسمان اما ناقصة أو عائدة ولا تكون عادلة أبدا (قوله وستأى الصور الخ) أل
فى الصور للجنس لان الاربعة والعشرين لا تعول الا فى صورة واحدة (قوله ولما أنهى
الكلام الخ) دخول على كلام المتن وقوله بغير عول أى حال كونها متبادسة بغير عول
وقوله شرع جواب لما وقوله فقال عطف على شرع (قوله فهذه الخ) تفريع على قوله
فيما تقدم ثلاثة ممن قد تعول وقوله الستة الخ يدل من الثلاثة الأصول (قوله ان كثرت
فروضها) أى بحيث زادت سهام أصحاب الفريضة على أصل المسئلة كما أشار الشارح لذلك
بقوله أى تراجت فيها (قوله اجساعا) أى بأجساع الهابة لانهم اتفقوا عليه فى زمن عمر
رضي الله عنه وقوله قبل اظهار ابن عباس الخ أى لانه لم يظهر الخ لاف الابد موت
عمر كما تقدم وقوله الخ لاف أى المخالفة فى العول (قوله فتبلغ الستة فى عولها
الخ) أى اذا أردت بيان ذلك فاقول لك فتبلغ الستة فى عولها الخ فتعول أربع مرات وهذا
على كلام الجمهور وتعمل مرة خامسة على قول معاذ فتعول لاحد عشر كزوج وأم وشقيقين
وأختين لام الزوج النصف ثلاثة وللأختين الشقيقة ثلثان أربعة وللأختين للام
الثلثان وللأم الثلثان اثنتان أيضا لان معاذ لا يرد هاتين الثلثان الى السادس بالاختوات
المخاص كما فى الأصول (قوله من سبعة) متعلق بعولها وكذلك قوله على التوالى (قوله عقد
العشرة) أى عقدا هو والعشرة فالأضافة للميان (قوله فتعول لسبعة وثمانية الخ) تفريع
على قوله فتبلغ الستة الخ (قوله والعشرة) مبتدأ خبره عقد مفرد وقوله كما قال الحساب
مقدم من تأخير ومعنى كونها عقدا مفردا أنها غير مركبة من عقدين بخلاف العشرين مثلا
فلان فى أن العشرة مركبة من خمسة وخمسة (قوله وفى كلامه ايماء لذلك) أى وفى كلام
المصنف اشارة لكونها عقدا مفردا حيث طلق بالقديم مردا وأضافه الى العشرة الاضافة

والثلثان فقط فلان يخرجهما
متباينان ولا تصور أن
يجمع الثمن مع الثالث ولا
مع الربع ثم اعلم ان الاربعة
والعشرين فى جميع هذه
الصور ناقصة ولا تكون
عادلة وستأى الصور التى
فيها عائدة ولما أنهى الكلام
على شئ من صور هذه
الأصول الثلاثة بغير عول
شرع فى ذكر عولها وما يعول
المه كل منها فقال (فهذه
الثلاثة الأصول) الستة
والاثنا عشر والاربعة
والعشرون (ان كثرت
فروضها) حتى تراجت فيها
(تعول) اجساعا قبل اظهار
ابن عباس رضى الله عنهما
الخ لاف فى ذلك (فتبلغ
الستة) فى عولها من سبعة
على التوالى (عقد العشرة)
فتعول لسبعة وثمانية
ولتسعة ولعشرة والعشرة
كما قال الحساب عقد مفرد
وفى كلامه ايماء لذلك

التي للبيان وانما لم يجعله نصري لان الاصل تغاير المتضايفين مع انه لم يصرح بالافراد كما قاله العلامة الامير (قوله فتعول السبعة) أي فتعول الستة الى سبعة وقوله كزوج وأختين الخ فالزوج النصف عاثلا ثلاثة وللأختين الثلثان عاثلان أربعة فاصلها من ستة وعالت السبعة (قوله وهذه أول فريضة عالت في الاسلام) أي لانه لم يحكم باليعول الا عمر بإشارة العناية عليه حين رفعت اليه مسئلة زوج وأختين فقال ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق الا شرحه فأشبر واعي فأشار واعي باليعول كما تقدم (قوله ومشييت عليه) أي على هذا القيل وسأتي مقابله في قوله وقيل أيضا الخ (قوله ولثمانية) أي وتعول الستة الى ثمانية وقوله كما يماهله هي على وزن المفاعلة من الهل يقال بهله الله أي لعنه سميت هذه المسئلة بذلك لان ابن عباس لما خالف فيها قال له بعضهم الناس على خلاف رأيك فقال فان شأوا فاندع أبناء ناد أبناءهم ونساء نساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم بدتل فنجعل لعنة الله على الكاذبين كما مر (قوله وهي زوج وأم وأخت الخ) فالزوج النصف عاثلا ثلاثة وللأم الثلث عاثلا اثنان وللأخت النصف عاثلا ثلاثة فقد عالت الستة لثمانية (قوله وقيل أيضا الخ) مقابل لقوله كما قيل ومشييت عليه الخ (قوله وقيل ان المماهلة الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله ولتسعة) أي وتعول الستة الى تسعة وقوله كزوج وثلاث أخوات متفرقات وأم فالزوج النصف عاثلا ثلاثة وللأخت الشقيقة النصف عاثلا ثلاثة أيضا وللأخت للاب السادس عاثلا واحد تكمله الثلثين وللأخت للام السادس عاثلا واحد أيضا وللأم السادس عاثلا واحد كذلك فقد عالت الستة لتسعة (قوله وكالغراء) لقيت هذه المسئلة بذلك لان الزوج أراد النصف كاملا فسال بنو أمية فقهاء الحجاز فقالوا له ثلث المسال باليعول فاشتهرت حتى صارت كالسكوكب الا غرو وقيل ان الميتة كانت اسمها الغراء وقيل غير ذلك وتسمية هذه بالغراء هو ما رجحه في الفصول ومشييت عليه في الكفاية (قوله وهي زوج وأختان لام وأختان لابوين الخ) فالزوج النصف عاثلا ثلاثة وللأختين للام الثلث عاثلا اثنان وللأختين لابوين أولاب الثلثان عاثلان أربعة فقد عالت التسعة أيضا (قوله ولعشرة) أي وتعول الستة لعشرة وقوله في صورة لوقال في صور ما كان أحسن لان كلامه يوهم أنها تعول الى عشرة في صورة فقط وليس كذلك بل في صور كثيرة ويمكن جعل كلامه على ارادة الخمس (قوله معروفة) أي معلومة وقوله مشتهره أي شائعة مستغضة ولما لم يلزم من كونها معروفة كونها مشتهرة قال بعد قوله معروفة مشتهره (قوله تلقيب بأم الفروخ) بالحاء المعجمة بدليل قوله لكثرة ما فرخت قال أبو عبد الله الوفي شهورها باثارة معها أفرأخها وقال القهولي أنها تلقيب بأم الفروخ بالحجم أيضا لكثرة الفروخ فيها وتلقب أيضا بالشرحية لان شريحها وهو فاض بالمصرة أناه رجل فسأله عنها فأعطاه ثلاثة أعشار المسال فكان اذا لقي النقبه يقول له اذا ماتت الزوجة ولم تترك ولدا ولا ولدا ابن فساخص زوجها فيقول له النصف فيقول والله ما أعطاني شريح نصفاً ولا ثلثاً فيأبى القهقهه شريحاً فيسأله عن ذلك فيخبرهم الخبر فكان شريح اذا لقي الرجل قال اذا رأيتني ذكرت في حكم جائراً واذا رأيتك ذكرت بك رجلاً فاجرا بين لي فيورك انك

فتعول السبعة كزوج وأختين شقيقتين أولاب وهذه هي أول فريضة عالت في الاسلام كما قيل ومشييت عليه في شرح الترتيب ولثمانية كما يماهله وهي زوج وأم وأخت شقيقة أولاب وقيل أيضا أنها أول فريضة عالت في الاسلام وقيل ان المماهلة لقب لكل عاثة ولتسعة كزوج وثلاث أخوات متفرقات وأم وكالغراء وهي زوج وأختان لام وأختان لابوين أولاب ولعشرة (في صورة معروفة) بين الفرضيين (مشتهره) يتنهم تلقيب بأم الفروخ لكثرة ما فرخت في العول

تشيع الفاحشة وتكتم النضابة وفي رواية انك تذيب الشكوى وتكتم الفتوى
 اه من اللواؤة (قوله وهي زوج وأم وأختان لام وأختان شقيقة أو لاب) فلان زوج
 النصف عا ثلثة واللام السدس عا ثلثا واحدا وللأختين للام الثلث عا ثلثا انسان
 وللأختين الشقيقة أو لاب الثمان عا ثلثان أربعة فقد عالت الستة عشرة (قوله وقال
 بعضهم الخ) مقابل لقوله وهي الخ (قوله كزوج وأم وأختين لام وأخت شقيقة وأخت
 لاب) فلان زوج النصف عا ثلثة واللام السدس عا ثلثا واحدا وللأختين لام الثلث عا ثلثا
 انسان وللأخت الشقيقة النصف عا ثلثة واللام السدس عا ثلثا واحد للثلاثين فقد
 عالت لستة أيضا (قوله وتلق الخ) أي وتلقها الخ فالفعول محذوف والتي فاعل وضمير
 المفعول المقدر يعود على الستة وقوله تليها أي تتبعها والضمير عائدة على الستة كما أشار
 إليه الشارح بقوله أي تلي الستة وقوله في الأثر متعلق بتليها ولعل المراد به الخبر في قولهم
 ثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة وعشرون وكتب الشيخ الزيات على قوله تليها ما نصه: أي
 تليها وتبعها فيما سبق في قوله والثلث والرابع من اثني عشر وعبر بالمضارع لضيق النظم
 انتهى وقوله وهي أي التي تليها (قوله في العول) متعلق بتلقى وقوله أفراد بفتح الهمزة
 أي في الأفراد لافي الشفع وقوله إلى سبع عشر متعلق بالعول وكان حقه سبع عشرة
 لكن حذف التاء حائرا لان المعدود محذوف وهذا عند الجمهور وأما عند معاذ فقد تعول إلى
 تسعة عشر كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام فللزوجة الرابع ثلاثة واللام الثالث
 أربعة على مذهب معاذ فانه لا يرد الأم من الثلث إلى السدس بالأخوات المخلص وللأختين
 الشقيقتين الثمان ثمانية وللأختين للام الثالث أربعة فقد عالت المسئلة إلى تسعة عشر
 على غير مذهب الجمهور كما في اللواؤة (قوله فتعول ثلاث عولات) تفرع على ما قبله
 وقوله على توالي الأفراد بفتح الهمزة (قوله فتعول إلى ثلاثة عشر) أي فتعول الاثنا عشر
 إلى ثلاثة عشر وقوله كزوجة وأختين شقيقتين وأم فللزوجة الرابع ثلاثة وللشقيقتين
 الثمان ثمانية واللام السدس اثنان فقد عالت إلى ثلاثة عشر (قوله وإلى خمسة عشر)
 أي وتعول إلى خمسة عشر وقوله كبنيتين وزوج وأبوين فللبنتين الثمان وهو ثمانية
 وللزوجة الرابع ثلاثة ولكل من الأبوين السدس فلهما أربعة فقد عالت إلى خمسة عشر
 (قوله وإلى سبعة عشر) أي وتعول إلى سبعة عشر وقوله كثلاث زوجات وبنيتين وأربع
 أخوات لام وثماني شقيقات أو لاب فللثلاث زوجات الرابع ثلاثة لكل واحدة واحد
 والبنيتين السدس اثنان لكل واحدة واحد وللأربع أخوات لام الثلث أربعة لكل
 واحدة واحد وللثماني شقيقات أو لاب الثمان ثمانية لكل واحدة واحد وبغيرها فيقال
 رجل خلف سبع عشرة امرأة من أصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية وما أحسن قول
 بعضهم ملغزا في ذلك نظاما

وهي زوج وأم وأختان لام
 وأختان شقيقة أو لاب
 وقال بعضهم ان أم الفروع
 لقب لكل عائلة إلى عشرة
 كزوج وأم وأختين لام
 وأخت شقيقة وأخت لاب
 (وتلق التي تليها) أي تلي
 الستة (في الأثر) وهي
 الاثنا عشر (في العول
 أفراد إلى سبع عشر) فتعول
 ثلاث عولات على توالي
 الأفراد لثلاثة عشر وخمسة
 عشر والسبعة عشر فتعول إلى
 ثلاثة عشر كزوجة وأختين
 شقيقتين وأم وإلى خمسة
 عشر كبنيتين وزوج وأبوين
 وإلى سبعة عشر كثلاث
 زوجات وبنيتين وأربع
 أخوات لام وثماني أخوات
 شقيقات أو لاب فهن سبع
 عشرة امرأة وعالت المسئلة
 إلى سبعة عشر وإذا كانت
 التركة فيها سبعة عشر ديناراً

قل لمن يقرأ الفرائض واسئل * ان سئلت الشيوخ والاحداثا
 ماتت عن سبع عشرة أنثى * من وجوه شتى فحزن الترانما
 أخذت هذه كما أخذت تلك عقارا ودرهما وأمانا

وجوابه

قد فهمنا السؤال فهما صححهما * فعرفنا الموروث والميراثا
 خص ثلثا تراثه أخوات * من أبيه ثمانيا وراثا
 ومن الام أربع خن ثلثا * ولزوجاته وكن ثلاثا
 ربع المال لا ينزعن فيه * فيوزعن ربعه اثلاثا
 وله جدتان ياصاح أيضا * حازتا السدس صامتا واثنا
 فاستوى القوم في السهام يعول * كان في فرضهم حازوا التراثا
 كل أنثى لها من المال سهم * أخذته من ماله ميراثا
 لقبوها أم الارامل اذ كا * ن جميع الوراث فيها انا

اه أولوة عن شرح الترتيب (قوله فلهذا) أي لما ذكر من انهن سبع عشرة امرأة الخ
 وقوله بأم الفروج لان جميع ورثتها أصحاب فروج وقوله بالجيم أي لابلحاء كالتى تقدمت
 وقوله وبأم الارامل أي لانهن لم يكن متزوجات حين وقعت والارامل جميع أمهله وهى
 التى لازوج لها وقوله وبالسبعة عشرية أى لعهولها الى سبعة عشر وقوله وبالدنيارية
 الصغرى أى لانه اذا كانت التركة فيها سبعة عشر دينارا أخذت كل أنثى دينارا وستأتى
 الدنيارية الكبرى فى الملقمات ان شاء الله تعالى ولهم دنيارية صغرى الصغرى لسكرها عشر
 مشهورة وهى أربع أخوات أشقاء أولاب وأختان لام فأصلها من ثلاثة وتصح من ستة
 فقد خلف ست نسوة واذا كانت التركة ستة دنانير أخذت كل أنثى دينارا كما فى شرح
 الترتيب اه أولوة (قوله والعدد الثالث) مبتدأ ونعت خبره قوله قد يعول وقوله
 وهى أنث الضمير باعتبار المخبر (قوله يعول) أى وقد لا يعول كما سيذكره الشارح وقوله
 ثمنه أى بماله وقوله لسبعة وعشرين أى عند المجعور وأما عند ابن مسعود فقد يعول الى
 أحد وثلاثين كزوجة وأم وأختين شقيقتين وأختين لام وولد كافر فعنده أصلها أربعة
 وعشرون وتعول الى واحد وثلاثين بحسب الزوجة الى الثمن بالولد الكافر فللزوجة الثمن
 ثلاثة وللأم السدس أربعة وللأختين الشقيقتين الثمان ستة عشر وللأختين اللام الثلاث
 ثمانية فقد عالت عنده الى واحد وثلاثين كما فى الأولوة (قوله كالمنبرية) سميت بذلك
 لان سيدنا عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهو على منبر الكوفة بخطب وكان صدره انخطم
 الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فسئل
 عنها حينئذ فأجاب ارتجالا بقوله صار ثمن المرأة تسعاً ومضى فى خطبته (قوله وهى زوجة
 وأبوان وابنتان) فالزوجة الثمن ثلاثة وللأبوين السدس ثمانية وللبنين الثلثان ستة
 عشر فالجمل سبعة وعشرون فقد عالت الى سبعة وعشرين (قوله وقد لا يعول) أشار الى أن
 فى كلام المصنف أكتفاء على حد قوله تعالى سرايه لقيمكم المحترأى والبرد وقوله كما
 تقدم تصويره أى فى قوله بعد قول المصنف والثمن ان ضم اليه السدس كزوجة وأم وابن الخ
 (قوله وكذلك ما قبله من الاصلين) أى تارة يعول كل منهما وتارة لا يعول وهذا تورك على
 المصنف حيث يوجه كلامه أن الاصلين السابقين ملازمان لليعول وليس كذلك وقوله

أخذت كل أنثى دينارا فلهذا
 تلعب بأم الفروج بالجيم
 وبأم الارامل وبالسبعة
 عشرية وبالدنيارية الصغرى
 (والعدد الثالث) من
 الاصول التى تعول وهو
 الاربعة والعشرون (قد
 يعول * ثمنه) لسبعة وعشرين
 كالمنبرية وهى زوجة وأبوان
 وبنتان وقد لا يعول كما
 تقدم تصويره وكذلك
 ما قبله من الاصلين الآخرين
 لكن لما كان هذا الاصل
 عوله مرة واحدة دون

لم يكن لما كان الخ جواب عن التورك الذي قبله (قوله التي هي للتقابل في المضارع)
 كقولهم قد يجوز الخيل وقد يصح الكذب وزعم بعضهم أنها في هذين المثالين
 للتحقيق وأما التقابل فهو مستفاد من التركيب لأن الخيل والكذب صيغتهما بالغة
 تقتضيان كثرة الخيل والكذب ويلزم من ذلك قبله المجود والصدق أفاده في شرح
 القواعد (قوله ولذلك تسمى بالخيلة) أي وتسمى هذه المسئلة بالخيلة لكون عولها مرة
 واحدة وقوله لأنها بخات بالعول على العمل مع علته المتقدمة عليه وكان الأولى أن يقول
 كأنها بخات بالكاف (قوله وإذا علمت ما سبق فاعمل الخ) أشار الشارح إلى أن الفاء
 واقعة في جواب شرط مقدر وقوله بما أقول أي بما قلته لك وهذا على الحمل الأول الذي
 أشار إليه الشارح بقوله في حكم العول أي في حكم هو العول وقوله واقض به الخ عطف
 تفسير وقوله فانه أمراخ أي لأن العول أمراخ وهذا لتعليل لقوله فاعمل بما أقول على
 التفسير الأول وأما على الحمل الثاني الذي أشار إليه الشارح بقوله أو اعلم الخ فيكون في
 كلام المصنف اكتفاء والتقدير فاعمل بما أقول وبما قلته لك وقوله فانه مذهب الخ
 أي لانه مذهب الخ وهذا لتعليل لقوله فاعمل على الحمل الثاني (قوله ولما أنهي الكلام
 الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع جواب لما وقوله وأولها الاثنان أي
 والمحال أن أولها الاثنان وقوله فقال عطف على شرع (قوله والنصف والباقي) أي مع
 الباقي (قوله كزوج) أي وعم أخذ ما يأتي فلا زوج والنصف واحد وللم الباقي وقوله أو بنت أي وعم
 بنت أي وعم أخذ ما يأتي فلبنت النصف واحد وللم الباقي وقوله أو بنت أي وعم
 أخذ ما يأتي فلبنت الابن النصف واحد وللم الباقي وقوله أو أخت شقيقة أي وعم أخذ ما
 بعده فلا أخت الشقيقة النصف واحد وللم الباقي وقوله أو أخت لاب وعم فلا أخت للاب
 النصف واحد وللم الباقي وعلم مما تقرر أن قوله وعم راجع للخمس قبله (قوله فأصلها اثنان)
 أي فاصل المسئلة المشتقة على النصف والباقي اثنان وقوله وهي اذالك ناقصة أي
 والمسئلة اذالك موجود ناقصة فالضمير للمسئلة المعلومة من السياق واسم الإشارة مبتدأ
 خبره محذوف وهكذا يقال في نظيره وسميت المسئلة حينئذ ناقصة لنقص فروضها اذا
 جمعت عنها والمحاصل أنه اذا جمعت فروض المسئلة التي فيها فانقصت عنها سميت ناقصة
 أو ساوتها سميت عادلة وان زادت علمها سميت عائلة واعلم أن الاصول باعتبار ذلك أربعة
 أقسام قسم يتصرف فيه الثلاثة وقسم السبعة فقط وقسم لا يكون الا ناقصا وهو الأربعة
 وضعفها والاصلان المختلف فيهما وقسم يكون عادلا وناقصا وهو الاثنان والثلاثة وقسم
 يكون ناقصا وعادلا وهو الاثناعشر رضعفها كما في الواوثة (قوله أو النصفان) عطف على
 قوله والنصف والباقي وقوله كزوج وأخت شقيقة أولاب فالزوج النصف والشقيقة أو
 التي لاب النصف الآخر وقوله فأصلها من اثنين أي فاصل المسئلة اثنان ومن زائدة
 وقوله وحى اذالك عادلة أي والمسئلة اذالك موجود عادلة لمعادلتها الفروضها كما مر (قوله
 وتسمى هاتان المسئلتان) أي مسئلة الزوج والأخت الشقيقة وهمسئلة الزوج والأخت
 للاب دون مسئلة النصف والباقي لأنها لا تسمى بذلك كما قاله أرباب (قوله بالنصفيتين)

ما سبق به بر قد التي هي
 للتقابل في المضارع ولذلك
 تسمى بالخيلة لأنها بخات
 بالعول وإذا علمت ما سبق
 (فأعمل بما أقول) في حكم
 العول واقض به وأفاده
 لطامة فانه أمر استقر
 الاجماع وعمل الفرضين
 عليه أو اعلم بما قلته لك
 وما أقوله في هذا الكتاب
 من المسائل الفقهية وما
 يتبعها من الاعمال الحمائية
 فانه مذهب الامام زيد بن
 ثابت رضي الله عنه وواقعه
 عليه أكثر الأئمة ولما أنهي
 الكلام على الاصول
 الثلاثة التي تعول شرعا في
 الأربعة التي لا تعول وأولها
 الاثنان فقال (والنصف
 والباقي) كزوج أو بنت أو
 بنت ابن أو أخت شقيقة أو
 أخت لاب وعم فأصلها
 اثنان وهي اذالك ناقصة
 (أو النصفان) كزوج
 وأخت شقيقة أولاب
 فأصلها من اثنين وهي
 اذالك عادلة وتسمى هاتان
 المسئلتان بالنصفيتين

أى لانه يورث فيها نصفان فقط بالفرض وقوله باليتيمين أى ونسبهما باليتيمين وقوله
تشبيهاً الخ علة لقوله واليتيمين وقوله بالدرجة اليتيمة أى الأولوة المفردة فى التحسن كما
قبل والدرأحسن ما يكون يتيماً وقوله التى لا تظهر لها كالتفسير لقوله اليتيمة وقوله
لانه ليس الخ أى لان الحال والشأن ليس الخ وهذا تعليل لقوله تشبيهاً الخ وقوله نصفان فقط
احترز به عما اذا كانت المسئلة عائلية فانه يورث فيها نصفان لكن مع غيرهما باليعول
وقوله بالفرض احترز به عن التعصيب وقوله الا هاتين المسئلتين نصبه جديورفعه أرح
على البدلية لانه استثناء من كلام تام غير موجب وحكمه ما ذكر (قوله وقوله) مبتداً
خبره مخذوف والتقدير نقول فى شرحه كذا وكذا وهو فى غيبه عن ذلك لان جملة قوله
أصلها الخ خبر عن قول المصنف والنصف والباقى الخ لكن الشارح قد رد ذلك خبراً
وتصرف فى كلام المصنف وهو حمل معنى لاجل اعراب (قوله أى النصف وما بقى أو
النصفين) تفسر للضمير المضاف اليه وقد وقع فى بعض النسخ أو النصفان وهو غير مناسب
الاعلى لغة من يلزم المبنى الالف (قوله فى حكمهم) أى الكائن فى متعلق حكمهم وقوله
الثابت بين العرضين صفة للحكم (قوله لان مخرج الخ) علة لقوله أصلها فى حكمهم
اثنتان وقوله من اثنتين أى اثنتان من زائدة أو أن مخرج بمعنى الخروج كما نبه عليه
العلامة الامر فيها سبق (قوله فى الاولى) أى مسئلة النصف وما بقى وقوله والاثنتان
والاثنتان هكذا بالتركيز مبتداً وقوله مخرجا النصف والنصف صفة فالاثنتان الاولى
مخرج النصف الاول والاخرى مخرج النصف الاخر وقوله فى الثانية أى مسئلة
النصفين وقوله مقم ثلثان خبر عن المبتداً وقوله والمقام ثلثان الخ من تمة التعليل بل
هو روح العلة (قوله والاصل الثمانى مما لا يعول) أى من الاصول التى لا يعول (قوله
والثالث) حمله الشارح على ما لو كان وحده ولذلك قال فقط ثم زاد على كلام المصنف
ما ذكره بعد ولو قال أى جنسه الصادق بالواحد والمتعدد اشمل ما ذكره (قوله كأم وعمة)
فلازم الثالث واحد والى الباقى (قوله والثلثان فقط) ظاهره أن هذا زاد على كلام المصنف
وقد علمت ما فيه وقوله كبننتين وعم فلهن اثنتان اثنتان وللم الباقى (قوله وهى اذذاك
فيهما ناقصة) أى والمسئلة اذذاك موجود فى الصورتين المذكورتين ناقصة لثلاثة نقصان
فروضها عنهما (قوله والثالث والاثنتان) أى معاً وقوله كاختين لام واختين شقيقتين أو
لاب فالاختين للام الثالث واحد وهو لا ينقسم عليهما فضر بآتين عدد هما فى ثلاثة
بسة فالاختين للام واحد فى اثنتين باثنين لكل واحدة واحدة ولشقيقتين أو اللتين لآب
اثنتان فى اثنتين بأربعة لكل واحدة اثنتان (قوله وهى اذذاك عادلة) أى والمسئلة اذذاك
موجود عادلة لمعادلتها الفروضها (قوله من ثلاثة يكون) أى يكون خروجه من ثلاثة
صححاً فهى أصل المسئلة التى فيها ثلث ولو قال الشارح هكذا لكان أظهر (قوله أصلها)
بدل من الضمير المستتر فى يكون وليس هو اسم يكون (قوله لان مخرج الخ) تعليل لقوله
من ثلاثة يكون وقوله الثالث أى وحده وقوله أو الثلثين أى أحدهما وقوله من ثلاثة
من زائدة أو أن مخرج بمعنى خروج كما علمت غير مرة وقوله وفى اجتماعهما أى الثالث والثلثين

وباليتيمين تشبيهاً لهما بالدرجة
اليتيمة التى لا تظهر لها لانه
ليس فى الفرائض مسئلة
يورث فيها نصفان فقط
بالفرض الا هاتين المسئلتين
وقوله (أصلهما) أى
النصف وما بقى أو النصفين
(فى حكمهم) الثابت بين
الفرضين (اثنتان) لان مخرج
النصف من اثنتين فى الاولى
والاثنتان والاثنتان مخرجا
النصف والنصف فى الثانية
مقام ثلثان والمقام ثلثان
بأحدهما والاصل الثانى
مما لا يعول الثلاثة وقد ذكره
بقوله (والثالث) فقط كأم
وعمة والثلثان فقط كبننتين
وعمة وهى اذذاك فيهما
ناقصة والثالث والثلثان
كاختين لام واختين
شقيقتين أو لآب وهى
اذذاك عادلة (من ثلاثة
يكون) أصلها لان مخرج
الثلث أو الثلثين من ثلاثة

وهو من ثمة التعليل وقوله مخرجاها مما تمثالان أى لان مخرج الثالث ثلاثة وكذلك
مخرج الثمين فيكتفى بأحدهما ويجعل أصل المسئلة ولذلك قال واحد هما ثلاثة
أصاها (قوله والأصل الثالث مما لا يعول) أى من الأصول التي لا يعول (قوله والرابع
فقط) أى وحده بمعنى أنه ليس معه فرض آخر ولا فهو مع الباقي وقوله كزوجة وعم
فللزوجة الرابع وللم الباقي وقوله أزواج وابن فللزوجة الرابع وللأبن الباقي (قوله
أومعه نصف) عطف على قوله فقط أى أومعه الربع نصف لدخول مخرج النصف في
مخرج الربع فيكتفى بالا كبر (قوله كزوج وبنت وعم) فللزوجة الرابع واحد وللبن
النصف اثنتان وللم الباقي وقوله أزوجة وأخت شقيقة أولاب وعم فللزوجة الرابع واحد
وللاخت النصف اثنتان وللم الباقي وقوله أومعه ثلث الباقي أى أومعه الربع ثلث الباقي
أى لآنك لو أقيمت من مخرج الربع بسطه وهو واحد بلقي ثلاثة وهى منقسمة على مخرج
ثلث الباقي وحينئذ يكون مخرج الأول هو أصل المسئلة كما سأتى عن شرح التحفة (قوله
كزوجة وأبوين) فللزوجة الرابع وللأب الباقي وللأب الباقي وهى إحدى الغراوين
(قوله من أربعة) أى مخرج من أربعة مخرج وقوله مسنون أى وكون الربع من أربعة أمر
مسنون أى مجعول سنة وطريقة هذا ما يشير إليه الشارح وقد يقال ان قوله مسنون مأخوذ
من السنن بمعنى الطالب فالمعنى والربع مطلوب من أربعة أى مطلوب انجازه منها فتدبر
(قوله من السنن) أى مأخوذ من السنن وقوله فالسنة الطريقة أى وكذا السنن لانه
مشارك لها فى المادة فعناه الطريقة (قوله أى كون الربع من أربعة طريقة) فى هذا
التفسير شئ لان المذكور فى المتن اسم المفعول فلا يناسب تفسيره بالطريقة وكان الاولى
أن يقول أى كون الربع من أربعة مجعول طريقة كما أشرنا إليه فى حل كلام المصنف
وقوله مذ كورة عند الحساب أى مذ كور كما عهد الحساب باعتبار لازمها وهو أن مخرج
الربع أربعة وذلك جزئى وكليه أن مخرج الكسر سمي به كما ذكره الشارح (قوله وهو) أى
كليه باعتبار لازمها كما مرقوله سمي به أى مشارك فى المادة فخرج الربع من أربعة ومخرج
السدس من ستة وهكذا بعض الحواشى بالاشتقاق وفيه تسهيج لان الاشتقاق
من المصادر ولا كذلك ما هنا وقوله إلا النصف أى فليس مخرجه سمي به لانه من التناصف
فكان المتقاسمين تناصفا واقسمهما بالسوية ولو قيل له قى لكان جاري على القاعدة فيكون
مخرجه سمي به ودوائبان كما يفيد كلام اللؤلؤة (قوله فالربع سمي به الخ) تفريع على
المستثنى منه وقوله فهى مخرجه هو محط التفريع (قوله وان كان معه النصف فخرج
داخل الخ) أى فيكتفى بالا كبر وهو مخرج الربع (قوله وان كان معه ثلث الباقي فتد
ذ كرت وجهه الخ) هو انه اذا اجتمع كسر مفرد وكسر مضاف للباقي أخذت مخرج الكسر
المفرد وأقيمت منه بسطه ونظرت فيما بقى فان انقسم على مخرج المضاف للباقي فأصل
المسئلة مخرج الكسر المفرد وذلك كربع وثلث الباقي فانك لو أقيمت من الأربعة واحدا
وهو بسط الربع وجدت الباقي منقسما على ثلاثة فينشأ أصل المسئلة أربع وان لم ينقسم
فاما أن يبين كنصف وثلث الباقي فانك لو أقيمت من الاثنين واحدا وهو وسط النصف

وفى اجتماعهما مخرجاها
مما تالان واحدهما ثلاثة
هو أصلها والأصل الثالث
مما لا يعول الأربعة وقد
ذكره بقوله (والربع) فقط
كزوجة وعم أزواج وابن
أومعه نصف كزوج وبنت
وعم أزوجة وأخت شقيقة
أولاب وعم أومعه ثلث
الباقي كزوجة وأبوين
(من أربعة مسنون) من
السنن والسنة الطريقة
أى كون الربع من أربعة
طريقة مذ كورة عند
الحساب فى مخرج الكسر
وهو أن مخرج الكسر
المفرد سمي به إلا النصف
فخرج اثنتان فالربع
سمي به الأربعة فهى مخرجه
وان كان معه النصف
فخرج داخل فى مخرجه
وان كان معه ثلث الباقي
فقد ذ كرت وجهه

في شرح التحفة) (والثمن ان
كان) أي وجد وحده كزوجة
وابن أو كان معه نصف كزوجة
وبنت وعم (فن ثمانية)
أصلها ولا يكون كل من
أصلي الأربعة والثمانية
الاناقصا (فهذه) الأصول
الأربعة الاثنان والثلاثة
والأربعة والثمانية (هي
الأصول الثمانية) في الذكر
وهي (لا يدخل العول عليها)
بل هي أملازمة للنقص
وذلك الأربعة والثمانية
وأما ناقصة أو عادلة وذلك
الاثنان والثلاثة كما قدمت
لاشارة لذلك (فاعلم) ما ذكرته
لك في أصول المسائل
وغيرها (ثم اسلك التصحيح
فيها) أي في جميع الأصول
المدكورة ان احتاجت
اليه على ماسيأتي (واقسم)
أي اقسام مصححها بين
الورثة على ماسيأتي (فائدة)
تقدم ان الاصناف المختلف
فيها هما ثمانية عشر
وسبعة وثلاثون وأنهما
لا يكونان الا في باب المجدد
والاخوة أما الثمانية عشر
فأصل كل مسألة فيها سادس
وثلاث مابقي ومابقي

وجدت الماقي مائة للثلاثة فتضرب اثنين في ثلاثة بسبعة وأما أن يوافق كسبع وربع
الباقى فانك لو ألقيت من السبعة واحدا وهو بسط السبع وجدت الباقي موافقا للأربعة
بالنصف فتضرب نصف الأربعة وهو اثنين في سبعة بأربعة عشر اه اؤاؤة موضعا
(قوله في شرح التحفة) هي في الحساب للسط كما قاله الأمير (قوله والثن ان كان الخ) كان
هنا مائة كما أشار اليه الشارح بقوله أي وجد (قوله وحده) أي سواء كان وحده بمعنى أنه
لم ينضم اليه فرض غيره والا فهو مع الباقي وقوله كزوجة وابن فالزوجة الثمن واحد
والباقي للابن (قوله أو كان معه نصف) أي أو كان مع الثمن نصف لدخول مخرج النصف
في مخرج الثمن فيكتفي بالا كبر وقوله كزوجة وبنت وعم فالزوجة الثمن واحد وبنت
النصف أربعة والباقي للعم (قوله فن ثمانية) أي فخرجه من ثمانية فأصل المسئلة ثمانية
ولو قال الشارح ذلك اكان أوضح وقوله أصلها أي أصل المسئلة وانما قدره اشارة الى
أن قوله من ثمانية خبر ما يندأ محذوف (قوله ولا يكون كل الخ) فهو قسم من الاقسام
الأربعة المتقدمة في المحاصل السابق وقوله من أصل الأربعة والثمانية الاضافة
للبيان وقوله الاناقصا أي لا عادلا ولا عائلا (قوله فهذه الخ) تقرير على ما سبق وقوله
الأصول بدل من اسم الاشارة أو عطف بيان له والأربعة صفة وقوله الاثنان الخ بدل من
الأربعة بدل مفصل من مجمل (قوله هي الأصول الثمانية) هذه الجملة خبر عن اسم الاشارة
وقوله في الذكر أي لا في الرتبة (قوله وهي لا يدخل العول عليها) فلا تكون عائلة أصلا
وقوله بل هي الخ اضراب ان تقا في عما قبله لا يطالي وقوله اما ملازمة للنقص أي لنقص
فروضها عنها وقوله وذلك أي المذكور من الملازمة للنقص وقوله وأما ناقصة أو عادلة
أي لنقص فروضها عنها مرة ومسا دلتها مرة أخرى وقوله وذلك أي المذكور من
الناقصة أو العادلة وقد تقدم ان الاقسام أربعة فتنبه (قوله فاعلم) حذف المعمول
يؤذن بالعموم كما أشار اليه الشارح بقوله ما ذكرته لك في أصول المسائل وغيرها (قوله ثم
اسلك التصحيح الخ) شروع في الكلام على التصحيح بعد الكلام على التأصيل وقوله فيها
الضمير عائدا الى جميع الأصول كما أشار اليه الشارح بقوله أي في جميع أصول المسائل
المدكورة (قوله ان احتاجت اليه على ماسيأتي) أخذ من قوله وان تكن من أصلها
تصح الخ ولذا دخل عليه بقوله ثم اعلم أن المسئلة قد تصح من أصلها فلا تحتاج الى عمل
وتصح أي مغاير للتأصيل لانه قد اجتمع التصحيح والتأصيل كما سيأتي (قوله واقسم) مفعوله
محذوف أشار اليه الشارح بقوله مصححها (قوله فائدة) غرضه به هذه الفائدة توضيح
الاصناف المختلف فيها (قوله تقدم ان الاصناف المختلف فيها الخ) عمارته فيما سبق وأما
الختلف فيها فهي ثمانية عشر وسبعة وثلاثون ولا يكونان الا في باب المجدد والاخوة انتهى
المراد منها وقوله وأنهما الخ معطوف على قوله أن الاصناف الخ فهو من جملة ما تقدم أيضا
(قوله فاما الثمانية عشر فأصل كل مسألة فيها سادس وثلاث مابقي ومابقي) أي لانه اذا جمع
السادس وثلاث الباقي فالباقي بعد القاء بسط العكس المفرد خمسة وهي مائة لثلاثة التي
هي مخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة في الستة بثمانية عشر وهذا تأصيل على المعتمد لان

كأم وجد وخسة اخوة
لابون أولاب وأما الستة
والثلاثون فأصل كل
مسئلة فيها ربع وسدس
وثلاث مابقي ومابقي كروجة
وأم وجد وسبعة اخوة
كذلك وذكرت ما يؤخذ منه
توجيه ذلك في شرح التحفة
في مخارج الكسور والله
أعلم ثم اعلم ان المسئلة قد
تصح من أصلها فلا تحتاج
لعمل وتصحيح وقد أشار الى
ذلك بقوله (وان تكن)
المسئلة (من أصلها تصح)
بان انقسم نصيب كل فريق
من أصل المسئلة عائلة أو
غير عائلة عليهم وذلك في
جميع ما ذكرته من الامثلة
العائلة وغير العائلة ما عدا
المثال الذي مثلت به في
أصل ثلاثة في اجتماع
الثلاث والثلاثين السابق
(فترك تطويل الحساب)
بضرب عدد الفريق أو
الفرق المنقسم عليه أو عليهم
في أصلها (ربح) بترك
النصب الذي لا يحتاج اليه
(فأعط كلا) من الورثة
(سهمة من أصلها) مكملها
ان لم تعمل (أو عائلان عولها)
ان عالت فيكون ناقصا
بنسبة ما عالت به الى المسئلة
جائلة أو غير عائلة

التصحيح في الرأس وهذا تأصيل في الانصاء كما قاله العلامة الامير بقوله كأم وجد وخسة
اخوة الخ) فاللام السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي وهو وخسة والباقي للاخوة لكل واحد
اثنان (قوله وأما الستة والثلاثون فأصل كل مسئلة فيها ربع وسدس وثلاث مابقي ومابقي)
أى لانه اذا اجتمع ربع وسدس وثلاث الباقي فالمأصل أولان ضرب وفق أحد يخرج
الكسرين المفردين في الاسخر اثنا عشر فاذا ألقيت منها بسطهما بقي سبعة لان الربع سبعة
والسدس اثنان والسبعة ثمان يخرج ثلث الباقي فتضرب الثلاثة التي هي يخرج ثلث
الباقي في الاثنى عشر ستة وثلاثين (قوله كروجة وأم وجد وسبعة اخوة كذلك) أى لابون
أولاب فله زوجة الربع تسعة وللأم السدس ستة وللجد ثلث الباقي سبعة والباقي وهو
أربعة عشر للاخوة لكل واحد اثنان (قوله وذكرت ما يؤخذ من ذلك الخ) هو عين
ما ذكرنا لك وقوله في مخارج الكسور يدل من قوله في شرح التحفة بدل بعض من كل
(قوله ثم اعلم ان المسئلة قد تصح من أصل الخ) دخول على كلام المصنف وقوله فلا
تحتاج لعمل تفريع على قوله تصح من أصلها وقوله وتصحيح عطف تفسير للعمل (قوله
وقد أشار الى ذلك) أى لكونها قد تصح من أصلها وعدم الاحتياج للهل والتصحيح (قوله
وان تكن) اسم تكن وقول الشارح المسئلة بدل منه وجلة تصح خبر تكن ومن
أصلها متعلق بتصحيح وحينئذ يتعد التأصيل والتصحيح بالذات ويختلفان بالاعتبار فلا يلزم
في الاصطلاح أن يسبق على التصحيح كسر كما هو الأصل بل قد يكون التصحيح أصليا أفاده
الامير (قوله أى بان انقسم نصيب كل فريق الخ) تصوير لكونها تصح من أصلها أو الباء
السيمية وقوله عليهم متعلق بانقسم وجمع نظر المعنى الفريق فانه جمع معنى (قوله وذلك)
أى انقسام نصيب كل فريق عليه وقوله في جميع أى كائن في جميع (قوله ما عدا
المثال الذي الخ) وهو أختان لام وأختان شقيقةتان أولاب وقوله في أصل ثلاثة الاضافة
للبان وقوله السابق صفة للمثال ومفاد الاسئلة انه وقع فيه الانكسار وهو كذلك فانه
انكسر نصيب الاختين للام اذ هما المثلث وهو واحد على اثنين فتضرب اثنين عددهما
في ثلاثة بسمة كما تقدم (قوله فترك تطويل الحساب الخ) جواب الشرط وقوله بضرب
عدد الخ تصوير لتطويل لا لتركه وقوله عدد الفريق أى ان كان هناك فريق واحد
وقوله أو الفرق ان كان هناك أكثر من فريق وقوله المنقسم عليه أو عليهم فيه مع ما قبله
لفظ ونشر مرتب وقوله ربح أى ثمرة وفائدة وقوله بترك النصب تصوير للربح (قوله
فأعط كلا الخ) مفرع على قوله فترك تطويل الحساب ربح وقوله سهمة أى نصيبه
وقوله من أصلها متعلق بأعط وكذا قوله من عولها وقوله مكمل لاحتال من سهمة وكذلك
قوله عائلان وفى كلامه للتوزيع فيكون مكمل لاحتال من أصلها ان لم تعمل ويكون عائلان
عولها ان عالت كما أشار اليه الشارح (قوله فيكون) أى سهمة العائل وقوله ناقصا
أى عن نصيبه الكامل وقوله بنسبة ما عالت به الخ أى بمقدار تعرف نسبتته الى نصيبه
الكامل أو العائل بنسبة ما عالت به الخ فقوله الى المسئلة عائلة أو غير عائلة راجع لهذا
المقدر على اللف والنشر المرتب فنسبته الى المسئلة عائلة راجع لنسبته الى نصيبه الكامل

ونسبته الى المسئلة غير عاثة راجع لنسبته الى نصيبه العائل وتوضيح ذلك أنك اذا أردت أن تعرف نسبة المقدار الذي نقصه نصيب كل وارث الى نصيبه الكامل أو نصيبه العائل فانسب ما عالت به المسئلة الى المسئلة عاثة فبتلك النسبة تعرف نسبة المقدار الذي نقصه نصيب كل وارث الى نصيبه العائل ففي المثال الذي ذكره الشارح وهو زوج وأختان شقيقتان أو لآب قد عالت المسئلة بواحد فاذا نسبت الواحد الى المسئلة عاثة وهي سبعة كان سبعة ما فتعرف أن ما نقص من نصيب كل وارث سبع نصيبه الكامل واذا نسبت الواحد الى المسئلة غير عاثة وهي ستة كان سدا فتعرف أن ما نقص من نصيب كل وارث سدس نصيبه العائل والحاصل أن المقدار الذي نقص من نصيب كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العائل فالنسبة الاولى تعرف بنسبة ما عالت به المسئلة اليها عاثة والنسبة الثانية تعرف بنسبة ما عالت به المسئلة اليها غير عاثة ولم يشر الشارح لطريق معرفة نسبة ما نقص من نصيب كل وارث الى مجموع المال وحاصل ما يقال في المقام أن المقدار الذي نقص من نصيب كل وارث تارة ينسب للنصيب الكامل وتارة ينسب للنصيب العائل وتارة ينسب لمجموع المال وطريق معرفة ذلك كله أن تحصل عددا ينقسم على المسئلة عاثة وغير عاثة بان تنظر بين المسئلة عاثة وغير عاثة فان وجدت بينهما التباين كالسبعة والستة في المثال المذكور فاضرب احدهما في الاخرى يحصل العدد المنقسم على المسئلتين فاقسمه على كل منهما فالخارج هو جزء سهم المسئلة المنقسم عليهم فاضرب نصيب كل وارث في جزء سهم كل منهما يظهر نصيبه في المالين وخذ الغضل بينهما فهو ما نقص من نصيبه الكامل فاذا نسبت له لكل من النصيبين اللذين ظهرا عرفت نسبته من النصيب الكامل والنصيب العائل واذا نسبت لمجموع العدد عرفت قدره بالنسبة لمجموع المال فالعدد المنقسم على المسئلة عاثة وغير عاثة في المثال المذكور اثنان وأربعون بضرب احدهما في الاخرى لهما بينهما قاسمتها على المسئلة عاثة وهي سبعة يخرج جزء السهم ستة واذا قسمتها على المسئلة غير عاثة وهي ستة يخرج جزء السهم سبعة فاذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة في جزء سهم الاولى وهو ستة حصل ثمانية عشر وهذا نصيبه عاثة واذا ضربت نصيبه وهو ثلاثة في جزء سهم الثانية وهو سبعة حصل أحد عشر وهذا نصيبه الكامل والتفاوت بين النصيبين ثلاثة فاذا نسبتها الى الواحد والعشرين كانت سبعة فتعرف حينئذ أن مقدار ما نقص من نصيبه نسبته الى نصيبه الكامل سبعة واذا نسبتها الى الثمانية عشر كانت سدا فتعرف حينئذ أن مقدار ما نقص من نصيبه نسبته الى نصيبه العائل سدسه واذا نسبتها الى مجموع العدد وهو اثنان وأربعون كانت نصف سبع فتعرف حينئذ أن نسبة ما نقص من نصيبه الى مجموع المال نصف سبع فتحصل ان ما نقص من نصيب الزوج نسبته لنصيبه الكامل سبع ونسبته لنصيبه العائل السدس ونسبته لمجموع المال نصف السبع انتهى ملخصا من الحواشي (قوله فان نسبته) أي ما عالت به المسئلة وقوله اليها عاثة أي الى المسئلة حال كونها عاثة وقوله كان ذلك ما نقصه من نصيب الخ أي كن ذلك الكسر الحاصل بالنسبة كالسبع في المثال الاخير هو ما نقص من نصيبه الخ

فان نسبته اليها عاثة كان ذلك ما نقصه من نصيبه

أى كانت نسبته الى المسئلة عايلة كنسبة ما نقص من نصيبه الى نصيبه الكامل وقوله
 لولا العول قيد في قوله الكامل (قوله وان نسبت ذلك) المناسب وان نسبته أى ما عالت
 به المسئلة فالقيام للضمير لان اسم الإشارة كالظاهر أو هو منه كما هو مقرر في نفسه وقوله
 أنها غير عايلة أى الى المسئلة حالة كونها غير عايلة وقوله كان ذلك ما نقص من نصيبه
 العايل أى كانت نسبة ذلك الكبير كالسدس في المثال الا ترى كنسبة ما نقص الى نصيبه
 العايل فن بمعنى الى وهى متعلقة بالنسبة المقدرة وليست متعلقة بقوله نفسه والا لا يقتضى
 أن نصيبه العايل نقص شيئا وليس كذلك والحاصل أن النقص ليس الا من الكامل الا
 انك تارة تعتبر نسبته الى نصيبه الكامل وتارة تعتبرها الى نصيبه العايل كما نبه عليه
 العلامة الامير (قوله في زوج وأختين الخ) تفريع على ما تقدم وقوله أصلها ستة أى
 من مخرج النصف ومخرج الثلثين فاذا ضربت أحدهما في الآخر حصل ستة وقوله
 وتقول لسبعة أى لاجل كمال الثلثين (قوله فعالت بواحد) تفريع على ما قبله (قوله فان
 نسبت الواحد للسبعة) فقد نسبت ما عالت به المسئلة وهو واحد اليها عايلة وقوله
 فنقص لكل من الزوج والاختين أى من حصة كل منهما الكاملة لولا العول (قوله
 وان نسبت الواحد للستة) فقد نسبت ما عالت به المسئلة وهو واحد اليها غير عايلة وقوله
 فقد نقص لكل من الزوج والاختين أى من نصيب كل منهما (قوله وقد لا تصح المسئلة
 من أصلها) معطوف على قوله فيما تقدم قد تصح من أصلها الخ وقوله فتحتاج الخ تفريع
 على قوله لا تصح من أصلها وقوله الى تصحيح وعمل العطف فيه لانه تفسير كما تقدم نظيره
 (قوله وان ترى) أى تعلم فالروية هنا عملية والسهم مفعول أول ووجه ليست تنقسم
 مفعول ثان (قوله ونسمى) أى السهم باعتبار فرد ما هو السهم ولو قال الشارح جمع سهم
 ويسمى الخ لكان أولى وبالمجمل فالسهم والمخط والنصيب ألفاظ مترادفة (قوله ليست
 تنقسم) ليس المراد انها ليست تنقسم أصلا بل المراد انها ليست تنقسم قسمة صحيحة كما
 ذكره الشارح (قوله على ذوى الخ) انما قال المصنف ذوى الميراث ولم يقل ذوى القروض
 ليشمل كلامه من يرث بالفرض ومن يرث بالتعصيب وقوله أى أصحاب تفصيل لذوى
 وقوله الميراث أى الارث وقوله قسمة صحيحة أشار بذلك الى انه ليس مراد المصنفانها
 ليست تنقسم أصلا كما التنبيه عليه (قوله فاتبع الخ) جواب الشرط وقوله مارسه أى
 مارسه الفرضيون وقد بينته الشارح بقوله من الطرق الخ (قوله واطلب طريق
 الاختصار الخ) أى طريقها هو الاختصار الخ فالإضافة للبيان وهذا يخص من قوله فاتبع
 مارسه واعلم أن النظر بين السهم والرؤس بنظرين فقط لانه إما أن يكون بينهما مباينة أو
 موافقة لكن الاختصار لا يكون الا عند الموافقة دون المباينة (قوله بالوفق) أى الموافقة
 بين السهم والرؤس فالمراد من الوفق الموافقة وقوله أى بالنظر في الوفق أى بالنظر في
 الموافقة بين السهم والرؤس هل بينهما موافقة أو مباينة لكن قد علمت أن الاختصار
 لا يكون الا عند الموافقة (قوله والضرب للوفق) أى وضرب الوفق في المسئلة عايلة أو
 غير عايلة بدون عمل ان كان الانكسار على فريق واحد أو بعد عمل بأى ان كان على أكثر

الكامل لولا العول وان
 نسبت ذلك اليها غير عايلة
 كان ذلك ما نقصه من نصيبه
 العايل في زوج وأختين
 شقة قمين أولاب أصلها ستة
 وتقول لسبعة فعالت بواحد
 فان نسبت الواحد للسبعة
 كان سبعة فنقص من كل من
 الزوج والاختين سبع حصته
 الاسئلة التي كانت له لولا العول
 وان نسبت الواحد للستة
 كان سدا فقد نقص لكل
 من الزوج والاختين سدس
 حصته العايلة وقد لا تصح
 المسئلة من أصلها فتحتاج
 الى تصحيح وعمل وقد ذكره
 بقوله (وان ترى السهم)
 ونسمى المخط والنصيب
 (لست تنقسم على ذوى)
 أى أصحاب (الميراث) قسمة
 صحيحة (فاتبع مارسه) من
 الطرق التي ذكرها
 الفرضيون (واطلب طريق
 الاختصار في العمل بالوفق)
 أى بالنظر في الوفق لعلاقتهم
 بين الرؤس وسهامها موافقة
 (والضرب للوفق على الوجه)

من فريق ويرجم بشير لذلك قوله على الوجه الآتي (قوله فهو أخصر الخ) كانه لعل لقوله والضرب للوفق فكأنه قال لانه أخصر الخ وقوله فلا تعمل على العدد الكامل ففريق على قوله وأطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق والضرب وقوله متى وجدت الموافقة أي وأما اذا وجدت المماثلة عولت على العدد الكامل لانه لا يتأتى الاختصار حينئذ (قوله يحذف الزل) يحذف الفعل في جواب الامر وقوله أي الخطأ صناعة أي في الصناعة لا في العمل (قوله والاولى بقيت الخ) أي والاولى ان الخطأ صناعة بان قننا ان الخطأ في العمل فلا يصح لانه لو بقيت الخ فان شرطية مدغمه في لا لنافية وكل من فعل الشرط وجوابه محذوف وأما قوله فلما بقيت الخ تعليل للجواب المحذوف (قوله ولم ترده الى وفقه) في قوة التفسير لما قبله (قوله وتصرفت فيه بالاعمال الآتية وضربت ما انتهى اليه العمل الخ) هذا كله انما يناسب اذا كان الانكسار على أكثر من فريق لانه اذا كان الانكسار على فريق لا يعمل هناك الاضربه في المسئلة فتدبر (قوله لحيث) جواب لو وقوله من ذلك أي من المحاصل بابقاء الموافق على حاله وضرب ما انتهى اليه العمل في أصل المسئلة وقوله أيضا أي كما صحت من المحاصل بضرب الووفق في المسئلة (قوله لكن بطول ويعسر) استدراك على قوله لحيث من ذلك أيضا لانه ربما هوهم انه مثل ذلك في عدم الطول والعسر (قوله ويكون من الخطأ الصناعي) أي ويكون العمل المذكور من الخطأ في الصناعة لان ترك التطويل والعسر متعين في الصناعة (قوله فافهم ذلك) أي المذكور من كونه من الخطأ الصناعي وقوله فلهذا أي ليكون ذلك من الخطأ الصناعي وهو علة مقدمة على المعلول وهو قال (قوله فارد الى الووفق الخ) عطف على قوله فاطلب طريق الاختصار الخ وقوله الفريق الذي الخ أي جنس الفريق الذي الخ فيصديق بالواحد والاكثر كما أشار له بقوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر (قوله واضربه) عطف على اردد وقوله أي الووفق المذكور أي بدون عمل وقوله فيه بعد عمل أي فاضربه بعد عمل (قوله في الأصل) متعلق باضرب وقوله للمسئلة أي الكاشن للمسئلة (قوله فانت الخ) جواب شرط مقدر كما أشار اليه الشارح بقوله ان فعلت ما ذكر لكن الاولى للشارح اما تقدم جملة الشرط ليكون قوله فانت الخاذق جوابا لذلك الشرط المقدروا ما تأخيرها ليكون ذلك دلالة على الجواب بناء على كلام البصريين من أن الجواب لا يتقدم على الشرط (قوله أي العارف المتقن) أي على تفسير الخذق بالمعرفة والاتقان وقوله أو المحكم بكسر الكاف أي على تفسير الخذق بالاحكام وقضية كلامه مغايرة المتقن للمحكم مع أن الاتقان والاحكام بمعنى (قوله يقال الخ) أي قولاً موافقاً للغة فصيح الاستدلال به على التفسير الاول وظاهر عبارته كما قاله الاستاذ المحقق ان خذق بمعنى عرف وأتقن بكسر الهمزة فقط وبمعنى أحكم بفهمها وكسرهما على السواء وعبارة المختار تفيد أنه بالمعنيين من باب ضرب والكسر لغة فيه بل عبارته تفيد أن المكسور والمفتوح بمعنى واحد وهو الاظهر (قوله خذقه بالكسر) أي للذال التي هي عين الكلمة (قوله ويقال) أي قولاً موافقاً للغة فصيح الاستدلال به على التفسير الثاني (قوله خذق العمل) الاولى الشيء سواء كان عملاً أو غيره وقوله بالفتح

الا في فهو أخصر من ضرب
الكامل فلا تعمل على العدد
الكامل في شيء من الاعمال
متى وجدت الموافقة (يجانبك
الزل) أي الخطأ صناعة ولا
فلما بقيت الموافق على حاله
ولم ترده الى وفقه وتصرفت
فيه بالاعمال الآتية
وضربت ما انتهى اليه
العمل في أصل المسئلة
لحيث من ذلك أيضا لكن
بطول ويعسر ويكون من
الخطأ الصناعي فافهم ذلك
فلهذا قال (وارد الى
الوفق) الفريق الذي
يوافق (سماه) واضربه
أي الووفق المذكور ان
الانكسار على فريق واحد
وان كان على أكثر من ذلك
فبعد عمل آخر سيأتي وقوله
(في الأصل) أي للمسئلة غير
عائلة أو بعوله ان كان عائلاً
(فانت) ان فعلت ما ذكر
(الخاذق) أي العارف
المتقن أو المحكم يقال خذقه
بالكسر أي عرفته وأتقنته
ويقال خذق العمل بالفتح

فان ذلك محمود لقوله تعالى
 وجادلهم بالتي هي أحسن
 انتهى وفي مختصر الصحاح
 للقرطبي رحمه الله تعالى
 جدل بالكسر جدلا أحكم
 الخصومة وجادله جدالا
 ومجادلة خاصته انتهى
 (والمراد) أي الجدل
 والخاصة قال القرطبي في
 مختصر الصحاح ما رتبته
 أمارية مرعاجدته انتهى
 قال المنذري رحمه الله
 تعالى في كتاب الترغيب
 والترهيب الترغيب من
 المراء والمجدال وهو الخاصة
 والمحااجة وطالب القهر
 بالغلبة والترغيب في تركه
 للتحق والمطل انتهى فعلمنا
 أن الجدل والمراء مترادفان
 وأن العطف فيهما عطف
 المترادفين وفي الحديث
 الشريف الوارد عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه
 قال من ترك المراء وهو
 مطل بني له بيت في ربيع
 الجنة ومن تركه وهو محق
 بني له بيت في وسطها ومن
 حسن خلقه بني له بيت في
 أعلاها رواه أبو داود
 والترمذي رحمه الله
 تعالى عن أبي أمامة رضي
 الله عنه وروى الجنة قال
 المنذري رحمه الله يفتح
 المراء والماء الموحدة والضاد

وهو محق بني له بيت في وسطها (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على قوله فان ذلك محمود
 وقوله وجادلهم بالتي هي أحسن أي وجادل الكفار بالخصلة التي هي أحسن وقوله
 انتهى أي كلام ابن الأثير (قوله وفي مختصر الصحاح الخ) كلامه يفيد الفرق بين الجدل
 والمجادلة لأنه يقتضي أن الأول أحكام الخصومة والثاني الخصومة بخلاف كلام ابن الأثير
 فتدبر (قوله والمراد) من قيل عطف المرادف كما صرح به الشارح وهو محمود وقصر
 هنا للوقف وقوله أي الجدل والخاصة العطف فيه للتفسير (قوله قال القرطبي الخ)
 استدلال على تفسير المراء بالمجدال وكذلك قوله قال المنذري الخ لأنه فسر المراء والمجدال
 بمعنى واحد وقوله في كتاب الترغيب والترهيب أي في الكتاب المتعلق بالترغيب
 والترهيب (قوله الترغيب) أي التخييف مبدأ ومن المراء والمجدال متعلق به وقوله
 والترغيب أي المحث في تركه أي المحث عليه عطف على الترغيب وقوله للتحق والمطل خبر
 المبتدأ لكنه بالنسبة للتحق يحمل على ما إذا لم يفد والا كان محمودا وأما قوله وهو الخاصة الخ
 فجملة معترضة قصد بها تفسير المراء والمجدال (قوله فعلمنا) أي من كلام القرطبي والمنذري
 وقوله وأن العطف فيهما أي وعلمنا أن العطف فيهما الواقع في كلام المصنف وقوله عطف
 المترادفين أي عطف أحدا مترادفين على الآخر (قوله وفي الحديث الشريف الخ) غرضه
 بذكر هذا الحديث الشريف الاستدلال على طلب ترك المراء للتحق والمطل (قوله من ترك
 المراء وهو مطل الخ) أي من تركه والمحال أنه مطل للتحق ومظهر للباطل ولا بد أن يكون
 تركه له لأجل التوبة ولاجل الرجوع عن الباطل حتى يجازي هذا الجزاء وقوله بني له بيت
 في ربيع الجنة أي بني الله له بيتا في ساحل الجنة كما سيذكره الشارح وقوله ومن تركه
 وهو محق أي ومن تركه والمحال أنه مظهر للتحق لكن عند علمه بعدم إفادته أو زيادة المطل
 في جبره أو عند خوفه على نفسه مثلا وأما عند فقد ذلك كله فلا يطلب تركه للتحق كما تقدم
 وقوله بني له بيت في وسطها أي بني الله له بيتا في وسط الجنة (قوله ومن حسن خلقه الخ)
 وروى الترمذي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم
 خلقا وروى أيضا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال أكرم ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن
 الخلق وسئل صلى الله عليه وسلم ما خير ما أعطى الإنسان قال خلق حسن وما أحسن قول
 بعضهم

بمكارم الاخلاق كن مخلقا * ليفوح منك نائل العطر الشذى

وانفع صديقك ان صدقت صداقة * وادفع عدوك بالتي فاذا الذي

فالمخلق بضمين أو بضم فسكون كما قاله الدميري السحبة والطبيعة وحقيقته أنه صورة
 الانسان الباطنية ولها أوصاف حسنة وفيحة والثواب والعقاب بتعلقان بأوصاف
 الصورة الباطنية أكثر ما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرية أه أولو بتصرف
 (قوله وربيض الجنة) مبتدأ وقوله قال المنذري أي في ضبطه وتفسيره (قوله والضار)
 أي وبالضاد (قوله هو ما حرمها) أنظر هل المراد ما حرمها من داخل أو من خارج
 والظاهر بل المتعين الأول (قوله وفي الجامع الكبير الخ) غرضه بذلك الاستدلال على

المحبة هو ما حرمها انتهى وفي الجامع الكبير للجلال

طالب ترك المراء لانه توعد في هذا الحديث على المراء بقوله أو ليمارى به الخ (قوله من
طالب العلم ليمارى به العلماء) أى ليمارى به غيره به وقوله أو ليمارى به السفهاء أى أو
ليجادل به السفهاء الجاهل الذين لا ينقادون للحق وقوله أو ليصرف به وجوه الناس
أى كبر أو رياء أو ما تحذث به نعمة الله ونفعها خلقه فمحمود وقوله فهو في النار وفي رواية
فأنت مؤأمة بعد من النار وعن مسروق كفى بالمرء علما أن يخشى الله وكفى بالمرء جهلا أن
يحب بعلمه أى لأن علمه فضل من الله فإذا أحب به فقد جهل لانه أحب بما لم يصنعه
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعلم علما ينتفع به وجهه الله لا ينال بصيبه
عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة أى ربحها يوم القيامة رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن
علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يا حلة العلم اعلموا به فإن العالم من عمل بما علم ووافق
عمله علمه وسبكون أقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم يخالف عملهم علمهم وتخالف
سيرتهم علانيتهم يحاسنون خلقا يباهي بعضهم بعضا حتى أن الرجل ليخضب على جليسه
أن يحاسن إلى غيره ويذعه أولئك لا تصعد أعمالهم في مجالسهم تلك إلى الله تعالى وقد صح
عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال وددت أن الخاق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب
إلى تحرف منه فأحب أن يتعلم الخلق علمه من غير أن ينسب إليه منه شيء لا خلاصه كما ذكره
الزوي في البستان وقد بسط الغزالي في الأحكام الكلام على ذلك فن أراد ذلك فليراجعه
أه من الأوثان بتصرف (قوله إذا تقررت ذلك) أى إذا ثبت ما ذكر في قرار السامع وهو
الذهن أو محل رسمه وهو الورق وقوله فأنكسار السهام الخ أى فأقول أنكسار السهام
الخ (قوله أما أن يكون على فريق) أى أما أن يكون الانكسار على فريق واحد كما في
مسئلة بنت وعين فالمسئلة أصلها من اثنين مخرج النصف للثنت واحد يتي واحد على
اثنين لا ينقسم عليهم ما وبيانها فتضرب اثنين في اثنين بأربعة للثنت واحد في اثنين
بائنين يتي اثنين للعين لكل واحد واحد (قوله أو على فريقين) أى أو يكون
الانكسار على فريقين كما في مسئلة ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام فأصل المسئلة ثلاثة
مخرج الثالث للأخوة للام الثالث واحد على ثلاثة لا ينقسم وبيان والباقي وهو اثنين
على ثلاثة أعمام لا ينقسمان وبيانان وبين الرأس بعضها مع بعض تمائل فتكتفي
بأحدهما وتضربه في أصل المسئلة وتصح من تسعة ذللا أخوة للام واحد في ثلاثة ثلاثة
لكل واحد منهم واحد يبقى ستة للأعمام الثلاثة كل واحد اثنين (قوله أو على ثلاثة
اتفاقا) أى أو يكون الانكسار على ثلاثة فرق باتفاق لا ثمة كما في مسئلة خمس جذات
وخمس أخوة لأم وخمس أعمام فأصل المسئلة ستة مخرج السدس للجذات السدس واحد
على خمس لا ينقسم وبيان وللأخوة للام الثلث اثنين على خمسة لا ينقسمان وبيانان
يبقى للأعمام ثلاثة على خمسة لا ينقسم وتبين وبين الرأس تمائل فتكتفي بأحدهما
وتضربه في أصل المسئلة وتصح من ثلاثين ذللا الجذات واحد في خمسة بخمسة لكل واحدة
منهن واحد وللأخوة للام اثنين في خمسة عشرة لكل واحد اثنين يبقى خمسة عشر للأعمام
لكل واحد منهم ثلاثة (قوله أو على أربعة) أى أو يكون الانكسار على أربعة فرق كما

السهم وطى رحمه الله من
رواية أبيه في رحمه الله عن
ابن عمر رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من طالب العلم
ليمارى به العلماء أو ليمارى
به السفهاء أو ليصرف به
وجوه الناس المبه فهو في
النار * إذا تقررت ذلك
فأنكسار السهام على الرأس
أما أن يكون على فريق أو
على فريقين أو على ثلاثة
اتفاقا أو على أربعة

في مسألة زوجتين وأربع جدات وثماني أخوة لام وست عشرة شقيقة فأصل المسألة اثنا عشر لانها المحاصلة من ضرب وفق مخرج السدس في مخرج الربع أو بالعكس وتقول السبعة عشر فللزوجةين الربع ثلاثة على اثنين لا تنقسم وتباين وللأربع جدات السدس اثنان لا ينقسمان ويوافقان بالنصف فترد الأربع لوفقها وهو اثنان وللثاني أخوات لام الثالث أربعة لا تنقسم وتوافق بالربع فترد الثمانية لوفقها وهو اثنان يبقى من أصل المسألة ثلاثة فعال بخمسة لا يكمل الثلثين للأخوات الشقيقات فيصير نصيبهن ثمانية على ست عشرة لا تنقسم وتوافق بالثلث فترد الست عشرة لوفقها وهو اثنان وبين المحفوظات تماثل فتكتفي بواحد وتضربه في المسألة بعولها فتضرب اثنين في سبعة عشر بأربعة وثلاثين ومنها تصح فللزوجةين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحدة ثلاثة وللأربع جدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد وللثاني أخوات لام أربعة في اثنين بثمانية لكل واحدة واحد والست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين بستة عشر لكل واحدة واحد (قوله عندنا كالمخفية) أي لان الشافعية كالمخفية يورثون أكثر من ثلاث جدات وقوله والمخالبة أي لانهم يورثون ثلاث جدات أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها (قوله خلافا لـ المالكية) أي لانهم لا يورثون أكثر من جدتين أم الأم وأمهاتها وأم الأب وأمهاتها ولا يجمع أربع أصناف متعددة الا في أصل اثني عشر وضعفه او نصيب المجذبتين من كل منهما منقسم عليهما (قوله ولا يتجاوز الانكسار الخ) أي لانه اذا اجتمع الذكور والانات لم يرث الا خمسة كما مر ولا يمكن التعدد الا في أربعة أصناف وقوله في الفرائض احترام زيه عن الوصايا فانه يتجاوز الانكسار فيها أربعة وكذلك في المناسخت فالكلام على مسائل الفرائض التي لا مناسخة فيها وقوله ذلك أي المذكور من الأربعة وقوله عند الجميع أي جميع الاثمة (قوله فان كان الانكسار على فريق واحد غارت الخ) أي بتقنين فقط اما المائنة أو الموافقة دون المائنة والمداخلة كما سيذكر به الشارح (قوله في أصل المسألة) أي بدون عول ان لم يعل أخذ مما بعد وكذا يقال في نظيره (قوله وذلك كله معنى ما قدمه المصنف) أي مما صدق عليه معنى ما قدمه المصنف اذا قدمه المصنف يشمل ما اذا كان المنكسر عليه أكثر من فريقين بدليل قوله ان كان جنسا واحدا أو أكثر وفي كلام الشارح نظر لان المصنف لم يذكر المائنة فان كلامه لم يكن الا في الموافقة لا أن يقال انها تفهم بطريق المفهوم (قوله والفريق يسمى خبا) بكسر الخاء وسكون الزاي وقوله وحسبنا بفتح الخاء وتشديد الهمزة لانه يحوز سهامه فهو موضع الحوز وقوله ورؤسا هو في الأصل جمع رأس وقوله وصنفنا بكسر الصاد وسكون النون فعلم من ذلك ان الفريق والحزب والحزب والرؤس والصنف ألفاظ مترادفة (قوله والمراد به) أي بالفريق وقوله جماعة اشتركو في فرض أي ان كانوا أصحاب فرض وقوله أو فيما بقي أي ان كانوا عصبة (قوله وقد يطلق) أي الفريق في غير هذا المقام (قوله ولنعمل لذلك الخ) ذكر ثلاثة وعشرين مثالا وبدأ بأصل اثنين ثم ذكر أصل ثلاثة ثم أصل أربعة ثم أصل ستة ثم أصل ثمانية ثم أصل اثني عشر ثم أصل أربعة وعشرين ثم أصل ثمانية عشر ثم أصل ستة وثلاثين

عندنا كالمخفية والمخالبة
خلافا للمالكية ولا يتجاوز
الانكسار في الفرائض
ذلك عند الجميع فان كان
الانكسار على فريق واحد
نظرت بين ذلك الفريق
وسهامه فان باين الفريق
سهامه ضربت عدد الفريق
في أصل المسألة أو بمثلها
بالعول ان عالت فما باغ
فمنه تصح وان وافق
الفريق سهامه فرد ذلك
الفريق الى وفقه واضرب
وفقه في أصل المسألة أو
بمثلها بالعول ان عالت
فما باغ فمنه تصح وذلك
كله معنى ما قدمه المصنف
رحمه الله تعالى والفريق
يسمى أيضا خبا وحسبنا
ورؤسا وصنفنا والمراد به
جماعة اشتركو في فرض
أو فيما بقي بعد الفروض
وقد يطلق أي الفريق
على الواحد المتفرد والنمل
لذلك

(قوله فنقول) أي فنحن نقول ولو قال فنقول عطف على غرض لكان أولى (قوله بذت
وعمان) هذا مثال لأصل اثنين ولا يأتي فيه إلا المباينة كما سيأتي (قوله أصلها اثنان)
أي يخرج النصف للنصف والنصف واحد يبقى واحد على العيين لا ينقسم وتبين فتضرب
اثنين عدد الرأس في أصل المسئلة وهو اثنان يحصل أربعة ومنها تصح كما ذكره الشارح
(قوله وخز سهمها اثنان) سمي بذلك لأنك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو أربعة على
أصل المسئلة يخص السهم اثنان وقوله للمباينة أي بين الواحد والعين لأن الواحد يبين
كل عدد (قوله وتصح من أربعة) فلان في اثنين باثنين وللعين الباقي وهو اثنان
لكل واحد منهما واحد (قوله أم وثلاثة أعمام) هذا مثال لأصل ثلاثة مع المباينة (قوله
أصلها ثلاثة) أي يخرج الثالث فللام الثالث واحد يبقى اثنان على ثلاثة أعمام لا تنقسم
وتبين فتضرب ثلاثة عدد الرأس في أصل المسئلة وهو ثلاثة بتسعة ومنها تصح كما ذكره
الشارح (قوله وخز سهمها ثلاثة) سمي بذلك لأنك لو قسمت ما حصل من الضرب وهو
تسعة على أصل المسئلة يخص السهم ثلاثة وقوله للمباينة أي بين الاثنين والثلاثة أعمام
(قوله وتصح من تسعة) فللام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة للثلاثة أعمام لكل واحد
اثنان (قوله أم وستة أعمام) هذا مثال لأصل ثلاثة مع الموافقة (قوله أصلها وخز
سهمها وتصح كالتي قبلها) فأصلها ثلاثة يخرج الثالث كالتي قبلها وخز سهمها ثلاثة كالتي
قبلها وتصح من تسعة كالتي قبلها فللام واحد في ثلاثة بثلاثة يبقى ستة على ستة أعمام
لكل واحد منهم واحد وعلم من ذلك أن قوله كالتي قبلها راجع للثلاثة فكانه قال أصلها
كالتي قبلها وخز سهمها كالتي قبلها وتصح كالتي قبلها (قوله للموافقة) أي بالنصف بين
الاثنين والستة فإنه إذا أخذت اللام الثالث واحد من أصل المسئلة بقي اثنان على ستة
أعمام لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالنصف كما علمت (قوله زوجة وعمان) هذا
مثال لأصل أربعة مع المباينة (قوله أصلها أربعة) أي يخرج الربع فلزوجة الربع
وللعين الباقي وهو ثلاثة وهي لا تنقسم على العيين وتبين عددهم فتضرب اثنين عدد
الرأس في أصل المسئلة وهو أربع يحصل ثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وخز
سهمها اثنان) سمي بذلك لأنه لو قسم الصحيح بالضرب على أصل المسئلة لخص كل سهم
اثنان (قوله وتصح من ثمانية) فللزوجة واحد في اثنين باثنين يبقى ستة على العيين
لكل واحد منهما ثلاثة (قوله للمباينة) أي بين الثلاثة والاثنتين (قوله زوجة وستة أعمام)
هذا مثال لأصل أربعة مع الموافقة (قوله أصلها وخز سهمها وتصح كالتي قبلها)
فأصلها أربع يخرج الربع كالتي قبلها وخز سهمها اثنان كالتي قبلها وتصح من
ثمانية كالتي قبلها وللزوجة واحد في اثنين باثنين يبقى ستة على ستة أعمام لكل واحد منهم
واحد (قوله للموافقة) أي بين الثلاثة والستة بالثالث فإنه إذا أخذت الزوجة الربع
واحد من أصل المسئلة بقي ثلاثة على ستة أعمام لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالثالث
كما علمت (قوله بذت وأم وثلاثة أعمام) هذا مثال لأصل ستة مع المباينة من غير عول
(قوله أصلها ستة) أي يخرج السدس وأما يخرج النصف فدأخل في يخرج السدس

فذنقول بذت وعمان
أصلها اثنان وخز سهمها
اثنان للمباينة وتصح من
أربعة أم وثلاثة أعمام
أصلها ثلاثة وخز سهمها
ثلاثة للمباينة وتصح من
تسعة أم وستة أعمام أصلها
وخرج سهمها وتصح كالتي
قبلها للموافقة زوجة وعمان
أصلها أربعة وخز سهمها
اثنان للمباينة وتصح من
ثمانية زوجة وستة أعمام
أصلها وخز سهمها وتصح
كالتي قبلها للموافقة بذت
وأم وثلاثة أعمام أصلها
ستة

فلينصف النصف ثلاثة ولا لام السدس واحد يبقى اثنان على الثلاثة أعمام لا ينقصان
عليهم ويباينان عددهم فتضرب الثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة وهو ستة يحصل
ثمانية عشر ومنه أتضح كما ذكره الشارح (قوله وجزء سهمها ثلاثة) أي لأنك لو قسمت
الحاصل بالضرب على أصل المسئلة لم تحصل كل سهم ثلاثة وقوله للمباينة أي بين الاثنين
والثلاثة (قوله وتصح من ثمانية عشر) فلينصف ثلاثة في ثلاثة بقسمة ولا لام واحد
في ثلاثة بمسألة يبقى ستة على ثلاثة أعمام لكل واحد منهم اثنان (قوله ينصف وأم
وسعة أعمام) هذا مثال لأصل ستة مع الموافقة من غير عول (قوله أصلها وجزء سهمها
وتصح كالتى قبلها) أي أصلها ستة كالتى قبلها وجزء سهمها ثلاثة كالتى قبلها وتصح
من ثمانية عشر كالتى قبلها فلينصف ثلاثة في ثلاثة بقسمة ولا لام واحد في ثلاثة بمسألة
يبقى ستة على ستة أعمام لكل واحد منهم واحد (قوله زوج وخمس شقيقات) هذا مثال
لأصل ستة مع المباينة بالعول (قوله أصلها ستة) أي حاصلة بضرب مخرج النصف في
مخرج الثمن فالزوج النصف ثلاثة يبقى ثلاثة ويحال الواحد ليكمل الثمن للشقيقات
فذلك قال وتقول السبعة وأربعة على خمس لا تنقسم وتباين فتضرب خمسة عدد الرؤس
في المسئلة بعولها وهي سبعة يحصل خمسة وثلاثون ومنها أتضح كما ذكره الشارح (قوله وجزء
سهمها خمسة) أي لأنك لو قسمت المصح على أصل المسئلة بعولها لم تحصل كل واحد خمسة
وقوله للمباينة أي بين الأربعة والخمسة (قوله وتصح من خمسة وثلاثين) فلزوج ثلاثة في
خمس بخمسة عشر وللشقيقات أربعة في خمسة بعشرين (قوله وكذلك لو كانت عدة
الشقيقات عشرين) أي فأصلها ستة وتقول السبعة وجزء سهمها خمسة وتصح من خمسة
وثلاثين فلزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللشقيقات العشرين أربعة في خمسة بعشرين
لكل واحدة واحد (قوله للموافقة) أي بين الأربعة وبين العشرين بالربيع فترد العشرين
لربعها وهو خمسة وهي جزء السهم (قوله زوج وخمس بنين أربعة وثلاثون ابناً) هذان
مثالان لأصل ثمانية الأول له مع المباينة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ثمانية) أي
أصل المسئلة ثمانية مخرج الثمن (قوله وجزء سهمها خمسة) أي عدد الرؤس في
الأولى وعدد الوفاق في الثانية (قوله وتصح من أربعين) فلزوج واحد من أصل المسئلة
مضروب في خمسة بخمسة يبقى خمسة وثلاثون على خمسة بنين في الأولى لكل واحد سبعة
وعلى خمسة وثلاثين ابناً في الثانية لكل واحد منهم واحد (قوله للمباينة في الأولى) أي
بين السبعة والخمسة وقوله والموافقة في الثانية أي بالسبع فترد الخمسة والثلاثين لوفقها
خمس وتضرب في أصل المسئلة (قوله زوج وأم وثلاثة بنين أو واحد وعشرون ابناً) هذان
مثالان لأصل اثني عشر من غير عول الأول له مع المباينة والثاني له مع الموافقة (قوله
أصلها اثنا عشر) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق مخرج الربع في مخرج السدس أو
بالعكس وقوله وجزء سهمها ثلاثة أي عدد الرؤس في الأولى وعدد الوفاق في الثانية
وقوله للمباينة في الأولى أي بين السبعة الباقية للثنين وبين الثلاثة وقوله والموافقة في
الثانية أي بالسبع فترد الأحد والعشرين لوفقها ثلاثة وتضرب في أصل المسئلة (قوله

وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
وتصح من ثمانية عشر ينصف
وأم وسعة أعمام أصلها وجزء
سهمها وتصح كالتى قبلها
للموافقة زوج وخمس
شقيقات أصلها ستة وتقول
السبعة وجزء سهمها خمسة
للمباينة وتصح من خمسة
وثلاثين وكذلك لو كانت عدة
الشقيقات عشرين للموافقة
زوج وخمس بنين أو خمسة
وثلاثون ابناً أصلها ثمانية
وجزء سهمها خمسة وتصح
من أربعين للمباينة في الأولى
والموافقة في الثانية زوج
وأم وثلاثة بنين أو واحد
وعشرون ابناً أصلها اثنا
عشر وجزء سهمها ثلاثة
للمباينة في الأولى والموافقة

وتصح من ستة وثلاثين) فلزوج الربع ثلاثة من أصل المسئلة تضرب في ثلاثة بتسعة
وللام السدس اثنان من أصل المسئلة مضروبان في ثلاثة بستة يبقى أحد وعشرون على
الثلاثة بنين في الاولى لكل ابن منهم سبعة وعلى أحد وعشرين ابناً في الثانية لكل واحد
منهم واحد (قوله زوجة وأم وخمس شقيقات أو أربعون شقيقة) هذان مثالان لأصل اثني
عشر مع العول الاول له مع المباينة والثاني له مع الموافقة (قوله أصلها اثنا عشر) أي لأنها
الحاصل من ضرب وفق مخرج الربع في مخرج السدس أو بالعكس كما مر فلزوج الربع
ثلاثة وللام السدس اثنان يبقى سبعة ويعال بواحد ليكمل الثمان للشقيقات ولا تنقسم
الثمانية على الخمس شقيقات وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بالثمن فتد الأربعة عشر شقيقة
لوفة خمسة وتضربها في المسئلة بعولها وهي ثلاثة عشر يحصل خمسة وستون ومنها تصح
كما ذكره الشارح (قوله وخمس سهمها خمسة) أي عدد الرؤس في الاولى وعدد الوفق في
الثانية وقوله للمباينة في الاولى أي بين الثمانية والخمسة وقوله والموافقة في الثانية أي
بالثمن (قوله وتصح من خمسة وستين) فلزوج ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللام اثنان في
خمس عشرة وللخمس شقيقات في الاولى ثمانية في خمسة باربعين لكل واحدة ثمانية
ولكل واحدة من الأربعة عشر شقيقة في الثانية واحد (قوله زوجة وأم وابنتان أو أربعة
وثلاثون ابناً) هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين من غير عول الاول له مع المباينة
والثاني له مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق
مخرج الثمن في مخرج السدس أو بالعكس فلزوج الثمن ثلاثة وللام السدس أربعة يبقى
سبعة عشر وهي لا تنقسم وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بجزء من سبعة عشر فترد
الأربعة والثلاثين لاثنين لأن لكل لوفة سهمها على سبعة عشر مخرج لكل واحد اثنان فتضرب
اثنين في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بثمانية وأربعين ومنها تصح كما ذكره الشارح
(قوله وخمس سهمها اثنان) أي عدد الرؤس في الاولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباينة
في الاولى أي بين السبعة عشر والاثنين وقوله والموافقة في الثانية أي بجزء من سبعة
عشر جزاً كما هيئت (قوله وتصح من ثمانية وأربعين) فلزوج ثلاثة في اثنين بستة وللام
أربعة في اثنين بثمانية يبقى أربعة وثلاثون للابنين في الاولى كل واحد بأحد سبعة عشر
وكل واحد من الأربعة والثلاثين يأخذ واحد في الثانية (قوله زوجة وأبوان وثلاث بنات
أو أربع وعشرون بنتاً) هذان مثالان لأصل أربعة وعشرين مع العول الاول مع المباينة
والثاني مع الموافقة (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لأنها الحاصل من ضرب وفق
مخرج الثمن في مخرج السدس أو بالعكس فلزوج الثمن ثلاثة وللام السدس اثنان
ثمانية يبقى ثلاثة عشر ويعال بثلاثة ليكمل الثمان للبنات فيكون هن ستة عشر وهي
لا تنقسم وتباين في الاولى وتوافق في الثانية بالثمن فتد الأربعة والعشرين إلى ثمانية وثلاثة
وتضرب ثلاثة في المسئلة بعولها وهي سبعة وعشرون يحصل أحد وثمانون ومنها تصح كما
ذكره الشارح (قوله وتعمل إلى سبعة وعشرين) أي لا كمال الثمان للبنات وقوله وجزء
سهمها ثلاثة أي عدد الرؤس في الاولى وعدد الوفق في الثانية وقوله للمباينة في الاولى

في الثانية وتصح من ستة
وثلاثين زوجة وأم وخمس
شقيقات أو أربعون شقيقة
أصلها اثنا عشر وعول إلى
ثلاثة عشر وجزء سهمها
خمس للمباينة في الاولى
والموافقة في الثانية وتصح
من خمسة وستين زوجة وأم
وابنتان أو أربعة وثلاثون
ابناً أصلها أربعة وعشرون
وجزء سهمها اثنان للمباينة
في الاولى والموافقة في الثانية
وتصح من ثمانية وأربعين
زوجة وأبوان وثلاث بنات
أو أربع وعشرون بنتاً
أصلها أربعة وعشرون
وتعمل إلى سبعة وعشرين
وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
في الاولى والموافقة في

الثانية وتصح من أحد
 وعشرين أم وجد وسبعة
 أخوة أشقاء أولاد أو
 سمعون أبا كذلك أصلها
 ثمانية عشر على الأربع
 وخمسها سبعة لثلاثة
 في الأولى والموافقة في الثانية
 وتصح من مائة وستة
 وعشرين زوجة وأم وجد
 وثلاثة أخوة أشقاء أو
 لاب أو ستة كذلك أصلها
 ستة وثلاثون على الأربع
 وخمسها ثلاثة لثلاثة
 في الأولى والموافقة في
 الثانية وتصح من مائة
 وثمانية (تنبيه) * إذا
 تأملت هذا التمثيل وجدت
 الانكسار على فريق واحد
 يتأق في كل أصل من
 الأصول التسعة وأنه في
 أصل اثنين لا يتأق في
 الموافقة بين السهام والرؤس
 لأن الباقي بعد النصف
 واحد والواحد يساوي كل
 كل عدد وأن النظر بين
 الرؤس والسهام بالمباينة أو
 الموافقة لا المماثلة والمداخلة
 ووجه ذلك كما ذكرته في
 شرح الفارضية أن المماثلة
 بين الرؤس والسهام ليس
 فيها انكسار والمداخلة أن
 كانت الرؤس داخلة في
 السهام فكذلك وإن كان
 بالعكس

أي بين الستة عشر والثلاث وقوله والموافقة في الثانية أي بالثمن كما علمت (قوله وتصح من
 أحد وعشرين) فللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأبوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين
 وللبنات ستة عشر في ثلاثة بثمانية وأربعين لكل واحدة في الأولى ستة عشر ولكل
 واحدة في الثانية اثنين (قوله أم وجد وسبعة أخوة أشقاء أولاد أو سمعون أبا كذلك)
 أي أشقاء أولاد هذان مثالان لأصل ثمانية عشر الأول مع المباينة والثاني مع الموافقة
 (قوله أصلها ثمانية عشر على الأربع) أي على القول الأربع بأنها تأصيل لا تصحح فلازم
 السدس ثلاثة وللبعد ثلث الباقي خمسة والباقي وهو عشرة للأخوة لكن العشرة لا تنقسم
 على السبعة أخوة وتباين ولا تنقسم على السبعين أخا وتوافق بالعشر فترد السبعين لعشرها
 وهو سبعة وتضرب السبعة في ثمانية عشر التي هي أصل المسئلة يحصل مائة وستة
 وعشرون ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وخمسها سبعة) أي عدد الرؤس في
 الأولى وعدد الرؤس في الثانية وقوله للمباينة في الأولى أي بين العشرة والسبعة وقوله
 والموافقة في الثانية أي بالعشر كما علمت (قوله وتصح من مائة وستة وعشرين) فالأصل
 ثلاثة في سبعة واحد وعشرين وللجد خمسة في سبعة بخمسة وثلاثين وللأخوة عشرة في
 سبعة بسبعين فلكل واحد منهم في الأولى عشرة وفي الثانية واحد (قوله زوجة وأم وجد
 وثلاثة أخوة أشقاء أولاد أو سمعون أبا كذلك) أي أشقاء أولاد هذان مثالان لأصل ستة
 وثلاثين الأول مع المباينة والثاني مع الموافقة (قوله أصلها ستة وثلاثون على الأربع) أي
 على القول الأربع بأنها تأصيل لا تصحح فللزوجة الأربع تسعة وللأم السدس ستة وللبعد ثلث
 الباقي سبعة يبقى أربعة عشر وهي لا تنقسم على الأخوة بل تباينهم في الأولى وتوافق
 عددهم بالنصف في الثانية فترد الستة لنصفها وتضرب الثلاثة في الستة والثلاثين بمائة
 وثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله وخمسها ثلاثة) أي عدد الرؤس في الأولى
 وعدد الرؤس في الثانية وقوله للمباينة في الأولى أي بين الأربعة عشر والثلاثة وقوله
 والموافقة في الثانية أي بالنصف كما علمت (قوله وتصح من مائة وثمانية) فللزوجة تسعة
 في ثلاثة سبعة وعشرين وللأم ستة في ثلاثة ثمانية عشر وللجد سبعة في ثلاثة ثلاثة واحد
 وعشرين يبقى اثنين وأربعون لكل أخ أربعة عشر في الأولى وسبعة في الثانية (قوله
 إذا تأملت هذا التمثيل) أي السابق من قوله وأتمثل لذلك فنقول إلى هنا وقوله وجدت
 الخ جواب الشرط وقوله من الأصول التسعة أي التي هي أصل اثنين وأصل ثلاثة ثلاثة
 وأصل أربعة وأصل ستة وأصل ثمانية وأصل اثني عشر وأصل أربعة وعشرين وأصل
 ثمانية عشر وأصل ستة وثلاثين (قوله وأنه في أصل اثنين الخ) أي ووجدت
 أنه في أصل اثنين الخ وقوله وأن النظر الخ أي ووجدت أن النظر الخ (قوله ووجه ذلك)
 أي عدم كونه بالمماثلة والمداخلة (قوله ليس فيها انكسار) أي لانقسام السهام على
 الرؤس (قوله أن كانت الرؤس داخلة في السهام) أي كما موبنتين وعم فان للبنتين أربعة
 فالرؤس داخلة في السهام وقوله فكذلك أي ليس فيها انكسار لانقسام السهام على
 الرؤس (قوله وإن كان بالعكس) أي وإن كان الأمر متبادلا بالعكس وهو أن السهام داخلة

فتنظروا باعتبار الموافقة

لان كل متداخلين متوافقان مع ان ضرب الوفاق
أخصر من ضرب الكل
والله أعلم ولما أنهى الكلام
في الانكسار على فريقين
واحد شرع يتكلم في
الانكسار على فريقين
ويقاس عليه الانكسار على
ثلاثة وأربعة وأعلم قبله ان
للفرضين في ذلك نظرين
النظر الاول بين كل فريق
وسهامه وقد قدمه المصنف
مع الكلام في الانكسار
على فريق واحد فاما ان
يوافق كل من الفريقين
مهامه واما ان يباين كل منهما
سهامه واما ان يوافق فريق
سهامه ويباين الآخر سهامه
فهذه ثلاثة أحوال فأنبت
فيها المبين بقامه ووفق
الموافق والنظر الثاني بين
المبنيين بالنسب الاربع
وقد ذكره بقوله (وان ترى
الكسر على أجناس)
اثنتين فأكثر لكن لم يكمل
كلامه الا في الجنس فقط
وذكر آخر الباب أنه يقاس
على ذلك ما زاد (فانها) أي
النسب الاربع الواقعة
بين المئتين (في الحكم عند
الأناس) الفرضين فهو عام
أريد به الخصوص كما في قوله
تعالى الذين قال لهم الناس

في الرأس كأم وعشرة بنين فان الباقي بعد السدس للام خمسة وهي داخلة في العشرة (قوله
فتنظروا باعتبار الموافقة) أي لا باعتبار المداخلة ثم حال ذلك بقوله لان كل متداخلين الخ
وقوله مع أن ضرب الوفاق أخصر من ضرب الكل أي مع أن ضرب وفق الرأس اذا
اعتبرت الموافقة أخصر من ضرب كل الرأس اذا اعتبرت المداخلة (قوله ولما أنهى الكلام
الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله وأعلم قبله) أي قبل
الكلام في الانكسار على فريقين وقوله في ذلك أي في الانكسار على فريقين (قوله وقد
قدمه المصنف) أي في قوله وان ترى السهام ليست تنقسم الخ بدليل قوله ان كان جنسا
واحدا أو أكثر (قوله فهذه ثلاثة أحوال) أي تفصيلا وان كانا نظرين فقط (قوله فأنبت
أي في ذهنك وقوله ووفق الموافق أي وأنبئت وفق الموافق (قوله بالنسب الاربع)
التي هي التباين والتداخل والتوافق والتماثل (قوله وان ترى الكسر الخ) أي وان تعلم
الكسر الخ فتري بمعنى تعلم فتتعدى الى مفعولين الاول الكسر والثاني متعلق بالمجرور
أي واقعا على أجناس وجوز بعضهم ان تكون ترى بمعنى تبصر فتتعدى لمفعول واحد
وفيه ان الكسر لا يبصر (قوله على أجناس) أي فرق والمراد بالجمع ما فوق الواحد كما
يشير اليه قول الشارح اثنتين فأكثر (قوله لكن لم يكمل كلامه الخ) استدراك على قوله
اثنتين فأكثر في كل كلام المصنف لانه ربما يوهم ان المصنف بكل كلامه فيشمل الاكثر
وليس كذلك لقوله فخذ من المسائلين واحدا الخ (قوله وذكر آخر الباب الخ) أي بقوله
فهذه من الحساب جعله يأتي على مثالين العمل (قوله فانها الخ) الانسب بالسوابق
والاوافق أن الضمير راجع للأجناس باعتبار النسب فجعل الشارح اياه راجعا للنسب
خلاف الانسب (قوله أي النسب) أي المعلومة من المقام وفيه ما علمت (قوله في الحكم)
أي سبب الحكم وقوله عند الناس أي المعهودين بالاعتدال كما أشار اليه الشارح بقوله
أي الفرضيين (قوله فهو عام أريد به الخصوص) الاولى ان يقول أريد به الخاص ويمكن
ان يقال أراد بالخصوص الخاص وانما كان ذلك من قبيل العام الذي أريد به الخصوص
أي لان عمومته ليس بمراد لا تنالا ولا لاحكا واما العام المخصوص فضابطه ان يكون عمومته
مراد تنالا ولا لاحكا كما استثنى منه في الكلمة الشريفة ونحو قام القوم الازيد فان عمومته
مراد تنالا فلا ذلك كان الاستثناء متصلا لاحكا والاناقض أول الكلام آخره ووزم الكفر
في الكلمة المنرفة (قوله كما في قوله تعالى) هذا تنظير اساهنا وانما كانت الآية نظيرة
لما هنا لان المراد بالناس الاول عبد القيس أو عيم بن مسعود الاشجبي وبالناس الثاني أبو
سفيان واعوانه كما يؤخذ ذلك من القصة وهي ما روى أن أباسفيان نادى عند منصرفه من
أحد يا محمد وودعنا موسم القابل ان شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ان شاء الله
فلما كان القابل خرج أبوسفيان في أهل مكة حتى نزل محلا يقال له مر الظهران فالتقى الله
الربيع في قايمة فبدا له ان يرجع فلقى نعيم بن مسعود الاشجبي وقد قدم معترفا فقال يا نعيم
اني وأعدت محمدا ان نلت في موسم بدر وان هذا عام جذب ولا يصلح الاعام نزع في الشجر
وشرب فيه اللبن وقد بدا لي ان لا أخرج اليه وأكره ان يخرج محمدا بالالا أخرج فيز يدهم ذلك

حواة علينا ولا يكون الخلف من قبلهم أحب الى من أن يكون من قبلي فألحقني بالمدينة
فنبطهم وأعلمهم اني في جمع كثير ولا طاقه لهم بنا ولاك عندي عشرة من الابل فخرج نعيم
حتى أتى المدينة فوجد الناس يتجهزون لمعاد أبي سفيان فقال أين تريدون فقالوا واعدنا
أبوسفيان بموسم بدر فقتل بها فقال ان الناس قد جعلوا لكم فأنشروهم والله لا يغت منكم
أحد فزادهم ذلك القول إيماناً بالله وقاوا حسبنا الله أي كافينا أمرهم ومنع الوكيل أي
المفوض اليه الأمر هو سبحانه ونخرجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فوافوا وسوق بدر وكان
معهم تجارات فباعوا ورهبوا ولذلك قال تعالى فأنقلبوا بنعمة من الله وفضل الآية انتهى
من تفسير الخطيب بزيادة (قوله تحصر في أربعة أقسام) بثوبين أربعة للضرورة ووجه
المحصر ان العددين اما أن يتساويا أو لا فان تساويا كالجسة والخسة فهما المتماثلان والافان
أثنى أصغرهما أكبرهما في مرتين أو أكثر كالثلاثة والاثني والستة فهما المتداخلان والافان
فان بقي بعد الاصغر عدد من العددين غير الواحد فهما المتوافقان كالاربعة والستة فان
الباقى بعد الاصغر اثنان وهما يفيان الاربعة والستة والافهما المتباينان كالاربعة
والخسة (قوله وهي التماثل الخ) هذا على ما قدمه من أن الضمير عائداً على الذنب والمناسب
ما قدمناه ان يقال وهي التماثل الخ بصيغة اسم الفاعل فيه وفيما بعده (قوله يعرفها) أي
الاربعة أقسام وقوله في الاحكام أي المعهودة وهي الفرضية والحسابية كما أشار اليه
الشارح (قوله فانها) أي الاقسام الاربعة وقوله أصل أي ضابط وقوله عليه مدار
الخ هذه الجملة صفة ثانية لأصل كما قاله الاستاذ المحفني (قوله ثم بين الاربعة بقوله بمائل
الخ) هذا مناسب عود ضمير فانها لا جناس كما قلنا لا للذنب كما قال الشارح (قوله أي
عدد بمائل تعدد غيره) أشار بذلك الى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف
والتماثل تفاعل من الجانبين لان كلام العددين مائل صاحبه ويقال مثله في التباين
والتوافق بخلاف التداخل كما سيأتي (قوله فهما متماثلان) أي فالعددان متماثلان
(قوله من بعده في الذكر) أي لافي الرتبة وقوله عدد مناسب لعدد أكثر منه أشار بذلك
الى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف كما مر في نظيره (قوله فهما متناسبان)
أي فالعددان متناسبان (قوله وهو) أي التناسب وقوله أن يكون أقلهما جزأ من
أكبرهما أي جزأ صغير مكرر يفرج ما فيه كسر ونخرجت الاربعة بالنسبة للستة لانها
وان كانت جزأ صغيرا لكنه مكرر لانها ثلاثة والنسبة للستة لكون الذي
في النسخ أكبرهما بالماء الموحدة (قوله أي ينسب الخ) دفع بذلك ما توهمه العبارة من
أن الأقل بعض الأكبر لعدد آخر مستعمل فأشار بذلك الى أنه ليس جزأ حقيقة بالفعل بل
يصح نسبته اليه بالجزئية (قوله كنصفه) أي كالثلاثة بالنسبة للستة وقوله وثلاثة أي
كالاثنتين بالنسبة للستة وقوله وعشره أي كالاثنتين بالنسبة للعشرين وقوله ونصف ثمانية
أي كالاثنتين بالنسبة الى الاثنين والثلاثين فان نصف ثمانية اثنان (قوله وهذا تعبير
العراقيين) أي التعبير بالتناسب تعبير العراقيين (قوله والمتأخرون يعبرون عنها) أي
عن التناسب بين وقوله بالمتداخلين أي العددين اللذين دخل أحدهما في الآخر فليس

(تحصر في أربعة أقسام)
وهي التماثل والتداخل
والتوافق والتباين (يعرفها
المساهر) أي الخاضع (في
الاحكام) الفرضية والحسابية
فانها أصل كبير في الفرائض
والحساب عليه مدار كثير
الاعمال الفرضية والحسابية
ثم بين الاربعة بقوله
(بمائل) أي عدد بمائل
لعدد غيره فهما متماثلان
أي متساويان كخمسة
وخسة (من بعده) في الذكر
عدد (مناسب) لعدد أكثر
منه فهما متناسبان كاثنتين
وأربعة قال الشيخ بدر
الدين سبط المارديني رحمه
الله وهو أن يكون أقلهما
جزأ من أكبرهما أي ينسب
الى الأكبر بالجزئية كنصفه
وثلاثة وعشره ونصف ثمانية
وهذا هو تعبير العراقيين
من المتقدمين والمتأخرون
يعبرون عنها بالمتداخلين

انتهى وقد ذكر في شرح
التحفة في علم الحساب أن جزء
الشيء هو كسره الذي إذا سلط
عليه أفناه ومعلوم أن
الأصغر داخل في الأكبر دون
العكس فليس التفاعل
فيهما على بابه ويقال أيضا
في تعريف المتداخلين هما
الذان يفتي أصغرهما
أكبرهما (وبعد في الذكر
عدد) موافق مصاحب
لعدد آخر فهما متوافقان
ويقال لهما مشترك كان أيضا
وهما الذان يكون بينهما
موافقة في جزء من الأجزاء
ويقال أيضا المتوافقان هما
الذان لا يفتي أصغرهما
أكبرهما وإنما يفتيها
عدد ثالث كاربعة وستة
فإن الأربعة لا تفتي الستة
ويفتي كلا منهما الاثنان
فهذه ثلاثة أعداد بينهما وبين
ثلاثة أخرى هذه النسب
السابقة ويعبر عنها
بالاشتراك (والرابع)
العدد (المباين) لعدد
(المخالف) له فهما متباينان
ومتخالفان (ينبغي عن
تفصيلهن) أي تفصيل
النسب الأربع بين هذه
الأعداد (العارف) أي
العالم بالأعمال الحسابية
والفرضية وقد أوضحت
الكلام فيها وبيان

التفاعل على بابه كما سيصرح به الشارح (قوله وقد ذكر في شرح التحفة الخ) غرضه بذلك
بيان معنى قول السبط وهو أن يكون اقلامها من أكبرهما (قوله الذي إذا سلط الخ)
خرج بذلك الجزء المكرر كالاربعة بالنسبة لستة فهما متوافقان لا متداخلان (قوله ومعلوم
أن الأصغر الخ) بين ذلك أن التفاعل ليس على بابه لأن الدخول للأصغر فقط (قوله ويقال
أي كما قيل ماسبق) (قوله يفتي أصغرهما أكبرهما) أي ولو في أكثر من مرتين
(قوله وبعد في الذكر) أي لافي الرتبة وقوله موافق صفة أو صوف محذوف قدره الشارح
بقوله عدد وتوله مصاحب صفة ثانية له وهي لجرد الإيضاح واتسكاه البيت وقوله لعدد
آخر متعلق بموافق وأشار بذلك إلى أن أحد العددين محذوف من كلام المصنف كما مر في
نظيره (قوله فهما) أي العددان فالضمير راجع للعددين وكذلك الضمير في قوله ويقال
لهما الخ وقوله مشترك كان أي في جزء من الأجزاء كنصف (قوله وهما) أي المتوافقان أو
المشتركان وقوله الذان يكون الخ أي كالستة والاربعة فإن بينهما موافقة في النصف إذ
الستة لها نصف والاربعة لها نصف (قوله ويقال أيضا) أي كما قيل ماسبق (قوله المتوافقان
هما الذان لا يفتي الخ) هذا تعريف بالأعم لأنه يصدق بالمتباينين فالتعريف الأول أولى
(قوله وإنما يفتيها عدد ثالث) أي غير الواحد لأنه يفتي كل عدد ويبينه أه أمير وهو
ظاهر على القول بأن الواحد عدد والمشهور أنه ليس بعدد وعليه فلا حاجة لإخراج الواحد
لأنه خارج من أول الأمر (قوله كأربعة وستة) هذا مثال للذين لا يفتي أصغرهما أكبرهما
وإنما يفتيها عدد ثالث وقد عُلِّلَ التمثيل لذلك بما ذكره بقوله فإن الأربعة لا تفتي الخ (قوله
فهذه ثلاثة أعداد الخ) هذا تغريب على ما تقدم من قوله مماثل الخ ومراده بهذه الثلاثة
المشار إليها الثلاثة المذكورة في المتن وقوله بينهما وبين ثلاثة أخرى هذه النسب السابقة
أي بين هذه الثلاثة وبين ثلاثة أخرى مقابلة لها هذه النسب السابقة وهي التماثل
والتداخل المعبر عنه في المتن بالنسب والتوافق ومراده بالثلاثة الأخرى الثلاثة المحذوفة
من المتن التي قدرها الشارح بقوله لعدد غيره وبقوله لعدد أكثر منه وبقوله لعدد آخر
(قوله ويعبر عنها) أي عن هذه النسب وقوله بالاشتراك وظاهره أن الاشتراك يطلق على
الثلاثة نسب وقضية قوله في المتوافقين ويقال لهما مشترك كان له خاص بالتوافق فتأمل
(قوله والرابع العدد المباين للعدد الآخر) أشار الشارح إلى أن أحد العددين محذوف
من كلام المصنف كما علمت في نظيره فتد علمت مما تقرر أن أحد العددين محذوف من كلام
المصنف في المواضع الأربعة وقوله المخالف له كالتفسير للمباين (قوله فهما متباينان
ومتخالفان) أي فالعددان متباينان ومتخالفان (قوله ينبغي عن تفصيلهن) أي تخبرك
عن تفصيلهن وقوله أي تفصيل النسب الخ هذا على ما سبق له من جعل الضمير فيما تقدم
للسبب وأما على ما قلناه فالمراد أن يقال أي تفصيل الأعداد الخ (قوله العارف) أي
جنس العارف فالفيه للجنس ويحتمل أنه كناية عن نفس المصنف ويكون فحواها بالنعمة
(قوله وقد أوضحت الكلام فيها) أي في هذه الأعداد باعتبار طرقها وقوله وبيان ما تعرف
به من الطرق أحسنه تسليط الأصغر على الأكبر وطرحه منه في مرتين فأكثر فإن لم يبق شيء

إذا علمت النسبة من هذه النسب بين المئتين من رؤس الفريقين ٢١٧ أو أوافقهما أو رؤس فريق ووفق فريق

آخر (نخذ من) العدين
المئتين (المئتين) عددا
(واحد) واكتف به عن
الآخر فيكون الأخذ جزء
السهم فاضربه في أصل
المسألة أن لم تعمل أوفي مبلغها
بالعول أن عالت لأن ذلك
جزء السهم كما سألني (ونخذ
من) المئتين (المئتين)
أي المتداخين العدد
(الزائد) أي الأكبر أو كذب
به عن الأصغر فيكون جزء
السهم فاضربه في أصل
المسألة أن لم تعمل أو مبلغها
بالعول أن عالت لأنه جزء
السهم كما سألني (واضرب
في المئتين المتوافقين) جميع
الوفق) الراجع من أحد
العدين (في) العدد الآخر
(الموافق * واسلك بذلك)
أي بما حصل (أخرج
الطرائق) أي أوضحها فإن
المنهاج هو الطريق الواضح
وذلك أن تضرب ما حصل
من ضرب وفق أحدهما
في كامل الآخر في أصل
المسألة أو مبلغها بالعول أن
عالت لأن ذلك جزء السهم كما
سألني (ونخذ جميع العدد
المئتين) من المئتين للآخر
(واضربه في) العدد
(الثاني) المبين له فاحصل
فهو جزء السهم فاضربه في
أصل المسألة أن لم تعمل وفي

كانا متداخين كائنين وأربعة أو ستة وان بقي شيء فان بقي غير واحد كانا متوافقين كاربعة
وسنة وان بقي واحد ولو بعد الطرح مرتين كانا متباينين كاربعة وخسة أو تسعة فان المدار
في التباين على بقا واحد بعد طرح الأصغر من الأكبر وقد طرح بعد ذلك ما بقي للأكبر
من الأصغر كاربعة وسبعة فاننا إذا طرحنا الأربعة من السبعة ثم طرحنا ما بقي للسبعة من
الأربعة بقي واحد فقد علمت طريق معرفة التداخل وطريق معرفة التوافق وطريق
معرفة التباين وأما القائل فواضح لا يحتاج معرفة لطريق أه أمير بوضيح من الزيات
(قوله إذا علمت النسبة الخ) أشار بذلك إلى أن قول المصنف فخذ الخ جواب شرط مقدرة
بقوله إذا علمت النسبة الخ وقوله من هذه النسب أي الأربعة التي هي التماسيل والتناسب
والتوافق والتباين وقوله بين المئتين ظرف للنسبة وقوله من رؤس الفريقين أي عند
مساواة كل فريق لسهامه وقوله أو أوافقهما أي عند موافقة كل فريق لسهامه وقوله
أو رؤس فريق ووفق فريق آخر أي عند مساواة فريق لسهامه وموافقة الفريق الآخر
للسهامه (قوله نخذ من العدين الخ) قد علمت أنه جواب شرط مقدرة الشارح بقوله
إذا علمت النسبة الخ (قوله فيكون الأخذ جزء السهم) أي كما يعلم من مجموع قوله فذلك جزء
السهم فاعلمه وقوله فاضربه في أصل المسألة أي بدون عول كما هو ظاهر وكذا يقال
فيما بعد (قوله ونخذ من المئتين) أي من العدين المئتين (قوله واضربه في المئتين
المتوافقين) أي في صورة المئتين المتوافقين فليس المراد أنهم مضروب فيهما كما لا يخفى
(قوله في العدد الآخر) متعلق بالضرب (قوله واسلك بذلك الخ) يحتمل أن المعنى واسلك
بذلك الضرب أي ضرب الوفاق في الموافق أو وضع الطرائق وهذا أولى مما ذكره الشارح
لما يأتي (قوله فان المنهاج الخ) علة لتفسير الخ الطرائق بأوضحها (قوله وذلك بأن تضرب
ما حصل الخ) أي وسلك الخ الطرائق وأوضحها يتحقق بأن تضرب ما حصل الخ وهذا
الحل يستلزم التكرار في كلام المصنف لأنه قال بعد واضربه في الأصل الذي تأصلا فيكون
على المحل المذكور مكررا بالنسبة لصورة التوافق مع قوله واسلك بذلك الخ
الطرائق فالأولى المحل الذي ذكرناه آنفا (قوله للآخر) متعلق بالمباين (قوله ولاتداهن)
أي ولا تظهر لغير ما يريد مع انطواء سر على خلافه وهذا هو المراد بقوله أي لا تصانع
وإنما سألني عن ذلك لأنه تعاق لکن التفاف هو الذي يروج في هذا الزمان ومما يعزى
للرخصي هذان المبتان

زمان كل حب فيه خب * وطعم المحل خسل لو مذاق

له سوق بضاعة تفاف * فنافق فالنفاف له تفاف

والمنس عن بطل الدين ليس المال ويقال لذلك مداهنة ومصانعة ومواراة وما يبذل
المال ليس لم الدين فهو مودوي بمعنى مداراة وفي الحديث بعثت بمدارة الناس وفي مسند
الفرزدوس عن ابن مسعود من عاش مداريا مات شهيدا أه لؤاؤه وحفنى مع زيادة
(قوله قال القرطبي الخ) استدلال على التفسير وقوله المداهنة والادهان الخ صريح
أنهما مترادفان وقوله وقيل الخ صريحه أنهم غير مترادفين لأنه فسر المداهنة بالمواراة

مبلغها بالعول أن عالت (ولاتداهن) أي لا تصانع قال طي رحمه الله

شنشوري

٢٨

والادهان بالغش (قوله فذلك الخ) هـ ذاراجع لجميع النسب السابقة وقوله أى
 ماحصلته من النسب الاربع المناسب أن يقول من المتناسبات الاربعة ويمكن أن يقدر
 مضافى فى كلامه أى من ذى النسب الاربع (قوله وهو) أى ماحصلته وقوله أحد
 المتساين أى فيما إذا كان هناك تماثل كما قال المصنف فخذ من المتساين واحدا
 وقوله وأكبر المتساين أى فيما إذا كان هناك تداخل ويصبر عنه بالنسب كما قال
 المصنف وخذ من المتساين الزائدا وقوله ومسطح وفق الخ أى وحاصل ضرب وفق أحد
 المتوافقين فى كامل الآخر فيما إذا كان هناك توافق كما قال المصنف واضرب جميع الوفاق
 فى الموافق وقوله ومسطح المتباينين أى وحاصل ضرب أحد المتباينين فى الآخر فيما إذا
 كان هناك تماثل كما قال المصنف وخذ جميع العدد المبين واضربه فى الثمانى ولتادهن
 (قوله جزء الخ) خبر اسم الإشارة وقوله أى حظ أى نصيب (قوله من أصل المسئلة)
 أى الكائن من أصل المسئلة أن لم نعمل أخذنا بعد (قوله من التصحيح) أى من المصحح
 وهو متعلق بحظ (قوله ووجه تسميته بذلك) أى ووجه تسميته ماحصلته من المتناسبات
 الاربع بجزء السهم أى بهذا اللفظ وقوله أى الحال والشأن وقوله إذا قسم المصحح
 أى الذى صحته بالضرب وقوله على الأصل أى أصل المسئلة وقوله تاما أى حال كونه
 تاما أن لم نعمل وقوله أو عا ئلا أى أو حال كونه عا ئلا أن عالت وقوله خرج هو أى
 ماحصلته من المتناسبات (قوله لأن المحاصل الخ) علة لقوله نخرج هو وقوله من الضرب
 أى ضرب أحد العددين فى الآخر وهما قد ضربت ماحصلته فى أصل المسئلة أن لم نعمل وفى
 مبلغها بالعول أن عالت وقوله على أحد المضروبين هو هنا أصل المسئلة تاما أو عا ئلا
 وقوله نخرج المضروب الآخر هو هنا ماحصلته ومثال ذلك زوج وست شقيقات فهذه
 المسئلة من ستة وعول لسبعة للزوج النصف ثلاثة والشقيقات الثمان أربعة وهى لا تنقسم
 عليهن وتوافق عددهن بالنصف فتزد الى وفقها وهو ثلاثة وتضرب فى المسئلة بعولها وهى
 سبعة يحصل واحد وعشرون فإذا قسمت هذا المذم على سبعة خرج لكل سهم منها ثلاثة
 فهى جزء السهم (قوله والمطلوب بالقسمة) أى والقرض منها وقوله نصيب الواحد من
 المقسوم عليه أى نصيب السهم الواحد حال كون ذلك الواحد بعض المقسوم عليه الذى هو
 أصل المسئلة أن لم نعمل ومبلغها بالعول أن عالت كالسبعة فى المثال السابق وقوله من جملة
 المقسوم متعلق بنصيب كما فى المحقق (قوله والواحد من المقسوم عليه) مبتدأ خبره جملة قوله
 يسمى سهمها وأما قوله وهو الأصل أو المنتهى إليه بالعول فجملة متروكة تصديها بنفسه
 المقسوم عليه فالضمر عائد عليه والمراد أصل المسئلة بالعول أن لم نعمل والمنتهى إليه بالعول
 أن عالت وقوله والتحظ مبتدأ خبره جملة قوله يسمى جزءا وقوله فلذلك قيل جزء السهم أى
 فلما ذكر من أن الواحد من المقسوم عليه يسمى سهمها والتحظ يسمى جزءا قيل لما حصلته جزء
 السهم وقوله أى حظ الواحد نفسه بجزء السهم فخط نفسه بجزء الواحد نفسه بجزء السهم
 وقوله من الأصل أو المنتهى إليه أى الكائن من أصل المسئلة بالعول أن لم نعمل أو
 المنتهى إليه بالعول أن عالت (قوله واحفظه) هو ثابت فى بعض النسخ ولا يستقيم النظم

المداخلة والادهان المداخلة
 وقيل داهنت بمعنى وأريت
 وأدھنت بمعنى غششت
 (فذلك) أى ماحصلته فى
 النسب الاربع وهو واحد
 المتساين وأكبر المتساين
 ومسطح وفق أحد المتوافقين
 فى كامل الآخر ومسطح
 المتباينين (جزء) أى حظ
 (السهم) أى واحد من أصل
 المسئلة أو مبلغها بالعول
 أن عالت من التصحيح ووجه
 تسميته بذلك كما قال ابن
 الهيثم رحمه الله أنه إذا قسم
 المصحح على الأصل تاما أو
 عا ئلا نخرج هو لأن المحاصل
 من الضرب إذا قسم على أحد
 المضروبين نخرج المضروب
 الآخر والمطلوب بالقسمة
 ونصيب الواحد من المقسوم
 عليه من جملة المقسوم
 والواحد من المقسوم عليه
 وهو الأصل أو المنتهى إليه
 بالعول يسمى سهمها والتحظ
 يسمى جزءا فلذلك قيل جزء
 السهم أى حظ الواحد من
 الأصل أو المنتهى إليه
 (فاعلمه) أى جزء السهم
 المذکور واحفظه (واحذر

الابحذفه كما هو المحفوظ (قوله هديت) جملة مترضة بين الفعل وهو اذخر ومعموله وهو
 أن تضل عنه غرضه بها الدعاء للواقف على هذه المقدمة (قوله في الاصل) أى أصل
 المسئلة (قوله وما تحصلا) تفسير (قوله فهو ما تصح منه المسئلة) تعاليل لما قبله فكأنه قال
 لأنه الذى تصح منه المسئلة (قوله واتممه) الضمير يعود لما انضم وما تحصلا ولذلك قال
 الشارح أى ما تحصل وانما لم يقل أى ما انضم وما تحصل لما علمت ان ما تحصل تفسير
 لما انضم فهو عينه (قوله وهو) أى ما تحصل وقوله بين الورثة طرف لا قسمه (قوله من
 الوجوه التى الخ) وقد ذكر فى الأصول وجوها خمسة فراجعها ان شئت (قوله منها الخ) ومنها
 أن تقسم جزء السهم على عدد الصنف ثم تضرب الخارج فى النصيب من الاصل يخرج
 نصيب كل واحد من ذلك الصنف فى ثلاث بنات واخوين لابوين أو لاب أصاها ثلاثة
 يخرج الثلثين فالبنات الثلثان اثنتان وهما لا ينقسمان على ثلاثة ويباينان وللاخوين
 واحد لا ينقسم عليهم ما ويباين وبين الرأس بعضها مع بعض تباين فاضرب ثلاثة فى اثنين
 ستة وهى جزء السهم ثم تضربها فى أصل المسئلة وهو ثلاثة بثمانية عشر فاذا قسمت جزء
 السهم وهو ستة على عدد البنات وهو ثلاثة خرج لكل واحد اثنتان واذا ضربت الخارج
 وهو اثنتان فى نصيب البنات من الاصل وهو اثنتان يخرج أربعة وهى نصيب كل بنت وإذا
 قسمت جزء السهم وهو ستة على الاخوين يخرج لكل واحد ثلاثة واذا ضربت الخارج فى
 نصيب الاخوين من الاصل وهو واحد يبقى ثلاثة وهى نصيب كل أخ ومنها غير ذلك من
 الوجوه التى ذكرها فى الأصول (قوله ان تضرب حصص كل فريق الخ) فنصيب البنات فى
 المال السابق من الاصل اثنتان يضرب فى جزء السهم وهو ستة يحصل اثنا عشر لكل بنت
 أربعة وللاخوين واحد يضرب فى جزء السهم وهو ستة بثمانى لكل أخ ثلاثة وهذا الوجه
 هو أصل الوجه وأعمها وأنفعها وأسهلها ومن ثم اقتصر عليه الشارح كما فى الأصول (قوله
 من أصل المسئلة) أى لا عول ان لم تعمل وبها ان عالت (قوله فان كان الفريق شخصا
 واحدا أخذته) أى لان الشخص الواحد ينقسم عليه نصيبه دائما وقوله وان كان جماعة
 فاقسمه الخ أى وان كان الفريق جماعة فاقسمه الخ فى أم وثلاثة أخوة لام وعم أصلها ستة
 للام واحد وللثلاثة ثلاثة أخوة لام اثنتان لا ينقسمان ويباينان والباقى للعم فتضرب ثلاثة فى
 أصل المسئلة وهو ستة يخرج ثمانية عشر فنصيب الام واحد من الاصل بضرب فى جزء
 السهم وهو ثلاثة ثلاثة تأخذها الام لانها شخص واحد ونصيب الاخوة من الاصل اثنتان
 يضربان فى جزء السهم وهو ثلاثة بثمانى لكل واحد اثنتان ونصيب العم ثلاثة من الاصل
 تضرب فى جزء السهم وهو ثلاثة بثلاثة يأخذها العم لانه شخص واحد (قوله فالقسم اذا
 صحح) أى فقسملك للمسئلة بين الورثة اذا صححتها بالقواعد السابقة صحح لا منكسر (قوله
 يعرفه) أى يعرف كونه صحيحا (قوله قال القرطبي الخ) ذكر لا لا يحصى ثلاثة معان فتقوله
 الذى لا يقدر الخ أى كالانوس وهذا هو المعنى الاول وقوله والذى لا يفصح الخ الواو بمعنى
 أولان هذا هو المعنى الثانى وقوله ولا يمين تفسير وقوله والذى فى لسانه الخ الواو بمعنى
 أولان هذا هو المعنى الثالث وقوله بحجة أى لكثرة كابدال الكاف بالتاء وقوله وان

هديت أن تصل) وفى بعض
 النسخ أن تربخ (عنه *
 واضربه) أى جزء السهم
 المذكور (فى الاصل) ان لم
 يعمل وبهولة ان حال وفى
 قوله (الذى تأصلا) تأكيد
 لاصالته (واحص) أى
 اضبط (ما انضم وما تحصلا)
 بالضمير فهو ما تصح منه
 المسئلة واقسمه أى ما تحصلا
 وهو ما صحت منه المسئلة بين
 الورثة بوجه من الوجوه التى
 ذكرها الفرضيون وذكرت
 بعضها فى شرح الترتيب
 منها ان تضرب حصص كل
 فريق من أصل المسئلة فى
 جزء السهم فان كان الفريق
 شخصا واحدا أخذته وان
 كان جماعة فاقسمه (على
 عددهم يخرج مال لكل وارث
 مما صحت منه المسئلة
 (فالقسم اذا صحح) لانك
 قد صحت المسئلة بالقواعد
 السابقة وهى قواعد صححة
 (يعرفه الاجم) قال
 القرطبي رحمه الله تعالى
 الاجم الذى لا يقدر على
 الكلام أصلا والذى
 لا يفصح ولا يمين كلامه
 والذى فى لسانه بحجة وان

أفصح بالعجبة أى وان تكلم بالكلام الفصح بالعجبة (قوله والفصح) عطف على الاصح
وقوله المبلغ أى لغة وفى الاصطلاح من له ملكة يقتدي بها على الاتقان بالكلام الفصح
ولا يلزم من ذلك ان يكون بليغاً لان المبلغ من له ملكة يقتدي بها على الاتقان بالكلام
المبلغ والسلاطة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله قال القرطبي الخ) غرضه بذلك الاستدلال على
تفسير الفصح بالبليغ لغة (قوله واذا فهمت ما ذكر) أى من النظر بين الرأس والسهم
والمثبتات المماثلين ووفق الموافق والنظر بين الرأس المثبتة بعضها مع بعض وأخذ أحد
المقابلين وأكبر المتداخلين وحاصل ضرب وفق أحد المتوافقين فى الآخر وحاصل ضرب
أحد المتباينين فى الآخر ما سبق وقوله فاعلم ان الانكسار على فريقين الخ جواب
الشرط (قوله فيه اثنتا عشرة صورة) سبأى عند لها باثني عشر مثالا (قوله وذلك لان كل
فريق الخ) أى وكون الانكسار على فريقين فيه اثنتا عشرة صورة ثابت لان كل الخ فذلك
مبتدأ وخبره محذوف تقديره ثابت وقوله لان كل الخ تعليل للخبر المحذوف (قوله فهذه ثلاثة
أحوال) لان النظر بين الرأس والسهم وان كان بتطرين فقط وهما المباينة والموافقة
لكن اما أن يباين كل فريق سهمه واما أن يوافق كل فريق سهمه واما أن تباين فريقا
سهمه وتوافق فريقا آخر سهمه كما أفصح بها الشارح (قوله والمثبتان) أى اللذان هما
عدد الفريقين أو وفقاً هما أو عدد فريق ووفق فريق آخر كما يصرح بذلك قوله فى تلك
الاحوال الثلاثة (قوله فلا يخلوان من واحدة منهما) أى من النسب الاربع التى هى
المقابل والتداخل والتوافق والتباين (قوله وأربعة فى ثلاثة) أى مضروبة فى ثلاثة
وقوله باثني عشر أى قائمة من ضرب أربعة فى ثلاثة (قوله وان نظرت باعتبار العول وعدمه)
أى وان نظرت للصورة المذكورة مع اعتبار العول وعدمه فالباين معنى مع أو متحدة باعتبار
العول وعدمه فالباين للابسة (قوله كانت الصور أربعة وعشرين) أى قائمة من ضرب
اثنين حال العول وعدمه فى اثني عشر (قوله وان نظرت باعتبار الاصول) أى ما عدا أصل
اثنين كما نسه عليه الشارح بعد بقوله ثم اعلم ان الانكسار الخ قوله زادت الصور على أربعة
وعشرين أى فتباغت ستا وتسعين بضرب عدد الاصول الثمانية فى الصور الاثني عشر بقطع
النظر عن العول وعدمه لان العول لا يجرى فى جميع الاصول وان نظرت للعول وعدمه
وان كان العول لا يجرى فى الكل وضربت الثمانية فى الاربعة والعشرين بلغت الصور
مائة واثنين وتسعين لكن الصور حينئذ يكون بعضها غلبا لما علمت من أن العول
لا يجرى فى الجميع والصور الواقعة مائة واثنان وثلاثون لان السنة والاثني عشر والاربعة
والعشرين تضرب فى اربعة وعشرين باعتبار العول وعدمه لان العول قد يجرى فيها
يحصل اثنان وسبعون والثلاثة والاربعة والثمانية والثمانية عشر والستة والثلاثون تضرب
فى اثني عشر باعتبار عدم العول فقط لان العول لا يجرى فيها يحصل ستون فاذا ضمت لما
تقدم كان المجموع مائة واثنين وثلاثين صورة فتدبر (قوله ثم اعلم ان الانكسار على فريقين
لا يتأتى فى أصل اثنين) أى لان هذا الاصل لا يقوم الا من النصفين كزوج وأخت شقيقة

أفصح بالعجبة (والفصح)
المبلغ قال القرطبي أيضا
فصح بالضم فصاحة صار
فصح أى بلغا انتهى وإذا
فهمت ما ذكر فاعلم ان
الانكسار على فريقين فيه
اثنتا عشرة صورة وذلك لان
كل فريق منها اما ان تباينه
سهمه واما أن توافقه واما
أن توافق فريقا سهمه
وتباين فريقا سهمه فهذه
ثلاثة أحوال كما تقدم
والمثبتان فى تلك الاحوال
الثلاثة اذا نظرت بينهما
بالنسب الاربع فلا
يخلوان من واحدة منها
وأربعة فى ثلاثة باثني عشر
وان نظرت باعتبار العول
وعدمه كانت الصور أربعة
وعشرين وان نظرت باعتبار
الاصول زادت الصور ثم
اعلم ان الانكسار على
فريقين لا يتأتى فى أصل
اثنين

أولاب أو من النصف وما بقي كمنت وعم ومستحق النصف لا يكون الا واحدا وكل عدد
يصح على الواحد ولا يقع الا نكسار على فريق واحد في أصل اثنين الا اذا كان هناك
نصف وما بقي وكان مستحق ما بقي متعدد كما في مسألة بنت وعمين اه شرح كشف
الغوامض ببعض تصرف افاده في اللؤلؤة (قوله ويتأني فيما عداه من الاصل أي وهو
ثمانية لانهما تسعة نخرج منها أصل اثنين (قوله اذا تقرر ذلك فلنمثل للانكسار على فريقين
بأثنى عشر مثالا) أي لان صورته اثنا عشر كما تقدم وقد بدأ بأصل ثلاثة وترك أصل اثنين
لما سبق من أنه لا يتأني فيه الا نكسار على فريقين وتقي بأصل أربعة وثلاث بأصل ستة الخ
كما يعلم بتسبع عبارة الشارح (قوله في ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام الخ) فلهذا ثلاثة أخوة
لأم الثلث واحد وهو لا ينقسم على الثلاثة ويباينها ولثلاثة أعمام الباقي وهو اثنان
لا ينقسمان على ثلاثة ويباينان وبين الثلاثة أخوة لأم وبين الثلاثة أعمام تساميل فيمكن في
أحدهما وهو ثلاثة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ثلاثة بتسعة ومنها تصح
كما ذكره الشارح (قوله أصلها ثلاثة) أي يخرج الثلث الذي للثلاثة أخوة لأم (قوله
وجزء سهمها ثلاثة) أي التي هي عدد رؤس أحد الفريقين وقوله للمائة في المباينة أي
للمائة بين الرؤس بعضها مع بعض فانه ثلاثة وثلاثة وهما مائة ثلثان في حال المباينة بين
كل فريق وسهامه وفي معنى مع وهكذا يقال فيما بعد (قوله وتصح من تسعة) فلهذا ثلاثة
أخوة لأم واحد في ثلاثة ثلاثة لكل واحد منهم واحد ولثلاثة أعمام اثنان في ثلاثة ستة
لكل واحد منهم اثنان (قوله وفي زوجتين وثمانية أعمام الخ) فللزوجة ربع واحد
وهو لا ينقسم على الزوجتين ويباينها ولثمانية أعمام الباقي وهو ثلاثة لا تنقسم على
الثمانية وتباينها وبين الاثنين عدد الزوجتين وبين الثمانية عدد الأعمام تدخل فيمكن في
باكبرهما وهو ثمانية فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربعة باثنين وثلاثين
ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها أربعة) أي يخرج الربع الذي للزوجتين (قوله
وجزء سهمها ثمانية) أي التي هي عدد رؤس الأعمام وقوله للداخل في المباينة أي
للدخلة بين الرؤس بعضها مع بعض فان الاثنين داخلان في الثمانية في حال المباينة بين
كل فريق وسهامه (قوله وتصح من اثنين وثلاثين) فللزوجة واحد في ثمانية ثمانية لكل
واحدة أربعة وللأعمام الثمانية ثلاثة في ثمانية أربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة (قوله
وفي أربع جدات وستة أعمام الخ) فللأربع جدات السدس واحد وهو لا ينقسم على
أربع جدات ويباينها ولستة أعمام الباقي وهو خمسة لا تنقسم على الستة أعمام وتباينها
وبين الأربع عدد الجدات وبين الستة عدد الأعمام توافق بالنصف فتضرب نصف
أحدهما في كامل الآخر بأثنى عشر وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة
باثنين وسبعين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي يخرج السدس الذي
للجدات (قوله وجزء سهمها اثنا عشر) أي عدد الحاصل من ضرب نصف أحد العددين في
الآخر وقوله للوافقة في المباينة أي للوافقة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال المباينة
بين كل فريق وسهامه (قوله وتصح من اثنين وسبعين) فللأربع جدات واحد في اثني

و ياتي فيما عداه من
الأصول اذا تقرر ذلك
فلهذا لالانكسار على
فريقين بأثنى عشر مثالا في
ثلاثة أخوة لأم وثلاثة أعمام
أصلها ثلاثة وجزء سهمها
ثلاثة للمائة في المباينة
وتصح من تسعة وفي زوجتين
وثمانية أعمام أصلها أربعة
وجزء سهمها ثمانية للداخل
في المباينة وتصح من
اثنين وثلاثين وفي أربع
جدات وستة أعمام أصلها
ستة وجزء سهمها اثنا عشر
للموافقة في المباينة وتصح
من اثنين وسبعين

عشر باثني عشر لكل واحدة ثلاثة ولا ستة أعشار خمسة في اثني عشر بستين لكل واحد
عشرة (قوله وفي أربع زوجات وخمسة بنين الخ) فللأربع زوجات الثمن واحد وهو لا ينقسم
على الأربع ويأينها وللخمسة بنين الباقي وهو سبعة لا تنقسم على الخمسة وتباينها وبين
الأربع عدد الزوجات وبين الخمسة عدد البنين تباين فيضرب أحد العددين في الآخر
بعشرين وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ثمانية بمائة وستين ومنها تصح كما
ذكره الشارح (قوله أصلها ثمانية) أي مخرج الثمن الذي للزوجات (قوله وجزء سهمها
عشرون) أي عدد المحاصل من ضرب أحد العددين في الآخر وقوله للباينة في المباشرة
أي للباينة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال المباينة بين كل فريق وسهامه فقد عها
التباين (قوله وتصح من مائة وستين) فللأربع زوجات واحد في عشرين بعشرين لكل
واحدة خمسة وللخمسة بنين سبعة في عشرين بمائة وأربعين لكل واحد ثمانية وعشرون
(قوله وتسمى صماء) أي لأنها كالمجر الأصم أي الشديد لتحقيق الشدة فيها بواسطة عموم
التباين فيها (قوله وكذا كل مسئلة الخ) أي ومثل ذابني المذكور من المسئلة السابقة
كل مسئلة الخ فتسمى بالصماء (قوله وفي أم وأربعة أخوة لأم وعم في شقيقات الخ) فللأم
السدس واحد وللأربعة أخوة لأم الثلث اثنان وهما لا ينقسمان على الأربعة ويوافقها
بالنصف فتد الأربعة لأمين وللثلاث شقيقات اثنان أربعة فيعمل على الثلاثة المابقة
بواحد فتصير أربعة وهي لا تنقسم على الثمانية وتوافقها بالربع فتد الثمانية لأمين وبين
الوفقين تمائل فيكتفي باثنين فهما جزء السهم فيضربان في المسئلة بعولها وهي سبعة بأربعة
عشر ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة) أي مخرج السدس الذي للأم وأما
مخرج كل من الثلث والثلثين فداخل في مخرج السدس (قوله وتعمل لسبعة) أي لتكمل
الثلثين للشقيقات (قوله وجزء سهمها اثنان) أي عدد أحد الوفقين وقوله للمائلة في
الموافقة أي للمائلة بين الرؤس بعضها مع بعض في حال الموافقة بين كل فريق وسهامه
(قوله وتصح من أربعة عشر) فللأم واحد في اثنين باثنين وللأربعة أخوة لأم اثنان في اثنين
بأربعة لكل واحد منهم واحد وللثلاث شقيقات أربعة في اثنين بثمانية لكل واحد منهم
واحد (قوله ولو كانت الأخوة لأم فيها ثمانية أيضا) أي كما أن الشقيقات ثمانية وقوله
كانت مثلا للداخل في الموافقة أي لأنه حينئذ يكون بين الثمانية أخوة لأم وبين الاثنين
سهمهم توافق بالنصف فتد الثمانية لنصفها أربعة مع كون الثمان شقيقات تردل بها
اثنين وبين الأربعة والاثنين تداخل في حال الموافقة بين السهام والرؤس وقوله وكان جزء
سهمها أربعة أي عدد وفق الأخوة للأم وقوله وتصح من ثمانية وعشرين أي لضرب
أربعة في سبعة وحاصله ماذ كفللأم واحد في أربعة بأربعة وللثمانية أخوة لأم اثنان في
أربعة بثمانية لكل واحد منهم واحد وللثلاث شقيقات أربعة في أربعة بستة عشر لكل
واحدة منهم اثنان (قوله ولو كانت الشقيقات) أربعة وعشرين وأولاد الأم ثمانية مع الأم
كانت مثلا للموافقة في الموافقة أي لأنه حينئذ يكون بين الشقيقات وسهامها توافق
بالربع فتد الأربعة والعشرون إلى ربعها ستة مع كون الأخوة للأم تردل نصفها أربعة

وفي أربع زوجات وخمسة بنين
أصلها ثمانية وجزء سهمها
عشرون للباينة في المباينة
وتصح من مائة وستين
وتسمى صماء وكذا كل
مسئلة عها التباين أي بين
كل فريق وسهامه وبين
الفرق بعضها بعضا وفي أم
وأربعة أخوة لأم وعم في
شقيقات أصلها ستة وتعمل
لسبعة وجزء سهمها اثنان
للمائلة في الموافقة وتصح
من أربعة عشر ولو كانت
الأخوة لأم فيها ثمانية
أيضا كانت مثلا للداخل
في الموافقة وكان جزء سهمها
أربعة وتصح من ثمانية
وعشرين ولو كانت
الشقيقات أربعة وعشرين
وأولاد الأم ثمانية مع الأم
كانت مثلا للموافقة في

وبين الستة والاربعة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر
وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي سبعة بأربعة وثمانين ومنها تصح كذا ذكره
الشارح وقوله وكان جزء سهمها اثني عشر أي عدد حاصل ضرب وفق أحد المتقين من
الوفيقين في كامل الآخر وقوله وتصح من أربعة وثمانين أي لضرب اثني عشر في سبعة
وحاصله ما ذكر فاللام واحد في اثني عشر باثني عشر وللثمانية الاخوة للام اثنان في اثني عشر
بأربعة وعشرين لكل واحد منهم ثلاثة وللاربعة والعشرين شقيقة أربعة في
اثني عشر بثمانية وأربعين لكل واحدة منهم اثنان (قوله وفي زوج وأربعة اخوة للام
واثني عشر شقيقة الخ) فللزوجة النصف ثلاثة وللاربعة اخوة للام الثلث اثنان وهما
لا ينقسمان على الاربعة ويوافقانها بالنصف فتد الاربعة لاثني بقى واحد وعال
ثلاثة لتكمل الثلثين اربعة للشقيقات وهي لا تنقسم على اثني عشر وتوافقها
بالربع فتد الاثني عشر لثلاثة وبين الاثني عشر والثلاثة تباين فتضرب اثنان في
ثلاثة وستة وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي تسعة بأربعة وخمسين ومنها
تصح كذا ذكره الشارح (قوله أصلاها ستة) أي لأنها المحاصلة من ضرب مخرج النصف
في مخرج الثلث أو الثلثين وقوله ونعول لتسعة أي لتكمل الثلثين للشقيقات كما مر
(قوله وجزء سهمها ستة) أي عدد الحاصل من ضرب أحد الوفيقين في الآخر تباينهما
وقوله للباينة في الموافقة أي للباينة بين الرأس وبعضهما مع بعض في حال الموافقة بين كل
فريق وسهامه (قوله وتصح من أربعة وخمسين) أي لضرب ستة في تسعة وحاصله ما ذكر
فللزوجة ثلاثة في ستة بثمانية عشر وللاربعة اخوة للام اثنان في ستة باثني عشر لكل واحد
ثلاثة وللاثني عشر شقيقة أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل واحدة اثنان (قوله وفي
زوجة وأربع جدات وعين الخ) فللزوجة الربع ثلاثة وللاربعة جدات السادس
اثنان وهما لا ينقسمان عاين ويوافقان عددهن بالنصف فتد الاربعة لاثني وللعاين
الساقي وهو سبعة وهي غير منقسمة عاينهما ومباينة لهما وبين وفق الجدات وبين
العاين قائل فيكتفي باثنين فهما جزء السهم ويضربان في أصل المسئلة وهو اثنا عشر بأربعة
وعشرين ومنها تصح كذا ذكره الشارح (قوله أصلاها اثنا عشر) أي لأنها المحاصلة
من ضرب وفق مخرج الربع في كامل مخرج السادس أو بالعكس وقوله ولا نعول فيها
أي لعدم الاحتياج اليه (قوله وجزء سهمها اثنان) أي لأنهما عدد أحد المتماثلين من
وفق أحد الصنفين وعدد الآخر كما وضعه الشارح بقوله لأن نصيب الجدات الخ (قوله
وتصح من أربعة وعشرين) أي لضرب اثنين في اثني عشر وحاصله ما ذكر فللزوجة ثلاثة
في اثنين بستة وللاربعة جدات اثنان في اثنين بأربعة لكل واحدة منهم واحد وللعاين
سبعة في اثنين بأربعة عشر لكل واحد منهم سبعة (قوله فهذا مثال المماثلة) أي بين
وفق فريق وعدد فريق آخر وقوله في موافقة الخ أي في حال موافقة الخ (قوله وفي أربع
زوجات واثنين وثلاثين بنتا وأربعين الخ) فللاربعة زوجات اثنان ثلاثة وهي لا تنقسم
على الاربعة وتباينها ولاثنين وثلاثين بنتا لثلاثين ستة عشر وهي لا تنقسم على الاثنين

الموافقة وكان جزء سهمها
اثني عشر وتصح من أربعة
وثمانين وفي زوج وأربعة
اخوة للام واثنان في اثني عشر شقيقة
أصلاها ستة ونعول لتسعة
وجزء سهمها ستة لمباينة في
الموافقة وتصح من أربعة
وخمسين وفي زوجة وأربع
جدات وعين أصلها اثنا
عشر ولا نعول فيها وجزء
سهمها اثنان لأن نصيب
الجدات وهو اثنان يوافق
عددهن بالنصف ونصف
الاربعة اثنان ونصيب
العاين وهو سبعة مباين
لعددهما واثنان واثنان
متماثلان فيكتفي باثنين
منهما فهما جزء السهم كما قلنا
وتصح من أربعة وعشرين
فهذا مثال المماثلة في
موافقة أحد الصنفين
سهامه ومباينة الآخر سهامه
وفي أربع زوجات واثنين
وثلاثين بنتا وأربعين

وثلاثين وتوافقها بنصف الثمن فترد الاثنان وثلاثون لنصف ثمنها اثنان وبين الاربع
عدد الزوجات والاثنين عدد وفق البنات تدخّل فيكن في بالا كبر وهو الاربع فهي جزء
السهم وللاربوين السدس في المال لهما بثلاثة لتكامل سدسهما فأصل المسئلة من أربعة
وعشرين وعالت السبعة وعشرين وتضرب جزء السهم وهو أربع في المسئلة بمثلها وهي
سبعة وعشرون بمائة وعثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها أربعة وعشرون)
أي عدد حاصل من ضرب وفق مخرج الثمن في كامل مخرج السدس أو بالعكس وقوله
تعمل السبعة وعشرين أي لتقيم السدسين للاربوين اذ لم يبق لهما بعد الثمن والثمانين الا
خمس في المال لهما بثلاثة (قوله وجزء سهمها أربعة) أي عدد رؤس الزوجات لدخول
عدد وفق البنات فيه مع مائة أحد الصنفين سهمهما وموافقة الصنف الآخر سهمهما كما
أشار لذلك بقوله للدخلة الخ (قوله وتصح من مائة وعثمانية) أي لضرب أربعة في سبعة
وعشرين وحاصله ما ذكره للاربوع زوجات ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحدة ثلاثة
والاثنين وثلاثين بثلاثة عشر في أربعة بأربعة وستين لكل واحدة اثنان وللاربوين
ثمانية في أربعة باثنين وثلاثين لكل واحد منهم مائة وستة عشر (قوله وفي جد وجدة
لاتدلي واحدة منهما مائة وستة اخوة الخ) فللعدة ثلث السدس ثلاثة وهي لا تنقسم على الستة
وتباينها وللجدة ثلث الباقي خمسة والستة اخوة الباقي عشرة وهي لا تنقسم على الستة
وتوافقها بالنصف فترد الستة لوفقه ثلاثة وبين الاثنين عدد الجدتين وبين الثلاثة عدد وفق
الاخوة تباين فيضرب أحدهما في الآخر بستة وهي جزء السهم فتضرب في ثمانية عشر التي
هي أصل المسئلة بمائة وعثمانية ومنها تصح كما ذكره الشارح واحترز بقوله لاتدلي واحدة
به من ماعمل الوأدلت واحدة منهما مائة فانها تحجب به (قوله أصلها ثمانية عشر) أي على
الراجح لان فيها سدسها وثالث الباقي كما مر وقوله وجزء سهمها ستة أي عدد حاصل ضرب
اثنين في ثلاثة أو بالعكس وقوله للباينة في مباينة الخ أي للباينة بين الرؤس بعضها مع
بعض فان اثنين عدد الجدتين تباين ثلاثة عدد وفق الاخوة مع مباينة أحد الصنفين وهو
الجد نصيبه وموافقة الآخر وهو الاخوة نصيبه بالنصف كما مر (قوله وتصح من مائة
وثمانية) فللعدة ثلث ثلاثة في ستة بثمانية عشر لكل واحدة تسعة وللجدة خمسة في ستة
بثلاثين والستة اخوة عشرة في ستة بستين لكل واحدة عشرة (قوله وفي أربع زوجات واثنى
عشر أخا شقيقا أولاب وجد وأم) فللاربوع زوجات الربع تسعة وهي لا تنقسم على الاربع
وتباينها وللازم السدس ستة وللجدة ثلث الباقي سبعة للاثني عشر أخا أربعة عشر وهي
لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالنصف فترد الاثنا عشر لنصفها ستة وبين الاربع عدد
الزوجات وبين الستة عدد وفق الاخوة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل
الآخر باثني عشر وهي جزء السهم فتضرب في ستة وثلاثين أصل المسئلة بأربعة مائة واثنين
وثلاثين ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي لان فيها سدس
وربعها وثالث الباقي وتقدم أن أصلها ستة وثلاثون على الرابع وقوله وجزء سهمها اثنا عشر
أي عدد الحاصل من ضرب وفق الاربع في الستة أو بالعكس كما علمت وقوله لموافقة في

أصلها أربعة وعشرون وتعمل
السبعة وعشرين وجزء
سهمها أربعة للدخلة في
مباينة أحد الصنفين نصيبه
وموافقة النصف الآخر
نصيبه وتصح من مائة
وثمانية وفي جد وجدة
لاتدلي واحدة منهما مائة
وستة اخوة أشقاء أولاب
أصلها ثمانية عشر وجزء
سهمها ستة للباينة في مباينة
أحد الصنفين نصيبه
وموافقة الآخر نصيبه
وتصح من مائة وثمانية
وفي أربع زوجات واثنى
عشر أخا شقيقا أولاب وجد
وأم أصلها ستة وثلاثون
وجزء سهمها اثنا عشر
لموافقة في مباينة أحد
الصنفين نصيبه وموافقة

مما ينفصل الخ أي للوافقة بين الرأس وبعضها مع بعض فان الاربع توافق الستة بالنصف مع
 مما ينفصل أحد النصفين وهو الزوجات نصيبه وموافقة الآخر وهو الاخوة نصيبه (قوله
 وتصح من أربع مائة واثنين وثلاثين) فللاربعة زوجات تسعة في اثني عشر بمائة وثمانية
 لكل واحدة تسعة وعشرون ولا مائة ستة في اثني عشر باثنين وسبعين وللخمس مائة في اثني عشر
 بأربعة وثمانين وللأثنى عشر بأربعة عشر في اثني عشر بمائة وثمانية وسبعين لكل
 واحد بأربعة عشر (قوله فقد استوفيت الخ) تفريع على جميع ما تقدم من الأمثلة
 (قوله مفرقة) أي حال كونها مفرقة (قوله ما عدا أصل اثنين) أي لما تقدم لك من أن
 الانكسار على فريقتين لا يتم في أصل اثنين (قوله فهذه الخ) تفريع على ما سبق
 والمناسب تفسير اسم الإشارة بالقواعد التي ذكرها المظهر الاخبار عنه به وله جل والمعنى
 حينئذ فهذه القواعد المذكورة جل من الحساب وأما تفسيره بالأحكام التي ذكرها فلا
 يتناسب جل الجمل عليه إلا بتقدير مضاف أي مدلول جل أن قدر في الآخر أودال هذه
 أن قدر في الأول (قوله من الحساب) أي بعض الحساب فن للتبعيض والمجار والمجرور صفة
 مجمل متقدمة عليه وقوله في تأصيل المسئلة الخ يلزم على كلامه ظرفية الشيء في نفسه لانه
 تقدم له أولا تفسير الحساب بتأصيل المسائل وتصحيحها ومحاب بانه من ظرفية الاجزاء في
 الكل بأن يلاحظ في الحساب المظروف كل جزء من جزأيه المذكورين وفي الظرف جملة
 الجزئين كذا يفسد كلام الاستاذ المحقق وقد تقدم لك هناك أن الأولى نفس الحساب
 بالقواعد المتعلقة بالتأصيل والتصحيح وعلى هذا فهو من ظرفية المتعلقة بالسكس في
 الملق بالفتح فتدبر (قوله وما ينبغي عليه ذلك) أي التصحيح فقط لا هو والتأصيل كما قد
 يتوهم لانه قد فسر ما ينبغي عليه ذلك بالنسب الاربع بين الاعداد والذي ينبغي على ذلك
 التصحيح فقط كما لا يخفى (قوله وهو) أي ما ينبغي عليه ذلك وقوله النسب أي الاربع
 (قوله جل) خبر عن اسم الإشارة وقد علمت ما فيه على كلام الشارح من انه يحتاج
 لتقدير مضاف (قوله والجملة مرادفة لكلامه عند بعض النحاة) هو ما عليه الزحشرى
 واختاره الكافيحي وهذا مبنى على اشتراط العائدة بالفعل فيها كالسكلام فكل جملة
 كلام وبالعكس ولا يرد على ذلك قولهم جملة الشرط مع أنها لا فائدة فيها وحدها لانه من
 الجاز كما نبه عليه الأمير (قوله وأعم منه عند بعضهم) هو ما مشى عليه ابن هشام وهو
 الأحسن كما قاله العلامة الأمير ~~كان~~ في الأول أن المختار هو الترادف وهذا
 مبنى على عدم اشتراط العائدة بالفعل فيها فكل كلام جملة ولا عكس عكسا لغويا فيبينهما
 العموم والخصوص المطلق فيجتمعا في نحو زيد قائم وتنفرد الجملة في نحو ان قام زيد
 (قوله يأتي على مثالين الخ) أي يأتي على طريقين الخ وهذا صفة مجمل وقوله العمل في
 الانكسار الخ سمي توضيح ذلك في الشارح (قوله من غير تطويل الخ) مرتبط بقوله جل
 كما يؤخذ من كلام الشارح ويحتمل أنه مرتبط بقوله يأتي على مثالين العمل وقوله بل
 بالاختصار اضرب انتقالي (قوله ولا اعتساف) هكذا في بعض النسخ وهو حينئذ بوصول
 المسئلة وفي بعض النسخ ولا اعتساف وهو حينئذ بقطع المسئلة وهو الذي يظهر عليه قوله

الاخر نصيبه وتصح من
 أربع مائة واثنين وثلاثين
 فقد استوفيت الاقسام
 الاثنى عشر بالأمثلة مفرقة
 في جميع أصول المسائل
 بعول وبغير بعول ما عدا
 أصل اثنين قال المؤلف
 رحمه الله تعالى (فهذه)
 أي الأحكام التي ذكرتها
 (من الحساب) في تأصيل
 المسئلة وتصحيحها وما ينبغي
 عليه ذلك وهو النسب بين
 الاعداد (جل) بفتح الميم
 جمع جملة بسكونها والجملة
 مرادفة لكلامه عند بعض
 النحاة وأعم منه عند بعضهم
 (يأتي على مثالين) أي تلك
 الجمل (العمل) في الانكسار
 على ثلاثة فرق وعلى أربعة
 (من غير تطويل) في العمل
 بل بالاختصار (ولا اعتساف)

بكسر الهمزة دون الال اسقوط الهمزة عليه قال في القاموس عسف عن الطريق عسف
أي من باب ضرب مال وعديل كاعتسف وتعتسف ثم قال وأعسف سار باليه لخطب عشوى
اه أفاده الاستاذ الحنفى (قوله أي ركوب خلاف الطريق) تفسير للاعتساف وقوله
بل هي على الطريق المجادة ضرب انتقالي أي الجملة المذكورة على الطريق المستقيمة
فالضمير راجع للعمل وهذا يؤيد أن قوله من غير تطويل الخ مرتبط بقوله الجملة والمجادة
بمعنى المستقيمة قال في المختار المجادة معظم الطريق والجمع جواد بتشديد الدال والمراد هنا
المستقيمة كجملت (قوله فاقنع الخ) لا بد في كلام المصنف من التجريد لان القناعة
معناها الرضا باليسير من العطاء فيكون معنى كلام المصنف فرض باليسير من العطاء بما
بين فيلزم التكرار في المرضى به فتجرد عن بعض معناه أو يراد به الرضا فيصير المعنى فرض
بما بين (قوله من القناعة) أي مأخوذ من القناعة وقوله وهي الرضا باليسير ومبناها
الزهد في الدنيا فان النجاسة منها فوز والاسه ترسال فيها يحجز فحقق ان علم أن المال متروك
لوارث أو مصاب بحادث أن يكون زهدا فيها أقوى من رغبته وتركه أكثر من طلبه وإذا
أردت أن تزهدها فانظر هي عند من وفي يد من مع أن حلالها حساب وسرامها عقاب ومن
طلبها فاته ومن نظر اليها أعنته ومن استغنى فيها فتن ومن افقة رغبها خزن وما أحسن قول
الامام الشافعي رضي الله عنه

أمت مطامعي فأرحمت نفسي * فان النفس ما طمعت تهون
وأحييت القنوع وكان ميتا * ففي أحيسائه عرضي مصون
إذا طمع يحل بقلب عبيد * عاتقه مهانة وعلا هون

أفاده في الواو (قوله من العطاء) أي من المعطى فهو اسم مصدر أعطى لكن بمعنى اسم
المفعول كما يؤخذ من كلام الاستاذ الحنفى (قوله من قولهم قنع بالكسر) حاصله أن قنع
بالكسر كرضى وزنا بمعنى وقنع بالفتح كسأل وزنا بمعنى وقد قال بعضهم العبد حران قنع *
أي رضى فهو بالكسر والمحر عبدان قنع * أي سأل فهو بالفتح
فاقنع ولا تقنع فما * شئ يشين سوى الطمع

(قوله والا حديث في فضل القناعة) أي الواردة في بيان فضل القناعة وقوله كثيرة
شهرة خبران عن الميتة داو لم يلزم من الكثرة الشهرة جمع بينهما ولم يكنف بالكثرة
(قوله القناعة كثر لا يقنى) أي كالكثرة الذي لا يفرغ لانها تقهله على عدم التطلع لما في
أيدي الناس كما أن الكثرة المذكورة كور يحصل صاحبه على ذلك (قوله عز من قنع وذل من
طمع) الظاهر أنهم اجلتان لانشاء الدعاء ويحتمل أنهم مالالاخيه ارحمهما يحصل لمن قنع وإن
ما مع (قوله وأما قنع بالفتح الخ) مقابل لقوله قنع بالكسر (قوله وقوله) مبتدأ خبره
متصدا من الكلام أي نقول في شرحه كذا وكذا (قوله بما بين) المتبادر أن ما موصولة
وقال بعضهم الاولى أن تكون مصدريه والمعنى فاقنع بتدبيري فهي كقوله في باب المجدة
والاخوة فاقنع باضاحي عن استيفهام وحينئذ فليس المراد الا بالرضا بما بين في هذه
الارجوزة بأن يقتصر عليه لان طلب العلم الزائد يذهبني قطعاً ولو كانت موصولة لاسمها لالزم

عليه ذلك اه ويمكن أن يقال ليس لازماً على ذلك أيضاً أن المراد أنه يابدي بدينه له
المصنف بحيث لا يطالب ما بينه وبينه المساوي لما بينه هو فلا ينافي أنه يطالب العلم الزائد
فتدبر (قوله في بيان العمل الخ) أي وهو النظر بين كل فريق وسهامه أما بالمباينة وأما
بالموافقة ثم بين المبتدات بعضها مع بعض بانظار أربعة إلى آخر ما يأتي عن الشارح (قوله
عند من الخ) راجع لقوله وعلى أربعة وقوله وهو ما عدا المسألة أي من أهل المذهب
الثلاثة لأنهم يورثون أكثر من جنتين (قوله وفي أمثلة) عطف على ما في بيان العمل
فالعائدة في شيئين وقوله من ذلك أي من المذكور من الانكسار على ثلاث فرق أو على
أربعة أي من مسائل ذلك (قوله اعلم أنه) أي المحال والشان (قوله ذلك نظران) أي
تنظر بين كل فريق وسهامه أما بالمباينة وأما بالموافقة ونظر بين الرأس بعضها مع بعض كما
سيوضحه الشارح (قوله أولهما) أي أول النظريين وقوله أن تنظر بين فريق وسهامه
هكذا في النسخ وهو الصواب وفي نسخة بين كل فريق وهي غير صواب أقوله بعدتم تنظر
بين الفريق الثاني وسهامه إلى أن قال ثم تنظر بين الثالث وسهامه كذلك ثم بين الرابع
وسهامه كذلك (قوله فاما أن يتباينا وأما أن يتوافقا) فالنظر بين الفريق وسهامه بهذين
النظريين فقط (قوله فان يتباينا فأبقى ذلك الفريق الخ) ولا تضربه في السهام لأنه لا يضرب
الفريق في السهام أصلاً وقوله وأثبتته أي في الدهن وكذا يقال في قوله وان توافقا فرد
ذلك الفريق الخ (قوله ثم تنظر بين الفريق الثاني وسهامه كذلك) أي مثل نظرك بين
الفريق الأول وسهامه في أنه أما بالمباينة وأما بالموافقة (قوله وأثبت ذلك الفريق) أي
عند ما بينته لسهامه وقوله أو وفقه أي عند موافقته لسهامه (قوله ثم تنظر بين الثالث
وسهامه كذلك) أي مثل نظرك بين كل من الفريق الأول والثاني وسهامه في أنه أما
بالمباينة وأما بالموافقة فتثبت الفريق وسهامه عند المباينة أو وفقه عند الموافقة (قوله ثم
بين الرابع وسهامه) أي ان كان وقوله كذلك أي مثل ذلك كما مر (قوله فهذا) أي النظر
بين الرأس والسهام وقوله هو النظر الأول أي من النظريين المذكورين في الانكسار على
ثلاث فرق وعلى أربعة (قوله والنظر الثاني بين المبتدات) أي من الفرق الثلاث
أو الأربع كلها أو وفقها (قوله فان تماثلت كلها) أي الخمسة وخمسة وخمسة كما سيأتي
في الأمثلة وقوله واكتف بأحدها أي واضربه في المسئلة وكذلك قال فهو جزء السهم
(قوله وان تداخلت كلها) أي الخمسة وخمسة وعشرة كما سيأتي في الأمثلة وقوله فأكثرها
جزء السهم أي فاضربه في المسئلة (قوله وان تماثلت كلها) أي الثلاثة واثنين وخمسة كما
سيأتي في الأمثلة وقوله فسطحها جزء السهم أي ما حصل من ضرب بعضها في بعض على الوجه
الآتي وقوله جزء السهم أي فاضربه في المسئلة (قوله وان توافقت) أي كأربع واثني
عشرة وست وثلاثين كما سيأتي في الأمثلة وقوله أو اختلفت أي بان يبين بعضها أو وافق
بعضها (قوله وهي) أي طريق الكوفيين وقوله أن تنظر بين ميتين منها وتحصل أقل
عدد ينقسم على كل منهما أي أن تنظر بينهما بالنسب الأربع فان تبينا كاربعة وخمسة
فاضرب أحدهما في كامل الآخر يحصل عشرون فقد حصلت أقل عدد ينقسم علىهما

عن غيره * (فائدة) * في
بيان العمل في الانكسار
على ثلاثة فرق وعلى أربعة
عند من يتأني عنه وفي
أمثلة من ذلك اعلم أنه إذا
وقع الانكسار على ثلاثة
فرق أو أربعة فلك نظران
كما تقدم في الانكسار على
فريقين أولهما أن تنظر بين
كل فريق وسهامه فاما أن
يتباينا وأما أن يتوافقا فان
تباينا فأبقى ذلك الفريق
وسهامه وأثبتته وان توافقا
فرد ذلك الفريق إلى وفقه
وأثبت وفقه مكانه ثم تنظر
بين الفريق الثاني وسهامه
كذلك وأثبت ذلك الفريق
أو وفقه ثم تنظر بين الثالث
وسهامه كذلك ثم بين
الرابع وسهامه كذلك
فهذا هو النظر الأول والنظر
الثاني بين المبتدات بعضها
مع بعض فان تماثلت كلها
فاكتف بأحدها فهو جزء
السهم وان تداخلت كلها
فاكثرها جزء السهم وان
تماثلت كلها فسطحها جزء
السهم وان توافقت أو
اختلفت فأوجه منها طريق
الكوفيين وهي أن تنظر
بين ميتين منها وتحصل

أقل عدد ينقسم على كل
منهما فما حصل فانظر بينه
وبين ثالث وحصل أقل
عدد ينقسم على كل منهما
فما حصل فانظر بينه وبين
رابع ان كان وحصل أقل
عدد ينقسم على كل منهما
فما حصل فهو جزء السهم
فاضربه في أصل المسئلة
أو مبلغها بالعول ان عالت
فما حصل فهو المطلوب
وهو ما تصح منه المسئلة
فاذا أردت قسمة المصحح
فاضرب حصه كل فريق
من أصل المسئلة في جزء
السهم واقسم المحاصل على
ذلك الفريق ان كان متعدد
يحصل ما لو احده من التصحيح
وان كان الفريق شخصا
واحدا فما حصل من ضرب
حصته في جزء السهم هو
ماله من التصحيح اذا تقرر
ذلك فلنمثل أمثلة من
الانكسار على ثلاثة فرق
ولا يتأتى ذلك الا في الاصول
الثلاثة التي تعول وفي أصل
سنة وثلاثين ففي خمس
جذات وخمسة اخوة لام
وخمسة أعمام أصلها ستة وجزء
سهمها خمسة وتصح من
ثلاثين ولو كانت الأعمام
عشرة كان جزء سهمها

وان توافقا كأربعة وسبعة فاضرب وفق أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر فقد
حصات أقل عدد ينقسم علىهما وان تداخلا فاكثف بأكثرهما وان تماثلا فاكثف
بأحدهما فهذا هو أقل عدد ينقسم علىهما فانظر بينه وبين ثالث كما قال الشارح (قوله
فما حصل فانظر بينه وبين ثالث وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما) فان تماثلا
فاضرب أحدهما في كامل الآخر الى آخر ما تقدم وكذا يقال في قوله وما حصل فانظر
بينه وبين رابع وقوله ان كان أي ان وجد وقوله وحصل أقل عدد داخ أي فان تماثلا
فاضرب أحدهما في كامل الآخر الى آخر ما مر (قوله فاضربه في أصل المسئلة) أي بذون
عول ان لم نعمل أخذنا ما بعد (قوله فما حصل) أي بالضرب المذكور وقوله فهو المطلوب
أي من الضرب وقوله وهو أي ما حصل الذي هو المطلوب (قوله فاذا أردت قسمة
المصحح) أي بين الورثة وقوله فاضرب حصه كل فريق من أصل المسئلة في جزء السهم الخ
ففي المثال الأول من الأمثلة الآتية تضرب حصه الخمس جذات من أصل المسئلة وهي
واحد في جزء السهم وهو خمسة يحصل خمسة وثمانية ذلك المحاصل وهو خمسة على ذلك
الفريق وهو الجذات يحصل ما لو احده وهو واحد لكل جذة وكذلك الباقي كما سيأتي
(قوله من التصحيح) أي من المصحح (قوله وان كان الفريق شخصا واحدا) أي كأنهم في
بعض الأمثلة الآتية وهذا مقابل لقوله ان كان متعدد (قوله فما يحصل من ضرب
حصه الخ) أي كالعشرين المحاصلة من ضرب حصه العزم وهي واحد في جزء السهم وهو
عشرون وقوله هو ماله من التصحيح أي من المصحح (قوله اذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من
النظر بين الرؤس والسهم بنسبتين والنظر بين الرؤس بعضها مع بعض بالنسب الاربع الى
آخر ما مر (قوله فلنمثل أمثلة) أي سبعة من الانكسار على ثلاثة فرق واثنتين من الانكسار
على أربعة فرق فالجمله تسعة (قوله ولا يتأتى ذلك) أي الانكسار على ثلاثة فرق وقوله الا
في الاصول الخ أي لان أصل اثنين لا يقع فيه الانكسار الا على فريق واحد كما سبق وأصل
ثلاثة ليس فيه غير فريقين وأصل أربعة وثمانية وان تصور فيها ثلاثة فرق لكن منها
صاحب نصف وهو لا يتعدو أصل ثمانية عشر فيه ثلاثة فرق منها الجذة وهو لا يتعدو
وانما يتعدو الجذات والاخوة اهـ لؤلؤة (قوله ففي خمس جذات وخمس أخوات لام
وخمسة أعمام) فللخمسة الجذات السدس واحد وهو لا ينقسم على الخمسة ويأينها وللخمسة
اخوة لام الثلث اثنان وهما لا ينقسمان على الخمسة ويأينانها وللخمسة أعمام الباقي
وهو ثلاثة وهي لا تنقسم على الخمسة وتباينها وبين المشتقات التماثل فيمكن في بواحد منها
وهو خمسة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة بثلاثين ومنها تصح كما ذكره
الشارح (قوله أصلها ستة) أي يخرج السدس الذي للجذات وقوله وجزء سهمها خمسة
أي للتماثل بين الرؤس بعضها مع بعض في حال الممانعة بين الرؤس والسهم (قوله وتصح
من ثلاثين) أي لضرب خمسة في ستة وحاصله ما ذكره للجذات واحد في خمسة بخمسة لكل
واحد واحد وللأخوة للام اثنان في خمسة بعشرة لكل واحد اثنان وللخمسة أعمام ثلاثة
في خمسة بخمسة عشر لكل واحد ثلاثة (قوله ولو كان الأعمام عشرة كان جزء سهمها

عشرة) أي لاداخله خمسة ذين الرأس بعضها مع بعض اذا الخمسة داخله في العشرة فيمكنه
بالا كبروه والعشرة فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة يحصل ستون
فصحت من ضعف الثلاثين وكذلك قال الشيخ وتصح من ضعفها أي الذي هو ستون
فللخمس جذات واحد في عشرة بعشرة لكل واحد اثنان وللخمس ستة اخوة لام اثنان في
عشرة بعشرين لكل واحد أربعة وللعشرة أعمام ثلاثة في عشرة بثلاثين لكل واحد
ثلاثة (قوله وفي جذتين وثلاثة اخوة لام وخمس أعمام) فالجذتين السدس واحد
لا ينقسم عليهما ويباينهما وللثلاثة اخوة لام الثلث اثنان لا ينقسمان عليهما ويباين عددهم
وللخمس أعمام الباقي وهو ثلاثة لا تنقسم عليهم وتباين عددهم وبين عدد المجذتين
وعدد الثلاثة اخوة لام تباين فيضرب أحدهما في الآخر ستة وبين الستة وعدد الخمسة
أعمام تباين فيضرب أحدهما في الآخر ثلثان وهو جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة
وهو ستة بمائة وثمانين ومنها تصح كما ذكره الشرح (قوله أصلاها ستة) أي يخرج السدس
الذي للجذتين وقوله وجزء سهمها ثلاثون أي للباينة بين كل فريق وسهامه وبين الرأس
بعضها مع بعض (قوله وتصح من مائة وثمانين) أي لضرب ثلاثين في ستة وحاصله ما ذكر
فالجذتين واحد في ثلاثين بثلاثين لكل واحد خمسة عشر وللثلاثة اخوة لام اثنان في
ثلاثين بستين لكل واحد عشرون وللخمس أعمام ثلاثة في ثلاثين بثلاثين لكل واحد
ثمانية عشر (قوله وهي صماء) أي اشدها بعموم القباين لها (قوله وفي جذتين وثمانية
اخوة لام وثمان عشرة شقيقة) فالجذتين السدس واحد لا ينقسم عليهما ويباينهما
وللثمانية اخوة لام الثلث اثنان وهما لا ينقسمان عليهما ويوافقان عددهم بالنصف
فترد الثمانية لنصفها أربعة وللشقيقات الثلثان أربعة لكن الذي بقي ثلاثة وهي أقل
من الثلثين فيعال بواحد لانه كميل الثلثين فتصير أربعة وهي لا تنقسم على الثمانية عشر
وتوافقها بالنصف فترد الثمانية عشر لنصفها تسعة وبين عدد المجذتين وعدد وفق الاخوة
لام تدخل فيمكنه بالا كبر وهو أربعة ويدينها وبين وفق الشقيقات وهو تسعة تباين
فتضرب أحدهما في الآخر ستة وثلاثين وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي
سبعة بمائتين واثنين وخمسين ومنها تصح كما ذكره الشرح (قوله أصلاها ستة) أي يخرج
السدس الذي للجذتين وقوله وتعمل أسبعة أي لتكمل الثلثين وقوله وجزء سهمها
ستة وثلاثون أي للباينة وفق الشقيقات وهو تسعة لوفق الاخوة للام وهو أربعة الداخل
فيه عدد المجذتين (قوله وتصح من مائتين واثنين وخمسين) أي لضرب ستة وثلاثين في سبعة
وحاصله ما ذكر فالجذتين واحد في ستة وثلاثين بستة وثلاثين لكل واحد ثمانية عشر
وللثمانية اخوة لام اثنان في ستة وثلاثين باثنين وسبعين لكل واحد تسعة وللثمان عشرة
شقيقة أربعة في ستة وثلاثين بمائة وأربعة وأربعين لكل واحد واحدة ثمانية (قوله وفي أربع
زوجات واثنى عشرة جدة وستة وثلاثين شقيقة) فلزوجات الأربع ثلاثة وهي لا تنقسم
عليهن وتباين عددهن وللجذات السدس اثنان وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقان
عددهن بالنصف فترد الجذات لنصفهن ستة وللشقيقات الثلثان ثمانية لكن الذي بقي

عشرة وتصح من ضعفها
وفي جذتين وثلاثة اخوة لام
وخمس أعمام أصلاها ستة
وجزء سهمها ثلاثون وتصح
من مائة وثمانين وهي
صماء وفي جذتين وثمانية
اخوة لام وثمان عشرة شقيقة
أصلاها ستة وتعمل أسبعة
وجزء سهمها ستة وثلاثون
وتصح من مائتين واثنين
وخمسين وفي أربع زوجات
واثنى عشرة جدة وستة
وثلاثين شقيقة

سبعة في مال واحد لتكمل الثمانين فتصير ثمانية وهي لا تنقسم عاين وتوافق عددهن
 بالربع فترد الشقيقات لربعهن تسعة وبين عدد الزوجات الأربع وعدد فوق الجدات وهو
 ستة توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يأتي عشرون بينهما وبين عدد فوق
 الشقيقات وهو تسعة توافق بالثلث فيضرب ثلث أحدهما في كامل الآخر يست وثلاثين
 وهي جزء السهم فتضرب في المسئلة بعولها وهي ثلاثة عشر بأربع مائة وثمانية وستين
 ومنها تصح كذكره الشارح (قوله أصاها اثنا عشر) أي عدد حاصل ضرب وفق مخرج
 لربع في مخرج السدس أو بالعكس وقوله وتقول لثلاثة عشر أي لتكمل الثمانين
 (قوله وجزء سهمها ستة وثلاثون) أي عدد حاصل ضرب وفق أحد العددين من الرأس
 في كامل الآخر (قوله وتصح من أربع مائة وثمانية وستين) أي لضرب ستة وثلاثين في
 ثلاثة عشر فللأربع زوجات ثلاثة في ستة وثلاثين بمائة وثمانية وستين لكل واحدة سبعة
 وعشرون وللأخت عشرة جذة اثنان في ستة وثلاثين بثمانين وسبعين لكل واحدة ستة وست
 وثلاثين شقيقة ثمانية في ستة وثلاثين بمائة وثمانية وستين لكل واحدة ثمانية
 (قوله وفي أربع زوجات وعشرين بنتا وأربعين جذة وعم) فللأربع زوجات الثمن ثلاثة
 وهي لا تنقسم على الأربع وتباينها وللعشرين بنتا الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على
 العشرين وتوافقها بالربع فترد العشرين بنتا لربعها وهو خمسة وللأربع زوجات السدس
 أربعة وهي لا تنقسم على الأربع وتوافقها بالربع فترد الأربع إلى أربع عشرة والباقي
 وهو واحد لأم وبين عدد الأربع زوجات ووفق البنات وهو خمسة تباين فيضرب أحدهما
 في الآخر بعشرين وبين وفق الجدات وهو عشرة تدخل فيمكن في الأكبر وهو
 العشرون فهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون بأربع مائة وثمانين
 ومنها تصح كما ذكره الشارح (قوله أصاها أربعة وعشرون) أي عدد الحاصل من ضرب وفق
 مخرج الثمن في كامل مخرج السدس أو بالعكس وقوله وجزء سهمها عشرون أي عدد
 الحاصل من ضرب عدد الزوجات الأربع في وفق عدد البنات وذلك عشرون وقد دخل
 فيها وفق عدد الجدات فاذلك أكتفي بالأكبر (قوله وتصح من أربع مائة وثمانين) أي
 لضرب العشرين في أربعة وعشرين وحاصله ما ذكره للأربع زوجات ثلاثة في عشرين
 بستين لكل واحدة خمسة عشر وللعشرين بنتا ستة عشر في ثمانية وعشرين لكل
 واحدة ستة عشر وللأربع زوجات أربعة في عشرين بثمانين لكل واحدة اثنان ولأم واحد
 في عشرين بعشرين واعلم أن ذكر الأربعين جذة أغماه وبحسب الامكان العقلي فقط لان
 ذلك لا يتصور في الخارج بل قال بعضهم لا يتصور في الوجود أكثر من أربع جذات ثلاث
 وأرباب واحدة غير وارثة فالوارثات أم الأم وأم الأب وأم أبي الأم وغير الوارثة أم أبي
 الأم وإنما تذكر الزيادة على ذلك للتمرين (قوله وفي زوجتين وأربع جذات وجمد الخ)
 فلزوجتين الربع تسعة وهي لا تنقسم على الزوجتين وتباينهما وللأربع جذات السدس
 ستة وهي لا تنقسم عاين وتوافق عددهن بالنصف فترد الجدات لنصفها وهو اثنان
 وللجذات الباقي وهو سبعة وللأخت عشرة أخوات الباقي وهو أربع عشرة وهي لا تنقسم على

أصاها اثنا عشر وتقول لثلاثة
 عشر وجزء سهمها ستة
 وثلاثون وتصح من أربع مائة
 وثمانية وستين وفي أربع
 زوجات وعشرين بنتا
 وأربعين جذة وعم أصاها
 أربعة وعشرون وجزء
 سهمها عشرون وتصح من
 أربع مائة وثمانين وفي
 زوجتين وأربع جذات وجد
 أبي أبي أبي في الدرجة
 الرابعة حتى لا يجيب واحدة
 من الجدات وعشرة أخوة

العشرة وتوافق بالنصف فتد العشرة لنصفها خمسة فيبين عدد الزوجتين ووفق المجذات
وهو اثنتان تماثل فيكتفي بأحدهما وهو اثنتان وبينهما وبين وفق الاخوة وهو خمسة تماثل
فيضرب أحدهما في الاخر عشرة وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو ستة
وثلاثون بثلاثمائة وستين ومنها نصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها ستة وثلاثون) أي
لان فيها أربعة وسدسا وثلاث الباقي وكل مسئلة فيم اربع وسدس وثلاث الباقي فأصلها ستة
وثلاثون على الرابع كما تقدم (قوله وجزءه سهم عشرة) أي لما بينة وفق الاخوة وفق المجذات
الماثل له عدد الزوجتين (قوله ونصح من ثلاثمائة وستين) أي لضرب عشرة في ستة
وثلاثين وحاصله ما ذكر فالزوجتين تسعة في عشرة بتسعين لكل واحدة خمسة وأربعون
وللاربعة جذات ستة في عشرة بستين لكل واحدة خمسة عشر وللجذات ستة في عشرة بستين
وللعشرة اخوة أربعة عشر في عشرة بمائة وأربعين لكل واحد أربعة عشر وقوله فقس
على ذلك أي على ما ذكر نظائره من مسائل الانكسار على ثلاثة فرق (قوله ومن الانكسار
على أربعة فرق) عطف على قوله من الانكسار على ثلاثة فرق أي ولتأمل المسئلة من
الانكسار على أربعة فرق والمراد بالجميع ما فوق الواحد لانه ذكر مثالين من ذلك (قوله
ولا يتأني ذلك الا في أصل الخ) أي فلا يتأني ذلك في أصل اثنين وثلاثة وأربعة وثمانية
وثمانية عشر لما تقدم من أنه لا يتأني في الانكسار على ثلاثة فرق فلا يتأني فيها
الانكسار على أربعة بالاولى ولا يتأني في أصل ستة وثلاثين لانه في أصل ستة متى اجتمع فيه
أكثر من ثلاثة فرق فلا بد أن يكون هناك ذوالنصف ولا يكون الا واحدا وفي أصل ستة
وثلاثين انما يتعد في زوجات والمجذات والاخوة وأما المجذات فلا يكون الا واحدا
لؤلؤة (قوله ففي زوجتين وأربع جذات وثمانى أخوات لام وست عشرة شقيقة)
فالزوجتين اربع ثلاثة وهي لا تنقسم عليهما وتماثلها وللاربعة جذات السدس اثنتان
وهما لا ينقسمان عليهن ويوافقانه بالنصف فتد الاربع جذات الى نصفها وهو اثنتان
وللثمان أخوات لام الثلث أربعة وهي لا تنقسم عليهن وتوافقهن بالربع فتد الثمان أخوات
الى ربعها وهو اثنتان والست عشرة شقيقة الثمان ثمانية لكن الباقي ثلاثة فقط فعمال
بخمسة لتكمل الثلثين فتصير حصتين ثمانية وهي لا تنقسم على الستة عشر وتوافقها
بأثنين فتد الست عشرة الى ثمنها وهو اثنتان وبين المثبتات التماثل فيكتفي بأحدهما وهو
اثنتان فهو جزء السهم فاذا ضربت في المسئلة بعولها وهي سبعة عشر حصل أربعة
وثلاثون ومنها نصح كما ذكره الشارح (قوله أصلها اثنا عشر) أي لان فيها أربعة وسدسا
وكل مسئلة فيها اربع وسدس فهي من اثني عشر لانها الحاصلة من ضرب وفق مخرج
أحدهما في كامل مخرج الآخر (قوله وتعمل لسة عشر) أي لتكمل الثلثين وقوله
جزءه ما اثنتان أي للمائلة بين المثبتات (قوله ونصح من أربعة وثلاثين) أي لضرب
اثنين في سبعة عشر وحاصله ما ذكر فالزوجتين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحدة ثلاثة
والاربعة جذات اثنتان في اثنين بأربعة لكل واحدة واحد وللثمان أخوات لام أربعة في
اثنين بثمانية لكل واحدة واحد والست عشرة شقيقة ثمانية في اثنين بستة عشر لكل

لاب أصلها ستة وثلاثون
وجزءه سهم عشرة ونصح
من ثلاثمائة وستين فقس
على ذلك ومن الانكسار على
أربعة فرق ولا يتأني ذلك
الا في أصل اثني عشر
وضعهما في زوجتين وأربع
جذات وثمانى أخوات لام
وست عشرة شقيقة أصلها
اثنا عشر وتعمل لسة عشر
وجزءه ما اثنتان ونصح
من أربعة وثلاثين

واحدة واحد (قوله وفي مسألة الامتحان) سمعت بذلك لانها يمكن بها الطالبة كما سيذكره
 الشارح (قوله وهي أربع زوجات وخمس جذات وسبع بنات وتسعة أعمام) فلا أربع
 زوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على أربع زوجات وتباينها وللخمس جذات السدس
 أربعة وهي لا تنقسم على الخمس جذات وتباينها ولا سبع بنات الثمان ستة عشر وهي لا تنقسم
 على السبع بنات وتباينها وللتسعة أعمام الباقي وهو واحد لا ينقسم عليهم ويباينهم وبين
 عدد الزوجات الأربع وعدد الجذات الخمس التباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين
 وبينهما وبين عدد البنات السبع تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائة وأربعين
 وبينهما وبين التسعة أعمام تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائتين وستين
 وهي جزء السهم فتضرب في أصل المسئلة وهو أربع وعشرون بثلاثين ألفا ومائتين
 وأربعين لأن ألفا في أربعة وعشرين بأربعة وعشرين ألفا ومائتين في أربعة وعشرين
 بأربعة آلاف ومائتين وان ستمين في أربعة وعشرين بالف وأربعة مائة وأربعين فيحتاج
 اثلاث ضربات وجعلته ذلك ثلاثون ألفا ومائتان وأربعون ومنها تصح كما ذكره الشارح
 (قوله أصلها أربعة وعشرون) أي لأن فيها اثنا وسدسا وكل مسئلة فيها ثمن وسدس فأصلها
 أربعة وعشرون لانها الحاصل من ضرب وفق مخرج أحدهما في كامل مخرج الآخر
 (قوله وجزء سهمها ألف ومائتان وستون) أي للباينة بين الممتهات في أربع عدد
 الزوجات والخمس عدد الجذات تباين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين ويباينها وبين
 السبع عدد البنات تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائة وأربعين ويباينها وبين التسعة
 عدد الأعمام تباين فيضرب أحدهما في الآخر بمائتين وستين كما تقدم (قوله
 وتصح من ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين) أي لضرب ألف ومائتين وستين في أربعة
 وعشرين وحاصله ما ذكرنا فإذا أردت القسمة فاما أن تضرب حصته كل فريق من أصل
 المسئلة في جزء السهم واما أن تعطى كل فريق من المصح بمثل نسبة ماله من أصل المسئلة
 إلى أصل المسئلة وهو أسهل فلا أربع زوجات الثمن ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانون لكل
 واحدة منهن تسعمائة وخمسة وأربعون وللخمس جذات السدس خمسة آلاف وأربعون
 لكل واحدة ألف وثمان ولسبع بنات الثمان عشرون ألفا ومائة وستون لكل واحدة
 ألفان وثمان مائة وثمانون وللتسعة أعمام الباقي وهو ألف ومائتان وستون لكل واحد
 مائة وأربعون (قوله يمكن بها الطالبة) أي يختبر بها فهم الطالبة وهذا هو وجه تسميتها
 بمسئلة الامتحان وقوله فيقال خلف أربعة فرق الخ هذا تفسير لقوله يمكن بها الطالبة
 وقوله ومع ذلك أي ومع كونه خلف أربعة فرق من الورثة كل فريق منها أقل من عشرة
 وقوله صحت من أكثر من ثلاثين ألفا أي لانها صحت من ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين
 وقوله ما صورتها فيقال في الجواب صورتها ما لم يتبع أربع زوجات وخمس جذات
 وسبع بنات وتسعة أعمام وقد تقدم لك العمل فيها فلا تغفل (قوله وتسمى أيضا صماء)
 أي وتسمى صماء كما تسمى بمسئلة الامتحان وانما سميت صماء لانه معها التباين اذ كل
 فريق يباينته سهامه وبين الممتهات التباين (قوله ففقس على ذلك) أي على ما ذكر من

وفي مسألة الامتحان وهي
 أربع زوجات وخمس جذات
 وسبع بنات وتسعة أعمام
 أصلها أربعة وعشرون
 وجزء سهمها ألف ومائتان
 وستون وتصح من ثلاثين
 ألفا ومائتين وأربعين يمكن
 بها الطالبة فيقال خلف
 أربعة فرق من الورثة كل
 فريق منهم أقل من عشرة
 ومع ذلك صحت من أكثر
 من ثلاثين ألفا ما صورتها
 وتسمى أيضا صماء ففقس
 على ذلك والله أعلم

المثالين نظائرهما (قوله ولما أنهى الكلام الخ) دخول على كلام المصنف وقوله شرع الخ جواب لما (قوله وهو المسمى بالناسخة) ظاهره يقتضي أن الناسخة اسم لتصحيح المسائل بالنسبة لمبتين فأكثر مع أن قوله بعد وفي اصطلاح الفرضين أن يموت الخ يقتضي أن الناسخة اسم لقوت واحد فأكثر من ورثة الأول قبل قسمة تركته لكن لا يخفى ما فيه من التسامح والتحقيق أنها اسم للصحيح الذي تصح منه المسئلتان فافهم (قوله فقال) عطف على شرع

* (باب الناسخات) *

أي باب بيان العمل فيها كما يعلم من كلام المصنف وهذا الباب من مستصعبات هذا الفن ولا يتقنه إلا ما هرف في الفرائض والحساب كما في اللواؤة (قوله جمع مناسخة) يفتح السين على الأشهر مصدر وانما سجت مع أن المصدر لا يثنى ولا يجمع لاختلاف أنواعها أو اسم مفعول ويصح كسرهما على خلاف الأشهر اسم فاعل وعلى كل فالمفاعلة ليست على بابها إلا الأولى منسوخة فقط والثانية ناسخة فقط والمفاعلة تقتضي الفعل من المجانبين كما مضاربة ولك أن تجعلها على بابها باعتبار أخذ ما من النسخ بمعنى النقل لأنك عند قسمة الجماعة تنقل الكلام من الأولى للثانية ومن الثانية للأولى لأنك تقول من له شيء من الأولى أخذته مضروباً في جميع الثانية أو وفقها ومن له شيء من الثانية أخذته مضروباً في سهام مورثه أو وفقها وبعضهم جعلها أشبه بمفاعلة حيث مات من ورثة الأول أكثر من واحد لأن المتوسطة بين الأولى والآخر ناسخة الأولى ومنسوخة بالثالثة وهكذا حيث لم يموت من ورثة الأول إلا واحد يكون إطلاقها حينئذ طرد الباب لأنه ليس هناك متوسطة ناسخة ومنسوخة وانما كان ذلك شبه مفاعلة لمفاعلة حقيقة لأن المتوسطة ناسخة للأولى منسوخة بالثالثة وحقيقة المفاعلة انما تكون إذا كان الفعل من المجانبين كما نقله في اللواؤة عن شيخ الإسلام (قوله من النسخ) أي مأخوذة من النسخ بمعنى الإزالة لأن الجماعة تزيد بحكم المسئلتين قبلها أو بمعنى التغير لأنها تغير حكمهما أيضاً بمعنى النقل لأن النظر انقل من المسئلة الأولى للثانية فالمناصفة موجودة على كل من المعاني الثلاثة ولذلك قال الشارح بعد ومناصفة الاصطلاح لغوي ظاهرة (قوله وهو) أي النسخ وقوله لغة أي في لغة العرب وقوله الإزالة ومنه بهذا المعنى نسخت الشمس الظل أي أزالته وقوله أو النسخ ومنه بهذا المعنى نسخت الريح آثار الأبار أي غيرتها وأد في ذلك وفيما بعده تنويعاً وقوله أو النقل ومنه بهذا المعنى نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه باللفظ والمعنى نقلها فان نقل المعنى لكن بالفاظ آخر قيل له سلخ وان أفسد المعنى واللفظ أفساداً كلياً قيل له مسخ بالميم أو له ولذلك قال في شرح الترتيب الفرق بين النسخ والسلخ والمسخ أن المسخ نقل اللفظ والمعنى نقلهما وان السلخ نقل المعنى دون اللفظ وان المسخ أفساد اللفظ والمعنى أفساد كلياً كما في اللواؤة (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله رفع حكم شرعي بائناً آخر أي كرفع وجوب استكمال بيت المقدس بوجوب استكمال الكعبة ومقتضى كلامه حيث قال بائناً آخر أنه لا يكون إلا إلى بدل وعليه الإمام الشافعي رضي الله عنه وكذا بعض الأئمة وذهب

ولما أنهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة لمبتين واحد شرع في تصحيح المسائل بالنسبة لمبتين فأكثر وهو المسمى بالناسخات فقال
* (باب الناسخات) *
جمع مناسخة من النسخ وهو لغة الإزالة أو النسخ براء النقل وشرعاً رفع حكم شرعي

بعضهم الى أنه قد يكون لا الى بدل وممثل ذلك بآية يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول
فقدموا بين يدي نجواكم صدقة فانه نسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة الرسول بلا
بدل ومنع الاقرون كونه لا الى بدل بل الى بدل وهو جواز المناجاة بدون تقديم صدقة أفاده
الاستاذ المحفني (قوله وفي اصطلاح الفرضيين الخ) واما المعنى الذي قبله فهو في اصطلاح
الاصوليين (قوله أن يموت من ورثة الميت الأول الخ) تقدم أن فيه مسامحة ولعل وجه
تسميته بذلك كون المذكور سببا للنسخ بمعنى الازالة أو التغير أو النقل كما تقدم توضيحه
وكلام الشارح في معنى النسخ ولا يخفى أنه اذا كان النسخ في اصطلاحهم معناه ما ذكره فلهذا
المناسبة المأخوذة منه معناها في اصطلاحهم ما ذكره على التمسح السابق (قوله وقد يكون
بعض الموتي من ورثة ورثة الأول) أي فيكون قوله في التعريف أن يموت من ورثة الأول
الخ باعتبار الغالب وكنمو العمل الأولى وقد يكون ورثة الثاني غير ورثة الأول أي فيه نقل
المال من ورثة الأول الى غيرهم وهو من معاني النسخ لغة فيكون ذلك توجيه الأخذ بذلك
من النسخ لكن فيه بعد من صنيع الشارح فتدبر (قوله ومناسبة الاصطلاح للغوى
ظاهرة) أي ومناسبة المعنى الاصطلاحي للغوى ظاهرة لا تحتاج الى بيان وقد علمتها
(قوله اذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من أن معناها في اصطلاح الفرضيين أن يموت الخ وقوله
فتارة يموت أي في حالة يموت الخ فتارة بمعنى حالة وهو منصوب بترفع الخافض وقوله
وتارة يموت أكثر أي وفي حالة يموت أكثر من واحد وقوله وفي الحالين أي موت ميت فقط
من ورثة الأول وموت أكثر من واحد وقوله قبل العمل ليس بقيد بدليل قول الشارح
في آخر الباب تنبيه كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن الاختصار أيضا بعد العمل
(قوله فهذه أربعة أحوال) سبأني توضيح واحد منها في كلام المصنف وتوضيح الثلاثة في
كلام الشارح في التهمة (قوله على حال واحد) أي وهو ما اذا مات من ورثة الأول ميت فقط
ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله فقال) عطف على اقتصر (قوله وان يموت الخ) هذا
شرط سبأني جوابه وهو قوله فصحيح الحساب الخ وقوله من ورثة الميت الأول حال مقدمة
من الميت الآخر أي حال كونه كائنا من ورثة الميت الأول وقوله ميت آخر أشار
الشارح الى أن قوله آخر صفة لموصوف محذوف وقوله بفتح الحاء أي لا يكسرها لانه
هنا بمعنى المتأخر وهو بالفتح وأما بالكسر فهو بمعنى المتأخر وهو ليس مرادنا وقوله وهو
الميت الثاني أي والميت الآخر والميت الثاني (قوله قبل القسمة) ظرف لميت آخر
وقوله اتركة الميت الأول متعلق بالقسمة وفي تعبيره بذلك دون أن يقول أي قسمة تركة
الميت الأول نظر لما ذهب البصريين الذين لا يجعلون إل عوضا عن المضاف اليه (قوله ولم
يمكن الاختصار) أي قبل العمل لانه هو الحال التي ذكرها المصنف (قوله فصحيح الحساب
للمسئلة الأولى) أي افعول بهما مسبق بحيث يخرج ما يخص كل واحد منها صحيحا (قوله
واعرف سهمه) أي سهامه فسهم مفرد مضاف يشمل المتعدد ولذلك قال المصنف بعد وان
تكن أي سهام الميت الثاني فأعاد الضمير على السهام المأخوذة من قوله سهمه بواسطة
الاضافة وقوله أي الميت الثاني تفسير لضمير في قوله سهمه وكان المناسب أن يقول أي

بأثمان آخر وفي اصطلاح
الفرضيين أن يموت من ورثة
الميت الأول واحد أو أكثر
قبل قسمة التركة وقد يكون
بعض الموتي من ورثة ورثة
الأول ومناسبة الاصطلاح
للفوضى ظاهرة اذا تقرر ذلك
فتارة يموت من ورثة الميت
الأول ميت فقط وتارة يموت
أكثر وفي الحالين تارة يمكن
الاختصار قبل العمل وتارة
لا يمكن فهذه أربعة أحوال
اقتصر المصنف منها على
حال واحد فقال (وان يموت)
من ورثة الميت الأول ميت
(آخر) بفتح الحاء وهو الميت
الثاني (قبل القسمة) لتركته
الميت الأول ولم يمكن اختصار
(فصحيح الحساب) للمسئلة
الأولى (واعرف سهمه)

الميت الآخر لانه هو الواقع في كلام المصنف وكأنه لاحظ المعنى وكذا يقال فيما بعد وقوله
من صحيح المسئلة الاولى مرتبط بقوله سهمه والاضافة فيه من اضافة الصفة لوصف أى
من المسئلة الاولى المحصنة (قوله واجعل) بمعنى صحيح كما قاله الشارح فلا بد من تصحيح المسئلة
الثانية بحيث يخرج مال كل من الورثة فيها صحيحا وقوله مسئلة أخرى أى مغيرة للأولى
وقوله تأنيث آخر أى بفتح الحاء (قوله أى صحيح للميت الثاني الخ) تفسير لاجعل له الخ لكن
أجل بتفسير أخرى (قوله كما قد بين التفصيل) أى جعل لاجار ياعلى الوجه الذى بين تفصيله
فالكاف بمعنى على وما معنى الذى صفة لوصف محذوف وآل فى التفصيل عوض عن
المضاف اليه على مذهب الكوفيين وجعل بعضهم الكاف بمعنى اللام وعليه فالمعنى
جعل لاما وفقا للوجه الذى بين تفصيله وقوله فيما قدما متعلق بهين أى فيما قدمه
المصنف وقوله فى باب الحساب متعلق بقديم وقوله من تأصيل المسائل وتصحيحها بيان لما
قدم (قوله فاذا عرفت صحيح الثانية الخ) الموافق لمسا فى النظم أن يقول فاذا جعلت الثانية
مسئلة الخ لكنه صرح بأنه لا بد من معرفة صحيح الثانية وقوله سهام الميت الثاني أى
وعرفت سهام الميت الثاني وقوله من المسئلة الاولى مرتبط بسهام وقوله فاعرض الخ
جواب اذا وقوله فلا يخلو من ثلاثة أحوال أى فاذا عرضتها علمها فلا يخلو حالها ما عن
حال من ثلاثة أحوال (قوله لانه الخ) علة لقوله يخلو الخ والضمير للحال والأشأن (قوله اما
ان تنقسم الخ) أى كفى أم وابنين ثم مات أحدا لابنين قبل قسمة التركة عن ابنين وبنت
فاصل الاولى من ستة مخرج السدس وتصح من اثني عشر للام اثنان ولكل ابن خمسة
وأصل الثانية من خمسة عدد رؤس الورثة وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وهى
منقسمة على مسئلته كما سيأتى فى الشارح (قوله واما أن توافقها) أى كالومات رجل عن
أبوين وبنتين ثم ماتت إحدى البننتين قبل قسمة التركة عن جدتها أى أبيها الذى كان أبا
فى الاولى وجدتها أم أبيها التى كانت أماً فى الاولى واختها الشقيقة وألاب التى كانت بنتاً فى
الاولى فالاولى من ستة مخرج السدس لأن فيها سدسا ولا ينظر لمخرج الثالث لدخوله فى
مخرج السدس لكل من الابوين سهم ولكل من البننتين سهمان وأصل الثانية من ستة
مخرج السدس الذى للجدة فأها سهم والجد هنا بعصب الاخت فى الباقي فهو لها ألاما
فانكسرت على ثلاثة رؤس لأن الجد برأسين والاخت برأس فتضرب ثلاثة فى ستة بمائة
عشر ومنها تصح فللجد منها ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة فاذا عرضت سهام إحدى
البننتين على مسئلتها وجدت بينهما موافقة بالنصف لأن سهمها اثنان نصفهما واحد
ومسئلتها ثمانية عشر نصفها تسعة فقد وافقت سهام الميت الثاني مسئلته بالنصف كما
سيأتى فى الشارح (قوله واما أن تبينها) أى كفى أم وابنين ثم مات أحدا لابنين قبل قسمة
التركة عن ابنين فالاولى تصح من اثني عشر كما مر لابن منها خمسة ومسئلته اثنان وخمسة
لأنه تقسم على اثنين وتبينها فقد بابت سهام الميت الثاني مسئلته كما سيأتى فى الشارح
(قوله فان انقسمت عليها) أى كفى المال الاول وهو هذا هو الذى يقابله قول المصنف
وان تكن ليست عليها تقسم فهو مقابل لهذا المقدّر وقوله فلا ضرب أى أصلا للمسئلة

المسئلة الاولى (واجعل له)
أى الميت الثاني (مسئلة
أخرى) تأنيث آخر أى صحيح
للميت الثاني مسئلته (كما قد
بين التفصيل فيما قدما)
فى باب الحساب من تأصيل
المسائل وتصحيحها فاذا عرفت
صحيح الثانية وسهام الميت
الثاني من المسئلة الاولى
فاعرض سهام هذا الميت
الثاني على مسئلته فلا يخلو
من ثلاثة أحوال لانه اما أن
تنقسم سهام الميت الثاني
على مسئلته واما ان
توافقها واما أن تبينها فان
انقسمت عليها فلا ضرب
وتصح المناقحة مما صحت

الثانية ولا لوفقها في الاولى وقوله وتصح المناسخة مما صحت منه الاولى أي ونصح الجامعة
للمسئلة من العدد الذي صحت منه الاولى وهو في المثال المذكور اثنا عشر (قوله وان
تكن الخ) قد عرفت أنه مقابل لمقدركما أشار اليه الشارح حيث دخل عليه بقوله فان
انقسمت وقوله سهام الميت الثاني تفسيرا للضمير في تكن العائد على السهام المعلومة من
قوله سهمه بواسطة الاضافة كما تقدم وقوله من المسئلة الاولى مرتبط بسهام (قوله ليست
الخ) هذه الجملة خبر تكن واسمها الضمير المستتر وقوله عليها متعلق بتنقسم (قوله فان
وافقتها) أشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف فارجع الى الوفاق جواب شرط مقدر
والجملة جواب الشرط المصريح به أعني قوله وان تكن الخ وهذا المحل يستلزم التكرار مع
قوله وانظر فان وافقت السهام الخ ولذلك جعل العلامة المحقق البيت الثاني من التطويل
الذي لا يحتاج اليه ولو حذفه لكان أولى ويمكن دفع التكرار بحل كلام المصنف بغير
ما حله به الشارح بأن يقال معني فارجع الى الوفاق فارجع الى التوفيق بين سهام الميت
الثاني وسهام الاول فطبق بينهما ما افتارته فوجد بينهما موافقة وتارة تجد بينهما ما ينافي
فصل ذلك بقوله وانظر فان وافقت السهام الخ كما يؤخذ من كلام السبط فيكون الاولى
للشارح أن يحذف قوله فان وافقتها ويحل كلام المصنف بهذا ليدفع التكرار (قوله
أي وفق مسئلة الثاني) ربما يشير الى أن ألعوض من المضاف اليه على مذهب الكوفيين
(قوله بهذا) متعلق بقوله حكم بعده وانما قدمه عليه مع كونه ثابتا فاعله للضرورة وقد
فسر الشارح اسم الاشارة بالرجوع الى الوفاق فهو راجع للرجوع المعلوم من ارجع وقوله في
الموافق الاولى في الموافقة (قوله أي حكم به الفرضيون والمحاسب) أي علماء الفرائض
وعلماء المحاسب المتعلق بالفرائض وهذا تفسيرا لقوله بهذا قد حكم مع الاشارة الى أن الجار
والجور مقدم على متعلقه (قوله وبين كيفية النظر الخ) هذا لا يناسب الاعلى المحل الذي
قدمناه واما على حل الشارح فهو محض تكرار كما علمت (قوله وانظر أي الناظر في هذا
الكتاب) المناسب أن يقول وانظر أي المشتغل بمسئلة المناسخة لان هذا أمس بالمقام من
ذلك (قوله فان وافقت مسئلة الميت الثاني السهام) أي ان كان بينهما موافقة في نصف أو
ربع أو غيرها وقوله فخذ جواب الشرط وقوله هديت أي بالأم الناظر في هذا الكتاب
أو المشتغل بمسئلة المناسخة وقوله وفقها تمام أي الوقف بتمامه أي حال كونه تاما
وقوله فهو قائم مقامها تعليل لقوله فخذ وفقها لانه قائم مقامها (قوله فقوله هديت الخ)
الاولى وقوله هديت الخ لان هذا لا يتفرع على ما قبله ويمكن أن يجعل الفاء استئنافية
لاتفرعية وقوله دعائية أي لانشاء الدعاء للمخاطب وقوله بين الفعل أي الذي هو
خذ وقوله مفعوله أي الذي هو وفق (قوله واضربه) عطف على قوله فخذ الواقع جوابا
لقوله فان وافقت وقوله أو اضرب جميعها لا يصح عطف ذلك الاعلى قوله فان وافقت
السهام فلا بد من تقدير الفعل الذي قدره الشارح ويكون معطوفا على ذلك ويمنع من
عطف قوله أوجبه على الضمير في واضربه لان ذلك مرتبط بقوله فان وافقت السهام وهذا
لا يصح ارتباطه به بل هو مرتبط بقوله بعده ان لم يكن بينهما موافقة فتدبر (قوله بان كان

منه الاولى (وان تكن)
سهام الميت الثاني من المسئلة
الاولى (ليست عابها) أي
على مسئلة الثاني (تنقسم) فان
وافقتها (فارجع الى الوفاق)
أي وفق مسئلة الثاني
(بهذا) أي بالرجوع للوفيق
في الموافق (قد حكم) أي
حكم به الفرضيون والمحاسب
وبين كيفية النظر في الموافقة
بقوله (وانظر) أي الناظر
في هذا الكتاب بين سهام
الميت الثاني ومسئلته كما
أسلفناه (فان وافقت)
مسئلة الميت الثاني
(السهام) أي سهامه (فخذ
هديت وفقها) أي وفق
المسئلة الثانية (تماما)
فهو قائم مقامها فقوله
هديت جملة دعائية معترضة
بين الفعل ومفعوله (واضربه)
أي الوفاق المذكور (أو)
اضرب (جميعها) أي المسئلة
الثانية (في السابقة) أي
الاولى (ان لم يكن بينهما)
أي بين المسئلة الثانية
وسهام الميت الثاني من
الاولى (موافقة) بأن كان

بينهما تبين فقط كما قدمت في تصحيح المسائل في النظر بين السهام والرؤس أنه لا تنافي المماثلة ولا المداخلة
لأن الثانية هنا كالرؤس هناك فقد علمت الاحوال الثلاثة وهي انقسام سهام الميت الثاني على مسئلة
أو موافقتها أو مباينتهما ما قررت به كلام المؤلف رحمه الله تعالى وإذا ٢٣٧ ضربت الثانية أو وفقها في الاولى

فما بلغ منه تصحح المناسخة
الجامعة للاولى والثانية
فاذا أردت قسمته هذه
الجامعة على ورثة الاول
والثاني فن له شيء من الاولى
أخذ مضر وباني كل الثانية
عند التباين أو في وفقها
عند التوافق وقد ذكر ذلك
بقوله (وكل سهم) من الاولى
(في جميع) المسئلة (الثانية
بضرب) عند التباين
(أو في وفقها) عند التوافق
(علايته) أي جهرافا
حصل من الضرب المذكور
فهو ذلك الوارث صاحب
تلك السهام التي ضربت باني
الثانية أو في وفقها من صحيح
المناسخة ومن له شيء من
الثانية أخذ مضر وباني كل
سهام مورثه من الاولى عند
التباين أو في وفقها عند
التوافق وقد ذكر ذلك
بقوله (وأسهم) المسئلة
(الانحرى) وهي الثانية
(في السهام) للميت الثاني
من المسئلة الاولى (تضرب)
ان لم تكن من مسئلة الثاني
وسهامه موافقة بل كانت
المباينة (أو في وفقها تمام)
ان كانت بينهما موافقة فإ
حصل من الضرب في كل من

بينهما فقط) لما كان قول المصنف ان لم يكن بينهما موافقة يصديق بالمباينة والمماثلة
والمداخلة قصره الشارح على المباينة بقوله بان كان بينهما تبين فقط وعال ذلك
بقوله لما قدمت في تصحيح المسائل وقوله في النظر الخ بدل من قوله في تصحيح المسائل الخ
وقوله انه الخ أي من انه الخ فهو بيان لما قدمت الخ وقوله لا تنافي المماثلة أي التي تنحوج
الى ضرب والافقد يكون هناك مسائلة كأن تكون سهام خمسة ومسئلة خمسة لكنها
لا تنحوج الى ضرب وقوله ولا المداخلة أي التي تنحوج الى ضرب الا كبر والافقد يكون
هناك مداخلة لكن تارة تكون المسئلة هي الداخلة في السهام كأن كانت المسئلة خمسة
والسهام عشرة فتكون منقسمة فلا تنحوج الى الضرب وتارة بالعكس فتعتبر الموافقة
لأنها أخصر من المداخلة كما قدمت الاشارة الى ذلك في النظر بين السهام والرؤس (قوله
لان الثانية الخ) علة للعامة أي لكون ما قبله علة وقوله هنا أي في عمل المناسخة وقوله
كالرؤس هناك أي والسهام هنا كالنصيب هناك أي في النظر بين السهام والرؤس
(قوله فقد علمت) بالبناء للمجهول وقوله مما قررت به كلام المصنف أي بواسطة ما قدره
بقوله فان انقسمت عليها الخ (قوله وإذا ضربت الثانية) أي عند المباينة وقوله أو وفقها
أي عند الموافقة وأما عند الانقسام فلا ضرب وتصحح المناسخة مما صحت منه الاولى كما
مر (قوله فاذا أردت قسمته الخ) هذا دخول على كلام المصنف وهو بيان كيفية قسمته
الجامعة وقوله فن له شيء الخ أي فقل من له شيء الخ (قوله وقد ذكر ذلك بقوله وكل سهم
الخ) اسم الاشارة راجع الى كون من له شيء من الاولى أخذ مضر وباني كل الثانية عند
التباين أو في وفقها عند التوافق (قوله وكل سهم) مبتدأ خبره جملة بضم وبه يتعلق الجار
والجور رقبته أو بعده وقوله علايته تكملة أي في العلانية والجمهور لا في الخفاء (قوله
فأحصل من الضرب المذكور) أي الذي هو ضرب سهام الوارث من الاولى في كل
الثانية عند التباين أو في وفقها عند التوافق وقوله فهو ذلك الوارث أي فأحصل من
الضرب المذكور كاش لذلك الوارث وقوله من صحيح المناسخة أي الجامعة وهو مرتبط
بقوله فهو ذلك الوارث (قوله ومن له شيء من الثانية الخ) معطوف على قوله فن له شيء من
الاولى الخ وقوله من الاولى مرتبط بسهام (قوله وقد ذكر ذلك بقوله وأسهم الانحرى الخ)
اسم الاشارة راجع الى كون من له شيء من الثانية أخذ مضر وباني الخ وقوله في السهام
متعلق بقوله تضرب بعد ذلك قوله أو في وفقها أي أو في وفق السهام وقوله بتمامه
المادة فيه زائدة (قوله فأحصل من الضرب في كل من الحالتين) أي حالة المباينة والموافقة
وقوله فهو أي ما حصل من الضرب وقوله من صحيح المناسخة مرتبط بقوله فهو وحصه ذلك
الوارث (قوله وإذا وورث شخص من ميتين فأجمع الخ) أي وإذا وورث شخص من أحدهما
فأجمع على ماله منه ولم ينبه عليه لظهوره (قوله والاختبار) الاظهر قراءته بالرفع مبتدأ

الحالتين فهو حصه ذلك الوارث في الثانية الذي ضربت سهامه في تلك السهام أو في وفقها من صحيح المناسخة وإذا وورث شخص
من ميتين فأجمع ماله منهما والاختبار لصحة المناسخة بان تجمع حصص الورثة فان ساوى مجموعهما صحيح المناسخة فهو صحيح

وقوله الحجة المناسبة أي الحجة عمل المناسبة وهو متعلق بالاختيار وقوله بأن تجمع الخ
 الاظهر انه هو الخبر والباء فيه للتصوير أو زائدة وسبأ في توضيح ذلك في الشارح وقوله فان
 ساوى الخ مرتب على محذوف والتقدير قد قبل بمجموعها صحيح المناسبة فان ساوى الخ
 وقوله فهو صحيح أي فالعمل صحيح وقوله والافه وغلط فاعده أي والافه وغلط فاعده أي
 صحيح المناسبة فالعمل غلط فاعده ايصح (قوله فهذه الخ) الاظهر انه مستأنف للاخبار
 بان الطريقة المذكورة طريقة المناسبة ولا يظهر كونه مفرعا على ما قبله كل الظهور وقوله
 طريقة المناسبة أي طريقة العمل فيها لكن في خصوص ما ورثه الثاني من الاول وأما
 ان ترك الثاني ما يخصه فشيء أنكر كما أفاده العلامة الامير (قوله التي مات فيها الخ) أي
 ولم يكن فيها الاختصار قبل العمل لان هذه الحالة هي التي ذكرها المصنف كما مر (قوله
 فارق) أمر من رقي بكسر القاف يرقى بفتحها بمعنى صعد وصعد ولذلك قال الشارح أي
 اصعد لامن رقي بفتح القاف يرقى بكسر هاء بمعنى عود يعرذو امارقا الدمع فعناه جدم ان
 الرقي حقيقة في الصعود المحسوس والمراد هنا الصعود المعنوي على سبيل الاستعارة التبعية
 فيكون قد شبه به الصعود المعنوي بمعنى الرقي الذي هو الصعود المحسوس بجماع الارتفاع في
 كل واستعمل الرقي من الصعود المحسوس للصعود المعنوي واشتق منه رقي بمعنى اصعد
 صعودا معنويا ويحتمل أن يكون في الكلام استعارة بالكناية وتخيل وترشيح فيكون
 قد شبه به رتبة الفضل بشيء حسى يرقى تشبيها مضمرا في النفس وطوى لفظ المشبهة ورز
 اليه بشيء من لوازمه وهو الرقي فهو تخيل وشاعخة ترشيح أفاده الزيات (قوله بها) على
 تقدير مضاف كما أشار اليه الشارح بقوله أي بمعرفتها (قوله فضل) أي كمال وشرف (قوله
 من قولهم فضل الخ) أي حال كونه مأخوذا من قولهم فضل الخ وظاهره أن الاشتقاق من
 الافعال فاما أن يقال انه جار على مذهب الكوفيين واما أن يقال ان مادة الاختراع
 من مادة الاشتقاق (قوله والفضيلة ضد النقص) أي وهو السكال وكذلك الفضل (قوله
 شاعخة) صفة مخصوصة لان رتبة الفضل تارة تكون شاعخة أي مرتفعة جدا وتارة تكون
 غير شاعخة وان كان فيها أصل الارتفاع وقوله أي مرتفعة أي جدا وقوله عالسة تفسر
 لمرتفعة (قوله قال القرطبي الخ) استدلال على تفسير شاعخة بمرتفعة وقوله شاعخة الجبل
 ضبط في النسخ الصحاح بضم الميم قال بعض الافاضل هكذا سمعته بهذا لضبط ووجدت
 انه كدخل اه وقوله والرجل أي وشعخ الرجل وقوله والانف أي وشعخ الانف
 (قوله كبرا) بكسر الكاف وسكون الباء أي لاجل الكبر (قوله وانتمثل ثلاثة أمثلة)
 أي وانتمثل ثلاثة أمثلة وفيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو قليل وقوله باعتبار
 الانقسام الخ أي بسبب اعتبار انقسام سهام البات المتساوي على مسئلتها وتسايتها لها
 وتوافقها معها (قوله فبما الانقسام الخ) أي اذا أردت ذلك فبما الانقسام الخ وقوله أم
 وابنان فللام السدس وللأبنين الباقي فاصلها من ستة للام السدس واحد في خمسة
 لا تنقسم على الأبنين وتباينها فتم ضربا اثنين في ستة باثني عشر ومنها تصح فللام ابنان
 ولاكل ابن خمسة كما قاله الشارح بعد (قوله مات أحدهما) أي أحدا لابنين وقوله قبل

والافه وغلط فاعده (فهذه)
 الطريقة التي ذكرها
 (طريقة المناسبة) التي
 مات فيها من ورثة الاول
 ميت فقط (فارق) أي
 اصعد (بها) أي بهذه
 الطريقة أي بمعرفة
 (رتبة) أي منزلة (فضل)
 من قولهم فضل الرجل فضلا
 صار ذا فضل والفضيلة
 ضد النقص (شاعخة) أي
 مرتفعة عالسة قال القرطبي
 رحمه الله في مختصر الصحاح
 شعخ الجبل شموخا ارتفاع
 والرجل بانفه تكبر والانف
 ارتفع كبرا وأنوف شعخ
 أوجبال شواخ انتهى وانتمثل
 ثلاثة أمثلة باعتبار الانقسام
 والتباين والتوافق فبما
 الانقسام أم وابنان مات
 أحدهما قبل فسمت التركة

وقسمه التركة أى بخلاف ما لو مات بعد وقسمه التركة فإنه تكون له مسألة مستقلة ولا
 مناسخة (قوله عن ابنين وبنت) أسقط الجدة التى هى الام فى الاولى لعله لوجود مانع قام بها
 كالقتل ونحوه فلم يقيم بها مانع. وكان ذلك مما لا يتبين لان المسئلة الثانية حينئذ من ستة
 وسهام الميت الثانى خمسة وبينهما تبين فتضرب الستة التى هى المسئلة الثانية فى الاثنى عشر
 التى هى الاولى يحصل اثنان وسبعون فمن له شئ من الاولى أخذه مضروباً فى جميع سهام مورثه وهو خمسة فللام بوصف
 كونها أما اثنان من الاولى فى ستة باثنى عشر ولها بوصف كونها جده واحد من الثانية فى
 خمسة بخمسة فيجتمع لها سبعة عشر وللابن الحى خمسة من الاولى فى ستة بثلاثين ولكل
 من الابنين اثنان من الثانية فى خمسة بعشرة وللبنت واحد من الثانية فى خمسة بخمسة
 ومجموع تلك المحصص اثنان وسبعون وهى الجامعة (قوله فالاولى من اثنى عشر) أى تصح
 من اثنى عشر والافصالها من ستة كما هو ظاهر وقوله والثانية من خمسة أى التى هى عدد
 الرؤس لان الابنين بأربعة والبنت بواحد (قوله وخمسة) مبتدأ وقوله على خمسة متعلق
 بمنقصة الذى هو التحريم (قوله فتصح المناسخة كلها) أى الجامعة للستين وقوله من اثنى
 عشر أى التى صحت منها الاولى وقوله من غير ضرب أى لعدم التبين والتوافق (قوله
 للام اثنان) أى من الاولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها كما تقدمت الإشارة اليه
 وقوله وللابن الباقي أى الباقي حياً بعد موت ذلك الابن وقوله خمسة أى من الاولى وقوله
 ولكل ابن من ابني الميت الثانى اثنان أى من الثانية وقوله ولبنته واحد أى من الثانية
 أيضاً ومجموع تلك المحصص اثنان وعشرون وهى الجامعة (قوله ومثال المماثلة أن يموت الابن الخ)
 أى والمسئلة الاولى باقية بأصلها كما كانت وقوله عن ابنين أسقط الجدة التى هى أم فى
 الاولى لوجود المانع القاسم بها كما مر فى مثال الانقسام فلم يقيم بها مانع لصحت المسئلة
 الثانية من اثنى عشر وان كان أصلها من ستة وإذا نظرت بينهما وبين سهام الميت الثانى
 الخمسة وجدت بينهما تبيناً فتضرب مسئلة الثانية وهو الاثنان عشر فى مثلها وهو
 صحيح الاولى ومسطح ذلك مائة وأربعة وأربعون فمن له شئ من الاولى أخذه مضروباً فى
 جميع الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضروباً فى جميع سهام مورثه فللام بوصف
 كونها أما اثنان من الاولى فى اثنى عشر بأربعة وعشرين ولها بوصف كونها جده اثنان
 من الثانية فى خمسة بعشرة فيكمل لها أربعة وثلاثون وللابن الحى خمسة من الاولى فى اثنى
 عشر بستين ولكل من ابن الميت الثانى خمسة فى مثلها بخمسة وعشرين لكل منهما فلها
 مائة وخمسون ومجموع تلك المحصص مائة وأربعة وأربعون وهى الجامعة (قوله فالاولى من
 اثنى عشر) أى تصح منها كما تقدم وقوله ومثله اثنان أى عدد رؤس الاثنين (قوله
 فاضرب الاثنين) أى الذين هما المسئلة الثانية وقوله فى الاثنى عشر أى التى هى المسئلة
 الاولى (قوله فتصح المناسخة) أى الجامعة لكل من المسئلتين وقوله من أربعة
 وعشرين فمن له شئ من الاولى أخذه مضروباً فى جميع الثانية ومن له شئ من الثانية أخذ
 مضروباً فى سهام مورثه (قوله فاذا أردت القسمة فللام) أى فأقول لك للام الخ وقوله

عن ابنين وبنت فالاولى من
 من اثنى عشر أى بالتصحيح
 للام اثنان ولكل ابن
 خمسة والثانية من خمسة
 وسهام الميت الثانى من
 الاولى خمسة وخمسة على
 خمسة منقصة فتصح المناسخة
 كلها من اثنى عشر من غير
 ضرب للام اثنان وللابن
 الباقي خمسة ولكل ابن من
 ابني الميت الثانى اثنان
 ولبنته واحد ومثال المماثلة
 أن يموت الابن عن ابنين
 فالاولى من اثنى عشر وللابن
 الميت منها خمسة ومثله
 اثنان وخمسة على اثنين
 لا تنقسم عليهما وتباينهما
 فاضرب الاثنين فى الاثنى
 عشر فتصح المناسخة من
 أربعة وعشرين فاذا أردت
 القسمة فللام من الاثنى
 عشر وهى الاولى اثنان فى
 جميع الثانية وهو اثنان

المتخلف خمسة في جميع
الثمانية اثنين عشرة فهي
له ولكل ابن من ابني
الثاني من مسئلته وهي
انسان واحد في جميع
سهام مورثه أي الابن
الميت من الاولى وهي خمسة
وواحد في خمسة بخمسة فهو
مال كل ابن منه ما فاهما
عشرة كعهدهما الذي لم
يمت فاذا جعت أربعة حصص
الام وعشرة حصص الابن
المتخلف وخمسة وخمسة حصص
ابن الابن الذي مات كان
الجميع أربعة وعشرين
وهي ما صحت منه المناصفة
فالعامل صحيح ومثال الموافقة
بعض صور المسئلة الامونية
وهي رجل مات فلم تقم
التركة حتى مات احدى
البنين وخلف ابوين وابنتين
عمر في المسئلة فالاولى من
سنة لكل من الابوين سهم
ولكل من البنين سهمان
والثانية فيها جدة أم أب
وجد أبواب وأخت شقيقة
أولاب فأصلها ستة للجددة
سهم وللجد والاخت الخمسة
الباقية بينهم على ثلاثة
لأنقسم وتباين وحاصل
ضرب ثلاثة في ستة ثمانية
عشر منها تصح للجددة ثلاثة
والجد عشرة وللأخت خمسة

من الاثنى عشر وهي الاولى وليس لها من الثانية لقيام المانع بها كما مر وقوله اثنان في
جميع الثمانية أي مضروبان في جميع الثمانية (قوله وللابن المتخلف) أي بعد الابن الميت
وقوله خمسة في جميع الثمانية أي مضروبة في جميع الثمانية وقوله اثنين بدل من جميع
الثمانية (قوله ولكل ابن من ابني الثاني) أي الميت الثاني وقوله من مسئلته أي الثاني
وقوله واحد في جميع الخ أي مضروب في جميع الخ وقوله أي الابن الميت نفسه برأوته
وقوله من الاولى مرتبط بسهام وقوله وهي أي سهام مورثه (قوله كعهدهما) أي فان له
عشرة كما تقدم (قوله فاذا جعت) أي لأجل الامتحان لأجل صحة عمل المناصفة (قوله وهي
ما صحت منه المناصفة) أي والاربعة والعشرون ما صحت منه الجامعة وقوله فاعمل صحيح
تقريب على قوله وهي ما صحت منه المناصفة (قوله ومثال الموافقة بعض صور المسئلة
الامونية) انما القبت بالامونية لان المؤمن سأل عنها يحيى بن أكثم كما سئذ كره الشارح
وانما جعل لها صور باعتبار ان الميت فيها صادق بأن يكون ذكرا أو أنثى فان كان ذكرا
فتحت عمل أن البنيتين أختان شقيقتان أولاب ولاختاف الحال بذلك وإذا كان أنثى
فتحت عمل أنهما أختان شقيقتان أولام ويختلف الحال بذلك كما يأتي والمراد بالبعض هنا ما لو
كان الميت ذكرا لا فرق بين كون البنيتين أختين شقيقتين أولاب (قوله وهي) أي البعض
وانما أنت الضمير باعتبار أنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وليس عائدا على المسئلة
لان الميت فيها صادق بأن يكون ذكرا أو أنثى كما علمت وقد جعله هنا رجلا فتعين
رجوع الضمير للبعض (قوله وخلف ابوين وابنتين) فلكل من الابوين السدس فلهما معا
الثالث وللبنيتين الثمان (قوله عن في المسئلة) أي الابوين واحدى البنيتين لكن صار
الاب جد في الثانية وصارت الام جد في الثمانية واحدى البنيتين أختا فصارت الورثة في
الثانية جد وجددة وأختا (قوله فالاولى من ستة) أي مخرج السدس الذي لكل من
الابوين وأما مخرج الثمن فهو داخل في مخرج السدس وقوله لكل من الابوين سهم
أي لان لكل منهم ما السدس وقوله ولكل من البنيتين سهمان أي لان لهما الثلثين
(قوله والثانية فيها جد) وهي التي كانت أمافي الاولى وقد عبرنا فيها بأحد الابوين وقوله
وجد وهو الذي كان أبافي الاولى وعبرنا عنه فيها بأحد الابوين وقوله وأخت شقيقة
أولاب وهي التي كانت إحدى المنتين في الاولى (قوله فأصلها من ستة) أي مخرج
السدس الذي للجددة ولا يقال ان أصلها من ثمانية عشر لان فيها سدسا وثلاث الباقي وقد
تقدم أن كل مسئلة فيها سدس وثلاث الباقي يكون أصلها من ثمانية عشر على المعتمد لانا
نقول محل ما تقدم إذا كان ثلاث الباقي للجددة بالعرض وما هنا ليس كذلك لان ثلاث الباقي
للأخت بالتعصيب مع الجد فليس في المسئلة فرض غير السدس فأصلها من مخرجه فقط
وانما نعبرنا عنه لان بعض الطلبة قد غلط فيه (قوله للجددة سهم) أي لان لها السدس
وقوله للجد والأخت الخمسة الخ أي تعصبا لان الجددة منزلة الاخ فيعصب الأخت كما مر
(قوله وحاصل ضرب ثلاثة الخ) أي والذي يحصل من ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر
(قوله للجددة ثلاثة) أي لان لها واحد في ثلاثة بثلاثة وقوله للجددة عشرة أي لان له ثلثي

فليبت الميتة من الاولى
اثنتان فاعرضهما على الثمانية
عشر صحيح الثانية فتجد
بينهما موافقة بالنصف
فاضرب نصف الثمانية عشر
تسعة في الاولى وهي ستة
تبلغ أربعة وخمسين ومنها
تصح المناصفة فن له شيء من
الاولى اخذ مضر وباقى تسعة
وهي وفق الثانية ومن له
شيء من الثانية اخذ مضر وباقى
في واحد وهو وفق سهام
الميتة فانما فلان من الاولى
واحد في تسعة بتسعة ولها
من الثانية يكونها جدة ثلاثة
في واحد بثلاثة فاجمعها
لها مجتمع لها اثنا عشر
وللاب من الاولى واحد في
تسعة بتسعة وله من الثانية
بكونه جده عشرة في واحد
بعشرة فيجتمع له تسعة عشر
وللميت المتخلفة من الاولى
اثنتان في تسعة بتسعة عشر
ولها من الثانية بمقتضى
كونها اختا خمسة في واحد
بخمسة فيجتمع لها ثلاثة
وعشرون فاذا جمعت اثنا عشر
وتسعة عشر وثلاثة وعشرون
اجتمع أربعة وخمسون وهي
ما صحت منه المسئلة فالعمل
صحيح فلو كان الميت الاول
الذي خلف ابوين وابنتين
أنتى كان الميت في الثانية
أب أم فلا يرث وكان في الثانية
ارث بيت المال أو الراد

الباقى الذى هو خمسة عشر وقرله وللأخت خمسة أى لان لها ثلث الباقي وهو خمسة (قوله
فلا يمت الخ) أى اذا أردت بيان العمل في المناصفة التى في هذه المسئلة فأقول لاك للميت الخ
وقرله فاعرضهما على الثمانية عشر أى قابل بينهما وقوله صحيح الثانية يدل من الثمانية
عشر (قوله فتجد بينهما موافقة بالنصف) أى لان للابنتين نصفاهما وواحد للثمانية عشر
نصفاهما وهو تسعة (قوله فاضرب نصف الثانية الخ) مرتب على محذوف والتقدير فرد كلا الى
نصفه فاضرب نصف الثانية الخ وقوله تسعة يدل من نصف وقوله تباع أى المناصفة وكذا يقال
في قوله ما تصح (قوله فن له شيء الخ) هذا بيان لكيفية تقسيم الجماعة (قوله ثانيا) أى في
زمن ثان وليس المراد موتا ثانيا لانها لم تمت موتا اوليا ثم ماتت موتا ثانيا ويصح أن يكون
المراد موتا ثانيا بالنسبة لموت الميت الاول (قوله فلان الخ) تفصيل لما قبله (قوله فاذا جمعت
الخ) أى لا امتحان صحة العمل في المناصفة (قوله فالعمل صحيح) تفريع على قوله وهو
ما صحت منه المسئلة (قوله فلو كان الميت الاول الخ) هذا محترز لقوله فيما تقدم وهو رجل
مات الخ وقوله فلا يرث أى لانه من ذوى الارحام (قوله وكان في الثانية ارث بيت المال
أو الراد) أى ووجدت في المسئلة الثانية ارث بيت المال أو الراد فلجدة التى هي أم أم السدس
وللاخت ان كانت لابوين النصف وان كانت لام السدس وما بقى لبيت المال ان كان
منتظما أو للجدّة والأخت بالردان لم يكن منتظما فمرد عليهم بحسب انصباغهم فاذا كان
الباقى لبيت المال كانت المسئلة الثانية من ستة كالأولى وللميت من الاولى سهمان فاذا
عرضتهما على مسألتها وهي ستة وجدت بينهما موافقة بالنصف فتضرب نصف المسئلة
الثانية وهو ثلاثة في المسئلة الاولى بثمانية عشر فلان من الاولى سهم في ثلاثة بثلاثة ولها
بكونها جدة من الثانية سهم في واحد بواحد فيجتمع لها أربعة وللاب من الاولى سهم في
ثلاثة بثلاثة ولا شيء له في الثانية لانه من ذوى الارحام كما علمت وللميت من الاولى سهمان
في ثلاثة بستة ولها بوصف كونها أختا في الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ان كانت شقيقة
فيجتمع لها تسعة والباقي سهمان لميت المال وان كانت لام كان لها من الثانية واحد في
واحد بواحد ومن الاولى ثلاثة في اثنين بستة فيجتمع لها تسعة والباقي أربعة لميت المال
واذا رد الباقي عام ما كانت المسئلة الثانية من أربعة ان كانت الأخت شقيقة لان
الباقى بعد فرض سهميها مرد عليهم ما بحسب انصباغها وهي أربعة فتجعل المسئلة من أربعة
وسهام الميتة من الاولى اثنتان فاذا عرضتهما على مسألتها وهي أربعة وجدت بينهما موافقة
بالنصف فاضرب وفق الثانية وهو اثنتان في الاولى وهي ستة فتحصل اثنا عشر فلان
واحد من الاولى في اثنين باثنين ولها بكونها جدة في الثانية واحد أيضا في واحد بواحد
فيجتمع لها ثلاثة وللميت من الاولى اثنتان في اثنين بأربعة ولها من الثانية بكونها أختا
شقيقة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجتمع لها تسعة وللاب من الاولى واحد في اثنين باثنين
ولا شيء له من الثانية وان كانت الأخت لام كانت المسئلة الثانية من اثنين لان الباقي
بعد فرض الجدة والأخت للام مرد عليهم ما بحسب فرضيهما واما ان جعلت المسئلة من
اثنتين وسهام الميتة من الاولى اثنتان فاذا عرضتهما على مسألتها وجدت بينهما منتزعين فتصح

باعتبار ذكر كونه الميت
الاول وأئوته فلذلك لما
سأل أمير المؤمنين المأمون
عنها القاضي يحيى بن
أكرم رضي الله عنهم بقوله
هالك هالك وخلف أبوين
وابنتين فلم تقسم التركة
حتى ماتت إحدى البنين
عن الباقي فقال يا أمير
المؤمنين الميت الاول رجل
أو امرأة فعرف المأمون فطنته
فقال له اذا عرفت التفصيل
عسرفت الجواب فواله
القضاء وسبب سؤاله عن
ذلك أنه لما أراد أن يوليه
قضاء البصرة أحضره
فاستحققه لصغر سنه فانه
كما حكى المحافظ عبد الغني
المقديسي رحمه الله كان
اذا كان ابن إحدى وعشرين
سنة فأحسن يحيى بذلك
فقال يا أمير المؤمنين سألني
فان القصدي على أخاخي
وكانوا يتحنون العمال
والقضاة والامراء بالفرائض
فقال ما تقول في أبوين
وابنتين لم تقسم التركة
حتى ماتت إحدى البنين
عن الباقي وقيل عنهم وعن
زوج فأجاب بما سبق
فواله فلما مضى الى البصرة
قاضيا استحققه مشايخها

مما صحت منه الاولى بلا ضرب فللاب من الاولى واحد ولا شيء له من الثانية وللام من
الاولى واحد أيضا ولها من الثانية بوصف كونها جدة كذلك فيجتمع لها اثنتان والابنت
من الاولى اثنتان ولها من الثانية بكونها اختا لام واحد فيجتمع لها ثلاثة فتدبر (قوله على
الخلاف المشهور في ذلك) أي حال كون ذلك كائنا على الخلاف المشهور في توريث بيت
المسال أو ارد (قوله واحتمل الخ) معطوف على قوله كان المجدي في الثانية الخ (قوله
فاختلف الحال الخ) أي لانه يرث الاب في الثانية ان كان الميت الاول ذكرا ولا يرث في
الثانية ان كان أنثى (قوله فلذلك) أي لاجل اختلاف الحال باعتبار ذكر كونه الميت
وأئوته (قوله أمير المؤمنين) فاعل والمأمون بدل منه ويحيى مفعول وأكرم بالمثنية هوفي
الاصلي اسم لعظيم البطن ثم جعل على الاني يحيى (قوله بقوله) متعلق بسأل وقوله هالك
هالك الخ مفعول القول ومثني هالك مات وبسته جعل في الكافروا المسلم قال تعالى ان امرؤ
هالك ليعن ينفي التعبير الا ان عسان ميت بجارة لا عرف (قوله فقال يا أمير المؤمنين الخ)
أي فقال يحيى يا أمير المؤمنين الخ وقوله الميت الخ على تقدير همزة الاستفهام وقوله
فطنته أي خذقه وفهمه وقوله فواله القضاء أي قضاء البصرة كما صرح به ما بعد (قوله
وسبب سؤاله عن ذلك) أي المذكور من المسئلة المذكورة وقوله انه الخ خبر مبتدا
وقوله البصرة مثلية المباءة والفتح أقصم والكثير في النسبة المباشرة بالفتح ويقبل
الكسر وأما الضم فلم يسمع كما نقله الاساذ المحفني عن المناوي اثلا يندس بالنسبة الى بصري
بالشام فانها بالضم فقط والقيا س أن النسبة الى البصرة بصري مثل الماء كما قررنا الاستاذ
المحفني في قراءته الشهابي ونقله عنه العلامة الامير ولم يسألوا باللبس اتسكا لا على القرائن
(قوله فاستحققه) أي عده حقيرا وقوله فانه الخ تعليل للعلة أعني لصغر سنه وقوله
اذا كان أي وقت الاحضار وقوله فأحسن يحيى بذلك أي فعل يحيى باستحقاق المأمون له
(قوله فان القصد) أي المقصود والمعول عليه وقوله لا خافي بفتح فسكون أي لاصورتي
من صغرا أو كبر (قوله وكانوا يتحنون) أي يتحنون وقوله العمال جمع عامل وهو المتولي
على عمل وقوله والقضاة والامراء عطف خاص على عام وقوله بالفرائض أي بمسائل
الفرائض (قوله فقال ما تقول في أبوين الخ) لا يخفى أن المقول هنا غير المقول فيما سبق
فاعمل الشارح نقله في أحد الموضعين بالمعنى (قوله عن الباقي) أي اللذين صار احدا
وجدة واحدة البنين التي صارت اختا وقوله وقيل لهم أي عن الباقي (قوله
استحققه مشايخها) أي علمائوها وقوله واستصغروا عطف سبب على مسبب (قوله
فامتحنوه) أي اختبروه وقوله فقالوا له الخ تفسير للامتحان وقوله كم سن القاضي أي
أي عدد من السنين سن القاضي وقوله فقال سن عتاب الخ وكان سنه اذا كان إحدى
وعشرين سنة وأجابهم بذلك اشارة الى أنه وقع قولية مثله في السن منه صلى الله عليه
وسلم فلما أجابهم بذلك أسكتهم وقوله ابن أسيد بفتح الميم جزاء وكسر السين (قوله
مكة) أي قضاها (قوله فلذلك سميت الخ) أي فلاجل كون المأمون سأل عنها

فبني ان سئل عنها ان يفحص عن الميت الاول كما يفحص عنه يحيى بن اكرم ٢٤٣ لاختلاف الحكم كما اسلفنا واعلم انك

لوعلت في المناسخة كل مسألة على حديثها بحيث لا تعلق لواحدة بأخرى اصح ولا يكن بطول ويفوت القصد من قسمة المسائل على حساب واحد (تقنة) جميع ما تقدم اذا مات ميت فقط من ورثة الاول ولم يكن الاختصار قبل العمل وهو حال من احوال اربعة كما سبقت الاشارة اليها والحال الثاني ان يموت أكثر من ميت سواء كانوا كلهم من ورثة الاول او كان فيهم من هو من ورثة ورثة الاول وفي ذلك اوجه عشرة ذكرتها في شرح الترتيب أشهرها وأعمها أن تحصل جامعة لمسئلة الميت الاول والثاني كما اسلفنا واجعلها أولى بالنسبة للميت الثالث ومسئلة الميت الثالث ثانية بالنسبة لها وانظر بينها وبين سهام الثالث من تلك الجامعة وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال من انقسام وتوافق وتباين فان كان معك رابع فاجعل جامعة الثلاث أولى ومسئلة الرابع ثانية واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا بلغ فنه تصح مسألة المناسخة الجامعة لمسائل أولئك الاموات وانتمثل لذلك بمثال ذكره الشيخ زكريا رحمه الله تعالى في شرح الكفاية بقوله مثاله في الاربعة زوجة وأبوان وبنان ثم مات الاب عن ابني

يحيى بن اكرم سمعت الخ (قوله فيبني الخ) تقرير على ما تقدم وقوله أن يسأل فاعل يبنني وقوله كما يفحص أي سأل وقوله لاختلاف الحكم عليه لقوله يبنني الخ وقد علمت وجه اختلاف الحكم محاسن (قوله واعلم انك الخ) مجرد فائدة وغرضه بها الاشارة الى أنه لا يمين الع. حل بطريق المناسخة (قوله ولكن بطول) فيه نظر لان الطول على عمل المناسخة بالطريق السابق أكثر ضرورة أنه يحصل المسئلتان ثم الجامعة فكان الاولى أن يحدف ذلك كما يفحصه كلام العلامة الامير وقوله ويفوت القصد أي المقصود وقوله من قسمة الخ بيان للقصد بمعنى المقصود ووجه فوات القصد بذلك أنه تقسم كل مسألة على حساب مسئلة (قوله تقنة) أي الكلام المصنف لانه انما ذكر حالاً من اربعة ففهم الشارح الكلام يذكر الثلاث حالات الباقية فقط أي لا أكثر والفاء زائدة لتزيين اللفظ وقطع معنى حسب هذا هو المشهور وكتب بعضهم ان الفاء واقعة في جواب شرط مقدروا قط اسم فعل بمعنى انته والنفذ بديران أردت الزيادة عن ميت واحد فانتبه اه وفيه تكلف (قوله أكثر من ميت) أي ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله سواء كانوا كلهم) أي الميتين وقوله من ورثة الاول أي كما سبأني في المثال الآتي عن شيخ الاسلام وقوله أركان فيهم الخ لم يثل له (قوله وفي ذلك اوجه) أي وفي العمل في ذلك اوجه (قوله ان تحصل جامعة) أي بان تجعل للميت الثاني مسألة وتنظر سهامه من الاولى بعد تحكيها وتعرضها على مسئلته فان انقسمت كانت الجامعة ما صحت منه الاولى وان باينت فاضرب جميع الثانية في الاولى وان وافقت فاضرب وفق الثانية في الاولى وما حصل فيها فهو الجامعة (قوله والثاني) أي ومسئلة الميت الثاني (قوله واجعلها أولى بالنسبة للميت الثالث) أي واجعل تلك الجامعة بمنزلة المسئلة الاولى بالنسبة لمسئلة الميت الثالث وقوله ومسئلة الميت الثالث أي واجعل مسئلة الميت الثالث وقوله ثانية أي بمنزلة الثانية (قوله وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال) أي جارية على ما يقتضيه الحال ثم بين تلك الحال بقوله من انقسام الخ ومعنى تحصل الجامعة حينئذ ملاحظة أن الجامعة ما صحت منه الاولى وان كان بلا ضرب فاندفع قول بعضهم الاولى حذفه اذ مع الانقسام لا تحصل جامعة (قوله وهلم جرا) هلم في الاصل معناه أقول لكن ليس ذلك مرادنا وإنما المراد استمراره في الاصل مصدره اذ استعمله لكن ليس ذلك مرادنا بل المراد استمراره كانه قال واستمر على ذلك استمراراً وهو في الاصل أيضاً اللطاب والمراد منه الخبر فالمعنى ويستمر ذلك في الميت السابع والثامن والتاسع وهكذا استمراراً الى ما لا نهاية له (قوله ولنتمثل لذلك) أي لما ذكر من موت أكثر من واحد ولم يمكن الاختصار قبل العمل (قوله مثاله في الاربعة) أي الاربعة اموات فان الميت الاول في هذا المثال الزوج ثم الاب ثم الام ثم احدى البناتين (قوله زوجة وأبوان وبنان) أصلها من اربعة وعشرين وتقول تسعة وعشرين فللزوجة اثنتان وثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية لكل اربعة وللمتبنين الثمان ستة عشر لكل بنت ثمانية (قوله ثم مات الاب عن الباقي) أي الذي هو زوجته التي كانت أمافي الاولى وعبر عنها باحد الابوين وبنات ابنة الثمان كاتبا بنين في الاولى وأما زوجة الميت الاولى فلا ترث الاب لانها زوجة ابنة

الشيخ زكريا رحمه الله تعالى في شرح الكفاية بقوله مثاله في الاربعة زوجة وأبوان وبنان ثم مات الاب عن ابني

وهي اجنبية منه وان اوههم كلام الشارح دخولها في الباقي وقوله واخ لابوين أي وعن
 أخ لابوين وهذا لم يكن وارثا في الاولى مع انه علم الميت الاول لانه محبوب بالاب وعلم من
 ذلك أن الورثة في الثانية زوجة وبنات ابن وأخ شقيق وهي من أربعة وعشرين فالزوجة
 الثمن ثلاثة وبنتي الابن الثمان سبعة عشر لكل واحدة ثمانية وللأخ الباقي خمسة (قوله
 ثم الام) أي ثم ماتت الام المبرعة في الاولى باحد الابوين وقد صارت زوجة في الثانية
 وقوله عن الباقي أي الذي هو بنتا بناتها فقط اللتان كانتا بنتين في الاولى وصارتا بنتي ابن في
 الثانية وكذا في الثالثة وقوله وأم وعم أي وعن أم وعن عم وهذا ان لم يكونا وارثين
 في المسكتين السابقتين وعلم من ذلك أن الورثة في الثانية بنتا ابن وأم وعم وهي من ستة ابنتي
 الابن الثمان أربعة وللأم السادس واحد وللعم الباقي واحد (قوله ثم احدى البنتين) أي ثم
 ماتت احدى البنتين اللتين صارتا بنتي ابن في الثانية والثالثة وقوله عن زوج وهذا لم يكن
 وارثا في المسائل الثلاث وقوله ومن بقي أي وهو اختها شقيقة التي كانت بنتا في الاولى
 وصارت بنت ابن في الثانية والثالثة وأما التي كانت زوجة في الاولى وأما أم أبيها التي في
 قوله سابقا وأم وعم فمحبوبتاها وأما عم أبيها المذكور في قوله سابقا وأخ لابوين فلا شيء
 له لاستغراق الفروض التركة وأم عم أبيها من ذوى الارحام فعلم من ذلك أن الورثة في
 الرابعة زوج وأخت شقيقة وأم وأصلها من ستة وتعمل للثمانية للزوج النصف ثلاثة
 وللأخت مثله وللأم الثلث اثنان (قوله فالمسئلة الاولى من سبعة وعشرين) أي بالعول
 وأصلها أربعة وعشرون لان فيها ثمانية للزوجة وسدس لابوين لكنهما تعول لسبعة
 وعشرين كما مر (قوله مات الاب) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها مات الاول والمراد به
 الاب لانه أول في قوله ثم مات الاب انما لم يكن النسخ الاولى أولى (قوله فالمسئلة من أربعة
 وعشرين) أي لان فيها ثمانية واثني وسهام الممت الثاني الذي هو الاب من الاولى أربعة فاذا
 عرضتها على مسئلة وجدت بينهما ما توا فقا بالربع فلذلك قال الشارح توافق حظه من
 الاولى بالربع أي توافق مسئلته من حظه الاولى وهو أربعة بالربع فتضرب وفق الثانية
 وهو ستة في المسئلة الاولى بعوله اوهي سبعة وعشرون يحصل مائة واثنا وستون وهي
 الجماعة التي تصح منها المسئلان فلذلك قال الشارح فتعكفان من مائة واثني وستين (قوله
 فن له شيء من الاولى ضرب في ستة) أي الذي هو وفق المسئلة الثانية وقوله ومن له شيء
 من الثانية ففي واحد أي فهو مضروب في واحد وهو وفق سهام مورثه (قوله فالزوجة ثمانية
 عشر) أي لان لها من الاولى ثلاثة في ستة ثمانية عشر وليس لها من الثانية لانها لا ترث
 فيها كما مر (قوله وللأم سبعة وعشرون) أي لان لها من الاولى بوصف كونها أما أربعة في
 ستة بأربعة وعشرين ولها من الثانية بوصف كونها زوجة ثلاثة في واحد بثلاثة فيجمع
 لها سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون أي لان لكل بنت من الاولى ثمانية في ستة
 ثمانية وأربعين ولكل بنت بوصف كونها بنت ابن في الثانية ثمانية في واحد بثمانية
 فيجمع لها ستة وخمسون (قوله وللأخ خمسة) أي لان له من الثانية خمسة في واحد بخمسة
 ولا شيء له من الاولى (قوله ثم ماتت الام) أي التي هي زوجة في الثانية وقوله فالمسئلة

واخ لابوين ثم ماتت الام
 عن الباقي وأم وعم ثم
 احدى البنتين عن زوج
 ومن بقي فالمسئلة الاولى
 من سبعة وعشرين مات
 الاول عن زوجة وبنتي
 ابن وأخ فالمسئلة من أربعة
 وعشرين توافق حظه من
 الاولى بالربع فتعكفان من
 مائة واثني وستين فن
 له شيء من الاولى ضرب
 في ستة أو من الثانية ففي
 واحد فالزوجة ثمانية عشر
 وللأم سبعة وعشرون ولكل
 بنت ستة وخمسون وللأخ
 خمسة ثم ماتت الام عن أم
 وبنتي ابن وعم فالمسئلة من
 ستة توافق حظه من
 الاولين بالثلث فتصح
 الثلاث من ثلاثمائة وأربعة

من ستة أى لان فيها سدسا ومخرج ستة وأما الثلاثة فخرجها ما داخل في مخرج السدس
وسهام الميت الثالث وهو الام من الجامعة للسبعة ثمانية الاولين سبعة وعشرون فاذا عرضتها
على مسئلتها وجدت بينهما ما توافقا بالثلاث ولذلك قال الشارح توافق حفظها الخ فتضرب
وفق المسئلة الثالثة وهوائمان في جامعة الاولين وهي مائة واثنان وستون يحصل ثلاثمائة
وأربعة وعشرون وهي الجامعة التي تصح منها المسائل كما قاله الشارح (قوله من
له شيء من الاولين) أى من جامعتها وقوله ضرب في اثنين أى اللذين هما وفق المسئلة
الثالثة وقوله أو من الثالثة ففي تسعة أى ومن له شيء من الثالثة فهو مضروب في تسعة
التي هي وفق سهام مورثه وهو الام (قوله فللزوجة الاولى ستة وثلاثون) أى لان لها من
الاولين ثمانية عشر في اثنين ستة وثلاثين ولا شيء لها في الثالثة (قوله ولكل بنت مائة
وثلاثون) أى لان لكل بنت من الاولين ستة وخمسين في اثنين بمائة واثنى عشر ولكل
بنت من الثالثة بوصف كونها بنت ابن اثنان في تسعة بمائة عشر فيجتمع لكل بنت مائة
وثلاثون (قوله وللأخ عشرة) أى لان له من الاولين خمسة في اثنين بعشرة (قوله ولام
الثالثة تسعة) أى ولام الميتة الثالثة لان لها من الثالثة واحد في تسعة بتسعة وقوله
ولعمها كذلك أى لان له واحد في تسعة بتسعة (قوله ثم ماتت احدي البناتين) أى
التي صارتا بنتي ابن في الثانية والثالثة وقوله وأم أى التي هي زوجة الميت الاول وقوله
وأخت أى شقيقة وهي بنت الميت الاول (قوله فماتت من ثمانية) أى بالمول لان أصلها
سنة اذ فهم انصف لكل من الزوج والأخت والثلاث لأم وبين مخرجيهما التباين فيضرب
أحدهما في الآخر يحصل ستة فهي أصل المسئلة لكنها تعول لثمانية وسهام الميت الرابع
وهو احدي البناتين من جامعة المسائل الثلاث مائة وثلاثون فاذا عرضتها على مسئلتها
وجدت بينهما ما توافقا بالنصف فتضرب سهامها خمسة وستون ونصف الثمانية أربعة فذلك
قال الشارح توافق حفظها بالنصف فتضرب أربعة التي هي وفق المسئلة الرابعة في جامعة
المسائل الثلاث وهي ثلاثمائة وأربعة وعشرون يحصل ألف ومائتان وستة وتسعون وهي
الجامعة التي تصح منها الأربع مسائل ولذلك قال الشارح فتصح الأربع الخ (قوله من
له شيء من الثلاث الاول) أى من جامعتها وقوله ضرب في أربعة أى التي هي وفق الرابعة
وقوله أو من الرابعة ففي خمسة وستين أى ومن له شيء من الرابعة فهو مضروب في خمسة
وستين التي هي وفق سهام مورثه (قوله فللزوجة الاولى التي هي أم في الرابعة مائتان
وأربعة وسبعون) أى لان لها من جامعة الثلاث الاول ستة وثلاثين في أربعة بمائة
وأربعة وأربعين ومن الرابعة بوصف كونها أما اثنين في خمسة وستين بمائة وثلاثين فيجتمع
لها مائتان وأربعة وسبعون (قوله وللمت الباقية سبعمائة وخمسة عشر) أى لان لها
من جامعة الثلاث مسائل مائة وثلاثين في أربعة بمائة وخمسة مائة وعشرين والرابعة بوصف
كونها أختا شقيقة ثلاثة في خمسة وستين بمائة وخمسة وتسعين فيجتمع لها سبعمائة
وخمسة عشر (قوله وللأخ أربعون) أى لان له من جامعة المسائل الثلاث عشرة في أربعة
بأربعين ولا شيء له من الرابعة (قوله ولام الثالثة) أى ولام الميتة الثالثة وقوله ست

وعشرين فن له شيء من
الاولين ضرب في اثنين
أو من الثالثة ففي تسعة
فللزوجة الاولى ستة
وثلاثون ولكل بنت مائة
وثلاثون وللأخ عشرة ولام
الثالثة تسعة ولامها
كذلك ثم ماتت احدي
البناتين عن زوج وأم
وأخت فماتت من ثمانية
توافق حفظها بالنصف
فتصح الأربع من ألف
ومائتين وستة وتسعين
فن له شيء من الثلاث
الاول ضرب في أربعة أو
من الرابعة ففي خمسة وستين
فللزوجة الاولى التي هي
أم في الرابعة مائتان وأربعة
وسبعون وللمت الباقية
سبعمائة وخمسة عشر وللأخ
أربعون ولام الثالثة

ولزوج الرابعة مائة وخمسة وتسعون انتهى والمحالان الثالث والرابع أن يموت بعد الأول ميتاً أو أكثر ويمكن الاختصار قبل العمل ويسمى اختصار المسائل وهو أنواع ذكرتها في شرحي الفارضية والترتيب منها أن تخلص ورثة من بعد الأول فيمن بقي من ورثة من قبله ويرثون كلهم بمطلق العصوبة سواء كان معهم من يرث من الأول فقط بالفرض أم لا كزوجة وعشرة بنين من غيرها ماتوا كلهم واحداً بعد واحد حتى بقي مع الزوجة من الأولاد اثنان فيقدر كأن الأول مات عن زوجة وابنين فقط فتصح باختصار من ستة عشر للزوجة اثنان ولكل ابن سبعة ولو سلكت طريق المناسبة لاحت من عدد كثير ثم رجعت بالاختصار لما ذكر ولوخاف الأولاد فقط من غير زوجة فماتوا كلهم واحداً بعد واحد حتى بقي اثنان فكأنه مات عن اثنين فقط فتصح من اثنين (تنبيه) كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن

وثلاثون أي لأن لها من جامعة الثلاث تسعة في أربعة وست وثلاثين وقوله ولعمها كذلك أي ست وثلاثون لأن له من جامعة الثلاث تسعة في أربعة وست وثلاثين (قوله ولزوج الرابعة) أي ولزوج الميعة الرابعة وقوله مائة وخمسة وتسعون أي لأن له من الرابعة ثلاثة وخمسة وستين مائة وخمسة وتسعين (قوله انتهى) أي كلام شيخ الإسلام زكريا (قوله والمحالان) أي الباقيان من الأحوال الأربعة وقوله الثالث والرابع نعتان للباقيين (قوله ويمكن الاختصار قبل العمل) أي فيها أعني في الميت الواحد وفي الأكثر (قوله ويسمى اختصار المسائل) أي لأن الملاحظ فيه اختصار المسئلة وإن تبعه اختصار السهام (قوله وهو) أي اختصار المسائل وقوله منها أي من الأنواع وقوله أن تخلص ورثة من بعد الأول أي من بعد الميت الأول (قوله بمطلق العصوبة) أي باله صوبة المطلقة عن اشتراط الجهة المخصوصة كجهة البتوة أو الأخوة فلا يشترط الاتفاق في جهة مخصوصة ألا ترى أنهم ورثوا من الميت الأول في مثال الشارح بجهة البتوة ومن بعده بجهة فلم يتفقوا في خصوص جهة من أول البطون إلى آخرها وقد يتفقون في جهة مخصوصة كاخوة ماتوا واحداً بعد واحد حتى بقي منهم اثنان مثلاً (قوله سواء كان معهم من يرث من الأول فقط بالفرض) أي كالزوجة في المثال الأول وقوله أم لا أي أم لم يكن معهم من يرث من الأول فقط بالفرض كالمثال الثاني الآتي في الشرح (قوله وعشرة بنين من غيرها) أي من غير تلك الزوجة لكن بشرط أن يكونوا كلهم من أم واحدة أو من عشرة أمهات وإن استوفوا كونهن أم أشقاء أو لأب والاختلاف المحكم كما هو ظاهر (قوله ماتوا كلهم) أي معظمهم بدليل قوله بعد حتى بقي مع الزوجة من الأول اثنان وقوله واحداً بعد واحد أي مرتين وقوله من الأولاد الأنساب من البنين لأن الأولاد يشمل الإناث وإن كان توهمه نامند فعا بالتعبير أولاً بالبنين (قوله فيقدر كأن الأول مات عن زوجة وابنين) أي للاختصار وأصل المسئلة من ثمانية لكن انكسر الباقي على البنين فتضرب عددهما وهو اثنان في ثمانية ستة عشر ومنها تصح ولذلك قال الشارح فتصح بالاختصار الخ (قوله ولو سلكت طريق المناسبة) بأن تجمع الأولى من ثمانية لانكسار الباقي بعد الثمن على عشرة فتضرب في الثمانية ثمانية فيخلص الميت الثاني من الأقل سبعة ومسئلته من تسعة لأنها عدد رؤس ورثته الذين هم الأخوة وبين مسئلته وسهامه تبين فتحتاج إلى ضربها في الأولى فما حصل فهو الجامعة وتنظر سهام الميت الثالث من تلك الجامعة وتوصل له مسئلة وتعرض سهامه عليها وهكذا حتى تصح المناسبة الجامعة لكل (قوله لاحت من عدد كثير) وهو ألفان وثمانمائة وستون وقوله رجعت بالاختصار لما ذكر أي لستة عشر لتوافق الانصاء ثلث سدد عشر (قوله ولوخاف الأولاد) المناسب البنون (قوله فتصح من اثنين) أي اختصاراً (قوله تنبيه) غرضه به ذكر المقابل لقوله قبل العمل (قوله كذلك) لا حاجة إليه لأنه أتى بالكافي في قوله كما يمكن الخ ولا حاجة إلى قوله أيضاً لذلك لكن كل منهم التوكيد (قوله وهو) أي اختصار السهام وقوله أن يوجد أي ذوان يوجد لأن الاختصار ليس هو عين الوجود وقوله في جميع الانصاء قيد سبأني محترزه

في كلامه (قوله كزوجة وابن وبنت منها) أي من تلك الزوجة وأصلها من ثمانية لأن
 فيها ثمانية مخرجين ثمانية وتصنع من أربعة وعشرين لانكسار الباقي وهو سبعة على عدد
 رؤس الابن والبنت وهو ثلاثة فاذا ضربت الثلاثة في الثمانية بلغت ما ذكر للزوجة
 ثلاثة وللابن أربعة عشر وللبنت سبعة (قوله توفيت البنت عن بقى ودها الخ) ومثلهم
 من ثلاثة مخرج فرض الام وللبنت الثانية من الاولى سبعة واذا عرضتها على مسلتها
 وجدت بينهما ثمانية ضرب ثلاثة عدد المسئلة الثانية في أربعة وعشرين عددا الاولى
 يحصل اثنان وسبعون وهي الجامعة التي تصح منها المسئلان فن له شيء من الاولى أخذه
 مضر وباقى ثلاثة ومن له شيء من الثانية أخذه مضر وباقى سبعة فالزوجة من الاولى ثلاثة
 في ثلاثة بتسعة ولها من الثانية بوصف كونها اما واحد في سبعة بسبعة فيجتمع لها ستة عشر
 وللابن من الاولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين وأربعين وله من الثانية بوصف كونه أخا
 اثنان في سبعة بأربعة عشر فيجتمع له ستة وخمسون ويمكن اختصارها الى ثمانية وتسعة
 ويرجع كل نصيب الى ثمانية فيرجع نصيب الابن الى سبعة ونصيب الزوجة الى اثنين
 (قوله فتصح المناصفة من اثنين وسبعين) أي حاصلة من ضرب الثانية في الاولى لأن
 الاولى صحت من أربعة وعشرين والثانية من ثلاثة ونصيب الميت الثاني ميان مسئلته
 فتضرب في الاولى يحصل ما ذكر (قوله للزوجة ستة عشر) أي لأن لها من الاولى ثلاثة
 في ثلاثة بتسعة ولها من الثانية بوصف كونها اما واحد في سبعة بسبعة فيجتمع لها ستة
 عشر وقوله وللابن ستة وخمسون أي لأن له من الاولى أربعة عشر في ثلاثة باثنين
 وأربعين وله من الثانية بوصف كونه أخا اثنان في سبعة بأربعة عشر فيجتمع له ستة
 وخمسون (قوله والنصيبان مشتركان بالثمن) فمن نصيب الزوجة اثنان ومن نصيب
 الابن سبعة (قوله واذا اشتركت الانصاء كلها الانصاء بها الخ) هذا محترز قوله سابقا في
 جميع الانصاء (قوله من هذا) أي الاختصار بعد العمل (قوله وما يتبعه) كتمهيج
 المسئلة وتصلها والنسب بين السهام والورثة وبين الرؤس المئنة كما في المحفني (قوله
 بالتقدير والاحتياط) أي المتأدس بهما وعطف الاحتياط على التقدير من عطف السبب
 على المسبب (قوله فبدأ منها بالخنثى) أي فبدأ من تلك الأنواع بآرث الخنثى فهو على تقدير
 مضاف لأن الذي من أنواع الارث بالتقدير والاحتياط انما هو آرث الخنثى في المشكل
 (قوله فقال) عطف على بدأ

(باب ميراث الخنثى المشكل) *

أي باب بيان آرث الخنثى المشكل فبراث بمعنى الارث وحكى الغزالي قولاً بأن الخنثى
 لاميراث له وبناءه العتباتي في شرح الواقي على انه خالق ثالث لا ذكر ولا أنثى والله تعالى
 اعلم قال بوجه يكمل الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فلم يذكر الخنثى لكن نقل ابن خزم
 الاجماع على خلافه والمحقق أنه لا يخرج عن أحد النوعين وسبب الخنثوة على ما قيل
 تساوى الاوين في الانزال لانه قبل سبعة في المساء من أحدهما يتنضى موافقة له في
 الذكورة والانوثة وعلى هذا فتساوى في الانزال يقتضى كونه خنثى ووقع السؤال عن

المسائل في جميع الانصاء
 اشتركت فيرجع المسئلة
 وكل نصيب الى الوفاق
 كزوجة وابن وبنت منها
 فقبل قسمة التركة توفيت
 البنت عن بقى ودها أمها
 وأخوها فتصح المناصفة
 من اثنين وسبعين للزوجة
 ستة عشر وللابن ستة
 وخمسون والنصيبان
 مشتركان بالثمن فيرجع
 المسئلة الى ثمانية تسعة وكل
 نصيب الى ثمانية فيرجع
 نصيب الابن الى سبعة
 ونصيب الزوجة الى اثنين
 واذا اشتركت الانصاء
 كلها الانصاء بها فلا اختصار
 ومن أراد المزيد من هذا
 فعلمه بكتابنا شرح الترتيب
 والله أعلم ولما أنهى
 الكلام على الارث المحقق
 وما يتبعه شرع في الارث
 بالتقدير والاحتياط وهو
 أنواع فبدأ منها بالخنثى
 فقَالَ

(باب ميراث الخنثى المشكل)

الحال التي يدخل عليها الجنة فأجيب بأنه يرجع لنوعه في الواقع ان قلنا بأنه لا يخرج عن
 أحد النوعين وان قلنا انه خلق ثالث فهو مفوض للشبهة وأما المحشر فيكون على حاله وفي
 حاشية المحرشي عن بعضهم أنه يدخل الجنة على أنه ذكر لكن لا يخفى أن الامر توقيفي أفاده
 المحقق الامر (قوله والمفقود والمحل) فيه إشارة الى نقص في الترجمة وقد سبق الكلام على
 نظير ذلك (قوله والمختنى) مأخوذ من الاختذات وألفه لتأنيث لفظه وان كان معناه مذكرا
 باعتبار كونه شخصا من ثم ذكر ضميره ووصفه وفعله ولو اتضح بالاثبوت والظاهر أنه كغيره
 يصح فيه ألف التأنيث المقصورة كحكي ولا يتون وان تحذف من أل كما أفاده العلامة الامر
 (قوله وهو الثني والتكسر) العطف فيه للتفسير والمراد الثني والتكسر في الكلام بأن
 يتكلم كالنساء في الأفعال بأن يمزجها طغفه وان صدق بذلك ومن هذا المعنى المختنى
 والمختنى لمن يشابه النساء بحيث يتثنى ويتكسر في كلامه (قوله أو من قولهم الخ) أى من
 مصدره على الاصح من ان الاشتقاق من المصادر لا من الأفعال أو يقال الاخذ يكون من
 المصادر وغيره باختلاف الاشتقاق فيكون الاخذ أو سعيها من الاشتقاق وقوله خنت بكسر
 النون من باب تعب وقوله اذا اشتبه أمره أى تقول ذلك اذا اشتبه حاله فلما اشتبه أمر
 المختنى قيل له خنتى وان اتضح بعد ذلك بالد كورة أو الاثبوت باعتباره ما كان وقوله فلم يخلص
 طعمه أى لانه لم يخلص طعمه فهو تعليل لما قبله (قوله وهو آدمي الخ) أى المختنى هذا
 آدمي الخ والافهوي يكون في الابل والبقر كالأدمى واعلم أنه لا نزاع في جوازه ولا في وجود
 غير المشكل منه وانما النزاع في وجود المشكل منه فذهب الاكثر الى وجوده وذهب
 المحسن البصري الى عدم وجوده وقال القاضي اسماعيل لا بد من علامة تزيل الاشكال
 والمحق انه لم يصح عن الامام مالك فيه شيء خلافاً لحكى عنه انه قال هو ذكر تغلب
 للذكورة فقد غلبت مع الانفصال كالف امرأة ورجل فانه مخاطب الجميع خطاب المذكر
 تغلب بالذكورة مع الانفصال فأولى مع الاتصال (قوله أوله ثقبه الخ) أوتنوي بعبارة المختنى
 المشكل فوطان وقوله منه ما أى من آتى الرجل والمرأة (قوله من شكل الامر) بفتح
 الكاف من باب قعد وفي أخذه من شكل وقفة لان قياسه حذو كذا كل كبة اعد من قعد
 فالأظهر انه من شكل وقد يقال كلام الشارح في بيان المادة المأخوذة ومنها ويستعمل
 شكل بمعنى قيد ومنه شكلت الكتاب اذا قيدته بالأعراب لكن مصدره شكل لا شكلول
 ويستعمل شكل بمعنى أزال اشكاله وخفاه ومنه شكلت الكتاب أى أزلت اشكاله
 وخفاه وقوله التمس راجع لهما (قوله مادام مشكلا) بخلاف ما اذا اتضح (قوله
 لا يكون أبواً أما الخ) أى في الغالب فلا ينافى ما سبق في مسألة الملقوف فلولا ولد نفسه قال
 ج يرث الاولاد ويرثونه بالاعتبار بين الابوة والامومة وهم اشقاء قال بعضهم وهل يرث من
 اولاد اولاده على انه جد او جددة لم أرنا والظاهر ان يرثه بهما اه قال المحقق الامر بعد
 نقله ذلك والظاهر ارجاؤه على ما تقدم في ذى الجهتين على ان الوجه المحزم بأثبوتيه ويحدد
 جملة على الزنا فالاولاد اخوة لأم وقوله انه حمل من نفسه شبهة ضعيفة بمنزلة قول المرأة ان
 فرجها شرب منيا من الحمام مثلاً فليتأمل ولا يحزر اه (قوله والكلام فيه) أى في المختنى

والمفقود والمحل والمختنى
 مأخوذ من الاختذات وهو
 التثني والتكسر أو من
 قوله خنت الطعم اذا
 اشتبه أمره فلم يخلص طعمه
 وهو آدمي له آتيا الرجل
 والمرأة أوله ثقبه لا تشبهه
 وادمة منه ما والاشكل
 مأخوذ من شكل الامر
 شكلولا واشكل التمس
 والمختنى في مادام مشكلا
 لا يكون أبواً أما ولا جدداً
 ولا جددة ولا زوجا ولا زوجة
 وهو مختصر في أربع جهات
 البنوة والاخوة والعمومة
 والنول والكلام فيه في
 مقامين

أى فى احكامه وقوله فى مقام من أى باعتبار المهر من مباحته والا فله مباحث كثيرة
مذكورة فى ختم الشيخ خليل لكنهم لا يتخلو من النادر فى النادر (قوله احدهما) أى أحد
المقامين وقوله فيما يتضح به وما لا يتضح أى فى بيان ما يتضح به من العلامات وما لا يتضح
به منها وفى كلامه حذف العائد المجرور لان النقص لا يتضح به مع انه لم يحتر بما جربه
الموصول ويمكن انه حذف ألا الجار ثم الضمير فلم يحذف وهو مجرور (قوله ومجمله كتب
الفقه) محضه ان ذا الثقة المتقدمة يتضح بالاثوثة بعد البلوغ بحبل أو حيض فان لم
يحبل ولم يحض فان احب برجميله للنساء فذكر أو برجميله للرجال فأنثى أو برجميله لهما فان غلب
احدهما فالحكم له وان استويا فهو باق على اشكاله ومن له الاكتان المتقدمتان فان امنى
بذكره أو بالمنة فقط فهو ذكر وان حاض أو حبل أو امنى أو بال من فرج النساء فأنثى وان
بال منهن فان سبق من احدهما فالحكم له والا ففى محله للنساء أو للرجال أو لهما ما سبق
فى ذى الثقة ولا يتضح بالذكورة بينات اللحية ولا يتضح بالاثوثة بنود الدين ونزل
الابن ولا دخل لعد الاضلاع فى الاتضاح والامام احدى محكم بذكورة من نبت لحيته وكذا
الامام مالك ويزيد عليه بأنه يحكم بالاثوثة من نبت ثديه فان نبت لحيته وثديه معا فهو
مشكل ما لم تظهر فيه علامة أخرى تقوى احدى العلامتين ويزيد على ذلك أبو حنيفة
بأنه يحكم بالاثوثة نظهور الابن ويحكم بالاتضاح بعد الاتضاح فان كانت اضلاع الجنب
اليسرى ثمانية عشر ضلعا كالابن يحكم بالاثوثة وان كانت سبعة عشر يحكم بذكورة لما اشتهر
من ان حواء خلقت من ضلع آدم اليسرى لكن قال أهل التشريح باستواء الرجل والمرأة فيها
ومن استدل بعد الاتضلاع على بن أبي طالب رضى الله عنه فانه رفع له رجل تزوج بابنة
عمه وكانت خنثى فوقع على جارية فأحبها فأمر غلامه فذبحها بعد الاتضلاع الخنثى فاذا هو
رجل فزياه بزى الرجال ولعل عدل اضلعه لعدم الجرم بأن الحمل منه والا فهو اقوى وجعله
يقضى القطع بالاثوثة ويقدم على الكل حتى لو حكم بذكورة باحباله لامرأة ثم حبل وهو
أبطل المحكم الأول وحكمنا بالاثوثة ولذلك قيد قولهم اذا حكم بقتضى علامة ثم طرأ خلفها
لم ينقل المحكم بما اذا لم تكن الثانية اقوى كالبول فانه العلامة القسمة الواردة فى
التحديث وان كان ضعيفا وهو سهل صلى الله عليه وسلم عنه فقال يورث بفتح الواو وتشديد
الراء من حيث يورث وهذا من قبيل الافتاء فلا ينافى قولهم أول من قضى فيه فى الاسلام على
ابن أبي طالب وأما أول من حكم فيه فى المجاهلية فعامر بن الظرب بفتح الظاء المشالة وكسر الراء
المجاهلة كان يفرغ له فى كل مهم ومشكل فلما سئل عنه قال حتى أنظر فوالله ما نزل فى مثل
هذه منكم يا معشر العرب فبات ليلته ساهرا وكان له جارية ترضع غنمه يقال لها منجدة فلما
رأت قلقة قالت له ما عراك فى ليلتك هذا فذبحها فقال لها ويحك وبك دعى أمر ليس من شأنك
ليس هذا رعى الغنم وقيل ان السائلين له عن ذلك أقاموا عنده أربعين يوما وهو يذبح لهم كل
يوم فقالت له ان مقامه ولا عنه ذلك أسرع فى غنمك فقال لم تشكلى على حكومة قط مثل
حكومتهم فقالت أخبرنى لعل عنه يدى مخرجا وكررت عليه الكلام فأخبرها فقالت أتبيع
القضاء المبال أقعدده فان بال من حيث يبول الذكرك فذكر وان بال من حيث تبول الانثى فأنثى

احدهما فيما يتضح به
وما لا يتضح ومجمله كتب الفقه

فخرج للناس حين أصبح فقضى بالذي أشارت عليه به وفيه عبرة من حيث أن المحكمة قد
 صيرها الله تعالى عن لسان من لا تظن عنده ويحجبها عن هو مستعد لها وفيه إشارة إلى أن
 القاضي أو المفتي يتوقف فيما لا يعلمه خلافا لما يفعله قضاة هذا الزمان ومفتوه فان هذا
 جاهلي توقف في حادثة سئل عنها أربعين على ما قيل حكى أن بعض العلماء سئل في درسه عن
 مسألة فقال لا أدري فقال له السائل أن هذا ليس مكان المجال فقال له المكان الذي يعلم
 أشياء ويجهل أشياء أما الذي يعلم ولا يجهل فلا مكان له اهـ لمخضمان حاشيتي العلامة
 المحقني والآمر (قوله والثاني في إرثه) وهل هو بالفرض أو بالتعصيب فعند الشافعية أنه
 بالفرض فقط في نحو أخ خنثى وبالتعصيب فقط في نحو ابن أخ خنثى وهو ملحق منهم ما عند
 المالكية فيما أخذ عندهم ثلاثة أرباع المال فنحو أخ خنثى لأنه على تقدير الذكورة يستحق
 جميع المال بالتعصيب وعلى تقدير الأنثى يستحق النصف بالفرض فيعطى نصف
 مجموعهما وهو ثلاثة أرباع المال (قوله وقد ذكره) أي الثاني (قوله وإن يكن) أي يوجد
 وقوله في مستحق المال وهم الورثة ولذلك يذهب الشارح بقوله من الورثة فهو بيان
 لمستحق المال وهو واحد من أرباب الديون (قوله خنثى صحيح في الاشكال) المراد بكونه
 صحيحا في الاشكال أنه بين الاشكال وظاهره بحيث أنه لم يتضح لا بذكورة ولا بأنثى فقوله
 بين الاشكال تفسير لقوله صحيح ووضحه الشارح بقوله والمراد الخ (قوله فاقسم التركة)
 أشار الشارح إلى أن مفعول اقسام محذوف وقوله على الأقل هو صادق بحالتين من أحوال
 الخنثى الخمسة الأولى وهما الثاني والثالث أي كون إرثه بتقدير الذكورة أكثر منه بتقدير
 الأنثى وعكسه وقوله ولكل من الورثة والخنثى متعلق بالأقل وقوله إن ورث أي كل
 من الورثة والخنثى وقوله متفاض لا أي بأن كان إرثه بتقدير الذكورة أكثر منه بتقدير
 الأنثى (قوله كان خنثى مع ابن واضح) مسألة الذكورة من اثنين ومسألة الأنثى من
 ثلاثة وبينهما تبين فتضرب أحدهما في الأخرى يحصل ستة وهي الجامعة للمسئلتين
 فتقسم على كل من المسئلتين فخرج فهو جزء السهم فإذا قسمت الستة على مسألة الذكورة
 خرج لكل سهم ثلاثة فهي جزء سهم مسألة الذكورة وإذا قسمت الستة على مسألة الأنثى خرج
 لكل سهم اثنين فهي جزء سهم مسألة الأنثى ثم تضرب نصيب كل من الورثة من كل من
 المسئلتين في جزء سهمها فتم نصيبه بتقدير الذكورة والأنثى فتعطيه أقل النصيبين
 فالواضح من مسألة الذكورة واحد في ثلاثة بثلاثة وله من مسألة الأنثى اثنان في اثنين
 بأربعة فيعطى ثلاثة لأنها أقل النصيبين والخنثى من مسألة الذكورة واحد في ثلاثة بثلاثة
 ومن مسألة الأنثى واحد في اثنين فيعطى اثنين لأنهما أقل النصيبين فيصير
 الموقوف واحد فان تبين ذكورة الخنثى أخذته وان تبين أنثى أخذته الواضح (قوله)
 فالأقل الخ) الظاهر في الأعراب أن الأقل ميتة أو نصيب الأنثى بخبر وقوله للخنثى ما خبر
 فإن أو متعلق بمحذوف والتقدير يعطى للخنثى وقوله وللواضح كون الخنثى ذكرا أي
 والاضر للواضح كون الخنثى ذكرا وإن كان مقتضى سياق الشارح أن المعنى والأقل للواضح
 كون الخنثى ذكرا أي نصيبه باعتبار كونه ذكرا السكن في عبارته قلاقة ولو قال فالأقل للخنثى

والثاني في إرثه وارث
 من معه وقد ذكره بقوله
 (وان يكن في مستحق المال)
 من الورثة (خنثى صحيح)
 في الاشكال (بين أي)
 ظاهر (الاشكال) والمراد
 كونه خنثى مشكلا باقيا
 على اشكاله لم يتضح بذكورة
 ولا بأنثى (فاقسم التركة
 بين الورثة والخنثى (على)
 التقدير (الأقل) لكل
 من الورثة والخنثى ان
 ورث بتقدير الذكورة
 والأنثى متفاضلا كان
 خنثى مع ابن واضح
 فالأقل نصيب الأنثى للخنثى
 وللواضح كون الخنثى ذكرا

نصيبه باعتبار كونه أنثى وللواضح نصيبه باعتبار كونه ذكر السكان أوضح (قوله فيعطى
 الخنثى الثلث) أى وهو انسان من الجماعة وقوله والواضح النصف أى ويعطى الواضح
 النصف وهو ثلاثة من الجماعة وقوله ويوقف السدس أى وهو سهمان فان اتضح الخنثى
 بالذكورة أخذ منه وان اتضح بالانوثة أخذ منه الواضح كما مر (قوله وكزوج الخ) مسألة
 الذكور من ستة بالاعول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخ الشقيق الباقي
 وهو واحد ومسألة الانوثة من ثمانية بالاعول في حال ما نفي لا كمال النصف للشقيقة وبين
 المسألةتين توافق بالنصف في ضرب نصف احداهما في كامل الاخرى يحصل أربعة
 وعشرون وهى الجماعة للمسألةتين فاذا قسمتها على الستة التى هى مسألة الذكور خرج لكل
 سهم أربعة فهى جزء سهم مسألة الذكور واذا قسمتها على الثمانية التى هى مسألة الانوثة
 خرج لكل سهم ثلاثة فهى جزء سهم مسألة الانوثة فللزوج من مسألة الذكور ثلاثة في
 أربعة باثنى عشر وله من مسألة الانوثة ثلاثة في ثلاثة بتسعة فيعطى التسعة لانها أقل
 النصيبين وللأم من مسألة الذكور اثنان في أربعة بتمانية وله من مسألة الانوثة اثنان
 في ثلاثة بتسعة فتعطيها ستة لانها أقل النصيبين وللخنثى من مسألة الذكور واحد في
 أربعة بأربعة وله من مسألة الانوثة ثلاثة في ثلاثة بتسعة فيعطى أربعة لانها أقل النصيبين
 ويوقف الخمسة الباقية فان اتضح الخنثى بالانوثة أخذها وان اتضح بالذكورة ردتها
 للزوج ثلاثة تكمل بالنصفه وردا اثنان للام تكمل للاثنتي (قوله فالأضرفى حق الخنثى
 ذكورته) أى لان نصيبه على تقدير الذكور أربعة وعلى تقدير الانوثة تسعة وقوله
 وفى حق الزوج والام أنوثته أى لان نصيب الزوج على تقدير الذكور أربعة عشر وعلى
 تقدير الانوثة ستة (قوله واليقين) هو صادق بالاحوال الخمسة الا تمة فمكون عطفه على
 الأقل من عطف العام على الخاص وبذلك التحقيق تعلم ما فى جعل بعضهم العطف للتفسير
 (قوله أى المتيقن) فالمراد بالمصداق المفعول وقوله الذى لا شك فيه صفة كاشفة
 لليقين أى بهاتين الالابته وهى أن المراد بالمتيقن ما يشمل ما فيه شك والمراد بالشك هنا مطلق
 التردد (قوله وهو) أى المتيقن الذى لا شك فيه وقوله الأقل فيما سبق أى فيما اذا ورث
 بتقدير ذكورته كورة والانوثة متفاضلا بان كان ارثه بتقدير الذكور كورة أكثر والعكس
 فهاتان حالتان وقوله أو العدم ان ورث بأحدهما فقط أى بالذكورة أو الانوثة فهاتان
 حالتان وكان عليه أن يقول أو المساواة لانهما من المتيقن فهى حالة فتمت الاحوال خمسة
 (قوله كولدعم خنثى مع معتق) فيعامل كل بالأضرفى حق ولد المع الخنثى أنوثته
 لان بذات المع فلاشئ لها والأضرفى حق المعتق ذكورته لان المعتق متأخر عن ابن المع فلذلك
 قال الشارح فلاشئ له الخ (قوله وكزوج وأم الخ) هو على العكس مما قبله لان الأضرفى
 هنا فى حق الخنثى ذكورته وفى حق غيره أنوثته ومسألة الذكور من ستة للزوج النصف
 ثلاثة وللأم السدس واحد ولولدى الأم الثلث اثنان ويسقط الخنثى لابع على تقدير
 الذكور لانه عاصب وقد استغرقت الفروض التركة ومسألة الانوثة من تسعة لانه يعال
 للخنثى على تقدير أنوثته بالنصف وهو ثلاثة وبين المسألةتين توافق بالثلث فاذا ضربت

فيعطى الخنثى الثلث
 والواضح النصف ويوقف
 السدس وكزوج وأم وخنثى
 شقيق فالأضرفى حق
 الخنثى ذكورته وفى حق
 الزوج والام أنوثته
 (واليقين) أى المتيقن
 الذى لا شك فيه وهو الأقل
 فيما سبق أو العدم ان ورث
 بأحدهما فقط كولدعم
 خنثى مع معتق فلاشئ له
 بتقدير الانوثة ولا يعطى
 لاعتق شئ لاحتتمال ذكورته
 وكزوج وأم وولدى أم

وفق احدهما في كامل الاخرى يحصل ثمانية عشر وهي الجامعة للسئلة في اذا قسمتها على
 الستة التي هي مسئلة الذ كورة خرج جزء السهم ثلاثة واذا قسمتها على التسعة التي هي مسئلة
 الاثونة خرج جزء السهم اثنان فلزوج ثلاثة من مسئلة الذ كورة في ثلاثة بسبعة وله من
 مسئلة الاثونة ثلاثة في اثنين بسعة فيعطى ستة لانها اقل النصيبين وللام واحد من مسئلة
 الذ كورة في ثلاثة ثلاثة وثلاثا واحد من مسئلة الاثونة في اثنين باثنين فيعطى الاثنين
 لانها اقل النصيبين ولولدي الام من مسئلة الذ كورة اثنان في ثلاثة بسبعة وله من
 مسئلة الاثونة اثنان في اثنين بأربعة فيعطيان الاربعة وللخنثى من مسئلة الاثونة ثلاثة
 في اثنين بسعة ولا شيء له من مسئلة الذ كورة فتوقف هذه الستة فان اتضح الخنثى بالاثونة
 اخذها وان اتضح بالذ كورة رد الزوج ثلاثة وللام واحد ولولدي اثنين (قوله وخنثى
 لاب) أي أح لاب فلو كان خنثى لام كانت المشتركة والغيب قرابة الاب كما يعلم مما مر (قوله
 فلا يعطى شيئا في الحال) بخلاف ما اذا اتضح بالاثونة فانه يعطى في المال وقوله لاحتمال
 ذ كورته فهي الاضر في حقه وقوله فيسقط لاستغراق الفروض أي لاستغراق الفروض
 التركة وهو عاصب يسقط حينئذ (قوله والاضر في حق الزوج الخ) فهي على العكس مما
 قبلها كما تقدم وقوله لعولها على لقوله والاضر الخ وقوله اذ ذاك أي موجوده مثلا واسم
 الاشارة راجع للذ كور من الاثونة (قوله واذا عاملت الخ) راجع لجميع ما تقدم لا مخصوص
 المسئلة التي قبله وقوله الى الاتضح أي بذ كورة أو اثونة وقوله أو الصلح بتساو أو
 تفاضل أي اذا لم يكن فيهم محصور عليهم والا فلا عبرة بالصلح المذكور (قوله ولا بد من
 جريان التواهب) أي ولا بد لبراءة الذمة من جريان التواهب بان يهب بعضهم بعضا (قوله
 و يغتفر الجهل الخ) جواب عما يقال كيف يصح التواهب مع الجهل بالموهوب وشرطه
 العلم به وقوله للضرورة أي لعمدة العلم بقصد الموهوب مادام على اشكاله فلو لم يتموا هبوا
 لم تغد هم القسمة شيئا لانه لم يحصل بينهم ما يقتضى الملك (قوله وهذا كله) أي ما تقدم من
 قوله فاقسم على الاقل الخ وغرضه تقيم الاحوال الخمسة لكن عرفت أن هذا الحالة داخله
 في قوله والبقين فكان الاولى أن يدرجها في حل المتن (قوله كولد أم) أي خنثى فلا يختلف
 حاله بالذ كورة أو الاثونة لان له السدس على كل من الحالتين وقوله أو معتق أي خنثى
 فلا يختلف حاله أيضا بذلك (قوله فالامر واضح) أي فالحكم واضح وهو أن ولد الام يأخذ
 السدس على كل من الحالتين وكذلك المعتق بأخذ المال على كل من الحالتين (قوله تحت
 الخ) يقع هنا اختلاف في نسخ المصنف فالنسخة التي شرح عليها الشارح تحت بحق القسمة
 المبين وفي نسخة تحت بالقسمة والتبيين لكن الوزن غير مستقيم على هذه النسخة فلا بد
 من زيادة حق وحذف التاويصير هكذا تحت بحق القسمة والتبيين (قوله جواب الامر)
 فهو مجزوم بحذف الالف على نسخة تحت وبحذف الياء على نسخة تحت (قوله بحق القسمة)
 من اضافة الصفة للموصوف كما اشار اليه الشارح بقوله أي القسمة المحق أي المطابقة
 للواقع وقوله المبين صفة للمحق وقوله أي الواضح تفسير للمبين وقوله الظاهر تفسير
 للواضح وعلم من ذلك ان المبين اسم فاعل من أبان بمعنى بان أي وضح وظهر (قوله فائدة)

وخنثى لاب فلا يعطى شيئا في
 الحال لاحتمال ذ كورته
 فيسقط لاستغراق الفروض
 والاضر في حق الزوج
 والامر ولولدي الام أو ثنته
 لعولها اذ ذاك لتسعة واذا
 عامت كلا من الخنثى
 ومن معه بالاضر فيوقف
 المشكوك فيه الى الاتضح
 أو الصلح بتساو أو تفاضل
 ولا بد من جريان التواهب
 و يغتفر الجهل هنا للضرورة
 وهذا كله اذا ورث بتقدير
 الذ كورة والاثونة متفاضلا
 أو باحدهما فقط كما قدمنا
 الاشارة لذلك فان ورث
 بهما متساويا كولد أم أو
 معتق فالامر واضح وقوله
 (تحت) جواب الامر (بحق
 القسمة) أي القسمة المحق
 (والمبين) أي الواضح الظاهر

أى هذه فائدة أولى أخذ ما يأتى (قوله ما قلناه) أى من أن كلاهما لا يضر فى حقه
 (قوله ومذهب الخنفية أنه يعامل الخ) وإذا اتضح بعد ذلك بما يقتضى خلاف الاضر
 نقض المحكم الأول كما هو مقتضى القواعد وان قال بعضهم لم نجد تعقلا فى ذلك (قوله فان
 كان الاضر لاشئ الخ) أى كفى ولد عدم خنثى ومعتق فالاضر فى حق الخنثى لاشئ لاحتمال
 الاثوثة ولا يوقف المال بل يعطى للمعتق واذا تبين كون الخنثى ذكر انقض ذلك كما مر (قوله
 ومذهب المالكية له نصف نصيبى ذكر وانثى) أى بأن تجمعهما كما سأتى وتعطيه نصف
 مجموعهما وهذا ظاهر اذا كان الخنثى واحدا بخلاف ما اذا تعدد والضابط الكلى أنه يعطى
 بمثل نسبية واحد هو انثى لماله فان كانت حالته أربعة فله ربع مجموع انصبائه التى له
 باعتبار حالته لان نسبه الواحد للاربعة ربع وهكذا وقوله ان ورث بهما متفاضلا أى
 كفى ولد خنثى وابن واضح وسأتى بيان كيفية العمل فى ذلك (قوله وان ورث بأحدهما
 فقط) أى كفى ولد عدم خنثى فانه يرث بتقدير الذكورة فقط وقوله فله نصف نصيبه فيكون
 له فى المثال المذكور النصف (قوله وان ورث بهما متساويا) أى كفى ولد أم خنثى فان له
 السدس على كل من المحالتين وقوله فالامر واضح أى المحكم ظاهر وهو أنه يأخذ على
 كلا المحالتين (قوله ومذهب الحنابلة ان لم يرج الخ) أى فذهبهم التفاضل وقوله
 فكالمالكية أى فى أنه له نصف مجموع نصيبه الخ وقوله فكالمشافعية أى فى أنه يعامل
 كل من الورثة والخنثى بالاضر (قوله فائدة ثانية) أى هذه فائدة ثانية (قوله للخنثى خمسة
 أحوال) قد تقدم التذية على صدق كلام المصنف بها (قوله كأبو الخ) مسئلتهم من
 ستة اعتبارا يخرج السدس الذى لكل من الابوين وأما مخرج النصف فهو داخل فى
 مخرج السدس فلا يوين السدسين اثنان وللمت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى السهم
 الباقي سواء قدرناه ذكر أو أنثى لانه ان كان ذكر فله ما بقى بعد الفروض وهو مناسبهم
 واحد وان كان أنثى فالها السدس تسكمله الثلثين وهو مناسبهم واحد (قوله بتقدير الذكورة
 أكثر) أى من ارثه بتقدير الاثوثة (قوله كميت الخ) مسئلة الذكورة من اثنين لان فيها نصفها
 وما بقى ومسئلة الاثوثة من ستة لان فيها سدسها لذات الابن تسكمله الثلثين وبين المسئلتين
 تدخل فيكتفى بالا كبر للمت النصف ثلاثة ولولد الابن الخنثى واحد ويوقف الباقي
 وهو اثنان فان اتضح بالذكورة أخذهما وان اتضح بالاثوثة فهما للعاصب ان كان والا
 رداعلم ما يجب فرضهما وتكون المسئلة بعد ذلك من أربعة اختصارا (قوله ثالثها
 عكسه) أى عكس ثانیها وهو أن يكون ارثه بتقدير الاثوثة أكثر منه بتقدير الذكورة
 (قوله كزوج الخ) مسئلة الذكورة من ستة بالعول للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث
 اثنان وللأخ للاب الباقي وهو واحد ومسئلة الاثوثة من ثمانية بالعول لانه يعال للاخت
 للاب باثنين لا كمال النصف وبين المسئلتين توافق بالنصف فمضرب نصف أحدهما فى
 كامل الأخرى يحصل أربعة وعشرون وهى الجامعة للمسئلتين فإذا قسمتها على الستة يخرج
 جزء السهم أربعة وإذا قسمتها على الثمانية يخرج جزء السهم ثلاثة فالزوج ثلاثة من مسئلة
 الذكورة فى أربعة باثني عشر وله ثلاثة من مسئلة الاثوثة فى ثلاثة بتسعة فيعطى التسعة

* فائدة * ما قلناه هو المعتقد
 من مذهب الشافعية
 ومذهب الخنفية أنه يعامل
 الخنثى وحده بالاضر فان كان
 الاضر لاشئ فلا يعطى شيا
 ولا يوقف شئ ومذهب
 المالكية له نصف نصيبى
 ذكر وانثى ان ورث بهما
 متفاضلا وان ورث
 بأحدهما فقط فله نصف
 نصيبه وان ورث بهما
 متساويا فالامر واضح
 ومذهب الحنابلة ان لم يرج
 انضاحه فكالمالكية وان
 رجا انضاحه فكالمشافعية
 والله أعلم * فائدة * ثانية
 للخنثى خمسة أحوال أحدها
 يرث بتقدير يرى الذكورة
 والاثوثة على السواء كأبو الخ
 وبذلك ولد ابن خنثى ثانیها
 بتقدير الذكورة أكثر
 كميت وولد ابن خنثى ثالثها
 عكسه كزوج وأم وولد أب

فقط وللام اثنتان من مسئلة الذكور في أربعة بمشانية ولها اثنتان من مسئلة الانوثة في ثلاثة بسطة فمطى السنة فقط ولولد الاب الخنثى واحد من مسئلة الذكور في أربعة باربعة وله ثلاثة من مسئلة الانوثة في ثلاثة بسطة فمطى الاربعة فقط وتوقف الخمسة الباقية الى الاتضاح أو الصلح فان اتضح بالانوثة أخذها أو بالذكور ثلاثة للزوج واثنتان للام (قوله بتقدير الذكور فقط) أى دون تقدير الانوثة وقوله كولد أخ خنثى أى فانه بتقدير الذكور يرث لكونه ابن أخ وبتقدير الانوثة لا يرث لانها من ذوات الارحام (قوله خامسها عكسه) أى عكس رابعها وهو أنه يرث بتقدير الانوثة فقط (قوله كزوج وشقيقة الخ) مسئلة الذكور من اثنين ومسئلة الانوثة من سبعة بالعول وبينهما تباين تضرب احدهما في الاخرى يحصل أربعة عشر وهى الجماعة فاذا قسمتها على الاثنين يخرج جزء السهم سبعة واذا قسمتها على السبعة يخرج جزء من السهم اثنان فللزوج في مسئلة الذكور واحد وفي سبعة سبعة وله في مسئلة الانوثة ثلاثة في اثنين بسطة فمطى الستة فقط ويوقف له واحد وهذا يقال في الشقيقة ولولد الاب الخنثى في مسئلة الانوثة واحد في اثنين باثنين ولا شئ له في مسئلة الذكور فلا يعطى في الحال شيئا ويوقف الاثنان فان اتضح بالانوثة أخذها أو بالذكور واحد للزوج واحد للشقيقة (قوله فائدة ثالثة) أى هذه فائدة ثالثة ويصح أن يكون قوله فائدة مبتدأ وثالثة صفة وقوله في حساب مسائل الخناثا خبر وأل في الخناثا للجنس الصادق بالواحد والمتعدد (قوله أما على مذهبننا) أى أما كيفته على مذهبنا معاشر الشافعية وقوله فتصح الخ أى فتصح له مسئلتين مسئلة لذكورته ومسئلة لانوثته (قوله ثم تنظر بين المسألتين بالنسب الأربع) أى التى هى التباين والتوافق والتداخل والتماثل وببحث فيه بان التماثل لا يمكن هنا ذمسئلة الذكور مخالفة لمسئلة الانوثة ولا بد وأجيب بانه يتأتى في نحو ولد خنثى وبنت فان مسئلة الذكور من ثلاثة عدد الرؤس ومسئلة الانوثة من ثلاثة يخرج الثلثين وهما متماثلان (قوله وتحصل أقل عددا الخ) أى بان تضرب احدهما في الاخرى أن كانا متباينين أو تضرب فوق احدهما في الاخرى أن كانا متوافقين أو تكفى بالا كبران كانا متداخلين أو تكفى باحدهما ان كانا متماثلين (قوله بالتقديرين) أى تقديرى الذكور والانوثة (قوله فما كان فهو الجماعة) أى فما وجد فهو الجماعة للمسئلتين (قوله فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة) أى بالطريق الذى ذكرناه وهذا كله اذا كان الخنثى واحدا فان تعدد فاحل له مسائل بعدد احوالهم ثم انظر بينهما بالنسب الأربع وحصل أقل عدد ينقسم على كل منها فما كان فهو الجماعة فاقسمها على كل من الخناثا وبقية الورثة بحسب تلك الاحوال وانظر أقل الانصاء لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح (قوله وأما على مذهب الخنيفة) أى وأما كيفية حساب مسائل الخناثا على مذهب الخنيفة فتصح المسئلة على تقدير الاضرب في حق الخنثى وحده الخ أى كفى ولد خنثى وابن واضح فتصح المسئلة على تقدير الانوثة لانها الاضرب في حق الخنثى وحده وأعطاه الثلث واحدا وأعطى الابن الواضح الثلثين ولا وقف على مذهبهم (قوله وبقية الورثة الباقي) أى وأعطى

خنثى رابعها يرث بتقدير الذكور فقط كولد أخ خنثى خامسها عكسه كزوج وشقيقة وولد أب خنثى والله اعلم * فائدة ثالثة * في حساب مسائل الخناثا أما على مذهبننا فتصح المسئلة بتقدير ذكورته فقط وبتقدير انوثته فقط ثم تنظر بين المسألتين بالنسب الأربع وتحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسألتين بالنتجدين فما كان فهو الجماعة فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة وانظر أقل النصيبين لكل منهم فادفعه له وتوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح وأما على مذهب الخنيفة فتصح المسئلة على تقدير الاضرب في حق الخنثى وحده وأعطاه الاضرب وبقية الورثة الباقي

بقية الورثة الباقي (قوله فان كان لا يرث بتقدير الخ) أى كفى ولد عم خنثى فانه لا يرث
بتقدير الاثوثة (قوله وأما على مذهب المالكية) أى وأما كيفية حساب مسائل الخنثانا
على مذهب المالكية (قوله فعلى مذهب أهل الأحوال) أى الذين يقولون بضرب الجامعة
في حالي الخنثى أو أحوال الخنثانا (قوله فتحصل الجامعة كما علمت) أى بان تصح المسئلة
بتقدير ذكورية فقط وتصحها أيضاً بتقدير أنوثته فقط ثم تنظر بين المسئلتين بالنسب
الأربع وتصل أقل عددين تقسم على كل من المسئلتين فما كان فهو الجامعة (قوله
وتضربها في عدد حالي الخنثى) وهما حال الذكورة والاثوثة وقوله أو أحوال الخنثانا فان
كانوا اثنين فاحوالهما أربعة وهى ذكورتهم وأنوثتهما وذكورة أكبرهما وأنوثة أصغرهما
وبالعكس ففي خنثى وعاصب مسئلة تذكروهما من اثنين ومسئلة تأنيتهما من ثلاثة
مخرج الثلاثين ومسئلة ذكورة الأبر وأنوثة الأصغر من ثلاثة عدد الرؤس وكذلك
مسئلة العكس فبين هذه المسائل الثلاثة التماثل فيمكن في باحداهما وبينها وبين مسئلة
تذكروهما تبين فتضرب ثلاثة في اثنين بسة ثم تضرب الستة في عدد الأحوال الأربعة
بأربعة وعشرين ثم اقسمها على كل تقدير من الأحوال الأربعة فاجتمع لكل أحد ربعه
فاذا قسمته باعتبار ذكورتهم حصل لكل اثنا عشر وباعتبار أنوثتهما حصل لكل ثمانية
وباعتبار ذكورة الأبر وأنوثة الأصغر حصل للأبر ستة عشر وللأصغر ثمانية وعكسه
بعكسه فيجتمع لكل أربعة وأربعون يعطى ربعها وهو أحد عشر يبقى من الأربعة
والعشرين اثنين للعاصب (قوله فاجتمع الخ) أى ثم تجمع مال كل شخص في جميع
الأحوال فاجتمع الخ وقوله فأعطه من ذلك أى مما اجتمع ولو قال فأعطه منه لكان
أنسب وقوله بمثل نسبة الواحد أى الهوائى وقوله لمالات الخنثى أو الخنثانا كان الأنسب
بما قبله أن يقول لمالي الخنثى أو أحوال الخنثانا والمخطب سهل (قوله ففي ابن واضح وولد
خنثى) هذا مثال للخنثى الواحد وقد علمت مثال الخنثيين (قوله بتقدير الذكورة الخ) أى
فستأتهما بتقدير الذكورة الخ (قوله والجامعة لها ستة للباينة) أى بين المسئلتين فتضرب
احداهما في الأخرى بسة وهى الجامعة (قوله فتم اتصع عندنا) أى فن تلك الجامعة تصح
مسئلة الخنثى عندنا معاشر الشافعية (قوله فيعطى المشكل اثنين) أى لأن له واحدا بتقدير
الاثوثة في اثنين باثنين وله واحد بتقدير الذكورة في ثلاثة بثلاثة فيعطى اثنين معاملة له
بالأضر (قوله والواضح ثلاثة) أى ويعطى الواضح ثلاثة لأن له واحدا بتقدير الذكورة
في ثلاثة بثلاثة وله اثنين بتقدير الاثوثة في اثنين بأربعة فيعطى ثلاثة معاملة له بالأضر
(قوله ويوقف سهم) أى الى البيان أو الصلح فان أوضح الخنثى بالذكورة أحذه أو بالاثوثة
أحذه الابن الواضح (قوله فتصع من اثني عشر) فاذا قسمت على مسئلة الذكورة خرج جزء
السهم ستة واذا قسمت على مسئلة الاثوثة خرج جزء السهم أربعة فاضرب مال كل وارث
من كل من المسئلتين في جزء سهمها واجمع ما حصل له وأعطه منه بمثل نسبة الواحد الهوائى
للأحوال فلذلك قال الشارح للخنثى الخ (قوله نصفها سبعة ففى له) قال ابن خروف
حيث كان نصيب الذكور المحقق على عماهم هدا سبعة فنصيب الأنثى ثلاثة ونصف ونصفهما

فان كان لا يرث بتقدير
فلا يعطى شيئاً وأما على
مذهب المالكية فعندهم
خلاف في كيفية العمل
فعلى مذهب أهل الأحوال
تحصل الجامعة كما علمت على
مذهبنا وتضربها في عدد
حالي الخنثى أو أحوال الخنثانا
ثم تقسم على كل حالة
فما اجتمع لكل شخص
فأعطه من ذلك بمثل نسبة
الواحد لمالات الخنثى أو
الخنثانا في ابن واضح وولد
خنثى بتقدير الذكورة من
اثنين وبتقدير الاثوثة من
ثلاثة والجامعة لها ستة
للباينة فتم اتصع عندنا
فيعطى المشكل اثنين
والواضح ثلاثة ويوقف سهم
وعند المالكية تضرب
هذه الستة في اثنين حالي
الخنثى فتصع من اثني عشر
للخنثى بتقدير الذكورة ستة
وبتقدير الاثوثة أربعة ومجموع
المحصتين عشرة نصفها خمسة
فهى له وللواضح بتقدير
ذكورة الخنثى ستة وبتقدير
أنوثته ثمانية ومجموع المحصتين
أربعة عشر نصفها سبعة
فهى له

الذي يستحقه الخنثى خمسة ورابع وتكون القسمة حينئذ من اثني عشر ورابع لا اثني عشر فقط فقد دعيه في ربع قال ومذهب أهل الحساب أنهم يحسمون مسألة التذ كبر بعد تضعيفها ومسألة التأنث ثلاث بلا تضعيف فمسألة التذ كبر هنا من اثنين فيضعفونها أربعة ومسألة التأنث ثلاثة ويحسمون ذلك من غير ضرب فيكون المجموع سبعة لذلك كرمها أربعة أسباعها والخنثى ثلاثة أسباعها قال وهذا اعتار صحيح لا غبن فيه على أحدهما ورد ذلك البدر القرافي بأن المراد نصف نصيب نفسه على أنه ذكر ونصف نصيب نفسه على أنه أنثى لأن نصف نصيب الذكر والأنثى المقابلهين له حتى يرد البحث حتى قال بعضهم هو جدير بالانكار (قوله وأما عند المحنفية الخ) أي أما عندنا وعند المالكية فالحكم قد علمناه وأما عند المحنفية الخ (قوله فالخنثى الثالث الخ) أي لأنه يعامل الخنثى وحده بالأضر بخلاف غيره لكن ان تبين خلاف ذلك نقض الحكم كالمكر (قوله ولما أنهى الكلام على الخنثى) أي على أثره وقوله شرع في المفقود أي شرع في أثره وقوله فقال عطف على شرع (قوله واحكم على المفقود) أي الوارث كما أشار إليه الشارح بقوله إذا كان من جملة الورثة وأما إذا كان مورثا فسيأتي حكمه في الفائدة الثانية والمفقود هو من غاب عن وطنه وطال غيبته وخبره وجهل حاله فلا يدري أحي هو أم ميت وقوله حكم الخنثى منصوب برفع الخافض كما أشار إليه الشارح بقوله أي حكمه لكن التقدير في الخنثى للذكورة والانوثة وفي المفقود للحياة والموت وقوله من معاملة الخ بيان لمثل حكم الخنثى ويؤخذ منه أن المعنى واحكم على من مع المفقود حكمكم على من مع الخنثى وهو معاملة ماتهم بالأضران كان هناك أضرر لا فقد يكون الأثر على حد سواء فتأتي الأحوال الخمسة السابقة هنا (قوله ان ذكر الخ) أي أن كان ذكر الخ والغرض من ذلك التعميم لا التقييد كما أشار إليه الشارح بقوله يعني الخ وقوله أو هو بفتح الواو وسكون الهاء ليستقيم الوزن (قوله فن يرث بكل من التقديرين واتحدارته يعطاه) كوجهة مع ابن حاضر وابن آخر مفقود فانه يرث بكل من تقديرين الحياة والموت واتحدارته الان نصيبها الثمن على كل حال (قوله ومن يختلف أثره يعطى الأقل) كما مع أخ حاضر وآخر مفقود فانه يختلف أثرها اذ ترث بتقدير الحياة السدس وبتقدير الموت الثلث (قوله ومن لا يرث في أحد التقديرين لا يعطى شيئا) كعم حاضر ابن مفقود وكبنت ابن مع بنتين وابن ابن مفقود فان لم لا يرث بتقدير الحياة وبنت الابن لا ترث بتقدير الموت فلا يعطى كل منهما شيئا (قوله ويوقف المال) راجع لمن لا يرث في أحد التقديرين وقوله أو الباقي راجع لمن يختلف أثره ففيه شرع على تشويش ألف وقوله حتى يظهر الحال بموته أو حياته أي إلى أن يظهر الحال المصور بموته أو حياته فالسواء للتصوير ويصح أن تكون للانسنة من ملاسنة العام للخاص وقوله أو يحكم قاض بموته اجتهدا عطف على قوله يظهر الحال وقوله على ماسنيتيه أي في الفائدة الثانية (قوله وهذا) أي معاملة الورثة المحاضرين بالأضر في حقهم من تقديرين حياته وموته (قوله بقدر موته) أي لأنه الظاهر من حاله أن لو كان حيا لتواصل خبره غالبا وقوله في حق الجميع أي جميع الورثة سواء كان الأضر في حقهم موته أو حياته وهكذا يقال فيما بعد

(قوله)

وأما عند المحنفية فالخنثى الثلث والواضع الثمان فقس على ذلك والله أعلم ولما أنهى الكلام على الخنثى شرع في المفقود فقال (واحكم على المفقود) إذا كان من جملة الورثة (حكم الخنثى) أي حكمه من معاملة الورثة المحاضرين بالأضر في حقهم من تقديرين حياته وموته (ان ذكر اكان أو هو أنثى) يعني سواء كان المفقود ذكرا أو كان أنثى فن يرث بكل من التقديرين واتحدارته يعطاه ومن يختلف أثره يعطى الأقل ومن لا يرث في أحد التقديرين لا يعطى شيئا ويوقف المال أو الباقي حتى يظهر الحال بموته أو حياته أو يحكم قاض بموته اجتهدا على ماسنيتيه وهذا هو الصحيح من مذهبنا وهو قول أبي يوسف واللاؤ لؤى وابن القاسم عن مالك وقول الامام أحمد ومقابل الصحيح عندنا وجهان أحدهما يقدر موته في حق الجميع

فان ظهر خلافه غيرنا المحكم الاقول
الوفى وبهذا المعنى قال محمد
ابن الحسن الا انه جعل القول
قول من المال في يده انتهى
والوجه الثاني تقدير حياته
في حق الجميع فان ظهر
خلافه غيرنا المحكم وهل
يؤخذ من الحاضرين كفيل
على هذين الوجهين لاحتمال
تغير الحكم قال الشيخ زكريا
رحمه الله فيه خلاف ذكره
في الميسر وقال ايضا واعلم
انه اذا كان الموقوف بين
الحاضرين لاحق للمفقود فيه
على كل تقدير جاز ان
يصطح الحاضرون عليه كما
نقله السبكي عن أبي منصور
انتهى * (فائدة) * كيفية
حساب المفقود ان تحصل
لكل حال من حالاته مسألة
وتحصل أقل عدد ينقسم
على كل من المسائلين فما
بلغ ففته تصح فاقسمه على
كل تقدير يظهر الأقل
فيه عطاء كل وارث ويوقف
المشكوك فيه كما سبق
(مسألة) زوج حاضر وأختان
لاب حاضران وأخ لاب
مفقود فبتقدير موت الاخ
تكون المسألة من سبعة
بالعول وبتقدير حياته
أصلها من اثنين وتصح من
ثمانية والمسئلتان متباينتان

(قوله فان ظهر خلافه) أي كأن ظهر حجابينة وقوله غيرنا المحكم فبقتض الحكم الاقول
(قوله قال الوفاي) المسعوع فتح الواو منه لئلا يكن قال بعضهم وحده بضبط بعض الفضلاء
بضم الواو قال وهو من أمة الحنابلة وان وقع في طبعات السبكي أنه من الشافعية (قوله
وبهذا المعنى) أي تقدير موته في حق الجميع (قوله الا أنه الخ) مستثنى من تقدير الموت في
حق الجميع فبقول بتقدير الموت في حق الجميع الا ان كان المال في يد واحد منهم فالقول
قوله في حياته أو موته لترجحه بالبد (قوله تقدير حياته) أي لانها الاصل (قوله وهل يؤخذ
الخ) المراد بأخذه طلبة ولعل الأربح أخذ الكفيل كما قاله الاستاذ المحفني (قوله لاحتمال
تغير الحكم) أي مع أنه قد يتلف المال فيتم عذرو وصوله مستحقه (قوله فيه خلاف) أي في
جواب الاستدلال بخلاف (قوله وقال) أي الشيخ زكريا (قوله اذا كان الموقوف بين
الحاضرين الخ) أي كما في أخ لاب مفقود وأخ شقيق وجد حاضرين كما سألني قريبا (قوله
فائدة) أي هذه فائدة أولى أخذنا بما في (قوله كيفية حساب المفقود) أي كيفية حساب
مسئلته وقوله ان تعمل لكل حال من حاله أي حالي موته وحياته وقوله وتحصل أقل
عدد الخ أي بان تضرب مسألة الحياة في مسألة الموت ان تباينا أو وفق احدهما في كامل
الانوى ان توافقا وقوله فما بلغ ففته تصح أي المسألة الجامعة وقوله فاقسمه على كل تقدير
أي على الورثة باعتبار كل تقدير من تقدير حياته أو موته أو على كل مسألة ذات تقدير
وسألني توضيح ذلك في المسائل الآتية (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله زوج حاضر
الخ) حاصل العمل في هذه المسألة أن تقول مسألة الموت من سبعة بالعول للزوج ثلاثة
والأختين أربعة لكل واحدة اثنان ومسألة الحياة تصح من ثمانية للزوج أربعة وللأخ
اثنان ولكل أخت واحد بين المسائلين تباين فتضرب احدهما في الأخرى يحصل ستة
وخسون وهي الجامعة فإذا قسمتها على مسألة الموت وهي سبعة خرج جزء السهم ثمانية
وإذا قسمتها على مسألة الحياة وهي ثمانية خرج جزء السهم سبعة ومن له شيء من إحدى
المسائلتين أخذته ضرر وباقي جزء سهمها وبما مل بالأضر للزوج من مسألة الموت ثلاثة
في ثمانية بأربعة وعشرين وله من مسألة الحياة أربعة في سبعة بثمانية وعشرين فيعطى
أربعة وعشرين ومائة له بالأضر ولكل من الأختين من مسألة الحياة واحد في
سبعة وسبعة ولكل منهما في مسألة الموت اثنان في ثمانية بثمانية وعشرين فيعطى كل منهما
سبعة ومائة له بالأضر ويوقف الباقي وهو ثمانية عشر إلى البيان فان ظهر ميتا فالباقي
للأختين ومع الزوج حقه وان ظهر حيا كان للزوج منه أربعة وللأخ أربعة عشر كما ذكره
الشارح (قوله تكون المسألة من سبعة بالعول) أي لان أصلها من ستة فان فيها نصفها
وثلثين وبين مخرجيهما تباين فتضرب مخرج أحدهما في مخرج الآخر يستخرج للزوج
النصف ثلاثة يبقى ثلاثة فيجاءل بواجب لا يكمل الثلثين للأختين (قوله أصلها من اثنين)
أي لان فيها نصفها ومخرجها اثنان يبقى واحد به مخرج نصف الزوج على الأخ وللأختين
بأربعة رؤس فتضرب أربعة في اثنين بثمانية ومائة تصح ولذلك قال الشارح وتصح من
ثمانية (قوله والمسئلتان متباينتان) أي مسألة الحياة ومسألة الموت متباينتان لان بين

ومسطحهما ستة وتسعون
فهى الجماعة فالأضرفى حق
الزوج موت الأخ فله أربعة
وعشرون من ضرب ثلاثة
فى ثمانية والأضرفى حق
الاختين حياته فلكل منهما
سبعة من ضرب واحد فى
سبعة فمجموع ما أخذوه
ثمانية وثلاثون ويوقف
ثمانية عشر بين الزوج
والاختين والأخ المفقود فان
ظهر ميتا فمع الزوج حقه
وجميع الموقوف للاختين
وان ظهر حيا كان للزوج
منه أربعة وللأخ أربعة عشر
(مسئلة) * أخ لأب مفقود
وأخ شقيق وجد حاضران
فان كان الأخ للأب حيا
فلعبد الثالث وللأخ الشقيق
الثلاثان لانهما من مسائل
المعادة فهى من ثلاثة وان
كان ميتا فالسالم بينهما
بالسوية فتكون من اثنين
فيقدر فى حق المجد حياته
وفى حق الأخ موته فالجماعة
سبعة للأبنة للعبد اثنتان
وللشقيق ثلاثة ويوقف
سهم بين المجد والأخ
ولاشئ للمفقود فيه فالأخ
والمجد أن يصطحا فى السهم
المذكور كما تقدم نقله عن
أبى منصور والله أعلم (فائدة)
ثانية ما تقدم فيما اذا كان
المفقود وارثا فان كان مورثا
فحكمه أن يوقف ماله جميعه

سبعة وثمانية تباينا (قوله ومسطحهما) أى حاصل ضرب احدهما فى الاخرى (قوله
فهى الجماعة) فتقسم على مسئلة الموت وهى سبعة يخرج جزء سهمها ثمانية وتقسم على
مسئلة الحياة وهى ثمانية يخرج جزء سهمها سبعة ومن له شئ من احدى المسئلتين أخذ
مضر وباقى جزء سهمها ويعامل كل بالأضرفى كما تقدم (قوله فالأضرفى حق الزوج موت
الاخ) أى لان له فى مسئلة الحياة أربعة فى سبعة ثمانية وعشرين وله فى مسئلة الموت
ثلاثة فى ثمانية باربعة وعشرين فالأضرفى حقه تقدير الموت فيعطى أربعة وعشرين معاملة
له بالأضرفى (قوله من ضرب ثلاثة) أى التى هى حصته من مسئلة الموت وقوله فى ثمانية
أى التى هى جزء السهم من مسئلة الموت (قوله والأضرفى حق الاختين حياته) أى لان
لكل منهما من مسئلة الحياة واحد فى سبعة بسبعة ولكل منهما من مسئلة الموت اثنين
فى ثمانية ستة عشر فيعطى كل منهما سبعة معاملة لكل منهما بالأضرفى (قوله من ضرب
واحد) أى الذى هو لكل منهما من مسئلة الحياة وقوله فى سبعة أى التى هى جزء السهم
(قوله مع الزوج حقه) أى لان معه أربعة وعشرين وهى نصف طائل وقوله وجميع
الموقوف للاختين أى لا كمال الثنتين (قوله كان للزوج منه أربعة) أى لا كمال نصفه من
غير عول وقوله وللأخ أربعة عشر فيكون له مثل الاختين بطريق التعصيب (قوله
مسئلة) أى هذه مسئلة (قوله أخ لأب مفقود) حاصل العمل فى هذه المسئلة أن تقول
مسئلة الحياة من ثلاثة للعبد الثالث واحد وللأخ الشقيق الثلاثان لانهما من مسائل المعادة
ومسئلة الموت من اثنين للعبد واحد وللشقيق واحد وبين المسئلتين تباين فتضرب
احدهما فى الاخرى تحصل ستة وهى الجماعة فاذا قسمتها على ثلاثة وهى مسئلة الحياة
تخرج جزء السهم اثنان وإذا قسمتها على اثنين وهى مسئلة الموت تخرج جزء السهم ثلاثة
فمن له شئ من احدى المسئلتين أخذ مضر وباقى جزء سهمها ويعامل كل بالأضرفى فلكل من
مسئلة الحياة واحد فى اثنين باثنين وله من مسئلة الموت واحد فى ثلاثة بثلاثة فيعطى
اثنين معاملة له بالأضرفى وللشقيق من مسئلة الحياة اثنان فى اثنين باربعة وله من مسئلة
الموت واحد فى ثلاثة بثلاثة فيعطى ثلاثة معاملة له بالأضرفى ويوقف سهم الى البيان ويحوز
الصلح فيه قبل ظهور الحال لانه لا حق للمفقود فيه (قوله لانها من مسائل المعادة) أى التى
يعد فيها الاشقاء الاخوة للأب على المجد (قوله فيقدر فى حق المجد حياته) أى لانها الأضرفى
فى حقه وقوله وفى حق الأخ موته أى لانه الأضرفى حقه (قوله فالجماعة ستة للابنة) أى
بين مسئلة الحياة ومسئلة الموت فتضرب احدهما فى الاخرى يحصل ستة فهى الجماعة
(قوله للعبد اثنان) أى لان له واحد فى اثنين باثنين فى مسئلة الحياة لانها الأضرفى
حقه وقوله وللشقيق ثلاثة أى لان له واحد فى ثلاثة بثلاثة فى مسئلة الموت لانه الأضرفى
فى حقه (قوله ويوقف سهم الخ) فان ظهر الأخ للأب حيا فالسهم للشقيق وان ظهر ميتا فهو
للمجد فعلى كل من الحالين لاشئ للمفقود فيه (قوله وللأخ والمجد أن يصطحا) أى اذا لم يظهر
الحال (قوله فيما نقله) أى السبكي كما يعلم من عبارته السابقة وفى بعض النسخ كما تقدم
نقله وهو أظهر (قوله فائدة) أى هذه فائدة ثانية (قوله ما تقدم) أى من انه يعامل من

إلى موت مائة سنة أو حكم
 القاضي بموتة اجتهدا عند
 مضي مائة لا يعيش مثله اليها
 في غالب العادة والمشهور
 عندنا لا تقدر تلك المدة بل
 المعتبر غلبة الظن باجتهد
 المحاكم وهذا هو المشهور عن
 مالك وأبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقيل تقدر بسبعين
 نقله الوفي عن ابن عبد الحكم
 وحكي ابن الحاجب فيه
 ثلاثة أقوال آخر ثمانين
 وتسعين ومائة وفي رواية عن
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 تقدر بتسعين سنة وفي رواية
 عنه أيضا بمائة وعشرين
 سنة ومهما قيل له من المدة
 فمن ولادته لا من فقده وفرق
 الامام أحمد رحمه الله بين من
 يرجي رجوعه بأن كان
 الغالب على سفره السلامة
 كما إذا سافر لتجارة أو نزعة
 فيوقف ماله وينتظر به تمام
 تسعين وإذا كان لا يرجي
 رجوعه بأن كان الغالب
 على سفره الهلاك كما إذا كان
 في سفينة فأنكسرت أو
 قاتلوا أعدوا ولم يعلم من هلك
 ممن نجا أخرج من بين أهله
 ففقد فاذا مضى أربع سنين
 قسم ماله بين ورثته حصة ثم
 والله أعلم ولا أنهي الكلام
 على المفقود شرعا في الحمل
 فقال (وهكذا حكم) حمل
 (ذوات) أي صاحبات

معه بالاضر من حياته أو موته وكيفية حسابه كما سبق (قوله أو حكم قاض الخ) ويرثه من
 كان موجودا حين الحكم بلا مانع لا من مات قبل ولو بلحظة ولا من زال عنه المانع بعده ولو
 بلحظة أيضا وهذا حيث حكم بالموت الآن فان حكم به في زمن مضي فالعبرة بمن كان موجودا
 في ذلك الزمن بلا مانع ولو مات قبل صدور الحكم (قوله والمشهور عندنا الخ) هذا هو المعتمد
 عندنا فاما ما عثرنا عليه فالمدار على مضي مدة يغلب على الظن انه لا يعيش اليها (قوله
 وهذا هو المشهور عن مالك) الراجح عنده أن العبرة بمدة التعمير وهي سبعون على الراجح
 وقيل ثمانون وقيل خمس وثمانون وهذا في مفقود غير القتال وأما مفقود القتال فان كان
 القتال بين المسلمين حكم بموته بمجرد انفصال الصنفين حيث لم يوجد ويضرب القاضي له
 مدة من غير تحديد بالمدة المذكورة بل ينظره وكذا المفقود في زمن الوفاة وان كان القتال
 بين المشركين والمسلمين فينظر له سنة بعده لاحتمال أسره ومحل الاحتياج للحكم بموته حيث
 لم يمض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يحجج بحكم الحاكم بل يورث ماله من غير حكم
 أفاده العلامة الامير (قوله وقيل تقدر الخ) هذا قابل المشهور السابق وهو ضعيف عندنا
 معتمد عند المالكية (قوله فيه) أي في تقدير المدة (قوله ثمانين) هو وما بعده بيان
 للأقوال الثلاثة (قوله تقدر) أي تلك المدة (قوله ومهما قيل به الخ) أي وأي مدة قيل بها
 فهي ممتدة من ولادته فاضمير في به عائده على مهاجور من المدة بيان لها (قوله بأن كان الخ)
 تصويرا لكونه يرجي رجوعه والظاهر أن الباء للسببية (قوله أو نزعة) هي البعد عن
 الكدار وان شراح الصمد وشاهدة المياه والخضرة والأموال الغريبة وفي القاموس ان
 استعملها في الخروج للسانين ونحوه خطأ والمحق صحتها كما قاله بعضهم فان ذلك بعد عما
 يذكره أفاده العلامة الامير (قوله بأن كان الخ) هو نظير ما مر (قوله أو قاتلوا أعدوا) المناسب
 أو في قتال عدو ويكون معطوفا على في سفينة (قوله أو خرج) عطف على كان الخ (قوله
 فاذا مضى أربع سنين) أي من فقده وقوله حصة ثم أي حين اذ مضى أربع سنين (قوله
 على المفقود) أي على أرثه أي أرث من معه (قوله شرع في الحمل) أي في أرثه أي أرث من
 معه (قوله فقال) عطف على شرع (قوله وهكذا) أي وحكم المفقود أي من معه من
 الورثة من معاملتهم بالاضر في حقهم وقوله حكم حمل الخ أي من معه من الورثة من معاملتهم
 بالاضر في حقهم ولما كان ظاهرا كلام المصنف أن الموقوف له صواحبات الحمل لأنفس
 الحمل وليس مراد بقدر الشارح المضاف في كلامه (قوله الذي يرث أو يحجب) فعت
 للحمل وتخرج به الحمل الذي لا يرث ولا يحجب بكل تقدير كمال أم الميت مع وجود ابن له
 فانه لا يرث ولا يحجب بكل تقدير (قوله ولو ببعض التقادير) أي سواء كان أرثه أو حجه
 بكل التقادير أو ببعض التقادير فقال الأول حمل زوجة الميت بالنسبة للأخوة لا لام فإنه يرث
 ويحجب بكل التقادير ومثال الثاني حمل زوجة أي الميت مع زوج وأم وأخوة لا أم فان قدر
 ذكرنا أسقط لاستغراق الفروض التركة مع كونه أختا لاب وان قدر أني أعمل له بالنصف
 وحمل زوجة الميت بالنسبة للمثلا فان قدر ذكرنا حجب المولى وان قدر أني لم يحجبه (قوله
 فيعامل الورثة الخ) تفريع على قوله وهكذا حكم ذوات الحمل لان المعنى وهكذا حكم من

(الحمل) الذي يرث أو يحجب ولو ببعض التقادير فعامل الورثة الموجودون

بالأضر من وجوده وتقدمه وذ كورته وأنوثته وانفراده وتعدده ووقوف المشكوك فيه إلى الوضع للجمل كله حياة مستقرة
أوبيان الحال فلذلك قال المصنف ٢٦٠ رجه الله تعالى (فأب) علامك في القسمة بين الورثة الموجودين أن لم يصبروا

وطالبوا أو طلب بعضهم
القسمة قبل الوضع (على
اليقين والأقل) فمن يجب
ولو ببعض التقدير لا يعطى
شيئاً ومن لا يختلف نصيبه
دفع إليه ومن يختلف نصيبه
وهو مقدر أعطى الأقل
وان كان غير مقدر فلا يعطى
شيئاً فعلى هذا لا يعطى أخو
الحمل شيئاً لأنه لا ضبط لعدد
الحمل عندنا على الأصح
وقيل يقدر أربعة ويعامل
بقية الورثة بالأضر بتقدير
الأربعة ذكوراً أو إناثاً وهو
قول أبي حنيفة وأشهب
رجه الله تعالى ورجه
بعض المالكية رجهم الله
تعالى ومن العلماء من
يقدر الحمل اثنين ويعامل
الورثة بالأضر بتقدير
الذ كورة فيهما أو أحدهما
أو الأنوثة وهو مذهب
الحنبلة ومحمد والولوى
رجهم الله تعالى ومن العلماء
من يقدر الحمل واحداً لأنه
الغالب ويعامل الورثة
بالأضر من تقديري ذكورة
وأنوثته وهو قول الليث بن
سعد وأبي يوسف وعليه
الفتوى عند الحنفية
ويؤخذ الكفيل من الورثة

مع جمل ذوات الحمل كإمراة النبي عليه (قوله بالأضر) أى ان كان أضر وقد لا يكون أضر
كفى من لا يختلف نصيبه كالزوجة مع الفرع الوارث فان لها الثمن قدر الحمل ذكر أو أنثى
منفرداً أو متعديداً (قوله من وجوده الخ) يسان مشوب بنصيب (قوله وذ كورته
وأنوثته) هذا التعميم والذي بعده يسان طرف الوجود من التعميم الأول (قوله كله)
فلو انفصل بعضه لم يكن فلو مات بعد انفصال بعضه لم يرث وقوله حياً فلو انفصل ميتاً لم
يرث وقوله حياة مستقرة فلو انفصل حياً حياة غير مستقرة لم يرث وهذا ما قبله غير
محتاج اليه ما في وقف المشكوك فيه بل في إرث الحمل والسياق في الأول لافي الثاني فتصير
(قوله أوبيان الحال) المراد به ظهور أن لا حمل كأن ظهر أن ما بها نفاخ انفش فغاير ما قبله
فلذلك صح عطفه عليه بأو (قوله فذلك) أى لاجل ان الورثة الموجودين يعاملون
بالأضر (قوله فأب علامك) أشار إلى أن كلام المصنف فيه حذف المفعول (قوله ان لم
يصبروا وطلبوا) فان صبروا ولم يطلبوا القسمة أنقر قسمة التركة إلى وضع الحمل وقوله
أو بعضهم عطف على الضمير في لم يصبروا وطلبوا من غير فاصل وهو جائز عند ابن مالك
(قوله على اليقين) أى المتيقن وهو عدم الاعطاء بالنسبة لمن يجب ولو ببعض التقدير
ودفع النصيب الذى لا يختلف بالنسبة لمن لا يختلف نصيبه وأقل النصيبين بالنسبة لمن
يختلف نصيبه فعطف الأقل عليه من عطف الخاص على العام (قوله فمن يجب ولو
ببعض التقدير) أى كعم مع جمل زوجة الميت وقوله ولا يختلف نصيبه أى
كالزوجة مع الفرع الوارث فان لها الثمن على كل تقدير وقوله ومن نصيبه وهو مقدر
أى والحال انه مقدر كالام الحامل فانه ان كان الحمل متحداً كان لها الثلث وان كان متعديداً
كان لها السدس (قوله وان كان غير مقدر) أى كفى أخ الحمل (قوله فعلى هذا) أى
قوله وان كان غير مقدر الخ (قوله لأنه لا ضبط لعدد الحمل) ولذلك حكى ان امرأة ولدت
أربعين ولداً كل واحد منهم مثل الأصبع فكبروا وربوا الحمل خاف أبهم وحكى أيضاً
أن الامام الشافعى قال جالست شيخاً لا سعة في نفسه فدخل عليه خمسة كهول قبلوا ما بين
عينيه ودخلوا الخباء ثم دخل خمسة شبان ثم خمسة دونهم ثم خمسة حدثان وفعولوا كذلك
فقتل الشيخ عنهم فأخبر عنهم أولاده وان كل خمسة توائم (قوله وقيل الخ) مقابل الأصح
(قوله ومن العلماء الخ) انما لم يقل وقيل الخ كما قال فيما قبله لان هذا القول ليس في مذهبنا
معاشرا الشافعية ولو قال ما ذكرناه لم يأن هذا القول في مذهبنا ويكون مقابلاً للأصح
(قوله ويؤخذ الكفيل) أى لاحتمال أن يظهر خلاف ما قدرناه بأن يظهر أكثر منه
والظاهر ان هذا جار على جميع الأقوال بالتقدير (قوله إلى الوضع مطلقاً) أى اختلف
نصيب بعض الورثة أو لا سواء فأنبأ انه لا ضابط له أوله ضابط (قوله الغرة) هى أمة أو
عبد يساوى كل منهما عشرين أمة وانما ورثت عنه لأنه يقدر انها دخلت في ملكه ثم مات

بهما قلناه من القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وقال القفال رجه الله تعالى توقف القسمة الى الوضع عنها
مطلقاً وهذا هو الأرجح من مذهب المالكية ثم اعلم انه اذا وضعت الحمل ميتاً عاد الموقوف للوجودين وكان الحمل لم يكن
ولو كان انفصاله ميتاً يجناية على أمه توجب الغرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود

عنها (قوله وكأنه) أي الحمل وقوله لذلك أي للوقوف وقوله أيضا أي كأنه كالعدم
بالنسبة للوقوف فيساذاوضع ميتايدون جنازة فاندفع بذلك قول بعضهم الأولي حذفه
لأنه عين قوله أولا وكان الحمل لم يكن (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله لا ينفق المحكم)
فان ظهر الحمل ذكر أو احمدا أو أكثر فلا شيء للاخ وكذا ان ظهر ذكر أو أنثى فأكثر وان ظهر
أنثى واحدة فالحال النصف وله الباقي وان ظهر اثنتين فأكثر فلهما أولهن الثلثان وله الباقي
هذا كله ان ظهر حيا حياة مستقرة والا فالمال كله للاخ (قوله مسألة) أي هذه مسألة
(قوله فلا قسمه عند المالكية الى الوضع) أي لان الاربع عندهم انه توقف القسمه الى الوضع
مطلقا (قوله وتعطى الزوجة الثمن) أي لانه لا يختلف نصيبها فتعطاها حالا (قوله ولا يعطى
الابن شيئا عندنا) أي لان نصيبه غير مقدر مع انه لا ضابط للحمل (قوله ويؤخذ منه كفيل)
راجع لمذهبي الحنابلة والحنفية (قوله مسألة) أي هذه مسألة (قوله خاف زوجة حاملا
الح) أصل هذه المسألة من أربعة ان قدرا ن لا حمل أو نزل ميتا أو حيا حياة مستقرة وهي
احدى الغراوين ومن أربعة وعشرين بلا حول ان قدرا ن الحمل ذكر أو أنثى فقط ومن سبعة
وعشرين ان قدرا ن الحمل ل اثنيان وهي المنبرية والأولى داخله في الثانية وبين الثانية
والثالثة توافق بالثالث فاذا ضربت وفق احدهما في الاخرى يحصل مائتان وستة عشر
وهي الجامعة فاذا قسمتها على الاربعة والعشرين خرج جزء السهم تسعة واذا قسمتها على
السبعة والعشرين خرج جزء السهم ثمانية للزوجة ثلاثه من سبعة وعشرين في ثمانية
اربعة وعشرين ولها ثلاثه من اربعة وعشرين في تسعة لسبعة وعشرين فتعطى اربعة
وعشرين ولكل من الابوين اربعة من سبعة وعشرين في ثمانية باثنين وثلاثين ولكل
منهما اربعة من اربعة وعشرين في تسعة تسعة وثلاثين فعطى كل منهما اثنين وثلاثين
يبقى بعد ذلك مائة وثمانية وعشرون فان ظهر الحمل اثنتين أخذناهما وان ظهر أنثى فقط
أخذت مائة وثمانية وثلاثه لزوجته ثلاثة ليكمل لسبعة وعشرون ورد كلام اربعة اكمل
لها ست وثلاثون ورد للاب باقى وان ظهر ذكر اربعة للزوجة وللام ماسبق ورد للاب اربعة
تكملة السدس غير عائل وما بقى لا ذكر (قوله فالأضرفى حق الزوجة والابوين الخ) أي
لنعول الى سبعة وعشرين وظاهر كلام الشارح انها تنقسم من سبعة وعشرين من غير
اعتبار الجامعة السابقة ومقتضى القياس اعتبارها كما سبق (قوله فتعطى الزوجة ثمان
عائلا) وهو اربعة وعشرون لان لها ثلاثه من سبعة وعشرين في ثمانية بأربعة وعشرين
وقوله وللأب سدا عائلا وهو اثنان وثلاثون لان له اربعة من سبعة وعشرين في ثمانية
بائنتين وثلاثين وهكذا يقال في قوله وللأم سدا عائلا (قوله فالجميع من اربعة وعشرين
وتعول لسبعة وعشرين) هكذا في نسخة وهي أوضح مما فى النسخ الكثرة في الجميع من
اربعة وعشرين لسبعة وعشرين والمعنى علمها ان جميع الانصبا عائلة من اربعة وعشرين
لسبعة وعشرين (قوله ويوقف ثمانية عشر) أي الى ظهور الحمل فان ظهر ان الحمل اثنيان
فأكثر فالوقوف لهما وان أنثى فقط فالحال النصف ويرد الباقي للزوجة والابوين وان
بان أنه ذكر فأكثر ولو مع الاناث لكل للزوجة والابوين فروضهم هو الباقي للاداد وان بان

لحقة المورثة وكأنه كالعدم
بالنسبة لذلك أيضا (مسألة)
خاف أمته حاملا وأخا شقيقة
فلا يعطى الاخ شيئا مادامت
حاملًا بالاجماع وبعد ظهور
الحمل لا ينفق المحكم (مسألة)
خاف ابنا وزوجة حاملا فلا
قسمه عند المالكية الى
الوضع وتعطى الزوجة الثمن
عند الأئمة الثلاثة ولا يعطى
الابن شيئا عندنا حتى تضع
وعند الحنابلة يعطى الابن
ثلث الباقي ويوقف ثلثاه
لأنهم بقدرته بائنتين
والأضرفى كونهما ذكرين
وعند الحنفية يعطى الابن
نصف الباقي لأنهم بقدرته
واحد أو لأضرفى كونه ذكرًا
ويؤخذ منه كفيل لاحتمال
أن تضع أكثر (مسألة)
خاف زوجة حاملا وأبوين
فالأضرفى حق الزوجة
والابوين ان يكون الحمل
عند امان الاناث فتعطى
الزوجة ثمانا عائلا والاب
سدسا عائلا والأم سدسا
عائلا فالجميع من اربعة
وعشرين وتعول لسبعة
وعشرين في دفع للزوجة
ثلاثة من سبعة وعشرين
وللام اربعة منها وللأب
كذلك ويوقف سبعة عشر

ومذهب الحنابلة كذلك
ومذهب الحنفية تعطي
الزوجة المثنى ثلاثة من
أربعة وعشرين والام
أربعة منها والاب كذلك
ويوقف ثلاثة عشر وعند
المالكية لا قسم الى الوضع
(مسئلة) خلاف اما حاملا
وابا فالاضرفى حق الام كون
جاء عدد افلا السدس
وفي حق الاب عدم تعدده
فتعطي سدسا والاب ثلثين
ويوقف سدس بين الام
والاب فلا شيء للحمل منه
وعند الحنابلة كذلك وعند
الحنفية لها ثلث والاب
ثلثان ويؤخذ منها كفيل
لاحتمال أن تلده عددان
الاخوة وعند المالكية
لا قسم الى الوضع والله أعلم
ولما انتهى الكلام على
مسائل الحمل شرعى في ميراث
الغرقى والهدمى لان في بعض
مسائله توقفنا الى البيان أو
الصالح فقال

* (باب ميراث الغرقى) *

والهدمى ونحوهم وقد
قدمت ان شروط الارث
يعلم بعضها من ميراث الغرقى
وهذا أو ان بيانها فنقول اعلم
ان شروط الارث ثلاثة أحدها
ويختص بالقضاء العلم بالجمعة
المقتضية للارث وبالدرجة
التي اجتمع فيها المورث
والوارث تفصيلا فلو شهد

ان لاجل أو نزل ميتا كمل للزوجة والابوين فروضهم (قوله ومذهب الحنابلة كذلك) أى
لانهم يقدرونه اثنين والاضركونهما اثنين (قوله ومذهب الحنفية تعطي الزوجة الخ)
أى لانهم يقدرونه واحدا والاضرفى حق الاب كونه ذكرا ولذا قال والاب كذلك أى
أربعة (قوله وعند المالكية لا قسم الى الخ) أى لان المرجح عندهم انه توقف القسمة الى
الوضع مطلقا (قوله مسئلة) أى هذه مسئلة (قوله فالاضرفى حق الام كون جملها عددا)
أى لانه لو قدر كونه واحدا لكان لها الثلث ولو قدر كونه عددا حجت من الثلث الى
السدس فلذلك قال الشارح فإلها السدس (قوله وفي حق الاب عدم تعدده) أى والاضرفى
فى حق الاب عدم تعدده أى لانه لو قدر تعدده لكان له ما بقى بعد سدس الام وهو خمسة
أسداس ولو قدر عدم تعدده لكان له الثمان فقط (قوله فتعطي سدسا) أى معاملة لها
بالاضرفى من تقدير تعدده وقوله والاب ثلثين أى ويعطى الاب ثلثين معاملة له بالاضرفى من
تقدير عدم تعدده (قوله ويوقف سدس بين الام والاب) أى الى البيان فان بان تعدده فهو
للأب وان بان عدم تعدده فهو للام ويجوز لهما أن يضطهما فيه قبل البيان كما هو مقتضى
ما تقدم (قوله فلا شيء للحمل منه) أى من السدس محبة بالاب (قوله وعند الحنابلة كذلك)
أى لانهم يقدرونه اثنين اسكن هذا ظاهرا بالنسبة للام دون الاب اذ مقتضى تقديرهم
الحمل اثنين فى جميع الورثة أن يأخذ الاب خمسة أسداس ولا وقف ويؤخذ منه كفيل فتدبر
(قوله وعند الحنفية لها ثلث الخ) أى لانهم يقدرون الحمل واحدا (قوله ويؤخذ منها كفيل)
أى يطلب منها كفيل وقوله لاحتمال ان تلده عدد أى وحينئذ يكون لها السدس فقط
ويرجع عليها بسدس (قوله على مسائل الحمل) بحث فيه بأنه انما تكلم على مسائل الورثة
مع الحمل ولم يتكلم على مسائله وأجيب بان المراد الحكم المنطبق عليها وقوله فى ميراث
أى ارث وقوله الغرقى جمع غريق وقوله والهدمى جمع هدمى وكان عليه أن يزيد
ونحوهم كالمحرقى (قوله لأن الخ) عليه لربط الميراث الغرقى والهدمى ونحوهم
بانهاء الكلام على مسائل الحمل فإنه قال لما بينهما من المناسبة وقوله فى بعض مسائل
أى وهو ما اذا علم عين السابق ثم نسي كما يأتى

* (باب ميراث الغرقى والهدمى) *

أى هذا باب بيان ارثهم وقوله ونحوهم أى كالمحرقى والقتلى فى معركة القتال (قوله يعلم
بعضها) هو الثالث الذى هو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث (قوله وهذا أو ان
بيانها) أى وقته (قوله ثلاثة) زاد بعضهم رابعا وهو تحقق وجود الوارث عند موت المورث
ولا يغنى عنه الثالث اذ يصديق من حدث من الورثة بعد موت المورث (قوله ويختص
بالقضاء) أى بالتحكم باستحقاق الوارث (قوله العلم بالجمعة) أى كالقرابة والنكاح والولاء
وقوله وبالدرجة أى كالبنوة والاخوة وهكذا وقوله التى اجتمع فيها الخ أى حصل بسببها
ارتباط كالاخوة فانما حصل بسبب ارتباط بين الوارث والمورث ولو قال حل فى الوارث
ليكن أوضح فى شمول الابن والاب وقوله تفصيلا أى بيان قوتها كذكره أخا شقيقا
أوضحها ككونه أخا لاب (قوله فلو شهد الخ) تفريع على مفهوم الشارح وقوله

شخص عند قاض بأن هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب ارثه تفصيلا ٢٦٣ لاختلاف العلماء في الورثة فربما ظن

الشاهد من ليس بوارث وارثا
الشرط الثاني تحقق موت
المورث كما اذا شوهد ميتا أو
الحاقه بالاموات حكما وذلك
في المفقود الذي حكم القاضي
بموته اجتهادا كما تقدم في
بابه أو الحاقه بالاموات تقديرا
وذلك في النجسين الذي
انفصل بجناية على أمه
توجب الغرة اذ لا يورث عنه
غيرها كما تقدم في باب الحمل
الشرط الثالث تحقق حياة
الوارث بعد موت المورث
حياة مستقرة أو الحاقه
بالأحياء تقديرا كحمل
انفصل حياة مستقرة
وقت يظهر وجوده عند الموت
ولو نطفة أو علقة اذا تقرر
ذلك في فرع من الشرطين
الآخرين ما ذكره بقوله
(وان عمت قوم) متوارثون
من رجال أو نساء أو منهما
وهو في الاصل اسم للرجال
دون النساء قال القرطبي
رحمه الله تعالى في مختصر
الصالح والقوم للرجال دون
النساء وربما دخل النساء
فيه على وجه التبعية انتهى
وهو المراد هنا وقوله (بهدم)
يسكون الدال الفاعل من
قولهم هدمت الثمن هدمنا
أسقطته وبفتح الدال اسم
للبناء المهدم وقال القرطبي
رحمه الله تعالى في مختصر

شخص أي جذسه الصادق بالمتعدد وقوله فلا يكفي ذلك أي فلا يكفي المذكور من هذه
الشهادة في القضاء بآرثه (قوله لاختلاف العلماء في الورثة) أي كاختلافهم في توريث أم
أبي أبي الأب وفي الجدة والأخوة (قوله تحقق موت الخ) أي موت المورث حقيقة أو حكما
أو تقديرا مجموع ذلك هو الشرط الثاني (قوله كما اذا شوهد ميتا) مثال لتحقيق موته (قوله
أو الحاقه الخ) عطف على تحقق الخ وقوله وذلك أي الحاقه وقوله الذي انفصل بجناية
الخ حقيقة مدرانه كان حيا ثم مات (قوله اذ لا يورث عنه غيرها) كان الاولى أن يقول ولا يورث
عنه غيرها لانه لم يتقدم ما يصلح أن يكون هذا لعلة له وبعضهم جعل له تعليلا لمخدوف
والتقدير فيورث عنه الغرة فقط اذ لا يورث عنه غيرها (قوله تحقق حياة الوارث الخ) أي
حياة الوارث حقيقة أو تقديرا (قوله حياة مستقرة) هي التي يكون معها البصائر باختيار
وحركة باختيار بخلاف حركة المذبوح (قوله لو قت) أي في وقت فاللام بمعنى في وهو متعلق
بانفصال وقوله يظهر الخ صفة لوقت ولا بد من تقدير ضمير يعود عليه بأن يقال يظهر
وجوده عند الموت بالنسبة اليه هذا ان قرئ يظهر بفتح الياء والماء فان قرئ بضم الياء
وكسر الهاء كان في يظهر ضمير يعود على الوقت ولا يحتاج لتقدير وذلك ولدت له دون
سنة أشهر من موت المورث ولو كانت فراشا أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع سنين ولم
تكن فراشا بخلاف ما اذا كان لا أكثر من أربع سنين أو ستة أشهر فأكثر ودون أربع
سنين وكانت فراشا (قوله ولو نطفة أو علقة مما لعة) أي سواء كان مضنة مثلا أو نطفة أو علقة
(قوله اذا تقرر ذلك) أي المذكور من الشروط وقوله في فرع من الشرطين الآخرين
تفرعه من الشرط الأخير أظهر من تفرعه على ما قبله ووجه التفرع ان ذلك يقع بطريق
المفهوم (قوله وان عمت قوم) أي يورث بعضهم بعضا والمغايلة على غير بابها اذ لا
يشترط أن يرث كل منهما الا أن يورث بموته قبله بل كذلك ما لو كان يرث بعضهم من
بعض دون العكس كالعميق والعتيق (قوله من رجال أو نساء أو منهما) بيان المراد هنا من
القوم (قوله وهو) أي القوم وقوله في الاصل أي اللغة وقوله اسم للرجال دون النساء
ولذلك قال زهير

فما أدري ولست أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

(قوله فقابل بين القوم والنساء) ليكون اسما للرجال خاصة (قوله قال القرطبي الخ)
استدلال على قوله وهو في الاصل الخ (قوله وربما دخل النساء فيه) ومنه قوم نوح قوم لوط
قوم صالح وقوله على وجه التبعية أي على وجهه هو التبعية (قوله وهو المراد هنا) أي في
عبارة المصنف لكن كلامه يوهم ان المراد هنا ما دخل فيه النساء على وجه التبعية ولا يشمل
الرجال فقط ولا النساء فقط وليس كذلك كما قال أول من رجال أو نساء أو منهما ما فـ كان
الاولى أن يقول والمراد به هنا ما هو أعم وهو الجماعة فيشمل الرجال فقط والنساء فقط
والرجال والنساء (قوله وقوله بهدم) مبتدأ خبره مخدوف أي نقول فيه كذا وكذا كما
تقدم مرارا كثيرة (قوله للبناء المهدم) ظاهرة أعم من أن يكون من جوانب البنا ومن
غيره في كلام القرطبي أخص من هذا (قوله أي بكسر الهاء) أي وسكون الدال (قوله

الصالح المهدم بالتحريك ما ندم من جوانب البنا فسقط فيها والهدم بالكسر أي كسر الهاء

وعرقه بتشديد الراء المفتوحة
في الماء غمسه فيه فهو مغرق
وغريق (أو) أمر (حادث)
أي نازل قال القرطبي رحمه
الله تعالى في مختصر الصحاح
حدث الشيء حدثا وحدثنا
وحدثنا نزل وحدث الرجل
معه ورواوا الحديث ضد القديم
اه وفي النهاية لابن الاثير
في حديث المدينة من أحدث
فيها حدثنا أو آوى محدثنا
أحدث الامر الحادث المنكر
الذي ليس بمحدث ولا معروف
في السنة انتهى وقوله (م)
الجميع (أي من القوم
الذكورين ومنه) في الحادث
النازل بهم بقوله (كالحرق)
بفتح الحاء والراء وقال الشيخ
بدر الدين سبط المارديني
رحمهما الله تعالى بكسر
الحاء المهملة وفتح الراء النار
انتهى ووجه الاصل ما قاله
ابن الاثير في النهاية في
حديث الفتح دخل صلى الله
عليه وسلم مكة وعليه عمامة
سوداء حرقانية قال الزمخشري
رحمه الله الحرقانية هي التي
على لون ما أحرقته النار كأنها
منسوبة بزيادة الالف
والنون الى المحرق بفتح
الحاء والراء وقال يقال
المحرق بالنار والمحرق معا
انتهى وقال فيها أيضا حرق
النار بالتحريك لهما وقد

الثوب) أي جنسه وقوله البالى أي الخلق (قوله أو غرق في الماء) حقيقة لا تكون الا في
الماء وأما استعماله في الخير والشر فهو مجاز والمراد هنا التحقيق (قوله فهو غرق) بفتح
فكسر على أنه صفة مشبهة وقوله وغارق أي بصيغة اسم الفاعل ويقال غريق أيضا من
غرق فهو لا يختص بالمشدد وان أوهمه كلام الشارح (قوله أو حادث) أي غير ما سبق
ليصح عطفه عليه بأو والاف عطف العام على الخاص لا يصح بأو الا أن تجعل بمعنى الواو (قوله
أي نازل) سواء كان منكرا أو لا كما يدل عليه عموم كلام القرطبي (قوله واحد حدث الرجل)
أي مثلا وقوله معروف أي معلوم عنه (قوله وفي النهاية) خبر مقدم والمحدث الامر
المحدث مؤخر وقوله في حديث المدينة أي في الكلام على الحديث المتعلق بالمدينة
وقوله من أحدث فيها الخ يدل من حديث المدينة وقوله أو آوى بالمدولم يذكر بقبية
الحديث وهي فعلية لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة
صرف ولا عدل (قوله المحدث) أي في الحديث وقوله الامر الحادث مما بين ما قبله
لان ما قبله أفاد ان المحدث معناه تنزل الشيء وهذا أفاد انه نفس الامر الحادث نعم المعنى الثاني
أنخص من متعلق معنى الاول وقوله الذي ليس بمحدث كالتفسير لقوله المنكر وقوله
ولا معروف عطف تفسير (قوله وقوله عم الجميع) مبتدأ خبره محذوف أي نقول في شرحه
كذا وكذا كما سبق وقوله من القوم المذكورين بيان للجميع ولوقال أي جميع القوم
المذكورين لكان أوضح (قوله ومثل الحادث) أي مثله وقوله النازل تفسير للحادث
كما لم يمتدح (قوله بفتح الحاء والراء) هذا هو الضبط الاول وسبب أي تفسيره على هذا
الضبط بالهيب النار (قوله وقال الشيخ بدر الدين الخ) غرضه بذلك بيان ضبط آخر في المحرق
مع تفسيره على هذا الضبط فقوله النار تفسير له على الضبط الثاني (قوله ووجه الاصل) كان
الاولى ويفيد الاصل لان كلامه يوهم أن ما ذكره توجيهه للضبط الاول وليس كذلك بل بيان له
(قوله في حديث الفتح) أي فتح مكة وقوله دخل مكة الخ يدل من حديث الفتح والمعنى
دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة الخ وقوله وعليه عمامة سوداء فيه بيان محل لبس الاسود
وإن كان الابيض أفضل منه وفي لبسه في ذلك اليوم إشارة الى أن ما عليه من الدين
لا يتغير كما ان السواد كذلك فلا يتغير بسودة (قوله حرقانية) بفتح الحاء والراء والقاف
وكسر النون بعد الالف وتشديد الراء (قوله قال الزمخشري الخ) غرضه تفسير ما ذكره في
النهاية وقوله على لون ما الخ وهو السواد وقوله كأنها منسوبة الخ أي وليس المقصد
النسبة حقيقة بل هذا اللفظ اسم لشيء على لون ما حرقته النار هذا هو المتبادر من العبارة
فتأمل (قوله وقال) أي الزمخشري المحرق بالنار والمحرق معا هذا يفيد الضبطين معا
ويحتمل أن تكون الباء في قوله بالنار لتصويره فيكون المحرق هو نفس النار ويحتمل أن
تكون للابسة فيكون غير ما كلالهيب (قوله وقال فيها) أي في النهاية وقوله أيضا أي كما
قال ما تـ دم وقوله بالتحريك أي للراء وقوله وقد تسكن أي راؤه (قوله أي وان مات
متوارثا الخ) هذا راجع لا أول كلام المصنف وهو دخول على ما بعده وفيه إشارة الى أنه
اراد بالقوم الاثنان فاكثروا وقد عرفت أن التوارث من الجانبين ليس بشرط وقوله بانهدام

يسكن انتهى أي وان مات متوارثان فأكثر بانهدام شيء عليهم أو غرقهم أو حرقهم أو في معركة قتال أو في أسر الخ

أولى غربة (ولم يكن يعلم حال السابق منهم) أي ولم يكن الحال السابق من القوم المذكورين فيمكن مضارع كان الشائبة فاسمها ضمير الحال والشان والجملة بعد هذا خبرها والمراد بحال السابق عنه كما يشير له قول الشارح أي لم يعلم عنه ونخرج بذلك ما إذا علم حال السابق فتارة يستمر علمه وتارة لا يستمر بل ينسى فالمفهوم تحته صورتان وهما الائتمان في الفائدة (قوله بأن علم أن أحدهم الخ) تصوير لكلام المصنف فهذه صورة المنطوق وهي ما إذا علم السابق لم يكن لم يعلم عين السابق وبقي صورتان وهما ما إذا لم يعلم سبق ولا معرفة أو علم أنهم ما توامعوا وقد ذكرهما الشارح بقوله وكذلك الخ وظاهر كلام الشارح بل صريحه أنهم لا يؤخذان من كلام المصنف ولذلك زاد ههنا من عنده و أنت خبر بان الذي في قول المصنف ولم يكن يعلم حال السابق يصدق بعدم السابق جزما أو احتمالا لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع وعلى هذا فائدة طوق تحته ثلاث صور والمفهوم تحته صورتان فتكون الجملة خسا (قوله فلا تورث زاهقا الخ) أي فلا تحكم بإيها القاضي أو لا تغت يا أيها المفتي بارت شخص زاهق من القوم المذكورين من شخص زاهق آخر منهم فالخطاب بذلك القاضي أو المفتي (قوله والزاهق الذاهب) لكن الزاهق والذاهب انما هو روحه بدليل قوله يقال زهقت روحه الخ (قوله بالكسر) أي للهاء (قوله أي فلا تورث ميتا الخ) تفسر للحكم الواقع وإن لم يكن في كلام المصنف على صنيع الشارح مع أن الاجتماع والخلاف لا يستفاد منه قطعا (قوله أما تامعا أو مرتبا) أي جواب هذا الاستفهام والضمير في ما تالفتا ورئين والمناسب أما توامع أو يكون المراد ضمير الجمع ما فوق الواحد فيشمل المتوارئين والاكثر وقوله فعند زيد أي فعند التورث عند زيد (قوله بعضهم من بعض) في كل منهم يرث من الآخر ويكون ما ورثه كل من كل لورثته وقوله من تلاد أموالهم دون طريقها أي من قديم أموالهم دون جديدها وسيذكر الشارح أن المراد بالتلاد ماله الذي بيده وال طريق ما ورثه من الآخر انما لم يرث من الطريق لانه لو ورث منه لآدى إلى أن الشخص يرث من نفسه فلو مات زوجان وترك كل منهما ابنا له فقط وخاف كل منهما أربعة دينار الورث الزوج من زوجته ربع الأربعين وهو عشرة وورثت منه ثمن الأربعين وهو خمسة لأن ذلك تلاد أموالهم ولا يرثها في الخمسة التي ورثتها منه ولا ترثه في العشرة التي ورثها منها لأن ذلك طريق أموالهم وحينئذ يكون لابن الزوج خمسة وأربعون ويكون لابن الزوجة خمسة وثلاثون (قوله وبه) أي بتورث بعضهم من بعض من تلاد أموالهم دون طريقها ولا يخفى أنه لما كان في تورث أحدهما من الآخر دون المكس تحكم ورث كل منهم من الآخر لكن يلزم عليه التناقض اذ مقتضى كونه وارثا أنه متأخر ومقتضى كونه مورثا أنه متقدم (قوله وهذا) أي هذا الحكم وقوله ما لم يقع التداعي أي بأن يدعي ورثة كل ميت تأخر مورثهم (قوله على ابطال) الأولى بطلان (قوله وحينئذ) أي وحينئذ خاف كل على بطلان دعوى صاحبه (قوله اذذاك) أي اذذاك موجود مثلا أي وقت التداعي والخلاف (قوله كالمذهب الأول) أي مذهب زيد (قوله ويجري الخلاف المذكور) أي عدم تورثهم عند زيد ومن تبعه وتورث بعضهم من بعض من التلاد دون

أو في غربة (ولم يكن يعلم حال السابق منهم) أي ولم يكن يعلم عينه بأن علم أن أحدهم مات قبل الآخر لكن لم يعلم عينه وكذا إن لم يعلم سبق ولا معرفة أو علم أنهم ما توامعوا (فلا تورث زاهقا) منهم (من زاهق) آخر منهم والزاهق الذاهب يقال زهقت روحه إذا خرجت وزهقت النفس بالكسر لغسة أي فلا تورث ميتا منهم من آخر اجباها فحينما إذا علم موتهم معا وأما إذا لم يعلم أما تامعا أو مرتبا فعند زيد ين ثابت رضى الله عنه وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة رحمهم الله تعالى فلا تورث وذكر أن عليا رضى الله عنه ورث بعضهم من بعض من تلاد أموالهم دون طريقها وبه قال أحمد رحمه الله تعالى وهذا عند الحنابلة ما لم يقع التداعي فان ادعى ورثة كل ميت تأخر موت مورثهم ولا يثبت أو تعارضت بينتاهما خاف كل على ابطال دعوى صاحبه وحينئذ لا تورث بينهما فيكون الحكم اذذاك كالمذهب الأول والمراد بالتلاد ماله الذي بيده والطريق ما ورثه من الميت الذي معه ويجري الخلاف المذكور

فَمَا إِذَا عَلِمَ السَّابِقُ عِلْمَ يَلْمُ عَيْنَ السَّابِقِ ٢٦٦ وَحَيْثُ لَمْ تَوْرَثْ أَحَدَهُمْ مِنَ الْأَشْخَاشِ فَافْهَمْ كَالْجَانِبِ فَلِذَا قَالَ (وَعَدَهُمْ)

أَيُّ الْمَوْتِ يَغْرَقُ وَنَحْوَهُ (كَانَهُمْ أَجَانِبٌ) أَيْ لَا قَرَابَةَ بَيْنَهُمْ وَلَا غَيْرَهَا مَا يَقْتَضِي الْأَرِثَ (فَهَكَذَا الْقَوْلُ السَّعِيدُ) أَيْ الصَّوَابُ يُقَالُ سَدَّ الشَّيْءُ سَدًّا إِذَا كَانَ صَوَابًا وَأَسَدَ الرَّجُلُ إِذَا جَاءَهُ بِالصَّوَابِ فِي قَوْلٍ أَوْ فَعَلٍ وَرَجُلٌ مَسَدَدٌ مُوَافِقٌ لِلصَّوَابِ فَقَوْلُهُ (الصَّائِبُ) أَيْ الْمَصِيبُ غَيْرُ الْمَخْطُئِ عَطْفٌ تَقْسِيرٌ (فَائِدَةٌ) إِذَا عَلِمَ مَوْتَ أَحَدِ الْمَتَوَارِثِينَ بِالْغَرَقِ وَنَحْوِهِ بَعْدَ الْأَنْتِخَامِ مَعْنَاهُ لَمْ يَنْسَ فَلَا مَرَوَاضِعَ أَنْ التَّأْنِيهِتِ الْمَتَقَدِّمَ أَجْسَاعًا وَإِنْ عَلِمَ مَوْتَهُمَا مَرْتَبًا وَعَيْنَ السَّابِقِ ثُمَّ نَسِيَ وَقَفَّ الْأَمْرَ إِلَى الْبَيَانِ أَوْ الصِّلَحِ وَبِهَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ تَمَّتْ أَحْوَالُ الْفَرَقِ خَمْسَةٌ أَحْوَالٌ وَلَمَّا أَنْهَى الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْكَلَامَ عَلَى مَا أَرَادَ أَنْ يُوْرِدَهُ فِي هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ خَتَمَهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالِدَعَاءِ كَمَا بَدَأَهَا بِذَلِكَ رِجَاءَ قَبُولِ مَا بَيْنَهُمَا فَقَالَ (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ) أَيْ تَمَامُ الْكِتَابِ أَيْ الْكَمَالُ (كَثِيرَاتِهِ) أَيْ كَمَلُ (فِي الدَّوَامِ) أَيْ فِي الْمَقَامِ أَيْ جِدًّا كَثِيرًا دَائِمًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى النِّعْمَةِ هُوَ الشُّكْرُ فِي اللُّغَةِ وَشُكْرُ

الطَّرِيفُ (قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا عَلِمَ) هِيَ صُورَةُ كَلَامِ الْمَصْنِفِ عَلَى صَنْدِيقِ الشَّارِحِ (قَوْلُهُ وَحَيْثُ لَمْ تَوْرَثْ أَحَدَهُمْ) دَخُولُ عَلَى كَلَامِ الْمَصْنِفِ وَقَوْلُهُ فَلِذَا أَيْ لِأَجْلِ كَوْنِهِمْ كَالْجَانِبِ (قَوْلُهُ وَعَدَهُمْ) أَيْ أَجْعَلُهُمْ (قَوْلُهُ وَنَحْوَهُ) أَيْ كَالْمَحْرُوقِ وَالْمَدْمُومِ (قَوْلُهُ وَلَا غَيْرَهَا) أَيْ كَالزَّوْجِيَّةِ وَالْوَلَاءِ (قَوْلُهُ وَهَكَذَا) أَيْ مِثْلُ مَا قُلْنَا مِنْ عَدَمِ التَّوْرِيثِ (قَوْلُهُ الْقَوْلُ السَّعِيدُ) فِيهِ حَسَنُ اخْتِتَامٍ وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ هُوَ الْقَوْلُ السَّعِيدُ (قَوْلُهُ أَيْ الصَّوَابُ) بِمَعْنَى الْمَصِيبِ الْمُوَافِقِ لِلْوَاقِعِ (قَوْلُهُ يُقَالُ سَدَّ أَحْيَا) اسْتِدْلَالٌ عَلَى قَوْلِهِ أَيْ الصَّوَابِ (قَوْلُهُ أَيْ الْمَصِيبُ) فَسِرَ الصَّائِبُ الَّذِي هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ صَابٍ بِالْمَصِيبِ الَّذِي هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ أَصَابَ لَا تَشْهِيرِيَّةٌ وَأَكْثَرِيَّةٌ (قَوْلُهُ عَطْفٌ تَقْسِيرٌ) فِيهِ أَنَّهُ لَا عَطْفَ فِي كَلَامِ الْمَصْنِفِ فَكَانَ الْأَوَّلِيُّ أَنْ يَقُولَ صِفَةً مُوضَّحَةً (قَوْلُهُ فَائِدَةٌ) أَيْ هَذِهِ فَائِدَةٌ وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا صُورَتَيْنِ الْمَفْهُومَ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ بَعْدَ الْأَنْتِخَامِ) ظَرْفٌ لِلْوَتِّ وَقَوْلُهُ مَعْنَاهُ حَالٌ مِنْ الْأَحْدِ (قَوْلُهُ فَلَا مَرَوَاضِعَ) أَيْ فَاتِحُكُمْ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ أَنْ التَّأْنِيهِتِ أَيْ وَهُوَ أَنْ التَّأْنِيهِتِ (قَوْلُهُ عَلَى مَا أَرَادَ) أَيْ يُوْرِدُهُ أَيْ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْمِيرَاثِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْقَى مِنْ جِلَّةِ الْمَنْظُومَةِ (قَوْلُهُ كَمَا بَدَأَهَا بِذَلِكَ) أَيْ بِالْمَذْمُورِ مِنَ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَالِدَعَاءِ (قَوْلُهُ رِجَاءُ أَحْيَا) أَيْ فَعَلٌ ذَلِكَ رِجَاءُ أَحْيَا فَعَالُهُ مَحْذُوفٌ وَلَيْسَ الْعَامِلُ خَتَمٌ وَابْتَدَأَ بِتِلْكَ لِيُزِمَ أَجْمَاعُ عَامِلِينَ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُهُ قَبُولِ مَا بَيْنَهُمَا أَيْ لِأَنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَقْبَلَهُمَا أَوْ يَدْعَ مَا بَيْنَهُمَا (قَوْلُهُ فَقَالَ) عَطْفٌ عَلَى خَتَمِ (قَوْلُهُ عَلَى التَّمَامِ) أَيْ لِأَجْلِهِ فَعَلِي تَعْلِيلِيَّةٌ وَقَوْلُهُ أَيْ تَمَامُ الْكِتَابِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ أَلْ عَوْضَ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَلَوْ قَالَ أَيْ لِلْكِتَابِ لَأَشَارَ إِلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَقَوْلُهُ عَلَى الْكَمَالِ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّمَامَ بِمَعْنَى الْإِتْمَامِ وَهُوَ لَا كَمَالٍ لِيَكُونَ الْحَمْدُ عَلَى الْفِعْلِ وَلَوْ أَبْقَيْنَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَكَانَ الْحَمْدُ عَلَى الْاِثْرِ وَالْحَمْدُ عَلَى نَفْسِ الْفِعْلِ اكْتِمَالٌ مِنَ الْحَمْدِ عَلَى الْاِثْرِ (قَوْلُهُ جِدًّا كَثِيرًا) أَيْ كَمَا وَقَوْلُهُ تَمَّ أَيْ كَيْفَ فَاتِحَتِهَا فَالْكَثَرَةُ تَرْجِعُ لِلْعَدَدِ وَالتَّمَامُ يَرْجِعُ لِلْقَدْرِ (قَوْلُهُ فِي الدَّوَامِ) أَيْ مَعَهُ فِي جَمْعٍ مَعَ تَمِّ الدَّوَامِ أَمَا عَرَفِي حَكَمِي أَوْ بِاعْتِبَارِ الثَّوَابِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْمَجُودِيَّةِ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى وَالْاِفْتِقَاسُ الْحَمْدُ فَفَعَلُ الْمُشْتَبْهِهِ وَهُوَ لَا زِمَ لَهُ (قَوْلُهُ هُوَ الشُّكْرُ فِي اللُّغَةِ) أَيْ وَهُوَ فَعَلٌ يَنْبَغِي عَنْ تَعْظِيمِ الْمَنْعَمِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مَنَعْمًا عَلَى الشَّاكِرِ أَوْ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ وَشُكْرُ الْمَنْعَمِ وَاجِبٌ) الْوَجُوبُ عَلَى ظَاهِرِهِ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالشُّكْرِ اعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَنْعَمُ بِحَسَبِ لَوْسُ ثَلَاثُ لَاعْتِرَفُ بِذَلِكَ وَأَدْعَى لَهُ وَلَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَنْ يَسِيرَ بِالتَّنَاءِ بِاللِّسَانِ أَوْ بِعَمَلِ الْجَوَارِحِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ كَالْوَجِبِ فِي الثَّوَابِ فَيُنَابِئُ عَلَيْهِ ثَوَابُ الْوَجِبِ وَقَوْلُهُ بِالْشَّرْعِ أَيْ لَا بِالْعَقْلِ خِلَافًا لِلْمَنْزِلَةِ فَنَ لَمْ تَبْلُغْ دَعْوَةَ لَمْ يَحْبِ عَلَيْهِ شُكْرُ (قَوْلُهُ وَأَسْأَلُهُ الْعَفْوَ) لَمَّا كَانَ قَدْ نَبِئَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ جِدًّا كَثِيرًا تَمَّ فِي الدَّوَامِ أَنَّهُ قَامَ بِحَقِّ النِّعْمَةِ دَفْعَهُ بِقَوْلِهِ وَأَسْأَلُهُ الْعَفْوَ (قَوْلُهُ صَغِيرًا وَكِرَامًا) أَيْ لَصَفَحَهُ عَنِّي وَكِرَامَهُ عَلَى (قَوْلُهُ أَيْ التَّوَانِي فِي الْأُمُورِ) أَيْ الْمَطْلُوبَةُ شَرْعًا (قَوْلُهُ وَخَيْرُ لَحْيٍ) أَيْ وَأَسْأَلُهُ خَيْرَ لَحْيٍ وَقَوْلُهُ نَأْمُلُ بِفَتْحِ الزُّنُونِ وَضَمِّ الْمِيمِ وَقَوْلُهُ فِي الْمَصْنُوعِ بِمَعْدُوفٍ أَيْ حَالُ كَوْنِهِ وَاقْعَا فِي الْمَصِيرِ وَلَيْسَ مَعْلُوقًا بِأَمَلٍ لِأَنَّ الْأَمَلَ حَاصِلٌ فِي الدُّنْيَا وَالْمَأْمُولُ يَقَعُ فِي الْآخِرَةِ وَقَوْلُهُ أَيْ الْمَرْجِعُ تَقْسِيرٌ لِلْمَصِيرِ فَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ وَقْتُ الصِّيْرَةِ أَيْ الرَّجُوعِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى (قَوْلُهُ

الْمَنْعَمُ وَاجِبٌ بِالْشَّرْعِ) (وَأَسْأَلُهُ الْعَفْوَ) أَيْ تَرَكْتُ الْمَوْأَخِذَةَ صَفْحًا وَكِرَامًا (عَنِ التَّقْصِيرِ) أَيْ التَّوَانِي فِي الْأُمُورِ (وَخَيْرُ إِلَى

الى الله) أى الى جزائه لانه تعالى يستحيل عليه المكان وقوله اليه أى الى جزائه لما علمت
 وقوله مرجعكم أى رجوعكم (قوله وغفران) أى وأساله غفران) وقوله أى ستر فسر الغفر
 بالستر والاولى تفسيره بالمحوم الحفيضة فقد وقع خلاف في تفسير المغفرة فقل ستر الذنب
 عن أمين الملائكة مع بقائه في الحفيضة وقبل محوم الحفيضة بالسكينة (قوله وهو المحرم)
 بضم الحيم وسكون الراء أى مافيه عقاب (قوله وستر) أى تغطية أى بحيث لا يظهر ذلك
 للناس لئلا تحصل فضيحة وقوله ماشان أى مما فيه لوم فقط فيكون مغاير لما قبله
 أو مما فيه لوم أو عقاب فيكون أعم مما قبله (قوله وأفضل الصلاة والتسليم على النبي) أى
 أعلاها وأكملها كائن على النبي (قوله المصطفى) فيه إشارة الى حديث ان الله اصطفى
 كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم
 واصطفاني من بني هاشم فأنا خير من خيار من خيار وكان مقتضى صدر الحديث أن يزداد
 في عجزه من خيار لكن العرب لا تكره زيادة على الثلاث وان اقتضاها المقام (قوله
 ليدعوه) علة لا اختياره صلى الله عليه وسلم من الخلق أى حكمته لانه لا يفعل الله لا تعلم
 وقوله الى دين الاسلام أى دين هو الاسلام (قوله والمصطفى من الصفوة) فأصله مصتفو
 أبدلت واو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت تاء الافتعال طاء وقوله وهى المخلص
 أى من الكدر وقوله فأبدلت الخ لم يتقدم ما يفرغ عليه ذلك ولو قال وأصله مصتفو كما قلنا
 لظهر التفرع (قوله الكريم) فقد بالغ صلى الله عليه وسلم في الكرم ما لم يصل اليه أحد
 غيره فكان يعطى عطاء من لا يخشى الفقر ومأله أحد شيئاً وقال لا قط فان كان عنده شيء
 أعطاه والا وعنده يمسر من القول ويبقى بوعده كما هو معلوم من سره صلى الله عليه وسلم عليه وعلى
 آله وصحبه (قوله ويجوز كسرهما) فقول الناس عبد الكريم بكسر الكاف ليس لنا لان
 الكسر لغة في الكريم ومثله كل ما كان على وزن فعيل كشرىف وكبير وهو تقيض الالتم
 ر قوله المجواد أى كثر الجود وقوله أو الجوامع لأنواع الخير والشرف والفضائل وقوله
 أو الصفوح عن الزلات أو بحكاية الخلاف (قوله محمد) بدل أو عطف به ان أدخل برتبة
 محذوف أو مفعول محذوف وان كان لا يساعده الرسم الأعلى طريقة من يرسم المنسوب
 بصورة المرفوع والمجروح (قوله خير الانام) أى افضلهم فهو صلى الله عليه وسلم أفضل
 الخلق على الإطلاق كما قال صاحب المجوهرة

وأفضل الخلق على الإطلاق * نديناه عن الشقاق

وأل في الانام للاسـ تغرق ولا يلزم نقص من حيث تضمن ذاتاً لمفضليه على الناقص
 وتفضيل الكامل على الناقص نقص لان محـ ذلك اذا فضل الكامل على الناقص
 بخضـه كقولهم السلطان أفضل من الزبال بخلاف ما اذا كان على جهة العموم فلا داعي
 لجعلها العهد والمعهود من له دخل في التفضيل وهم الانبياء والمجن والملائكة (قوله الذى
 لاني بعده) أى تبتدأ نبوته فلا يرد عيسى عليه الصلاة والسلام لانه وان كان ينزل آخر الزمان
 لكن يحكم بشر بعبته سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا بشر بعبته هو ونبوته موجوده من قبل
 وليست مبتدأة اذ ذلك (قوله في أسماء النبي) أى في بحيث أسماء النبي صلى الله عليه

ما نابل) أى نرجو (في المصير)
 أى المرجع والمراد به يوم
 القيامة يوم يرجع فيه الخلق
 الى الله تعالى قال الله
 تعالى اليه مرجعكم جميعاً
 (وغفر) أى ستر (ما كان من
 الذنوب) فلا يظهرها بالعقاب
 عليها والذنوب جمع ذنب
 وهو المحرم (وستر) أى
 تغطية (ماشان) أى قبح من
 الشين وهو القبح (من
 العيوب) جمع عيب وهو
 النقص (وأفضل الصلاة
 والتسليم على النبي المصطفى)
 أى المختار ومن الخلق
 ليدعوه الى دين الاسلام
 والمصطفى من الصفوة وهى
 المخلص فأبدلت التاء طاء
 (الكريم) بفتح الكاف
 قال العلامة سبط المارديني
 رحمه الله تعالى على الافصح
 ويجوز كسرهما وهو تقيض
 اللتين انتهى وهو الجواد
 أو الجوامع لأنواع الخير
 والشرف والفضائل أو
 الصفوح (محمد) صلى الله
 عليه وسلم (خير الانام)
 الخلق (العاقب) أى
 الذى لاني بعده قال ابن
 الاثير رحمه الله في النهاية
 في أسماء النبي صلى الله

عليه وسلم العاقب هو آخر الانبياء ٢٦٨ ، والعاقب والعقوب الذي يخاف من كان قبله (وآله الغر) يضم الغير

وسلم (قوله العاقب الخ) مقول القول (قوله وآله) أى وعلى آله وقوله الغر جمع اغر وصفوا بذلك لاشتهارهم كالركوب الاغر (قوله المناقب) أى المفاز وقوله الفاخرة صفة كاشفة (قوله جمع منقبة) هى المجيزة وقوله وهى ضد المثلبة أى العيب وقوله وهى أى المثالب (قوله من الخير) مصدر خارجير الوصف مأخوذ من خير المصدر فلم يتحد على التخفيف المأخوذ والمأخوذ منه (قوله والجمع سادة) من جملة المقول فليس مكررا مع قول الشارح جمع سيد (قوله وهو الكامل فى الشرف) لعل هذا التفسير بحسب المراد بقرينة المقام فلا ينافى قوله من قولهم محمداً الرجل الخ من حيث انه يقتضى ان المساجد هو المتصف بأصل الشرف (قوله بكرم الافعال) أى بالافعال الكريمة فهو من اضافة الصفة للوصف (قوله جمع بر) بفتح الباء أى محسن (قوله يقال الخ) غرضه به بيان انه يقال بربوبار وقوله بررت فلانا أى صنعت معه برا أى معروف واحسانا (قوله وقال ابن الأثير الخ) غرضه الاستدلال على أن أبرار جمع بر (قوله بالاولياء) جمع ولى وقوله والزهاد جمع زاهد وقوله والعباد جمع عابد (قوله وهذا) أى ما ذكرناه من الجملة الاخيرة (قوله ولنختم) فيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو قائل (قوله تشتمل على أبواب) من اشغال المجمل على المفصل (قوله الباب الاول فى الرد وذوى الارحام) أى فى الخلاف فيهما وبينهما (قوله وفيه فصول) أى ثلاثة والظرفية من ظرفية المفصل فى المجمل أو الأجزاء فى الكل (قوله الفصل الاول فى الخلاف فيهما) أى فى بيان الخلاف فى الرد وتوريث ذوى الارحام (قوله وعند المخنفية الخ) أى اذا أردت بيان ذلك فأقول عند المخنفية الخ فالقاء فاء الغصية (قوله اذا كانت الورثة أصحاب فروض) بخلاف ما اذا كانت الورثة أصحاب تعصيب وقوله لا تستغرق أى لا تستغرق تلك الفروض التركة فالجملة صفة للفروض (قوله فبردت الباقي الخ) جواب الشرط وعنهم متعلق بالباقي وعالمهم متعلق ببردت وذلك بنسبة فهو متعلق ببردت وقوله بنسبة فروضهم أى الى مجموعها فى بنت وأم للبنت النصف وللاولاد الثلث وللأم السدس واحد فمجموع فروضها أربعة ونسبة الثلاثة للاربعة ثلاثة ارباعها ونسبة الواحد لاربعة ارباعها فبردت عالمهم الباقي عنهم تلك النسبة فللبنت ثلاثة ارباع الباقي بطريق الرد وللأم ربعه كذلك الاخصر أن يجعل المسئلة من أربعة للبنت ثلاثة ارباع المال فرضا وردا وللأم ربعه كذلك ودلى لرد من القرآن كما قاله السيد فى شرح السراجية قوله تعالى وأولو الارحام بهضم هم أولى ببعض ما فضل بعد الفروض التى دلت عليها آيات الموارث يرد عليهم بهضم هم الاولوية لذلك لا يرد على الزوجين لانهم من حيث الزوجية لا ربح لهم وان اتفق أن لهم رجسا من جهة أخرى ومن السنة عنه صلى الله عليه وسلم لسعد من أن يزيد فى الوصية على الثلث ولم يرثه الابنت فدل على أن لها حقا فيما فوق النصف وليس الابن (قوله ماعد الزوجين) أى لانه لا ربح لهم من حيث الزوجية وان اتفق ان لهم رجسا من جهة أخرى كما علمت وقوله فانه لا يرد عليهم ما علة لاستثنائهم وما قبل من انهم ما ان كانا من ذوى الارحام كزوجية هى بنت خال أو زوج هو ابن خال رد عليهم ما رده شيخ

المجته الاشراف (ذوى)
أى أصحاب (المناقب)
الفاخرة والمناقب جمع
منقبة وهى ضد المثابة
وجعها مثالب وهى العيوب
(وصحبه الافاضل) من
فضل الرجل صار ذا فضل
وفضيلة ضد النقص
(الاخبار) جمع خبر يشدد
ويخفف من الخير ضد الشر
والاخبار بخلاف الاشرار
والخير الفاضل من كل شئ
(السادة) جمع سيد أى
شريف من قولهم سادة القوم
سيادة شرف عليهم فهو سيد
والجمع سادة (الاماجد)
جمع ما جسد وهو الكامل
فى الشرف من قولهم محمداً
الرجل محمداً شرف بكرم
الافعال (الابرار) جمع
بر يقال بررت فلانا بالسكر
أبره بفتح الباء وضم الراء
برافنا برب وبار قال ابن
الثير فى النهاية يقال بربير
فهو بار وجمعه بريرة وجمع
البريرة أبرار وهو كسيرا
ما يخص بالاولياء والزهاد
والعباد انتهى وهذا آخر
ما شرحت به كلام المؤلف
رحمه الله تعالى ولنختم هذا
الشرح بخاتمة تشتمل على
أبواب
(الباب الاول فى الرد) *

وذوى الارحام وفيه فصول (الفصل الاول) فى الخلاف فيهم ما فعند المخنفية والمخنابلة الاسلام
إذا كانت الورثة أصحاب فروض لا تستغرق فيرد الباقي عنهم عليهم بنسبة فروضهم ماعد الزوجين فانه لا يرد عليهم

الاسلام في شرح الفصول بان الرد مختص بذوي الفروض الذميمة فالزوجات لا يردها
 مطلقا وارثهما بالرحم لا بالرد أفاده في اللؤلؤة (قوله فان لم يكن له ورثة) أي بالفرض أو
 بالتعصيب وقوله وكان له الخ راجع للصورتين أعني قوله فان لم يكن الخ وقوله أو كان
 الخ وقوله فخاله في الاولى هي قوله فان لم يكن له ورثة من الجمع على ارثهم وقوله أو
 الفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية هي قوله أو كان له أحد الزوجين وقوله لذوي
 الارحام أي ولا شيء لميت المال انتظم أم لا (قوله وسبأني تعريفيهم) أي في قوله وهم كل
 قريب الخ (قوله وعند المالكية الخ) المعتمد عندهم انه ان لم ينتظم بيت المال ولم يوجد
 من يردها لهم ورث ذوي الارحام كما المعتمد عند الشافعية فان لم يكن هناك ذوو الارحام
 صرفت التركة في المصالح ويثاب من تولى ذلك ويجوز له الاخذ منها بقدر حاجته ان كان له
 حق في بيت المال (قوله اذا لم يخاف ورثة) أي بالفرض أو بالتعصيب وقوله أو خاف
 ذا فرض لا يستغرق أي أو خاف بنفسه الصادق ولو بالتمدد وقوله فخاله أي في الاولى
 وقوله أي الفاضل أي في الثانية وقوله بعد الفروض أي جنسها المتحقق ولو في واحد
 وقوله لميت المال أي ولا شيء لذوي الارحام وقوله سواء انتظم أو لا قد علمت ضعفه (قوله
 فأصل المذهب) أي المذهب الاصل أي المنقول عن المتقدمين وقوله كذهب المالكية
 أي فخاله أو الفاضل لميت المال سواء انتظم أو لا وهو مذاهب من مذهبنا وكذا من
 مذهب المالكية كما علمت (قوله والمفتي به) مبتدأ خبره أنه اذا لم ينتظم الخ وجملة وهو
 المذهب معترضة (قوله المتأخرون) هم من بعد الاربع مائة والمتقدمون من قبل
 الاربع مائة لكن هذا بحسب الاصطلاح القديم والافاقية آخرون من بعد النوى والرافعي
 والمتقدمون من قبلهما (قوله وهو المذهب) أي المعتمد فلا يشافي أن القول السابق
 مذهب أيضا لكن ضعيف (قوله أنه اذا لم ينتظم أمر بيت المال الخ) أي أن المال
 والشأن اذا لم ينتظم حال بيت المال أي متواليه وقوله ليكون الامام غير عادل أي بأن لم
 يعط كل ذي حق حقه وقوله القول بالرد جواب الشرط وكان عليه أنه يقرنه بالفناء لانه
 جملة اسمية وهي لا تصلح لمباشرة الاداة وقوله ما فضل الخ معجول للرد مع كونه محلي بال
 وعمله قابل كقوله ضعف الملكية أعداد والكثير عمل المصدر المجرد وفي بعض النسخ
 يرد على أهل الفروض الخ وهو ظاهر وقوله بالنسبة متعلق بالرد أو يرد أي بنسبة فروضهم
 إلى مجزئها (قوله وسبأني كيفية) أي الرد (قوله فان لم يكن أحد من أهل الفروض
 الذين يردها لهم) أي بأن لم يكن هناك أحد من الورثة أصلا أو كان هناك أحد من أهل
 الفروض الذين لا يردها لهم وقوله فخاله أي جميع مال الميت في الاولى وقوله أو الفاضل
 أي في الثانية وقوله لذوي الارحام أي ولا يختص بالفقراء منهم على الاصح كما في اللؤلؤة
 (قوله وان انتظم أمر بيت المال) أي وان انتظم حال متواليه وقوله فالمال له أي ارنا
 مراعي فيه المصلحة قال السبكي أورد المحنفة أنه لو كان المال له ارنا لم تصح الوصية بالثلث
 للفقراء والمساكين اذا لم يكن له وارث خاص لانه اوصية لو ارثت وهي باطلة وأجاب القاضي
 حسين والقاضي أبو الطيب بأنه لا يمنع ذلك ويكون حكمها بخالف الحكم الوصية للوارث

فان لم يكن له ورثة من الجمع
 على ارثهم أو كان له أحد
 الزوجين وكان له أحد من
 ذوي الارحام فخاله في الاولى
 أو الفاضل بعد فرض
 الزوجية في الثانية لذوي
 الارحام وسبأني تعريفيهم
 وعند المالكية اذا لم يخاف
 ورثة من الجمع على ارثهم أو
 خاف ذا فرض لا يستغرق
 فخاله أو الفاضل بعد
 الفروض لميت المال سواء
 انتظم أم لا وأما عندنا معاصر
 الشافعية فأصل المذهب
 كذهب المالكية والمفتي به
 من مذهبنا الذي أفتي به
 المتأخرون من الشافعية
 وهو المذهب انه اذا لم
 ينتظم أمر بيت المال ليكون
 الامام غير عادل القول بالرد
 على أهل الفروض غير
 الزوجين ما فضل عن
 فروضهم الذي منها فرض
 أحد الزوجين بالنسبة
 وسبأني كيفية فان لم يكن
 أحد من أهل الفروض
 الذي يردها لهم فخاله أو
 الفاضل بعد فرض أحد
 الزوجين لذوي الارحام
 على ما سبأني وان انتظم
 أمر بيت المال فالمال له
 دون الرد وذوي الارحام

المخاص ثم قال السبكي ويؤخذ من هذا مسئله وهي أنه إذا أوصى للفقراء وكان الوارث
فقرا أو افتقر بعد ذلك يجوز الصرف اليه من الوصية وإن كان وارثا لأن الارث بعينه
والوصية لالعينه أفاده العلامة الامير (قوله الفصل الثاني في الرد) أي في بيان كيفية
(قوله وهو ضده العول) أي ومن المعلوم أن العول زيادة في السهام ونقص من الانصبا
فيكون الرد الذي هو ضده زيادة في الانصبا ونقص في السهام ولذلك فرعه الشارح حيث
قال فهو الخ في بنت وأم يراد في انصبا ما ثم ما وينقص من سهام المسئلة فبعد أن كانت من
سنة صارت من أربعة (قوله وقد معنا أنه لا يراد على الزوجين) وانما ذكره هنا توطئة لما بعده
(قوله فان لم يكن هناك) أي في الورثة (قوله فله) أي لمن يرده عليه الذي هو الشخص
الواحد وقوله فرضا ورثا أي بالفرض والرد أو من جهة الفرض والرد (قوله صنفان
واحدا) أي لكنه متعدد بخلاف الشخص الواحد فقد علمته (قوله فأصل المسئلة) أي
مسئلة الرد وقوله من عددهم فإذا كانوا ثلاثة كانت المسئلة من ثلاثة أو أربعة كانت
من أربعة وهكذا وقوله كالوصية أي فان أصل المسئلة من عددهم فإذا خلف خمسة بنين
مثلا كانت المسئلة من خمسة (قوله صنفين) أي كبنين وبناتين وقوله فأكثر أي بأن
كانوا ثلاثة أصناف فقط كبنات أخوات متفرقات ولا يتجاوزها والافلا رد لاسم تغرق
الفروض التركة مع كونها عادلة كأم وأخت لام وأخت شقيقة وأخت لاب أو عائلة
كأم وأختين لام وشقيقة وأخت لاب فيمصر قوله أو أكثر على الثلاثة فقط وليس على
ظاهره من شموله لأكثر من ثلاثة أصناف (قوله جعلت فروضهم) أي كنصف وسدس
وقوله تلك الفروض مرتبطة بقوله أصل المسئلة وقوله فالجتماع أي فعدد المجتمع من
فروضهم أصل المسئلة الرد ولا ينظر للباقي فيجعل كالأدم مثلا لو كانت الورثة بنتا وبنت
ابن فللبنت النصف ثلاثة وللبنت الابن السدس واحد فإذا جعلت فروضهم من أصل
المسئلة لتلك الفروض كانت أربعة فهي أصل المسئلة الرد فيجعل مسئلة الرد من أربعة
ويجعل الباقي وهو اثنان هنا كأنه لم يكن فالبنت ثلاثة فرضا ورثا وللبنت الابن واحد
فرضا ورثا (قوله واعلم أن مسائل الرد) أي التي فيها صنفان أو ثلاثة وقوله مقتطعة من
سنة أي مأخوذة من ستة ولا تباعه إلا أن ما زاد على الستة لا بد أن يكون فيه أحد الزوجين
وكانت الستة عادلة أو عائلة ولا رد فيها فلا تباع تلك المسائل الستة وهو معنى الاقتطاع كما
قاله العلامة الامير (قوله وأنها الخ) أي واعلم أنها الخ وقوله قد تحتاج الى تصحيح أي كما
في بنت وبنتي ابن فستأثمهم من أربعة عدد فروضهم وتحتاج الى تصحيح لأن نصيب بنتي
الابن غير منقسم عليه ما في ضرب اثنان في أربعة ونصيب من ثمانية فللبنت ستة وبنتي
الابن اثنان كل واحد واحد (قوله وان كان هناك أحد الزوجين الخ) هذا مقابل لقوله
فان لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله فخذله فرضه من مخرج فرض الزوجية وهو
نصف أو ربع أو ثمن (قوله فقط) أي لا يخرج فرض غيره من انصبا به الورثة (قوله
وهو) أي فرضه أعني أحد الزوجين وقوله واحد من اثنين أي فيما لو كان الموجود
زوا وليس هناك فرع وارث أو زوجة وليس هناك فرع وارث وقوله أو ثمانية أي

(الفصل الثاني) في الرد
وهو ضده العول فهو زيادة
في انصبا الورثة ونقصان
من السهام وقد قد معنا أنه
لا يراد على الزوجين فان لم
يكن هناك أحد الزوجين
فان كان من يرده عليه شخصا
واحدا كأم أو ولد أم فله
المال فرضا ورثا أو كان
من يرده عليه صنفان واحدا
كأم ولد أم أو جدات فأصل
المسئلة من عددهم كالعصبة
أو كان من يرده عليه صنفين
فأكثر جعلت فروضهم من
أصل المسئلة لتلك الفروض
فالجتماع أصل المسئلة الرد
فاقطع النظر عن الباقي
من أصل مسئلة تلك
الفروض كأن لم يكن
واعلم أن مسائل الرد التي
ليس فيها أحد الزوجين
كأنها مقتطعة من ستة وانما
قد تحتاج الى تصحيح وان كان
هناك أحد الزوجين فخذ
له فرضه من مخرج فرض
الزوجية فقط وهو واحد
من اثنين أو أربعة أو ثمانية

فيمالو كان الموجود زوجة وهناك فرع وارث (قوله واقسم الباقي) أي بعد ادخاج
 فرض أحد الزوجين وقوله على مسألة من يرد عليه أي التي تحصات من جمع فروض غير
 الزوجين من أصل مسألة تلك الفروض (قوله فان كان من يرد عليه الخ) هذا تفصيل
 لقوله واقسم الباقي على من يرد عليه وقوله شخصاً واحداً أي كفاي زوج وأم وقوله أو
 صنفاً واحداً أي وذلك الصنف متعدد كفاي زوجة وثلاث جدات وقوله فأصل مسألة
 الرد مخرج فرض الزوجية فأحد الزوجين يأخذ فرضه والباقي لذلك الشخص أولئك
 الصنف (قوله وان كان من يرد عليه أكثر من صنف) أي كفاي زوجة وأم وولديها (قوله
 فأعرض على مسألة) أي مسألة من يرد عليه التي تحصات من جمع فروضه وقوله
 الباقي أي بعد أخذ فرض الزوجية (قوله فان تقسم) أي الباقي على مسألة من يرد عليه
 وقوله فخرج فرض الزوجية أصل مسألة الرد فأحد الزوجين يأخذ فرضه ويقسم الباقي
 على من يرد عليه (قوله زوجة وأم وولديها) فإذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من
 أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسألة من يرد عليه وهي ثلاثة عدد فروضهم
 من أصل مسألة تلك الفروض فلا هم ولا كل من ولديها سهم (قوله وان لم ينقسم) أي
 الباقي على مسألة من يرد عليه كفاي زوجة وأخت شقيقة وأخت لأب فإذا أخذت فرض
 الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي غير منقسمة على مسألة من يرد عليه
 وهي أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض وقوله ضربت مسألة من يرد
 عليه في مخرج فرض الزوجية أي فتضرب في المثال المذكور أربعة وهي مسألة من يرد
 عليه في أربعة وهي مخرج فرض الزوجية بستة عشر (قوله لانه لا يكون الاميانا) أي
 لان الباقي بعد فرض الزوجية لا يكون الاميانا المسئلة الرد (قوله فما بلغ فهو أصل المسئلة
 الرد) أي ومن له شيء من مسألة الزوجية أخذته مضمروبا في مسألة الرد ومن له شيء من مسألة
 الرد أخذته مضمروبا في الباقي بعد فرض الزوجية فالباقي هنا بمنزلة سهام الميت الثاني في
 مسألة المناخنة (قوله وقد تحتاج مسألة الرد التي فيها أحد الزوجين الى تصحيح) أي كفاي
 زوجتين وأم فان فرض الزوجية واحد من أربعة وهو غير منقسم على الزوجتين فيضرب
 اثنان في أربعة ثمان فللزوجة ثمان والباقي للأُم فرضا ورثا وقوله أيضاً أي كما قد
 تحتاج مسألة الرد التي لم يكن فيها أحد الزوجين الى التصحيح (قوله اذا تقرر ذلك) أي
 ما ذكر من قوله فان لم يكن هناك أحد الزوجين الى هنا (قوله بكثرة وأخ لام) فأصل
 مسألة الرد اثنان عدد فروضهم من مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة
 مخرج السدس فالكثرة واحد ولاخ للأُم كذلك ومجموع فروضهما ثمان فهما أصل
 مسألة الرد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكزوج وأم) فأصل
 مسألة الرد اثنان مخرج فرض الزوجية لان من يرد عليه شخص واحد فلزوج واحد
 وللأم واحد وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين كأم وولديها فأصل مسألة
 الرد ثلاثة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض
 ستة مخرج السدس الذي للأُم وللأم واحد ولولديها اثنان ومجموع فروضهم ثلاثة فهي

واقسم الباقي على مسألة
 من يرد عليه فان كان من
 يرد عليه شخصاً واحداً أو
 صنفاً واحداً فأصل مسألة
 الرد مخرج فرض
 الزوجية وان كان من يرد
 عليه أكثر من صنف فأعرض
 على مسألة الباقي من
 مخرج فرض الزوجية فان
 انقسم فخرج فرض الزوجية
 أصل مسألة الرد كزوجة
 وأم وولديها وان لم ينقسم
 ضربت مسألة من يرد عليه
 في مخرج فرض الزوجية
 لانه لا يكون الاميانا
 بلغ فهو أصل مسألة الرد
 وقد تحتاج مسألة الرد التي
 فيها أحد الزوجين الى تصحيح
 أيضاً اذا تقرر ذلك فأصول
 مسائل الرد سواء أكان فيها
 أحد الزوجين أم لا ثمانية
 أصول اثنان بكثرة وأخ لام
 وكزوج وأم وثلاثة كام

أصل مسألة الرد فللام واحد ولكل من ولديه واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله كذبت وأم) فاصل مسألة الرد أربعة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة مخرج السدس الذي للام فللمبت ثلاثة وللام واحد ومجموع ذلك أربعة فهي أصل مسألة الرد فللمبت ثلاثة وللام واحد وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله وكزوجة وأم ولديها) فاصل مسألة الرد أربعة لانك اذا أخذت فرض الزوجية وهو واحد من أربعة كان الباقي ثلاثة وهي منقسمة على مسألة الرد التي هي ثلاثة عدد فروض من يردها عليه فللزوجة واحد وللام واحد ولكل من ولديها واحد وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين (قوله كأم وشقيقة) أي أو لاب وأصل مسألة الرد خمسة عدد فروضهم من أصل مسألة تلك الفروض فان أصل مسألة الفروض ستة حاصل ضرب مخرج الثالث في مخرج النصف فللام اثنان ولشقيقة أو التي لاب ثلاثة ومجموع ذلك خمسة فهي أصل مسألة الرد فللام اثنان وللاخت ثلاثة وهذه من المسائل التي ليس فيها أحد الزوجين (قوله كزوجة وبنت) فاصل مسألة الرد ثمانية مخرج فرض الزوجية لأن من يردها عليه شخص واحد فللزوجة واحد وللمبت سبعة فرضا وردا (قوله وستة عشر) هي حاصلة من ضرب أربعة الرد في أربعة مخرج فرض الزوجية لما بينة الباقي وهو ثلاثة مسألة الرد فن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضر وباقي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضر وباقي الباقي فللزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة ولشقيقة ثلاثة من مسألة الرد في ثلاثة بتسعة فرضا وردا والتي للاب واحد من مسألة الرد في ثلاثة بثلاثة وهذه من المسائل التي فيها أحد الزوجين (قوله واثنا وثلاثون) هي حاصلة من ضرب أربعة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجية لما بينة الباقي وهو سبعة مسألة الرد فن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضر وباقي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضر وباقي الباقي فللزوجة واحد من مسألة الزوجية في أربعة بأربعة وللمبت ثلاثة من مسألة الرد في سبعة بتسعة فرضا وردا وللمبت الابن واحد من مسألة الرد في سبعة بتسعة (قوله وأربعون) هي حاصلة من ضرب خمسة مسألة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجية لما بينة الباقي وهو سبعة مسألة الرد فن له شيء من مسألة الزوجية أخذه مضر وباقي مسألة الرد ومن له شيء من مسألة الرد أخذه مضر وباقي الباقي فللزوجة واحد من مسألة الزوجية في الباقي فللزوجة واحد في خمسة وللمبت ثلاثة في سبعة بتسعة فرضا وردا وللمبت الابن واحد في سبعة بتسعة وللعمدة كذلك (قوله الفصل الثالث في ذوى الارحام) أي بيانهم وكيفية ارثهم والارحام جمع رحم وهو القرابة (قوله وهم) أي ذوى الارحام اصطلاحا وأما لغة فهم أصحاب القرابات مطلقا وقوله كل قريب غير من تقدم أي بحيث يكون ليس عصبة ولا ذافررض وقوله من الجمع على ارثهم بيان من تقدم (قوله وهم وان كثروا) أي من حيث الأفراد (قوله من ينتمي الى الميت) أي من ينتسب اليه لكونه أصله (قوله أولاد البنات) فينزلون منزلة البنات وقوله وأولاد بنات الابن فينزلون منزلة بنات الابن (قوله من ينتمي اليهم الميت) أي من ينتسب اليهم الميت

ولديه أو أربعة كذبت
أم وكزوجة وأم ولديها
وخسة كأم وشقيقة وثمانية
كزوجة وبنت وستة عشر
كزوجة وشقيقة وأخت
لاب واثنا وثلاثون
كزوجة وبنت وبنت ابن
وأربعون كزوجة وبنت
وبنت ابن وجدّة

(الفصل الثالث) في ذوى
الارحام وهم كل قريب
غير من تقدم من الجمع على
ارثهم وهم ان كثروا
يرجعون الى أربعة أصناف
الأول من ينتمي الى الميت
وهو أولاد البنات وأولاد
بنات الابن وان نزلوا الثاني
من ينتمي اليهم الميت وهم

ليكونهم أصوله (قوله الاجداد) أي كأي الأسم وأبيه وان علا وقوله والمجدات أي
 كالمدة الفاسدة وهي أم أي الأم وأمه وان علت وينزلون منزلة الأم (قوله الساقطون)
 صفة للاجداد والمجدات تغلب المذكر وقوله وان علوا أصله علوا فحركات الواو وانفتح
 ما قبلها فبقيت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله من ينتمي إلى أبوي الميت)
 أي من ينتسب إليهم لكونهم ما أصله مع ذلك المتني وللميت وشمل ذلك من ينتمي
 إليهم ما كنبات الاخوة الاشقاء ومن ينتمي إلى أحدهما كأولاد الاخوة فانهم يدعون
 بالأم فقط (قوله أولاد الاخوات) أي اشقاء أولاب أولام ولا فرق في الأولاد بين الذكور
 والإناث ولذلك عبر الشارح هنا بأولاد الاخوات بخلاف ما بعد ذلك فإنه عبر ببنات الاخوة
 ليخرج ابناء الاخوة الاشقاء أولاب وقوله وبنات الاخوة أي الاشقاء أولاب أولام
 وقوله وبنو الاخوة للأم بخلاف بنو الاخوة الاشقاء أولاب فانهم مصيبة ليسوا من ذوى
 الارحام (قوله ومن يدلي بهم) أي ومن يدلي إلى الميت بمن ذكر (قوله من ينتمي إلى اجداد
 الميت وجداته) أي من ينتسب إليهم لكونهم ما أصله مع ذلك المتني وللميت (قوله
 العمومة) أي ذوو العمومة أو العمومة جمع عم وقوله للأم أي منها على تقدير مضاف
 أي من جهة بخلاف العمومة للأبوين أولاب فانهم مصيبة وارتئون (قوله والعصمات
 مطلقا) أي شقيقات أولاب أولام وقوله وبنات الاعمام مطلقا أي سواء كان الاعمام
 أشقاء أولاب أولام (قوله والمخولة) أي ذوو المخولة أو المخولة جمع خال وقوله مطلقا
 سواء كان الأخوال والمخالات أشقاء أولاب أولام (قوله اذا علمت ذلك) أي ما ذكر من أنهم
 أربعة أصناف (قوله ان من انفرد) أي ذكرنا كان أو أنثى وقوله خارج جمع المال ظاهرة
 ارت ذوى الارحام بطريق التعصيب ولعل ذلك عند الانفراد وقال بعضهم ارتهم تارة
 يكون بالفرض وتارة يكون بالتعصيب كما يظهر بالتأمل في الامثلة السابقة (قوله وفي ذلك
 مذاهب) أي مذاهب أهل التميز ومذهب أهل القرابة ومذهب أهل الرحم وقوله
 هجر بعضها هو مذهب أهل الرحم فيدسون بين ذوى الارحام لافرق بين القريب والبعيد
 والد كره غيره فاذا وجد بنت بنت وبنت خال فالسالم بينهما سوية عندهم (قوله
 ومالم يجر منها) أي من المذاهب (قوله مذهب أهل التميز) سواء بذلك لانهم
 ينزلون كلام من ذوى الارحام منزلة من يدلي به الأخوال والمخالات فينزلونهم منزلة
 الأم والألأعمام للأم والعصمات فينزلونهم منزلة الأب (قوله وهو الاقدس) أي الأشد
 موافقة للقياس وقوله الاصح أي المعتمد وقوله عند الشافعية وكذا عند المالكية
 حيث ورنوا ذوى الارحام (قوله انه ينزل كل منهم منزلة من يدلي به) فينزل كل فرع
 منزلة أصله وينزل أصله منزلة أصله وهم كذا درجة درجة إلى أن تصل إلى أصل
 وارث واعلم أن من نزل منزلة شخص يأخذ ما كان يأخذ لك الشخص فيفرض موت
 ذلك الشخص وان هذا المنزل منزلة وارثه (قوله في منزلة الأم) أي لا منزلة من أدلوا به وهم
 الاجداد فثبتت للأم من كل المال عند الانفراد أو ثلثه أو سدسه عند تعدد الأفراد
 ثبتت لمن نزل منزلتها من الأخوال والمخالات وكذا يقال في الاعمام والعصمات من نزل منزلته

الاجداد والمجدات الساقطون
 وان علوا الثالث من ينتمي
 إلى أبوي الميت وهم أولاد
 الاخوات وبنات الاخوة
 وبنو الاخوة للأم ومن
 يدلي بهم وان نزلوا الرابع من
 ينتمي إلى اجداد الميت
 وجداته وهم العمومة للأم
 والعصمات مطلقا وبنات
 الاعمام مطلقا والمخولة
 مطلقا وان تبعوا
 وأولادهم وان نزلوا اذا
 علمت ذلك فلا خلاف عند
 من ورث ذوى الارحام
 أن من انفرد من هؤلاء عاز
 جميع المال وانما يظهر
 الخلاف عند الاجتماع
 وفي ذلك مذهب هجر
 بعضها ومالم يجر منها
 مذهب ان أحدهما مذهب
 أهل التميز وهو الاقدس
 الاصح عند الشافعية وهو
 مذهب المخالبة ومحصله
 أنه ينزل كل منهم منزلة
 من يدلي به الا الاخوال
 والمخالات فينزلونهم

الاب (قوله والا الاعمام للام والعمات) أي وبنات الاعمام وقوله فتنزلة الاب أي لا منزلة
 من أدلوا به وهم الاجداد (قوله فان سبق أحد إلى وارث الخ) فبعد تنزيل كل شخص منزلة
 من أدلى به درجة بعد درجة يعتبر السابق إلى الوارث وقوله مطلقا أي سواء قربت درجته
 لليت أو بعدت ففي بنت بنت وبنت بنت ابن ابن المال للثانية لسبقها للوارث وان كانت
 الأولى قربت إلى الميت (قوله وان استووا في السابق إلى الوارث) كان الأولى وان استووا
 في الادلاء إلى الوارث لان السابق لا يدفعه من سابق ومسبق فلا يعقل فيه الاستواء
 فكأن فيه تحريدا بأن يراد به مجرد الانتساب كما يفهمه كلام العلامة الأمير (قوله قدر
 كأن الميت خلف من يدلون به) أي فرض ان الميت خلف الوارث الذي ينتسبون اليه في
 درجة واحدة فالضمة في يدلون راجع لذوي الارحام والضمة في به راجع إلى وقوله
 وقسم المال أي ان لم يكن هناك أحد الزوجين وقوله أو الباقي الخ أي ان كان هنالك
 أحد الزوجين (قوله بعد فرض الزوجية) علم منه أنهم لا يدخلون على الزوجية ضرر عول
 وان حصل بينهم عول فليسوا بمن أدلوا به من كل وجه ففي زوج وبنتي أختين للزوج
 النصف كاملا من غير عول وما بقي ابنتي الأختين ونصف المسئلة من أربعة لأن الزوج له
 النصف ومخرجها اثنتان والباقي بعد نصف الزوج واحد وهو غير منقسم على بنتي الأختين
 فيضرب اثنتان في اثنين بأربعة ولو كان مع الزوج نفس الأختين لعالت المسئلة بمثل سدسها
 وفي أبي أم وبنتي أختين لام وبنتي أخت شقيقة وبنتي أخت لأب فلا يلام السدس وبنتي
 الأختين لام الثلث وبنتي الأخت الشقيقة النصف وبنتي الأخت للأب السدس فالمسئلة
 من ستة وتعمل السبعة فيحصل العول بينهم لكن ان وجد أحد الزوجين أعطى فرضه كاملا
 من غير عول ويختص بضرر العول ان كان ذوو الارحام أفاده الزيات (قوله بينهم) أي بين
 من يدلون به وراعي هنا معنى من فذلك أي بضمير الجمع بخلافه قبل ذلك فانه راعى لفظها
 فذلك أي بضمير المفرد في قوله به (قوله فن يجب) أي ممن يدلون به والمراد من يجب
 يجب شخص بخلاف من يجب يجب وصف فترث بنت الأخ الرقيق أو القاتل ولو في حياته
 لان وجوده كالعدم وقوله لا شيء لمن يدل به ففي بنت أخ لأب مع بنت أخ شقيق فلا شيء
 للأولى لانها أدلت بالأخ للأب وهو محبوب بالأخ الشقيق والمال كله للثانية (قوله وما
 أصاب كل واحد) أي ممن يدلون به وقوله قسم على من نزل منزلته أي بحسب ارثهم منه
 ولذلك قال الشارح كأنه أي كل واحد مات وخلفه هم أي من نزل منزلته فراعى معنى
 من فأتى بضمير الجمع (قوله الأولاد ولد الام) أي الأولاد الاخوة للام وهذا الاستثناء من
 قوله وما أصاب كل واحد قسم على من نزل منزلته كأنه مات وخلفه هم وقوله فيقسم بين
 ذكورهم واناثمهم بالسوية أي فيقسم ما أصاب من أدلوا به من ولد الام بين ذكورهم واناثمهم
 بالسوية فلا يفضل ذكورهم على اناثمهم وقوله كما صولهم أي فانهم يرثون بالسوية فيما ذمات
 الميت عن أولاد أم فلا يفضل ذكورهم على اناثمهم وقوله مع ان ولد الام لومات وخلف أولاد
 ذكورهم واناثمهم ميراثهم بينهم للذكور مثل حظ الانثيين أي لان الأولاد يعصب ذكورهم
 اناثمهم فلذلك كمثل حظ الانثيين (قوله والا الخمال والخالة للام) أي والا الخمال والخالة

والا الاعمام للام والعمات
 فتنزلة الاب على الارح فان
 سبق أحد إلى وارث قدم مطلقا
 وان استووا في السابق إلى
 الوارث قدر كأن الميت خلف
 من يدلون به وقسم المال
 أو الباقي بعد فرض الزوجية
 بينهم كأنهم موجودون
 فمن يجب لا شيء لمن يدل
 به وما أصاب كل واحد
 قسم على من نزل منزلته
 كأنه مات وخلفه هم الأولاد
 ولد الام فيقسم بين
 ذكورهم واناثمهم بالسوية
 كما بانهم مع ان ولد الام لو
 مات وخلف أولاد ذكور
 واناثمهم ميراثهم بينهم
 للذكور مثل حظ الانثيين
 والا الخمال والخالة للام
 فيقسم بينهم للذكور مثل حظ
 الانثيين مع انه لومات الام
 وخلفهم كانوا اخوتهم الامها
 فلا يفضل بينهم وعند

الذين من جهة الام وهذا الاستثناء ثان من الضابط السابق وقوله فيقسم بينهم ما أي
 ما أصاب من ينزله منزلة وهو الام وقوله مع أنه لو ماتت الام وخلفتهم أي مع أن الحال
 والشأن لو ماتت الام وخلفت الحال والخالة فالمراد بضمير الجرح ما فوق الواحد (قوله
 وهم من المنزلة) هذا علم مما سبق من قوله وهو مذهب الحنفية فلا حاجة له هنا
 وقوله أيضا أي كما ان الشافعية من المنزلة وقوله أنه اذا كان الذكر والانتى من جهة
 واحدة الخ أي كولد بنت أحدهما ذكر والآخرى أنثى وقوله لا يفضل ذكر على
 أنثى كالتوضيح لقوله بالسوية (قوله والمذهب الثاني) كان الانسب بقوله أحدهما أن
 يقولون ثنائهم كما كانوا قديمهم أنه قال أولا المذهب الاول (قوله مذهب أهل القرابة) سموا
 بذلك لانهم يورثون الأقرب الى الميت فالأقرب كالعصبات كما قال الشارح وهم يقدمون
 الأقرب فالأقرب كالعصبات أي يقدمون الأقرب فالأقرب الى الميت كتقديم الأقرب
 فالأقرب من العصبات (قوله والظاهر من مذهبهم) أي الحنفية وأهل القرابة وقوله
 تقديم الصنف الاول هو من ينتمي الى الميت وهم أولاد أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان
 نزولوا وقوله على الثاني هو من ينتمي اليهم الميت وهو الاجداد والجدات الساقطون
 (قوله والثاني على الثالث) أي تقديم الثاني وقد علمته على الثالث وهو من ينتمي
 الى أبوي الميت وهم أولاد الاخوات وبنات الاخوة وللأم ومن يدلي بهم إن
 نزولوا (قوله والثالث على الرابع) أي وتقديم الثالث وقد علمته على الرابع وهو من ينتمي
 الى أجداد الميت وجداته وهم العمومة للام والعمات وبنات الاعمام والمخولة وأولادهم
 (قوله فساد أم أحدهم الخ) تفرع على ما قبله (قوله من الفروع) هم الصنف الاول
 وقوله من الاصول هم الصنف الثاني (قوله لا أولاد الاخوات الخ) هم الصنف الثالث
 (قوله للاخوال) أي والحالات وهم الصنف الرابع (قوله وعن أبي حنيفة الخ) مقابل
 للظاهر (قوله الصنف الثاني) هو الاصول وقوله على الاول هو الفروع (قوله وقدم أبو
 يوسف ومحمد) هذا أيضا مقابل للظاهر (قوله الصنف الثالث) هو أولاد الاخوات وبنات
 الاخوة وبنو الاخوة للام وقوله على الثاني هو الاصول كما مر (قوله ومتى كان) أي وجد
 فكان تامة وقوله في ذلك تفصيل طويل حاصله أنه ان اختلفت درجاتهم قدم الأقرب
 فالأقرب الى الميت فتقدم بنت الميت على بنت بنت الميت وان استواء وورثوا جميعا وكيف
 يرثون اختلف فيه أبو يوسف ومحمد فقال أبو يوسف يعتبرون بأنفسهم فان كانوا ذكورا واناثا
 سوى بينهم وان اختلفوا فلا ذكر مثل حظ الانثيين وقال محمد ينتظر في المتوسطين بينهم وبين
 الميت من ذوى الارحام الى آخر ما قال فليراجع في المولاي (قوله وقد ذكرت طرفا منه الخ)
 قد علمت بعضه وانظر رتبته في المولاي (قوله الامثلة) أي هذه الامثلة والامثلة هذه فهو
 اما خبر ابتدا محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف (قوله على مذهب أهل التنزيل) أي لا على
 مذهب أهل القرابة فن الامثلة على مذهبهم ابن بنت وبنات بنت أخرى وثلاث بنات
 بنت كذلك فعلى مذهب أهل التنزيل لابن الميت الثالث والميت الميت الاخرى كذلك
 ولثلاث بنات الميت الاخرى أيضا كذلك تنزلا لكل منزلة من أدنى به وعلى مذهب

الحنابلة وهم من المنزلة
 أيضا انه اذا كان الذكر
 والانتى من جهة واحدة في
 درجة واحدة فالقسمة
 بينهم بالسوية لا يفضل ذكر
 على أنثى والمذهب الثاني
 مذهب أهل القرابة وهو
 مذهب الحنفية وبه قطع
 المغوى والمتولى من
 أصحابنا وهم يقدمون
 الأقرب فالأقرب كالعصبات
 والظاهر من مذهبهم تقديم
 الصنف الاول على الثاني
 والثاني على الثالث والثالث
 على الرابع فساد أم أحدهم
 منهم من الفروع فلا شيء
 لواحد من الاصول وما دام
 أحد منهم من الاصول فلا
 شيء لأولاد الاخوات وبنات
 الاخوة للام وما دام أحد
 من هؤلاء فلا شيء للاخوال
 والعمات والاعمام للام
 وبنات الاعمام ومن يدلي بهم
 وعن أبي حنيفة رحمه الله
 رواية بتقديم الصنف الثاني
 على الاول وقدم أبو يوسف
 ومحمد الصنف الثالث على
 الثاني ومتى كان اثنان فأكثر
 من صنف واحد من الاصناف
 الاربعة ففي ذلك تفصيل
 طويل مذكور في كتب
 الحنفية وقد ذكرت
 طرفا منه في كتابنا شرح
 الترتيب (الامثلة) على
 مذهب أهل التنزيل

أهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن الأمثلة على مذهبهم أيضا بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعلى مذهب أهل التنزيل وأبي يوسف المال بينهم بالسوية وعند محمد ثلث المال للأولى وثلاثة للثانية لاعتباره المتوسطين بينهم وبين الميت من ذوى الأرحام كما مروى من الأمثلة على مذهبهم أيضا بنتا بنت بنت وثلاث بنات ابن بنت أخرى فعلى مذهب أهل التنزيل لميت بنت الميت النصف بالسوية وللثلاث بنات ابن الميت الأخرى النصف أثلاثا وعند أبي يوسف المال بين الخمسة بالسوية وعند محمد يقسم المال بين الذكر والأنثى المتوسطين وبقدر الذكر ثلاثة أكوبر بعدد فروعه وتقدر الأنثى اثنين بعدد فروعها فيكون المال على ثمانية حصص الذكر ستة فهي لبناته بالسوية وحصة الأنثى سهمان هما لبنتهما اه بولاقي (قوله بنت بنت ابن وابن بنت بنت) هذا المثال من الصنف الأول وقوله المال للأولى أى التى هي بنت بنت الابن وقوله لسبقها للوارث أى الذى هو بنت الابن وأما الشافعي فيمنه وبين الوارث واسطة (قوله أبوأب أم وأم أبى أم) هذا المثال من الصنف الثانى وقوله المال للأول أى الذى هو أبوأب الأم وقوله لسبقها للوارث أى الذى هو أم الأم وأما المال فيمنه وبين الوارث واسطة (قوله بنت بنت ابن وابن بنت من بنت ابن آخر) هذا المثال من الصنف الأول (قوله نصف المال للأولى ونصفه الآخر) أى تنزيلا لكل منزلة من أدلى به فكأن الميت مات وخلف الابن فتنصف الابن الأول يكون أن أدلى به ونصف الابن الثانى لمن أدلى به أثلاثا لكنه لا ينقسم فتضرب ثلاثة فى أصل المسئلة وهو اثنان بستة للبنت الأولى ثلاثة وللأب سهمان وللميت سهم ولذلك قال الشارح أثلاثا عندنا لأننا نفضل الذكر على الأنثى وقوله وأنصافا عند المخنابلة أى لأنهم لا يفضلون الذكر على الأنثى إذا كانا من جهة واحدة فى درجة واحدة كما مر عنهم وتصح من أربعة للبنت الأولى اثنان وللأب سهم ولاخته كذلك (قوله ابن أخ لام وبنت أخ لام) هذا المثال من الصنف الثالث وقوله المال بينهما أنصافا أى لأنه لا تفضل بين الذكر والأنثى فى أولاد ولد الأم كاصولهم كما مر (قوله بنت أخ لابون أخ) هذا المثال من الصنف الثالث كالذى قبله وقوله المال للأولى والثالثة أخ لأنه ينزل كل منزلة من أدلى به فكأن الميت مات وخلف أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام فلاخ الشقيق خمسة أسداس وللأخ للام السدس ولاشئ للأخ للاب نجبه بالأخ الشقيق فتعطى بنت الأخ الشقيق الخمسة أسداس وتعطى بنت الأخ للام السدس ولاشئ لبنت الأخ للاب نجب أبىها كما علمت (قوله ثلاثة أخوال) هذا المثال وما بعده من الصنف الرابع وقوله متفرقين أى أحدهم شقيق والثانى لاب والثالث لام وقوله للخال أخ فيقدر أن الأم ماتت وخلفت أخا شقيقا وأخا لاب وأخا لام وقوله وسقط الآخر أى نجبه بالخال المشقيق (قوله ثلاث أخوات متفرقات) أصل مسئلتين باعتبار الفروض ستة ومسئلة الرخسة باعتبار مجموع فروضهن لأن الشقيقة لها النصف ثلاثة وللتى للاب السدس تسكمله الثلثين وللتى للام السدس ومجموع هذه الفروض خمسة فتعمل أصل مسئلة رد (قوله متفرقات) أى أحدها من شقيقة والأخرى لاب والأخرى لام فيقدر أن الأم ماتت وخلفت أختا شقيقة وأختا لاب وأختا الأم

بنت بنت ابن وابن بنت بنت
المال للأولى لسبقها
للوارث أبوأب أم وأم أبى أم
المال للأولى لسبقها للوارث
بنت بنت ابن وابن بنت
من بنت ابن آخر نصف
المال للأولى ونصفه بين
الأخريين أثلاثا عندنا
وأنصافا عند المخنابلة
ابن أخ لام وبنت أخ لام
المال بينهما أنصافا عندنا
وعند المخنابلة بنت أخ
لابون وبنت أخ لاب وبنت
أخ لام المال للأولى والثالثة
على ستة للثالثة سهم وللأولى
خمس أسهم ولاشئ للثانية
ثلاثة أخوال متفرقين
للخال من الأم السدس
ولللخال من الأبوين الباقي
وسقط الآخر ثلاث أخوات
متفرقات المال بينهم على
خمس للشقيقة ثلاثة ولكل
واحدة من الباقيتين واحد

(قوله ثلاثة أحوال متفرقة وثلاث حالات كذلك) أى متفرقات أصل هذه المسئلة من ثلاثة مخرج الثالث وتصح من تسعة عندنا ومن ستة عند المخنابلة لأنك سار على ثلاث عندنا وعلى اثنين عندهم (قوله للخال والخاله من الام الخ) فيقدر في تلك الحالة ان الام ماتت وخلفت أخا أو اختا لام وأخا أو اختا لابوين وأخا أو اختا لاب ولا يخفى المحكم حينئذ (قوله اثلاثا عندنا) أى لانا بفضل الذكرك على الانثى وقوله وانصافا عند المخنابلة أى لانهم لا يفضلون الذكرك على الانثى وقوله كذلك عندنا وعند المخنابلة أى اثلاثا عندنا وانصافا عند المخنابلة (قوله ولا شئ للخال والخاله من الاب) أى تحجب بها بالخال الشقيق (قوله ثلاث عمات متفرقات) أى شقيقة رلاب ولام وقوله المسال بينهما كالحالات أى فالمسال بينهما على خمسة لان مسئلة الرد من خمسة للشقيقة ثلاثة ولكل من الباقيتين واحد ويقدر ان الاب مات عن أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لام وحكمون ما ذكر (قوله ثلاث بنات أعمام متفرقات) أى احدها بنت عم شقيق والاخرى بنت عم لاب والاخرى بنت عم لام وقوله المسال بينهما العم الشقيق وحدها أى دون بنت العم الاب وبنت العم اللام وقوله السابقة للوارث أى بالنظر لبنت العم اللام وقوله مع حجب الخ بالنظر لبنت العم للاب (قوله بنت أخ لام) هى من الصنف الثالث وقوله مع بنت عم شقيقى أولاب هى من الصنف الرابع (قوله للاولى السادس والباقي للثانية) أى تنزيلها مما منزلة من أدلوا به (قوله ثلاث حالات متفرقات وثلاث عمات كذلك) أى متفرقات فتنزل اثلاث حالات منزلة لام وثلاث عمات منزلة الاب ومع لمعوم انه اذا جميع الام والاب كان للام الثلث فيكون للخالات وكان للاب الثلثان فيكونان للعمات (قوله اثلاث للخالات على خمسة) أى نظرا لمسئلة الرد فيقدر كأن الام ماتت عن ثلاث أخوات متفرقات وأصل مسألتهن ستة وترجع بالرد لخسة ويقدر ان الاب مات عن ثلاث أخوات كذلك وأصل مسألتهن ستة وترجع بالرد لخسة فيبين المسألين تمائل فتضرب احدى المسألين في أصل المسئلة العامة للمسألين ثلثة يحصل خمسة عشر فللمخاله من الابوين ثلاثة ولقى من الام مسهم ولقى من الاب كذلك ولا حصة الشقيقة ستة ولقى من الام مسهمان ولقى من الاب كذلك (قوله الباب الثاني في الولاية) أى في بيان سببه وحكمه قيل كان الاولى تقدمه على ذوى الارحام لان الارث بالولاء مقدم على ارث ذوى الارحام وأجيب بأنه لما كان ارث ذوى الارحام مناسبا للرد ذكره معه في الباب الاول (قوله وفيه فصلان) الظرفية في ذلك من ظرفية المفصل في النحل (قوله الفصل الاول في سببه) أى في بيان سببه (قوله وهو زوال الملك) أى ازالته بعتق لا يبيع مثلا (قوله من أعتق عبدا) هذا شريفاً أى جوابه بعد في قوله ثبت له الولاية عليه والمراد بالعبء ما يشمل الامة (قوله منجزاً) أى عتقه منجزاً أى غير معلق كأن قال له أنت حر أو أعتقتك أو نحو ذلك (قوله أو بصفة) أى أو معلقة بصفة كأن قال له أنت حر فاعتقك أو أعتقتك أو بصفة الكلام (قوله أو بغيره) أى العبد كأن قال له أنت حر فعتقك وقوله أو استولدها أى الامة بان أحملها وقوله فعتقاً أى المسدبر والمستهولة (قوله أو عتق بالكتابة) بأن أدى النجوم فعتق بسبب الكتابة (قوله أو أتمس من مالك الخ) بأن قال له

ثلاثة أحوال متفرقة من
وثلاث حالات كذلك للخال
والخاله من الام اثلاثا
عندنا وانصافا عند المخنابلة
والباقي للخال والخاله من
الابوين كذلك عندنا وعند
المخنابلة ولا شئ للخال
والخاله من أب ثلاث عمات
متفرقات المسال بينهما
كالحالات ثلاث بنات أعمام
متفرقات المسال بينهما
وحدها السابقة للوارث مع
حجب العم الشقيق العم للاب
بنت أخ لام مع بنت عم شقيق
أولاب للاولى السادس
والباقي للثانية ثلاث حالات
متفرقات وثلاث عمات
كذلك الثلث للخالات على
خسة والثلثان للعمات
كذلك وفي كتابنا شرح
الترتيب ما فيه كفاية والله
أعلم
(الباب الثاني في الولاية)*
وفيه فصلان (الفصل
الاول) في سببه وهو زوال
الملك عن رقبة من أعتق
عبداً منجزاً أو بصفة أو بغيره
أو استولدها فعتقاً بالموت
أو عتق عليه بالكتابة أو
أتمس من مالك عتق عبده

أعتق عبدك عني على كذا نفقة جعل فبعتك عن الطالب لمتضمن ذلك البيع فكانه قال
بعينه بكذا وأعتقه عني وقد أحابه ويسمى هذا بيعاً ضمنياً ومحل ذلك إذا لم يكن العبد
أصلاً للطالب أو فرعاً له والأفلاحة عتق عنه للدور فيكون باقياً على ملك مالكه كما في اللواؤة
ووجه الدور أن عتق الأصل أو الفرع متوقف على ملكه وما ملكه في البيع ضمنى متوقف
على عتقه بمعنى أنه يقين أنه حصل قبله وعند المالكية يعتق عنه ولو كان العبد أصلاً
أفرعه كما قاله العلامة الأمبر قال في اللواؤة لا يوافق مذهبهم اهـ وخرج بالانتماس
مالوا عتقه عن غيره بغير إذنه كأن قال أعتقت عبدي عن زيد عتق عن المالك وكان الولاء
له خلافاً للإمام مالك رضي الله عنه كما قاله الاستاذ المحفني فلا فهو مال الانتماس عند
المالكية فلين أعتق عنه الولاء لم يشعر كما قاله العلامة الأمبر (قوله أو أعتق نصيبه الخ)
كأن يقول أعتقت نصيب من هذا العبد أو نصفه الذي أملاكه أو أعتقت الجميع فبعتك
نصيبه أو لا ثم سرى إلى نصيب شريكه فإن أعتق نصيب شريكه انحنى إذا ملك له نفسه ولا
تبعية وإن أعتق نصف الشريك وأطلق فهل يقع العتق على النصف شائعاً لأنه لم يخصه
بملك نفسه أو على ملكه لأن الإنسان إنما يعتق مائلاً له وجهان ومقتضى كلام الأصحاب
الثاني كما في اللواؤة (قوله فسرى) أي بشرط أن يكون المعتق موسراً بقيمة حصته شريكه
أو ببعضها فسرى إلى ما لم يسره وقت الاعتاق بخلاف ما إذا كان معسراً فلا يسرى بل
يبقى الباقي على ملك الشريك وبشرط أن يكون عتق الشخص باختياره فلو ملك بعض
أصله أو فرعه بارت عتق عليه ذلك البعض ولا يسرى إلى الباقي وبشرط أن لا يكون العتق
أمة مستولدة فلو أعتق نصيبه من مستولدة لم يسر العتق إلى باقيه إلا أن السراية تتضمن
المنقل والمستولدة لا تقبله وبشرط أن يعتق نصيبه كما تقدم توضيحه فشرط السراية
أربعة كما في اللواؤة (قوله أو ذلك قريبه) أي أصله أو فرعه فالمراد بالقريب خصوص
الأصل أو الفرع لا ما يشمل المحواشي ولو قريبه كالأخوة خلافاً للمالكية (قوله ثبت له
الولاء عليه) أي ثبت لمن أعتق عبد الولاء على ذلك العبد ودوقد تقدم أنه جواب الشرط
(قوله ولعصبته) تعبيره بالواو يفيد أن الولاء يثبت لعصبته المعتق في حياته وهو كذلك
والتأخر إنما هو فوائد من ارت وغيره وقد عبر بها شيخ الإسلام في منتهى واعترض في
شرحه على أصله في تعبيره بتم لانها تفيد أنه لا يثبت الولاء لعصبته إلا بعد العتق ويمكن أن
يحاط عنه بأنه نظر للفوائد (قوله المتعصبين بأنفسهم) بخلاف المتعصبين بغيرهم ومع غيرهم
(قوله ولو اختلف دينهما) هذا عندنا معاشر الشافعية وأما عند المالكية فلا ولأنه عند
اختلاف الدين فلو أعتق الكافر مسلماً فلا ولأوله عليه أنقره تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلاً وإنما الولاء للمسلمين نعم إن كان للميت وارث مسلم فهو أولى وقوله وإن لم
يكن الخ أي والمحال أنه لم يكن الخ (قوله والولاء كالنسب) فلا ينتقل عن مستحقه كالنسب
وقوله لا يباع أي لا يصح بيعه فلو باع الولاء الذي له على زيد بكذا لم يصح وكذا يقال في قوله
ولا يوهب (قوله ولا يورث) فإذا مات المعتق عن أخ لم يرث الأخ لولاءه لكن إذا مات العتق
عنه ورث الولاء الذي له ولذلك قال الشارح لكن يورث به (قوله وكما ثبت الولاء على

على مال فأحابه أو أعتق
نصيبه من مشترك فسرى
أو ذلك قريبه فعتق عليه
ثبت له الولاء عليه ولعصبته
المتعصبين بأنفسهم ولو
اختلف دينهما وإن لم يرثه
في صورة الاختلاف والولاء
كالنسب لا يباع ولا يوهب
ولا يورث ولا يمكن يورث به
وكما ثبت الولاء على

العتيق) أى بطريق المباشرة وقوله يثبت على أولاده الخ أى بطريق السراية وقوله
 واحفاده بالذال المهملة جمع حقة جمع حافة والمراد بهم أولاد الأولاد ويراد فهم الأسباط
 كما قاله الأستاذ الخ وفى بعضهم يجعل الاحفاد غير الأسباط فالحفيدان الابن والسميط
 ابن البنت (قوله وانما يثبت على فرع العتيق بشرطين) أى لا يثبت الولاء على فرع العتيق
 الا بشرطين لمكن الشرط الاول عام فى ثبوت الولاء لمولى الاب أو لمولى الام والشرط الثانى
 فى ثبوت الولاء لمولى الام (قوله أحدهما ان لا عس الرق ذلك الفرع) أى لا يصيبه الرق
 بأن كان حرا الاصل (قوله فلاؤه معتقه) أى لانه المباشرة معتقه فهو أولى بالولاء من معتق
 الاصل وقوله وعصيته أى تبعاله وقوله من بعد هذه مقتضاها انه لا يثبت الولاء لعصية
 المعتق فى حياته وأيس كذلك فلعل قوله من بعد بالنظر لغوائه وان كان بعدا (قوله
 فان لم يوجد) أى عصية المعتق وقوله فليت المال أى فلاؤه لبيت المال وقوله
 ولاؤه عليه لمعتق الاصول أى لانه منع منه ولاه المعتق الذى باشره لكونه أقوى
 (قوله الشرط الثانى) مبتدأ خبره فى ثبوت الولاء لمولى الام (قوله وهو) أى الشرط الثانى
 وقوله أن لا يكون الاب حرا الاصل كان الاولى أن يقول أن يكون رقيقا لان قوله أن
 لا يكون الاب حرا الاصل صادق بكونه رقيقا وبكونه عتيقا مع انه اذا كان عتيقا يكون
 اولاءه لمولى الاب وأما اذا كان الاب حرا الاصل فلا ولاه على الفرع لاحد والحاصل ان الاب
 ان كان رقيقا فالولاء على الفرع لمولى الام وان كان عتيقا فالولاء على الفرع لمولى الاب
 وان كان حرا الاصل فلا ولاه على فرع واحد (قوله على الصحيح) ومقتضاه انه لا يشترط ذلك
 بل يثبت لمولى الام تبعاله (قوله وأما عكسه) أى عكس مفهومه الذى هو كون الاب حرا
 الاصل والام عتيقة وعكس ذلك أن يكون الاب عتيقا والام حرة الاصل كما قال الشارح
 وهو أن يكون الخ فهذا هو عكس المفهوم رأيا عكس المنطوق فهو أن تكون الام
 رقيقة والاب عتيقا (قوله فهل يكون عليه الولاء لمولى الاب) أى تبعه اليه وقوله أولا أى
 أولا يكون عليه الولاء لمولى الاب وقوله تغليب الحرية أى الحرية الام فتكون مانعة من
 ثبوت الولاء عليه لمولى الاب وقوله كعكسه أى وهو أن يكون الاب حرا الاصل والام عتيقة
 الذى هو مفهوم الشرط فلا ولاه عليه فى ذلك تغليب الحرية (قوله الصحيح الاول) هو أن
 يكون الولاء لمولى الاب (قوله قال الامام النجاشي الخ) غرضه بذلك تقوية ما قبله مع بسط
 المقام (قوله من مسه رق الخ) يعلم من الشرط الاول (قوله سواء وجدوا فى الحال) أى حال
 العتق وقوله أم لا أى بأن انقضى وقبل العتق (قوله فالمباشرة اعتاقه) الاظهار انه يفتح
 الشين على انه اسم مفعول فهو بمعنى العتيق لكنه عبر بالمباشرة قه دون العتيق إشارة الى
 أن مباشرة الاعتاق هى المنة من ثبوت الولاء لمولى الاب أو الام أو سائر الاصول (قوله ثم
 لعصيته) تقدم من التعبير ثم معترض فالأولى التعبير بل هو لأن يجب أن بالنظر فى إقراره
 (قوله فأما اذا كان حرا الاصل الخ) مقابل أقوله من مسه رق وعتق وقوله وأبواه عتيقان كان
 تزوج عتيق بعتيقة فولد اولاد فهو حرا الاصل وأبواه عتيقان رقة له أو أبوه عتيق أى والام حرة
 لا رقيقة والا كان الولد تابعاً له فى الرق وقد لا يتبعها فى صور (قوله وان كان الاب رقيقا الخ)

العتيق المذكور أو الاثنى يثبت
 على أولاده واحفاده وعلى
 عتيقه وعلى عتيق عتيقه وانما
 يثبت على فرع العتيق
 بشرطين أحدهما أن لا عس
 الرق ذلك الفرع فان كان
 رقيقا وعتق فلاؤه لمعتقه
 وعصيته من بعده فان لم
 يوجدوا فليت المال ولا
 ولاه عليه لمعتق الاصول
 الشرط الثانى فى ثبوت
 الولاء لمولى الام وهو أن
 لا يكون الاب حرا الاصل على
 الصحيح وأما عكسه وهو أن
 يكون الاب عتيقا والام
 حرة الاصل فهل يكون عليه
 الولاء لمولى الاب لانه ينسب
 اليه أولا تغليب الحرية كعكسه
 الصحيح الاول قال الامام
 النجاشي رحمه الله تعالى
 فى الروضة فرع من مسه
 رق وعتق فلاؤه عليه لمعتق
 اليه وأما سائر أصوله كما
 سبق سواء وجدوا فى الحال
 أم لا فالمباشرة اعتاقه ولاؤه
 لمعتقه ثم لعصيته فأما اذا
 كان حرا الاصل وأبواه
 عتيقان أو أبوه عتيق فلاؤه
 لمولى أبيه وان كان الاب
 رقيقا والام عتيقة فلاؤه

لمعتقها فان مات والاب رقيق بعد دورته معتق الام وان اعتق الاب في حياة الولد انجر الولاة من مولى الام الى مولى الاب ولومات الاب رقيقا وعتق المجذ انجر من مولى الام الى مولى المجذ ولوعتق المجذ والاب رقيق ففي انجراره الى مولى المجذ وجهان أحدهما انجر من عتق الاب بعد ذلك انجر من مولى المجذ الى مولى الاب والثاني لا ينجر فعلى هذا لو مات الاب بعد عتق المجذ ففي انجراره الى مولى المجذ وجهان أحدهما عند الشيخ أبي علي رحمه الله تعالى لا ينجر وقطع البغوي بالانجرار قات الانجرار أقوى والله أعلم انتهى * (الفصل الثاني) في حكم الولاة وله أحكام منها الارث وهو المقصود هنا فاذا مات المتيق ولا وارث له بنسب ولا نكاح نساه لمعتقه فان كان له صاحب فرض يستغرق فالباقى لمعتقه فان لم يكن المتيق حيا في الصورتين ورت المتيق اقرب عصبات المعتق بالنفس لا بالغير ولا منع الغير ولا ذو فرض فان لم يكن للمعتق عصب بالنسب فلبعتق المتيق فان لم نجد له عصبات معتق المتيق

يؤخذ منه الشرط الثاني (قوله فان مات) أي اؤلد الذي هو حوالا اصل وقوله والاب رقيق بعد أي والمحال أن الاب رقيق الا أن في عدمه في الاكن (قوله وان اعتق الاب في حياة الولد) مقابل لقوله فان مات والاب رقيق وقوله انجر الولاة من مولى الام الى مولى الاب أي لان تبعية الاب أقوى من تبعية الام لانه ينسب له ولو انقرض مولى الاب فهو وليت المسال ولا يعود الى الام (قوله وان مات الاب رقيقا الخ) مقابل لقوله وان اعتق الاب وقوله انجر من مولى الام الى مولى المجذ أي لقوة تبعية المجذ عن تبعية الام (قوله ولوعتق المجذ والاب رقيق الخ) هذا مقابل لقوله ولومات الاب رقيقا وعتق المجذ وقوله ففي انجراره الى مولى المجذ أي في انجرار الولاة من مولى الام الى مولى المجذ (قوله أحدهما انجر) لان الاب وان كان حيا الا انه كالمعدم لرقه (قوله فان اعتق الاب الخ) مفرع على الاصح وقوله بعد ذلك أي بعد انجراره من مولى الام الى مولى المجذ وقوله انجر من مولى المجذ الى مولى الاب أي لان التبعية للاب أقوى من التبعية للمجد (قوله والثاني) هذا مقابل الاصح وقوله لا ينجر أي لا ينجر الولاة من مولى الام الى مولى المجذ لان حياة الام مانعة من انجراره لوالى المجذ فيستمر الولاة لمولى الام وبه قال أبو حنيفة (قوله فعلى هذا) أي الوجه الثاني وهو عدم الانجرار وقوله ففي انجراره الى مولى المجذ أي في انجراره من مولى الام الى مولى المجذ (قوله أحدهما عند الشيخ أبي علي لا ينجر) أي لانه لم ينجره ابتداء لم ينجر دوما وقوله وقطع البغوي بالانجرار أي جزم به فلا يحك فيه خلافا (قوله قات الخ) هذا من عند النووي وقوله الانجرار أقوى أي لان المسانعة على هذا الوجه حياة الاب وقد زالت فلما زال المسانعة كان الانجرار أقوى (قوله الفصل الثاني في حكم الولاة) أي في بيان حكم الولاة المعهود وهو الارث فالإضافة للعهد كما يصرح به قوله بعد وهو المقصود هنا (قوله وله أحكام) أي للولاة أحكام أربعة الارث وولاية التزويج وتحمل المديونية والتقدم في صلاة الجنائز وفي الغسل والدفن (قوله منها الارث) أي من أحكامه الارث واقصر على بيانه لانه المقصود هنا كما قال وهو المقصود هنا (قوله فاذا مات المتيق الخ) تفريع على قوله منها الارث بخلاف ما اذا مات المتيق فانه لا يرثه المتيق لان الارث به جهة المتيق فقط وقوله نساه أي جمعه لان الفرض أن لا وارث له بنسب ولا نكاح أصلا وقوله لمعتقه أي الذي استقر له الولاة فلو اعتق شخص ذمي عبد انتم المتيق بدار الحرب واستغرق وأعتقه شخص آخر فلاؤه لمعتقه الثاني (قوله فان كان له صاحب فرض) مقابل لقوله ولا وارث له وجله قوله لا يستغرق صفة لفرض وقوله فالباقى لمعتقه أي فالباقى بعد الفرض المذكور لمعتقه الذي استقر له الولاة عليه كما علمت (قوله فان لم يكن المتيق الخ) هذا مقابل لمخدوف تقديره هذا اذا كان المتيق حيا في صورتين (قوله بالنفس) أي كالابن والآخر وقوله لا بالغير أي كالبنات مع أخيهما وقوله ولا مع الغير أي كالانجنت مع البنات وقوله ولا وفرض أي كالبنات وعندها وهذا مقابل لفرضه عصبات المتيق وما قبله مقابل لقوله بالنفس ففيه مع ما قبله من وزنه شوش (قوله فان لم يكن للمتيق الخ) أي هذا اذا كان للمتيق عصب بالنفس فان لم يكن للمتيق الخ فهو مقابل

لمحذوف وقوله فليعتق المعتق أى فإرثه لمعتق المعتق (قوله كذلك) أى بالنفس (قوله
وهكذا) أى فان لم نجد لهم فليعتق معتق المعتق ثم لعصبته وهلم جرا (قوله ولا ميراث
لمعتق عصبات المعتق) أى ولا يرث لمعتق عصبات المعتق كعتق ابنه ومعتق أخيه وقوله
اللمعتق أبه أو جده أى اللمعتق أبى المعتق وللمعتق جده (قوله ولا لعصبة عصبة المعتق)
أى ولا ميراث لعصبة عصبة المعتق وقوله اذا لم يكن عصبة للمعتق فان كان عصبة له فله
ميراث كما اذا تزوجت امرأة من قبيلتها كابن عمها فولدت منه ابناً فاذا ماتت عقبها بعد
موتها وموت ابنها عن عصبة ابناً كابن عمه ورث لانه عصبة للمعتق كما هو عصبة عصبته
لكن ارثه من جهة كونه عصبة للمعتق لا من جهة كونه عصبة عصبته المعتق (قوله كما
اذا تزوجت الخ) مثال لقوله اذا لم يكن عصبة للمعتق وقوله من غير قبيلتها أى انها
تزوجت بأجنبي ونرج ما اذا تزوجت من قبيلتها أى بعصبتها كابن عمها كما تقدم وقوله
ثم ماتت عتيقها عن ابن عم لها أى بعد موتها وموت ابنها وكان الاول أن يقول عن ابن
عم ابنها (قوله فلا يرثه) أى فلا يرث ابن عم ابنها عتيقها وقوله لانه ليس بعصبة لها أى
بل هو أجنبي منها وقوله وان كان عصبة لابنها أى والمحال انه عصبة لابنها (قوله فقد ذكر
الخ) أى فاقول لك قد ذكر الخ (قوله هو) أى من يرث من عصبة المعتق بالشرط الذى
ذكر وقوله ذكر أى جنسه الصادق بالواحد والميت بدقيقه وأول نوح به الاثنى كذبت
المعتق وأختيه وقوله يكون عصبة قد ثلث نوح به الاخ للام حيث لم يكن ابن عم فانه
وان كان ذكر السكنة لا يكون عصبة وقوله وارثا للمعتق قد ثلث نوح به ابن ابن المعتق
مع وجود ابن المعتق فانه وان كان ذكر يكون عصبة السكنة ليس وارثا للمعتق لانه محبوب
بأبيه وقوله لو مات المعتق يوم مرت العتيق مرتبط بقوله وارثا للمعتق أى يكون وارثا
للمعتق بتقدير موت المعتق فى الزمن الذى مات فيه العتيق فالمراد باليوم مطابق الزمن لانه
كان أدناها كما هو أحد اطلاقه لا مقابل الدليل وقوله بصفة العتيق متعلق بمات أى
مات بصفة العتيق وهذا قيد رابع خرج الابن المسلم فى صورة ما لو أعتق مسلم عبدا كافرا
ومات المعتق عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق عن الابنين فان الابن المسلم لا يرث لانه
وان كان ذكر يكون عصبة وارثا للمعتق لو مات المعتق يوم العتيق لكن لا بصفة العتيق
التي هى الكفر بل بصفة أخرى وهى الاسلام ودخل به الابن الكافر فى هذه الصورة فانه
يرث العتيق لانه ذكر يكون عصبة وارثا للمعتق على تقدير موت المعتق يوم العتيق بصفة
العتيق فهذا القيد مدخل ومخرج كما تقرر (قوله وخرجوا على ذلك مسائل) أى فرعوا
على ذلك الضابط مسائل (قوله منها) أى تلك المسائل وقوله انه أى المحال والمشأن وقوله
لا ترث امرأة بولا الغبر أصلا هذا يخرج على مفهوم قولهم ذكر وقوله وانما ترث بالباشرة
أى بسبب مباشرتها للعتق ولذلك قال المصنف

وليس فى النساء طرأ عصبه * الا التى منت بعتيق الرقبه

(قوله فلها الخ) تفريع على ما قبله (قوله كالرجل) أى فى أن له الولاء على عتيقه وعلى
أولاده وأحفاده وعتيقه (قوله ومنها) أى من تلك المسائل وقوله لو أعتق عبدا الخ هذا

يتخرج على قوله وارثا للمعتق وقوله ومات عن ابنين أى مات المعتق عن ابنين له وقوله
 وخلف ابن معتقه وابن ابنه أى وابن ابن معتقه وقوله ورثه ابن المعتق جواب لو وقوله
 دون ابن ابنه أى لانه ليس وارثا للمعتق لومات وقت موت العتيق (قوله ومنها) أى من
 تلك المسائل وقوله لومات المعتق الخ هذا يتخرج على قوله وارثا للمعتق لومات المعتق يوم
 العتيق فانه لومات المعتق يوم موت العتيق ورثوه اعتبارا بالسوية وهذا بخلاف ما لو ظهر مال
 للاب في هذه الصورة فانهم يقتسمونه أثلاثا فكل ورثة ابن يأخذون نصيبه (قوله ومنها)
 أى من تلك المسائل وقوله لو أعتق مسلم عبدا كافرا الخ هذا يتخرج على قوله بصفة العتيق
 فانه لومات المعتق يوم موت العتيق بصفة العتيق ورثه الابن الكافر دون الابن المسلم (قوله
 لانه الذى يرث المعتق بصفة الكافر) أى حال كونه متلبسا بصفة الكافر فلاضافة
 للبيان (قوله ولو أسلم العتيق الخ) هذا اذا لم يسلم العتيق قبل موته وقوله فرائه للابن المسلم
 أى لانه هو الذى يرث المعتق لومات يوم موت العتيق بصفة العتيق (قوله ولو أسلم الابن
 الكافر) أى هذا اذا لم يسلم الابن الكافر وقوله فالمراث بينهما أى لانهما يرثان المعتق
 لومات يوم العتيق بصفة العتيق (قوله وهذه المسائل تتخرج أيضا على أن الولاء يورث به ولا
 يورث) أى كما يتخرج على الضابط المتقدم ووجه تخرج المسئلة الاولى وهى انه لا ترث امرأة
 بولاء الغير أصلا على أن الولاء يورث به ولا يورث أنه لو ورث الولاء لورثته المرأة أيضا فكانت
 ترث بولاء الغير ووجه تخرج المسئلة الثانية وهى انه لو أعتق عبدا ومات عن ابنين فمات
 احدهما عن ابن ثم مات العتيق عن ابن معتقه وابن ابنه ورثه ابن المعتق دون ابن ابنه على
 أن الولاء لا يورث به ولا يورث أنه لو ورث الولاء لورثه ابن المعتق عنه ثم ورث ابن المعتق
 ما ورثه أبوه فكان يرث مع الابن ووجه تخرج المسئلة الثالثة وهى انه لومات المعتق عن
 ثلاثة بنين فمات احدهم عن ابن وآخر عن أربعة وآخر عن خمسة فلولمات العتيق ورثوه
 اعشارا بالسوية على أن الولاء لا يورث وانما يورث به أنه لو ورث الولاء لورثه اثلاثا فالابن
 المنفرد ثلثه وللأبناء الاربعة ثلثه وللأبنات الخمسة ثلثه ثم ورث الجميع العتيق بهذا الاعتبار
 بحيث يكون للابن المنفرد ثلث ميراثه وللاربعة ثلثه وللخمس ثلثه ووجه تخرج المسئلة
 الرابعة وهو انه لو أعتق مسلم عبدا كافرا ومات عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق فرائه
 للابن الكافر على أن الولاء يورث به ولا يورث لانه لو ورث الولاء لورثه الابن المسلم فقط ثم
 يرث به العتيق فيلزم تورث المسلم من الكافر (قوله فرعان) أى هذان فرعان وقوله
 احدهما أى أحد الفرعين (قوله الذين يرثون بالولاء من عصبة المعتق يترتبون ترتيب
 عصبات النسب) أى ترتيبا كترتيب عصبات النسب فيقدم الابن ثم ابنه وان سفل ثم
 الابن وبعده المجد والاختوة ويلهم الامام ثم بنوهم (قوله لكن الاظهر الخ) مقابله أن المجد
 والاخ في مرتبة واحدة وبعدهما الاخ كالنسب (قوله ان أخا المعتق وابن أخيه يقدمان
 على جدّه) أى لانهما يدلان بالبنوة للاب أما الاخ فابن الاب وأما ابن الاخ فابن ابنه والمجد
 يدل بالابوة للاب لانه أبو الاب والبنوة أقوى من الابوة بدليل انه لا عصوبة للاب مع وجود
 الابن ومقتضى هذا التوجيه أن يقدم الاخ وابنه على المجد في النسب أيضا لكن صدنا عن

ابن معتقه وابن ابنه ورثه
 ابن المعتق دون ابن ابنه
 ومنها لومات المعتق عن ثلاثة
 بنين فمات احدهم عن ابن
 وآخر عن أربعة وآخر عن
 خمسة فلولمات العتيق ورثوه
 اعشارا بالسوية ومنها لو أعتق
 مسلم عبدا كافرا ومات عن
 ابنين مسلم وكافر ثم مات
 العتيق فرائه للابن الكافر
 لانه الذى يرث المعتق بصفة
 الكافر ولو أسلم العتيق
 ثم مات فرائه للابن المسلم
 ولو أسلم الابن الكافر ثم مات
 العتيق مسلمانا فالمراث بينهما
 وهذه المسائل تتخرج أيضا
 على أن الولاء يورث به ولا
 يورث (فرعان احدهما)
 الذين يرثون بالولاء من عصبة
 المعتق يترتبون ترتيب
 عصبات النسب لكن
 الاظهر أن أخا المعتق وابن
 أخيه يقدمان على جدّه

ذلك الاجماع وهذا أحد اوضاعه من الذين خالفوا فيه النسب كما نص عليه في شرح
كشف الغوامض وثانيهما ما لو كان للميت ابنة عام أحداهما أخ لام فإنه في النسب يكون
لابن العم الذي هو أخ لام السدس فرضا باخوة الاخوة والباقي يقسم بينهما عصوبة وأما
في الولاية فينفرد ابن العم الذي هو أخ لام بميراث العتيق وحده عصوبة على ما نص عليه
الامام الشافعي في الصورتين والفرق بينهما أن الاخ لا يرث في النسب فأمكن أن
يعطى فرضه ويجعل الباقي بينهما نصفين لاستوائهما في العصوبة وفي الولاية لا يرث باخوة
الام فقرابة الام معطاة من الميراث فكانت مقوية للعصوبة فترجحت بمعصوبة من يدلي به
فأخذ الجميع كما أن الاخ الشقيق وابنه والعم الشقيق وابنه ترجوا بها لكونها معطاة من
الميراث فكانت مقوية لعصوبتهن فلذلك قدموا على غير الاشقاء لكن هذا خلاف
ما عليه جمهور المالكية حيث شركوا بين ابني العم في الميراث ولا أثر لاختلاف الام عندهم كما
يؤخذ من كلام العلامة الأمير (قوله الثاني) أي الفرع الثاني والانسب أن يقولوا الآخر
أو كان يقول أولا الأول (قوله لو اشترت امرأة اباهما) أي وحدهما في هذه المسئلة بخلاف
التي بعدها فإنها اشترت مع أخيها كما سيأتي (قوله فعتق عليها) أي قهرا (قوله ومات عتيقه
بعده) أي بعدموته (قوله ولأعتق عصبة) أي كابنه (قوله ميراث العتيق له) أي للعصبة
(قوله عن عصبة النسب) أي عن عصبة المعتق من النسب (قوله وهذه) أي هذه
الصورة وقوله أخطأ فيها أربع مائة قاض أي حيث قالوا ارث العتيق للبنت لانها معتقه
المعتق ووجه خطئهم أن ابن المعتق مقدم على معتق المعتق وقوله غير المتفقهة أي غير
المجتهدين (قوله وصور بعضهم مسئلة القضاة بما لو اشترى ابن وابنة الخ) لعل الحادثة
تعددت وعلى هذا التصور قول السبكي

إذا ما اشترى ابنة وابن اباهما * وصار له بعد العتاق موالى
وأعتقهم ثم المنيعة عتقت * عليه وماتوا بعده بيالى
وقد خلفوا ما لا يحكم مالههم * هل الابن يحويه وليس بيالى
أم الاخت تبقى مع أخيها شريكة * وهذا من المذكور رجل سؤالى

وأجاب بقوله

للأبن جميع المال اذ هو عاصب * وليس لفرض البنت ارث موالى
واعتاقها تدلى به بعد عتاق * لدا حجت فافهم حديث سؤالى
وقد غلطت فيها طوائف أربع * مثنين قضاة ما وعوه بيالى

(قوله فعتق عليها) أي قهرا (قوله لانه عصبة المعتق بالنفس) وفي نسخة بالنسب أي
وهي معتقة المعتق شركة مع أخيها ومعتق المعتق متأخر عن عصبة المعتق بالنفس (قوله
أربع مائة قاض) أي غير المتفقهة بدليل ما سبق (قوله فقا لوالخ) بيان لغلطهم وقوله
ارث العتيق بينهما أي لكون الولاية بينهما ووجه غلطهم أن الابن عصبة للمعتق بالنسب وهو
مقدم على معتق المعتق (قوله الباب الثالث في فسخة التركات) أي في بيان كيفية
والقسمة تميز الانصاف بعضها عن بعض والتركات جميع تركه وهي بمعنى المتروكة (قوله وهي

(الثاني) لو اشترت امرأة
اباهما فعتق عليها ثم أعتق
الاب عمدا ومات عتيقه بعده
وللمعتق عصبة بالنسب
فميراث العتيق له دون البنت
لانها معتقة المعتق فتؤخر
عن عصبة النسب وهذه
قبل أخطأ فيها أربع مائة
قاض غير المتفقهة فتسمى
مسئلة القضاة وصور بعضهم
مسئلة القضاة بما لو اشترى
ابن وابنة اباهما فعتق عليهما
ثم أعتق عمدا ومات العتيق
بعدهم موت الاب عنهما فيرأيه
للأبن دون البنت لانه عصبة
المعتق بالنفس وغلط فيها
أربع مائة قاض فقا لوالارث
العتيق بينهما وفي الولاية
مباحث كثيرة ذكرت أكثرها
في شرح الترتيب

(الباب الثالث)

في فسخة التركات وهي

التمر المقصودة بالذات من علم الفرائض) أي لان الغرض بذاته من علم الفرائض معرفة كيفية القسمة (قوله وما تقدم) أي من بيان الفروض وأصحابها والتأصيل والتصحيح ونحو ذلك وقوله فوسيلة لها قرن المخبر بالغاء لشيء الممتد بالشرط في العموم (قوله وهي مبنية الخ) الضمير راجع لقسمة التركات (قوله الأربعة أعداد) عرف الشارح الجزء الأول دون الثاني وهو خلاف المشهور من تعريف الجزء الثاني أو تعريف الجزأين وأجاز بعضهم ما صنعه الشارح (قوله المتناسبة) أي مناسبة هندسية وهي التي نسبة أولها لثانيها كنسبة ثلثها لرابعها كالاربعة والخمسة والعشرة فنسبة الأربعة للثمانية كنسبة الخمسة للعشرة فالأول نصف الثاني والثالث نصف الرابع (قوله التي هي أصل كبير في استخراج المجهولات) صفة للأعداد الأربعة وبيان ذلك أن من خواص تلك الأعداد أنه إذا جهل أحد الطرفين ضرب أحد الوسطين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول وان جهل أحد الوسطين ضرب أحد الطرفين في الآخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول ففي المثال الآتي وهو زوج وأم وأخت شقيقة أولاد لا يخفى أن الزوج ثلاثة من صحيح المسئلة ثمانية وهو ما معلوم ونصيبه من التركة مجهول ونفس التركة أربعة وعشرون دينارا أو يخرج القيراط الذي هو أربعة وعشرون معلوم فالطرفان معاً ثمانون وأحد الوسطين مجهول فاضرب ثلاثة الزوج وهي الطرف الأول المعلوم في الأربعة والعشرين وهي الطرف الرابع المعلوم أيضاً يحصل اثنان وسبعون واقسم ذلك على الثمانية وهي الوسط المعلوم يخرج تسعة وهي الوسط المجهول وعلى هذا أبداً فقس (قوله وذلك) أي وبيان كونها مبنية على ذلك وقوله أن نسبة الخ فلهنا أعداد أربعة متناسبة وحاصلها أن نصيب الوارث مما حصة منه المسئلة عدد أول وما حصة منه المسئلة عدد ثان وماله من التركة عدد ثالث والتركة أو يخرج القيراط عدد رابع فالطرفان معلومان وأحد الوسطين معلوم والآخر مجهول (قوله من تصحيح المسئلة) أي حال كونه من المسئلة المحسنة فالتجار والمجروور حال من ما وضافة التصحيح للمسئلة من اضافة الصفة للوصوف وقوله إلى تصحيح المسئلة متعلق بنسبة والاضافة فيه كالاضافة فيما قبله (قوله إذا تقرر ذلك) أي ما ذكر من الأعداد الأربعة المتناسبة (قوله مما لا يمكن قسمته) أي أقراره بالعدد أو الوزن أو السكيل أو الذرع لكونه غير مستوي الأجزاء كالعقار أو أمام مستوى الأجزاء كالارض الخالية من البناء فيمكن قسمتها بالذرع (قوله فيقدر تلك النسبة) أي نسبة ماله من تصحيح المسئلة إلى تصحيح المسئلة وقوله تكون حصته من ذلك الموروث أي تكون حصته ذلك الوارث من التركة لما علمت من أن نسبة مال السكول وارث من تصحيح المسئلة إلى تصحيح المسئلة كنسبة ماله من التركة إلى التركة (قوله ثم تارة يعبر عنها بالقراريط) أي كأن يقول في المثال الآتي للزوج تسعة قراريط وقوله وتارة يعبر عنها بالسكول المشهورة أي من ثلث وثمان وغيرها كأن يقول في المثال الآتي للزوج ربع الأربعة والعشرين وثمانها (قوله فهو مخير) أي بين أن يعبر بالقراريط وأن يعبر بالسكول المشهورة (قوله وتارة تكون التركة مما يمكن

التمر المقصودة بالذات من علم الفرائض وما تقدم فوسيلة لها وهي مبنية على الأربعة أعداد المتناسبة التي هي أصل كبير في استخراج المجهولات وهي مذكورة في كتب الحساب وذلك أن نسبة مال السكول وارث من تصحيح المسئلة إلى تصحيح المسئلة كنسبة ماله من التركة إلى التركة إذا تقرر ذلك فتارة تكون التركة مما لا يمكن قسمته كالعقارات والحيوانات فيقدر تلك النسبة تكون حصته من ذلك الموروث ثم تارة يعبر عنها بالقراريط وتارة يعبر عنها بالسكول المشهورة فهو مخير والأولى مراعاة عرف ذلك البلد ولو جمع بينهما كأن يقول مثلاً للام السدس أربعة قراريط لكان أولى وتارة تكون التركة مما يمكن

قسمته كالنقد أو ما يقدر
بالوزن أو الكيل أو العدد أو
بغير ذلك أو قيمة ما لا يمكن قسمته
أو أريد قيمة ما لا يمكن قسمته
أو ما لا يمكن بالقراريط
فيقدر يخرج القراريط وهو
أربعة وعشرون كتركة
مقدارها أربعة وعشرون
دينار مثلا في هذه الصورة
كلها أن كانت التركة بمائة
للتصحيح فالأمر واضح لا يحتاج
لعمل كزوجة وبنت وأبوين
والتركة عبد مثلا أو أربعة
وعشرون ديناراً فتصح
المسئلة من أصلها أربعة
وعشرين للزوجة ثلاثة
ولبنت اثنا عشر وللأم
أربعة وللأب خمسة ويخرج
القيراط أو التركة مساو
كل منهما للتصحيح للزوجة
ثلاثة قراريط من العبد
أو ثلاثة دنانير وللبنت اثنا
عشر قراريط من العبد أو
اثنا عشر ديناراً وللأم أربعة
قراريط من العبد أو أربعة
دنانير وللأب خمسة قراريط
من العبد أو خمسة دنانير
وإن كانت التركة غير مساوية
للتصحيح المسئلة ففي قيمة
التركة خمسة أوجه بل أكثر
الوجه الأول وهو المشهور
أن تضرب نصيب كل وارث
من التصحيح في التركة أو
يخرج القيراط وتقسم
الحاصل على التصحيح يخرج
الذلك الوارث في الباهلة

قسمته) مقابل لقوله فتارة تكون التركة في الكلام حذف تقديره فيقدر ذلك
النسبة تكون حصته من ذلك الموروث أيضاً هذا أن أريد القيمة بتلك النسبة وحينئذ
يكون قوله أو أريد قيمة ما لا يمكن قسمته أو ما لا يمكن بالقراريط مقابلاً لقوله هذا أن أريد
القيمة بتلك النسبة لكن كان الاظهر أن أريد قيمة ما لا يمكن قسمته على الكلام الشارح
أولاً على القيمة بالنسبة في القسمين أي ما لا يمكن قسمته وما لا يمكن قسمته على القيمة
بالقراريط في القسمين وبالحجة فعمارة الشارح هذا لا تخلو عن خزانة (قوله كالنقد) هو في
الأصل مصدر فقدت الدراهم إذا عرفت جديدها من رديها ثم صار حقيقة عرفية في
النقد (قوله أو ما يقدر الخ) أو بمعنى الواو ويكون من عطف العام على الخاص لأن النقد
ما يقدر بالوزن وقوله أو العدد أي أو الذرع (قوله أو ثمن أو قيمة ما لا يمكن قسمته)
الفرق بين الثمن والقيمة أن الثمن ما وقع عليه عقد البيع والقيمة ما قطع به المقومون وحيث
كان كل من الثمن والقيمة مما لا يمكن قسمته كان داخل تحت المقدرات المذكورة فلا حاجة
لأفاده لكن الشارح لاحظ أن المقدرات المذكورة كانت تركة ابتداءً فغابت ذلك
(قوله أو أريد قيمة ما لا يمكن قسمته الخ) كان الاظهر أن أريد قيمة ما لا يمكن قسمته هذا
أن أريد قيمة ذلك بالنسبة كما مر التنبيه عليه (قوله ديناراً مثلا) أي أو درهمين (قوله ففي
هذه الصور كلها) أي صور ما لا يمكن قسمته وما لا يمكن قسمته (قوله أن كانت التركة بمائة
للتصحيح) أي أن كان المتروك مائة مثلاً بان كان المتروك أربعة وعشرين وتصحيح المسئلة
من أربعة وعشرين وقوله فالأمر واضح أي فالأمر واضح وقوله فلا يحتاج لعمل
أي لأنه لا يحتاج لعمل فهو تيسير لما قبله (قوله كزوجة وبنت وأبوين) أصل مسئلتهم من
أربعة وعشرين لأن فيها ثمانية وسدساً ونصف منها فلزوجة الثمن ثلاثة وللبنت النصف اثنا
عشر وللأم السدس أربعة وللأب خمسة فرضاً وتصحيحاً (قوله عبد مثلاً) أي أو ثوب فيعتبر
في نحو ذلك يخرج القيراط أربعة وعشرون (قوله ديناراً) أي مثلاً (قوله أربعة وعشرين)
بدل من أصلها (قوله للزوجة ثلاثة) أي لأن لها الثمن وقوله وللبنت اثنا عشر أي لأن
لها النصف وقوله وللأم أربعة أي لأن لها السدس وقوله وللأب خمسة أي فرضاً
وتصحيحاً فله أربعة فرضاً وواحد تصحيحاً (قوله أو خمسة) بل أكثر فنهنا زيادة على ما ذكره
الشارح أن تقسم التركة أو يخرج القيراط على ما صححت منه المسئلة ثم تضرب نصيب كل
وارث في جزء السهم في المثال الاتي تقسم الأربعة والعشرين على الثمانية يخرج جزء
السهم ثمانية ثم تضرب نصيب الزوج مثلاً وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ثلاثة يخرج
تسعة فهي نصيبه من الأربعة والعشرين ومنها غير ذلك مما ذكره في الأول (قوله وهو
المشهور) ولذلك بدأ به (قوله أن تضرب نصيب كل وارث من التصحيح) أي كنصيب
الزوج في المثال الاتي وهو ثلاثة من ثمانية وهي تصحيح المسئلة وقوله في التركة أي أن
كانت أربعة وعشرين ديناراً مثلاً وقوله أو يخرج القيراط أي أن كانت عقاراً مثلاً
(قوله وتقسم الحاصل) أي الذي يحصل من الضرب المذكور وهو في المثال الاتي اثنا
وسبعون وقوله يخرج ما لذلك الوارث فيخرج من قيمة اثنين وسبعين على الثمانية

وهي زوج وأم وأخت شقيقة أولاد لو كانت التركة عقارا أو أربعة وعشرين ديناراً فأصل المسئلة ستة ونعول لثمانية
ومنها تصح كما تقدم فاضرب للزوج ٢٨٦ ثلاثة في أربعة وعشرين يخرج القيراط أو عدد الدنانير يحصل الإنسان

وسبعون فأقسما على
الثمانية يخرج تسعة
ف للزوج تسعة قراريط في
لعقار أو تسعة دنانير
للأخت كذلك واضرب
للأم اثنين في الأربعة
والعشرين وأقسم المحاصل
وهو ثمانية وأربعون على
الثمانية يخرج لثمانية
قراريط في العقار أو تسعة
دنانير ومنها هو أصل الأوجه
وهو أعما انفعالاته فيما
لا يمكن قسمته أيضاً أن
تنسب كل حصة من المصحح
اليه وتأخذ من التركة أو
من يخرج القيراط بتلك
النسبة ففي المثال المذكور
أنسب للزوج حصته وهي
ثلاثة إلى الثمانية صحح
المسئلة تكون ربعاً وثمانية
ربع الأربعة والعشرين
ومنها وذلك تسعة قراريط
أو دنانير وان شئت قلت له
ربع التركة ومنها للأخت
كذلك وانسب للام اثنين
إلى الثمانية تكون ربعاً فلها
ربع الأربعة والعشرين ستة
دنانير أو قراريط وان شئت
قلت لها ربع التركة ومن
أراد معرفة بقية الأوجه

تسعة فهي مال ذلك الوارث وهو الزوج في المثال الآتي (قوله وهي زوج وأم وأخت)
فلزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان يبقى للأخت واحد وبالعالماتين فهي من
سنة ونعول لثمانية (قوله وللأخت كذلك) أي تسعة قراريط في العقار أو تسعة دنانير
(قوله ومنها) الانسب بقوله سابقاً الأول أن يقول الثاني لكن عذر ان الأوجه غير
منحصرة لكن كان الأولى أن يقول سابقاً ما قبل الأول (قوله وهو أصل الأوجه) له ثمانية
في المعنى عليه وكتب أيضاً قوله وهو أصل الأوجه أي أكثرها وقوعاً لأنه أعما انفعالاته فيكون
قوله وهو أعما انفعالاته لا لصالته بمعنى كثرته (قوله وهو أعما انفعالاته) الحق عموم الأول أيضاً
اذيصح أن تضرب للزوج ثلاثة في العبد مثلاً وهو واحد بثلاثة ثم تقسم الثلاثة المحاصلة
على المسئلة يخرج ثلاثة أثمان فهي ماله من التركة فالأولى أن يقول وهو أسهلها أفاده
السلامة الأمير (قوله لثمانية فيمالاته) يقتضي أن الوجه الأول لا يتأني فيما
لا يمكن قسمته وليس كذلك فالحق حذف هذا التعليل (قوله أيضاً) أي كما يتأني فيما يمكن
قسمته (قوله أن تنسب كل الخ) لا يخفى أن هذا الوجه هو إشارته فيما تقدم بقوله فيقدر تلك
النسبة تكون حصته من ذلك الموروث وقوله اليه متعلق بنسب (قوله وان شئت قلت
الخ) أي فان شئت جعلت بين التعبير بالكسور والتعبير بالقراريط كما ذكرنا وان شئت قلت
الخ (قوله ومن أراد معرفة بقية الأوجه) تقدم بعضها (قوله الباب الرابع في الملقبات)
أي في بيانها والمراد بالملقبات التسميات بأسماء مخصوصة وان لم تشعر بمدح أو ذم كما يعلم من
ذكر أسمائها وان كانت الملقبات في الأصل معناه المجهول لها ألقاب بحيث تشعر بالمدح
أو بالذم وانما تلقب المسئلة إذا اشتهرت أو خافت القياس أو مثل فيها شخص فأخطأ أو
أصاب ونحو ذلك (قوله الغراوان) هما زوج وأبوان أو زوجة وأبوان ولا يخفى أن للام في
مسئلة الزوجة الربع مع أن للزوجة الربع فيكون في المسئلة ربعان ولذلك ألغز فيها العلامة
الأمير حيث قال

قل لمن أتقن الفرائض فهما * أعما امرأة لها الربع فرض
لا يمول ولا يرث وليست * زوجة الميت هل بذلك تقضوا
ثم قل لي ربعان في أي أرث * ليس فيه عند الأئمة نقص
(قوله وتسميان بالعمريتين) أي لتضام عمر رضي الله عنه فيها بالحكم السابق (قوله
والصغيتان) هما زوج وأخت شقيقة وزوج وأخت لاب (قوله والمباهلة) هي زوج وأم
وأخت لابوين أولاد (قوله والمشركة) هي زوج وأم أو جدة وعدد من أولاد الأم وشقيق
واحد أو أكثر (قوله والا كدرية) هي زوج وأم وجدة وأخت شقيقة أولاد (قوله
والدينارية الصغرى) هي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وثمانى أخوات لابوين
أولاد (قوله وأم الفروع) بالحاء المعجمة أو بالجيم هي زوج وأم وأختان شقيقتان وأختان

مع زيادة فعلية بكتابنا شرح الترتيب فقد أتت فيه من ذلك بالهيب الهيب
والله أعلم * (الباب الرابع) في المسائل الملقبات وهي كثيرة وقد تقدم منها الغراوان وتسميان بالعمريتين
أي الصغيتان والمباهلة والمشركة والا كدرية والدينارية الصغرى وأم الفروع

الام (قوله والغراء) هي زوج وأختان لام وأختان شقيقةتان وتسمى الروانسة نسبة
 لعمد الملك بن مروان (قوله والمنبرية) هي زوجة وأبوان وابنتان (قوله والنجيلة)
 هي كل مسألة عاثة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين كزوجة وأبوين وبنتي ابن ابن
 فخطها على ما قبلها من عطف العام على الخاص (قوله والمأمونية) هي أبوان وابنتان
 ماتت إحدى البنين عن فيها قبل قسمة الترك (قوله ومسئلة الامتحان) هي أربع
 زوجات وخمس جذات وسبع بنات وتسعة أعمام (قوله والعماء) هي كل مسألة عفا
 التمان كجذتين وثلاثة أخوة لام وسبعة أعمام فخطها على ما قبلها من عطف العام على
 الخاص (قوله والخرقاء) هي أم وجد وأخت شقيقة أولاب (قوله والعشرية) هي جد
 وشقيقة وأخ لاب (قوله والعشرية) هي جد وشقيقة وأختان لاب (قوله ومختصرة
 زيد) هي أم وجد وشقيقة وأخت لاب (قوله وتسعة زيد) هي أم وجد وشقيقة
 وأخوان وأخت لاب (قوله ومسئلة القضاة) هي بنت اشترت هي وحدها وهي
 وأخوها أباهم فاعتق ثم أعقب الاب عبيدا ومات عتيقه بعده (قوله ومنها المناقضة)
 بالضاد المجهمة سميت بذلك لأنها نقضت على ابن عباس أحد أصله أحدهما أنه
 لا يعمل أصلا لأنهما لا يحجب الام من الثالث إلى السادس الا بثلاث فأكثر
 من الاخوة فيلزمه في هذه المسئلة اما العول ان أعطى الام الثالث واما محجب الام من الثالث
 الى السادس بالاثنتين من الاخوة ان أعطاهما السادس ولابن عباس أن يقول كل من الزوج
 والام يحجبان من فرض الى فرض فلا ينقص نصيبهما وأولاد الام يحجبان من فرض لا الى
 شيء أصلا ومن كان كذلك دخل عليه النقص فلو لذي الام في هذه المسئلة السادس عتده
 ولا ينقص عليه في أحد الأصلين رضي الله عنه (قوله وهي زوج وأم وولداها) أصلها ستة
 للزوج النصف ثلاثة وللأم السادس واحد ولولديها الثلث اثنان (قوله وهي زوجة الخ)
 أصلها أربعة وعشرون لان فيها ثمانية وسدسها للزوجة الثمن ثلاثة وللبنتين الثلثان ستة
 عشر وللأم السادس أربعة يبقى واحد لا ينقسم على اثني عشر أخا وعلى الاخت وعدد
 رؤسهم خمسة وعشرون فتضرب في أربعة وعشرين يسمة ثمانية فله زوجة ثلاثة في خمسة
 وعشرين بخمسة وسبعين وللبنتين ستة عشر في خمسة وعشرين بأربع مائة وللأم أربعة في
 خمسة وعشرين بمائة يبقى خمسة وعشرون لكل أخ اثنان وللأخت واحد (قوله وتسمى
 بالعامرية) أي أقضاء عامرا تسمى فيها بذلك وقوله وبالساكية وبالركاسة أي لان الاخت
 شكت لعل وهي مسكة ركاية فقالت يا أمير المؤمنين ان أخي ترك ستمائة دينار فأعطاني
 منها مائة دينار واحد فقال علي الفور لعل أخاك ترك زوجة وأما ابنتين واثني عشر أخا
 وأنت فقالت نعم فقال ذلك حقك فلم يظلمك شيء فقلت ذلك سميت بالساكية وبالركاية
 وبالشريحة ولم يضرهم.

والغراء والمنبرية والنجيلة
 والمأمونية ومسئلة الامتحان
 والصحاء والخرقاء والعشرية
 والعشرية ومختصرة زيد
 وتسعة زيد ومسئلة
 القضاة ومنها المناقضة
 وهي زوج وأم وولداها
 ومنها الديار بكبرى
 وهي زوجة وبنات وأم
 واثنا عشر أخا وأخت كلهم
 لاب والتركة فيها ستمائة
 دينار فخص الاخت دينار
 واحد وتسمى بالعامرية
 وبالساكية وبالركاية

أذا مراة جاءت الى بيت عالم * وقالت أخي أودي فأعطيت درهما
 وخلف نصف الارث مالا وعشرة * ولم أعط شيئا غيره فتمههما
 يقول لها أودي وخلف زوجة * وبنين مع أم لها كان مكرما

ومنها أم البنات وهي ثلاث زوجات وأربع أخوات لام ومثاني أخوات لابوين أولاب أصلها اثنا عشر وتعول خمسة عشر ومنها الدفانة وسأذكرها في المعايير ومنها عند المالكية ما قبلت ثلاث وهي المالكية وشبهه المالكية وعقرب تحت طوبة فالمالكية زوج وأم وجد وأخوة لام وأخوة لاب فلا شيء للأخوة الجميع عند المالكية والباقي بعد فرض الزوج والام للجد وحده وعندنا للزوج النصف واللام السدس وللجد السدس لانه لا حظ وللأخوة للاب الباقي ولا نبي للأخوة للام اتفاقا وشبهه المالكية هي هذه إذا دن بدل الأخوة للاب أخوة أشقاء والمحكم فيها عندنا وندمهم كالمحكم في المالكية فترث للأخوة الأشقاء عندنا الباقي بعد فرض الزوج والام والجد ولا شيء للأخوة جميعا من الصنفين عند المالكية وعقرب تحت طوبة هي زوج وأم وأخت من أم وعاصب أقرت الأخت للام ببنية فهي عند المالكية في الإنكار من ستة وفي الأقرار من اثني عشر

ومثل شهر العام في العداخوة * وأنتم لم تأخذ لك الذرهم انما (قوله ومنها أم البنات) سميت بذلك لان جميع ورثتها بنات (قوله وهي ثلاث زوجات الخ) فالزوجات الثلاث الربع ثلاثة وللأربع أخوات لام الثلث أربعة وللثمان أخوات لابوين أولاب الثمان ثمانية مع ان الباقي من أصل المسئلة خمسة فيعادل بثلاثة ولذلك قال الشارح أصلها اثنا عشر وتعول خمسة عشر (قوله ومنها الدفانة) سميت بذلك لكثرة دفنها أزواجها وقوله وسأذكرها في المعايير هي امرأة ورثت أربعة أخوة أشقاء بالزوجة كما سيأتي (قوله عند المالكية) أي لا عند الشافعية وقوله وهي المالكية سميت بذلك لنص الإمام مالك عليها بخصوصها وقوله وشبهه المالكية سميت بذلك لانها تشبه المسئلة التي نص عليها الإمام مالك وأما هذه فنص عليها أصحابه وقوله وعقرب تحت طوبة سميت بذلك لخفاء ما أقرت به للعصبة تكفاه العقرب تحت الطوبة كما سيذكره الشارح (قوله فالمالكية زوج وأم وجد وأخوة لام وأخوة لاب) أصلها من ستة فالزوج النصف ثلاثة واللام السدس واحد وعند المالكية الباقي للجد ولا شيء للأخوة الجميع وعندنا معاشر الشافعية للجد السدس يبقى واحد للأخوة للاب ولا شيء للأخوة للام اتفاقا (قوله فلا شيء للأخوة الجميع) أي الأخوة لام والأخوة لاب أما الأخوة لام فلانهم محجوبون بالجد وأما الأخوة للاب فلانه لو لم يكن المجد معهم لم يكن لهم شيء لان الأخوة للام حيث لا يستحقون الثالث وتسقط الأخوة للاب لاستغراق الفروض التركة فلم يكن حضورهم معهم موجبا لهم شيئا لم يكن (قوله ولا شيء للأخوة للام اتفاقا) لانهم محجوبون بالجد عندنا وعندهم (قوله وشبهه المالكية هي هذه إذا كان الخ) فأصلها ستة مثلها فالزوج النصف ثلاثة واللام السدس واحد وعند المالكية الباقي للجد ولا شيء للأخوة الجميع وعندنا معاشر الشافعية للجد السدس والباقي بعده للأخوة الأشقاء ولا شيء للأخوة للام اتفاقا ولذلك قال الشارح والمحكم فيها الخ (قوله فترث الأخوة الأشقاء عندنا) أي معاشر الشافعية وقوله بعد فرض الزوج أي وهو النصف وقوله والام أي وبعد فرض الام وهو السدس وقوله والجد أي وبعد فرض المجد وهو السدس الخ (قوله ولا شيء للأخوة جميعا من الصنفين) أي الأخوة للام والأخوة للأشقاء أما الأخوة للام فلانهم محجوبون بالجد وأما الأخوة للأشقاء فلانهم لا يرون الامر أجل قرابتهم بالام وقرابتهم بالاب ساقطة والجد قد يجب من كان من جهة الأم فلا شيء لهم معه (قوله وعقرب تحت طوبة هي زوج وأم وأخت من أم) أي وعاصب بدليل ما بعده (قوله فهي عند المالكية) أي وأما عند الشافعية فالأقرار باطل لكون المقر غير حائز لكن يجب على الأخت للام حيث كانت صادقة في نفس الامر أن تسلم نصيب البنات والعاصب بقدرهما على حسب حصتهما (قوله في الإنكار من ستة وفي الأقرار من اثني عشر) فتجعل مسئلة الإنكار ومسئلة الأقرار فاما مسئلة الإنكار فهي من ستة لان فيها سدس الأخت للام فالزوج النصف ثلاثة واللام الثلث اثنان وللأخت للام السدس واحد وأما مسئلة الأقرار فهي من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا فالزوج الربع ثلاثة واللام السدس اثنان والبنات النصف ستة يبقى واحد

للبنات منها ستة وللأصابع
واحد والمجموع سبعة
فيقسم عليها نصيب الأخت
للأم وهو واحد فلا يصح
فترضيب السبعة في الستة
تباع اثني وأربعين للزوج
أحد وعشرون وللأم أربعة
عشر وللبنات المقرها ستة
وللعصبة واحد ولا شيء
للأخت للام وإنما لقيت
بذلك لغفلة من تلقى عليه
عما أقرب به للعصبة قال
امام المحرمين رضي الله تعالى
عنه في النهاية وقد أكثر
الفرضيون من المقتبات
ولأنها ولها ولا حسم لأبوابها
انتهى والله أعلم
(الباب الخامس)
في متشابه النسب والاعتاز
وهو باب واسع وفيه فصلان
(الفصل الأول) في متشابه
النسب فن ذلك رجلان
كل منهما عم الآخر وصورتها
رجلان تزوج كل منهما أم
الآخر فأولدها ابنا فكل
من ابنيهما عم الآخر لأمه
رجلان كل منهما خال الآخر
صورتها أن ينكح كل من
رجلين بنت الآخر فولد
لكل منهما ابن فكل من
الابنين خال الآخر وفي
ترتيب المجموع شخص قال
لشخص يا عمي يا خالي

للأصابع وبعد ذلك تجمع حصص البنات والأصابع ومجموعهما سبعة وتقسم عليها نصيب
الأخت للام من مسئلة الإنكار وهو واحد فلا ينقسم على السبعة فتضرب السبعة في
مسئلة الإنكار وهي ستة تباع اثني وأربعين للزوج ثلاثة من مسئلة الإنكار في سبعة
بواحد وعشرين وللأم ثمان من مسئلة الإنكار في سبعة باربعة عشر وللبنات المقرها ستة
وللأصابع واحد ولا شيء للأخت للام (قوله للبنات منها ستة وللأصابع واحد) فقد أقرت
للبنات والأصابع لكن إقرارها للبنات بالتصريح وللأصابع بالالتزام (قوله والمجموع) أي
مجموع حصص البنات والأصابع (قوله فيقسم عليها نصيب الأخت للام) أي من مسئلة
الإنكار لأنه لا شيء لها من مسئلة الإقرار (قوله في الستة) أي مسئلة الإنكار (قوله للزوج
أحد وعشرون) أي حاصلة من ضرب ثلاثة من مسئلة الإنكار في سبعة وقوله وللأم أربعة
عشر أي حاصلة من ضرب اثني من مسئلة الإنكار في سبعة (قوله ولا شيء للأخت للام)
أي لم يجزها بمقتضى إقرارها (قوله وإنما لقيت بذلك) أي وإنما لقيت هذه المسئلة بعقرب
تحت طوبية وقوله لغفلة من تلقى عليه عما أقرب به للعصبة أي لأن ما أقرب به للعصبة
حتى تحت إقرارها بالبنات فأشبهه بالعقرب التي تحت الطوبية (قوله ولا حسم لأبوابها) أي
لا قطع ولا ضبط لمسائلها بل هي منتشرة كثيرة جدا (قوله الباب الخامس في متشابه النسب
والاعتاز) أي في المشكل منسما وانجهل بهذا لا يضرب لأنه لا يعيب كل العيب (قوله
وهو باب واسع) لكثرته مسائله (قوله وفيه فصلان) من ظرفية المفصل في الجمل أو الأجزاء
في الكل كما مر نظيره (قوله الفصل الأول في متشابه النسب) أي في بيانها ومن لطيفه
رسول جاس مع ستة عشر امرأة سافرات الوحوش فأنكر الناس عليه فقال لانه ذكر وأعلى
فأربع بناتي وأربع أخواتي وأربع عماتي وأربع خالاتي وكلهن من امرأتى فهذا رجل
تزوج امرأة لها ثلاث بنات وتزوج أبوه بنت وجدته أبوايه بأخرى وجدته أبوايه بأخرى
فمات كل واحدة منهن بأربع بنات فالأربع الأولى اللاتي أنت بهن المرأة التي تزوجها
ذلك الرجل بناته والأربع الثانية اللاتي أنت بهن البنات التي تزوجها أبوه أخوانه من
أبيه والأربع الثالثة اللاتي أنت بهن البنات التي تزوجها جدته أبوايه عماته لأنهن
أخوات أبيه والأربع الرابعة اللاتي أنت بهن البنات التي تزوجها جدته أبوايه خالاته
لأنهن أخوات أمه (قوله فن ذلك) أي إذا أردت بيان ذلك فأقول لانه من ذلك أي متشابه
النسب (قوله فكل من ابنيهما عم الآخر) أي لأن كلا منهما أخو الأمي الآخر لأمه (قوله
فكل من الابنين خال الآخر) أي لأن كلا منهما أخو الأم الآخر لأمه (قوله صورتها
أن تزيد من أمه الخ) أي بأن تزوج شخص امرأة لها ابن من غيره ومعه بنت من غيره
فوزق منها يزيد فالابن الذي معها من غيره أخو زيد من أمه ولبنات التي معها من غيره
أخت زيد من أبيه فيجوز أن أخا زيد من أمه يتزوج بأخت زيد من أبيه لكونها أجنبية
منه وقوله أو بالعكس هو أن أخا زيد من أبيه يتزوج بأخت زيد من أمه بأن تزوج شخص
امرأة معها بنت من غيره ومعه ابن من غيره فزق منها يزيد فالابن الذي معها من غيره
أخو زيد من أبيه والبنات التي معها من غيره أخت زيد من أمه فيجوز أن أخا زيد من أبيه

فزيد عمه وخاله انتهى وقيل فيها أنظاما ٢٩٠ - يامن بسؤاله يعنى * قل خالى كيف صار يعنى * وقال الشيخ ذكر يارجه الله

يتزوج بان مت زيد من أمه - يكونها أجنبية منه (قوله فزيد عمه) أى من حيث أنه أخو أبيه
وقوله وخاله أى من حيث أنه أخو أمه (قوله وقيل فيها أنظاما) أى حال كون المقول فيها
نظاما أى منظوما فالجار والجارور نائب فاعل قيل وهو وان كان ليس من الاوزان المشهورة
لكنه من مجزوء وبيت وهو من الاوزان المهمة كما قاله العلامة الامير (قوله يامن
بسؤاله يعنى) أى يخفى ويشكل وقوله قل خالى كيف صار يعنى أى قل فى سؤالك الذى
تعنى به خالى كيف صار يعنى وجوابه ما سبق من الصورة التى ذكرها الشارح وله صورة
أخرى وهى أن يتزوج أبوايه بام أمه أو أبوايه بام أبيه فيزق منها ابن فهذا الابن عم الرجل
وخاله لانه فى الاولى أخو أبيه لايه وأخو أمه لأمها وفى الثانية أخو أبيه لأمه وأخو أمه
لايهما (قوله فيولد لكل منهما ابن) فكل من الابنين ابن خال الآخر لأن أباهما كل منهما
أخو أم الآخر (قوله وزوجنا) أى حالا وقوله وأبى زوجينا أى سابقا (قوله وهى من
المسائل التى سألت عنها الخ) أى على صحة اجتماع الامام الشافعى بمن ذكر وفيه نزاع (قوله أبو
يوسف ومحمد) هما صاحباه الامام أبى حنيفة رضى الله عنهم (قوله الفصل الثانى فى الالغاز)
أى فى بيان شئ منها والالغاز جمع لغز وهو الكلام المعنى كما تقدم عند قوله مبرأ عن وصمة
الالغاز (قوله وهى كثيرة تسكد تخرج عن المحصر) أى تقرب من الخروج عن حصرها
فى عدد وهذا كناية عن كثرة اجتهاد (قوله فى ذلك) أى اذا أردت بيان ذلك فأقول لك
من ذلك أى المذكور من الالغاز (قوله رجل) هو ابن الاب وقوله له خال هو ابن الابن
وقوله وعم أى أخو أب (قوله فورثه الخال دون العم) وجه الالغاز يام ان الارث من جهة
كونه خالا فبقي أن الخال مقدم على العم وليس كذلك لان الارث من جهة كونه ابن أخ
ولا يخفى ان ابن الاخ مقدم على العم (قوله فابن الاب عم ابن الابن) أى لانه أخو أبيه لايه
وقوله وابن الابن خال ابن الاب لانه أخو أمه لأمها (قوله ومن ذلك) أى من المذكور
من الالغاز وقوله حبلى هى زوجة الابن كما ذكره الشارح وقوله رأت قوما هم زوج
وأبوان وبنت كما ذكره الشارح أيضا وقوله فقالت لا تجهلوا أى على قسم المال (قوله
فأحبلى زوجة الابن) أى ابن الزوجة الميتة (قوله والورثة الظاهرون) أى وأما الحمل وان
كان وارثا فى بعض التقادير لكنه ليس من الورثة الظاهرين (قوله زوج وأبوان وبنت)
أصل مسألتهم من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسين فلزوج الربع ثلاثة وللأبوين
السدسان أربعة يبقى خمسة فيعمل للمذكور واحد ليكمل لها النصف ستة فان ولدت
الحمل للمذكورة ذكر اسقط لاسم تغرق الفروض التركة مع كونه عاصبا وان ولدت أنثى
ورثت السدس تسكيلة الثمانيين وبعال لها أيضا اثنين فبعد ان عالت المسئلة ثلثة ثلثة
عشر عالت خمسة عشر (قوله فلوقالت) أى الحبلى (قوله فهى) أى الحبلى وقوله وزوجة
ابنه الآخر وحازله نكاحها لانها بنت عمه وقوله وهناك بنات أصاب فأصل المسئلة من
ثلاثة للميتين الثمان سهمان يبقى سهم فان ولدت هذه الحبلى ذكر أعصها وورثها هذا
السهم أنلا فتمسح المسئلة من تسعة وانما أعصها لانها بنت ابن الميت وهو ابن ابن

تعالى فى آخر شرح الفصول
الكبرى رجلان كل منهما ابن
خال الآخر صورته أن يتزوج
كل من رجلين أخت الآخر
فيولد لكل منهما ابن
امرأتان التقتا برجلين
فقالتا مرحبا بابنينا وزوجيه
وابنى زوجينا صورته رجلان
تزوج كل منهما أم الآخر
وهى من المسائل التى سألت
عنها أبو يوسف ومحمد رجه
الله تعالى الشافعى رضى الله
عنه عجماس الرشيد فأجابهما
بذلك انتهى والله أعلم
(الفصل الثانى فى الالغاز)
وهى كثيرة تسكد تخرج عن
المحصر فى ذلك رجل له
خال وعم فورثه الخال دون
العم هو أن يكون الخال ابن
أخ الميت وصورته أن
يتزوج امرأة ويتزوج ابنه
أمها فيولد لكل منهما ابن
فابن الاب عم ابن الابن وابن
الابن خال ابن الاب فلو مات
ابن الاب عن ابن الابن وعن
عم أيضا فقد خلف خاله
الذى هو ابن أخيه وعمه
فالمال لابن أخيه دون عمه
ومن ذلك حبلى رأت قوما
يقتسمون مالا فقالت
لا تجهلوا فاني حبلى ان ولدت
ذكر الميرث وان ولدت أنثى

الميت

ميرث فأحبلى زوجة الابن والورثة الظاهرون زوج وأبوان وبنت فلوقالت ان ولدت ذكر وارث
ورثت وان ولدت أنثى لم ترث ولم أرث فهى بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له آخر وهناك بنات أصاب

ومن ذلك زوجان أخذتا المال وأخوان ثمانية صورته أبوان وبنت ابن في نكاح ابن أخ ومن ذلك رجل وبنته ورثا
 مالا نصفين صورته ماتت عن زوج هو ابن عم وبنت منه ومن ذلك امرأة ٢٩١ ورثت أربع أخوة أشقاء

واحد ابعد واحد فصل
 لها نصف أموالهم كم مال
 كل واحد منهم الجواب هم
 أربعة أخوة أشقاء الأول
 ثمانية وللثاني ستة وللثالث
 ثلاثة وللرابع درهم واحد
 فلما مات الأول أصابها منه
 درهمان ولكل أخ درهمان
 فصار للثاني ثمانية وللثالث
 خمسة وللرابع ثلاثة ثم مات
 الثاني عن ثمانية فأصابها
 منه درهمان فصار لها أربعة
 والباقي لأخويه فصار للثالث
 ثمانية وللرابع ستة ثم مات
 الثالث عن ثمانية فأصابها
 درهمان فصار لها ستة
 والباقي لأخيه فصار له اثنا
 عشر فلما مات عنها أصابها
 منه ثلاثة فصار لها تسعة
 وهي نصف مجموع أموالهم
 ولقبى بالبالة فأنه كما أشرت إلى
 ذلك في الملقبات لأن المرأة
 دفنت جميع أزواجها ونظمها
 بعضهم فقال
 ووارثة بعلا وبعلي بعده
 وبه لا أبوه ذو الجناحين جده
 فكان لها من قسمة المال نصفه
 بذلك يقضى المحاكم المتفكر
 وما جازت في مال بعلي سهامه
 إذا مات ربعا في الوراثة بزهر
 ومن ذلك امرأة تزوجت أربعة أزواج فورثت من مال كل منهم نصفه الجواب هذه امرأة ورثت هي وأخوها أربعة أعبد

الميت ولا شيء لها من الثمانية فيعصبها وان ولدت أنثى لم ترث كلهاهما للاستكمال الثمانين
 للثنتين فإن كان هناك عاصب أخذ سهم الساق والأرد على البنتين (قوله ومن ذلك)
 أي المذكور من الالغاز (قوله زوجان أخذتا المال) هما الاخوان وهما زوجان لأن
 أحدهما زوج الآخر وقوله وأخوان ثمانية أي وزوجان أخوان أخذتا ثمانية وهما بنت ابن
 الميت وابن ابنه الآخر وهما زوجان لأن أحدهما زوج الآخر (قوله صورته أبوان وبنت
 ابن في نكاح ابن أخ) أي بمعنى أنها زوجة له فالأبوان زوجان ولهما ثلث المال لأن
 لهما السدسين وبنت الابن وابن الابن زوجان آخران ولهما ثلثاه لأن لهما الباقي وأصل
 المسئلة من ستة لأن فيها السدسين للأبوين فلهما السدسان اثنان يبقى أربعة على ثلاثة
 رؤس لا تنقسم فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر ومنها تصح فلا يوين اثنان في ثلاثة بستة
 يبقى اثنا عشر لابن الابن ثمانية ولبنت الابن أربعة (قوله ومن ذلك) أي المذكور من
 الالغاز (قوله رجل هو زوج) هو ابن عم وقوله وبنته هي بنت الميت فلما بنت النصف فرضا
 وللزوج الذي هو ابن عم الربع فرضا والباقي تعصبا فالسئلة من أربعة (قوله ومن
 ذلك) أي المذكور من الالغاز (قوله امرأة ورثت أربعة أخوة) هي زوجة لهم وهذه الدفاعة
 (قوله فلما مات الأول) أي دنيا وهي زوجته وعن ثلاثة أخوة فالسئلة من أربعة للزوجة
 الربع درهمان وللثلاثة أخوة الباقي وهو ستة دراهم فكل واحد درهمان (قوله ثم
 مات الثاني) أي عنها وهي زوجته وعن اخوين فالسئلة من أربعة أيضا للزوجة الربع
 درهمان والباقي للأخوين فكل واحد أخ ثلاثة (قوله ثم مات الثالث) أي عنها وهي زوجته
 وعن أخ فالسئلة من أربعة أيضا للزوجة الربع درهمان والباقي وهو ستة لأخيه (قوله
 فلما مات عنها) أي وهي زوجته وقوله أصابها منه ثلاثة أي لأن الربع ثلاثة والباقي
 لها عصبان كان والا فليت المال (قوله وهي نصف مجموع أموالهم) اذ مجموع أموالهم
 ثمانية عشر (قوله ووارثة) أي ورب وارثة وقوله بعلا أي زوجا وقوله وبعلي بعده أي
 زوجين بعد الزوج الأول وقوله وبعلا أي زوجا رابعا وقوله أبوه ميت ذو الجناحين
 وجهه غير بدل منه فالرجال المذكورون كانوا من ذرية سيدنا جعفر الطيار ابن عم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قطع يده في الغزو فغوضه الله تعالى جناحين يطير بهما في الجنة كما
 في الحديث وقوله فكان لها من قسمة المال نصفه أي فكان لها من قسمة أهوالهم
 نصفها وقوله بذلك يقضى المحاكم المتفكر أي يحكم المحاكم المتأمل بهذا الحكم
 وقوله وما جازت في مال بعلي سهامها إذا مات ربعا أي وما زادت سهامها في مال الزوج
 من الأربعة إذا مات ربع التركة وقوله في الوراثة بزهر أي يقضى هذا الحكم في أحكام
 الوراثة فقوله في الوراثة متعلق بزهر (قوله ومن ذلك) أي من المذكور من الالغاز امرأة
 تزوجت أربعة أزواج الخ وجه الالغاز أنها ابنة يوهم أنها ورثت من مال كل منهم نصفه من
 حيث الزوجة فقط وليس كذلك بل الربع بالزوجية وثلث الباقي بالولاء كما سيذكره

ومن ذلك امرأة تزوجت أربعة أزواج فورثت من مال كل منهم نصفه الجواب هذه امرأة ورثت هي وأخوها أربعة أعبد

فأعتقاهم ثم تزوجتهم واحدا
بعد واحد على التعاقب
فما تواجعا فلهما من مال
كل واحد ربع ما كان كاح
وثالث الباقي بالولاء فيجتمع
لهما نصف المال وفيه يقول
الشاعر
وما ذات صبر على النائمات *
تزوجها نفر أربعة
فحوز من مال كل امرئ *
لعمرك شطر الذي جمعه
وما ظلمت أحدا منهم *
نقير أو لا ركبت مقطعه
ومن ذلك صحيح قال مريض
أوص فقال أنما يرثي أنت
وأخوك وأبوك وعمك
فالصحيح أخو المريض لأمه
 وابن عمه وأخوه أخو المريض
 لأمه وأبواه عم المريض
 وأمه وعمه عم المريض
 ~~خاله~~ أصل ثلاثة أخوة لأم
 وأم وثلاثة عمات ولو قال
 يرثي زوجتك وبناتك
 وأختك وعمتك وخالتك
 فزوجتا الصحيح أم المريض
 وأخته لأمه وبنات الصحيح
 أختا المريض لأمه وأختا
 لصحيح لأمه أختا المريض
 لأمه وعمتا الصحيح
 أحدهما الأب والآخرى
 لأم وخالته كذلك وأربعهن

الشارح (قوله فأعتقاهم) فثبت لهما الولاء ثلاثا فلا يخلف ثلثاه ولها ثلثه (قوله وثالث الباقي)
هو في الحقيقة ربع وأما ثلث الباقي وهما في الحقيقة ربعان فهما لا يخلف بالولاء لأن له ثلثيه
كما علمت (قوله وما ذات صبر) أي وأي امرأة ذات صبر وقوله على النائمات أي المصيدات
وهي جمع نائمة بمعنى المصيدة وقوله تزوجها نفر أربعة أي جماعة أربعة وقوله فتحوز من مال
كل امرئ أي فجمع من مال كل امرئ وقوله لعمرك أي لحياتك قسيمي وقوله شطر الذي جمعه
أي نصف الذي جمعه من المال وقوله نقير أو لا ركبت المقرة في ظهر النواة وأما الغنبل فهو الخط
الرقيق في بطنها وأما القطمير فهو الثغر الرقيق فوقها ويضرب به هذه الثلاثة المثل في
القلة وقوله ولا ركبت مقطعه بكسر الميم أي آلة قطع ويروي مطمعه بمعنى والمعنى
لم تنكس بالآلة قطع تقطع بها شئ ما من ماله لمسا زيادة على حقها أولم ترتكب طمعة في غير
مالها (قوله ومن ذلك) أي المذكور من الالغاز (قوله صحيح) أي كزبد وقوله قال
المريض أي كعمرو وقوله أوص أي في مثله وقوله فقال أنما يرثي الخ أي فلا حاجة لك
لأن تطلب أن أوصي لك وقوله أنت وأخوك وأبوك وعمك صورتهما أربعة أخوة
تزوجت امرأة واحدة منهم فولدت منهم ولدا يسمى عمرا وتزوجت واحدة آخرتهم
فولدت منهم ثلاث بنين أحدهم يسمى زيدا مات أبوه ومرض عمر وفدخل عليه زيد
فقال له أوص فقال أنما يرثي أنت الخ وقوله فالصحيح أخو المريض لأمه وابن عمه أي
فالصحيح الذي هو زيد أخو المريض الذي هو عمرو لأمه لأن أمهم واحدة تعاقب عليهما
رجلان أخوان وابن عمه لأنه ابن أخي أبيه وقوله وأخوه أخو المريض لأمه أي لأن
أم الجميع واحدة تعاقب عليهما الرجلان المذكوران فولدت من أحدهما ولدا ومن الآخر
ثلاثة وقوله وأبواه عم المريض وأمه أي لأن أبا الصحيح أخو أبي المريض وأم الصحيح هي
أم المريض وقوله وعمه عم المريض أي لأن أخو أبي الصحيح هو أخو أبي المريض
لما علمت من أنهم أربعة أخوة (قوله فالخال أصل ثلاثة أخوة لأم وأم وثلاثة عمات) أصل
مسئلتهم من ستة للام السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان لا ينقسمان وبما يسان
وللأعمام الثلاثة الباقي فاضرب ثلاثة في ستة تباع ثمانية عشر ومنها تصح فلازم واحد
في ثلاثة وثلاثة وللأخوة للام اثنان في ثلاثة بستة لكل واحد اثنان وللأعمام ثلاثة
في ثلاثة بتسعة لكل واحد ثلاثة (قوله ولو قال) أي المريض للصحيح لما قال له أوص
وقوله يرثي زوجتك وبناتك وأختك وعمتك وخالتك صورتهما رجل تزوج بامرأتين
فولدت من إحداهما بنت تسمى هند ومن الأخرى ابن يسمى زيدا فهذه بنت زيدا لأمه
ثم إن الرجل المذكور تزوج بامرأة أخرى معها ابن من غيره يسمى عمرا فولدت له منها بنتان
فهما أختا عمرو من أمه وأختا زيدا من أبيه ثم إن عمرا تزوج أخت زيدا لأمه وأم زيدا بعد
مفارقة أبي زيدا لها بخوطلاق فولدت له منها بنتان فهما أختا زيدا من أمه وبنات عمرو وقد
تزوج زيد بخاتمي عمرو وعمته ثم مرض فدخل عليه عمر وفقال له ما ذكر (قوله فزوجتا
الصحيح أم المريض وأخته لأمه) أي لما علمت من أن الصحيح الذي هو عمرو وتزوج أم
المريض الذي هو زيد وأخته لأمه التي هي هند وقوله وبنات الصحيح أختا المريض لأمه

أى لم أعلمت من أن بنى عمرو وأختا زيدا لأمه لانه تزوج أمه فولد له منها بنتان وقوله وأختا
 الصحيح لأمه أختا المريض لانيه أى لم أعلمت من أن أبا زيد تزوج بأم عمرو فولد له منها بنتان
 فهاتان البنتان أختا عمرو ولأمه وأختا زيدا لانيه وقوله وعمتا الصحيح أحدهما ألاب
 والاخرى لأم أى يجوز الجمع بينهما اذ لو كانتا شقيقتين ألاب أو لأم لم يجوز الجمع بينهما
 وقوله وخالته كذلك أى أحدهما ألاب والاخرى لأم لجوز الجمع بينهما كما علمت في الذى
 قبله وقوله وأربعين أى المذكورات من العمات والخالاتين وقوله زوجات المريض
 أى لم أعلمت من أن زيدا تزوج بعمة عمه وخالته (قوله فالحاصل أربع زوجات وأم
 وأختان لأم وثلاث أخوات لآب) أصل مسلماتهم اثنا عشر لان فيها ربعا وسدسا وعول السبعة
 عشر فلأربع زوجات الأربع ثلاثة وهى لا تنقسم وتباين وللام السدس اثنان وللأختين
 لأم الثلث أربعة وللثلاثة أخوات لآب الثلثان ثمانية لا تنقسم وتباين فقد انكسرت
 السهام على فريقين وباينتهم ما ساهمها وبين الرؤس بعضها مع بعض تبين أيضا اذ
 الأربع تبين الثلاثة فضرر بأحد العددين فى الآخر يبلغ الحاصل اثني عشر وهى جزء
 السهم تضرر فى المسئلة بعولها وهى سبعة عشر تباع ما تبين وأربعة ومن له شئ من أصلها
 أخذ منه مضر وباقى جزء سهمها وهى اثنا عشر فللأربع زوجات ثلاثة فى اثني عشر بسبعة
 وثلاثين لكل واحدة تسعة وللام اثنان فى اثني عشر بأربعة وعشرين وللأختين لأم
 أربعة فى اثني عشر ثمانية وأربعين لكل واحدة أربعة وعشرون وللأخوات لآب ثمانية
 فى اثني عشر ستة وتسعين لكل واحدة اثنان وثلاثون (قوله والله أعلم) الغرض من
 ذلك التبرى من دعوى العلمية وتفويض ذلك لله تعالى وليس الغرض منه الإشارة الى
 الانتهاء لان ذلك لا يليق بحال الشارح وافعل التفضيل على بابه بالنظر للظاهر وهو ان
 لغيره تعالى علما بطواهر الامور لاعلى وجهه الاحاطة وعلى غير بابه بالنظر للباطن وهو انه
 ليس لغيره علم بواطن الاشياء (قوله ومن أراد المزيد من هذا) أى ان زيادة من المذكور
 من الاغفار وقوله مع التبخر أى مع التعمق وكثرة الاطلاع وقوله والدوريات فى
 الاقارب رأى المسائل المتعلقة بالدوريات فى الاقارب كقرار الوارث وارث آخر وقدم الكلام
 على الدوريات فى أول الكتاب (قوله يظفر) أى يفز (قوله فى ذلك) أى المذكور ومن علم
 الفرائض والوصايا وما يحتاج اليه من الحساب الخ (قوله وهذا آخر ما أردنا الخ) اسم
 الإشارة بمراد الكلام الأخير وهو الجملة الأخيرة وبجته من عوده للباب الأخير أو لفصل
 الأخير (قوله جعله الله خالصا) أى من الأمور التى تعوقه عن التمول كإتياء والسمعة
 وحب الشهرة والمجدة وحب الصدق بمراقب الاخلاصى الثلاث المرتبة الا وثى أن تعبد
 الله أنت تسلك الدنيا لتكونك تعلم ان من أطاع الله يسر له أمرها وهى أدنى المراتب
 والثانية أن تعبده طلبا للثواب وهو بآمن العقاب وهى أوسطها والثالثة أن تعبد له لذاته
 لا طمع فى جنته ولا لهرب من ناره وهى أعلاها لانها مرتبة الصديقين (قوله لوجهه
 الكريم) أى لذاته المتفضل المحسن فالمراد من الوجه الذات على مذهب الخائف وهو
 التأويل التفصيلى ببيان المعنى المراد وأما مذهب الساف فهو تفويض المعنى المراد لله مع

زوجات المريض فالحاصل
 أربع زوجات وأم وأختان
 لأم وثلاث أخوات لآب والله
 أعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب انه على ما يشاء
 قدبر وبالأجابة جدير وبعباده
 لطيف خبير ومن أراد المزيد
 من هذا مع التبخر فى علم
 الفرائض والوصايا وما
 يحتاج اليه من الحساب
 والدوريات فى الاقارب
 وغير ذلك فعليه بكتابنا
 شرح الترتيب يظفر بما
 يريد فانه كتاب يغنى عن
 كتب كثيرة فى ذلك وهذا
 آخر ما أردت ابراده فى هذا
 الشرح المبارك جعله الله
 خالصا لوجهه الكريم

تنزيهه تعالى عن المجارحة اتفاقا فليس اراد بالوجه المجارحة بالاجماع وهذا هو التأويل
الاجمالي لانه صرف اللفظ عن ظاهره ومكذبا يقال في مثل هذا كما قال الشيخ اللقاني
وكل نص أوهم التشبيها * أوله أو فوض ورم تنزيها

(قوله وعه مني) أي حفظني فالمراد بالتصمة مطلق المحفظ لا المحفظ مع استحالة الذنب لان هذا مختص بالانبياء والملائكة فلا يجوز سؤاله لغيرهم وقوله من الشيطان من شأط اذا احترق أو من شطن اذا بعد وقوله انزجيم أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب فهو فاعل اما بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول (قوله وأساله النفع به) أي ايصال الثواب بسببه لان النفع ايصال الخير للغير * وهذا آخر ما يسره الله تعالى على الفوائد الشنشورية * جعله الله تعالى خالصا للرب البريه * بجاه سيدنا محمد الرفيع على كل مخلوق في الرتبة العليه * والمنزلة المرضيه * صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أربى البرهجة السديه * وقد وافى التمام صبيحة يوم الاثنين يوم خمس وعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ألف ومائتين وست وثلاثين من الهجرة النبويه * على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية * والحمد لله رب العالمين آمين

قد تم بحمد الله تعالى طبع هذه الحاشية الجميلة المشتملة على القواعد والفوائد المجلية
لمؤلفها الاستاذ الشيخ ابراهيم الباجوري ذي التصانيف العديدة والتأليف
المفيدة بتجهيز المتوسل بالنبي العربي أحمد بن مصطفى المدعو بالمكتبي
وذلك بالطبعة الاولى بالقرب من القطب الدردير بمصر
الحجيه اذ اردت محمد افندي مصطفى وشريكه كان الله
بهماء عوناً ومسعفاً في شهر ذي الحجة المحرم
سنة ١٣٠٠ من هجرة النبي صلى
الله عليه وسلم

وصلى على قاربه من
 الشيطان الرجيم وأسأله
 النفع به لي ولوالدي
 ولا ولادي ومجمع المسلمين
 في الدنيا والآخرة آمين قال
 ذلك مؤلفه سيدنا ومولانا
 الامام العالم العلامة والجر
 الفهامة الشيخ عبد الله ابن
 الشيخ العلامة الرحوم بهاء
 الدين محمد ابن الشيخ الصالح
 عبد الله ابن الشيخ الصالح
 سعيدي علي الجعي الشهير
 نسبه بالمشهورى الشافعي
 الفرضي الخطيب بالجامع
 الازهر غفر الله له ولوالديه
 ولا ولاده واطف به و
 آمين انه على ما يشاء قدير
 وبالأجوبة خير وبعبادة
 لطيف خبير ~~تتم الصلاة~~
 والسلام على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم
 تسليما كبيرا دائما
 الى يوم الدين
 آمين

368/1A

To: www.al-mostafa.com